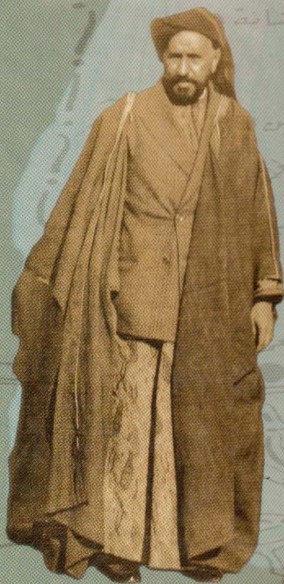


ويليام شيودور سترانك

حكم الشيخ خزعل بن جابر

واحتلال إمارة عربستان



ترجمة: د. عبد الجبار ناجي

الدار العربية للموسوعات

حكم الشيخ خزعل بن جابر واجتلال إماره عربستان

تأليف

الدكتور وليم تيودور سترنك

ترجمة

د. عبد الجبار ناجي

الدار العربية للموسوعات

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الثانية

٢٠٠٦م - ١٤٢٦هـ

مقدمة المترجم

الكتاب الذي قمت بترجمته الموسوم «حكم الشيخ خزعل بن جابر واحتلال إمارة عربستان» في الأصل أطروحة تقدم بها الباحث وليم تيودور سترنك إلى (Faculty of the Graduate School)، للحصول على شهادة دكتوراه فلسفة في قسم التاريخ في جامعة إنديانا في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٧.

مما لا ريب فيه، أن الفترة التي تناولها السيد الباحث التي تمثل فترة حكم الأمير العربي، الشيخ خزعل ١٨٩٧ - ١٩٢٥ لعربستان، الإقليم العربي، تُعد فترة مهمة في التاريخ العربي الحديث والمعاصر. لذلك نالت اهتمام كثير من الباحثين والكتّاب العرب، معتمدين في ذلك على مختلف المصادر والمؤلفات العربية. والأطروحة التي بين يدي القارئ الكريم، ليست جديدة كل الجدة في خطوطها التاريخية العامة، غير أن الجديد فيها هو تمكّن السيد الباحث التنقيب بعناء عن مادته الرئيسة في الوثائق الأجنبية، لا سيما البريطانية منها والخاصة بوزارة الخارجية البريطانية ووزارة الهند والبرلمان البريطاني والبحرية والحربية البريطانية. . . إلخ، إضافة إلى العديد من المذكرات والتراجم لشخصيات عاشت أحداث تلك الفترة أو عاصرتها أو كانت قريبة من المكان، أو شخصيات مهتمة بالموضوع، وبدرجة رئيسة السياسيين والمسؤولين البريطانيين الإداريين

منهم والعسكريين الذين كانوا يديرون دفة الإدارة والسياسة في منطقة الخليج العربي .

فالأطروحة إذن تمثل رواية تاريخية للمدرسة البريطانية ووجهة نظرها اعتماداً على وثائقها ومصادرها وموظفيها بشأن هذه الفترة التاريخية، وهذا الجزء الحيوي من وطننا العربي، الجزء الذي استلبته الحكومة الشاهنشاهية الفارسية عنوة وضمته إلى منطقة نفوذها بالقوة .

وفوق ذلك، إن منهج الباحث وطريقته في البحث في هذه الفترة قد عكست التصارع الاستعماري الأجنبي للاستحواذ على منطقة الخليج العربي سواء كان ذلك التصادم سياسياً أم تجارياً واقتصادياً . وكان الاستعمار البريطاني على وجه الخصوص هو محور الأطروحة . ولقد توقّف الباحث في إظهار التوسع الاستعماري البريطاني وتشابكه وتصادمه فيما بينه، أي بين السياسة الاستعمارية للهند والسياسة الاستعمارية للندن . وقد وُفق أيضاً في تشخيص الأمراض السياسية والاقتصادية التي كان يعاني منها النظام الفارسي وتمزق وحدته السياسية، إذ صارت بريطانيا المستعمرة هي الحامية لوحدة أراضي فارس والمدافعة عن مبدأ الحفاظ على وحدة واستقرار الأراضي الفارسية .

ومن الجهة الثانية، ألقى الباحث أضواء تاريخية مفصلة على استقلال الإمارة العربية في عربستان جغرافياً وبشرياً واقتصادياً وسياسياً، وعلى تمتع أميرها باستقلال ذاتي عن الدولة الفارسية، وكذلك على جهود الشيخ خزعل الحثيثة والدؤوبة من أجل المحافظة على هذا الاستقلال والسعي إلى الانفصال النهائي، وإقامة حكم عربي مستقل . فالسيد الباحث، يشير في عدد من المناسبات إلى نشاطات الشيخ في الإبقاء على عروبة الإقليم خلال رفضه استخدام شركة النفط البريطانية العمّال الفرس شعوراً منه بأن ذلك سوف يساعد على تسلل الفرس إلى صفوف المجتمع العربي في عربستان، وأنه قصد من وراء وراء هذه السياسة الإبقاء على نقاوة المجتمع عربياً، فعمل كل ما في وسعه

لتحقيق هذا الغرض. غير أن البريطانيين بعد أن حصلوا على مكاسبهم وحققوا مآربهم التوسعية خلال فترة غير قصيرة، تنصّلوا عنه في نهاية الأمر، وتنصّلوا عن تعهداتهم وضماداتهم له ضد أي اعتداء فارسي على حقوق الشيخ وحكمه، وذلك عندما وجدوا أن مصالحهم أصبحت باتجاه حكم رضا خان فغَيروا من سياساتهم وبدلوا قسارى جهدهم لاحتضان رضا خان وتوجيهه وقد نجحوا في ذلك، إذ صار هذا صنيعة لبريطانيا وأطماعها التوسعية المصلحية في المنطقة.

لقد قسّم السيد الباحث أطروحته هذه إلى سبعة فصول، تناول فيها مواضيع شتى، أمثال مشكلة الكمارك وقضية تعهدات وضمادات بريطانيا للشيخ، وموضوع التحالف الجنوبي بين الشيخ والبختاريين ومسألة اكتشاف النفط في عربستان واستثماره، وكذلك مشاريع السكك الحديدية ومشاريع الري، وموضوع علاقات خزعل بالإمارات العربية المجاورة وبالقبائل العربية في الإقليم وبالقبائل غير العربية، وحول علاقاته مع البريطانيين ومع الحكومة الفارسية قبل فترة ظهور رضا خان وبعد ذلك. كما خصص عدة حقول من كتابه تتعلّق بمقاومة خزعل وتصميمه وضموده تجاه المحاولات الفارسية في التدخل والعدوان.

ولقد وُفق الباحث في تفصيل تلك الموضوعات معتمداً على المعلومات التي هيأتها له وثائقه من دون أن يضع نفسه في أطر تاريخية ضيقة، إذ إنه كثيراً ما كان يولي اهتماماً مركزاً إلى أبعاد المشكلة والموضوع وتشابك العلاقات الدولية في ذلك.

لقد عنت لي بعض الملاحظات أثناء ترجمتي الكتاب، وهي ملاحظات عامة لا تنتقص كثيراً من أهمية الأطروحة وموضوعها، منها:

(أ) أثقل السيد الباحث الكتاب باقتباسات حرفية طويلة وكثيرة جداً من الوثائق، وكان بإمكانه أن يتطرّق إلى المهم منها باقتضاب والإشارة إلى محتواها الذي يهّم الفقرة التي هو بصدددها كي لا تؤثر على مجريات

أحداث الحَدَث. فلقد أُلغى هذا الإكثار في الاقتباسات دور المؤلف ولم يتح له إلا مجالاً قليلاً للتحليل والتعليل، فضلاً عن ذلك، فإنه لم يجعل الفرصة سائحة للمؤلف في أن يبدي وجهات نظره، وفي أن يقارن بين محتويات الوثائق مقارنة علمية تاريخية.

(ب) ومما له علاقة بالنقطة المشار إليها في أعلاه، أسلوب المؤلف، إذ غلب عليه الأسلوب الصحفي الروائي والقصصي، وهو أسلوب يقلل من الأهمية التاريخية لموضوع البحث. وقد دفعه إلى استخدام الكثير من الكلمات والتعبيرات الصحفية، وفي بعض الأحيان التعبيرات الدارجة. ولقد بذلت جهداً غير قليل في التفتيش عن ترجمة بعض التعبيرات في القواميس الإنجليزية والأميركية لعلني أجد المعنى الحقيقي لما يقصده المؤلف. ولعل السبب الرئيسي لذلك، أن السيد الباحث قد سيطر عليه الأسلوب الروائي الصحفي من الناحية المنهجية ومادة وأسلوب الوثيقة التي يعتمد عليها من ناحية المحتوى. فالوثيقة إما أن تكون بريقة أو رسالة أو مقابلة وبذلك لا بد أن تتضمن تعبيرات دارجة.

(ج) كان من المفروض على السيد الباحث أن يشير في عنوان الأطروحة إلى أنها اعتمدت أساساً على الوثائق البريطانية، وذلك لأنه، على الرغم من ذكره كتابات السيد علي نعمة الحلو، أغفل الكثير من الدراسات والمقالات العربية الجامعية حول هذا الموضوع، كما أنه في الوقت ذاته، أغفل ذكر عنصر مصدري مهم إلى جانب الوثائق البريطانية ألا وهو المصادر العربية المعاصرة والمتأخرة سواء كانت هذه المصادر صادرة عن رسائل وتقارير وأنباء صحفية في الصحف العراقية، أم على شكل مقابلات شخصية مع بعض أفراد عائلة الشيخ خزعل ومعاصريه. ومن اشتغل معه ومع بعض أفراد العشائر العربية في المحمرة والأحواز وعبادان والبصرة، في الوقت الذي يشير فيه إلى عدد من المؤلفات الفارسية لكنها من المؤلفات المترجمة أو المكتوبة باللغة الأجنبية.

فهناك مثلاً، وثائق جبهة تحرير عربستان، وهناك مخطوطات متعددة من أمثال مؤلف الشيخ عبد القادر باشا عيان «تاريخ البصرة الكبير» ومؤلف عبد الله الجزائري «زهر الربيع»، ومؤلف حسين خلف الشيخ خزعل «تاريخ عربستان»، ومؤلف الشيخ جواد الشبيبي «حياة الشيخ خزعل خان»؛ ومؤلف الشيخ محمد الشيخ عيسى «الرياض الخزعلية». كذلك ما احتوته صحف الأوقاف البصرية والزوراء والعراق والعمران ولواء الاستقلال والمفيد من معلومات حول ذلك الموضوع.

إن المعلومات التي توردها هذه المصادر العربية تمثّل وجهة نظر وتفسير مخالِف لوجهة نظر المسؤول والضابط السياسي البريطاني، وربما تدعم آراء السيد الباحث أو تعدّلها خاصّة تلك المتعلقة بعلاقات الشيخ خزعل مع البريطانيين ومع الحكومة الفارسية.

كما أنها ستتيح له الفرصة في تحليل الرواية التي أوردتها الوثيقة بمقارنتها بالمعلومات الواردة في الكتب العربية، وبذلك يتم التوصل إلى الحقيقة، لأن الاعتماد على نوع واحد من المصادر يؤدي إلى تفهّم ناقص لسير الأحداث التي تضمنتها هذه الفترة.

ومع ذلك، فإن هذه الملاحظات كما ذكرت في البداية، لا تقلل من جهد السيد الباحث في بحثه وتنقيبه في الوثائق والكتب الأجنبية وفي تنزيده هذه المعلومات وترتيبها وجعلها تظهر بهذا المظهر الشامل المتناسك.

أتقدّم بخالص شكري إلى مركز دراسات الخليج العربي لإتاحته لي فرصة الاطلاع على هذه الأطروحة وترجمتها، فإنها التفاتة علمية لاحتواء أمثال هذه الكتب والمؤلفات في مكتبة مركز دراسات الخليج العربي المتخصصة.

أرجو أن أكون قد وُفّقت في ترجمتي هذا الكتاب، سائلاً المولى التوفيق.

د. عبد الجبار ناجي

مقدمة المؤلف

لا تصبح الرسائل الجامعية رسائل دون قدر كبير من المساعدة، وإن هذه الرسالة ليست خارجة عن هذا المجال.

لذلك، فإن شكري في بداية الأمر إلى البروفسور وديع جويده، إذ قادني معرفته الواسعة عن شؤون الشرق الأوسط، ومعرفته القريبة بالمنطقة الخاضعة للبحث إلى اختيار هذا الموضوع، وأرشدتني إليه خلال تحضير الرسالة. بتقدير العظيم إلى دعمه خلال السنوات الصعبة منذ شروعي بالعمل إلى حين إنجازه.

أقدم شكري أيضاً إلى أساتذتي، البروفسور روبرت فيريل (Ferrill)، وفكتور دانر (Danner)، وبرايفورد مارتن (Martin)، فقد كانت تعقيباتهم واقتراحاتهم مساعدة جداً.

وإنني محظوظ خلال فترة وجودي في لندن أن أكون زميلاً وأن أتعرّف على البروفسور بریتون كوبر بوش (Busch) من جامعة (Colgate) الذي قدّم لي مساعدة ثمينة بتوجيهي للاطلاع على دائرة السجلات العامة (PRO)، ومشاركتي في نتائج بحثه حول «السياسة البريطانية في العراق والخليج العربي».

وإنني مدين إلى الميجور سي. جي. آدموندز (Edmonds) باستعمال

اصطلاح «مدرسة الخليج العربي»، إبان أيامه الأولى المتميزة كضابط سياسي في شمال عربستان، ومُدين لأسلوبه المتفوق كرجل خَدَم بريطانيا في زمان ومكان الموضوع الذي تناولته الأطروحة. ومساعدة عدد من المكتبات كانت ضرورية، وبخاصة منتسبي مكتبة دائرة السجلات العامة ومكتبة وزارة الهند (I.O.)، ومكتبة المتحف البريطاني. ومكتب جامعة أنديانا.

لقد وفَّرت لي لجنة دائرة الدراسات والبحوث المتقدِّمة في جامعة أنديانا، إمكانية دفع الاستنساخ والميكروفلم في دار السجلات العامة ومكتبة وزارة الهند، وبدون تلك الوثائق فإن كتابة الأطروحة غير ممكنة.

أعبر عن شكري إلى موظفي (G. I. Bill) وإلى إداريي برامج بعثات اللغة الأجنبية للدفاع القومي: (National Defence Foreign Language Fellowship Program) الذين أعطوا الأولوية إلى النواحي المالية خلال مدة دراستي. وقد طبعت الآنسة آن بولارد هذه النسخة النهائية تعبيراً عن ودِّها لوالدتي، فلها مني شكراً خاصاً، وشكري أيضاً إلى والدتي التي كانت فخورة وسعيدة حتى بعد كل هذه السنوات. أما زوجتي بلي، فقد قامت بأعمال البيت المختلفة وتحملت أعباءه فهي تستحق الدرجة التي حصلت عليها هذه الأطروحة أكثر مما أستحق، لهذا أهديتها هذه الأطروحة.

ومن الجدير ملاحظته، أن هذه الرسالة تعتمد بالدرجة الأساس على مواد وثائقية من المصادر البريطانية، وأن العلماء الذين يدركون جيداً موضوع البحث سوف لا يجدونها - أي الأطروحة - مثيرة للتعجب لكنني أرى من الضروري بالنسبة إلى الباحثين الآخرين أن أعرض بعض التوضيحات؛ أن المواد الوثائقية الفارسية بخصوص الحكم القاجاري المتأخر، لا سيما تلك التي ترجع إلى أصول الإمارة البهلوية سهلة المنال، على خلاف ما هو عليه بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإن أصول نشر الوثائق السريَّة بعد فترة زمنية محدَّدة (Log Cabin) لا تُعدُّ أمراً نافعاً من الناحية السياسية في إيران، إضافة إلى ذلك، إن

منطقة عربستان(*) تزود إيران بواردها النفطية الضخم، وهي منطقة نالت اهتماماً عربياً قومياً، فإنها تُعدّ منطقة حسّاسة سياسياً. ولقد تناثرت أو أتلفت جميع الوثائق والسجلات التي كانت بحوزة الشيخ خزعل عندما أخضع حكمه للفرس(**).

أمّا المؤلفات العربية الثانوية فهي كثيرة جداً، ومن المؤلفات الخاصّة المساعدة، أخص بالذكر أعمال علي نعمة الحلو الكثيرة، حول عربستان. ومما يؤسّف له أن أكثر مادة الحلو، بالرغم من كونها جيدة، تتناول مواضيع خارجة عن نطاق بحثي. وهذا الأمر ينطبق بصورة عامة على الكتاب(***) العرب الآخرين. لذلك فإن أفضل المصادر للمعلومات المتعلقة بالشيخ خزعل وبريطانيا (وبلاد فارس) ما زالت في الأرشيف البريطاني.

إنني أتبع في تسمية الأسماء والأماكن العربية والفارسية الصيغ التي ثبتها جمعية المكتبة الأميركية ومكتبة الكونغرس الأميركي.

أخيراً، أقدم شكري إلى مختلف المؤسسات والأفراد الذين سمحوا لي الاقتباس من مؤلفاتهم. وتصدر المادة في النسخة الأصلية في مكتبة وزارة الهند ودار السجلات العامة بموافقة سكرتير الدولة (أو وزير الخارجية) لعلاقات الكومنولث. أما الوثائق الرسمية الأخرى، ومعظمها من دار السجلات العامة، فإنها تصدر بموافقة مضبط دائرة أوراق صاحبة الجلالة (H. M. Stationery Office).

(*) استخدم المؤلف خوزستان وقد ثبت ترجمتها بعربستان [المترجم].

(**) أشرت في المقدمة أن مركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة يضم عدداً كبيراً من وثائق الشيخ خزعل وقد حصل عليها مدير المركز الدكتور مصطفى النجار من ورقة الشيخ، [المترجم].

(***) وهناك كتاب حديث قيم هو رسالة ماجستير من تأليف الدكتور مصطفى النجار حول حكم الشيخ خزعل في عربستان، وهي رسالة اعتمدت على وثائق ومؤلفات عربية وأجنبية كثيرة، [المترجم].

مقدمة الكتاب

تعلّق هذه الدراسة بصورة رئيسة بتوضيح العلاقات بين بلدين، هما: بريطانيا وبلاد فارس. وشخصية واحدة هي شخصية خزعل بن جابر شيخ المحمرة للفترة بين سنة ١٨٩٧ - ١٩٢٥. إن هذه العلاقات المتشابكة، تهيئ حالة دراسية ممتعة حول تأثير التوسع البريطاني الاستعماري على فارس في الوقت الذي تلقى فيه ضوءاً مهماً على طبيعة وتطور نموذج دقيق من العلاقات المتبادلة لسياسات متنوعة انتهجتها بريطانيا بخصوص بلاد فارس والخليج العربي وأوروبا، التي كان من نتائجها تحويل وتطوير مشكلة فارسية داخلية إلى مشكلة دولية.

الموقع المركزي الجغرافي لهذه الدراسة هو عربستان المنطقية الفارسية^(*)، الواقعة على رأس الخليج العربي. وهي تشتمل على حوض نهر الكارنو الممتد من قاعدة جبال زاغروس إلى شبكة مصب نهري دجلة والفرات.

كانت عربستان، قبل الفتوحات العربية في القرنين السابع والثامن

(*) إن عربستان منطقة عربية سلبها الفرس عنوة، وإن جميع الدلائل الحضارية الأثرية التي تم اكتشافها في الأحواز تشير بوضوح إلى أثر الحضارة العراقية القديمة، سواء من ناحية اللغة، أو الكتابة، أو العمران، [المرجع].

الميلاديين، مركزاً مزدهراً للحضارة الساسانية حيث خرائب الأعمال الهندسية المتعلقة بمشاريع الماء المبعثرة في أنهارها، تُعد شواهد صامتة على مستوى الإنجاز العالي .

ولقد أبقت الفتوحات العربية الأعمال الهندسية ومشاريع الري في حالة جيدة، فظل الإقليم في العصور الوسطى مركزاً مزدهراً للحضارة الإسلامية. ومهما يكن من شيء، فقد آلت مشاريع الري، نتيجة للاضطراب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي رافق سقوط الخلافة العباسية، إلى الخراب بعد أن تضاعف العمل على صيانتها. وتضاعف حجم السكان، وصارت أراضي الإقليم منطقة مُتَنَازَع عليها بين الأتراك العثمانيين والصفويين وغير ذلك من الإمارات الفارسية. وصار الأهالي عبارة عن تجمعات قبلية متناثرة تبحث عن المراعي في الحقول المرورية سابقاً، وكانت تزرع الحبوب والنخيل على طول ضفاف الجداول .

صار الإقليم يُدعى عربستان، ولقد أُطلق عليه ذلك الاسم بسبب القبائل العربية التي قطنت هناك. وكان القسم الجنوبي من الإقليم، وما زال إلى درجة كبيرة، عربياً داخل الأراضي الفارسية. أما القسم الشمالي من الإقليم فكان منذ نصف سنة وما يزال، موطناً لقبائل أخرى هي البختيارية وبعض القبائل اللرية. وكانت هذه القبائل تقضي فصول الصيف في رعي مواشيهم وقطعانهم على المنحدرات والهضاب العالية لسلسلة جبال زاغروس، بينما تتواجد في الشتاء على التلوي والسهول في شمال عربستان .

وكما هو الحال بالنسبة لأكثر القبائل خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كانت سيطرة السلطة المركزية على العرب والبختارين ضعيفة. واقعياً، فإن جبال زاغروس تفصل الإقليم وتجعل أي سيطرة قوية على القبائل غير واقعية، ونتيجة لذلك، نشأ نموذج دقيق من الالتزامات السياسية، ثبت بموجبه زعماء القبائل في أماكن وجودهم كزعماء أصحاب سلطة مقابل وعودهم بالولاء

ودفع الإتاوة السنوية إلى السلطة المركزية، وبين الفينة والأخرى، تجرد الحملات العسكرية أو تهدد بإرسالها من أجل استخراج الإتاوة المتأخرة أو بسبب تأخر دفع الإتاوة. وكان الحكّام الفرس يقيمون في شوستر أو دزفول بعيداً إلى الشمال من الإقليم، وهم في الأساس جامعو الضرائب والذين يحافظون على مصالح حكومتهم بمحاولة إثارة فخذ من القبيلة ضد الفخذ الآخر، دون استخدام القوة العسكرية.

لذلك كان العرب في الواقع مستقلين عن بلاد فارس، يتنازعون فيما بينهم، ويتفاعلون مع العالم الخارجي استناداً إلى مصلحتهم ومنفعتهم. كانت قبيلة كعب من أكثر القبائل قوة ونفوداً في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وكانت تقطن أراضي الحدود ذات المستنقعات بين فارس وتركيا على طول ضفتي شط العرب. وعلى كل، فإنه بتقدّم القرن التاسع عشر، فقدت إمارة كعب وحدتها وانقسمت العوائل الحاكمة إلى عصبية متخاصمة ومتعادية. ولقد مكّن انقسام وحدة كعب، إضافة إلى الرخاء الذي نتج عن السيطرة على ميناء المحمرة عند التقاء الكارون بشط العرب، قبيلة تابعة لكعب، هي «المحيسن»، أن تنامي في قوتها. وصارت قوة المحيسن في منتصف القرن مناقسة لقبيلة كعب، وفرض شيخها الكفوء جابر سلطة المحيسن على القبيلة الأم كعب.

ومن الناحية الفنيّة، إن إمارة كعب بقيت، لكن عناصرها المتنفذة وقوتها المتماسكة صارت بدرجة متزايدة في المحيسن - أولاً: تحت حكم الشيخ جابر ١٨١٩ - ١٨٨١، ثم تحت زعامة أولاده مزعل ١٨٨١ - ١٨٩٧، وخزعل ١٨٩٧ - ١٩٢٥. فقد أثر هؤلاء الشيوخ - شيوخ المحيسن - على اختيار زعيم وبالتالي الهيمنة تماماً على منصب شيخ المشايخ. وانتقلت العاصمة من قرية الفلاحية إلى الميناء النهري المحمرة، حيث تقع على بُعد مشجع عن السلطة الفارسية ويحدود دولية تحميها من عقاب الأتراك.

وباعتباره سيّد هذا الميناء، فإن حاج جابر قد شجّع بصورة عامة التجارة،

والبيع والشراء بكل أنواعه. وقد جذب الشيخ حاج جابر اهتمامات البريطانيين المشجعة وذلك باتخاذهم المحمرة كميناء حر وبإبدائه سياسات تجارية تخالف السمعة السيئة التي اشتهرت بها كعب طويلاً في القرصنة.

كانت حكومة صاحب الجلالة، تحت ستار شركة الهند الشرقية البريطانية، قد احتفظت منذ مدة بمصلحة في أراضي ومياه الخليج العربي، سواء كان ذلك كمنفذ للتجارة أم كمنطقة اتصالات ومواصلات استراتيجية بين أوروبا والهند. وفي القرن التاسع عشر، صارت بريطانيا قلقة عندما أصبح الخليج العربي وفارس مناطق استراتيجية. وعندما قامت روسيا بتقدمات ناجحة على حدود فارس وآسيا الوسطى، وأخذ نهر الكارون، باعتباره أحد الخطوط المفضلة للمواصلات بين الخليج العربي والهضبة الفارسية، يجتذب اهتماماً كبيراً.

وفي أربعينات القرن التاسع عشر، ابتدأ الرجال والعالم البريطاني المشهور أوستن هنري لايارد (Layard) رحلته في النهر، بأمل فتح الإقليم للتجارة البريطانية. علاوة على ذلك، إن السفن البخارية للبحرية الهندية قد تحرت جميع شبكة النهر. ومع أن هذه الرحلات والحملات البحرية لم يكن لها إلا نتائج قليلة مباشرة، غير أن كليهما يفيد في التذليل على الإمكانات التجارية والاستراتيجية للمنطقة، تلك الإمكانات التي أصبحت جذابة عندما تزايدت درجة سرعة «اللعبة العظمى»^(٥) للدبلوماسية والتأمر بين بريطانيا وروسيا. فقد صار موقع المحمرة الاستراتيجي معترفاً به بوضوح.

لكن محاولات بريطانيا في تثبيت نفسها في المنطقة قد واجهت معارضة فارسية، كما عرقل الحرب البريطانية الفارسية ١٨٥٦ - ١٨٥٧ مفاوضات

(٥) إن المقصود بهذا المصطلح هو سياسة بريطانيا في المنطقة، علن اعتبار أن الهند مهددة بخطر روسي قيصري مستمر، وبذلك فُترت بريطانيا كل إجراءات روسيا في بلاد الفرس، [المترجم].

أخرى، إذ قاوم الفرس بنجاح، بتحريك البريطانيين ضد الروس، توسلات البريطانيين لفتح الكارون حتى سنة ١٧٨٨، حينما تبادلوا حرية الملاحة مقابل تعهد بحماية الأراضي من هجوم أجنبي - هجوم من قبل القبائل التركمانية على الحدود الفارسية التي كانت مسلحة من قبل الروس. كان هذا الانتصار كما هو مرجوً ناجحاً (كما كان أيضاً امتيازاً مصرفياً في السنة ذاتها)، فإن عقود تزايد النفوذ الروسي في فارس قد ضعفت.

وفي صيغة تشاؤمية، فإن ممثلي الدبلوماسيين البريطانيين، ومنهم على وجه الخصوص آرثر نيكلسون (Nicolson)، القائم بالأعمال (بين ١٨٨٥ - ١٨٨٨) والسير هنري دروموند وولف (Drummond Wolf)، الوزير المفوض (١٨٨٨ - ١٨٩٠)، اللذان كانا قد أحرزا الانتصارات المتعلقة بالكارون والبنك، كانا ميالين إلى اعتبار أن اللعبة خاسرة في طهران. فقد أشارا، فيما إذا تمّ التوصل إلى تسوية مع روسيا، فعلى بريطانيا أن تركز فعاليتها وجهودها للحصول على جنوبي فارس، وتقوية قبضتها عليه.

ولم تكن لندن مستعدة باتباع هذه المشورة سريعاً، على الرغم من أن الهند، التي اعتبرت المناطق القريبة من حدودها في غاية الأهمية، قد تقتنع إلى أن تصغي باهتمام أكثر. وعلى أية حال، فإن بذرة «السياسة الجنوبية» قد أنبتت. وكان طبيعياً بأن بريطانيا توقع، بعد فتح الكارون، أن نفوذها سيتزايد في عربستان.

إن السلطات البريطانية، على الرغم من توقعاتها، قد خاب أملها. وكانت بريطانيا تتمتع بعلاقات ودّية جداً مع الشيخ حاج جابر حتى موته ١٨٨١. فقد عملوا سوية لمحاولة فتح الكارون للسفن البخارية البريطانية، وكان الشيخ بالفعل قد اقترح تحالفاً عسكرياً بينه وبين البريطانيين، طالباً حماية استقلاله من فارس. (وقد رفضت بريطانيا ذلك شاكراً). وقد تكونت علاقة مشابهة أخرى مع ابنه مزعل، الذي أبقى نفسه وقبيلته تحت إمرة الحكومة البريطانية إلى أن تم

افتتاح الكارون وإلى أن مات صديقه الحميم روبرتسون (Robertson) الوكيل السياسي البريطاني في البصرة.

ومع ذلك، فإن علاقات مزعل مع البريطانيين صارت بعد عام ١٨٨٩ أقل ودّيّة. فقد انزعج الشيخ للمنافسة التجارية لشركة لنج إخوان، الشركة البريطانية التي سيّرت سفينة بخارية في الكارون منافسة بذلك سفينته. أيضاً فإنه امتعض من إجراءات القنصل البريطاني (فقد تأسّست وكالة فنصلية في المحمرة سنة ١٨٩٠) الذي كان غالباً ما يشكو للممثل المحلي لوزارة الخارجية الفارسية (كاراغوزار) (Karaguzar) أو إلى الحاكم الفارسي في شوشتر حول إجراءاته الكمركية، وميناء المحمرة، وسفينته البخارية. وبما أن السلطة الفارسية كانت في تصاعد أو تزايد داخل مناطق نفوذه، فإنه كان متردداً بإقصائها أو بصرفها وذلك عن طريق الإبقاء على موقف ودّي جداً تجاه البريطانيين. وكان من المعتقد أن عدم ثقة مزعل بالسلطة المركزية وخوفه منها، قد حثته على إعاقة نمو المحمرة تعمداً، مخافة أن يكون مظهر الرخاء والازدهار ما يغري السلطات على زيادة طلباتهم المالية عليه أو ممارسة سلطة سياسية أخرى.

وعلى أية حال، ولأي سبب من تلك الأسباب، فإن توقعات البريطانيين في زيادة مفاجئة ومثيرة في تجارتهم بعد افتتاح الكارون لم تتحقق. والخوف من المنافسة التجارية الروسية ما زال يهدّدهم. وإنهم كانوا بحاجة إلى حليف في هذا المناخ السياسي. جاء الشيخ خزعل إلى السلطة وقد وجد هو وبريطانيا الفرصة المناسبة في هذا المناخ السياسي لمكسب مشترك.

المؤلف

بداية علاقة جازقة

(١) خزعل يتوَّده للبريطانيين:

اغتيال مزعل خان، شيخ المحمرة في ٢ حزيران ١٨٩٧، والروايات تختلف حول تفاصيل هذه الحادثة، لكن يبدو من المحتمل كثيراً أنه قد قُتل على رصيف مرفأ قصره في الفلاحية بعد فترة وجيزة من نزوله إلى البر من قاره^(١). إن الروایتين (الرسميتين) المتضاربتين نوعاً ما اللتين تقدّم بهما الممثل البريطاني المحلي تدعيان بأن طلقات قاتلة أُطلقت عليه عبر نهر صغير قرب الرصيف من قبل ثلاثة عبيد سود، بالتعاقب أو من قبل أشخاص مجهولين. وقد روى أحد شيوخ المحسين، أنه عندما سقط مزعل على الأرض «أطلق النار جميع من لديه بندقية» وأنه^(٢) قد قتل حوالي اثني عشر شخصاً آخرين.

(١) في الأصل «بلمة»، والبلم: نوع من القوارب الصغيرة الطويلة الواطئة تشبه تقريباً الجندولا الفينيسية. وتجذب بالمجذاف وتوجد بشكل شائع في المياه الساحلية عند رأس الخليج العربي.

(٢) وليم مكدوال (McDouall)، نائب الفنصل في المحمرة، إلى المجبور سي. جي. (G). أف. فاجان (Fagan)، مساعد الوكيل السياسي في البصرة، محمرة ٤، حزيران ١٨٩٧، (F.O.) (أي وزارة الخارجية Foreign Office) ١/٤٦٠؛ مكدوال إلى مفيم صاحبة الجلالة في الخليج العربي، رقم ٤٦ (٨)، محمرة ٣ حزيران ١٨٩٧، (F.O.) ٦٤١/٢٤٨.

ومهما يكن، فإنه قد انتشرت في الأسواق شائعات محرّكة للعواطف تفيد بأن قائد حرس القصر، الشيخ عبد الله، وأخ مزعل الصغير خزعل هما القاتلان الحقيقيان. فبعد إطلاق النار أدار الشيخ عبد الله ومساعدته في المؤامرة بنادقهما باتجاه عبيد المقتول الذين كانوا قد أسرعوا للنجدة فقتلا خمسة عشر منهم تراكت جثثهم على شكل كومة على الأرض^(١).

ووجد نائب القنصل البريطاني أنه «من المشكوك فيه قليلاً» أن يكون مساهماً فعلاً في المؤامرة، على الرغم من أنه كان عارفاً بها^(٢). ومع ذلك فإنه من الواضح دون النظر إلى ظروف الاغتيال أن خزعل، الذي يعد الآن آخر من تبقى من أبناء الحاج جابر الكبير، هو المستفيد الرئيسي. فقد استخدم الشيخ سلمان، ابن عم خزعل والذي كان ينتظر بالقرب من مكان الحادث مع جماعة كثيرة من الرجال المسلمين في حالة فشل المحاولة الأولى، رجاله في إعادة النظام، ويحلون منتصف الليل عاد خزعل إلى القصر وتسمت السلطة.

تشير دلائل قصر الوقت الذي تمت فيه العملية وقلة كمية الدماء المراقبة نسبياً، والضرورية في إحداث تغيير الحكام إلى أن المؤامرة ضد مزعل كانت واسعة النطاق تماماً، وإلى أن هناك مظالم ضده. ويبدو أن جميع زعماء أو شيوخ المعيسين وأكثر أقارب مزعل كانوا متوطنين بها. كلتا الجماعتين قد تغاضت عن المناصب والمواقع المهمة وذلك بسبب تفضيل مزعل لعبيده. والواقع، فإن سياسته كانت لعدد من السنوات تقوم على إبقاء منافسيه المحتملين محتاجين ماثباً إلى أبعد حدود كي يمنهم كسب المؤيدين والخدم وتسليحهم. ولم يقتصر الأمر على ذلك فإنه حتى الفلاحين الوديعين قد انزعجوا من التصرف المتعنت لموظفي مزعل من العبيد^(٣).

- (١) لويس ماسينون: «المحمر» في مجلة العالم الإسلامي (بالفرنسية) عدد ٦/١٩٠٨، ص ٣٩٤ (H.J. Whigham): المشكلة الفارسية (نيويورك ١٩٠٣) ص ١٠٩ - ١١١.
- (٢) مكدوال إلى فاجان، محمرة، ٤ حزيران ١٨٩٧، (F.O.) ١/٤٦٠.
- (٣) م: مكدوال إلى المقيم، رقم ٦٤ (A)، محمرة ٣ حزيران ١٨٩٧، (F.O.) ٢/٤٨، ٦٤١.

وكان هناك افتراض آخر هو أن الشيوخ قد انزعجوا من علاقات مزعل مع السلطة المركزية الفارسية، إذ كانوا دائماً شديدي اليقظة لأي تهديد لاستقلاليتهم. واعتقدوا أن مثل هذه السياسة من المحتمل أن تضر وبالتالي تقوّس امتيازات العرب في عربستان^(١). لكن لا بد من أن تبقى وجهة النظر هذه محفوفة بالمخاطر، علماً بأنه من المؤكد بأن خزعل لم يستمر على السياسة التي اتبعها أخوه. ولقد كان مزعل شحيحاً في إغداق الهدايا والجوائز والوظائف على أفراد عائلته وقبيلته. وأما خزعل فعلى النقيض من ذلك، فالشعور أنه كان يوزع الأموال بأيدي سخية. والحقيقة أن الكتاب العرب قارنوا بين كرمه وتألق بلاطه وبين كرم البرامكة، وزراء الخليفة العباسي، هارون الرشيد.

ومما ينبغي الإشارة إليه أيضاً، أن مزعل قد فشل في الإبقاء على علاقات ودية مع البريطانيين. فأدخل سفينة البخارية الخاصة به إلى نهر الكارون لمنافسة سفن شركة لنتش إخوان، أصحاب شركة الملاحة البخارية البريطانية في دجلة والفرات، وليس من المعلوم فيما إذا كان تحرك مزعل هذا من محض إرادته وبناء على ما تقتضيه مصلحته أم بإيعاز من بعض الفرس ذوي المكانة العالية في طهران ولمصلحتهم. فعندما تسنم خزعل منصب الأمير عزم أو قرّر على دعم مكانته داخل عربستان بالتوصل إلى تفاهم مع البريطانيين^(٢).

من المحتمل أن التصريح أو الإعلان الأول عن نوايا خزعل كانت في عيادته المفرطة بسلامة نائب القنصل البريطاني وليم مكدوال. فقد كان الشيخ تواقاً بالأمر بيقوم بأي عمل يثير كراهية البريطانيين، وربما قد يؤدي إلى تدخلهم. لهذا، فإنه عمل كل ما في وسعه وسلطته لإحباط أي خسارة في ممتلكات

(١) وهجام (Whigham): المشكلة الفارسية، ص ١١١.

(٢) علي نعمة الحلو: الأحواز «عربستان»، إمارة كعب العربية (بغداد ١٩٦٩)، ص ١٤٩، ١١١.

البريطانيين وأرواحهم . وللحيلة فإن خزعل أرسل قوة قوامها اثنا عشر رجلاً، إضافة إلى الجنود الذين كانوا هناك فعلاً، لحراسة شوارع المدينة، وحراسة القنصلية، وبعث في الصباح الذي أعقب وصوله إلى القصر أربعة رجال آخرين ليتمركزوا كحراس داخل القنصلية برفقة رسالة تفيد باستطاعة القنصل الاعتماد عليه في المحافظة على النظام والقانون .

لقد ظل مكدوال حذراً بالرغم من أنه لم يكن يخشى من أي تمرد خطير في المحمرة . فاقترح في التقرير الذي بعثه إلى المقيم السياسي في بوشهر قائلاً: «لو أن هناك رجل حرب في منطقة مجاورة لكان من الحكمة للقنصلية أن تطلب معلومات عن الحالة» . بالتأكيد، أن هناك إمكانية حدوث اضطراب - لا سيما إذا ما ظهر اختلاف حول الإمارة بين الأعضاء البارزين للقبيلة الحاكمة، المحيسن، أو في حالة تبني استغلال أي من القبائل التابعة التمرد كفرصة سانحة للتخلص من سيطرة المحيسن . فقد ذكر ميرزا حمزة، السكرتير السابق للشيخ الراحل وأحد المتأمرين البارزين ضده، الاحتمال الأخير في الوقت الذي أبلغ فيه مكدوال رسمياً عن تغيير النظام . فإذا ما اندلعت الاضطرابات في عربستان، وتحركت بريطانيا للتدخل من أجل حماية مصالحها التجارية هناك فإن خزعل ومستشاريه يرغبون بأن يُنظر إليهم من بين تلك المصالح .

ومن الواضح، أن وجود مثل هذا الغرض قد جعل ميرزا حمزة يصرح عن أمله بأن خزعل سيقبى متمتعاً بصداقة وود نائب القنصل مكدوال^(١) .

حاول خزعل أن يحصل على تأييد بريطانيا عندما استدعى مكدوال خلال الأسبوع لمقابلة خصوصية . وذكر نائب القنصل أثناء الاجتماع بأنه قد وعده في آب ١٨٩٥، بأنه سيساعد التجارة البريطانية إذا ما صار في موقع يمكنه القيام

(١) مكدوال إلى المقيم السياسي، رقم ٦٤ (A)، محمرة، ٣ حزيران ١٨٩٧، (F.O.) ٢٤٨ / ٦٤١؛ مكدوال إلى فاجان، محمرة، ٤ حزيران ١٨٩٧، (F.O.) ١٦٠ / ٤١؛ ماستيون (RMM) ٦٢، من ٣٩٤ - ٣٩٥ .

بذلك. وقال الشيخ، إنه الآن مستعد لإنجاز ذلك التعهد أو الوعد. ويود أن يعلم مكدوال ذلك بالرغم من أنه «قد لا يكون من الحصافة إظهار ذلك صراحة»، وقد كان صديقاً للبريطانيين في السر. «يتمنى خدمة الحكومة البريطانية فإذا لم تقبله كموظف (Servant) فإنه سيظل يقدم الخدمة لها بأمل كسبها^(١) يوماً ما».

ومن الواضح، أن خزعل أراد أن يحبط أي تدخل بريطاني، وتوجيه هذا التدخل إلى منفعة بعرضه الصداقة والودّ لبريطانيا. كانت المساعدة التي يستطيع تقديمها إلى التجارة البريطانية حيوية، وأنه من المؤكد بأن عرضه كان بهدف الحصول على اهتمام صانعي السياسات البريطانية. وعلى كل حال، فإنه لم يجرؤ على جعل دعوته في الحصول على تأييد بريطانيا علنية. إذ ربما قد تحقّر الحكومة الفارسية بدعم شخص آخر منافس، أو ربما يفسر أفراد قبيلته عمله هذا وكأنه محاولة للغدر بمصالحهم لمصلحة قوة أجنبية وبالتالي يقتلونه. كذلك، فإن ليس باستطاعته الاعتماد على ولاء بعض المتأمرين الذين قد خططوا لارتقائه كرسي السلطة. وقد أوّمن ميرزا حمزة فقط على تسليم رسالة ذات طبيعة عامة جداً واعترف خزعل صراحة بعدم ثقته بسكرتيرة الآخر حاج محمد علي^(٢).

كان جواب مكدوال على عرض خزعل لائقاً وحذراً في آن واحد. فقد أخبره بأنه ليس في موقف لأن يقدم أية وعود وأنه باعتباره من الرعايا الفرس «لا يمكن النظر إليه واعتباره تحت الحماية البريطانية على أية حال، علماً بأنه قد وعد بإرسال كلمات الشيخ إلى مسؤوليه»^(٣).

-
- (١) مكدوال إلى المقيم السياسي، رقم ذ (A) محمرة، ١٠ حزيران ١٨٩٧، (F.O.)، ١/٤٦٠.
(٢) مكدوال إلى المقيم السياسي، رقم ٩٥، سري، المحمرة، ١٦ كانون الأول ١٨٩٧، (F.O.)، ١/٤٦٠.
(٣) مكدوال إلى المقيم السياسي، رقم ٤٧ (A)، محمرة، ١٠ حزيران ١٨٩٧، (F.O.)، ١/٤٦٠.

وعلى الرغم من الطبيعة اللاإلزامية لجواب مكدوال، فإن المرحلة الأولى لمناورة (Gambut) خزعل قد نجحت، إذ صار إلى جانبه الآن الممثل البريطاني المحلي. فقد ذكر في تقريره إلى المقيم السياسي البريطاني في بوشهر بأنه يميل إلى التصديق بوعود الشيخ وأن «المعارضة الخفية» للتجارة البريطانية في الكارون ستنتهي، وقال مكدوال بعد ذلك:

«إنني بالنظر إلى ذلك، أقترح بأنه من المرغوب فيه جداً على الحكومة الفارسية أن تقبل باختيار قبائل المحمرة والكارون، وأشير إلى أن جميع المناطق هي هادئة في الوقت الراهن، في الوقت الذي كانت فيه الطرق في المناطق الخاضعة للحكم الفارسي في شوستر ودفول غير مأمونة، فإذا ما نصبت الحكومة الفارسية مرشحاً معارضاً لحاكم هذه المنطقة، فإنني أرى أن البلاد ستكون غير مستقرّة لعدّة سنوات»^(١).

لقد جليت توصيات مكدوال اهتمام رؤسائه. وأن الاقتراح القاضي بإمكانية إرسال سفينة مزوّدة بالمدافع «لطلب المعلومات»، قد بُعث إلى المفوضية البريطانية في طهران. وفي الوقت ذاته فقد أرسل القائم بالأعمال تشارلس هاردنج (Hardinge) الزورق المزوّد بالمدافع. وحصل لقيامه بهذا الإجراء على شكر الشاه مظفر الدين^(٢). وذكر هاردنج في مذكراته بأنه قد اتخذ ذلك الإجراء بناء على طلب من الشاه، وهذا ممكن^(٣)، إذ إن الروس القوزاق كانوا نشطين على امتداد الحدود الفارسية الأفغانية^(٤). ومن المحتمل أن

(١) ن. م.

(٢) تشارلس هاردنج: القائم بالأعمال، المفوضية البريطانية في طهران، إلى اللورد سالسبري، وزير الشؤون الخارجية ورئيس الوزراء، رقم (٨٠) (Gulahak)، ٢٠ حزيران ١٨٩٧، (F.O.) ٦٥ / ١٥٤٨.

(٣) [تشارلس هاردنج] اللورد هاردنج لورد بينغهرست (Penhurst) الدبلوماسية القديمة، لندن ١٩٤٧، ص ٦٥.

(٤) فيروز كاظم زادة: روسيا وبريطانيا في فارس ١٨٦٤ - ١٩١٤، (مطبعة جامعة ييل (Yale) ١٩٦٨)، ص ٤٠٩ - ٤١٠.

الحكومة الفارسية كانت تطمح في توريث بريطانيا في فارس لتكون بمثابة موازنة. وعلى أية حال، فمن المحتمل جداً أن طلب الشاه كان مدفوعاً برغبته في اكتساب رضا بريطانيا وذلك بحثّ البريطانيين على القيام بما كانوا ينوون القيام به فعلاً، في الوقت الذي يبرقع فيه بدقة السياسة الحقيقية للحكومة الفارسية، التي كانت تريد توسيع سيطرتها على عربستان.

لقد تردّد مثل هذا التخمين المتعلق، بمصالح بريطانيا في وصايا الحكومة المركزية لخزعل بمناسبة تسنمه السلطة. فقد قيل له بأن الإبقاء على منصبه يعتمد على ما يقدمه من خدمات للتجارة البريطانية. وأنه إذا ما رغب الحصول على رضا بريطانيا يجب عليه أن «يعمل بطريقة ما، للمحافظة على السلام وتأمين التجار البريطانيين وأنهم ربما يبعثون تلغرافاً إلى القائم بالأعمال البريطاني معبرين فيه عن رضاهم عنه...»^(١).

ومع ذلك، فقد وصل من بوشهر في ١٢ حزيران معتمد السياسة الفارسية الفعلية، وهو موظف للكمارك، على متن سفينة فارسية مزوّدة بالمدافع برسيبوليس (Persepolis). ومن دون شك، فإن الحكومة أملت أن تختنم فرصة اضطراب حبل الأمن الناتج عن تغيّر نظام الحكم وبذلك تفوز بالسيطرة على كمارك المحمرة. وإذا ما نجحت المحاولة فإن هيبة ومالية الحكومة المركزية ستتعزز، وستكسب طهران على مورد مربح من الدخل وعلى سيادة فارسية رمزية ملموسة في إقليم مزدرى.

غير أن هذا لم يحدث، فقد أفتنح خزعل بالفعل القنصل البريطاني بأن حكمه سيحسنّ التجارة البريطانية، وبعد يومين أنزلت السفينة الحربية لحكومة صاحبة الجلالة سفينكس (Sphinx) مراساتها خارج وكالة القنصلية. وكان من الصعب على السفينة الحربية برسيبوليس تحت مدافع السفينة سفينكس، أن

(١) نظام السلطنة إلى خزعل، في هاردينج إلى سالسيري رقم ٨٠، ٢٠ حزيران ١٨٩٧، (F.O.)،

١٥٤٨ / ٦٥؛ أيضاً كاظم زادة: روسيا وبريطانيا، ص ٤٢٨ وما بعدها.

تفرض الإدارة الكمركية الجديدة^(١) بالقوة. وهكذا، تمكّن خزعل في مطلع فترة حكمه أن يعارض تحرك طهران علناً - وهو في هذه الحالة كان قد حصل على تأييد كل من أفراد قبيلته والبريطانيين. وخلال بضعة شهور، تمّ صرف^(٢) موظّف الكمارك.

أصبحت علاقة خزعل الآن مع البريطانيين، على الرغم من دقّتها تعمل لمصلحته بالنسبة إلى علاقته بالحكومة المركزية. ومن الواضح، أن ذلك كان ضرورياً لأن محاولة الاستحواذ على الكمارك قد أظهرت على أن طهران، على الرغم من إذعانها الظاهري وعجزها الفعلي، لم تكن راغبة بالتسليم أو التنازل عن سيادتها في عربستان إلى البريطانيين والعرب.

ومع ذلك، فإن حكومة الشاه مظفر الدين لم تستطع أن تعيق خزعل من الفوز بجميع سلطات أخيه. فقد كان بإمكانها تأخير الاعتراف الرسمي بمنصب خزعل وذلك بأمل أن سرداري أكرم (Sardari-Akram)، الحاكم الفارسي في عربستان، يتمكن من إضعاف قبضة أو سيطرة الشيخ على إقليمه.

ولذلك، فقد استقبل رئيس الوزراء في طهران سكوتير خزعل بحرارة، غير أن^(٣) الاعتراف لم يكن وشيكاً. ولإثارة مخاوف خزعل، نوعاً ما، فإنه ابتداءً يتحسّن علامات الاضطراب بالقرب من بلاده، إذ قد أشيع بأن سرداري أكرم كان يفكر بإظهار منازع آخر لمنصب خزعل.

وقد اضطرب مكدوال، نائب القنصل، كثيراً للتقارير التي تفيد بأن بعض

(١) مكدوال: يومية قنصل، المحمرة، ١١ - ١٧ حزيران ١٨٩٧، (F.O.) ٢٤٨ / ٦٤١.

(٢) جون (G) لوريمر: دليل الخليج العربي، عمان وأواسط الجزيرة العربية، كلكتا ١٩١٥، ج ١ قسم ٢، ص ١٧٤٨.

(٣) أرسل حاج محمد علي إلى العاصمة في تشرين الثاني حاملاً تعهدات بالمساعي الحميدة ومشورة المفوضية البريطانية، ومعه أوامر بزيارتها - المفوضية - بعد وصوله مباشرة. وستعمل المفوضية ما باستطاعتها «لحماية مصالح الشيخ وعلى الشيخ بالمقابل أن يعمل ما باستطاعته لتعزيز المصالح البريطانية الآن وفي المستقبل».

مكدوال: المقيم السياسي، المحمرة، ٢٦ تشرين الثاني ١٨٩٧، (F.O.) ١/٤٦٠.

زعماء كعب وأفراد القبائل كانوا متاهين لتأييد أو لدعم أي مطالب يتمتع بفرصة للنجاح. وأنه خاف إذا ما نجحت أي ثورة، فإن أهمية المنطقة ستضاهل إلى نفس حالة الفلاحية، إذ دمرت الصراعات المستمرة على السلطة نفوذ شيوخها وأضررت كثيراً بأحوالها التجارية.

«ما دام الشيخ خزعل قد نال استحسان السلطات الفارسية فإنه سيستطيع المحافظة على السلام في مناطقه، فإذا ما دبر الفرس الدسائس ضده خلال سنوات حكمه المتصفة بالأمن والسلام فإن النتيجة قد تكون كارثة ويتعذر^(١) تعويضها لسنوات».

وبالنظر إلى ما أشيع من دسائس أو مؤامرات الحكومة الفارسية فقد ظل خزعل مستمراً بعمل كل ما في حوزته وسلطته من أجل التوّد للبريطانيين، فإنه قد رتبّ مقابلة سرّية أخرى مع مكدوال، وذكر فيها بأنه سيستخدم جميع ما يملك من نفوذ لتشجيع التجارة البريطانية. وعلاوة على ذلك، فقد أكدّ بأنّه مستعد لتنفيذ جميع الأوامر التي أعطتها إياه الحكومة البريطانية. وأجاب مكدوال بحذر أنه في الوقت الذي يتوقع الشيخ وهو معذور تأييد بريطانيا، لكنه باعتباراه أحد الرعايا الفرس عليه أن لا يتوقع حماية بريطانية. وقد رد خزعل بسرعة بأنّه، على الرغم من تفهّمه الكامل للموقف، بأمل أن توافق بريطانيا على استخدام مساعيها الحميدة لصالحه في حالة الحاجة إلى ذلك. ويبدو أنه كان توّافاً لجعل الأمر أكيداً بأن الحكومة البريطانية على اطلاع بموقفه الوُدّي.

والواقع أن هذا كان معروفاً لدى مكدوال لكنه لم يكن حسبما يظهر كافياً. ولكونه خائفاً من التطورات السياسية غير المواتية فإنه أراد أن تدون حكومة صاحب الجلالة سرّياً بأنه صديقها. فلقد شعر بأن وضعه كان ضعفاً لأن إمارته تقع على الحدود التركية، فالأتراك سوف يكرهون مساندته للبريطانيين،

(١) مكدوال إلى اللقنات الكولونيل (العقيد) (J. J.)، ميد (Mead)، المقيم السياسي في الخليج العربي، سري، رقم ٢، محرمة ٦ كانون الثاني ١٧٩٨، (F.O.) ٢٤٨ / ٦٧٢.

ولأن الحكومة الفارسية آخذة بالضعف فإنه قد يأتي اليوم الذي يثبت فيه ضرورة التأييد البريطاني بالنسبة له . تمكّن مكدوال أن يقول بوثوق، تمشياً مع سياسة بريطانيا المعلنة بعدم التدخل وباحترام وحدة الأراضي الفارسية، بأنه، على الرغم من عدم إلزام حكومته، لا يعتقد بأنه سيسمح للأتراك أبداً بضم أو إلحاق المحمرة^(١).

على أية حال، إن التصادم بين خزعل والحاكم الفارسي، سرداري أكرم، كشف عن دلائل في التطور إلى موضوع مماثل من الموقف الذي كانت فيه السياسة البريطانية عرضة لأن تُجهد في الحاجة إلى الاستقاء على الفائدة غير المشكوك فيها، لشعور الشيخ الودي. فقد تجد بريطانيا نفسها مضطرة إلى التدخل في طهران لحماية مكاتنها في عربستان ولحماية تابعها الجديد.

لقد واجه سكرتير خزعل معوقات أخرى في مفاوضاته في طهران، فكان سرداري أكرم قد أرسل رسائل إلى رئيس الوزراء يحثه فيها على أن يسمح بأن يعمل لخزعل ما قد عمله جدّه من قبل للشيخ الحاكم في بوشهر قبل خمسين عاماً: إذ إنه أبعد وأوجد حكماً يحكمه مرشح من الحكومة الفارسية. وأخذ مكدوال هذه التطورات مأخذاً جدياً، وخاف من أن ذلك سيحدث اضطراباً يؤدي إلى الإخلال بالتجارة. فضلاً عن ذلك، فإنه كان خائفاً من أن الروس ربما يتدخلون في الموقف. فنظر بشك شديد إلى نيل سرداري أكرم المفاجئ لزعيم عصاة روسي^(٢).

وأخيراً، في آذار ١٧٩٨، اتخذ الحاكم إجراء، ومع أنه لم يوجّه الضربة لخزعل بل لاثنتين من مصادر سلطته ونفوذه الأساسية: الحق في تنصيب شيخ مشايخ الفلاحية (زعيم كعب) وزعيم منطقة الجراحي (وهي منطقة كعبية

(١) مكدوال إلى ميد: سري، رقم ٦، محمرة، ١٣ كانون الثاني ١٨٩٨، (F.O.) ١/٤٦٠.

(٢) مكدوال إلى ميد: سري، رقم ١٨، محمرة، ٦ شباط ١٨٩٨، (F.O.) ٢/٤٦٠، مكدوال إلى ميد: سري، رقم ٧، محمرة، ١٣ كانون الثاني (F.O.) ٢/٤٦٠.

وواحدة من أكثر المناطق رخاءً في جنوب عربستان). وكما كانت العادة بين كعب المشاكسة والمؤلفة من عدّة أقسام، فقد كان هناك أكثر من مدّح لكل من تلك المناصب وفي كلتا الحالتين، فإن خزعل ناصر صاحب المنصب، بينما أيّد سرداري أكرم الجازب المعارض.

كان من الضروري بالنسبة إلى خزعل أن يتحرّك بحذر أثناء التصادم الذي أعقب، وقد بلغ أوجه في تصادم مسلّح بين مؤيدي كل من المدعين. إذ إنه لم يكن باستطاعته مقاومة الحاكم بالقوّة، لأن سرداري أكرم كان رئيسه الاسمي، وأن مقاومته ستعادل التمرد علانية، كما أنه لم يتمكّن من طلب مساعدة البريطانيين علناً، لأن الحاكم بذكاء قد جعل الحاجة إلى قمع النفوذ البريطاني في الجنوب كأحد الأسباب لإجراءاته ضد خزعل. ولم تستطع بريطانيا التدخل علانية، وبذلك فإنها استسلمت لاتهامات سرداري أكرم.

لقد حدّر سرداري أكرم في برقياتهِ إلى طهران بأنه إذا ما سمح لخزعل أن يتخذ الطريق الخاصّة به في مسائل التعيينات وفي احتجاز الوارد إلى أن يتم المصادقة على ألقابه «فإنك ستري خلال سنتين استقلال عربستان من فارس تحت حكومة مستقلّة كما هو الحال في البحرين...»^(١). ومن ثم «ستكون عربستان خلال بضع سنوات في أيدي الإنجليز...»^(٢). وقد حتّ الحكومة على أن تحذو حذو الأتراك، قائلاً بأن الأتراك قد وضعوا رجالهم الخاصين في الإمارات والكويت «دون أي مشكلة ما عدا قتل عدد قليل من الأهالي وقد يكون نفس الشيء في المحمرة»^(٣) من قبل الفرس.

(١) مكدوال، يومية قنصل، محمرة، ١٩ آذار ١٨٩٨، (F.O.) ٦٧٢/٢٤٨؛ مكدوال إلى ميد: رقم ٣٩، سري، محمرة، ٢ نيسان ١٨٩٨، (F.O.) ٤٢/٤٦٠؛ مكدوال إلى الكابتن بريدو (Prideaux): المساعد الأول للمقيم، الخليج العربي، محمرة، ١٦ نيسان ١٨٩٨، (F.O.) ٢/٤٦٠.

(٢) مكدوال إلى بريدو: محمرة، ٢٠ نيسان ١٨٩٨، (F.O.) ٢/٤٦٠.

(٣) ن. م. ن. من ناحية ثانية فإن المثال الذي أشار إليه سرداري أكرم كان قبل حوالي ثلاثين سنة.

ولم يكن بوسع الحاكم الحصول على تأييد صريح وعلني من الحكومة المركزية، على الرغم من أنه بالتأكيد حصل على تأييد ضمني من بعض الجهات، وذلك لأنه قد أتاحت له الفرصة بأن ينهمك في اختيار قوة، دون اعتراض، مع الشيخ خزعل لعدة شهور. ومع ذلك فإن طهران اعترفت في منتصف نيسان ١٧٩٨ بشرعية خزعل ومنحته لقب أخيه معز السلطنة. (وحصل سكرتير الشيخ، حاج محمد علي، على لقب رئيس التجار التي جاءت منه تسميته بالحاج رئيس). وتفاءل الأنصار المسلمون للمتنازعين على السيادة في منطقة الجراحي في آخر يوم من شهر نيسان بنتيجة عسكرية حاسمة قليلة - على الرغم من أن المعركة من الناحية السياسية كانت نجاحاً لخزعل، إذ تفرق المتمردون بعد ذلك بفترة قصيرة. وفي نهاية مايس امثل سرداري أكرم نهائياً لأوامر حكومته، التي كان قد تجاهلها لمدة شهر، وأوقف تدخلاته في شؤون خزعل. وعلى كل حال فإن الحاكم لم يعاقب على مخالفته الأوامر فلو كان ناجحاً فمن المحتمل جداً أن السلطات المركزية ستقبل النتائج وليس المسؤولية.

هناك عدة أسباب لفشل الحاكم، أولها: افتقاره للتأييد الواسع النطاق من العرب. فقد كان مناصراً لجماعة لها شعبية قليلة، أما السبب الثاني، فهو فشله في الحصول على مساندة كلية من الخانات البختيارية، لأنه كان قد أغرامهم بإرسال قوات لوضع مرشحيه في مناصبهم في الفلاحية والجراحي مقابل واردات الضرائب المستقبلية لمنطقة الجراحي. وهنا أخفقت الاتفاقية المقترحة، لأن البختياريين رفضوا أن يكونوا المسؤولين عن المحافظة على النظام في أي من المنطقتين؛ والسبب الثالث، وهو أكثر الأسباب صراحة، يرجع إلى فشل الحاكم في الحصول على تأييد صريح من حكومة الشاه.

تكمن أسباب هذا الافتقار في التأييد في التعقيد المركب للسياسة الفارسية الداخلية والخارجية. فالسردار أكرم كان مرشح حاكم عربستان السابق نظام السلطنة وتحت حمايته. وكان نظام السلطنة يمتلك ضياعاً كثيرة في منطقة

الجراحي، وشريكه في هذه المشاريع الأخيرة كان مشير الدولة، رئيس الخارجية في فارس. وكان زميلاً حميماً لأمين الدولة، رئيس الوزراء، الذي كان في ذلك الوقت يسعى للتفاوض من أجل قرض بريطاني مضمون بواسطة مفوضية صاحب الجلال مع البنك الشاهنشاهي الفارسي الذي كان يمتلكه البريطانيون.

وكان خزعل قادراً على الضغط على مشير الدولة (وعلى الحكومة)، بإرسال تلغراف إلى شريك مشير الدولة، نظام السلطنة، مشيراً فيه إلى أنه إذا لم يتوقف سرداري أكرم من تدخلاته فإن هذا الاضطراب سيؤدي به إلى أنه سوف لم يعد يتحمل مسؤولية منطقة الجراحي. ومن الطبيعي فإن هذا كان تهديداً مبثوثاً ضد دخل وزير الخارجية وشريكه. وعلى ذلك، فقد تحرك نظام السلطنة إلى محميه أو الشخص الذي تحت حمايته مهدداً بأنه سيتبرأ منه إذا لم يوقف تدخله في جنوب عربستان. وقد انتشرت تقارير من نفس الطبيعة عبر القنوات الدبلوماسية البريطانية لتصل إلى مكتب تشارلس هاردنج وربما إلى مسامع مشير الدولة، الذي كان هاردنج على علاقات طيبة معه.

وعلى الرغم من أن المفوضية البريطانية لم تساهم رسمياً في المفاوضات بين الحكومة الفارسية و خزعل، فقد جعلت أموراً المفضلة معروفة، وكانت قدرة على ممارسة الضغط، وراء الكواليس، لمصلحته. وأن واحداً من الدلائل على هذه الحقيقة هو تعويض إيرادات كمارك بوشهر عن كمارك المحمرة كضمان تعرض مؤقت قيمته ٥٠,٠٠٠ باوند، الذي استطاع هاردنج أن يحصل عليه من البنك الشاهنشاهي لرئيس الوزراء. ومن الطبيعي أن هذا قد أتاح الفرصة لخزعل أن يبقى مسيطراً على كماركه.

كان كل من أمين الدولة ومشير الدولة من الجماعة ذات الميول «الإنجليزية» في الأمور السياسية الفارسية - أو من ذلك الحزب الذي أمل في دعم النفوذ البريطاني لقطع الطريق أمام أطماع منافسيهم الذين تؤيدهم روسيا.

علاوة على ذلك، فإنهم كانوا يحتاجون إلى قرض أكبر كثيراً من ٥٠,٠٠٠ باوند التي حصلوا عليها فعلاً وذلك من أجل الإبقاء على أنفسهم في السلطة ضد الحزب أو الجماعة ذات الميول «الروسية» لرئيس الوزراء السابق أمين السلطان. وأنهم لن يتمكنوا من الحصول على مثل هذا القرض إلاً من بريطانيا. ولذلك ليس بإمكانهم معارضة صنعية بريطانيا علانية في الصراع الدائر بين الشيخ وحاكم عربستان. وحين أضحى منافسهم في مركزة القوة وصارت حاجتهم إلى الأصدقاء ضرورية، منحوا خزعول اعترافهم وأمروا سرداري أكرم أن يوقف معارضته. وكما قال هاردنج عن مشير الدولة «... لقد عرفت بأنه كان يعمل دائماً ما في استطاعته لمساعدتي، شريطة ألا تتضارب رغباتي مع منافع جيوبه...»^(١)، وهي في هذه الحالة لا تتضارب. وهكذا فقد وفّرت بريطانيا الرغبة الملحة الشاقة في دعم مصالحها الخاصة على حساب السيادة الفارسية ووحدة الأراضي الفارسية.

ومع ذلك فإن البريطانيين، خلال الأشهر التالية، صاروا أقل قناعة بالنسبة إلى مركزهم ومكانتهم في فارس والخليج. وهناك اعتبارات جيدة لعدم قناعتهم. فقد أصبحت مفاوضات القرض مع الحكومة الفارسية صعبة أكثر فأكثر بازدياد تأييد أمين السلطان للشاه. وقد نصب مرة أخرى رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية. وكما هو متوقع اتجه إلى الروس، الذين كانوا أقل تشدداً بالنسبة إلى مسائل الضمان وشروط الدفع. وأخذ البريطانيون يشكون من أن التزاحم في الطلب على استرداد ديونهم على البنك الشاهنشاهي الفارسي، الذي قد أفلح تقريباً في تدميره، قد كان من تدبير الروس. وفي الوقت ذاته كانت فرنسا حليفة روسيا، تحاول الحصول على مرفأ لتزويد البواخر بالفحم الحجري في عمان، في فم الخليج، وأشيح أيضاً عن مشروع روسي لإقامة محطة نهائية

(١) [سي. هاردنج] الدبلوماسية القديمة، ص ٦٣؛ لوريمر: دليل الخليج العربي، جزء ١ قسم ٢، ص ١٧٤٤ - ١٧٤٥؛ مكداول إلى ميد: رقم ٥٠، سري، محرمة ٣٠ نيسان ١٨٩٨، (F.O.) ٢/٤٦٠؛ كاظم زادة: روسيا وبريطانيا، ص ٣٠٢ - ٣١٦.

في الكويت على رأس الخليج، لسكة حديد. فضلاً عن ذلك فقد كان هناك تحشد عسكري تركي [يستهدف] (كما أشيع) الكويت. لقد كان البريطانيون قلقين بصورة جدية لهذه التطورات التي مثلت تحديات متنوعة للنفوذ البريطاني في فارس ومنطقة نفوذ بريطانيا في الخليج^(١).

بقي الوضع في عربستان هادئاً، على الرغم من أن الحوادث في مكان آخر كان لها بعض المردودات هناك. وحصل خزعل على انتصار كبير على الحاكم الإقليمي بأن جعل شيوخ القسم المنتصر من كعب «ضيوفاً» دائمين عنده، مقيماً حكماً مباشراً على الفلاحية والجراحي من خلال موظفين يعينهم هو. وصار خزعل بنهاية عام ١٨٩٨ قوياً إلى درجة أنه استطاع تجهيز حملة عسكرية ضد قبيلة البايوي^(٢) المزعجة. وبذلك فإنه عزز من مكانته في داخل عربستان.

ومن الناحية الثانية، فإنه استمر بالضغط على بريطانيا من أجل بلاغ مكتوب يفيد بأنه موظف بريطاني وأنه يتمتع بتأييدهم. وعندما زاره المقيم البريطاني في الخليج العربي، العقيد ميد، في أوائل ١٨٩٩ كرّر خزعل اقتراحاته، وفي الأشهر التالية كان يطارد نائب القنصل مكدوال بشكل مستمر للحصول على جواب. وبتفصيل تام، فإنه استفسر بسداجة عما إذا ليس بالإمكان الحصول على حماية ضد اعتداء تركي من قبل قوة ثالثة، علماً بأنه كان عارفاً بصورة جيدة بالمجريات السياسية في الخليج العربي. لقد حث هذا التهديد المبطن، في تقديم طلب إلى فرنسا أو روسيا من أجل التوصل إلى اتفاقية، ميد (Mead) - التي لم يسمع عنها حتى الآن شيء سواء من طهران أم الهند يتعلق باقتراحات خزعل - سوى أن يُعلم مكدوال بتبليغ خزعل بأنه ليس

(١) كاظم زادة: روسيا وبريطانيا، ص ٣٢٢ - ٣٢٥؛ بريتون كوبر بوش (Busch): بريطانيا والخليج العربي، ١٨٩٤ - ١٩١٤ (مطبعة جامعة كاليفورنيا ١٩٦٧)، ص ٦٨، ١٠٣.

(٢) مكدوال: اليوميات القنصلية، محمرة ٢١ مايس ١٨٩٨، (F.O.) ٢٤٨ / ٦٧٢؛ لوريمر: وقائع، جزء ١ ص ١٧٤٥ - ١٧٤٦.

هناك إمكانية لعقد اتفاقية رسمية بينه وبين أي قوة أخرى. وقد قال ميد بأنه طالما يظهر نفسه صديقاً «فإنه قد يكون من المؤكد بأن الحكومة البريطانية لن تنسى ذلك، وأنها ستمنح الشيخ حَسنة صداقتهم إذا ما دعت الحاجة». قال ميد أنه لن يسمح إطلاقاً بتسليم المحمرة وسقوطها في أيدي الأتراك، أو في أيدي أية قوة أجنبية أخرى. فضلاً عن ذلك، على الشيخ أن لا يصغي إلى اقتراحات من الأجانب فإنه ليس^(١) بوسع حكوماتهم تنفيذها.

من المحتمل أن خزعل كان قلقاً بشأن التحشد العسكري التركي. فالبصرة لا تبعد إلا بضعة أميال من الجهة العليا للنهر، وكان خزعل يمتلك ضياعاً عديدة في الأراضي التركية وله فيها أعداد كثيرة من أفراد قبيلته. وعلى الرغم من تبجحه لمكدوال بأنه ما دام هناك فرد حي من قبيلته فليس هنالك تركي يمكنه أبداً دخول المحمرة، لكنه كان معرضاً لهجوم عثماني^(٢).

وعلى أية حال، فمن المحتمل أن نجاح صديقه، وحليفه السياسي، ومماثله في قتل أخيه، مبارك الصباح شيخ الكويت، بحصوله من البريطانيين على بلاغ مبني للحماية بصرف النظر عن السيادة التركية الاسمية، قد دفع خزعل إلى ذلك الاتجاه. لقد حفزت إمكانية جعل الكويت المحطة النهائية لسكة حديد إلى الخليج تسيطر عليها روسيا، البريطانيين إلى توقيع ميثاق رسمي مع مبارك ينص على ألا يؤثر مبارك أيًا من أراضيه إلى قوة أجنبية دون موافقة بريطانيا. وقد أقع مبارك في النهاية قبول رسالة ملحقة بدلاً من ذلك، لأنه كان قد طلب مقابل هذا الامتياز تعهداً شافياً بتأييد بريطانيا، وتكون الرسالة الملحقة من قبل العقيد ميد يؤكد فيها على المساعي الحميدة (Good Offices) للحكومة البريطانية. ولم تكن الاتفاقية كل ما كان يتمناه ويرغب فيه مبارك، لكن كما قال ميد في ذلك الوقت: «أنها ستيسر الإعلان بالحماية العلنية فيما بعد». ومن

(١) ميد إلى مكدوال: بوشهر، ٣٠ مايس ١٨٩٩، (F.O.)، ١/٤٦٠.

(٢) مكدوال إلى ميد: سري، المحمرة، ٢ حزيران ١٨٩٩، (F.O.)، ١/٤٦٠.

الطبيعي فإن خزعل كان على معرفة ببنود الاتفاقية وأنه كان يشير على مبارك خلال مفاوضاته مع ميد^(١).

ومع ذلك، فإن المحمرة لم تكن في الوقت الراهن المحطة النهائية المخطط لها لسكة حديد روسية. كما أنه ليس هناك شك كبير بالنسبة إلى وضعها بموجب القانون الدولي. فقد كانت بوضوح أرضاً فارسية واعترف البريطانيون بالفعل بهذا. ونتيجة لذلك، فإنه ليس هنالك من سبب ملزم ولا من أساس قانوني لاعتراف صريح باستقلال خزعل. فضلاً عن ذلك، فإن خطوة كهذه من المحتمل جداً سيكون لها مردودات خطيرة وجديّة على مكانة بريطانيا في فارس، فإن روسيا ستطالب بتعويض، ولذلك لم يتمكّن ميد (Mead) الموافقة على طلب شيخ المحمرة بتعهد محدّد بالاعتراف ولا بتأييد بريطانيا.

لقد حاول خزعل، بعد مواجهته الرفض البريطاني، بمنحه تعهد مكتوب، أن يسلك طريقة أخرى. فقال إنه لم يطالب بتحالف ضد الحكومة الفارسية، حيث إنه كان خادماً مخلصاً لها، وببساطة إنه يريد تأكيداً أو ضماناً شفويّاً بأن المفوضية البريطانية تعترف به كموظّف في الحكومة البريطانية، وبذلك ستعارض المفوضية، دون أن يطلب منها، أي إجراء تتخذه حكومة طهران يضرّ بمصلحته، وأن محاولة الحكومة المركزية بنقل كمارك المحمرة من سلطته تُعدّ مسألة في صلب الموضوع.

كان المثال سديداً لأنه خلال مفاوضات إيران بشأن القرض والوفاء به كان من واردات الكمارك، وبالفعل، فقد شرع الموظّفون البلجيك بإجراء إصلاح دقيق لنظام الكمارك الشاهنشاهية. وكانت الحكومة تنوي جعل هذا النظام نمطاً

(١) وردت في كتاب بوش: روسيا والخليج العربي، ص ١١٠؛ رافندر كومر (Ravinder Kumer): الهند ومنطقة الخليج العربي ١٨٥٨ - ١٩٠٧، دراسة في السياسة التوسعية البريطانية، (نيويورك ١٩٦٥)، ص ١٤١ - ١٤٦؛ مكدوال إلى اللغتان العقيد سي. أي. كميل (A) كميل (Kemball)، ٦ حزيران ١٩٠١، (F.O.) ١/٤٦٠.

يُحتذى به في جميع فارس، وأنه لم يمض وقت طويل قبل أن تحاول طهران توسيعه ليشمل المحمرة، عندئذٍ سيحتاج خزعل إلى المساعدة.

وأشار الشيخ بأنه من جانبه سوف يشجع التجارة البريطانية، وينشد قرضاً بريطانياً، ويقبل المشورة البريطانية في أي قضية تخص السياسة المحلية، وأنه سيسارع برفقة ٢٠,٠٠٠ رجل يحمل البندقية لنجدة بريطانيا إذا ما احتاجت إلى ذلك، وسيستخدم أفراد قبيلته في منطقة البصرة ليسيظروا على المدينة في حالة مواجهة البريطانيين مشكلة من قِبَل الأتراك^(١).

لم تثر جميع عروض خزعل اهتمام العقيد ميد ما عدا ذلك المتعلق بطلب القرض. وقد اعتقد ميد بأن البنك الشاهنشاهي الفارسي سيقدّم القرض، ولذلك تأهب للطلب من الحكومة الهندية بأن تضمنه، لأنه اعتقد بأنه «من المرغوب فيه بأن يكون لنا نفوذ^(٢) على الشيخ». وقد كان هذا بشكل خاص قبل ثلاثة أيام من تاريخ ٤ حزيران ١٨٩٩، وهو موعد وصول الأمير دابيجا (Dabija) الفنصل الروسي العام في أصفهان إلى بوشهر. فكان قد أشيع أنه كان يبحث عن مكان لمحطة الفحم. بعدئذٍ أبحر إلى المحمرة في الثالث عشر من ذلك الشهر، بدلاً من استمراره بالتوجه إلى أسفل الخليج إلى المحطة المعنية هرمز. وقد احتجز عند وصوله مباشرة في مركز الحجر الصحي من قِبَل الموظف المسؤول الذي كان مصادفة مساعد الطبيب الجراح للقتنصلية البريطانية، وذلك بحجة انتشار الطاعون في بوشهر. وقد صبر الروسي على البقاء بضعة أيام في الحجر، وقد حققت الأحوال البدائية للمركز سمعة سيئة في السنوات اللاحقة، ومن ثم، فإن على السلطة، التي تمّ من خلالها احتجاز قنصل روسي في مركز حجر صحي

(١) مكدوال إلى ميد: سري، محمرة، ٢ حزيران ١٨٩٩، (F.O.) ١/٤٦٠؛ السير برسي كوكس: تاريخ بلاد فارس (لندن ١٩٣٠)، جزء ٢ ص ٢٧٦؛ برادفورد جي مارتن (Bradford): العلاقات الدبلوماسية الألمانية الفارسية ١٨٧٣ - ١٩١٢ (١٩٥٩)، ص ٦٨ - ٦٩.

(٢) ميد إلى مكدوال: سري، بوشهر، ٧ حزيران ١٨٩٩، (F.O.) ١/٤٦٠.

فارسي من قبل طبيب جراح إنجليزي، أن تظهر عرضاً جيداً من ضبط النفس . بعد ذلك هدّد أن يترك المركز بالقوّة، وغادره دون اعتراض متوجّهاً إلى الكارون والأحواز على متن يخت بخاري تابع للشيخ، مع تعاليم بأن لا يتصل بالساحل لغاية انتهاء فترة الحجر الصحي .

وقد أجزى له بوصوله الأحواز، أن يقابل ممثلي الشيخ، ثم بعد ذلك الشيخ نفسه . لقد ذُكر بأنه أشار أثناء هذه المحادثات أن خزعل كان موظّفاً إنجليزياً وأن القنصل الإنجليزي هو الحاكم الفعلي . ولمح بأن المناطق الفارسية التي هي تحت النفوذ الروسي سعيدة، فقد تمتع الروس بتأييد كامل من المجتهدين . أيضاً، فإنه ذكر شائعة تفيد بأن خزعل قد قام بدور الوسيط بين بريطانيا وشيخ الكويت مبارك، وأن الطرفين قد توصلا^(١) إلى نوع من الاتفاق، أن كون الروس قد بدأوا كسب نوع من المعرفة الطفيفة لتدبيرات بريطانيا الهادفة إلى غلق النافذة الروسية المحتملة على الخليج العربي في الكويت . وما يبدو أنهم قد أمدوا الشيخ بالافتراضات لفتح نافذة أخرى، جميع هذه قد حفزت كلاً من ميد ومكدوال في محاولة تعجيل تقديم القرض إلى الشيخ .

ولسوء حظ خططهما، لقد سادت هنا نفس تلك العقلية التي كانت قد تسببت في قطع المفاوضات بشأن القرض الفارسي الكبير، فلم يستطع موظّفو البنك الشاهنشاهي الفارسي التفريق تماماً بين المبادئ لتطبيق صحيح للأعمال - من أمثال، الضمان، وتدبيرات شديدة من أجل تسديد القرض - وبين قرض هو للمنفعة السياسية بصورة أساسية . وباختصار، فقد رفض خزعل قبول قرض مضمون - لا سيما إذا ما جرّت هذه الضمانة إلى تسليم قدر من السيطرة على الكمارك إلى البنك الشاهنشاهي . ويرفع الضمانة يكون بإمكان خزعل أن يجمع جميع الأموال التي يحتاج إليها محلياً . ولهذا، ليس هنالك من منفعة أو فائدة من التعامل مع البريطانيين^(٢) .

(١) ميد: مذكرة، بوشهر، ١٠ تموز ١٨٩٩، (F.O.) ٦٩٤ / ٢٤٨ .

(٢) كمبل (W): القائم بأعمال المدير، البنك الشاهنشاهي الفارسي، إلى ميد . =

إن فشل القرض والفشل المرافق له، بكسب سيطرة (Hold) على خزعل إلى جانب الاهتمام الظاهري الروسي به، جعل البريطانيين راغبين أكثر لضمان ولأنه بمنحه أكثر مطالبيه، إذ عندما زار السير مورتيمر ديوراند (Mortimer Durand)، الوزير البريطاني المفوض في فارس، ناصري (Nasiri)، ميناء الأحواز، في صيف ١٨٩٩، قام بترتيبات بواسطة العقيد ميد من أجل تقليد خزعل ميدالية فكتوريا الملكية (Royal Victoria Badge) ^(١). وحول الموضوع بصورة مباشرة، فإنه رتب نقل جواب صاحبة الجلالة إلى خزعل من قبل ميد بشأن طلب خزعل الخاص بالضمانات. ولم يقابل ديوراند خزعل شخصياً، ربما لأنه لم يكن راغباً في المساعدة بشأن تصديق الشائعة الثابتة بأن البريطانيين هم الحكومة الحقيقية في جنوب فارس، وأنه كان دقيقاً وحذراً في تصريحه أن يكون منح الميدالية عن طريق الحكومة الفارسية. فإذا ما كان السفير البريطاني المفوض مدققاً حول مراعاته البروتوكول كي لا يسيء إلى أحاسيس الحكومة الفارسية، فإنه كان أيضاً دقيقاً بذلك الخصوص بالنسبة إلى جوابه لخزعل.

وكما ذكر الكولونيل ميد، كانت التعليمات بشأن جوابه كالتالي:

«ينبغي إبلاغ شيخ المحمرة بأنه بوصفه أحد رعايا الحكومة الفارسية، فإن الحكومة البريطانية، طبعاً، لا تتمكن من أن تعده بالتأييد ضد حكومته، كذلك لا تتمكن من ضمان استقلاله في حالة انهيار الحكومة الفارسية، أو في الواقع القول عما سيحدث، لأن الحكومة البريطانية لم تقرّر طبيعة إجراءاتها في مثل هذا الأمر غير المتظر. وعلى كل فإننا نعدّه الشخصية المتنفذة جداً في هذا

= بوشهر، ٦ حزيران ١٨٩٩، (F.O.) ١/٤٦٠؛ كمبل إلى مكدوال: بوشهر، ١٤ تموز ١٨٩٩، (F.O.) ١/٤٦٠؛ مكدوال إلى ميد: سزي، محمرة، ٢٠ تموز ١٨٩٩، (F.O.) ١/٤٦٠؛ مكدوال إلى كمبل: محمرة، ٢٢ تموز، ١٨٩٩، (F.O.) ١/٤٦٠. (١) كانت هذه الميدالية تعرف بميدالية وولف (Wolf) نسبة إلى السير هنري دروموند وولف (Drummond)، الوزير المفوض في فارس الذي ابتدأ منحها بصورة غير مصرح بها على الوجهاء الفرس. انظر: سي. هاردنج: الدبلوماسية القديمة، ص ٦٥ - ٦٦.

الجزء من فارس، ونطمح إلى أن نراه قريباً وأن نرى العرب متحدين تحت سيادته، إذ إنها ستفضي أو ستساعد مصالح البلاد. وبإمكان الشيخ الاعتماد على مساندة ودعم الوزير المفوض في طهران حيثما يمكن تقديم هذه المساعدة، دون إثارة حفيظة الحكومة الفارسية، وأنه سيرشد الشيخ دائماً حول أي موضوع يحتاجه فيه. وفي المقابل إن الوزير المفوض واثق من أن الشيخ سيبرز مصالح التجارة البريطانية بكل ما يمكنه إلى ذلك.

إن الوزير المفوض يعارض أي تغيير في ترتيبات الكمارك الحالية في المحمرة^(١).

كان هذا الاتصال بعيداً عما كان يطمح إليه خزعل فعلاً، إنه أراد اتفاقية كاتفاقية مبارك مع البريطانيين في الكويت التي تنص على الاعتراف به وحماية استقلاله. على الرغم من أنه، في الواقع، قد كسب جوهر ما كان قد طلبه، إجابات غير ملزمة ومراوغة في ميد ومكدوال للكثير من مطالبه. وقد دفعه ذلك إلى تقليص مطالبه بالتعاقب إلى المستوى الذي ستقبل به بريطانيا. فلو أن البريطانيين لم يكونوا منفعلين بالنسبة إلى مستقبل مركزهم ومكانتهم في فارس والخليج العربي في ضوء النشاطات الروسية الحديثة هناك، فإنه من المشكوك فيه بالنسبة لخزعل كسب حتى ذلك أيضاً.

ومع ذلك، فما زال للشيخ أساسٌ للأمل. فالحقيقة التي تشير إلى أن ممثلي الدبلوماسية البريطانية قد نشروا مثل هذا الاتصال وهو قدر من الاعتراف لمكانته خاصة. كما أن هناك علامة أخرى تدعو إلى الأمل. وهي أن الوزير المفوض قد عبّر عن معارضته لأي تغيير في ترتيبات الكمارك الموجودة في

(١) ميد: مذكرة لاتصال شفوي بالشيخ خزعل، محررة، ١٣ تشرين الثاني ١٨٩٩، معاهدات وتمهيدات سارية المفعول بين الحكومة البريطانية وشيخ المحمرة ١٨١٩ - ١٩١٩، (كلكتا ٩١٩)، لوريمر: دليل، جزء ١ قسم ٢، ص ١٧.

المحمرة. فإن هذا الأمر مهم، وذلك لأنه طالما كان خزعل يجمع الكمارك فسوف تكون له بعض المبررات القانونية للتأكيد على أنه كان مستقلاً أو في الأقل متمتعاً بالحكم الذاتي. وبذلك تتمكّن بريطانيا من الاعتراف به وتحمي الواقع ومما لا شك فيه، أن مثال مبارك واتفاقية الكويت قد أظهرتا لخبزعل أنه فيما يتعلّق الأمر بمصالحة فإن «بريطانيا العظمى» قد اتخذت أخيراً خطوة في الاتجاه الصحيح.

(ب) مشكلة الكمارك

عندما وصلت ضمانات وتأكيدات السير مورتيمر^(١) ديوراند إلى خزعل فعلاً، صار جلياً أن البريطانيين، على كل حال لم يكونوا راغبين في الاستمرار كثيراً في معارضاتهم للتغيير في الكمارك في المحمرة. وكان ديوراند نفسه، مقتنعاً بأن رئيس الوزراء والوزير البلجيكي المفوض للكمارك كانا مصمّمين على الاضطلاع بالكمارك هناك. فكان اهتمامه الوحيد يتعلّق بالطريقة والأسلوب وأنه أشار على الاثنين فقط بأن لا يستخدموا القوة. وفي الوقت نفسه فقد اقترح بريدو (Prideaux)، مساعد ميد في بوشهر، على مكدوال مساعدتهم في حمل الشيخ على الموافقة على عرض الحكومة الفارسية وأن يدفعوا له دون ضوضاء.

ومهما يكن، فإنه ليس في نية الشيخ قبول السياسة الجديدة للكمارك. وكان موقفه الرسمي كالآتي: إذا ما فرض الفرس الكمارك الواجبة على العرب فإنه سيفقد سلطته على أفراد قبيلته ولعله سيقتل أو سيُجبر على الاستقالة. وقد تركت النتائج المترتبة في حالة مقتله أو استقالته لتصورات بريطانيا - ومن الواضح، أنه مهما كانت النتائج فإن تجارة بريطانيا ومكانتها في عربستان ستضرّ^(٢).

(١) لقد نسي الوزير المفوض أن يسلم ميد نسخة من المذكرة في الأحواز، ولم يتمكن مكدوال من نقل الضمانات إلى الشيخ حتى شباط عام ١٩٠٠.

(٢) السير مورتيمر ديوراند: الوزير المفوض في فارس، إلى ميد طهران، ٢٠ كانون =

كان موقف الحكومة الفارسية واضحاً أيضاً، إذ إن فارس كانت الدولة ذات السيادة، وأن المحمرة كانت فارسية، وأن نظام الكمارك كان حيويّاً للخزينة الفارسية كدولة. وأنه لا يمكن منح مثل هذه الاستثناءات وذلك لخطرها على استمرارية بقاء النظام برّمته.

شكّلت هذه المواقف المعارضة مشكلة بالنسبة للبريطانيين، فكيف يمكنهم الإبقاء على ولاء وتعاون الشيخ دون إيجاد حل وسط بين موقفهم وموقف الحكومة الفارسية ومَنح الروس العذر والفرصة في زيادة نفوذهم في فارس وهو منتشر فعلاً.

كان مكدوال، نائب القنصل، يصغي بصبر في المحمرة إلى شكاوي وآمال الشيخ، فقال خزعل إن اثنين من البلجيك قد وصلا إلى بوشهر، وقد سُمع من أحدهم، يقول: إنه قادم إلى المحمرة للاضطلاع بمهمة الكمارك. واستمر الشيخ قائلاً، أنه إذا ما سمح له بذلك، فإن أفراد قبيلته سيعتقدون أنه قد خانهم، فيكون مبرراً من ناحية القانون القبلي لقتله أو لخلعه. ولذلك عليه أن يستقيل، ماذا ينصح الإنجليز أن يفعل؟ لا سيما في حالة محاولة الفرس التقليل من سلطته تدريجياً؟ فإن كان البريطانيون يثقون به حقاً، فإن عليهم أن يقدموا له المشورة دون أن يسأل هو عنها. وإذا ما أبقى أخاه مزعلاً نفسه معزولاً وادخر كل ما في وسعه ادخاره من الأموال، فإن خزعل قد بدّد أمواله بسخاء من أجل توحيد العرب. ثم قال إن هذا كله كان لمصلحة البريطانيين لأنها تضمن سلامة التجارة البريطانية. وإنه في يوم ما سيأتي الوقت الذي سيحتاج فيه الإنجليز ٤٠,٠٠٠ رجل عربي مسلّح. غير أنه يريد بعض الضمانات بأنه سيستفيد من صداقتهم في مثلاً، تعهد من إنجلترا بأنها ستمنع الفرس من تدميره وتدمير

= الثاني ١٩٠٠، (F.O.) ١/٤٦٠؛ ميد إلى مكدوال: شبه رسمي، سري، بوشهر، ١٥ شباط ١٩٠٠، (F.O.) ١/٤٦٠؛ مكدوال إلى ميد: سري، محمرة، ٢٣ شباط ١٩٠٠، (F.O.)؛ ١/٤٦٠؛ بريدو إلى مكدوال: سري، بوشهر، ١١ كانون الأول ١٨٩٩، (F.O.) ٢/٤٦٠؛ مكدوال إلى بريدو، سري، محمرة، ١٩ كانون الأول ١٨٩٩، (F.O.) ٢/٤٦٠.

سلطته، أو أن تساعد وتستخدمه في مكان آخر إذا ما اضطر إلى مغادرة البلاد.
وعلى أية حال، فإن الشيخ كان مصمماً على أن يلقي بنفسه مع
البريطانيين، وأن أي عرض من أية قوة لن تغير من هذا الموقف، طالما بقي
حياً - إلا إذا تبرأت بريطانيا منه - وفي الوقت الذي كان يقوم بواجبه للحكومة
الفارسية فإنه يعد نفسه موظفاً سرّياً (Secret Servant) للبريطانيين.
وكتب مكدوال بغرور «ليس هنالك من شك بأنه يثق بنا تماماً»^(١).

ومع ذلك، فإن خزعول لم يكن مستعداً للوثوق بدرجة كبيرة لأن يأخذ
نصيحة العقيد ميد بالإذعان لإقامة الكمارك عندما عرض ذلك المقيم بعد أسبوع
بموجب تعليمات من طهران. قال له ميد إن «كل قوة لها الحق بجمع أو
استحصال الكمارك في الأجزاء الخاصة بها». وإن هذا يُعدّ جزءاً من «خطة
شاملة من أجل إصلاح الكمارك» التي «يعتمد عليها الاستقرار المالي الفارسي»
وإن بريطانيا لا تستطيع الوقوف ضده. وقال إنه يأمل بإمكانية تسوية الموضوع
أو الوصول إلى حل وسط للموضوع.

قال الشيخ «مستحيل»، إذ ليس هناك رسوم على التمور. وإن شيوخه
كانوا دائماً يعفون من الضرائب، ولم تدفع الفلاحية والجراحي الضرائب أبداً.
وكانت بعض القبائل تجمع الراهداري (Rahdari) (وهي رسوم النقل - والواقع
إنها طريقة نظامية لجمع أموال الحماية) منذ الأزمنة القديمة. فإذا ما قدّم العون
للكمارك فإن القبائل ستثور عليه.

وتدخل مكدوال قائلاً، حتى إذا كان الشيخ هو الرئيس الاسمي
للكمارك، مع «مساعدة» بلجيكية؟

أجاب الشيخ: «لا اختلاف في ذلك».

وذكر ميد أن البريطانيين لا يمكنهم الوقوف ضد الكمارك على اعتبار أنها

(١) مكدوال إلى ميد: سزي، المحررة، ٢ آذار ١٩٠٠، (F.O.) ١/٤٦٠.

جزء من خطة شاملة - «وأن هذا من المحتمل أن يكون له نتائج سلبية في مكان آخر كأ أن تترك التجارة».

واختتم خزعل المحادثة بقوله، إنه إذا ما أصرت الحكومة الفارسية فإنه سيخبرهم «بأنه لا يستطيع القيام بأي عمل وأنه سيرك البلاد والقبائل لهم لعمل ما باستطاعتها عمله». وأن الشيخ سينسحب عبر الحدود إلى ضياعه التركية.

وفي اليوم الثاني، حاول ميد - هذه المرة بإيعاز من أم. ناولس (Naus) وزير الكمارك البلجيكي - مرة أخرى إقناع الشيخ. وحاول ميد أن يستخدم تعهد ناولس (Naus)، الذي يتضمن تنازلات، ليدفع الشيخ إلى أن يدعن أيضاً. وأبلغ خزعل بشكل خاص أو شخصي أن مديراً خاصاً في طريقه إلى تقديم بعض العروض من أجل تسوية الموقف. ومع ذلك، فإن الشيخ لم يغير موقفه.

بعدئذٍ، حثّ ميد بأن لا يعمل شيئاً إلى أن يصل المبعوث، وأن يعيد النظر في العروض بتمعن، ووافق الشيخ على هذا، في الوقت الذي عبر عن مخاوفه من نوايا الحكومة، مشدداً على المنافع التي يقدمها النظام المالي للتجارة البريطانية.

وتقدّم المقيم بعرض بأن نصح المفوضية أن لا تدع الحكومة الفارسية بإرسال الموظفين البلجيك إلى المحمرة قبل أن يستكمل المبعوث الخاص مهمته. والمهم أنه قال لخزعل بأنه لا يستطيع أن يشير بقبول عروض المبعوث أو رفضها... . وإنه يأمل فقط إمكانية التوصل إلى حل وسط. علاوة على ذلك، فإنه سيبلغ المفوضية بأن تشير على الفرس أن ينظروا فيما إذا كان فرض الكمارك بالقوة سيعادل ما ينتج من قلق وعدم استقرار، الذي سيرك الأحوال التجارية ويجلب التدهور للواردات، وباختصار، يبدو أن ميد كان يلمح بأن على خزعل أن يبقى صامداً - مخالفاً بهذا روحية، إن لم يكن حرفية، التعليمات الصادرة له.

ومع ذلك، فإن خزعل قد فاتته الإشارة، وبدلاً من ذلك، فقد طرح

تلميحاً خاصاً به عن إمكانية التسوية، قال إن على الحكومة أن تفرض الكمارك تدريجياً، ولنقل البداية في شوشتر ثم بعد ذلك تجلب تدريجياً إلى المناطق العربية^(١).

وعندما اضطر ميد فيما بعد إلى أن يبرّر تصرفه في محادثاته مع خزعل، فإنه قد بدّل جهداً لكي يظهر بأنه قد حثّ خزعل على قبول تسوية، وأنه لم يلزم الحكومة البريطانية في تأييده. وعلى أية حال، فقد عزل ميد بعد فترة قصيرة. فقد أثارت سوء معالجة ميد للأزمة في الكويت وعمان غضب موظفي وزارة الخارجية وأنها قد عجلت برئيسه، نائب الملك، اللورد كرزون إلى أن يكتب «إنني أفهمها بأنه لم يكن الرجل الأول...»^(٢).

في غضون ذلك قام القائم بالأعمال البريطاني في طهران بمحادثة صريحة مع نائوس، فقال نائوس بسرّية شديدة لسيسل سيرنك رايس (Cecil Spring-Rice) بأنها كانت رغبة الشيخ بوضع نهاية إلى حالة شبه الاستقلال للقبائل العربية في عربستان غير أن الحكومة الفارسية ستفضل أن «تفوز بعضّة أو لقمة من الشيخ من عضتين أو لقمتين» - أي إذا ما قبل الشيخ بالترتيبات أو التسويات الكمركية المقترحة فإن الحكومة المركزية سوف لا تضطر إلى تعديل أو تغيير مركزه. وحتى هذه الفترة، ليس هناك توقع لأي إجراء، لكن إجراءات جدية ستتحذ بعد عودة الشاه من جولته الأوروبية وأن زورقاً مزوداً بالمدافع سيرسل^(٣) إلى المحمرة.

ومهما يكن، فإن الحكومة في لندن لا تميل إلى ترك الفرس يستخدمون

(١) مكدوال: مذكرة المحادثات بين ميد وخزعل، المحمرة، ١١ - ١٢ آذار ١٩٠٠، (F.O.) ١/٤٦٠؛ بوش: بريطانيا والخليج العربي، ص ٢٤٢.

(٢) وردت في كتاب بوش: بريطانيا والخليج، ص ٨٩؛ ماميد إلى السير وليم كنتنجهام (Cunningham)، وزير الخارجية إلى حكومة الهند، سري، بوشهر، ٢٠ آذار ١٩٠٠، (F.O.) ٧١٧/٢٤٨.

(٣) لوريمر: دليل جزء ١، قسم ٢، ص ١٧٥٧.

إجراءات تعسفية ضد الشيخ. وقد اتخذ هذا القرار إلى حد ما كنتيجة لسياسة الحوار والنقاش التي قد حدثت فجأة في أيلول ١٨٩٩ عن طريق التقرير الذي بعته اللورد كرزون، نائب الملك، موجزاً فيه توصياته للدفاع عن مكانة بريطانيا في فارس والخليج العربي.

فقد أوصى كرزون أن تستبقى بريطانيا على هيمنتها الساحقة حالياً في الخليج العربي، وحتى في بعض الحالات تقوم بخطوات نحو الأمام لتعزيز تلك الهيمنة في تلك المناطق. فإذا ما تجنبت بريطانيا تصادماً مع روسيا، فإن عليها أن تنشئ الاعتراف بهذه التسويات أو الترتيبات عن طريق اتفاقية مع حكومة القيصر - روسيا - لتقسيم فارس إلى مناطق نفوذ. وهكذا ستزول المنافسة المكلفة والمحملة الانفجار مع روسيا حول فارس وستؤمن حدود الهند.

وعلى كل حال، فإن مسؤول كرزون المباشر، سكرتير الدولة لشؤون الهند، اللورد جورج هملتون (Hamilton) قد وجد أن اللعبة خاسرة فعلاً. وأعتقد أن أفضلية روسيا الاستراتيجية طاغية جداً بحيث إنها لن تعمل مثل هذه الاتفاقية أبداً. وبالنسبة إلى بريطانيا، فإنه ليس هنالك من أمل للسيطرة على أي جزء من فارس لا يقع مباشرة على حدود الهند أو يقع خارج مدى المدفعية البحرية، وليس هنالك من معنى كما أن هناك قليلاً من الأمل بالإبقاء على ذلك الجزء من المياه كبحيرة بريطانية.

كان اللورد سالسبري، رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وكان عليه أن يجد حلاً للمشكلة، ضد الوصول إلى قرار نهائي. وعلى ممثلي بريطانيا في فارس أن يواصلوا نشاطاتهم كما هو الحال في السابق، وعلى اعتبار أن النفوذ البريطاني لم يهبط على اعتبار أن قوة وسلطة بريطانيا في فارس تعادل قوة روسيا. وباختصار، فإنها كانت سياسة «الخداع» (Bluff)، كما اعترف بذلك بصورة سرية الدبلوماسيون البريطانيون. غير أنها تبدو البديل الوحيد الذي له أمل في صد أو إعاقة النفوذ الذي مارسه روسيا، دون استعمال القوة.

ومالت السياسة في داخل فارس إلى تخويف وإرهاب الفرس، ففي ٢٠ آذار ١٩٠٠، أعلم سيرنك - رايس، كاستجابة لمحاادثته مع نائوس، أن يذكر الفرس بتعهدهم الخطي في ٢٣ تشرين الأول ١٨٩٧ الذي يفيد بأنه «لن توضع أبداً الكمارك الجنوبية تحت السيطرة أو الإشراف الأجنبي». وفي نيسان في مذكرة ذات صياغة قوية التعبير امتثل سيرنك - رايس لتعليماته وفوق ذلك، فإنه أوجز مكانة حكومته في المحمرة وشيخها، وذلك بأمل إحباط أي محاولة مفاجئة أو متعجلة من إدارة الحكومة المركزية للكمارك بإرغام خزلعل. لقد لفت القائم بالأعمال أنظار وزير الخارجية، مشير الدولة، إلى مصلحة الحكومة البريطانية الكبيرة في المحمرة وبوشهر ويندر عباس والموانئ الأخرى في الخليج العربي. و«أصرت» حكومة صاحبة الجلالة على الحق لأخذ مشورتها قبل أن يتخذ أي تغيير في إدارة الكمارك في المحمرة أو في وضعية الشيخ.

وأجاب مشير الدولة سريعاً «ليس فقط في المحمرة بل في كل جزء من فارس حيث هناك مصالح بريطانية، فالحكومة الفارسية سوف تستشير الحكومة البريطانية قبل أن تتخذ أي خطوات مهمة»، وقد عبّر سيرنك - رايس عن رضائه التام لهذه الضمانات أو التأكيدات^(١).

وظل الموضوع هناك قرابة السنة، وفي الوقت ذاته، وصل الوزير المفوض الجديد في فارس، السير آرثر (H) هاردنج (Hardinge) إلى طهران في ربيع سنة ١٩٠٠، فأوجز سيرنك - رايس إلى المبعوث الجديد الموقف السيئ للتواجد البريطاني في فارس. كذلك فإنه اطلع على تقارير مطوّلة قد أعدّها الوزير المفوض السابق التي تفيد فقط في تثبيت ما بدا على أنه معرفة عامة. كان هاردنج أكثر تقبلاً لدى الفرس من ديوراند، لقد أساء ديوراند، وهو موظف

(١) ماركيز لانسداون (Marquess of Lansdowne): وزير الخارجية إلى السير آرثر هاردنج، السفير المفوض في فارس، سري، (F.O.)، ٦ كانون الثاني ١٩٠٢، (F.O.)، ٦٩٣/٦٠؛ كاظم زادة: روسيا وبريطانيا، ص ٣٤٠ - ٣٤٨؛ بوش: بريطانيا والخليج العربي، ص ١٢٥ - ١٢٧، ٢٣٥ - ٢٤٠؛ لوريمر: دليل جزء ١ قسم ٢، ص ١٧٥٧.

بريطاني سابق في حكومة الهند وكان يتكلم الفارسية بلكنة أفغانية، إلى مشاعر
الفرس بأساليبه الاستعمارية البريطانية الهندية في تعامله مع «الأجناس أو العناصر
الشرقية». ومهما يكن، فإن هاردنج كان متعاطفاً أو ودياً لـ «الهند»، أو
بالأحرى مع وجهة نظر كرزون القاضية بالحاجة إلى سياسة أكثر فاعلية في
فارس.

وفي نيسان، استُبدِل ميد كمقيم في بوشهر بالفتانت العقيد سي. أي.
(A) كمبل (Kemball)، وهو ضابط آخر في الدائرة السياسية الهندية، وكان
كمبل من مرشحي كرزون^(١).

وسرعان ما انهمك المقيم الجديد في موضوع كمارك المحمرة، فقد
أبدى نائب الملكة نفسه اهتماماً في المشكلة - معتقداً «بخطورة» اقتراح نقل
الكمارك المقترحة إلى أعلى النهر إلى الأحواز، ولم يوضح كرزون الاقتراح
بشكل مفصّل لكن الأحواز، على عكس المحمرة، أقل انفتاحاً للضغط
البريطاني. فإذا كان لا بد للكمارك أن تبقى فإنه يكون من الأفضل أن تقع في
مكان حيث يكون فيه من الملائم إخافة أو تهديد الموظفين في حالة الضرورة.
وشرح مكدوال إلى كمبل، الذي لم يرّ بوضوح ما هو الخطر في أن يكون
للفرس دار للكمارك في الأحواز، بأن هناك احتمالاً قليلاً في إثارة العنف في
حالة وضع الفرس الكمارك بدلاً من المحمرة. فقد أقام الموظفون الفرس هناك
من قبل ليمنعوا شحن القمح، أيضاً فإن الجنود كانوا معسكرين هناك، لذلك
فإن هناك احتمالاً قليلاً على أن الكمارك ستؤدي إلى إثارة عداة السكان
المحليين. وربما أن هذا هو الخطر الذي كان في ذهن اللورد كرزون.

أما وجهات نظره المتعلقة بحاجة بريطانيا إلى تثبيت نفسها في فارس
والخليج العربي، لا سيما حاجتها في أن تحصن نفسها في الجنوب من أجل

(١) آرثر هاردنج: دبلوماسية في الشرق، لندن ١٩٢٨؛ كاظم زادة: روسيا من ٢٩٣ - ٢٩٤؛
[هاردنج C]: الدبلوماسية القديمة، ص ٦٢؛ لوريمر: دليل جزء ١، قسم ٢، ص ٢٦٧.

إبعاد روسيا فقد كانت معروفة جداً. ومن الطبيعي، أنه لم ينظر بسرور إلى مشروع توسيع إدارة الكمارك بموظفيه البلجيك جنوباً الخطة التي اعتقد أنها ستكون تحت النفوذ، إن لم تكن تحت السيطرة الروسية^(١).

وبحلول ربيع سنة ١٩٠١، بدأ يتضح للموظفين البريطانيين في الخليج وفي طهران ولندن بأن الروس قد قاموا بجهد منظم للتغلغل في منطقة النفوذ البريطاني في فارس والخليج. وفي شهر كانون الثاني، تأيدت الشائعات حول خط السفن البخارية الروسي إلى الخليج، إذ أعلنت شركة أوديسا للسفن البخارية (Odessa Steamship CO.) عن رحلاتها الأولى في شباط. وقد أشيع بأن الروس قد عزموا على إقامة وكالة قنصلية في بوشهر. ومن ثم كتب هاردينج تقريراً في طهران في نيسان يفيد بأن المنصب أخذ طريقه، لكن من أجل قنصلية عامة ثم قنصليات ثانوية في المحمرة، وشيراز، وبندر عباس. قال هاردينج، إن هذا لا يمكن اعتباره إلا «كتحدٍ سياسي واضح» بالنظر إلى افتقار روسيا لأي مصلحة اقتصادية أو سياسية حقيقية في المنطقة^(٢).

وفي الوقت الذي كانت فيه بريطانيا قلقة بشأن النشاطات الروسية المتجددة في الخليج العربي، فقد أعادت الحكومة الفارسية فتح موضوع كمارك المحمرة مرة ثانية. ووصل المدير العام البلجيكي للكمارك في بوشهر المدعو سايمس (Simais) في شهر كانون الثاني إلى المحمرة ثم غادرها إلى الكارون بأمل الوصول إلى اتفاقية مع الشيخ. وذكر الشيخ أن سايمس كان ودياً جداً، ولم يتحدث كثيراً - لكنه قد شدد على أن الحكومة قد قصدت أن يكون لها دار

(١) كميل إلى مكدوال: سري، بوشهر، ٨ تموز ١٩٠٠، (F.O.) ٢/٤٦٠؛ مكدوال إلى كميل: سزي، محمرة، ١٣ تموز ١٩٠٠، (F.O.) ٢/٤٦٠. أنظر: عن وجهات نظر كرزون عن المصالح البريطانية وسياستها في فارس جي. ت. سي. هيروفتس (Hurewitz): الدبلوماسية في الشرق الأوسط، سجل وثائقي ١٥٣٤ - ١٩١٤ (برنستون ١٩٥٦)، ج ١ ص ٢١٩ - ٣٤٩.

(٢) بوش: بريطانيا والخليج العربي، ص ٢٤٠ - ٢٤١.

للكمارك في المحمرة آجلاً أم عاجلاً. وأكد الشيخ بأن إقامة الكمارك ستؤدي إلى إراقة الدماء ما لم يتخذ الإجراء بشكل تدريجي جداً ويحذر شديد.

واستناداً إلى حاج رئيس، فقد تقدّم الاثنان ببعض الاقتراحات القليلة الأهمية والأخرى المضادة غير أنه لم يتم التوصل إلى قرارات بشأنها. ثم رحل سايمس وهو على علاقة ودية جداً مع الشيخ، لكن سرعان ما أعلن بأنه لم يجد إلا صعوبة قليلة في وضع الكمارك في أيدي أتباعه من الموظفين البلجيك. وأنه قد اقترح تعويضاً لخزعل بأن تتضاءل دفعاته السنوية إلى الحكومة إلى مبلغ ٣٠,٠٠٠ تومان وبأن يُدفع له راتب سنوي يتراوح بين ١٢,٠٠٠ إلى ١٥,٠٠٠ تومان، وفي الحقيقة، إن هذا سيقُلل من الضريبة السنوية التي يدفعها خزعل بمبلغ من ٥٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ تومان سنوياً. لقد سلك هذا التنازل طريقاً طويلاً وذلك من أجل تلبية الشروط التي سيكون من المستحيل، بدونها، وحسبما رأى مكدوال، التوصل إلى حل وسط بين الشيخ والحكومة.

ومع ذلك، فلم يبدِ الشيخ إلا دلائل قليلة من المظاهر بأنه قد أذعن لذلك. لقد بقيت مشكلة معارضة أفراد القبائل، إذ إنه إذا ما تمّت محاولة إقامة الكمارك فإن هؤلاء، وهذا ما توقعه مكدوال بتشاورم على أنه محتمل للغاية، سينظرون إلى خزعل وكأنه أسقط حقّه في المشيخة وبأنه «سيجد من الصعب السيطرة عليهم، إن لم يكن من المستحيل».

إذ إنه ليس للفرس إطلاقاً أي سلطة ونفوذ في المناطق العربية، ما عدا تلك المتمثلة عبر الشيخ. . . كما أنه لم يكن بمقدورهم حماية التجارة في هذه المناطق، لذلك، فإن أي ضعف في نفوذ وسلطة الشيخ يُعد مضرّاً بالتجارة. . . وفي حالة نشوب انتفاضة فإن الفرس سيخربون البلاد من أجل استعادة النظام، فإنه سيستغرق عشر سنوات من أجل استعادة رخائها. أما العرب، فإنهم سيعبرون الحدود [التركية] وسيشتون الغارات على

«الأراضي الفارسية» من وقت لآخر. لأنهم يسمون الجنود
الفرس. إنني لا أظن أن الشيخ نفسه سيشرح على الثورة بشكل
مباشر، غير أنه إذا ما انسحب إلى ضياعه التركية فإنه سيحدث
اضطراب»^(١).

ومن الواضح أن مكدوال قد أيد موقف خزعل، وأن مهمته التالية هي
إقناع العقيد كميل. وكان كميل فعلاً مقتنعاً إلى حد ما، فكتب إلى هاردينج بأنه
في الوقت الذي تعد فيه رغبة الحكومة الفارسية بإقامة الكمارك في المحمرة
معقولة ومن حقها القيام بذلك، دون أدنى شك، فإن إمكانية حدوث اضطرابات
وتشويش التجارة قد منحت الحق لبريطانيا بأن تدعي باهتمامها بالموضوع وأن
تطلب من الحكومة الفارسية التفاصيل عن دوافعها^(٢).

لقد ذكّر الشيخ كميل من خلال مكدوال أن السير مورتيمر ديوراند قد
عارض «أي تغيير في الترتيبات الكمركية الحالية في المحمرة». واقترح مقابلة
كميل «لأن الظروف قد تغيرت كلياً بتدخلات الفرنسيين والروس في سياسات
الخليج». ولما كان الشيخ مبارك شيخ الكويت قد طلب فعلاً زيارته، فقد توقع
خزعل بأن المقيم سيزوره أولاً، وأن مبارك سيذكر موضوع «تغيير الظروف».

وأشار خزعل إلى أنه قد زار مبارك توأاً بمناسبة زيارة والي البصرة التركي
إلى الكويت في ١٩ - ٢٣ مايس، وأنه قد أكد للوالي العلاقة الودية بين بيوتات
ابن صباح (الكويت) وابن جاسب (المحمرة) والنجيب (البصرة).

كان قصد خزعل أن يذكر البريطانيين بأنه شخصية هامة في سياسات
الخليج وكذلك في جنوب فارس. وكانت الفترة مناسبة لمثل هذا التحرك،

(١) مكدوال إلى كميل: سري، المحمرة، ١ آذار ١٩٠١، (F.O.) ١/٤٦٠؛ لوريمر: وقائع
جزء ١، قسم ٢، ص ١٧٥٠؛ مكدوال إلى كميل: شبه رسمي، محمرة، ٢ شباط ١٩٠١،
(F.O.) ٧٤٠/٢٤٨.

(٢) كميل إلى هاردينج: رقم ٥٥، بوشهر، ٢٥ نيسان، ١٩٠١، وردت في كتاب كاظم زادة:
روسيا وبريطانيا، ص ٤٣٠.

وذلك لأن مبارك أحدث قبل أسبوع فقط عاصفة لوزارة الخارجية ووزارة الهند بتقديمه طلباً رسمياً للحماية البريطانية فإذا ما حصل مبارك على مكاسب فإن خزعل قد أمل أن يستفيد منها^(١).

ظل كمبل، في الأقل في تلك الفترة، غير مقتنع إلى الحاجة في تغيير موقف بريطانيا تجاه خزعل، ولم ينشد أو يبحث عن أي فرصة مبكرة لزيارته. قال المقيم إن البريطانيين قد أشاروا على الحكومة الفارسية أن تكون «كريمة وودية في تعاملها مع الشيخ». واعتقد كمبل بأن يكون الفرس كذلك. ولم يستطع الشيخ القول بأن بريطانيا قد تخلت عنه. وفي الواقع إن المقيم اعتقد أن الفرس قد سلموا بـ«الفكرة بأن موقف الشيخ الصلب وغير المتصالح يرجع إلى تشجيع من قبلنا».

ومع ذلك، فإن إشارة خزعل إلى «تغيير الظروف» وتدخلات الفرنسيين والروس في الأمور السياسية للخليج كان لها بعض التأثير، فقد استفسر كمبل من مكدوال «ألا تعتقد بأنه يقصد من ذلك أن الروس قد فاتحوه وأنه ينوي أن يقدم عروضاً لهم إذا ما وجد أننا لن نساعد في مسألة الكمارك!»^(٢).

ومن الطبيعي، فإن خزعل تظاهر بأنه مكتئب لعدم تمكن كمبل من زيارته، لكنه مكتئب أكثر من موقفه. وإنه ذكر المقيم (بواسطة مكدوال) بخدماته السابقة للمصالح البريطانية من أمثال توفقه عن مناسفة السفن البخارية لشركة لنتش إخوان في الكارون، ووضعه نقاط حراسة في شط العرب التي جلبت الأمان للسفن البريطانية من القرصنة، وأضاف بأنه لا يرغب أن يبدل من سياسته لكنه يتساءل عن المدى الذي سيجعله البريطانيون فيها في حالة حيرة والتباس. وقال إن الظروف قد تبدلت، وإن الروس الآن في زيارات متكررة إلى

(١) مكدوال إلى كمبل: سري، محمرة، ٦ حزيران، ١٩٠١، (F.O.) ١١/٤٦٠؛ بوش: بريطانيا والخليج العربي، ص ٢٠٠ - ٢٠١.

(٢) كمبل إلى مكدوال: سري، بوشهر، ١٦ حزيران، ١٩٠١، (F.O.) ١/٤٦٠.

المحمرة، ويكونهم أصحاب نفوذ غير محدود في طهران، وباستطاعتهم تشجيع الحكومة الفارسية على تقويض سلطته عن طريق نظام الكمارك الجديد وإجراءات أخرى أيضاً. سوف يفعلون ذلك، إذا ما أصر على مساعدة التجارة البريطانية، فقد كانت الحكومة المركزية منذ سنوات تنتقد أو تنتقد سلطته وحكمه بفرضها معتمدين من وزارة الخارجية، ومعتمدين للجوازات، ومعتمدين لمركز الحجر الصحي. إنه سيكون عديم النفع لبريطانيا إذا ما قوّضت سلطته، وإذا لم تساعد بريطانيا فإنه سيضطر إلى أن يتحرّر من تعهده بدعما.

وأوضح مكدوال، حول هذه المسألة، أن بريطانيا لن تدع بلاده تقع في أيدي قوة أجنبية أبداً، ولكن خزعل لم يهدأ. وسأل فيما إذا هاجمته الحكومة المركزية فما الذي تستطيع إنجلترا عمله؟

ومع ذلك، فإن استجابته لاستفهام مكدوال عن نوع التأكيد أو الضمان الذي يريده كان قد طرح في عبارات غامضة، تاركاً الباب مفتوحاً لمحاادثات أخرى. قال «دع بريطانيا تمنحه ضماناً تساعد أو تشجعه فيه بمتابعة سياسته الحالية...».

وعقب مكدوال أثناء نقله وجهات نظر الشيخ خزعل إلى كميل بأنه يؤمن بفكرة، فيما يبدو مشاركة لفكرة الشيخ مبارك، تفيد بأن مصالح الكويت وشط العرب متماثلة وأنه إذا ما دعمت بريطانيا الكويت، عليها^(١) أيضاً أن تدعم المحمرة.

لقد أفتعت مناظرات خزعل البليغة، بالإضافة إلى تهديداته المبطنة ضد التجارة البريطانية وتلميحاته بأنه «قد يضطر إلى وضع نفسه في أيدي الآخرين»، المعقيد كميل بأن بعض التبديلات في وجهات نظر الحكومة البريطانية تجاه الشيخ ربما تكون مطلوبة. فكتب إلى هاردينج في طهران، قائلاً بأنه كان عارفاً

(١) مكدوال إلى كميل: المحمرة، ٢٠ حزيران، ١٩٠١، (F.O.) ١/٤٦٠.

بشكل جيد بأن سياسة بريطانيا المعلنة هي عدم مساعدة الشيخ في مقاومته المطالب الشرعية للحكومة الفارسية، ومع ذلك:

«فإن الأحداث الراهنة ربما قد أدت إلى أن تعيد حكومة صاحب الجلالة النظر في سياستها بشأن بلاد فارس، وبشكل أخص فيما يتعلق الأمر بالمصالح البريطانية في الجنوب، وأن المحافظة على القوة الصديقة في المحمرة فستكون ذات أهمية لنا بالتأكيد»^(١).

غير أن هاردينج لم يكن مبالياً، وأجاب بأنه لا يعتقد بإمكانية تعديل رفض بريطانيا في مساعدة خزعل في مقاومته مقترحات الكمارك، في الأقل ما دامت المقترحات «عادلة ومعقولة». لهذا فإنه أرشد كمبل إلى أن يسلم الشيخ رسالة ويبلغه فيها بأن يكون صبوراً وأن «يصل إلى تسوية عادلة مع الحكومة الفارسية».

كذلك فإن الوزير المفوض قد فهم بوضوح بأنه ينبغي عدم التحول عن الشيخ خزعل. أيضاً، فإنه من الواضح بأن كمبل كان قلقاً حول الإمكانية بأن الشيخ سينشد مكاناً آخر في طلبه بالحماية ضد الحكومة الفارسية أو ربما سيختار الحل بأن يحمي نفسه بنفسه. ولمنع هذه الاحتمالات، قال كمبل:

«إنني أعتقد بأننا قد نؤكد تأييدنا له أولاً عن طريق الاحتجاج، فإذا ما فشل ذلك فيكون بإجراءات أخرى، إذا ما حاولت الحكومة الفارسية دون سبب تجريده وعائلته من الزعامة. إنني أنصوّر بأن الطريق الوحيدة التي بإمكان الفرس الضغط عليه أو إجباره على الطاعة سيكون بإرسال الزورق الحربي برسبوليس (Persepolis) لقصف المحمرة: ثم إعلان من عندنا بأن خطوة

(١) كمبل إلى هاردينج: رقم ٩٢، سري، بوشهر، ٢ تموز ١٩٠١، وردت في كتاب كاظم زادة: روسيا وبريطانيا، ص ٤٣٠ - ٤٣١.

كهذه ستعد من قبلنا، نظراً لمصالحنا في التجارة والأمن في الخليج، خطوة غير ودية تماماً، وعلينا أن نحمل الحكومة الفارسية المسؤولية عن جميع النتائج التي ربما ستلي ذلك، لا سيما إذا ما توافق ذلك مع إرسال سفينة حربية مزودة بالمدفعية إلى المحمرة فستكفي لمنع أي هجوم. [فكلمة غير واضحة] وهو أمر بحد ذاته غير متوقع جداً.

حاول هاردنج أن يعرف رأي رئيس الوزراء الفارسي، ومما استنتجه من المحادثة... بأن الحكومة الفارسية ستكون محجمة للغاية باستعمال القوة ضد العرب، وأنها راغبة لئن تجد نوعاً من التسوية المؤقتة (Modus Vivendi) مع الشيخ^(١). وهكذا، استطاع الوزير المفوض البريطاني أن يظهر بمظهر المؤيد القوي لخزعل (ويأمل المحافظة على تعهده) دون أن يعمل على الإضرار أو الإساءة الشديدة لعلاقات بريطانيا مع فارس.

وفي نفس الوقت، فإن هاردنج واصل ضغطه على الشيخ في محاولة منه للتأثير عليه بأن يصل إلى اتفاقية مع سلطات الكمارك، لأنه كان يرغب في أن يبقى على علاقات ودية مع البلجيك. وكما كتب فيما بعد في مذكراته:

«كنت حذراً كما هو الحال في السابق... إنه لا يمكن الاعتماد على الوزير الأعظم أو الصدر الأعظم (Grand Vizier) أن يواجه بجرأة زميلي الروسي لقد كنت منذ مدة أتأمل بقدر غير قليل من الشك والريبة إمكانية التوصل إلى معاهدة تجارية جديدة روسية - فارسية، كنت مدركاً بأن ناوس (Naus) سيكون له بالتأكيد صوت متنفذ فيها. فضلاً عن ذلك أدركت أنه كان متفتحاً للمناقشة، وعنده في الواقع، بمعزل عن رغبته الشخصية لخدمة

(١) هاردنج إلى كميل: رقم ٢٢، سري، طهران ٢٨ تموز ١٩٠١، (F.O.) ٢/٤٦٠؛ هاردنج إلى كميل: رقم ٤٦، طهران، ٢٨ تموز ١٩٠١، (F.O.) ٢/٤٦٠.

رئيسه، الصدر الأعظم أو الوزير الأعظم، إذ ليس هناك أفضلية حقيقية لروسيا إذا ما قُورن ذلك بإنجلترا، لقد تجنبت، بقدر ما أستطيع، أي خلاف مع دائرته المتنفذة، وفي الحقيقة عملت ما بوسعي للعمل معه^(١) وجعله صديقاً إن أمكن».

في الواقع إن هاردنج قد نجح إلى حد أنه وعد ناوس (Naus) في نيسان إذا ما امتنع خزعل عن الوصول إلى تسوية أو حل وسط فإنه لا تُعطى له أي مساعدة أخرى، وهو سبب آخر في فشله لاندفاعه أو لتحركه بإعادة نظر كميل^(٢).

لهذا، فقد أبلغ هاردنج مكدوال أن يحصل من الشيخ على الاقتراحات والاقتراحات المضادة التي ستقدم في مفاوضات خزعل القادمة أو الوشبكة مع الكارغوزار (Karguzar) الجديد (معتمد وزارة الخارجية الفارسية)، الذي قد ترك طهران توتاً متوجهاً إلى منصبه الجديد، وبتلك المعلومات، فإن الوزير المفوض قد أمل أن تتمكن المفاوضات من المساعدة في التوصل إلى تسوية أو حل، وفي الوقت ذاته، أمل هاردنج أن يحصل على تفويض لمنح الشيخ تأكيداً أو ضماناً يغيره على الإبقاء على علاقاته الودية الراهنة مع حكومة صاحب الجلالة، وعلى أية حال، فإن الوزير المفوض أمل أن يناقش الموضوع شخصياً مع الشيخ أثناء زيارته المخطط لها^(٣) إلى المحمرة في شهر تشرين الأول.

في غضون ذلك، ضاعفت الحكومة الفارسية حملتها لإقناع خزعل بأن يوافق على السيطرة على الكمارك. وقد جعل الحاكم الجديد لعربستان، الأمير سلالر الدولة (Salar al-Dawlah) الابن الثالث للشاه مظفر الدين، وسيطاً بين

(١) هاردنج (A): دبلوماسي، ص ٢٨٤ - ٢٨٥.

(٢) هاردنج إلى لاندسوان: طهران، ١٢ نيسان ١٩٠١، وقد وردت في كتاب بوش: بريطانيا والخليج العربي، ص ٢٤٢.

(٣) هاردنج إلى كميل: رقم ٢٢، سري، طهران، ٢٨ تموز ١٩٠١، (F.O.) ٢/٤٦٠.

الشاه ورئيس الوزراء والشيخ. لكن المفاوضات الموجزة جداً (Telegraphic) التي قد تحركت سرعان ما توقفت أو انتهت.

اقترح نانس (Naus) في طهران أنه إذا ما فشل الشيخ في الوصول إلى اتفاق، فإن السفن المحملة بالحمولات إلى المحمرة ستؤمر بدفع الضرائب في بوشهر، وأن يوضع زورق مزوّد بالمدفعية على بُعد من المحمرة لمنع السفن من الدخول إلى الميناء دون إيصال من الكمارك. وفي الواقع، فإن أحد الموظفين من الحكومة الفارسية اقترح أن يحاصر ميناء من موانئها الخاصة. وكان رأي كميل أن الفرس لا يمكنهم محاصرة موانئهم الخاصة، وذلك لأن القيام بذلك سيكون تدخلاً في ملاحه شط العرب، الممر المائي الدولي. فضلاً عن ذلك فإنها ستدمر تجارة الكارون. والحقيقة أن الاقتراح كان «مستحيلاً» فإن كانت نية أو قصد نانس الضغط على البريطانيين، فإنه أفلح في الأقل برفع درجة حرارة مقيم صاحب الجلالة في بوشهر.

واقترح هاردينج أن يقدم الشيخ «طلباً محدداً» يصرّ فيه الضمان أو التأمين على الخسارة المتوقعة في الإيرادات من السيطرة على الكمارك من قبل الحكومة المركزية. وقد أشار الوزير المفوض أنه سوف يؤيد إن أمكن، المقترح. وحسبما يظهر أن الأموال ليست بالمشكلة الجديّة بالقدر الذي قد اعتقد فيه البريطانيون. إن مشكلة الأرض كانت المشكلة الحاسمة بشكل كبير. كانت خشية العرب العظمى أن الحكومة الفارسية ستحاول أو ستسعى إلى نقل ملكية الأراضي التي كانوا قد أصلحوها، وسقوها، وزرعوها ثم قطنوها لماتين سنة. فإذا ما قدمت ضمانات حول هذه المسألة، فإن أكثر المشاكل الأخرى يمكن حلّها سلمياً.

لقد أظهرت في هذه الفترة «المقترحات المحددة» التي كان خزعل قد قدمها باختصار، كانت مطالبه ضماناً ضد نقل ملكية الأراضي العربية، وحسم المبالغ المستلمة في الكمارك من إتاوته أو الضريبة التي عليه ومن راتبه، وأنه لا

كمارك في المحمرة نفسها، ولا ضرائب على التمور، وتوليته رئيساً للكمارك في عربستان. لقد اعتبرت الحكومة الفارسية بعض هذه المطالب مخالفة لسيادتها، لكنها تجاهلت الإشارة إلى أي من هذه المطالب التي قد تضمنها هذا الصنف، وتظلم خزعل بأنه لو أن المناقشات قد عُقدت في المحمرة بدلاً من بوروجيرد (Burujird) مقر سالار الدولة، لكان سعيداً في أن يتوصل إلى تسوية بتعديل النصوص المذكورة.

كان من الواضح أن العرب والفرس لم يكونوا على عجلة كبيرة في الوصول إلى اتفاقية. فكان حاج رئيس، سكرتير الشيخ الخاص ومبعوثه، في طريقه إلى بوروجيرد حاملاً معه «هدايا» (أو كما وصفها كمبل بخشونة: رشوة) لسالار الدولة. وكان كارغوزار بوشهر المدعو محتشم الوزارة في طريقه إلى المحمرة قادماً من طهران وقد عهد إليه سلطة التفاوض في مشكلة الكمارك مع الشيخ. وقد قيل إنه قد توقف في بوروجيرد ليدبر مؤامرة مع سالار الدولة نفسه لإسقاط خزعل. كان محتشم الدولة، وهو المعروف بتدبيره المؤامرات، على اتصال بعدد من المنافسين^(١) المحتملين للشيخ. وباختصار، فإن الصفقة اشتملت على قدر أكثر من مجرد جلوس الجانبين على المائدة والوصول إلى اتفاقية. وعلى الرغم من أن رغبة البريطانيين الوصول إلى حل سريع، فإنه ما زال هناك كثير من الخطوات الواجب اتخاذها قبل التمكن من حل مسألة الكمارك.

ظلت المشكلة في هذا المأزق طيلة ما تبقى من السنة. غير أنه في كانون الثاني ١٩٠٢، صارت الحكومة الفارسية نشطة مرة أخرى. فلقد علم، نوعاً ما قبل وصول الكارغوزار، محتشم الوزارة، الذي كان منتظراً منذ فترة إلى المحمرة على متن الزورق المزود بالمدفعية برسيبوليس (Persepolis)، أن الأمير

(١) كمبل إلى مكدوال: سري، بوشهر، ١٨ آب ١٩٠١، (F.O.) ٢/٤٦٠؛ مكدوال إلى كمبل: سري، المحمرة، ٢٢ آب ١٩٠١؛ (F.O.) ٢٤٨/٦٥٠؛ مكدوال إلى كمبل: رقم ٣٦، سري، المحمرة ٣٠ آب ١٩٠١، (F.O.) ٢/٤٦٠.

الحاكم سالار الدولة قد خطط القيام برحلة «تفتيشية»، برفقة جنوده، في منطقة عربستان، وحسبما يعتقد إن زيارته القصيرة تضمنت المناطق العربية. إضافة إلى ذلك، فقد انتشرت شائعات تفيد بأن الحكومة تسعى إلى إغراء خانات التحالف القوي من القبائل البختيارية لغزو أراضي الشيخ خزعل. ويبدو أن الحكومة المركزية قد هدفت من وراء ذلك إلى أن يتفاوض الكارغوزار من موقع القوة - بوجود الزورق الحربي المزود بالمدفعية، وجيش الأمير والبختيارية وراء ظهره. ومهما يكن فإن هذا لم يكن تماماً.

فقد مانع العرب نزول محتشم الوزارة من الزورق، وكان هناك هياج في المحمرة. وأكد خزعل بلطف إلى الكارغوزار بأنه ليس هنالك خطر ثم دعاه إلى الشاطئ. وقد شرح بنفس اللطف لمكدوال أن رجاله كانوا يكرهون مجرد فكرة إقامة الكمارك بحيث إنه يصعب عليه ردهم. وعادت البرسيبوليس، وعلني متنها الكارغوزار، إلى بوشهر مخلفة شائعات في أعقاب مغادرتها بأنها ستعود محملة بالجنود. فاضطرب لذلك العرب.

ومن جانب آخر، طلب خزعل قبل وصول الكارغوزار، مشورة البريطانيين والتمس أن يعمل هاردنج كوسيط مع الحكومة الفارسية. وبما أن المصالح البريطانية ستتضرر كثيراً من ثورة لسنوات طويلة فإن للوزير المفوض الحق في أن يعمل بمثل هذه القدرة: فأعلن أنه إذا ما وجهت الحكومة المركزية أوامر، تضمنتها بريطانيا لسالار الدولة بأن لا يتقدم أبعد من شوشتر داخل المناطق العربية فسيكون بمقدور الشيخ أن يضبط أفراد قبائله. علاوة على ذلك، أنه إذا ما وجهت الحكومة الدعوة لمعتمد عربي بزيارة طهران أو في حالة إرسالها محتشم الوزارة إلى المحمرة لمناقشة الموضوع، فإنه باستطاعته أن يعيد الطمأنينة إلى شعبه^(١).

(١) مكدوال: بومية المحمرة، ١٩ - ٢٦ كانون الثاني، ١ شباط ١٩٠٢، (F.O.) ٧٦٠/٢٤٨؛ ديفز (Davis) القائم بأعمال المقيم في بوشهر إلى هاردنج تلغراف رقم ٩، بوشهر ٢٤ كانون الثاني ١٩٠٢، (F.O.) ٦٠/٦٩٣.

لم تعد المناقشات اللازمة البديلة من قبل الكارغوزار ممكنة، غير أنه ما زال بالإمكان الطلب إلى حاج رئيس بأن يذهب إلى طهران.

وفي طهران، راح الوزير البريطاني المفوض يعمل بجد من أجل تمهيد الطريق للمفاوضات، فقد أكد رئيس الوزراء، أمين السلطان (الذي يعرف الآن بلقبه الجديد الأتابك الأعظم) في محادثته مع هاردنج بأن الحكومة الفارسية سعيدة لاستقبال مندوب الشيخ في العاصمة. بالرغم من الحقيقة بأن رأي رئيس الوزراء بخاطر الثورة العربية كان: «إنها مجرد ادعاء» أثاره الشيخ لخدمة أغراضه الخاصة. وقد عارض الأتابك الأعظم معارضة قوية فكرة تقدم الأمير إلى الجنوب أبعد من شوشتر. وقال بأنهم قد بعثوا فعلاً بالأوامر والتعليمات بذلك إلى سالار الدولة. وقرّر هاردنج، بالنظر لما تبدو فيه أن الأمور آخذة بالتقدم، بأن لا يثير الموضوع المزعج المتعلق بتوسط حكومة أجنبية بين دولة وواحد من رعاياها الخاصين^(١).

وفي الوقت نفسه بدأ خزعول يتراجع إلى حد معين في موضوع الكمارك. فمن الصعب على البلجيك أن يتحملوا ذلك، كما أن موقف الخانات البختاريين كما يبدو، قد قوي مركزه، فقد كتب إليه هؤلاء معترفين «بالصدقة العظيمة» ونقل خانات وشستان، وهي منطقة ساحلية تقع شمال بوشهر، وعودهم بالمساعدة إذ ما قاوم، وأعلنوا عن استعدادهم بأن يكونوا سائرين حسب مشورته. وكان هؤلاء الخانات يكرهون الكمارك البلجيكية الموجودة^(٢) في منطقتهم.

وبعث هاردنج برقية إلى كمبرل بسرعة «بأن يبلغ الشيخ بأننا نعتقد أنه من الأكثر حكمة أن يصل إلى تسوية وأن لا يخلق المتاعب التي من الصعب تقدير

(١) هاردنج إلى ديفز (Davis): تلغراف رقم ٧، طهران، ١ شباط ١٩٠٢، (F.O.) ٦٠/٦٩٣؛

هاردنج إلى لاندوان: رقم ١٦، طهران ٢ شباط، ١٩٠٢، (F.O.) ٦٠/٦٩٣.

(٢) كمبرل إلى هاردنج: تلغراف رقم ٢٠، بوشهر، آذار ١٩٠٢، (F.O.) ٦٠/٦٩٣.

نتائجها النهائية». وقد أكد هاردينج لخزعل، وذلك من أجل أن يخفف من الصورة البائسة نوعاً ما للجملة السابقة التي تفيد بأنه ربما لا يحصل على مساعدة البريطانيين في حسم النزاع، بأنه سيقدم بكل سرور المشورة إلى حاج رئيس حين وصوله طهران.

وأضاف بأنه قد تحدّث إلى حاج علي قلي خان (Quli Khan)، أحد زعماء البختيارية بشأن تطابق مصالح المجموعتين القبليتين ثم استمر قائلاً، إنه سيواصل جهده في تعزيز صداقتهم. وكان كميل أكثر وضوحاً من ذلك أيضاً بأن جعل خزعل يدرك بأن لا يتوقع مساعدة من إنجلترا إذا ما بقي على «المقاومة غير الهادفة»^(١) إلى تسوية».

وتظاهر خزعل بأنه مضطرب جداً من موقف الوزير المفوض، واستمر قائلاً: أنه إذا ما وافقت الحكومة الفارسية على مطالبه، فإنه بالإمكان حلّ الموضوع دون صعوبة أخرى. وقال إنه قد سرّ لسماعه بأن هاردينج سيقدم المشورة لحاج رئيس عند وصوله طهران وأنه سوف ينتظر نتائج مهمته.

وصل مبعوث الشيخ طهران في أواسط نيسان، وابتدأ فوراً محادثاته مع وزير الخارجية، مشير الدولة، ومدير الكمارك، ناوس. وذكر لهاردنج في اليوم التالي في أول مؤتمر عقد بينهما، بأنه يعتقد بإمكانية التوصل إلى تسوية. فقد تم قبول عدد من مطالب خزعل بينما وجدوا المطالب الأخرى بأنها غير مقبولة.

وقال بأن وضع موظف بلجيكي للكمارك في المحمرة هي المسألة الأكثر صعوبة بالنسبة إلى تقبل العرب لها. إذ إنهم يرتابون من أنه سيحاول، كما هو الحال في بوشهر، أن يمتص جميع مهمات الحكومة. ولذلك فإنه من

(١) هاردينج إلى كميل: تلغراف، سري، طهران، ٢٩ آذار ١٩٠٢، (F.O.) ٢/٤٦٠؛ كميل إلى مكداول: سري، بوشهر، ٢٩ آذار ١٩٠٢، (F.O.) ٢/٤٦٠.

المستحسن أن نصمد ضد التنصيب من البداية، إن ما طلبه حاج رئيس مشورة هاردنج! .

وبيّن المبعوث بأنهم لن يخافوا الجيش الفارسي أو أيّاً من الحلفاء المحليين الذين من المحتمل أن تستخدمهم الحكومة المركزية. غير أنه كيف السبيل إذا ما أقتع الفرس الروس بإرسال سفن حربية لمهاجمة المحمرة؟ ما الذي ستقوم به إنجلترا؟

قال هاردنج: إن الروس لن يقوموا بمثل ذلك وإن القوّة البحرية البريطانية في الخليج سوف لا تشجعهم الشروع بمثل هذا الإجراء، حتى وإن أقتنعوا بذلك. ومن الطبيعي أن عليه أن يأخذ مشورة حكومته قبل الإدلاء بإجابة دقيقة. وأعتقد بأنه من المحتمل كثيراً أن تحاول الحكومة الفارسية استخدام القبائل البختيارية والقبائل البدوية الأخرى ضد العرب. وواصل قوله: «مهما تكن نتائج مثل هذا الصراع، فإنها ستعني إضرار حرب في عربستان التي قد يكون لها آثار مفعجة».

لم يكن هاردنج في السر متفائلاً بالنسبة إلى صداقة الخانات البختيارية للعرب، كما كان خزعول وحاج رئيس. فقد كان البختاريون «محبين للنهب»، ومع أنه لا يميل إلى التصديق بأن الفرس سيحرّضون أو سيثيرون غارة قد تغرق المناطق الجنوبية بالفوضى والدمار، فإنه على علم بأن ناولس يؤيد هذه الفكرة. وخوفاً من أن وزير الكمارك البلجيكي ربما سيندفع للقيام بذلك، فإن هاردنج قال لحاج رئيس بأنه لا يعتقد في أن تنصيب موظف بلجيكي للكمارك في المحمرة سيخفي وراءه دوافع سياسية كبيرة، بحيث يبرّر قطع المفاوضات. وأشار الوزير البريطاني المفوض على الشيخ بقوة بأن يتبى موقفاً استرضائياً تجاه الحكومة الفارسية وأن يقوم «بمسعى مخلص وأمين» للوصول إلى اتفاقية، على الأقل إن هذا الموقف سيظهر سلامة نيته.

وجوهر الأمر، أن هاردنج قال لحاج رئيس أن يوافق على موظف

الكمارك. وبعد تسلمه هذه المشورة طلب المبعوث أن تضمن المفاوضات البريطانية الاتفاقية التي يتم التوصل إليها، فأجاب هاردنج بأنه من الصعب على قوة أجنبية أن تقوم بذلك، لكنه لجميع الأغراض والنوايا العملية فإنه لا بد من وجود طريقة أخرى، فقد وعدت الحكومة الفارسية قبل بضع سنوات (١٨٩٧) بأن لا توضع الكمارك الجنوبية تحت السيطرة الأجنبية، (وفي ١٩٠٠) وعدت بأنها لا تقوم بأي تعديل في وضعية الشيخ دون أخذ رأي بريطانيا. وأن هذا سيمنح بريطانيا الحق بأن تُبلغ رسمياً بنود شروط الاتفاقية الجديدة. وبعدئذ قد تدون هذه الشروط في محضر لتبادل المذكرات بين المفاوضات والحكومة الفارسية، سوية مع تصريح رسمي بأن بريطانيا تتوقع أن تكون على علم بأي تغيير مقترح في تلك الشروط. وقد أعجب حاج رئيس بهذا الرأي^(١).

وصل مبعوث الشيخ في أوائل مايس إلى اتفاقية مع الحكومة الفارسية يكون فيها خزل رئيساً للكمارك في المحمرة، لكن سيساعده موظف الكمارك البلجيكي وكاتب أو سكرتير فارسي تعينه طهران، وليس لموظفي الكمارك أي صلاحية أو سلطة في التدخل في الشؤون الداخلية للعرب أو في أي قضية لا تتعلق بالكمارك. وأن التمور والفواكه الأخرى خالصة من الرسوم الكمركية. وأن الواردات الإجمالية للكمارك ستحسم من ضريبة أرض أو خراج الشيخ، وأنه سيتسلم راتباً سنوياً قدره ١٢,٠٠٠ تومان. وتؤكد الحكومة الفارسية بأن ملكية الأرض هي في النهاية للشاه، لكنها تعترف بملكية العرب لجميع الغلات، والأشجار والعمارات والتحسينات الأخرى، وتم الاتفاق على أنه ليس للحكومة الحق بالاستيلاء والبيع أو على العكس الادعاء بحقوق التملك ومع ذلك، فإنه ليس بمقدور العرب بيع حق الانتفاع من ريع الأرض إلى الأجانب.

لقد فاز خزل بأكثر مما كان قد طلبه. لكن من الضروري أن يكون دائم

(١) هاردنج إلى لاندوان: رقم ٧١، سري، طهران، ١٧ نيسان ١٩٠٢، (F.O.) ٦٠/٦٩٣.

اليقظة حيال مساعدته البلجيكي، أما بالنسبة إلى الأرض فإن السواعد العربية أفضل حماية لها، كما كانت دائماً.

بعث حاج رئيس الاتفاقية إلى الشيخ للمصادقة النهائية، وأبرق السير آرثر هاردنج أنه يعتقد بأن خزعل سيوافق بأمان على التسوية التي رتبها مبعوثه. لقد دمدم وتذمر الشيخ خاصة حول النص الأخير، قائلاً بأنه اعتقد بأن الكمارك مضرّة لمصالحه لكنه في نهاية الأمر وافق على التمسك بها لأنه قد وعد بالالتزام بمشورة الوزير الموقّض^(١).

وافق الشيخ على قبول سيطرة الكمارك في حزيران، وفي أيلول صارت اتفاقية الكمارك سارية المفعول في المحمرة. ولم تحدث أي حادثة، برغم أن الزوارق الحربية البريطانية المزودة بالمدفعية كانت تطوف المنطقة وتزور الشيخ في فترات قصيرة، لأن مكدوال قد بيّن إلى الكارغوزار الذي كان قد تشكى من ذلك، بأن ذلك من أجل تبادل المعلومات لقمع القرصنة.

إن عدم وجود الاضطرابات من جانب العرب تشير إلى التوقعات الماضية لحدوث المشاكل كانت قد وضعت من قبل الشيخ بدرجة كبيرة. وكان أمين السلطان على صواب، بأن الخطر من ثورة عربية هو «مجرد ادعاء»^(٢).

وفي الوقت الذي أصبحت فيه الكمارك نافذة المفعول عاد حاج رئيس إلى طهران جالباً مصادقة الشيخ الرسمية للتسويات. وزار في ١٥ أيلول غراهام (Grahame)، القنصل البريطاني في طهران، عارضاً عليه الاتفاقية الأصلية مع

(١) هاردنج إلى الكابتن هنت (Hunt): المساعد الأول للمقيم في بوشهر. تلغراف رقم ٣٠، سري، طهران، ٧ مايس ١٩٠٢، (F.O.) ٢/٤٦٠؛ هاردنج إلى لانسدون رقم ٨٢، سري، طهران، ١١ مايس ١٩٠٢، (F.O.) ٦٩٣/٦٠؛ مكدوال إلى كمبل: سري، محمرة، ٧ حزيران ١٩٠٢، (F.O.) ٢/٤٦٠؛ مكدوال إلى كمبل هنت (Hunt): سري، محمرة، ٧ حزيران ١٩٠٢، (F.O.) ٢/٤٦٠.

(٢) مكدوال إلى كمبل: رقم ٦٧، ١٣ أيلول ١٩٠٢، (F.O.) UTI/٢٤٨؛ مكدوال إلى كمبل: محمرة، ٢٧ أيلول، ١٩٠٢، (F.O.) ٧٦١/٢٤٨.

الحكومة الفارسية، وصيغة الوثيقة عبارة عن مطالب خزعل على صفحة مع إجابات الحكومة الفارسية على الصفحة المقابلة، وحسبما يبدو أنها تحمل توقيع الشاه وأختام الشاه ورئيس الوزراء، وترك مبعوث الشيخ نسخة من الاتفاقية وطلب من غراهام أن يستنسخ نسخة منها لعدم رغبته في أن تبقى عند البريطانيين نسخة بخطه. وطلب منه أن لا تعرض الاتفاقية إلى أي من الفرس، والواقع أنه قد أعطى المفوضية نسخة كي تحفظ بسرية تامة.

حاول تشارلس دي غراس (Charles des Graz) القائم بالأعمال أثناء غياب هاردنج في أوروبا، وهو مسلح بهذه المعلومات، أن يتخذ خطته الرئيسة بأن يمنح اتفاقية الكمارك الضمان البريطاني. فقد نبه دي غراس الحكومة الفارسية، في مذكرة بعثها إلى وزير الخارجية مشير الدولة، بعودها لسنتي ١٨٩٧ و ١٩٠٠ وهي: أن لا تحول الكمارك في جنوب فارس إلى قوة أجنبية وأن تُبلغ الحكومة البريطانية عن أي تغيير في كمارك المحمرة أو في وضعية ومركز شيخها. وترغب حكومة صاحب الجلالة، عندما علمت بشأن التوصل إلى اتفاقية جديدة للكمارك مع الشيخ، أن تعرف بنودها^(١).

أجاب مشير الخليج لإثارة دي غراس بأنه (مندهب للغاية) حول موضوع المذكرة. فالشاه ليس بحاجة إلى أن يعمل «اتفاقيات» (Agreements) مع حكامه الخاصين. وذكر أنه فيما يتعلق بحق الحكومة البريطانية في أن تُبلغ عن التغييرات في وضعية شيخ المحمرة «إنني مستغرب كثيراً عما إذا كان السيد سبرنك - رايس [الذي قد حصل على التعهد في عام ١٩٠٠] قد قام بمثل هذا الاتصال... وهل ذكر تعهداً من قبلي. ربما أنه أخطأ باعتباره لا يفهم الفارسية بصورة صحيحة.

(١) تشارلس دي غراس (Des Graz)، القائم بالأعمال المفوضية البريطانية، طهران إلى لانسدون رقم ١٣٧، سري، طهران، ٨ تشرين الأول ١٩٠٢، (F.O.) ٢٩٢/٦٠؛ دي غراس إلى مشير الدولة: (Gulabek) ورئيس التجار، طهران، ١٥ أيلول ١٩٠٢، مرفق ٣ في رقم ١٣٧.

فأجاب دي غراس في لغة «لم تكن صياغة تعبيرها بطريقة سليمة تماماً»
استناداً إلى تعقيبات^(١) وزارة الخارجية، وبقي الموضوع هناك إلى حين عودة
الوزير البريطاني المفوض إلى طهران.

أثار هاردنج المسألة مع رئيس الوزراء في أوائل كانون الأول مشيراً إلى
أنه لم يجب على مذكرة دي غراس الأخيرة. واعترض أيضاً الأتابك الأعظم
(الذي كان سابقاً أمين السلطان) على كلمة اتفاقية (Agreement)، لذلك
استبدلها هاردنج بكلمة تسوية (Arrangement) وتنصل عن أية نية للشك في
حقيقة أمر سيادة الشاه المعترف بها على المحمرة، واستمرت المناقشة. فقد
اعترف رئيس الوزراء بأنه نتيجة للمضايقة التي تسببت للتجار البريطانيين، إن
لم يكن هناك سبب آخر، فإن على الحكومة الفارسية أن تبلغ الحكومة
البريطانية عن التغيير في ترتيبات أو تسويات الكمارك. ومن ثم انتقلت المناقشة
إلى مواضيع أخرى.

وأرسل هاردنج بعد بضعة أيام السكرتير عباس قلي خان، وهو من
السكان المحليين، إلى رئيس الوزراء ليأخذ نسخة من التسوية
(Arrangement). وقد أبلغ سكرتير المفوضية بأنه ليس هناك تسويات مكتوبة،
لكنه من الناحية الاسمية يكون الشيخ رئيساً للكمارك ويتسلم مرتباً سنوياً قدره
١٢,٠٠٠ تومان.

كان هاردنج في حيص بيص، إذ إنه لا يستطيع الاعتراف بأنه يعلم
بالاتفاقية المكتوبة ما لم يخن ثقة حاج رئيس، وكذلك لا يستطيع الإبقاء على
تعهد لمبعوث الشيخ بالضمان البريطاني للتسوية لأن رئيس الوزراء الفارسي قد
أكد له بلطف عدم وجود مثل هذه الوثيقة. في مثل هذه الظروف فإنه لا يستطيع

(١) دي غراس إلى لاندوان رقم ١٤٠، طهران، ١١ تشرين الأول ١٩٠٢، (F.O.) ٦٠/٦٩٣؛
مشير الدولة إلى دي غراس، طهران ٧ تشرين الأول ١٩٠٢، المرفق رقم ١٤٠؛ دي غراس
إلى مشير الدولة: طهران، ١١ تشرين الأول ١٩٠٢؛ مرفق ٢ في رقم ١٤٠.

إلا إرسال مذكرة إلى وزير الخارجية الفارسي مشير الدولة بشير فيها إلى أنه قد تسلم أو حصل على المعلومات السابقة^(١).

وهكذا، انتهت مشكلة فرض الكمارك الفارسية على المحمرة. ولم تكن التسوية موافقة لخزعل كلية. فإنه قد كسب جوهر أكثر مما قد طالب به - لكن المركز القانوني أو الشرعي الفارسي ظل دون تحد. وأن «الضمان» البريطاني لاتفاقية الكمارك التي قد وعد هاردنج بكسبه، لم يكن ضماناً على الإطلاق.

(ج) ضمانات خزعل:

أما فيما يتعلق الأمر ببريطانيا، فإنه من المشكوك فيه أنها كانت تسمح الوصول إلى هذه النهاية غير المرضية لو لم تكن مشكلة الكمارك ترتبط بمسائل أخرى. غير أن تسوية مسألة الكمارك قد ارتبطت بمسألة عامة أكثر هي تحديد العلاقات بين فارس والمحمرة وبريطانيا ضمن سياق الصراع البريطاني الروسي في فارس.

ففي بداية عام ١٩٠٢، عقدت الحكومة البريطانية العزم، لهذه الفترة، في الجدل بشأن سياسة فارس والخليج التي ساعدت رسالة اللورد كرزون الهامة في ٢١ أيلول ١٨٩٩ على التعجيل في حدوثها، كما أدت نشاطات الروس في سنة ١٩٠١ إلى أن تبقى مستمرة. فقد اتخذ اللورد لانسدوان (landsdown) وزير الخارجية القرار، ولم يكن اللورد كرزون سعيداً به، إذ لا بد أن تحرم روسيا من الوصول بحرياً وعسكرياً إلى الخليج العربي وإن أمكن لا بد من أن تبعد عن أي نفوذ سياسي في جنوب فارس^(٢).

لقد لخّص لانسدوان السياسة الجديدة لهاردنج في شهر كانون الثاني

(١) هاردنج إلى لانسدوان: رقم ١٦٧، طهران، ٥ كانون الأول ١٩٠٢، (F.O.) ٦٠/٦٩٣؛ هاردنج إلى مشير الدولة: طهران، كانون الأول ١٩٠٢، مرفق ٢، في رقم ١٦٧.
(٢) انظر بوشر: بريطانيا والخليج العربي، ص ١١٥ - ١٣٢، ٢٣٥ - ٢٤٧، حول تطور مناقشة السياسة.

١٩٠٢ لكي ينقلها إلى الحكومة الفارسية. وبعد أن كرّر الهدف المفضل للسياسة البريطانية - ألا وهو أن تعمل فارس القوية كدولة حاجزة ضد روسيا - توقف على ذكر أهمية تنمية المصالح الاقتصادية والاستراتيجية البريطانية في الجنوب. واعتماداً عليه، فلن تتخلى بريطانيا عن مركزها في الخليج. وفي الوقت الذي يتحتم عليها عدم معارضة محاولات روسيا في توسيع مصالحها التجارية هناك، فإنها لا تدع أن تكون هذه المصلحة ذريعة لأي توسع في قوة روسيا السياسية والعسكرية. وقد أعلم لانسدون هاردنج بأنه:

«على الحكومة الفارسية، لهذا، أن تفهم بوضوح وتضع نصب عينها أن بريطانيا العظمى لا توافق على أن تنال روسيا مركزاً عسكرياً أو بحرياً في الخليج العربي، وذلك أن مثل هذا المركز لا بد أن يُنظر إليه على أنه تحدُّ لبريطانيا العظمى وتهديد لإمبراطوريتها في الهند. فإذا ما قدمت الحكومة الفارسية في أي وقت مثل هذا الامتياز إلى روسيا فإنه سيكون من الضروري لحكومة صاحب الجلالة أن تتخذ إجراءات في الخليج العربي قد تعدّ ضرورية لحماية المصالح البريطانية...».

وواصل وزير الخارجية البريطاني قائلاً بأن بريطانيا لا توافق على أي من الامتيازات السياسية والتجارية لروسيا في جنوب فارس، كما أنها لا تسمح أن تستخدم واردات المنطقة لضمان قرض أجنبي. لذلك أعلم لانسدون هاردنج بأن يحذر الحكومة الفارسية بأنها إذا ما شجعت النفوذ السياسي الروسي والتدخل في المنطقة، فإن حكومة صاحب الجلالة ستعيد النظر في سياستها وأن تتخذ مثل هذه الإجراءات التي تكون ضرورية لحماية مصالحها، «حتى في حالة تبنيتها مثل هذه الإجراءات فإنه ربما لم يعد بالإمكان جعل وحدة واستقلال فارس هدفها الرئيسي كما هو عليه الآن».

وكان عليّ هاردينج أن ينقل جوهر هذه السياسة الجديدة الصلبة للحكومة الفارسية في «أسلوب»^(١) سلمي وودي للغاية».

كان تنفيذ هذه السياسة البريطانية الجديدة في فارس مشحوناً بالصعوبات باعتبار أنها استندت إلى هدفين لا يقبلان المصالحة، إن لم يكونا في الواقع مطلقيين. وهكذا في الوقت الذي أعلنت بريطانيا عن نفسها بأنها ملزمة بالحفاظ على وحدة واستقلال الأراضي في فارس، شددت عليّ المحافظة على الخليج وجنوب غربي فارس كمحمياتها الخاصة بها. وكتيجة لتعارض ومخالفة أهداف هذه السياسات، فقد اكتشف المسؤولون البريطانيون أنهم كانوا يعملون في أكثر الأحيان نحو غايات متعارضة فيما بينهم.

إن التأييد الفعّال للحكومة الفارسية قد يؤدي إلى نفرة الحكام المحليين الذين كانوا يمارسون السلطة الفعلية في جنوب فارس وبواسطة مساعدتهم تم الإبقاء على الهيمنة البريطانية في الجنوب. إذ لا بد من الإبقاء على هذه الهيمنة في هذه المنطقة إذا ما أرادت بريطانيا أن تبعد روسيا عن الخليج والطرق الأخرى المؤدية إلى الهند في حالة الانهيار الفارسي.

ومع ذلك، فإن تأييد الحكام المحليين أمثال خزعل بقوة كبيرة سيعجل من انحلال الدولة الفارسية الذي يُخشى منه؛ ولتجنب ذلك فإنه قد تُغري الدولة الفاجارية إلى أن ترمي نفسها كلية في أحضان الروس. ويعني كلا الخيارين أن بريطانيا ستشترك مع عدوها اللدود حدوداً مشتركة، إما في مكان ما في داخل فارس التي تجعل من الضروري توسيع خطوط التزويد والموارد التي كانت قد اتسعت فعلاً، أو عليّ حدود الهند نفسها، التي ستشكل بحد ذاتها تهديداً^(٢) خطيراً لأمن الهند.

(١) لانسدون إلى هاردينج: سري، (F.O.) ٦ كانون الثاني ١٩٠٢، (F.O.) ٦٩٣/٦٠.

(٢) انظر بوش: بريطانيا والخليج العربي، ص ١١٤ - ١٢٢، وكذلك ٢٣٥ - ٢٦٩، بالنسبة إلى تطور سياسة بريطانيا في الخليج وكاظم زادة: روسيا وبريطانيا، ص ٣٨٦ - ٤٤٧، وحول آثار الصراع الإنجليزي الفارسي في جنوب فارس في نفس الكتاب هنا وهناك.

يتطلب تنفيذ مثل هذه السياسة إدراكاً دقيقاً جداً من جانب الوزير البريطاني المفوض في طهران، كذلك تتطلب إجراءات من جانبه تجعل بريطانيا عرضة للاتهامات بالرياء والمصانعة من جميع الجهات. وفي الوقت الذي كان فيه هاردنج يحاول إقناع خزعل بأن يوقف معارضته للحكومة الفارسية بشأن مسألة الكمارك في آذار ١٩٠٢، فقد قيل إنه كان يموّن بسرية المعارضة الدينيّة الثورية لتلك الحكومة نفسها^(١). وكان في نفس الوقت قلقاً عما إذا كان قد منح خزعل تأييداً كافياً، فكتب إلى لانسدون بأنه قد سمع من نظام السلطنة، الحاكم العام السابق لعربستان، بأن الروس كانوا يمارسون ضغطاً على الحكومة الفارسية لأكثر من سنة في أن يسمح لهم بإخضاع الشيخ بالقوة. وشعر هاردنج أن الروس بالتأكيد قد دفعوا الحكومة إلى أن تتخذ موقفاً غير متصالح. وفي الواقع قد اعترضوا على الفرس حول «المخالفات» (Irregularities) في تحصيل الضرائب^(٢) في المحمرة.

وعندما زار حاج رئيس هاردنج في نيسان ١٩٠٢، ليقدّم تقريراً عن تقدّم مفاوضات الكمارك التي قد استأنفت استفسر الحاج عما إذا كان بمقدور بريطانيا أن تقوم به إذا ما شن هجوم روسي على المحمرة بشكل مباشر. وتعهد هاردنج بأن يتشاور مع حكومته في الوقت الذي أعاد الطمأنينة إلى حاج رئيس بشكل غير رسمي حول هذا الموضوع. كذلك، فإنه عبّر أثناء المحادثة عن أمله في الحماية والتأييد البريطاني في حالة تدخل روسي مسلّح أو في حالة احتلال أصفهان^(٣).

وعندما تمّ التوصل نهائياً إلى اتفاقية الكمارك، طالب المنطق الغريب

(١) حميد الكر (Algar): دين ودولة في إيران ١٧٨٥ - ١٩٠٦، دور العلماء في الفترة القاجارية [مطبوعة جامعة كاليفورنيا ١٩٦٩]، ص ٢٢٩ - ٢٣٢؛ كاظم زادة: روسيا وبريطانيا، ص ٣٨٦ - ٣٩٦.

(٢) هاردنج إلى لانسدون: رقم ٥٠، طهران، ٢٩ آذار ١٩٠٢، (F.O.) ٦٠/٦٩٣؛ لوريمر: دليل جزء ١ قسم ٢/١٧٥٠ - ١٧٥١.

(٣) هاردنج إلى لانسدون: رقم ٧١، سري، طهران، ١٧ نيسان ١٩٠٢، (F.O.) ٦٠/٦٩٣.

للسياسة البريطانية بأن يُمنح الشيخ امتيازات والحقيقة أن الشيخ كان بالفعل يتوقع واحداً منها. إن ما أُراده خزعل كان «ضمانات أو تأكيدات بالحماية تشابه تلك الممنوحة إلى مبارك شيخ الكويت»^(١). وكما بيّن حاج رئيس لهاردنج أن الشيخ لم يكن «خائفاً من الحكومة الفارسية، لكنه يرغب بالنظر إلى توقع أمور غير منتظرة في تاريخ غير محدد، ومن أجل أن يشعر بضمان»^(٢) وضع عرب المحمرة». وتحذرت مبعوث الشيخ، كما هو الحال بالنسبة إلى ظل السلطان (أخ الشاه وحاكم أصفهان) والخانات البخترية، عن «القناعة السائدة هنا بأن تفويض الملكية وقلب الدولة الفاجارية وتقسيم فارس من قبل القوى الأجنبية لا يمكن تأخيرها»^(٣) طويلاً.

وقبل هاردنج أن يضع التماس خزعل حول الضمانات أمام لانسداون عندما سافر إلى لندن، لكنه حذّر بأن حالات الكويت والمحمرة مختلفة تماماً. واستفسر هاردنج عن الصيغة التي يرغب فيها الشيخ بالنسبة للضمانات فأجاب مبعوث خزعل بأنه يكفي أن تكون على صيغة رسالة من الوزير البريطاني المفوض أو المقيم البريطاني في بوشهر حول الأمور الآتية:

«ما دام شيخ المحمرة يدفع ما عليه من الضرائب، ويلتزم باتفاقيته مع الحكومة الفارسية، ويبقى مخلصاً لها، فتتعهد الحكومة البريطانية أن تمنع الحكومة الفارسية من إضعاف سلطته الراهنة أو أن تسبّب له المتاعب»^(٤).

إن طلب الضمان الأخير هذا قد اختلف عن ذلك الطلب من أجل الحماية ضد حدث غير محتمل لهجوم بحري روسي. وكان رد فعل وزارة الخارجية السريع أقل تحمساً. وقد دوّن لانسداون بإيجاز التقرير كما يأتي: «لا ينبغي أن

(١) هاردنج إلى لانسداون: رقم ٨٢، سري، طهران، ١١ مايس ١٩٠٢، (F.O.) ٦/٦٩٣.

(٢) نفس المصدر السابق، والصفحة.

(٣) نفس المصدر السابق، والصفحة.

(٤) ن. م.

نكثّر الضمانات - فإن كانت واضحة فإنها سوف توقعنا في ورطة أو متاعب وإن كانت غامضة فإنها لا ترضي أولئك الذين يحصلون عليها. ورغب لانسدون أن يتشاور مع هاردنج حول ما يقوله للشيخ وأن يشجعه على أن يبقى صديقاً دون أن يحتمل بريطانيا «مسؤوليات مزعجة»^(١).

وفي حزيران، أرسل خزعل رسالة تفيد بأنه في الوقت الذي يتقيد فيه بنصيحة الوزير البريطاني المفوض بقبول تسوية الكمارك (بالرغم من أنها ضد رأيه) فإنه يأمل «أن يكون ممكناً بالنسبة للوزير المفوض أن يمنحه ضمانات للتأييد أكثر تحديداً»^(٢).

وفي أثناء ذلك، عاد هاردنج إلى إنجلترا لمرافقة الشاه في جولته الأوروبية على النفقة البريطانية. وكان في أكثر وقت عمله منهمكاً في ممانعة إدوارد السابع لمنح الشاه مظفر الدين وسام الـ (Garter) (وسام ربطة الساق وهو أعلى وسام للفروسية الإنجليزية)، لكنه مع ذلك كان باستطاعته مناقشة الوضع الفارسي الخطير مع لانسدون. وقد عبّرت محادثتهما، التي نقلت فيما بعد إلى أطراف أخرى مهمة على شكل مذكرة، عن الخوف بأن المعارضة الشعبية الواسعة النطاق للنفوذ الروسي على حكومة طهران ستزود روسيا الفرصة بالتدخل في الشمال. واتفق كل من هاردنج ولانسدون، برفقة آرثر جيمس بلفور (Balfour) رئيس الوزراء الجديد، على أن تخطّط السياسة البريطانية، حسب كلمات بلفور، بطريقة «أنه حالما تتحرك روسيا في الشمال تتحرك في الجنوب». وعلى كل حال، فإن السؤال إلى أين ينبغي أن تتحرك بريطانيا في الجنوب بقي دون حل، أو غير مفصول فيه إلى ما بعد عودة هاردنج إلى طهران^(٣).

(١) لانسدون: مذكرة حول هاردنج إلى لانسدون، رقم ٨٢، ١١ مايس ١٩٠٢، (F.O.) ٦٠/٦٩٣.

(٢) مكدوال إلى كميل: سري، محرمة، ٧ حزيران ١٩٠٢، (F.O.) ٢/٤٦٠.

(٣) كاظم زادة: روسيا وبريطانيا، ص ٢٩٧ - ٤٠١؛ بوش: بريطانيا والخليج العربي، ص ٢٥١ - ٢٥٢.

لقد وجد الوزير المفوض حاج رئيس منتظراً على درجة أو عتبة بابه تقريباً. وقد قام المبعوث بزيارة خاصة إلى مشهد لكي يطيل بقاءه في شمال فارس دون إثارة شكوك غير ضرورية من جانب السلطات. وذكر هاردنج للانسدوان أن مبعوث الشيخ متلهف للإجابة عن استفساره فيما إذا سيؤيده البريطانيون، ما دامت مشورتهم قد اتبعت في حالة هجوم روسي أم لا. وطلب هاردنج الإذن في منح رغبة الشيخ باعتباره أنه «قد فهم خلال وجوده في لندن بأنه ليس هنالك اعتراض». ولم يتذكر لانسدوان ولا ساندرسون (Sanderson)، السكرتير المساعد الدائم، بأنهما قد أعطيا مثل هذه الموافقة واستجاباً بصورة غير إيجابية^(١).

وعبر لانسدوان عن اعتراضه القوي ضد تعهد «ذي صيغة إيجابية ودقيقة جداً» لأنه ربما يلزم بريطانيا بإجراء عسكري وبحري «طبيعته مزعجة وغير ملائمة جداً». وقال وزير الخارجية لهاردنج أن لا يذهب أبعد من إعطائه تعهداً^(٢) بالرعاية والتأييد.

واعترض الوزير المفوض في طهران بأن إجابة غامضة سنؤدي بالشيخ إلى أن يرمي نفسه في أحضان الروس، وبذلك تؤدي إلى الأضرار بالتجارة والهيبة البريطانية. والآن فقط قد وعدت بريطانيا خزعل بالرعاية والمساعدة الحميدة في طهران، لكن هذه جميعاً كانت قليلة الفائدة طالما بقيت روسيا متنفذة كثيراً في طهران. وواصل الوزير المفوض قائلاً: «ما لم نمنحه ثقة فعلية في قوتنا وتصميمنا فإن حكومة صاحب الجلالة لا بد أن تستعد وتتهيأ لبري سيادة وفعالية النفوذ الروسي في المحمرة^(٣) بعد فترة وجيزة جداً».

(١) ملخص لمحادثة بين مستر غراهام ورئيس التجار مرفق في دي غراس إلى لانسدوان، رقم ١٣٧، سري، طهران ٨ تشرين الأول ١٩٠٢، (F.O.) ٦٠/٦٩٣؛ هاردنج إلى لانسدوان: تلغراف رقم ٧١، طهران، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٠٢، ومذكرة (F.O.) ٦٠/٦٩٣.

(٢) لانسدوان إلى هاردنج: تلغراف رقم ٥٩، (F.O.) ٢٢ تشرين الثاني ١٩٠٢، (F.O.) ٦٠/٦٩٣.

(٣) هاردنج إلى لانسدوان: تلغراف رقم ٧٢، طهران، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٠٢، (F.O.) ٦٠/٦٩٣.

كان رد فعل وزارة الخارجية في هذه المرة إعادة النظر في الموقف، ففي الوقت الذي حاولوا فيه الوصول إلى قرار في مسألة الضمان ضد هجوم روسي، شدّد حاج رئيس مرة ثانية على «ضمان أو تأكيد سري مكتوب» يقضي بأن تحول بريطانيا دون تقليص الحكومة الفارسية لحقوق الشيخ وعربه. حاول هاردنج أن يتملص من هذا الطلب لكنه لا بد له من أن يتعهد بالنظر فيه.

وحسبما يبدو فإن الروس كانوا بالفعل يدبّرون مؤامرة مع حاج رئيس، فاقترح هاردنج على لانسدون، من أجل أن يحاذر ضد محاولات أخرى للتملق (Cajole) إلى خزعبل أو إرهابه في قبول حماية روسية، بأن يقدم «تصريحاً عادياً» للعرب والفرس على حد سواء يشير إلى استعداد البريطانيين، وفقاً لظروف معينة، أن «يحمون بالقوة» أصدقاءهم ومصالحهم. ولما كان يخطط إلى أن يتحدّث مع رئيس الوزراء خلال بضعة أيام حول مسألة الكمارك ومسائل أخرى، فإنه - أي هاردنج - طلب أن يقدم تصريحه^(١) حينئذ.

تركت سلسلة طلبات وكيل الشيخ المحيرة وبرقيات الوزير البريطاني المقوض لانسدون في حيرة. فقد تقدمت ثلاثة طلبات مختلفة:

- ١ - حول ضمان أو تأكيد مشابه لذلك الذي مُنح لشيخ الكويت.
- ٢ - حول ضمان أو تأكيد بالحماية ضد هجوم روسي.
- ٣ - حول ضمان أو تأكيد للحماية ضد محاولة فارسية في تقليص سلطة الشيخ.

واعتماداً على لانسدون فإن الضمان الذي أُعطي إلى مبارك كان «محدوداً بتعهد للرعاية والمساعدة». وفي الوقت الذي كان فيه هذا التصريح حقيقة من الناحية الفئّية ووفقاً للمفهوم القانوني، إلا أنه من الناحية العملية فإن

(١) مذكرة، (F.O.) حول هاردنج إلى لانسدون: تلغراف رقم ٧٧، طهران ٢٣ تشرين الثاني ١٩٠٢، (F.O.) ٦٠/٦٩٣؛ هاردنج إلى لانسدون تلغراف رقم ٧٣، طهران ٢٦ تشرين الثاني ١٩٠٢، (F.O.) ٦٠/٦٩٣.

لانسدون كان أقل من صريح، فقبل تقريباً السنة، في آب ١٩٠١، هددت بريطانيا الأتراك إذا ما حاولوا الهجوم على الكويت. وقبل شهرين فقط، في أيلول، أحبط زورق حربي مزوّد بالمدفعية حملة غير نظامية توجهت من الأراضي التركية، وهكذا أظهرت تلك الحالات عزم وتصميم البريطانيين في حماية مبارك بالقوة. ومن الطبيعي أن خزعل كان على علم تماماً بعلاقات بريطانيا مع صديقه مبارك. غير أن مركز مبارك الأقوى للمساومة قد حقّق له تأييداً بريطانياً قوياً، وأن ما يحتاجه خزعل هو ضمانات أكثر وضوحاً.

وأجاب لانسدون حول الضمان ضد فارس بأن هناك «اعتراضات واضحة لضمان شخصي من هذا النوع». فمن المحتمل أن الشيخ سيتضرع به لإكراه بريطانيا على تأييده ضد سيده. فضلاً عن ذلك، فإنه سيضعه في مركز يكون بإمكانه طلب المساعدة البريطانية «أرضاً وبحراً في حالة تهديد من فارس تسندها فيه روسيا».

ومع ذلك فإن بريطانيا ما زالت غير مقتنعة بالتأكيد بشأن استيلاء الروس على المحمرة بأي حجة أو ذريعة كانت. لقد شعر لانسدون بأنه لا ضرورة إلى أكثر من ذلك، لأنه قد قال ما فيه الكفاية في تقريره في ٦ كانون الثاني موجزاً فيه سياسة بريطانيا الجديدة، ويأين مذكرات دي غراس (Des Gras) في تشرين الأول قد نبهت القرس حول تعهدهم بمشاوره بريطانيا قبل تغير مركز أو مكانة الشيخ. وأن هاردنج سيبلغ الشيخ بجوهر هذه التصريحات الرسمية عن موقف بريطانيا، وأن يخبر الشيخ بأن الضمان الذي قد منحه إياه بريطانيا في السابق «يمائل بشكل واقعي» ذلك الذي أعطي إلى مبارك^(١).

فإذا لم يقوم أو يدرك لانسدون وجهة نظر هاردنج فإن الوزير المفوض في طهران قد حصل على تأييد متحمّس من الهند. إذ أبرق كرزون بأنه يشني بقوة على موقف هاردنج العام، وواصل قوله بأنه:

(١) لانسدون إلى هاردنج: تلغراف رقم ٦١، (F.O.) ٢٦ تشرين الثاني ١٩٠٢، (F.O.) ٦٠/٦٩٣؛ بوش: بريطانيا والخليج العربي، ص ٢٠٤، ٢١٩ - ٢٢٠.

«إذا ما كان هناك زعيم تخوله مطالبه في مطالبتنا لتأييده فإنه شيخ المحمرة، في حين أنه إذا كان هناك أي جزء من فارس حيث تكون هناك حاجة خاصة لحماية مصالح بريطانيا ضد تأمر ومنافسة أجنبية فإنه مصب نهر الكارون. إن السبب الأساسي لضعفنا في فارس هو فشلنا في تأييد أولئك الزعماء والشيخ والمسؤولين الذين مالوا إلى جانبنا»^(١).

واستمر هاردنج يدافع من أجل ضمان أقوى لخزعل، فأبرق إلى لانسدوان قائلاً: «ربما أنني لم أجعل موقف الشيخ واضحاً فإنه يعتبر دائرة الكمارك البلجيكية، وأظن أنه مخطئ، كإجراء ممكن أن تكون له نتائج خطيرة في محاولة فارسية مقصودة لتدمير الحكم الذاتي العربي». وأوضح الوزير المفوض مرة أخرى بأنه إذا لم يقم البريطانيون بتطمين أو تهدئة مخاوف خزعل فإن الشيخ سوف يبحث عن مساعدة الروس الذين سيطرتهم على الأحوال المالية الفارسية، سيستخدمون حق النقض بسهولة لأي محاولة من قبل الحكومة للضغط عليه.

قال هاردنج إن ضماناً بريطانياً لا يكون بالضرورة شخصياً لكن يمكن منحه لخزعل لكفايته كزعيم عربي وأن يصاغ تعبيره بطريقة تجعل من المستحيل بالنسبة له أن يكرها على المشاركة. وكان رأي هاردنج كتابة رسالة تعهد بالرعاية والمسامحة الحميدة بين فارس والشيخ مذكراً إياه بأن وكيله أو مبعوثه قد قال بأنه ليس خائفاً من الشاه لكنه يتساءل فيما إذا كانت بريطانيا ستحمي المحمرة في حالة هجوم أجنبي. إنها سوف تحميها - على شرط أن تكون إجراءاته وتستمر في أن تكون مقادة حسب مشورة حكومة صاحب الجلالة.

(١) اللورد جورج (N) كرزون: نائب الملك في الهند، إلى اللورد جورج هاملتون، وزير الخارجية في الهند، تلغراف، رقم ٢٥٥، كلكتا ٢٦ تشرين الثاني ١٩٠٢، (F.O.) /٦٠ /٦٩٣.

واقترح هاردنج عليّ رئيس الوزراء الفارسي عليّ أنه إذا ما تغاضت الحكومة الفارسية عن وجهات النظر البريطانية وتبنّت إجراءات قد تؤدي إلى إرباك السلام والتجارة في أسفل نهر الكارون فإن بريطانيا تحتفظ بالحق بأن تتخذ إجراء بحرياً باعتباره ضرورياً لحماية مصالحها^(١).

ولم ير لانسدون أي اعتراض عليّ اقتراح هاردنج، بالرغم من أنه قد تمنى أن يرسل إلى وزارة الخارجية «القسم المهم» من رسالته المقترحة إلى الشيخ، وقد فعل هاردنج ذلك، وكان هذا المقطع مختصراً تماماً:

«خولني وزير خارجية الحكومة البريطانية الآن بأن أقول إن علينا أن نحمي المحمرة ضد هجوم بحري من قبل قوة أجنبية مهما كانت الذريعة أو الحجّة لمثل هذا الهجوم وكذلك ما دمت مستمراً عليّ ولانك للشاه وتعمل بما يتلاءم ومشورتنا فإننا سوف نستمر عليّ منحك مساعدتنا الحميدة وتعهّدنا^(٢) بالرعاية والتأييد».

وصادق لانسدون عليّ الرسالة التي سلّمت مباشرة في الشهر الّذي أعقب بواسطة القنصل مكدوال.

وفي الوقت نفسه، قام هاردنج بزيارة رئيس الوزراء، وبعد التداول في موضوع نصوص «ترتيبات» (Arrangements) الكمارك، سأل الوزير المفوض البريطاني عما إذا كان باستطاعته «التحدّث بصراحة». وكما ذكر هاردنج في تقريره إلى لانسدون، أنه لا يرغب أن يبدي ارتياحه وشكّه في مسألة سيادة الشاه عليّ الشيخ وسكان المحمرة، التي قد اعترفت بها دائماً حكومة صاحب الجلالة، غير أن تجربة البريطانيين في سيستان قد أظهرت بوضوح بأن «تواجد

(١) هاردنج إلى لانسدون: تلغراف رقم ٧٤، طهران، ٢٨ تشرين الثاني ١٩٠٢، (F.O.) ٦٠/٦٩٣.

(٢) لانسدون إلى هاردنج: تلغراف رقم ٦٣، (F.O.) ٢ كانون الأول ١٩٠٢، (F.O.) ٦٠/٦٩٣؛ هاردنج إلى لانسدون: تلغراف رقم ٧٧، طهران، ٤ كانون الأول ١٩٠٢، (F.O.) ٦٠/٦٩٣.

فصل روسي، وموظفي الكمارك البلجيك الذين لم يكونوا دائماً متسمين بحسن التمييز» قد تسبب متاعب للمصالح البريطانية في محل إقامة «الحاكم الفارسي المنعزل الذي لم يُبلغ تبليغاً صحيحاً». فليس للروس مصالح تجارية صادقة أو حقيقية (Bona Fida) في الكارون كما هو الحال في سيستان وأن تنصيبهم الحالي للقنصل ليس له إلا هدف سياسي. وأن بريطانيا عازمة أن لا تكون هناك سيستان أخرى في المحمرة، وستبلغ الشيخ أنه «إذا ما حاول معتمدو روسيا إكراهه بالتهديد أو التملق إليه وأن بإمكانهم الضغط عليه نتيجة للتنفوذ الذي يمارسونه في طهران، فإنه باستطاعته الاعتماد على تأييد البريطانيين. وذلك لأن تهديدات من هذا النوع كانت قد استخدمها الأمير دابيجا (Dabija)، القنصل الروسي في طهران، عند زيارته إلى المحمرة، وأن هاردنج شعر بأنه مضطر إلى أن يعلن للشيخ بأن «القوات البحرية الأخرى في الخليج العربي هي أكثر قوة ونفوذاً من القوات الروسية وأنها ربما تستخدم في بعض الظروف والحالات لغرض دعم أو المحافظة على الوضع الراهن (Status quo) الذي نهتم^(١) ويهتم به على حد السواء». وأرسل هاردنج خلال بضعة أيام إلى وزير الشؤون الخارجية الفارسي مذكرة رسمية تتضمن جوهر محادثته^(٢) مع أمين السلطان.

ومن الناحية الجوهرية، قال هاردنج للحكومة الفارسية إنه فيما يتعلق الأمر بالمحمرة، فإن سلطتها الشرعية غير مشكوك فيها، ولكن فيما يتعلق بالاعتبارات العملية، فإن بريطانيا هي القوة المتنفذة. فليس بإمكان فارس أن تحمي الروس ولا استدعواؤهم للمساعدة وذلك خوفاً من أن البريطانيين سوف يذهبون إلى أبعد من ذلك. وفي الوقت ذاته ربط البريطانيون الشيخ بهم دون أن يلزموا أنفسهم بالنسبة له. وكما قال هاردنج إلى لانسداون في تشرين الثاني:

- (١) هاردنج إلى لانسداون: رقم ١٦٧، ٥ كانون الأول ١٩٠٢، (F.O.)، ٦٠/٦٩٣؛ لانسداون إلى هاردنج: تلغراف رقم ٦٥، (F.O.)، ٥ كانون الأول ١٩٠٢، ٦/٦٩٣؛ كميل إلى مكداول: رقم ٢١٦، بوشهر ٣١ كانون الأول ١٩٠٢، (F.O.)، ٢/٤٦٠.
- (٢) هاردنج إلى مشير الدولة: مرفق ٢، من هاردنج إلى لانسداون: رقم ١٦٧، طهران ٥ كانون الأول ١٩٠٢، (F.O.)، ٦٠/٦٩٣.

«حمایتنا مشروطة باتباعه مشورتنا، ونحن نستطيع دائماً إذا ما قررنا التخلي عن المحمرة إلى الروس، أن نشير عليه ونساعده في التوصل إلى تفاهم معهم»^(١).

كان التخلي عن المحمرة محتملاً، فالمصلحة البريطانية ما زالت محدودة بحقيقة الأمر، وإن المخططين العسكريين كانوا مقتنعين بعدم وجود حاجة للدفاع عن المدينة وهي غير ممكنة في الواقع في حالة الحرب مع روسيا أو في حالة التدخل الروسي في الشمال. وفي ١٩ تشرين الثاني، عُقد اجتماع لممثلين من القوات المسلحة ووزارة الخارجية ووزارة الهند؛ وتقرر أنه إذا ما وقع أي من التطورين اللذين قد صوّرا آنفاً فإنه ينبغي على حكومة صاحب الجلالة أن تستولي فقط على الأراضي الواقعة عن فم الخليج من أمثال بندر عباس وقشم وهنجام وهرمز وأجزاء من سيستان. ومع ذلك فإن على بريطانيا، ضمن الاستعدادات الأخرى للتقدم، أن تشجع على تنمية المصالح^(٢) في الكارون. وقد شدّد كل من هاردينج وكرزون على تضمين المحمرة في الوضع العسكري لخط الدفاع البريطاني. وأشار نائب الملك إلى أن المحمرة ستشكل تهديداً للمواصلات الروسية وستكون قاعدة يمكن عن طريقها مساعدة^(*) تركيا أو تهديدها. كذلك، فإن هناك خطراً بأن الروس ربما يحصلون على معونة العرب. «فإن باستطاعتهم تهيئة قوة هائلة جداً مع عدد من الضباط الأوروبيين... حسبما أعتقد، علينا أن نجعلها مسألة مهمة جداً في سياستنا الإبقاء على الشيخ وشعبه وأن يرتبطوا بنا بقوة». وعلى كل، فإن ضجيج

(١) هاردينج إلى لاندون: تلغراف رقم ٧٣، طهران، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٠٢، (F.O.) ٦٠/٦٩٣.

(٢) جيتز (B) بلاس (Plass):

England Zwischen Russland Und Deutschland, Der Persische Gulf in der Britischen Vork-reigspolitik, 1899-1907, Schriftenreihe des Institutes fur Auswärtige Politik, 111.

(هامبورغ ١٩٦٦)، ص ١٤٩ - ١٥٠.

(*) المقصود الدولة العثمانية والعراق إذ كانا خاضعاً لتلك الدولة، [المترجم].

الأشخاص في مركز المسؤولية لم يحرك الاستراتيجيين من مكانهم^(١).

من الطبيعي أن خزعل كان مدركاً المدى المحدود للالتزام بريطانيا له، على الرغم من أنه لم يكن على معرفة، إن كان في وضع يسمح له بالمعرفة، كما أنه لم يكن يصدق بقرار بريطانيا بالتخلي عن رأس الخليج في حالة احتلال روسي لفارس. وفوق هذا، فإنه ليس له من الناحية العملية إلا فرصة صغيرة للمناورة في تحريك الروس على البريطانيين وإثارة بعضهم على البعض الآخر. وكان التصريح بأن بريطانيا قد ترد بالقوة على محاولة روسية في التسلسل إلى ميناء خليجي موجه ضد خزعل بقدر ما هو موجه ضد الحكومة الفارسية. بالتأكيد ليس من المتوقع أن يحتج كل من رئيس الوزراء ووزير الخارجية اللذين لم يعترضا على التصريح حينما يقرّر ظهور أو حامي الشيخ السابق التخلي عنه. ويبدو أن سياسة بريطانيا ذات الحدين بدت أنها تعم بشكل جيد في موضوع العلاقات بين خزعل والحكومة المركزية. كان البريطانيون في الوقت الراهن على أية حال، يستخدمون اتجاه المنطقة العربية الفارسية النابذ للمركز من أجل أن يربطوا كلاً من حكومتي الشاه والشيخ إليهم بشكل أوثق. إن بريطانيا التي لم تستطع أن تتجنب التورط في شؤون الإقليم العربي وحكامه الفرس، لا يمكنها في الوقت نفسه أن تنفادي كونها الشريك المهيمن. وكنتيجة لذلك، فإنه ليس بإمكان العرب ولا الفرس، أن يقوموا بأي تحرك مهم دون الرجوع إلى البريطانيين خوفاً من أن يجدوهم منحازين إلى جانب خصمهم. ولما كان التصادم المشار إليه، مرتبط بدور بريطانيا الخاص كحكم فقد منحها قدراً مهماً من السيطرة والثفوذ على كلا الجانبين وأنه كان من أجل مصلحتها أن تحول دون فوز أي منهما. لذلك فإن انتصار فارس الورقي حول الكمارك قد استخدم بالتناوب للمقايسة ضد تعهدات خزعل من الوزير المفوض البريطاني الورقية.

(١) كرزون إلى لاندسوان: ٢٩ تشرين الثاني ١٩٠٢، (F.O.) ٦٠/٦٩٣؛ بوش: بريطانيا والخليج العربي، ص ٢٥٤.

كانت بريطانيا العظمى هي الطرف الوحيد الذي حصل على مكاسب مهمة . فقد كان من صالحها أن توسع نفوذها في جنوب بلاد فارس لتحسين مركزها في الصراع مع روسيا . وهكذا فإن الأعمال الماهرة المتفانية لحفنة صغيرة من الدبلوماسيين البريطانيين في الخليج وطهران قد نجحت في تحقيق النتيجة المرغوبة .

صديق البريطانيين

(١) خزعل وسياسة كرزون - هاردنج:

عادت الحياة في عربستان إلى حالتها الاعتيادية في أعقاب تسوية الكمارك، وأعد خزعل حملة لاستخلاص الضرائب التي فات موعد استحقاقها من قبيلة متمردة. فكان شيخ القبيلة الأخرى قد عزل لبحل أخوه محلّه . . . وتشاحت إدارة الكمارك المحلية والكارغوزار حول وسائل راحة موظف الحجر الصحي. ونهبت قافلة على طول نهر الكارون، وقد اتهم الأعراب بإطلاق النار على سفينة بخارية تعود ملكيتها إلى شركة لنتش (Messrs Lynch)، التي اشتكت من عدم توافر الأمن الذي تواجهه التجارة. وشرع حاج رئيس القيام بالاستعدادات للزواج العائلي بين الشيخ والخانات البختيارية. (وكان هذا التطور يحمل شيئاً من التجديد لأن خزعل كان يخطط للسماح لإحدى فتياته الزواج من بختياري وهي عادة يستهجنها العربي المتمسك بالمشاعر القومية. وقد أبقى الشيخ على هذا الزواج العائلي للسنة السابقة خلف الجدران ثم أصلحه بقيامه بسفرة إلى البصرة للاعتناء بزوجة أبيه وخدمتها، وهي ابنة أخ سيده الاسمي سلاز الدولة الحاكم الأمير لعربستان والابن الثالث للشاه مظفر الدين^(١).

(١) اللفتانت كولونيل كميل: المقيم البريطاني في بوشهر، يوميات، بوشهر ١٥ كانون =

وفي الوقت نفسه، صرف النظر في النهاية عن مناقشة موضوع الكمارك، ورفعت في شهر كانون الثاني ١٩٠٣ الفرمانات المتضمنة نصوص «تسوية» الكمارك من أجل أن تختتم بأختام الشاه ورئيس الوزراء. وزار حاج رئيس هاردينج في المفوضية مودعاً، إذ كما يظن أو يعتقد أن حاج رئيس سيسلم الفرمانات إلى خزعل. لقد شكر الحاج الوزير المفوض كثيراً واعترف بأن معارضة خزعل لموظف الكمارك البلجيكي كانت شيئاً من «الإدعاء». وكان هدفه الرئيسي حماية نفسه ضد «كل تدخّل واغتصاب» من جانب الحكومة الفارسية. وهذا ما قد حققته الفرمانات.

وهنا هاردينج نفسه ولانسدوان على نجاح هذه المسألة - النجاح الذي يعود إلى «الأسلوب الصريح والواضح» الذي حوّل به سيادته ليحملة إلى الوزير الأعظم. بعدئذ فإنه قلّد مبعوث الشيخ مدالية فكتوريا الملكية (وأن واحدة منها قد مُنحت إلى خزعل من قبل السير مورتيمر ديوراند في عام ١٨٩٩) وأوفده وهو في طريقه بعد أن حثّه على اغتنام الفرصة لأن يرمي العلاقات الحسنة بين الشيخ والمخانات خلال طريقه عبر بلاد البختيارين^(١).

ونال هاردينج سرور ورضى لانسدوان بسماعه نبأ نجاح رأيه وتقديره في مسألة المحمرة. ومع ذلك، فإنه عندما سلم مكدوال في نهاية الأمر النسخة الرسمية من ضمانات هاردينج في شباط إلى خزعل لم يُظهر إلا تأثراً قليلاً. فليس هناك في رسالة هاردينج ذكر للاحتتمالات في حالة انهيار فارس. وأن

= الثاني ٢٨ كانون الثاني ١٩٠٣، (F.O.) ٧٨٦/٢٤٨؛ كميل إلى السير آرثر هاردينج: السفير البريطاني المفوض في طهران، رقم ١١٠، ١٧ تشرين الأول ١٩٠٣، (F.O.) ٧٨٧/٢٤٨؛ هاردينج إلى الماركيز لانسدوان: وزير الخارجية، رقم ٩، سري، طهران، ١٣ كانون الثاني ١٩٠٣، (F.O.) ٦٠/٦٩٣؛ ولم مكدوال: الفئصل في المحمرة، يومية المحمرة، ١٧ تشرين الثاني ١٩٠٣، (F.O.) ٧٨٧/٢٤٨.

(١) انظر عن محتوى الفرمانات في معاهدات وتمهيدات بالقوة بين الحكومة البريطانية وشيخ المحمرة (كلكتا ١٩١٩) ص ٢٦ - ٣٢؛ هاردينج إلى لانسدوان: سري، طهران ١٣ كانون الثاني ١٩٠٣، (F.O.) ٦٠/٦٩٣.

الوزير المفوض قد كتب «ناصحاً إياه كصديق» بدلاً من توجيه الأوامر له «كموظف بريطاني». فضلاً عن ذلك، فإن الشيخ اشتكى من أن هاردنج لم يكن واثقاً منه، إذ إنه كان قد حثه على أن يتخاصم مع الحكومة الفارسية. فإن له الرغبة الصادقة في خدمة الحكومة بإخلاص، وأنه لن يثير أي مشكلة أخرى، طالما قد سويت مشكلة الكمارك الآن، وطالما يظلوا محافظين على كلمتهم. وقبل خزل الضمان لكنه تأخر في إرسال تقديره وشكره إلى حين عودة الحاج رئيس من طهران بحجة أنه كان يرغب بأن لا يعلم^(١) أحد بالموضوع.

وباختصار، إن خزل، تمثياً مع عاداته السابقة، وبحصله على الامتياز تظاهر بأنه غير راض واستمر على الضغط، طالباً المزيد. وكانت هذه مناورة ذكية من جانبه، لأنه بحلول صيف ١٩٠٣ كان هاردنج قلقاً جداً بشأن مركز بريطانيا في فارس، فعلى الرغم من أنه قد دعم هذا المركز وذلك بإنجازته امتياز دارسي (D'Arcy) للنفط في سنة ١٩٠١، وكان آنئذٍ منهمكاً في الحصول على قرض فارسي آخر للمصالح البريطانية، فإنه كان خائفاً من أن تضيق جميع المكاسب هذه إذا ما استمر تدهور الوضع الداخلي في فارس إلى حد «يضطر الجيوش الروسية فيه أن تعبر الحدود».

إن إعلان لانسدوان (الذي سُلم إلى مجلس اللوردات في ٥ مايس ١٩٠٣) القاضي بأن بريطانيا ستقف حائلاً ضد إقامة قاعدة بحرية أجنبية في الخليج العربي قدم لهاردنج عوناً قليلاً. فإذا ما اقتصر التدخل البريطاني على سيستان والموانئ الواقعة على مدخل الخليج العربي فقط، فسوف يأخذ الروس ما تبقى من فارس بسبب تخلف بريطانيا.

ناشد هاردنج لانسدوان بأن على بريطانيا أن لا تتخلى عن فارس، وعليها أن تجمع العرب والبختاريين والقبائل الأخرى في الجنوب الغربي في تحالف (Alliance)، والإبقاء أو الحفاظ على المناطق القبلية هذه وأصفهان (وهي

(١) مكداول إلى كميل: محررة، ٧ شباط ١٩٠٣، (F.O.) ٦٠/٦٩٣.

العاصمة التاريخية القديمة لفارس) سوف تحرم بريطانيا روسيا من الحجة بالتقدم جنوباً بحجة حماية سلطة الشاه. وقد حاول الوزير المفوض الإقناع بأن مساهمة بريطانيا في إعادة النظام من الصعب أن تعتبره روسيا سبباً لحرب أو تتخذة ذريعة لها بإعلان الحرب (Casus Belli) ^(١). لذلك فإنه من الصعوبة أن يكون اهتمام هاردنج في إنجاح مساعي حاج رئيس في تنمية علاقات طيبة بين الشيخ والخانات البختيارية، وتأييد لانسدون لهذه المساعي، غير أنانية. وبالرغم من عدم تبني وزارة الخارجية لاقتراحات هاردنج، فإن الفكرة قد تجذرت (Take Root) في وزارة الخارجية (وهي ليست كفكرة هاردنج من حيث الابتكار، لكنها قد اقترحتها وقدمها بشكل معدل نوعاً ما السير هنري دروموند وولف (Wolff) في سنة ١٨٩٠ وكررها السير مورتيمر ديوراند (Durand) في سنة ١٨٩٦) ^(٢).

ومع أن إعلان لانسدون قد قُدم ارتياحاً بارداً لهاردنج، فإنه كان جواباً لطلبات اللورد كرزون القديمة. فقد اقترح نائب الملك، كوسيلة لإثبات عزم بريطانيا في وقوفها وراء هذا الإعلان للسياسة البريطانية، أن يقوم بزيارة شخصية للخليج. وسيعرض للحكام المحاذين للخليج والآخرين في العالم عظمة البحرية التي بواسطتها تستطيع بريطانيا أن تحشدتها في هذه المياه. ووافق لانسدون على ذلك، شريطة أن لا يأخذ كرزون على عاتقه أي تعهدات والتزامات جديدة. وقد عارض هاملتون، الرئيس المباشر لكرزون ومنافسه البارز الذي اعتقد بأنه لا مفر من منفذ روسي في الخليج العربي. ومع ذلك فإن مجلس الوزراء منح طلب كرزون ونقض اعتراض سكرتير الدولة للهند، على

(١) هاردنج إلى لانسدون: رقم ٨٨، سري، (Gulahek)، ١٧ حزيران ١٩٠٣، (F.O.) ٦٠/٧٣٣، ورد في كتاب فيروز كاظم زادة: روسيا وبريطانيا في فارس ١٨٦٣ - ١٩١٤، ص ٤٠٩ - ٤١٠؛ برايتون كوبر بوش: بريطانيا والخليج العربي ١٨٩٤ - ١٩١٤، ص ٢٥٥ - ٢٥٦.

(٢) جين رالف غارثويت (Gene Ralph Garthwaite): «الخانات البختيارية»: شقاق قبلي في إيران ١٨٨٠ - ١٨٩٥، رسالة دكتوراه، جامعة كاليفورنيا، ١٩٦٩، ص ١٥٣.

أن يطيع شرط لانسدوان الذي يعني، من بين ما يعنيه من أمور أخرى، أن على كرزون أن لا يخالف أو ينتهك مسؤوليات هاردنج لفارس. ووافق كرزون حالاً، قائلاً إن هاردنج، وهو زميل مدرسة قديم، «ليس له في الحقيقة علاقة بالخليج إطلاقاً». وأن المقيم البريطاني في بوشهر، الذي كان ضابطاً في الحكومة الهندية، هو الملك الحقيقي غير المتوج للخليج العربي^(١). لم يكن هذا التصريح الأخير صحيحاً بالمرّة بالنسبة إلى المحمرة، وأن الموقف ذاته من جانب موظفي الخليج سيؤدي إلى تعقيد السياسة البريطانية في السنوات القادمة، لكن في الوقت الراهن ليس هناك تصادم. فقد كانت آراء هاردنج على الأكثر مشابهة لوجهات نظر كرزون - ولم يكن الأخير يقصد الوقوف في المحمرة على أية حال.

كان هاردنج مدركاً للحاجة إلى حماية الامتيازات لمركزه داخل فارس وكذلك الفرصة لمتابعة التحالف الجنوبي إذا ما زار كرزون السواحل الفارسية. ولذلك فإنه اقترح على لانسدوان بأن يقوم هو بالسفر إلى جنوب فارس. ووافق لانسدوان، ولكن من أجل أن يحول دون وقوع رحلتين منفصلتين في نفس المنطقة وأن لا تفسر على أنهما يشيران إلى منافسة بين نائب الملك والوزير المفوض، فإنه عمل مخططاً للجمع بين الشخصيتين وبالسرية الممكنة. إذ إنهما يستطيعان، بعملهما كفريق، أن يغتنما الفرصة لإزالة بعض الصعوبات للأشهر القليلة الماضية^(٢).

وفي منتصف شهر تشرين الثاني وصل كرزون مسقط برافقه أقوى أسطول وأقوى سفينة بحرية (أرجوناوت) (Argonaut) وهي طراد أي سفينة ضخمة مزودة بالمدافع، والتي لم ير مثلها في الخليج من قبل. وكانت مسقط أول ميناء تتوقف فيه أثناء زيارته هذه، ثم التحق به هناك هاردنج حيث تابحا قبل أن يزور

(١) اللورد جورج (N.) كرزون، نائب الملك في الهند، إلى اللورد جورج هاملتون، سكرتير الدولة للهند، شخصي، ١٢ آب ١٩٠٣، كما ورد في كتاب بوش: بريطانيا والخليج العربي، ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

(٢) بوش: بريطانيا والخليج العربي، ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

نائب الملك السواحل الفارسية . ثم تقابلا مرة أخرى بعد بضعة أيام في بندر عباس حيث تناقشا في وضع الدفاع البحري والاستراتيجية على فم الخليج مع العميد البحري أتكينسون ولز (Atkinson-Willes)، قائد أسطول الهند الشرقية . وبعد زيارة هنجام ولنجه والبحرين والكويت في الثاني والثالث من شهر كانون الأول رسا الأسطول في بوشهر حيث التقى وتشاور هاردنج وكرزون للمرة الأخيرة .

فشلت زيارة بوشهر بسبب مشاكل الأسقية، وأقلع كرزون دون أن ينزل على الأرض الفارسية . وبالنظر إلى الحساسية الشديدة التي أبدتها الحكومة الفارسية في القيام بترتيبات زيارة كرزون إلى بوشهر، يحتمل أنها قد خافت من أن تفسر هذه الزيارة كموافقة واعتراف بمكانة بريطانيا الخاصة في الجنوب . وعلى العكس، فإنه من المؤكد أن كرزون، من خلال إصراره على مظاهر الحفاوة «كبديل لملك إنجلترا» قد شجع على مثل هذا التأويل لزيارته من قبل المسؤولين الفرس .

لقد أقلع كرزون متوجهاً إلى الهند وهاردنج إلى المحمرة، ولم تكن هناك فرصة لكرزون في أن يزور خزل في أراضيه الخاصة به، وكان من المعتقد به أنه «من غير المناسب» ترتيب لقاء في مكان آخر . إن مثل هذا الاجتماع، حتى بالنسبة إلى شخص من طبيعة كرزون، سوف يفهم على أنه استفزاز للحكومة الفارسية . أما بالنسبة إلى الشيخ، فإنه بالفعل قد اهتبل فرصة زيارة كرزون ليرسل^(١) رسالة مجاملة، وأجاب عليها نائب الملك برسالة لطيفة أيضاً .

طلب كرزون من هاردنج، الذي كان عليه أن يسلم الرسالة، أن يعبر للشيخ «أكثر مما في الكلمة من معنى» عن مشاعره «بالرضا والمصالح الودئية» . ولا نعرف فيما إذا كان هاردنج قد ترجم حسن تعبير كرزون إلى كلمات واضحة

(١) جون (G) لوريمر: دليل الخليج العربي، عمان وأواسط جزيرة العرب (كلكتا ١٩١٥) جزء ١ قسم ٢/٦٦٦٠ - ٢٦٦٢؛ بوش: بريطانيا والخليج العربي، ص ٢٥٧ - ٢٦٢ .

أم لا . غير أنه كان بإمكان خزعل أن يقدر بالضبط درجة «الرضا والمصالح الوُدِّيَّة» - أو في الأقل درجة سخطه حول «الإريك واللخبطة التي حدثت في طهران بسبب زيارة نائب الملك». لأن الشيخ اختار هذه الفترة لاتهام الفرس بأنهم يحاولون التملص من اتفاقية الكمارك وذلك بفرضهم ضرائب إضافية وإدخالهم موظفين بلجيك إضافيين، وبصورة عامة، بإضعاف سلطته ونفوذه .

أراد خزعل أن يعرف فيما إذا كان البريطانيون سيؤيدونه في مقاومة «هذه التجاوزات» (Encroachments)، فإذا ما استمر الفرس بعدم التزامهم بالاتفاقية وإذا ما صار عليه لزاماً أن يتبرأ منها فهل سيمنع الإنجليز الفرس من استعمال القوة ضده؟

وكان هاردنج مؤيداً لهذا العمل، فقد أرسل تلغرافاً إلى لانسدوان:
«سأشير بأن أقول له بأننا سنؤيده في الإصرار على تنفيذ اتفاقية الكمارك مع الحكومة الفارسية وأن يقاوم بالقوة، إن كان هذا ضرورياً، أي محاولة قد يقوم بها الفرس (وأنهم ليس من المحتمل سيحاولونها)^(١) لإجباره».

اعتقد هاردنج، أن موقف الحكومة الفارسية الراهن، يبرر تبني بريطانيا لموقف «شديد نوعاً ما»، ومع ذلك فإن قرصاً روسياً آخر كان يأخذ طريقه وأن الفرس رفضوا أن يعلنوا بأن واردات كمارك المحمرة لن تستخدم لضمانه . علاوة على ذلك، إن «العلاقات المتوترة» التي قد تحصل نتيجة لزيارة كرزون إلى بوشهر ستمكّن بريطانيا العظمى في أن تكون «غير مسرورة» حول الموضوع «دون تأثير سييء مستمر»^(٢) .

وقد أوضح هاردنج موقفه بدقة في تقرير بعثه في اليوم الآتي، ١١ كانون الأول، فلقد قال إلى الشيخ خلال محادثته معه بأن تدخلاً في الموضوع لا سيما

(١) هاردنج إلى لانسدوان: تلغراف، بوشهر، ١٠ كانون الأول ١٩٠٣، (F.O.) ٦٩٣/٦٠.

(٢) ن. م. : كرزون إلى خزعل، كانون الأول ١٩٠٣، (F.O.) ١/٤٦٠.

عن طريق إرسال زورق حربي مزوّد بالمدفعية «سيحسبه الشاه عملاً غير وذي جداً» وقد يؤثّر على علاقاتنا العامة معه». لكن أقول شخصياً، إنه «يكون سعيداً إذا ما خوّل بتأييده ضد أي تجاوزات أخرى أو إظهار أي سوء نية من قبل الفرس». كذلك، قال إلى لانسدون أن القنصل الروسي العام في بوشهر، قد كتب إلى خزعل معلناً بأنه قد حصل على موافقة الشاه في تقليده وساماً روسياً رفيعاً جداً. قال الشيخ، إن الروس كانوا مستعدين لمنحه وعوداً بالحماية، وحذّر الوزير المفوض رئيسه بأنه إذا ما امتنع البريطانيون عن تأييده فإنه حسبما يعتقد، من المحتمل سوف يدخل في نوع من الاتفاقية السرية مع الروس.

وكانت الفرصة سانحة للضغط على الفرس، فقد احتفظ هاردينج بحق بريطانيا في منع العرب والفرس من التصادم في عربستان قبل سنة في «مناقشته الصريحة» مع الوزير الأعظم «بأسلوب دبلوماسي خالٍ من الخطأ». وخلال أزمة الكمارك، قبل سنتين، صار من المعلوم أن العرب قد أذعنوا بشكل رئيسي نتيجة لمشورة بريطانيا:

«يبدو أن استئناف المشكلة يمنحنا فرصة ملائمة لإعادة ثقة الشيخ بنا التي قد تزعزعت نتيجة أحداث السنتين السابقتين، وكذلك لضمان صداقته لنا واعتماده علينا ضد جميع محاولات منافسنا^(١) للتأثير عليه...».

أرسل كرزون، الذي كان قد تسلم نسخة من رسالة هاردينج الأولية، تلغرافاً معلناً اتفاقه مع موقف الوزير المفوض:

«لقد ناقشت الموضوع مع هاردينج، وأحسب أنه من الحكمة أن نؤيد الشيخ في حال عزم الفرس على الانحراف عن الاتفاقية الحالية معه. يبدو لي أن البلجيك السيئي الطالع لا يسمح

(١) هاردينج إلى لانسدون: رقم ٨، سري، الأحواز، ١١ كانون الأول ١٩٠٣، (F.O.)/٦٠
٦٩٣

لهم أبدأً في المحمرة وأنه سيكون بالتأكيد من المرغوب فيه أن نستعيد الأرض الضائعة»^(١).

كان الموضوع في الوقت الذي وصل فيه تقرير هاردنج المفصل وبرقية كرزون المؤيدة إلى وزارة الخارجية، قد حسم على كل حال، فقد حدّد تشارلس هاردنج، ابن عم الوزير المفوض، ووكيل الوزير الذي عهد إليه موضوع الاهتمام بفارس، أسلوب الحكومة البريطانية، إذ ينبغي الضغط على الفرس بأن يحافظوا على اتفاقيتهم مع الشيخ - وقال تشارلس هاردنج معقّباً «غير أنني سأنتقص من أي إشارة تشير إلى دعم الشيخ في المقاومة بالقوة»^(٢).

لقد أعد لانسدون جواباً خوّل فيه هاردنج بأن يخبر الشيخ عن أنه قد أمكن تبريز عمله في «مقاومة محاولة الحكومة الفارسية في تجريدته من حقوقه التي تثبتت بموجب اتفاقية ١٩٠٢». ثم كتب لانسدون بأنه ينبغي إكراه الفرس على ضرورة احترام الاتفاقية، وأبى وزير الخارجية أن يستطرد أكثر من ذلك. وينبغي تذكير خزعل بثقته بنفسه، التي كان يكرّر ذكرها، وبأنه قادر على مقاومة التجاوزات الفارسية، وفي الوقت ذاته ينبغي أن يكون الأمر واضحاً بالنسبة له على أن مسؤولية بريطانيا في حمايته لا تتسع إلا للهجوم البحري الأجنبي.

لقد اعتقد بلفور، رئيس الوزراء الذي قُدمت إليه المسودة، بأن إحياء مشكلة المحمرة أمر تافه، باعتبارها أنها قد حدثت في أعقاب جولة كرزون الثقيلة التسليح للخليج، وكذلك في خضم من الدبلوماسية البغيضة. تلك الدبلوماسية التي لم تكن وجهة نظر وزارة الخارجية فيها متاهة لأن تعتقد بأنها من صنع فارسي بالمرّة، وأضاف بلفور هذه الجملة الآتية كبدية لبرقية

(١) كرزون إلى سنت جون بروديريك (W. ST. John Broderick)، سكرتير الدولة للهند، تلغراف، سري، ٢١ كانون الأول، ١٩٠٣، (F.O.) ٦٩٣/٦٠.

(٢) مذكرة، وزارة الخارجية حو هاردنج إلى لانسدون: تلغراف بوشهر، ١٠ كانون الأول، ١٩٠٣، (F.O.) ٦٩٣/٦٠.

لانسدوان إذ قال: «نستنتج من برقيتك بأن الحكومة الفارسية تحاول بالفعل^(١) التملص من موثيقها».

حاول هاردنج أن يحيي المشكلة وذلك بإرسال «ترجمة حرفية» لتساؤلات خزعل إلى وزارة الخارجية في حالة عدم فهم الشيخ لجواب لانسدوان. ولقد طلب خزعل ضمانات بأن:

- ١ - يؤيده البريطانيون إذا ما انتهك الفرس اتفاقية الكمارك.
 - ٢ - وأن لا يسمح البريطانيون للفرس بأن يضعفوا ويقللوا من سلطته ونفوذه التي يتمتع بها في الوقت الحاضر.
- وأضاف هاردنج: «أن جواباً شافياً وثابتاً لتساؤلاته هذه ربما سترضيه»^(٢).

ومع ذلك، فإن لانسدوان قد قطع أية آمال ما زالت باقية عند تابعيه، فقيما يتعلّق الأمر بالمسألة الأولى إن برقيته التي بعثها في ١١ كانون الأول قد منحت خزعل «كل ما كان يتوقّعه من حق»، وأن أسلوب المسألة الثانية «غامض^(٣) بشكل خطر».

كتب هاردنج إلى خزعل رسالة في ليلة عيد ميلاد السيد المسيح، فقيما

-
- (١) لانسدوان إلى هاردنج: تليفراف، ومذكرة، وزارة الخارجية، ١١ كانون الأول، ١٩٠٣، (F.O.) ٢٩٣/٦٠؛ بوش: بريطانيا والخليج العربي: ص ٢٥٧ - ٢٦٢.
 - (٢) هاردنج إلى لانسدوان: تليفراف، بغداد، ٢٢ كانون الأول، ١٩٠٣، (F.O.) ٦٩٣/٦٠.
 - (٣) لانسدوان إلى هاردنج: تليفراف، سري، (F.O.) ٢٢ كانون الأول ١٩٠٣، (F.O.) ٦٠/٦٩٣. على كل حال فإن لانسدوان قد عمل فعلاً في جعل مركز المحمرة واضحاً إزاء ضمان القرض الروسي الجديد. إذ أرسل في آذار ١٩٠٤ مذكرة إلى السفير الفارسي في لندن تبنى فيها الحقيقة، بأن فارس قد اعترفت بالمحمرة كميناء للخليج العربي حينما تقيدت بميثاق واشنطون للبريد في آب ١٩٠٣. إن المبالغ المستلمة في الكمارك «للموآني الجنوبية لفارس» كانت ضماناً للقرض الفارسي الذي قد أنفذه هاردنج في ١٩٠٣، وتمنع شروط هذا القرض استخدام هذه المبالغ المستلمة لأي قرض (المقصود رض روسي) لانسدوان إلى السفير الفارسي في لندن، (F.O.) ١٠ آذار ١٩٠٤، (F.O.) ٦٩٣/٦٠؛ آرثر (H) هاردنج: دبلوماسي في الشرق، لندن ١٩٢٨، ص ٣٣٠ - ٣٣١.

عدا التصريح برأي لانسدوان الذي يفيد بأنه قد برز عمل خزعل في الوقوف ضد محاولة الحكومة الفارسية في التبرؤ من تعهد الكمارك، لم يتسع التعهد البريطاني أبعد من ذلك أبداً. وقد رحب خزعل في أن يجرب حظه مع الحكومة الفارسية، لكن بريطانيا رفضت دعم محاولته.

وهكذا، خاب ظن هاردنج إلى بعض المدى في خطته لتكوين تحالف وهمي، تحت الرعاية البريطانية، في الجنوب الذي سيكون نافذاً في حالة تدخل روسي أو في حالة الانهيار الفارسي. ومع ذلك، فإن خطته وخطة كرزون، قد لاقت على صعيد آخر نجاحاً أكبر.

لقد عُد إقامة قنصلية في عربستان غير كافٍ للقيام بمهمة حماية المصالح البريطانية هناك، لذلك، فقد تقرر رفع درجة مركز المحمرة إلى قنصلية وإقامة وكالة قنصلية في الأحواز. وقد بحث كرزون أثناء جولته في الخليج الترتيبات الجديدة مع هاردنج. واعتقد كرزون أنه من الأفضل للقنصل أن يشمل كلاً من المحمرة والأحواز وأن يوضع نائب قنصل، على أن يكون ضابط في الجيش الهندي، في شوشتر و دزفول. ويستطيع من هناك أن يتحرك في لورستان، ويساعد شركة النقل الفارسية في مشروعها بتشبيد الطريق في المنطقة، ويؤسس «تحت غطاء حرس الطريق، نواة الليفي المحليين من بين أفراد القبائل». ولم يعارض هاردنج أهداف كرزون، لكنه لم يوافق فقط على سبله ووسائله، فإنه رأى عدم جدوى وضع شخص بصورة دائمية في مواضع «قذرة جداً، وغير صحية ومن الصعب الوصول إليها»، أمثال شوشتر و دزفول، ونفس النتيجة قد نحصل عليها من تعيين شخص في الأحواز مزوداً بأوامر للتنقل باستمرار في بلاد اللور والبختاريين، فيما كان قنصل المحمرة أن يدير القضايا التجارية في الأحواز. إن نائب القنصل سيكون حراً في تنفيذ «واجباته السياسية على نحو كامل» في أعالي البلاد طالما أنه ليس هنالك فعلياً أي قضايا سياسية^(١) في تلك المدينة.

(١) هاردنج إلى خزعل: بغداد، ٢٤ كانون الأول ١٩٠٣، (F.O.) ٦٠/٦٩٣؛ هاردنج إلى لانسدوان، رقم ٩، بصره، ١٤ كانون الأول ١٩٠٣، (F.O.) ٦٠/٦٩٣.

لقد عيّن اللفانتان (D.L.R.) لوريمر من الجيش الهندي نائب قنصل صاحب الجلالة في الأحواز في شباط ١٩٠٤. وفي الوقت نفسه، عاد هاردينج من طهران برفقة سكرتيره لشؤون الشرق، جورج تشرشل راكباً فرساً عربياً جميلاً (كان هدية من الشيخ). وقد وصلت رسالته إلى خزعل، الذي كان قد جرد حملة ضد بني طرف مرة ثانية. وعبر الشيخ عن «امتثانه العظيم» - لكن الحكومة الفارسية لم تتخذ لحد الآن أي خطوة حاسمة تبيح تدخل الوزير المفوض البريطاني في طهران.

الواقع أن علاقات خزعل مع السلطات المركزية يبدو أنها جيدة نوعاً ما، فإنها كانت بحاجة إلى أن تكون كذلك، لأن الشيخ في الفترة الراهنة كان منشغلاً في توسيع نفوذه على بني طرف وعلى منطقة الحويزة التي كانوا يقطنونها. فلم تكن القبيلة ولا المنطقة المذكورة جزءاً من النفوذ أو السيطرة التقليدية لشيخ المحمرة. لكن خزعل، أثناء مناقشات الكمارك في ١٩٠٢، عرض بأن يدفع متبقيات الضرائب على بني طرف إذا ما وضعت الأمور في يده. وقبلت الحكومة الفارسية، التي كانت على وشك إرسال جيوش تحت قيادة الأمير سلالر الدولة لجمعها، وذلك:

١ - لأن الشيخ قد هدد بأنه إذا ما تقدمت الجيوش الفارسية جنوب شوشتر فإن العرب سيكوتون خارج سيطرته.

٢ - لأن البريطانيين كانوا قد أشاروا عليه بعدم إرسال الجيوش لأنها ستسبب «الاضطراب» للتجارة البريطانية.

٣ - لأن الحكومة كانت بحاجة مستمرة إلى الأموال وأن عرض خزعل يبدو مفضلاً من الناحية المالية من تجريد حملة تكلف باهظاً ونتيجتها مشكوك فيها.

ومن الطبيعي، بأن بني طرف لم يدفعوا لخزعل أيضاً الضرائب المتبقية عليهم. وقالوا إنهم لا يعلمون بأن للشيخ سلطة عليهم، ومن المؤكد ليس لهم نية بالخضوع له. لقد طلب خزعل الآن في بداية ١٩٠٤ جنوداً شاهنشاهيين

ومدفعية لمساعدته في كبح هذه القبيلة، وقد حصل على ذلك. كان الجنود الفرس قليلين، غير أن لهم تأثيراً في إسباغ صفة الشرعية لتوسيع سلطة خزعل ونفوذه على منطقة وشعب لم يكن له أي مطالبه^(١) أو ادعاء تقليدي بهما.

يدو واضحاً مما سبق ذكره، أن خزعل في الوقت الذي كان فيه تواقفاً إلى توسيع سلطته وزيادة حرته في العمل، لم يكن مستعداً لقطع علاقاته تماماً مع الحكومة الفارسية، تلك العلاقات التي كانت غالباً تعمل لمصلحته. وكان في صالحه أن يتظاهر بأنه كان مستعداً للتخلص من ذلك الولاء. مما جعل الإنجليز قلقين بشأن نواياه. وميَّالين أكثر إلى أن يفرضوا تسوية أو حلاً وسطاً على الحكومة الفارسية. إن تأييد البريطانيين في طهران بالنسبة إلى مشكلة الكمارك قد ساعده على توسعه الإقليمي. وفي الوقت نفسه، فإنه ربما لم يكن يريد في الواقع علاقة التبعية مع البريطانيين التي قد ادعى بها. وبالتأكيد فإن خزعل لم يعمل ضد السياسات البريطانية إذا ما وجد أنها كانت وفقاً لمصلحته. ففي أواخر آذار تسلم كمبل تقريراً من المقيم السياسي في البحرين يفيد بأن خزعل قد دبر إدخال من عشرة آلاف إلى اثني عشر ألف بندقية إلى فارس. وكانت بريطانيا تسعى إلى حظر هذه التجارة السرية، وذلك لأن البنادق تفضي عادة إلى أيدي المتمردين على الحدود الشمالية الغربية للهند أو إلى أيدي العصابات داخل فارس الذين كانوا ينهبون التجارة البريطانية. وحسبما يبدو، إن هذا الأمر لم يمنع الشيخ من محاولة الاستفادة السريعة باستمرار في تسليح أفراد قبيلته ليعارض سلطة الحكومة المركزية.

إن خزعل بوضع نفسه تحت الحماية البريطانية بأحكام أكثر يكون قد عرقل حرته في العمل بشكل كبير جداً. فإن كل ما كان يريده من بريطانية

(١) لوريمر: دليل جزء ١ قسم ٢/٢٦٨٠؛ هاردنج (A.): دبلوماسي في الشرق، ص ٣١٦ - ٣١٧؛ الميجور برتون (E. B. Burton): القائم بأعمال القنصل، محمرة يومية قنصل، رامهرمز، ٣٠ كانون الثاني ١٩٠٤ (F.O.) ٨١٧/٢٤٨؛ برتون إلى هاردنج: سري، محمرة ٢١ شباط ١٩٠٤، (F.O.) ٦٩٣/٦٠.

هو أن تمنع الشاه، سيده، من ممارسة سلطته عليه^(١) دون أن تقوم نفسها بذلك .

لقد قَدّم تنصيب اللفتانت لوريمر كنائب قنصل في الأحواز فرصة أكبر لخزعل في محاولة استخدام النفوذ البريطاني من أجل برنامج في التوسع المحلي . وكان لوريمر، وهو صغير في عشرينياته، واحداً من أولئك الرجال في إدارة الخليج العربي، وقد وصفه ولسون، الذي كان زميلاً له ومعاصره، بأنه مساعد القسيس في إمبراطورية كان فيها كرزون القسيس الأعلى . وكان الميجور برسي زاخاريه كوكس (Percy Zachariah COX) رئيس لوريمر الجديد كميم في بوشهر . وكان كوكس، وهو لم يبلغ الأربعين سنة من عمره، صنيعه كرزون وجاء حسب اختياره الشخصي للمنتصب الصعب والقاسي الذي يتطلب براعة فائقة . وكان كوكس أيضاً، كما كان لوريمر، في الإدارة الهندية^(٢) وخدم فكرة الإمبراطورية .

أدرك كوكس بأنه من الضروري إذا ما أريد خدمة الإمبراطورية وتعزيز مركزها في عربستان أن تعزّز مستلزمات التجارة أيضاً . فالتجارة البريطانية في المنطقة مترادفة بصورة عملية مع شركة لنتش إخوان التي كانت تمتلك سفينة بخارية في نهر الكارون، وأنها هي المساهمة البارزة في شركة الملاحة الفرنسية التي قد تولّت أمر بلاد البختياريين من شركة لنتش عام ١٨٩٥ حتى أصفهان . لقد كان هذا التطور الخاص بالمواصلات في الجنوب ذا أهمية بالنسبة إلى صانعي السياسة البريطانية على الرغم من أنه كان ممولاً مالياً، إذ إنّه قَدّم المبرر للوجود البريطاني والأداة الرابطة الكامنة لربط الجنوب معاً - والمنطقة بشكل عام ببريطانيا - إذا ما كان ضرورياً . بهذه الأسباب أرشد كوكس بعد أسبوع من

(١) جاسكن (J. C. Gaskin) : مساعد المقيم السياسي، البحرين، إلى كميل بحرين، ٢٦ آذار، ١٩٠٤ (F.O.)، ٤٦٠/ب .

(٢) السير أرنولد ولسون: جنوب غربي فارس، يوميات ضابط سياسي لندن (١٩٤١)؛ فيليب غريفس (Graves): حياة السير برسي كوكس، لندن ١٩٤١، ص ٢١ .

تسنمه المنصب في مايس ١٩٠٤، لوريمر بدراسة مشكلة أمن المواصلات في
عربستان.

وكانت إحدى المشاكل هي أن السفينة البخارية شوشان (Shushan) قد
تعرضت إلى هجوم من القبائل العربية في شمال مناطق نفوذ خزعل بين بندي
قير (Band-i Qir) وشوشتر. وكان المغيرون، حسب العادة، من الخزرج.

وفي نيسان، كانت قد وقعت غارة خطيرة بشكل خاص في شليلي
(Shalayli) في أرض تحت إدارة الحاكم العام لعربستان اسماً، واحتج هاردينج
على الحكومة الفارسية في طهران، فوافق الفرس على اتخاذ إجراء غير أنه لما
كان لا يوجد حاكم عام في تلك الفترة فقد أرسل خزعل في النهاية خياله لإنقاذ
الموقف. وتعسكر أربعمئة خيال في شوشتر ودفول، واختير ستون آخرون
لحراسة ومرافقة شوشان إلى فوق وأسفل النهر.

وقد رسم لوريمر في تقريره إلى كوكس في حزيران خططاً لحماية الممر
المائي، لكنه يأس من كون الفرس غير فعالين بما فيه الكفاية لتنفيذ تلك
الخطط، غير أنه كتب:

«ليس هنالك من شك في قوة الشيخ لضمان سلامة
شوشان ما بين هذا المكان وشليلية (Shalehiah). إن مجرد
تواجد أقل من خمسمائة (٥٠٠) [خيال] قد حوّل جميع البلاد
ما بين الأحواز وشوشتر ودفول إلى منطقة مستقرّة وأمنة وهادئة
تماماً. فالقوافل غير المسلّحة كانت تقطع الطرق ليل نهار.
وكانت هذه الطرق قبل شهرين خطرة جداً ومعرضة لاعتداءات
متكررة».

وواصل لوريمر قوله بأن المشكلة الثانية هي فيما إذا كان خزعل راغباً
في أن يتولى المهمة. واستجابة إلى استفسار وتساؤل اللفتانت (الملازم
الأول) فقد عبر الشيخ عن نفسه بكونه «كاره لذلك بالمرّة». لكن على اعتبار

أُنها «وسيلة لإظهار صداقته وتقويتها مع الحكومة البريطانية وكسب تأييدها فإنه يرغب^(١) بأخذ المشكلة بنظر الاعتبار».

وعلم لوريمر شروط خزعل الحقيقية بعد بضعة أيام في محادثة له مع حاج رئيس الذي كان بالفعل قد سبق له مناقشة الموضوع مع مكدوال في المحمرة. فسياخذ الشيخ على عاتقه مسؤولية شوشان وجميع الأضرار في حالة ضمان الحكومة الفارسية له راتباً شهرياً قدره ١,٠٠٠ تومان، فإذا ما تخلفت عن الدفع، فإنه سيخصم كمية مماثلة لذلك، من إتاوته أو من الضريبة^(٢) التي عليه أن يدفعها.

إن هناك بعض السداجة في رأي لوريمر بأن مهمة خزعل المقترحة تُعد مهمة «لها إغراءات تعويضية قليلة». إن ما كان قد طلبه خزعل في الواقع منحه سلطة شرعية ليوسع نفوذه إلى داخل شوشتر مسافة سبعة أميال. ويبدو أن حق ضبط الأمن يقتضي ضمناً نفوذاً إن لم يكن حقاً بفرض الضريبة، وفي الواقع أن يأخذ على عاتقه جميع أعمال الحاكم، وكذلك، أراد أن يدفع له مقابل هذا الامتياز.

لقد كان معترفاً به بين المستويات العالية للدبلوماسية البريطانية داخل فارس أن الحكومة الفارسية لن تدفع عن اغتصاب سلطتها ونفوذها، حتى وإن كانت مثل تلك السلطة غير فعّالة. ومع ذلك، فإن عدم رغبة الفرس في شراء أمن التجارة البريطانية بمثل هذا الثمن قد نُظر إليه باعتباره نموذجاً آخر من سوء نية ومراوغة الفرس وإعاقتهم المشاريع. على أية حال لم تكره فكرة خزعل في تولي مسؤولية حماية نهر الكارون حكومة طهران، على الرغم من أنه حاول أن يناور شركة لتتخذ إخوان للقيام بذلك، وإنه لم ينجح في الحصول على تعويض لما قد فعله أو قام به لحد الآن حتى بمساعدة المفوضية.

(١) الملازم (D. L. R.): لوريمر: نائب القنصل في الأحواز إلى الميجور برسي (Z) كوكس، المقيم البريطاني في بوشهر، رقم ١٧، سري، الأحواز، ٢١ حزيران ١٩٠٤، (F.O.) ٨١٨ / ٢٤٨.

(٢) نفس المصدر السابق.

لقد قدّم الشيخ أيضاً اقتراحاً بأن تمّونه الحكومة البريطانية مالياً عن المسؤولية التي تولّاها في الكارون وقد أيّده هاردنج في ذلك، غير أنّ هذه الفكرة لم تأتِ بشيء وذلك لانتهاء غارة الخزرج خلال أشهر، وبسبب تنصيب حاكم فارسي أكثر قوة هو سرداري معظم (Mu'azzam) في بداية سنة ١٩٠٥^(١).

علئ الرغم من أنّ حماية خزعل لشوشان قد جلبت له فائدة مباشرة قليلة، لكنها أفادته في إظهار مسائل أخرى. فقد شعر لوريمر في تقريره الأولي إلى أنّ تعيد بريطانيا تقييم علاقاتها مع خزعل. وكانت انطباعاته «كما وضعت في صيغتها المتعنتة كثيراً، أنّ الخدمات التي نتطلبها ونتوقعها من الشيخ لا تتناسب مع المنافع التي ضمنتها صداقتنا علئ النحو الموجود في الوقت الراهن»^(٢).

إنّ الحالة الوحيدة التي كان خزعل قد طلب فيها مساعدة البريطانيين «هي الأمور المتعلقة بالكمارك»، وواصل لوريمر قائلاً: «إنه لم يكتف سرّاً باقتناعه بأننا قد تخلينا عنه في هذه المناسبة الوحيدة وهو بحاجة إلينا». وأشار قائلاً: «إن تكرار المثبطات ربما ستقوده إلى أنّ يكتشف أنّ بإمكانه الوقوف علئ قدميه»، أو يرمي بنفسه في أحضان الروس. المهم، أنّ هذه البلاد قد نقلت وكالة سفنها إلى حاج رئيس «الذي يمد الشيخ»^(٣) بسياسته.

أوصى لوريمر أنّه لا بد لبريطانيا من أجل حماية مكائنها في عربستان أنّ تربط الشيخ بشكل أوفق، فإذا ما سلم أبدأ بإمكانية في فصل نفسه «فإنّ الموقف سيصبح خطيراً». ولهذا السبب فإنّه قد طلب بالبحاح حماية خزعل للطريق التجاري من الأحواز إلى شوشتر - فإنّ هذا سيقود البريطانيين إلى ارتباط أقرب

(١) لوريمر: دليل جزء ١ قسم ٢ / ١٧٦٥ - ١٧٦٦؛ لوريمر إلى كوكس: رقم ٣٤، سري، مرفق/ (W)، الأحواز، ٤ تموز ١٩٠٤، (F.O.)، ٨١٨/٢٤٨.

(٢) لوريمر إلى كوكس: رقم ١٧، سري، الأحواز، ٢١ حزيران ١٩٠٤، (F.O.)، ٨١٨/٢٤٨.

(٣) نفس المصدر السابق.

مع الشيخ، «وبذلك تنشأ علاقة يكون فيها مضطراً إلى أن يأخذ بمشورتنا وسنكون مضطرين إلى اللجوء إلى مساعدته علانية»، وسيكون لهذا «تأثير مفيد على علاقاتنا معه»^(١) وعلاقاته مع الحكومة الفارسية.

إن وجهة النظر القائلة بأن بريطانيا لم تعمل للشيخ بما فيه الكفاية أو أنها «لم تتصرف بأمانة وإنصاف» تماماً مع الشيخ، كانت الوجهة التي أبدتها المسؤولين في الهند مرة ثانية في السنوات اللاحقة. وسنذكر الكثير عن تنامي هذا الموقف الذي التزم به رجال يمكن أن نطلق عليهم في الفصول القادمة بـ«مدرسة الخليج العربي» (The Persian Gulf School). وعلى كل حال، فإن كوكس في ذلك الوقت بعث بنسخة من تقارير لوريمر إلى هاردنج دون تغيير أو انتقاد سوية مع تعقيبات تلمح بأنه يرغب أيضاً في أن يرى اشتداد قبضة بريطانيا على الشيخ.

لقد اقترح لوريمر في هذا التقرير أبعد من ذلك، إذ إنه بالنظر إلى انشغال روسيا بحربها مع اليابان، فإن الوقت ربما يكون مناسباً لبريطانيا بأن تقوي من قبضتها على عربستان، وذلك بأن تنشأ امتيازات أخرى على الكارون. ودارت الامتيازات في هذه الحالة حول مشروع ضخم للري باستخدام مياه الكارون لإرواء الصحراء المحيطة^(٢).

لم تكن فكرة مشروع الري على الكارون جديدة - فهناك في شوشتر والأحواز بقايا آثار لأعمال ري هندسية ضخمة ترجع إلى أيام الساسانيين - وأنها كانت تجدد بشكل دوري وقد حدث أكثر تلك التجديدات حادثة في فترات حكم الفنصل مكدوال في المحمرة في شهر تشرين الثاني، عام ١٩٠٣، وذكر السيد تير ميولن (Ter Meulen) التاجر الهولندي ونائب القنصل الروسي بأن مهندساً هولندياً، وهو صديق له، قد وصل إلى شوشتر وكان يستقصي

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) ن. م: كوكس إلى هاردنج، رقم ١٠٨، بوشهر، ٢١ تموز ١٩٠٤، (F.O.) ٢٤٨ / ٨١٨.

المعلومات حول إمكانية إصلاح السد القديم هناك، وإقامة سد جديد في الأحواز. لم تحدث هذه الأخبار. في ذلك الوقت إلا ضجة قليلة على اعتبار أن الجالية البريطانية الصغيرة في عربستان قد نظرت إلى تير ميولن بشيء من الاستخفاف. غير أنه سرعان ما تعزز تقرير مكدوال، إذ قد أوكلت الحكومة الفارسية المدعو غرادت فان روجن (Graadt Van Roggen) لدراسة إمكانية ترميم أعمال الري القديمة في عربستان - أو كما وضعها لوريمر «مهندس الشاه الهولندي» كان يحاول «تحويل مياه الكارون إلى هدف شخصي مالي نوعاً ما».

سببت الطبيعة الرسمية لمسوحات فان روجن (Van Roggen) بعض الخوف للبريطانيين في عربستان، فإنهم خافوا من أن الري على نطاق واسع سيؤدي إلى انخفاض الماء في الكارون إلى حد يصبح فيه النهر غير صالح للملاحة بعد ذلك، ويانخفاض مياه الكارون ستخسر أيضاً تجارة بريطانيا (والتواجد البريطاني الذي من أجله وفرت السفن البخارية لشركة لتتش إخوان المبرز).

كانت الخيارات التي اقترحها لوريمر لمواجهة هذا التهديد أن على البريطانيين أن ينشدوا امتياز الري برأسمال بريطاني - وأنه قد ذكر بالفعل بأن الفرس عازمون على فتح المشروع للاستثمارات الأجنبية أو أن يحثوا عن امتياز بريطاني لسكة حديد تسير في محاذة الكارون، وتحافظ على مكانة بريطانيا التجارية^(١).

وقد شكّل هذا الخيار الثاني مشكلة لبريطانيا، فالشروط التي وافقت عليها فارس لقرض عام (١٩٠٠) من روسيا قد منعتها من أن تمنح امتياز سكة حديد

(١) كريمز (J. H. Kramers): «شوشتر» في دائرة المعارف الإسلامية (جزء ٤، ص ٣٩٤ - ٣٩٥)؛ مكدوال: «مذكرة حول السيد تير ميولن، محمرة، ١٣ تشرين الثاني ١٩٠٣، (F.O.) ٧٨٧ / ٢٤٨؛ ستريك (M. Streck): «كارون» في دائرة المعارف الإسلامية، جزء ١١، ص ٧٧٩؛ لوريمر إلى كوكس، رقم ١٧، سري، الأحواز، ٢١ حزيران ١٩٠٤، (F.O.) ٨١٨ / ٢٤٩.

إلى أية قوة أجنبية عدا روسيا لمدة عشر سنوات، وبذلك تركت هذه الحقيقة غير المناسبة بريطانيا أمّا خيار ثالث، لم يكن لوريمر قد ذكره - ألا وهو إلغاء مشروع الري بالمرة. ولم يكن هذا بالضرورة أمراً مرغوباً فيه غير أن لوريمر قد اقترح في تقريره وسائل تتمكّن بريطانيا عن طريقها أن تقوم بذلك برغبة ظاهرية نوعاً ما، فقد كتب «طبعاً بالنسبة إلى ري أراضي الشيخ - وتمثل جزءاً كبيراً - عليه أن يتفاوض من أجلها. فالحكومة الفارسية قد لا تمنح الامتياز دون موافقته»^(١).

على كل حال، كان رد فعل الشيخ حول أخبار مسح فان روجن بتقديم اقتراحات خاصة به، فلم يكن مشروعاً تسيطر عليه الحكومة الفارسية في مصلحته، إذ ستزداد سلطة الدولة، كما كانت، في منطقتة، وربما، وهو الأكثر أهمية، أن استصلاح أراضي الصحراء للزراعة سيورطه وعربه في مشاكل امتلاك الأراضي. وبما أن خزرعل كان من أكبر ملاكي الأراضي ومن أكبر مصدري التمور في عربستان، لهذا فإن له مصلحة اقتصادية وسياسية محددة من الاحتفاظ بتلك المكانة. ولذلك، فإنه استطلع رأي لوريمر، كما فعل حاج رئيس، بالنسبة إلى ثلاث مقترحات - اثنتين منهما يعالجان مشاريعه في ري الكارون والأخير في إحراز الأرض العائدة إلى نظام السلطنة الواقعة على الضفة الغربية للكارون.

يتضمن المشروع الأول من مشاريع الري، وضع مراكب ذات مضخّات بخارية من خمس إلى ست سفن على النهر جنوب الأحواز، وكان المشروع الثاني أكبر من ذلك بكثير، ويشابه مشروع روجن، إذ يتضمن إعادة بناء الأنظمة المائية (الهيدروليكية) القديمة، واقترح الشيخ لهذا الغرض إعادة بناء السد (بند) القديم الكائن في الأحواز. لقد كان على استعداد أن يوظّف في المشروع

(١) كاظم زادة: روسيا وبريطانيا في فارس، ص ٣٢٤؛ لوريمر إلى كوكس رقم ١٧، سري،

الأحواز، ٢١ حزيران ١٩٠٤، (F.O.) ٢٤٨ / ٨١٨.

الأول حوالي ١٥,٠٠٠ إلى ٢٠,٠٠٠ باوند قبل أن يطلب مساعدة إضافية من البريطانيين إذا ما احتاج إليها. وأعتقد أن المشروع الثاني سيكلف ٥٠٠,٠٠٠ باوند، وأن بإمكانه أن يتحمّله على شرط أن تكون هناك مساعدة مالية أجنبية وتأييداً سياسياً بريطانياً.

كان كوكس، بتقديمه تقرير بوريمر إلى هاردنج ميلاً إلى أن يرحب بمصادقة تابعه المفعمة بالحماس حول التوقعات الاقتصادية للمشروع الثاني إلى أن تتم دراسته من قبل خبير. غير أنه قد رأى فعلاً أن «كسب تحويل ثابت ومعين في رخاء وتنمية عربستان» سوف يقوي «مركزنا ونفوذنا في عربستان ويدعم من قبضتنا على حاكم المحمرة الحالي» دون «إهمال لتعهداتنا بقوة صديقه ودون أن نجعل من أنفسنا عرضة للريبة من أننا نشجّع الشيخ على تحرير نفسه من الولاء^(١) للحكومة الفارسية».

هدأت مشكلة مشروع ري الكارون (كما أصبحت تُدعى) عن الأنظار لعدة أشهر في حين كان يشار إليها في لندن وكلكتا، فقد أوضح كرزون في مذكرة طويلة الموقف الهندي؛ فإن مشروعاً على نطاق واسع سوف يدمر الملاحاة في الكارون، (ومن أجل الأغراض التجارية بشركة لتتش)، وعلى هذا فإنه ينبغي أن يكون أي مشروع تحت السيطرة البريطانية.

وطلبت وزارة الخارجية، في أعقاب الاقتراحات الهندية حول مشورة الخبير، أن تزود الهند مختصاً لينظر في مشاريع ري فان روجن والشيخ. ترك الخبير، وهو ضابط مهندس في الإدارة الهندية الميجور مورتن (W. R. Morton)، كراجي في منتصف شهر كانون الثاني ١٩٠٥، وقد اضطر هاردنج، الذي كان قد طلب من الحكومة الفارسية أن تقدّم رعايتها لمورتن، وإشعاره بالحفاظ على سرّية هدف مهمته. وكان على مكدوال، الذي كان عليه أن ينقل

(١) كوكس إلى هاردنج: رقم ١٠٨، يوشهر، ٢١ تموز ١٩٠٤، (F.O.) ٢٤٨ / ٨١٨؛ لوريمر إلى كوكس، رقم ٢٥، سري الاحواز، ٢ تموز ١٩٠٤، (F.O.) ٢٤٨ / ٨١٨.

التعليمات لمورتن، أن يخبره ليقول بأنه يقوم في عربستان بدراسة المواصلات بين الكارون وأواسط فارس لمصلحة تجارة الهند. وكان على مورتن أن يقول من أجل أن يبين مداولته مع فان روجن، بأنه يفحص تأثير الري المقترح على الملاحة في الكارون بطلب من شركة لتش إخوان.

لقد قدمت هذه القصة الأخيرة إلى الشيخ بوصول مورتن إلى المحمرة، وكان الشيخ سعيداً بأن يرافقه المهندس وأن يعلّق بحريّة على مشروع فان روجن، الذي يرى بأنه مشروع يكلف كثيراً، وأنه من المحتمل جداً سيمتلئء بالغريرين وعرضة جداً للتدخل الروسي، كما أنه عرضة جداً لأن يسبّب متاعب مع الحكومة الفارسية بشأن ضرائب الأرض، وإقطاع الأراضي وتملكها. ويبدو أن فان روجن قد أفزع خزعل بالاستفسار عما إذا كان سيتعاون في «تدبير نقل الأراضي من أفراد القبائل»، ورفض الشيخ مناقشة المسألة. وأخبر مورتن أن مقترح الري بواسطة المضخات هو المقترح الوحيد الذي يتضمن أملاً في النجاح. وقد تركزت محادثة خزعل مع مورتن على الري، وأنه من غير المحتمل أن مورتن قد خدع خزعل حول الغرض الحقيقي لمهمته. ولهذا كانت تعليمات هاردنج دون معنى وأنها قد أربكت^(١) فيما بعد مهمة مورتن.

بدأ مورتن مسحه لكن أجبر فيما بعد على العمل كقائم بأعمال نائب القنصل في الأحواز، ومع ذلك فإنه قدّم بالفعل تقريراً عن مشروع فان روجن وحكم بعدم صلاحيته. ثم تولّى واجبات لوريمر، متيقظاً ومراقباً نشاطات القبائل، ومحاولاً لتلطيف العلاقات المتكذّرة بين شيخ المحمرة والخانات البختيارية، وساعياً إلى تقديم العون لنقابة الامتيازات المحدودة (Syndicate LTD) وأصحاب سندات امتياز دراسي لاكتشاف النفط^(٢).

(١) لوريمر: وقائع جزء ١ قسم ٢ / ١٧٧٤؛ هاردنج إلى مكيدوال: تليفراف، سري، ٢٥ كانون الثاني ١٩٠٥، (F.O.) ٨٤٢/٢٤٨؛ ميچور مورتن إلى دين (L. W. Dane): وزير الخارجية إلى حكومة الهند، محمرة، ٤ شباط ١٩٠٥، (F.O.) ٨٤٢ / ٢٤٨.

(٢) مورتن: يومية شخصية، رقم ٢٨، الأحواز، ١٣ كانون الأول، (F.O.) ٨٤٨ / ٢٤٨ =

وصار الميجور مورتن في بداية عام ١٩٠٦، مرة أخرى حرّاً في إدارة المسوحات لمشروع ري بديل عن ذلك، غير أنّه بسبب «الأحوال غير المستقرّة» (الخرزج) فإنّه لم يستطع إكمال عمله على الجانب الغربي من النهر، ولم يقم مورتن، بعد رفض خزعل الأولي، بالضغط على الشيخ بقوة من أجل مرافقته في المنطقة دون أيّ تعليل، ونتيجة لتعليمات هاردينج بالإبقاء على سرّيّة مهمته، فإنّه لم يعط أيّة معلومات على الرغم من تلميح خزعل بأنّه كان يعلم ما يقوم به مورتن. فقد ذكر الشيخ بوضوح أنّه «يود الاشتراك في أعمال الري» وأنّه إذا «حصل على بعض الرأسمال الأجنبي المستثمر، فإنّه سيحتفظ بالسيطرة على الأعمال...»، وأوصى مورتن، في الوقت الذي كان يقوم برسومات المشروع المُنتَـجَ جزئياً، بأنّه لا بد من إبلاغ الشيخ عن نوايا حكومة الهند وبذلك يتمكّن إنجاز مسحه بسهولة^(١).

وتقريباً، في الوقت الذي كان فيه الميجور يحيل مخططاته الأولى، كان الوزير الهولندي المفوض في طهران يتقرّب من القائم بالأعمال في مفوضية صاحب الجلالة، إيفيلين غرانت دوف (Evelyn Grant-Duff)، من أجل الاستفسار، إذ كان يرغب معرفة موقف الحكومة البريطانية تجاه نيل امتياز لتطوير مشروع ري فان روجن من قبل «نقابة هولندية باعتبارها دولية في شخصيتها». وسيكون الامتياز بشكل عام لمدة ثمانين سنة، وسيكون رأسمال الشركة ١,٤٠٠,٠٠٠ باوند، وستبقى ٢٠٪ من الرأسمال في هولندا و ٤٠٪ في فارس، وسيكون مقر الشركة في هولندا وتكون الإدارة هولندية بشكل كبير. وذكر الوزير الهولندي المفوض أنّ الروس لا يعارضون المشروع ما دام البريطانيون يعيدون عنه.

= ستيفن لونكريك (H.): نغظ في الشرق الأوسط: اكتشافه وتطوره (ط. ثانية، لندن ١٩٦١)، ص ١٨ - ١٩.
 (١) مكداول إلى مورتن: المحررة ٢٦ تموز ١٩٠٦، (F.O.) ٣٧١ / ٣٠١؛ مورتن إلى دين (Dane): الأحواز؛ ١ آب ١٩٠٦، (F.O.) ٣٧١ / ٣٠١.

أجاب غرانت دوف عليه أن يحيل الموضوع إلى لندن، فلقد كانت هناك شائعة مزعجة تفيد بأن الشركة الهولندية كانت في حقيقة الأمر تعمل بالاتفاق مع حاملي الأسهم الألمان في امتياز سكة حديد^(١) بغداد. وبذلك فقد حوّل هذا الاحتمال المسألة من الاعتبار المحلي - لأن ألمانيا الآن، وبعد تغيّر الحكومة في لندن، قد حلّت محل روسيا كعدو رئيسي لبريطانيا.

إن التحدّث عن تغيّر السياسة بالتفصيل يُعد خارج موضوع الأطروحة، لكنه بمجيء حزب الأحرار إلى السلطة والسير إدوارد غري (Edward Gray) إلى وزارة الخارجية في كانون الأول ١٩٠٥، وجد الخوف والريبة من ألمانيا، يتزايد صداه في المحافل الحاكمة البريطانية، وفي السياسة البريطانية في نهاية الأمر. وظهر حول وزير الخارجية الجديد نخبة جديدة من الموظفين (Corps d'elite) في وزارة الخارجية، أمثال: فرانك بيرتي (Frank Bertie)، وتشارلس هاردنج (Hardinge)، وآرثر نيكلسون (Nicolson)، ولويس مالييت (Mallet). فقد قرّر الجميع خوفاً من النمو العسكري والبحري والاقتصادي الألماني، العمل على تقوية الوفاق الودّي (Entente Cordiale) الذي تمّ الوصول إليه مع فرنسا عام ١٩٠٤.

إن منطق التحالف الفرنسي الضمني (إذ صار مثل ذلك في بداية المحادثات الإنجليزية الفرنسية العسكرية في كانون الأول ١٩٠٥) قد طالب بأن تصل بريطانيا إلى تفاهم مع روسيا، حليفة فرنسا. وكان بالفعل هناك تأييد قوي في داخل الدوائر الحكومية البريطانية لمثل هذه الاتفاقية. فقد أوجب تحوّل الروس حول النشاطات الألمانية في تركيا، لا سيما بالنسبة إلى سكة حديد بغداد، نوعاً من الاتفاق أو الوحدة (Community) في المصالح هناك، وكانت اليابان حليفة بريطانيا قد عالجت التهديد الروسي في الشرق الأقصى. وقد جعلت، مشاكل روسيا الداخلية وإيجاد هيئة برلمانية جاءت بفعل ثورة ١٩٠٥، الأوتوقراطية الروسية تبدو أقل خطراً. وهكذا فإن الوقت كان ملائماً لإعادة

(١) تقرير عام عن فارس، لسنة ١٩٠٦، قسم ٢، ص ١٧ - ١٨، (F.O.) ٣٧١/٣٠٦.

التقارب، الذي قد ابتدأ في عام ١٩٠٣ والذي قد أقبل عنه بسبب اندلاع الحرب الروسية اليابانية، للوصول إلى اتفاقية بشأن فارس، وأفغانستان والتبت.

دخل غري دائرة وزارة الخارجية برغبة قوية لضمان تفاهم مع روسيا وبذلك، أعلم السير آرثر نيكلسون، السفير المعين جديداً في سنت بطرسبورغ، في ربيع ١٩٠٦، أن يعمل باتجاه مثل هذه الاتفاقية. وقد أيده بقوة في سياسته هذه جون مورلي (Morley) سكرتير الدولة في الهند^(١).

لقد وقتت السلطات في الهند ضد أي اتفاقية مع روسيا التي تضحى، بما يعتقدون به، بمصالحهم في فارس. وكان مشروع ري الكارون موضوعاً ملائماً لسياسة المناقشة بشكل أكبر. وقد سنحت الفرصة للهند أن تتدخل وتتطفل دون دعوة إلى ذلك في المناقشة عندما استفسر الشيخ من القنصل مكدوال عما إذا كانت الشائعة التي تفيد بأن الألمان ماضون على دعم مشروع فان روجن صحيحة. وقد زودت المفوضية في طهران مكدوال بمعلومات إضافية لتبديد مخاوف الشيخ في هذه الفترة، في الوقت الذي أصدرت فيه وزارة الخارجية تعليماتها إلى المفوضية لإبلاغ الحكومة الفارسية أنه بالنظر إلى توصيات الميجور مورتن، فإن حكومة صاحب الجلالة «لا تميل إلى المشاركة في المشروع» وأنها لذلك سوف لا تقدم الـ ٢٠٠,٠٠٠ باوند التي كان الفرس قد طلبوا الحصول عليها^(٢).

لم يكن نائب الملك الجديد، اللورد منتو (Minto)، راغباً في إلغاء المشروع بسهولة جداً، وكان منتو، الذي قد عينته الإدارة السابقة عندما استقال اللورد كرزون في شهر تشرين الأول ١٩٠٥، مشتائماً من حسن نوايا الروس في

(١) جورج مونجر (Monger): نهاية عزلة؛ سياسة بريطانيا الخارجية، ١٩٠٠ - ١٩٠٧، لندن ١٩٦٣، هنا وهناك.

(٢) مذكرة عن إيفيلين غرانت دوف: القائم بالأعمال، المفوضية البريطانية في طهران، إلى السير إدوارد غري، وزير الخارجية، تلغراف، رقم ٢٢، طهران، ١٨ أيلول ١٩٠٦، (F.O.) ١١١ / ٣٧١.

أية اتفاقية بشأن فارس. إنَّه ككرزون لا يعارض تجزئة فارس إلى مناطق نفوذ وكان يرغب أن يرى مناطق النفوذ البريطانية تتركز على قاعدة أو أساس صلب للوجود البريطاني، أيضاً فإنه ككرزون أراد أن يبقى الخليج بحيرة بريطانية^(١).

ومع ذلك، فإن غري قد عرض بالفعل على الروس منطقة نفوذ بريطانية في جنوب غربي الخط بين بيرجند (Birjand) في سيستان^(٢) وبندر عباس على فم الخليج. ومن الطبيعي أن الكارون كان خارج هذه المنطقة. لهذا السبب وقف الروس ضد مساهمة بريطانيا في مشروع الري الهولندي. وقد وافق غري على رغبات الروس لأنه لم يكن راغباً في تعريض محادثات آرثر نيكلسون مع الروس في سنت بطرسبورغ إلى الخطر.

لذلك فإنه عندما استفسر خزعل عن الشائعة حول مساهمة الألمان في المشروع، حاول متو أن ينتهز الفرصة في مواصلة سياسة كرزون - هاردنج القديمة تحت وجهات نظر غري السياسية. لقد ناقش متو بأن التدخّل الألماني في الكارون ومنطقة خور^(٣) موسى، سيكون «ضاراً بشكل كبير» بالمصالح البريطانية - خاصة بالنظر إلى القرار الأخير للجنة الدفاع الإمبراطوري (Committee of Imperial Defence) في ٢٦ تموز، في:

«الاحتفاظ بسيطرة كاملة على المنطقة الواقعة في نهاية سكة حديد بغداد، التي تتضمن كلاً من ضفتي شط العرب، وسيكسب الألمان نفوذاً على الساحل الشرقي لشط العرب، وعلى جميع المحمرة إذا ما سمح لها أن تقدّم قرصاً»^(٤).

(١) بوش: بريطانيا والخليج العربي، ص ٣٥٧ - ٣٥٩.

(٢) روجرز بلات (Platt) نشرل: الوفاق الإنجليزي الروسي لسنة ١٩٠٧ (١٩٣٩)، ص ١٣٣، ٢٢٦.

(٣) كان خور موسى ميناء غير متطور لكن فيه إمكانية الميناء الممتاز ذي المياه العميقة ويقع إلى الجنوب من مصب نهر شط العرب - والآن هو موقع بندر شاپور. العراق والخليج العربي، سلسلة جغرافية، قسم المخابرات البحرية (لندن ١٩٤٤)، ص ١٢٦ - ١٢٧.

(٤) اللورد متو: نكائب الملك في الهند، إلى وزارة الهند، تلغراف، ٢٣ أيلول ١٩٠٦، (F.O.) ٣٧١ / ١١١.

لقد رفضت روسيا بالفعل أن تمنح قرضاً آخر لفارس بالنظر لمشاكلها المالية الخاصة. واستناداً إلى غري فإنه طالما لم يكن في مقدور روسيا تهيئة الأموال لمدة ستة أشهر أخرى، وبذلك علّل منتو بأنها ستوافق على تنازل للإنجليز «من أجل أن تحبط الإجراء الألماني».

«إن أي حل نهائي حول مناطق النفوذ لن يكون متأثراً بنيلنا التنازل، وأنه على العكس سيكون نافعاً لمحادثاتنا في المستقبل . . . نذكر أن أوفولسكي (M. Isvolsky) وزير الخارجية الروسي لم يبد في محادثته مع السير نيكلسون بأنه قد اقترح أن يعطي جميع الساحل الغربي الفارسي لبندر عباس إلى روسيا. لذلك، فلا يحتمل اعتراضها على الاحتفاظ بمنطقة المحمرة من قبلنا، لا سيما إذا ما كان بقدرتنا أن نحبط الإجراء الألماني بتقديم الأموال بسرعة. وسوف نصيف بأن يُضمن ذلك التأييد بامتيازين مهمتين يعمل فيهما المشروع البريطاني فعلاً، أعني: طريقي اللور والبختيارية اللذين ينتهيان بالأحواز، واحتفاظنا في منطقة الكارون»^(١).

قال منتو بأن الهند ستكون سعيدة بتزويد مشروع عملي، قد أعده الآن الميجور مورتن، وأنها ستنفذ موارده الفنيّة والمالية الضرورية^(٢).

أبى غري أن يُحمل على الفرار، فأجاب مورلي بأن ينقل إلى منتو بأنه «من غير العملي أن يقوم بأي عرض للحكومة الفارسية يخالف عما في الاتفاقية مع روسيا»^(٣). وكان غري واضحاً بعدم تعريض مفاوضات نيكلسون إلى الخطر عن طريق إثارة موضوع عرضي.

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) ن. م.

(٣) «مذكورة بخصوص الأحداث الجارية في فارس لسنوات ١٩٠٦ و١٩٠٧ - ١ - ٣، (F.O.) ٣٧١ / ٥٠٢.

لكن نائب الملك رفض الخضوع، فإن لم تستطع بريطانيا على إعطاء قرض إلى الحكومة الفارسية، فلماذا لا تقدّم العون إلى شيخ المحمرة وتدعه ينجز مشروع الري؟ وكانت إجابة مورلي كما هي في السابق. ليس هناك قرض لفارس دون مشاركة روسيا - «وفي هذه الحالة فإنه من غير المستحسن مفاحة الحكومة الروسية»^(١) في الموضوع». وقد قرّر مورلي، متذكراً استقلالية كرزون، أن يكون سيد البيت.

وعلى كل حال، كان لمنتمو حليف وهو سيسل سبرنك - رايس (Cecil Spring-Rice) الوزير المفوض الجديد لفارس. لم يكن سبرنك - رايس، الذي قد وصل في أواخر شهر أيلول - متعاطفاً ومؤيداً لسياسة غري، كما أنه كان متشامماً بصدد نجاح الوفاق مع روسيا، فإن روسيا كانت العدو التقليدي. لذلك عندما فاتحه الوزير الهولندي المفوض بعد فترة قصيرة من وصوله حول موقف الحكومة البريطانية تجاه مشروع الكارون، كان حذراً ودقيقاً في أن يذكر في تقريره إلى غري عن اعتقاده بالارتباط الوثيق بين مجموعة سكة حديد بغداد والهولنديين. وقد حوّل غري سبرنك - رايس بناء على اقتراحه أن:

١ - يخبر الحكومة الفارسية بأن حكومة صاحب الجلالة تتوقع المشاورة قبل أن يتخذ الفرس إجراءً حول هذا الموضوع.

٢ - يخبر ممثل هولندا بأن على حكومته أن تقوم باستفساراتها وتحقيقاتها بالنسبة^(٢) إلى الموضوع في لندن.

(١) جودلي (Godley): السكرتير المساعد الدائم للدولة في الهند، إلى تشارلس هاردنج، السكرتير المساعد الدائم للدولة في الشؤون الخارجية، وزارة الهند، ٢ كانون الثاني ١٩٠٧، (F.O.) ٣٧١ / ٣٠١.

(٢) ستيفن غوين (Gwynn) (المتحف): رسائل وصدقات السير سيسل سبرنك - رايس (بوشر ١٩٢٩) ج ٢ ص ٨١ - ٨٢، سيسل سبرنك - رايس الوزير المفوض إلى فارس، إلى غري، تلغراف رقم ٢٨٨، طهران، ١٨ تشرين الأول ١٩٠٦، (F.O.) ٣٧١ / ١١١؛ غري إلى سبرنك - رايس: تلغراف رقم ١٥٨، (F.O.) ١٩ تشرين الأول ١٩٠٦، (F.O.) ٣٧١ / ١١١.

واصل الهولنديون، ضاغطين في قضيتهم على طهران ولندن ومن المعتمد به على سنت بطرسبورغ، فقد استعاروا الشبح (Bogy) الألماني وأضافوه إلى مستودع مناقشاتهم. فإن نقابة دولية ستسبق في العمل مجموعة سكة حديد بغداد واتخذ غري موقفاً مفاده أنه نظراً إلى الأحوال في بلاد فارس (إذ كانت البلاد في خضم ثورة) فإنه من غير المناسب تقديم أي اقتراح بواسطة عاصمة أجنبية، وواصل الهولنديون، من غير أن يعيهم ذلك، على الضغط، فقالوا إن الروس لم يعترضوا. واستخدم سبرنك - ريس لنصرة قضيتهم. إذ كان الخطر الألماني بالنسبة له حقيقياً جداً لذلك فإنه قد أوصى بموقف بريطاني «محايد» فاستسلم غري في أواخر شهر شباط عام ١٩٠٧^(١).

لم يكن نائب الملك، متتو، متحمساً، إذ إنه لم يكن ميالاً إلى الأمل والإمكانية في أن تعمل نقابة دولية في حكر بريطاني تماماً، إذ قال:

«من المفروض أن ينظر إلى مسألة منح الامتياز الأجنبي الذي عارضه شيخ المحمرة بعين الاعتبار تماماً. وكان علينا أن نفضل مساعدة الشيخ ودعمه من أجل الحصول على الامتياز، لكننا نأمل إذا ما تم منح نقابة دولية الامتياز، أن تُتخذ إجراءات تؤمن تمثيلاً كاملاً للرأسمال البريطاني، وأن يتم استخدام المهندسين البريطانيين للري لإنجاز^(٢) الأعمال بصورة رئيسية».

وبالرغم من أن رئيس متتو في وزارة الهند قد وافق بالفعل على قرار غري

-
- (١) سبرنك - ريس إلى غري: تلغراف رقم ٣٨٤، طهران، ٣١ كانون الأول، ١٩٠٦، (F.O.) ٣٧١ / ٤٣٠٦ سبرنك - ريس إلى غري: رقم ١١، طهران ٣ كانون الثاني، ١٩٠٧، (F.O.) ٣٧١ / ٤٣٠٦ غري إلى السير هوارد (H. Howard) الوزير المفوض في لاهاي (Hague)، (F.O.) ٩ كانون الثاني، ١٩٠٧، (F.O.) ٣٧١ / ٣٠١. مذكرة بخصوص الأحداث الجارية في فارس لسنوات ١٩٠٦، ١٩٠٧، ٣ - ١٩٠٧، (F.O.) ٣٧١ / ٥٠٢.
- (٢) متتو إلى جون مورلي، سكرتير الدولة للهند، ٢ آذار ١٩٠٧، موقف في وزارة الهند (I. O.) إلى وزارة الخارجية ١٨ آذار، ١٩٠٧، (F.O.) ٣٧١ / ٣٠١.

في مسألة الحياد، إلا أنه يبدو من الواضح بأن منتو وتابعه البارز في الخليج العربي الميجور برسي كوكس لا يفضلان أن يكون مشروع ري للكارون لأحد لم يكن تحت السيطرة البريطانية. فقد أشار سيرنك - رايس في تقرير بأن الشيخ خزعل والعرب قد يعترضون على مشروع يسيطر عليه الأجنبي. وابتدأ الوزير المفوض خلال أيام بتسليم تقارير بهذا الصدد، أولاً من قبل وكيل الشيخ الموجود أحياناً في طهران، معين التجار (Muinal-Tujjar)، ومن ثم من برسي كوكس في بوشهر، الذي قد تقابل توأ مع خزعل. وذكر المقيم أن الشيخ «يفضل كثيراً أن تبقى الظروف في منطقتة على ما كانت عليه... وأنه سيقف ضد إحراز نقابة أجنبية أو فارسية^(١) الامتياز».

بوصول تلغراف سيرنك - رايس، في ٧ آذار ذاكراً تصريح معين التجار بأن خزعل سيقف ضد امتياز أجنبي، شرع غري في إيجاد طريق لتجنب محايدته إزاء مشروع كان قد وقف ضده منذ البداية. فقد أوضح في جوابه إلى الوزير المفوض في طهران موقفه على أنه يعتمد على الشيخ أو بريطانيا بعدم وجود اعتراضات شرعية. ففي مايس، عندما وصل تقرير، كوكس حول محادثاته مع خزعل، إلى غري سوية مع تعقيب سيرنك - رايس الذي يفيد «بمعارضة خزعل المحتممة» التي عرقلت نوعاً ما موقفه المحايد تجاه المشروع الهولندي، حينذاك ثبت وزير الخارجية الموقف البريطاني على النحو الآتي: «أن تتخذ خطأ قوياً وهو أنه لا بد لأي مشروع^(٢) من أن ينال تأييد الشيخ...».

لقد حُكم منذ تلك الفترة على مشروع الكارون بالإخفاق بالرغم من

-
- (١) سيرنك - رايس إلى غري: تلغراف، رقم ٤٦، طهران، ٧ آذار ١٩٠٧، (F.O.) ٣٧١/٣٠١؛ كوكس إلى حكومة الهند، سري، بوشهر ١٧ آذار ١٩٠٧، مرفق في سيرنك - رايس إلى غري: رقم ٧٤، طهران، ٢١ نيسان ١٩٠٧، (F.O.) ٣٧١/٣٠١.
- (٢) غري إلى سيرنك - رايس: تلغراف، رقم ٣٢، ٢٢ آذار ١٩٠٧، (F.O.) ٣٧١/٣٠١؛ غري: مذكرة عن سيرنك - رايس إلى غري: رقم ٧٤، ٢١ نيسان ١٩٠٧، (F.O.) ٣٧١/٣٠١.

ضغط سيرنك - رايس في كل لحظة على خطة منتو من أجل مشروع خزعل للري. وانهمرت اعتراضات أكثر على الاقتراح لتضيف تأييداً إلى موقف غري الجديد. فذكر نظام السلطنة إلى سيرنك - رايس بأن أهالي عربستان كانوا مشتتين جداً بحيث يصعب عليهم تأييد المشروع - ثم إن العرب سيسببون متاعب إذا ما أعطيت الأهمية للفلاحين. فأشار القنصل مكدوال بأن الفلاحين سيقومون بحراثة الأراضي المروية في حالة عدم تساقط الأمطار فقط، فإذا ما تساقط المطر فإنهم سيتكونها إلى الأراضي غير المروية من أجل أن يتجنبوا الدفع مقابل مياه الري، (وقد سبق لخزعل أن طور مشروعاً صغيراً قرب الأحواز غير أنه فشل جزئياً لذلك السبب أيضاً). أمّا شركة لنتش إخوان، فقد عيّرت عن موقفها المعارض لمشروع كبير للري وذلك لأن مثل هذا المشروع سوف يجعل من الكارون عديم الفائدة لشؤون الملاحة، وأخير سيرنك - رايس من قبل زملائه الألمان بأنه ليس هناك وجود لأي مشروع ري ألماني، غير أن الوزير البريطاني المفوض أخذ يرتاب في الوقت الحاضر من أن الألمان سيتبنون^(١) مشروعاً ضخماً كهذا وهو مشروع مشكوك فيه أيضاً.

وكما كتب المستشرق ستريك في دائرة المعارف الإسلامية المهمة ما

(١) سيرنك - رايس إلى غري: رقم ١٢١، (Gulahek)، ٦ حزيران ١٩٠٧، (F.O.) ٣٧١/٣٠١؛ مكدوال إلى سيرنك - رايس: رقم ٦، محمرة، ١٠ آب، ١٩٠٧، (F.O.) ٣٧١/٣٠١؛ وزارة الهند إلى وزارة الخارجية: وزارة الهند، ٢٩ آب، ١٩٠٧، (F.O.) ٣٧١/٣٠١. لقد نُظر إلى مشروع فان روجن، ولفترة قصيرة، من قبل خط هامبورغ - أميركا (Hamburg - Amerika Line) وبنك الشرق الهولندي (Deutsche Orient Bank) على أنه وسيلة للكسب المحلي، وكذلك لتجهيز الحمولة العائدة على خط السفن الملاحية. فقد وصلت أول سفينة لخط هامبورغ - أميركا في الخليج في صيف ١٩٠٦، فأثارت حالة حرب مع الشركات البريطانية للنتش وستريك (Strick) وسببت الذعر في الدوائر البريطانية الرسمية في الخليج العربي، لذلك لم تكن مخاوف سيرنك - رايس ومنتو من توطيد ألمانيا نفسها على الكارون دون أساس.

برادفورد جي مارتن: العلاقات الدبلوماسية الفارسية الألمانية ١٨٧٣ - ١٩١٢ (١٩٥٩)، ص ١٠٧؛ بوش: بريطانيا والخليج العربي، ص ٣٥٤ - ٣٥٧.

يلي: «السوء الحظ، فقد منعت الضغائن السياسية من إنجاز مشروع كبير^(١) ونافع جداً كهذا...». ولم تحدث هذه النتيجة بسبب الأحقاد والضغائن الدولية مثلاً بين روسيا وبريطانيا أو بريطانيا وألمانيا فحسب، بل بسبب الضغائن والأحقاد الداخلية أيضاً مثلاً بين المحمرة وطهران والأكثر أهمية بين كلكتا ولندن.

وبالرغم من أن مشروع الكارون لم يأت بنتيجة فإن النقاش حول هذا الموضوع يُظهر بوضوح تطوراً هاماً في السياسة البريطانية تجاه خزعل. فلقد باشر غري منصبه وكان مستعداً للقضاء على مكانة بريطانيا الخاصة على الساحل الفارسي للخليج العربي. فإنه وقف ضد أي مشروع ري خوفاً من أن ذلك سيعرقل مفاوضاته مع روسيا. ومع ذلك، فإن الحقيقة التي تفيد في أن روسيا لم تعترض على مشروع دولي قد أجبره على اتخاذ موقف القصد منه التموه، ألا وهو موقف المحايدة تجاه المشروع الهولندي وذلك من أجل أن يقطع الطريق على الألمان. وبذلك فإنه حينما اعترض خزعل على المشروع الدولي تمسك بهذا التبرير المتهمى أو في تناول اليد للقضاء عليه.

وكانت الهند، التي ما زالت تتبع سياسة هاردنج - كرزون في جنوب فارس، تقف ضد أي مشروع غير بريطاني تماماً، وكان متو وتابعه في الخليج سعداء بأن يمدوا غري بتبريره حتى لو كان على حساب جعل المشروع الذي وقفوا ضده يبدو وكأنه صعب الإجراء. لأن غري، بقبوله على أن يكون الشيخ خزعل عاملاً للقضاء على مشروع الري، يكون قد قبل بشرعية وجهات نظر الهند بخصوص الشيخ - أعني بأنه كان يشغل مكانة خاصة داخل فارس، وأنه يتمتع بقدر من الحماية البريطانية وأنه كان عاملاً حاسماً في المحافظة على مكانة بريطانيا في عربستان.

يبدو أن غري صار الآن أقل رغبة في التخلي عن موقف بريطانيا المتميز

(١) ستريك: «كارون» دائرة المعارف الإسلامية، جزء ٢، ص ٧٧٩.

في الخليج. إذ بينما كان راغباً بصورة تامة في منح الروس ميناء تجارياً في الخليج العربي، فإنه كان أقل رغبة فيما يتعلق بأطماع الألمان. ففي مايس ذكر تشارلس هاردنج، بعد تبادل المسودات حول أكثر المشاكل الرئيسة بين بريطانيا وروسيا - وبضمنها مشكلة فارس - بأنه ليس هنالك ما يمنع روسيا أو ألمانيا، في مسودة الاتفاقية، من بناء أو تشييد سكة حديد بمحطة نهائية على الخليج. ومن أجل قطع الطريق على مثل هذه الإمكانيات، لا سيما بالنسبة إلى خط ألماني، فإن هاردنج اقترح ضرورة تضمين عبارة تعهد بالمحافظة على الوضع الراهن (Status Quo) على الحدود وعلى الساحل في ديباجة الاتفاق، وصادق غري على ذلك. إذ إنّه رأى بأن مثل هذه العبارة ضرورية بالنظر للموقف القوي الذي ناله إعلان لانسداون (Lansdowne Declaration) - وأن حذفها من الاتفاقية مع روسيا سيخلق انطباعاً سيئاً على المجتمع البريطاني، وبالتالي رفض الروس إدخال العبارة بعد شهرين من المفاوضات، مشيرين إلى أنها ستضعهم في موقف يكونون فيه ملزمين على الوقوف ضد الألمان، فيما يخص الخليج. بعدئذ اضطر غري على أن يعلن تصريحاً بنفسه الكيفية لتصريح أو إعلان لانسداون لكنه، كما عبّر عنه «أقل خطورة وأكثر مضموناً وجوهرياً».

لقد أكد غري ثانية بشكل جوهري، على تصريح أو إعلان لانسداون بالنسبة إلى «المصالح البريطانية في الخليج العربي وبالنسبة إلى أهمية المحافظة عليها» وأشار إلى أن روسيا قد ذكرت بوضوح بأنها لا تنكر هذه المصالح الخاصة^(١).

لا يستطيع أحد القول، بشكل قاطع، عما إذا كان سياق مشكلة ري الكارون لها التأثير الحاسم على تغيير موقف غري فيما يتعلق بالمصالح البريطانية في الخليج العربي. غير أن المحمرة وخور موسى هما المرشحان المحتملان للمحطة النهائية على الخليج العربي، تلك الإمكانيات التي نظرت إليها وزارة

(١) بوش: بريطانيا والخليج العربي، ص ٣٦٠ - ٣٦٦.

الخارجية (سي. هاردنج، وماليت وغيرهم) والهند (متتو) بذعر. وابتدأت المصالح التجارية الألمانية من ١٩٠٦ - ١٩٠٧ [خاصة شركة روبرت فونخهاوس (Wonckhaus)] تثبت نفسها في المحمرة، وابتدأ خط همبورغ - أميركا يدير خدمات مبرمجة إلى المحمرة، وحسبما يبدو، فقد اهتم أصحاب الأسهم الألمان في سكة حديد بغداد في مشروع ري الكارون. ولا بد أن هذه الاندفاعات الألمانية قد بدت مركزة على المحمرة التي قد حدثت في آن واحد، خطرة بشكل خاص في لندن. ويبدو أن هذه المخاوف من «الخطر الألماني» قد دعت غري دون شك إلى أن يعيد تقويم موقفه بالنسبة للخليج - ومن المحتمل أن «التهديد» للمحمرة كان حاسماً. المهم، أن كلاً من قراري غري بالضغط على روسيا بالاعتراف «بالمصالح الخاصة» (Special Interests) لبريطانيا في الخليج وكذلك قراره بالإبقاء على خزعل كواحد من بين تلك المصالح الخاصة قد وقعا في نفس الوقت^(١)، في مايس ١٩٠٧.

وعلى الرغم من محاولة الهند «ربط» الشيخ خزعل عبر مشروع ضخم للري داخل منطقة نفوذه قد خابت، فإن المناخ، الذي يمكن من خلاله تطوير أفكار مماثلة ما زال موجوداً. فقد بدا مجيء حزب الأحرار للحكومة في لندن والسير إدوارد غري لوزارة الخارجية كتهديد لسبب وجود (Raison D'etre) العلاقة الخاصة مع الشيخ، غير أن سياسة غري والأحرار أصبحت خلال سنة ونصف كسياسة لانسدون والمحافظين.

(ب) خزعل، والبريطانيون و«التحالف الجنوبي»:

إذا ما حالت التعقيدات الدولية دون تحقيق محاولة حكومة الهند في ربط

(١) لقد حدثت الملامح الأولى لهذه القرارات أيضاً في نفس الوقت، فقد ذكر غري في آذار عن الحاجة لمصادقة الشيخ على مشروع الري، واقترحت بريطانيا الحصول على تأييد الروس لحالة الوضع الراهن (Status quo) في الخليج كتوبيخ (Quid pro quo) لتنازلات بريطانية معينة في المضائق... بوش: بريطانيا والخليج العربي، ص ٣٦٠.

خزعل أكثر، فإن التعقيدات الداخلية في عربستان وفارس ستخيب محاولاتها في ربط القبائل في جنوبي غربي فارس معاً في تحالف مؤيد للبريطانيين. ويرجع سبب هذا الفشل بالدرجة الأولى، إلى عدم قدرة الشيخ خزعل والخانات البختيارية الوصول إلى أي نوع من الاتفاقية الطويلة الأمد.

فقد دخل البريطانيون في علاقات رسمية مع البختاريين في سنة ١٨٨٩ عندما ابتدأت المفاوضات بشأن الطريق البختاري، وبدأ الطريق عمله في كانون الأول ١٨٩٩ تحت سيطرة شركة لنتش إخوان. وعلى الرغم من تعهد الدبلوماسيين البريطانيين بتأييد الشركة كما هو الغالب في حالة غير الحالة تحت المناقشة فإنهم قد أيدوا البختاريين، لأنهم كانوا يخافون بأن ينشد البختاريون صداقة الروس، وبذلك سيكونون في موقف جيد في مذ سكة حديد أو خط أنابيب عبر أراضيهم إلى الخليج. وشرعوا بشكل تدريجي فقط بممارسة قدر معين من النفوذ على البختاريين في طهران من خلال وزرائهم المفوضين أمثال السير مورتيمر دويراند (Durand) والسير آرثر هاردنج، ومن خلال القنصل العام بريس (J. R. Preece) ^(١) في أصفهان. وعلى الرغم من هذا النجاح التدريجي، فقد أرسل الملازم لوريمر (Lorimer) إلى الأحواز بشكل رئيس لتثبيت الوجود البريطاني في بلاد البختاريين نفسها. إن خطة هاردنج وكروزون في إقامة تحالف جنوبي ستكتمل إذا ما صار بالإمكان جلب العرب والبختاريين معاً.

لقد عبّر هاردنج في مطلع سنة ١٩٠٣، عن مصلحة بريطانيا في تحالف مقترح بين العرب والبختاريين، بأن يُقر ويحكّم بزواج أحد الزعماء البارزين للبختيارية من إحدى بنات خزعل. ومع أن هذا الزواج لم يقع، فإن الروابط الطيبة استمرت خلال السنة، فأرسل الخانات في شهر كانون الثاني سنة ١٩٠٤

(١) رالف جين غارثويت (R. G. Garthwaite): «الخانات البختيارية، الحكومة في إيران، والبريطانيون، ص ١٨٤٦ - ١٩١٥»، من المجلة الدولية للدراسات الشرق أوسطية (IJMES) جزء ٣، رقم ١، كانون الثاني ١٩٧٢، ص ٣٠.

مائة خيَّال بختياري (سوية مع رسالة تقدير) لنجدة خزعل في حملته ضد بني طرف^(١) في سنة ١٩٠٤.

وعلى كل حال، لم تستمر هذه المشاعر الطيبة، فقد توترت العلاقات بين الشيخ والخانات في سنة ١٩٠٥ على أثر تسنم صمصام السلطنة (نجف قلي خان) السلطة كاليخان للبيختيارية. فاعتماداً على لوريمر، الذي كتب أولاً التقرير عن الوضع في مايس ١٩٠٥، أن السبب الظاهري للنزاع كان حول قرية الكيوا (Ghiwa) الواقعة على حدود مناطق نفوذ العرب والبيختاريين، إذ ادعى كل من خزعل والخانات ملكيتها، على الرغم من أن الخانات كانوا مستحويين عليها. غير أنه بالإضافة إلى مشكلة حقوق التملك فإن خزعل قد وجد المكان وكأنه «شوكة في جنبه»، باعتبار أن تلك القرية تُوفّر «مكاناً للأنذيين الفارين من عدالته».

وكتب لوريمر بأن لخزعل «شكوى مقررّة بالعرف» ضد البيختاريين على أنهم لم يلعبوا دوراً في قضية تسليم اللاجئين. وقد ازداد شعوره بالغضب والسخط بصورة أكثر للحقيقة بأن حاج رئيس قد تفاوض مع الخانات في شهر نيسان للوصول إلى اتفاقية يستأجر فيها الشيخ تلك القرية، وفي الصباح التالي تبرأ الزعماء البيختاريون منها - فلقد طرق سمع البيختاريين شائعة مفادها أن خزعل يخطّط إلى مكيدة لتدمير القرية - «وهو مسلك لا يروق لمصالحهم»^(٢).

وقد اشتكى خزعل من خلال مكدوال في المحمرة من الحالة غير المرضية على هذه الحدود بين البيختاريين وقبيلة الباوية (وهي قبيلة بدوية بصورة كبيرة وتستقر في منطقة الأحواز بين نهري الكارون والجراحي إلى الشرق). قال الشيخ: لقد كان اللانذون خلال فترات أو عهود الأليخانين سرداري أسعد الأول (١٨٩٥ - ١٩٠٣) ومحمد حسين خان سباهدار (١٩٠٣ -

(١) برتون (Burton): يومية، رامهرمز، ٣٠ كانون الثاني ١٩٠٤، (F.O.) ٢٤٨ / ٨١٧.

(٢) لوريمر: يومية شخصية، الأحواز ١٩٠٥، (F.O.) ٢٤٨ / ٨٤٢.

١٩٠٥) يعادوا إليه، ولكن محاولاته في إقناع صمصام السلطنة، الأليخان الجديد، بأن يستأنف التسوية القديمة قد تعرقلت من قبل صديقه السابق سالار عرفة (Arfa) (حاج خسروخان - وهو زعيم بختياري آخر) الذي كان يشير بالخفاء على الأليخان بأن يستمر في تصلّبه وعناده لكي يحدث انشقاقاً خطيراً يتنفع عن طريقه سالار عرفة. وذكر خزعل أيضاً بأن سالار عرفة كان في الوقت نفسه يحثّ الأليخان علانية على أن يتوصل إلى اتفاقية مع خزعل من أجل أن يكسب تأييد الشيخ لدسانس سالار عرفة ضد الأليخان. وواصل خزعل قوله بشكل طبع بأن سياسته كانت دائماً من أجل المحافظة على علاقات طيبة مع الخانات «غير أنه أمراً صعباً^(١) لأنهم كذابين».

لقد وجد السير آرثر هاردنج في المفوضية البريطانية في طهران هذا التهديد لتحالفه الجنوبي على أنه غير مستساغ جداً. فأبرق إلى كوكس:

«ليس من المرغوب فيه جداً وجود أي علاقات سيئة بين شيخ المحمرة والخانات البختيارية. وعلى مكدوال أن يؤثر في هذا على الشيخ وحاج رئيس، وعلى نائب قنصل صاحب الجلالة البريطاني في الأحواز أن يبلغ البختياريين بنفس المعنى»^(٢).

وعندما تسلّم مكدوال رسالة الوزير المفوض في تموز، كرّر خزعل اتهاماته بسوء نية الخانات، وعندما سُلمت الرسالة نفسها إلى الخانات فإنهم قالوا فقط بأنهم يأملون في عقد مجلس في كانون الأول حينما ينتقلون إلى أماكنهم الشتوية في عربستان، إذ إنهم سيناقشون المسألة مع نائب القنصل هناك. ولقد أضاف مهندس الري الميجور مورتن، الذي قد سلم الرسالة في شهر تشرين الأول، إلى تقريره بأنه «يأمل بأن ولاء الخانات والشيخ سيكون كافيًا لإحداث^(٣) تفاهم مشترك».

(١) مكدوال إلى كوكس: سري، المحمرة، ١٣ مايس ١٩٠٥، (F.O.) ٤٦٠ / ١.

(٢) هاردنج إلى كوكس: تلغراف، رقم ٦٤، طهران، ٢٤ حزيران ١٩٠٥، (F.O.) ٤٦٠ / ٢.

(٣) مكدوال إلى كوكس: رقم ٢٦، سري، المحمرة، ٨ تموز ١٩٠٥، (F.O.) ٤٦٠ / ٢ =

ومع ذلك، فإن ولاء الشيخ والخانات كان لمصالحهم الخاصة، ففي الواقع، كانت هناك تصادمات قوية للمصالح بين الشيخ خزعل والأليخان صمصام السلطنة التي حلّت محل المفهوم المجرد نوعاً ما للولاء لبريطانيا العظمى. وكانت مثل هذه الحالة بالنسبة إلى نزاعهم حول قرية الحدود الريغوا (Righwa) الريغوا أو الكيوا. فإمارة خزعل كانت تتسع، إذ قد جلب تحت سلطته مجموعات قبلية كانت في السابق تكن لشيخ كعب فقط طاعة غامضة ونظرية. وقادت متابعة هذه السياسة خزعل بأن حاول توسيع سلطته إلى مناطق كانت في السابق تدار من قبل معتمدي الحكومة المركزية (حاكم المنطقة أو الإقليم) والسلطات الإقليمية الأخرى (الخانات البختيارية) وذلك لأن أراضي رعي هذه القبائل البدوية غالباً ما كانت تمتد إلى هذه المناطق. وناقش بأنه لا يستطيع أن يدع وجود ملاذات آمنة لأعدائه السياسيين من القبائل في مكان خارج حدوده مباشرة، وبأنه يسعى إلى أن يضم الملاذات، وهي مراكز للغزو والاضطراب ضد النظام، تعد تهديداً إلى أمن طريق^(١) البختيارية. وأصرّ على أن هذا حقيقياً بشكل خاص بالنسبة إلى الغيوا (الريغوا) - التي أراد أن يستأجرها.

على كل حال، فقد وافق الخانات، لا سيما صمصام السلطنة الذي كان يمتلك القرية، على أنهم لا يستطيعون تأجير القرية ولا تسليم اللاتنين دون فقدان هيبتهم، لأن الوقت قد تغير عبر السنين، إذ لم تكن خلال عهد سرداري أسعد الأول ١٨٩٥ - ١٩٠٣ والسباهدار ١٩٠٣ - ١٩٠٥ لهيبة صمصام السلطنة إلا أهمية ثانوية. فضلاً عن ذلك، كان الخانات أقوياء إلى درجة كافية، ونسبياً، متحدنين بشكل كاف ليتوصلوا إلى اتفاقية مع خزعل بشأن اللاجئيين السياسيين دون تعريض موقفهم للشبهة. لكن الأكثر أهمية أنهم يستطيعون إظهار جبهة واحدة تقريباً إزاء أطماع خزعل الإقليمية - التي كانت بعيدة عن البلاد البختيارية خلال عهود حكمهم.

= مورتن إلى كوكس: رقم ٢٥٩ (Camp Dupulan): ٨ تشرين الأول ١٩٠٥، (F.O.) ٢٤٨/٨٤٤.

(١) مكدوال إلى كوكس: سري، المحمرة، ١٣ مايس ١٩٠٥، (F.O.) ١/٤٦٠؛ مكدوال إلى كوكس: رقم ٢٧، سري، المحمرة، ٨ تموز ١٩٠٥، (F.O.) ١/٤٦٠.

لقد انهار الوفاق الذي تم التوصل إليه بصعوبة بين الخانات على أثر موت سياهدادر (Sipahdar)، إذ ناور الزعماء الطموحون من أجل المنصب وتآمروا لإسقاط الأليخان الجديد^(١) صمصام السلطنة الذي لم يستطيع، لمركزه المززعج، أن يظهر ضعفاً يرفضه حماية اللاجئين أو بالتنازل عن الأراضي. وكما أشار صمصام إلى القنصل العام بريس (Preece)، الذي كان قد تسلم تعليمات من هاردينج بأن يسعى لحل النزاع، أن عادة إيواء اللاندين هي عادة مستحبة في كل أنحاء فارس، علاوة على ذلك، فقد كان هؤلاء اللاندون مجرد فلاحين بسطاء - ولم يكن بينهم لاجئون عرب سياسيون. وذكر أيضاً، بأنه «كان لنا في الماضي حقوق معينة في عربستان لكن الشيوخ قد عطلوها ودمروها ونظراً لصدقاتنا القديمة فإننا لم نطلبها أو نطالب بها...». غير أنه بالنسبة إلى بيع القرية أو تأجيرها فإن «صمصام» وفقاً للعرف القبلي، قد منع من التصرف بالملكية دون موافقة الخانات الآخرين. وعلى الرغم من أنه كان راغباً في تأجيرها، لكنه لأسباب واضحة لا يستطيع تأجير القرية إلى الشيخ^(٢).

كان تفرق البختاريين وعدم وحدتهم في نهاية الأمر في صالح خزعل، ويحتمل أنه كان يأمل في تعزيز ذلك عن طريق فضحه فعاليات سالار عرفة ذات الوجهين. وفي نفس الوقت، يبدو أن خزعل كان متورطاً أيضاً في مؤامرة أخ سالار عرفة، حاج علي قلي خان، سردار أسعد الثاني الناجحة الهادفة إلى إقصاء أخيه صمصام من قبل الحكومة المركزية وتنصيب نفسه أليخاناً. والظاهر أن الحاكم الفارسي الجديد لعربستان، سالار المعظم، كان أيضاً متهماً بالاطلاع على سر المؤامرة. ويحتمل أنه قد أمر الحكومة المركزية بالمبرر لعزلها صمصام السلطنة: إذ إن الأليخان قد أوى اللاندين^(٣) من مناطق خزعل.

- (١) غارثويت (Garthwaite): الخانات البختارية، ص ٢٢٩، ٢٧٠ - ٢٧١.
- (٢) بريس (J. R. Preece): القنصل العام في أصفهان، إلى المفوضية رقم ٧١، أصفهان، ٥ كانون الأول ١٩٠٥، (F.O.) ٣٧١ / ١٠٥.
- (٣) مذكرة عن الشؤون الخارجية المتعلقة بفارس، الحدود الشمالية الشرقية، برما، وسيام والصين، كانون الثاني ١٩٠٦ - المحمرة (F.O.) ٣٧١ / ١٠٧، مرتن: يومية خصوصية، رقم ٢٧، الأحواز، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٠٥، (F.O.) ٣٧١ / ١٠٥.

أدخل سقوط صمصام السلطنة السرور إلى شيخ خزعل، ليس بالضرورة، كما ظن الإنجليز، بأن عدواً له قد سقط بل لإغراق البلاد البختيارية في حالة من الفوضى استمرت لسنتين لاحقتين. وانتهاز خزعل الفرصة لكي يحاول توسيع نفوذه أكثر من ذلك، فقد حصل على حكم بهبهان (Behbahan) وهي منطقة تحاذي حدود بلاد البختاريين. وقد حصل خزعل على هذا المركز من خلال موافقة سردار أسعد الثاني، الأليخان الجديد كئمن لتأييده في مؤامرة سردار أسعد ضد أخيه غير الشقيق صمصام السلطنة. وذكر الشيخ لمكدوال أنه سيكون «شاكراً جداً إذا ما تمكن أي أحد ترتيب اتفاقية بينه وبين الخانات لتحويل كلماتهم إلى أعمال ولمعالجة قضايا مشكلة الحدود حيث تتحاذئ مدئ^(١) سلطاتهم...»، وبمعنى آخر، أشار خزعل إلى أنه سيحذ أن يدعم البريطانيون مركزه أو موقفه.

ومع ذلك، فإن الوقت في هذه الفترة لم يكن ملائماً للوساطة البريطانية. وكان البريطانيون يراقبون الأحداث عن كثب في بلاد البختاريين، مخافة أن تتضرر المصلحة البريطانية التي اشتملت على امتياز طريق البختيارية والامتياز البالغ الأهمية المحتمل لفظ دارسي. إنهم بصعوبة يستطيعون تحمّل أن يكونوا مع الجانب الخاسر في النزاع القبلي للبختاريين. ويبدو أن الشيخ خزعل، الذي كان متحالفاً مع حزب سردار أسعد، كان منحازاً إلى جماعة ليس لها إلا تأييد شعبي قليل بين أفراد القبائل. ولذلك، كان البريطانيون غير راغبين في دعم أي من الجانبين بقوة، على الرغم من أنهم في الواقع كانوا يميلون إلى جماعة سردار أسعد، باعتبارها الأضعف وبذلك ستكون رغبة أكثر في تأييد البريطانيين.

لم يبق سردار أسعد أليخاناً طيلة سنة ١٩٠٦، فقد عاد صمصام السلطنة إلى السلطة وابتدأ تجميع قواته لتهديد بهبهان ومنطقة الكارون. ولقد حذر خزعل الوزير المفوض في طهران سبرنك - رايس، من خلال مكدوال بأنه إذا

(١) مكدوال إلى غرانت: دوف، المحمرة، ١٥ أيلول ١٩٠٦، (F.O.) ٢/٤٦٠.

ما سُمح للبختاريين أن يتحركوا فإنه سوف يثير العرب وبذلك «سيضطرب الإقليم برمته»^(١).

ومع ذلك، فقد أبى الوزير المفوض إلى أن يُدفع، فصار موقف خزعل أكثر استرضائياً، إذ أبدى استعدادَه بصرف ابن أخيه من حكم بهبهان وتنصيب بختاري بدله (وكان هذا ضمن اتفاقه مع سردار أسعد أولاً). أمَّا بشأن مشكلة اللاجئين فإنه سيقبل «إما بمنح حق اللجوء للائذين من البختارية أو برفضها بالمرة على شرط أن تكون التسوية مشتركة»^(٢).

لم يتحرك صمصام وانشغل خزعل في مفاوضات استمرت حتى ربيع ١٩٠٧، بعدئذ سقط صمصام السلطنة مرة أخرى، وأصبح الألبك (Iibeg) شهاب السلطنة (وهو زعيم ثاني) أليخاناً، فانشرح خزعل، وذكر برسي لورين (Percy Loraine)، السكرتير الجديد في المفوضية في طهران الذي كان على وشك أن يقوم بجولة في بلاد البختارية، في تقريره أن الشيخ يش من الوصول إلى تسوية مع صمصام وتمنى أن تكون مفاوضاته أسهل مع خليفته^(٣).

كان باستطاعة خزعل الوصول إلى نوع من الاتفاقية مع الأليخان الجديد الذي وافق، كجزء من التسوية، على قبول ولاية المنطقة المتنازع عليها. وتظهر هذه التسوية على أنها جزء من اتفاقية أشمل تضمنت نقل ولاية البختاري إلى نطاق سلطة ولاية أصفهان، وكان حاكم أصفهان نظام السلطنة (وهو صديق قديم للشيخ خزعل)، وكان حاكم عربستان سردار المكرم (المعظم السابق) ابن أخ نظام السلطنة. فكان عليه أن يضيف لورستان، وهي تحت حكم الحاكم -

(١) غارنوث: «الخانات البختارية»، ص ١٩٣ - ١٩٨؛ مكدوال إلى سيرنك - رايس، تلغراف رقم ٩٨، المحمرة، ١ كانون الثاني ١٩٠٧، (F.O.) ٢ / ٤٦٠.

(٢) مكدوال إلى كوكس: رقم ٤، سري، المحمرة ٢٦ كانون الثاني ١٩٠٧، (F.O.) ٢ / ٤٦٠.

(٣) سيرنك - رايس إلى غري: خلاصة شهرية عن الأحداث في فارس، طهران ٢٧ شباط ١٩٠٧، ٢٣ نيسان ١٩٠٧، (F.O.) ٣٧١ / ٣٠٤؛ برسي لورين (L. Loraine): سكرتير المفوضية، إلى سيرنك - رايس، مذكرة (Guhahék)، ٢٠ مايس ١٩٠٧، (F.O.) ٣٧١ / ٣٠٩.

الأمير سالار الدولة، إلى نطاق سلطته الشرعية، وبرحيل سردار المكرم إلى لورستان فإنه فوض حكم عربستان إلى الشيخ خزعل^(١).

لقد اضطرت هذه اللعبة عندما رفض الأشخاص اللذين تزحزحوا جانباً، التعاون. ورفض صمصام السلطنة الاعتراف بالسلطة الشرعية لنظام السلطنة وأبى أن يُصرف عن الأليخانية، فأغلق سالار الدولة حدوده بوجه سردار المكرم الذي ترك مقطوعاً وبشكل مخزي في بلاد البختيارين في معسكر شهاب السلطنة. ثم تفاوض المدعين بالأليخانية، بعد نوع من المناورة على المنصب، من أجل التوصل إلى تسوية تقضي بأن يستمد صمصام الأليخانية ويتولى شهاب المنصب رقم اثنين الألبك، وتركت الأطراف الأخرى لتصل إلى تسوياتها^(٢) الخاصة بها.

وهكذا صار باستطاعة خزعل أن يتصرف في شهر نيسان التالي حينما تم التوصل إلى اتفاقية مع صمصام السلطنة وعدد آخر من الخانات. فمن بين الأمور التي اتفقوا عليها معارضة مشتركة لأي تدخل من قبل الحكومة المركزية في حقوقهم المتعلقة بالإقطاعات، كذلك أن يديروا بصورة مشتركة حكم كل من عربستان وبهبهان والكوهغلو (Kuhgilu) إذا ما عرض الحكم لفريق أو طرف واحد فقط، أيضاً أن يشتروا بالاشتراك جميع الأراضي ما عدا الأرض في هنديان (Hindiyan) وده ملا (Deh Mullah) الواقعة على ضفاف الكارون، وفي منطقة الجراحي الكعبية، حيث كانت حقوق خزعل المطلقة فيها مُعترف بها. ومع ذلك فإن الاتفاقية قد بقيت عبارة عن رسالة مية^(٣).

لم يكن حلم البريطانيين في مثل هذه اللعبة الملتوية في تدبير الدساتن

(١) لورين: خلاصة الأحداث في بلاد البختياري، (Gulahek)، ٢٠ حزيران ١٩٠٧، (F.O.) ٣٧١ / ٣٠٩؛ سبرنك - رايس إلى غري: خلاصة شهرية للأحداث في فارس، طهران ٢٣ نيسان ١٩٠٧، (F.O.) ٣٧١ / ٣٠٤.

(٢) لورين خلاصة الأحداث في بلاد البختياري (Gulahek) ٢٠ حزيران ١٩٠٧، (F.O.) ٣٧١ / ٣٠٩؛ لوريسر إلى كوكس، رقم ٢٤٤، (Camp Ardal)، ٣ حزيران ١٩٠٧، (F.O.) ٣٧١ / ٣٠٩.

(٣) ولسون (A.T.): ملخص علاقات الحكومة البريطانية مع القبائل وشيوخ عربستان (كلكتا ١٩١٢)، ص ٢٣، ١١١.

من أجل توحيد الخانات البختياريين والشيخ العربي أكثر من حلم. فقد كان تصادم المصالح بين الشيخ والخانات كبيراً جداً. فكان حلم خزعل بتوحيد جميع عرب عربستان تحت سلطته وكان الخانات في طريقه. فلو أن البختياريين كانوا متوحدين لكان من المحتمل التوصل إلى هدنة. غير أنه بانشقاق الخانات إلى عصابات متشاحنة حينئذ صار الإغراء كبيراً جداً بالنسبة إلى أي طرف من الأطراف على تأييد خزعل ضد مصلحة الطرف الآخر، أو بالعكس بالنسبة إلى تأييد خزعل لطرف من الأطراف وفقاً لمصلحته الخاصة.

كان البريطانيون في الغالب، باعتبارهم وسطاء، عاملاً آخر في تعقيد المعادلة السياسية المعقدة فعلاً، وكان خزعل بشكل خاص متشبثاً بالسعي إلى مناورة البريطانيين للاشتراك في لعبته. غير أنه لم ينجح دائماً بالرغم من براعته، لأن المصالح البريطانية في بلاد البختياريين كانت حقيقة وليس بالإمكان تعريضها للخطر بجعل هويتها تتحدّد مع الجماعة الخاطئة. طبيعي أن أطرافاً بختيارية مختلفة قد تنافست من أجل التأييد البريطاني أيضاً، وكما هو متوقع فإن البريطانيين لم يظهروا علانية تحيّرهم أينما تورطت مصالحهم.

ونتيجة لتصادم المصالح بين الشيخ خزعل والخانات، واستمرار النزاع القبلي البختياري، ومساهمة بريطانيا الخاصة في سياسات النزاعات القبلية فإنها - بريطانيا - لم تستطع جلب العرب والبختياريين معاً في تحالف. وأن كل ما كان باستطاعتها عمله، هو أن تستعمل نفوذها في منع أي تصادم علني. فصار أمل بريطانيا في التحالف بين خزعل والخانات عبارة عن مهمة يائسة بشكل كبير لا سيما أن البنية السياسية لفارس قد تمزقت إلى أوصال بفعل النضال الثوري والتدخل الغربي.

(ج) الشيخ خزعل والوضع في بلاد فارس:

كان قد مضى على الثورة الفارسية في نهاية سنة ١٩٠٧ سنتان، فقد ابتدأت في شهر كانون الأول عام ١٩٠٥، في طهران عندما انطلقت عصي بعض التجار والسادة في ثورات ضد الحكومة. ومع ذلك، فإن الأسباب

الحقيقية وراء الاضطرابات تتمثل بعدم كفاية واقتدار الحكومة المركزية وبعض حكام أقاليمها وبالفساد والمحسوبية والظلم والاستبداد، أيضاً بالتهديد الذي فرضه التغريب أو الاتجاه نحو الغرب (Westernization) على النظام الاجتماعي الإسلامي التقليدي - أعني ظهور الاتجاه الأوروبي والبيروقراطي المتزايد. وربما قد تمثلت هذه بشكل جيد بناوس (M. Naus) وزير الكمارك المتمتع بكفاية تنقصها الحماس ولم تكن له شعبية تماماً. لقد كان النمط الغربي برمته نتيجة من نتائج الغزو العميق في داخل المجتمع الفارسي كنتيجة للتدخل الروسي والبريطاني في الشؤون الداخلية لفارس.

وعلى الرغم من أن مطالب المعارضين لم تشتمل أساساً على الدستور، فإن الدستوريين سرعان ما صاروا جزءاً من الحركة. فوافق الشاه مظفر الدين، بعد اضطرابات خطيرة أخرى، على المطالبين من أجل دستور ومجلس نيابي في صيف ١٩٠٦، وأعلن قانون الانتخابات في أيلول، وفي تشرين الأول افتتح المجلس، وفي ٣٠ كانون الأول وقع الشاه القانون الأساسي ليصبح نافذ المفعول، ولم تمض إلا ثمانية أيام على ذلك حتى توفي الشاه وأعقبه ابنه محمد علي شاه الذي ابتدأ مباشرة دوراً رجعياً أو فترة رد فعل^(١).

لقد قُوبل الاندفاع الثوري الأصيل بتعاطف وتأييد، وإلى حد ما، تشجيع من المفوضية البريطانية، كان المعارضون ضد الغرب بدرجة قليلة أقل مما هم ضد الروس (إذ كانت روسيا القوة المتنفذة في طهران، وفي الشمال، حيث حدث معظم النشاط الثوري)، ولذلك نظر الكثير منهم إلى مساعدة ضد العدو المشترك. أمّا الآخرون، الذين كانوا متأثرين بالفكر السياسي الغربي، فإنهم نظروا إلى أم البرلمانات^(*) (Mother of Parliaments) للعبون في القضايا الأيديولوجية.

(١) براون (E. G. Browne): الثورة الفارسية ١٩٠٥ - ١٩٠٩، (كمبروج ١٩١٠)، ص ١١٢ - ١٣٢؛ بيتر إيفري (Avery): إيران الحديثة (لندن ١٩٥١)، ص ١٢٤ - ١٣٢.

(*) المقصود برلمان بريطانيا [المرترجم].

كانت حكومة الأحرار البريطانية، وهو مصدر سوء حظ بالنسبة إلى قضية الحرية والدستور في فارس، قد قرّرت الوصول إلى تسوية مع روسيا، وكانت حكومة التّسار (القيصر) (Tsar) تعادي الحركة الدستورية، وتكره سميتها المميزة بأنها ضد روسيا، وخائفة من أنّها ستكون أقل سهولة للهيمنة عليها من الحكم القاجاري الذي كان يحتضر. وعلى هذا، فقد وجهت المفوضية البريطانية، بسبب الاعتراضات المثيرة للسير سيسيل سبرنك - راييس الوزير المفوض، أنّ تسحب نفسها من الحركة الثورية وتربط نفسها بالسياسة الروسية، وذلك كي لا تحرج المشاعر الروسية ولا تعرض الاتفاقية المخطط إليها للخطر.

وأخيراً، وعندما وقّعت الاتفاقية الإنجليزية - الروسية في آب ١٩٠٧، غضب القوميون كثيراً من خيانة بريطانيا وخذلانها لمصالحهم ومبادئها. فلقد شعروا، ولهم بعض الحق، أنّ الاتفاقية كانت تعني تجزئة بلادهم^(١).

قسمت بنود الجزء المتعلق بفارس من الوفاق البلاد إلى ثلاث مناطق، المنطقة البريطانية وتقع إلى جنوب شرقي خط يبدأ من حدود الأفغان عبر جازك (Gazik) وبيير جند (Birjand) وكرمان وينتهي في بندر عباس على فم الخليج العربي. لقد اعترف بمركز بريطانيا في الخليج العربي في إعادة غري لتصريح لانسدون، وتحدّدت منطقة النفوذ الروسي على أنّها تقع شمال خط يبدأ من قصر شيرين ماراً بأصفهان ويزد (Yazd & Kakhk) ومنتهاً بنقطة التقاطع للحدود الفارسية والأفغانية والروسية. وتقع بين مناطق البريطانيين والروس ما يسمّى بالمنطقة المحايدة.

لكل بلد حق غير محدد في تنمية مصالحه الاقتصادية (والاستراتيجية) في المنطقة الخاصة به، لكنه لا يستطيع أن ينشد لنفسه أو لقوة ثالثة امتيازات في المنطقة الأخرى دون موافقة القوة الأخرى. وتعهّدت كل قوة، بالنسبة إلى

(١) إيغري (Avery): إيران الحديثة، ص ٢٤ - ١٣٢؛ براون: الثورة الفارسية، ص ١١٢ -

١٣٢؛ غوين (Gwynn) (المحقق) سبرنك - راييس: جزء ٢، ص ٨١ - ٨٢.

المنطقة المحايدة، أن لا تقف ضد مساعي الأهالي للبلد الآخر بكسب أي امتياز مهما كان دون اتفاق مسبق^(١).

وعلى كل حال، فإن بريطانيا لم تكن راغبة، كما ظهر في فحوى مناقشة مشروع ري الكارون، في أن تتخلى عن مركزها المتمفوق (Premiment) على الكارون وفي المحمرة. وواصلت بريطانيا تحصين نفسها في بلاد البختياريين ضد جميع المنافسين كما لو كان الوفاق الإنجليزي الروسي غير موجود.

لم تكن الاتفاقية بجميع الغايات أو الأغراض العملية موجودة في عربستان، بالرغم من أن غري قد عالج فكرة التنازل عن الساحل الفارسي للخليج دون مبالاة، لكن الآراء الأخرى قد سادت. فقد وجد خزعل، من خلال تلميحه بفائدته الخاصة، طريقة إلى مستودع غري الدبلوماسي، وكان هناك سبب آخر لاستمرارية السياسة البريطانية في الجنوب، بالمقابلة إلى التغير المثير أو المفاجئ في طهران، وهو سبب مبدئي. فقد نفذت الهند السياسة البريطانية في عربستان من خلال المقيم في بوشهر ونائب القنصل في الأحواز. فلقد كتب مكدوال تقريراً من خلال كوكس في بوشهر على الرغم من انتسابه وخدمته لوزارة الخارجية، بالإضافة إلى ذلك، فقد كان مكدوال على استعداد دائم لمناصرة قضية الشيخ خزعل، وهو اتجاه وجدته الهند في الغالب أمراً مفيداً.

لقد كان اتجاه مسؤولي الهند المتمثل في التجاهل والتهرّب من روح الميثاق الإنجليزي الروسي وتنفيذ السياسة البريطانية في عربستان يُشجعه بين الحين والآخر أشخاص في المفوضية في طهران. وهناك مثال يُعد من أكثر الأمثلة الجديرة بالذكر، حول هذه الظاهرة، إذ حدث في مايس ١٩٠٧ حينما

(١) مونجر (Monger): نهاية عزلة في صفحات هنا وهناك؛ هيروفنز (J. C.): دبلوماسية في الشرق الأقصى والأدنى، سجل وثائقي، ١٥٣٥ - ١٩٠١٤ [برنستون ١٩٥٦] جزء ٢، ص ٢٦٦ - ٢٦٧.

قام برسي لورين (P. Loraine)، سكرتير المفوضية، بعمل سريع متعلق بالبلاد
البختيارية.

وباختصار، فإن لورين طالب بإلحاح بأن تدار جميع معاملات المفوضية
مع البختياريين من خلال لوريمر، نائب القنصل المتجول الموجود في
الأحواز، وعلى المفوضية أن لا تلزم نفسها، عندما تتفاوض مع الخانات في
طهران، إلا بعد الاتصال به أولاً. إن هذا الأمر سوف يقيد أو يحدّد مجال
مكائد ووسائل الخانات في الوقت الراهن إلى أضيق حد ممكن...». وطُوب
لوريمر القيام بالوساطة مع الامتيازات النفطية فقط. وهكذا فإن جميع المصالح
البريطانية تتحدّث بصوت واحد، فيتعرّز النفوذ البريطاني في بلاد البختياريين.
وقد اتفق سبرنك - رايس تماماً، بتحويله تقرير لورين إلى غرين، مع توصياته،
وأبلغ وزارة الخارجية أنه عازم على تنفيذها وذلك لأنه «يود أن يبقى بعيداً عن
الأضواء قدر الإمكان»^(١).

إن قرار سبرنك - رايس بأن تعهد شؤون البختياريين إلى لوريمر كان له
تأثير، بغض النظر عن الدوافع المذكورة آنفاً، في عزلهم خطوة أخرى عن
سيطرة غري. وبالنظر إلى نفور الوزير المفوض الواضح لسياسة غري الفارسية،
فإن هناك أساساً معقولة للتوقّع بأن مثل هذا الاعتبار كان عاملاً في قرار سبرنك -
رايس.

وهكذا، فقد تركت الهند وموظفوها في الساحة لمواصله سياسة هاردنج
- كروزون في جنوب غربي فارس منعزلة نسبياً عن تدخّل وزارة الخارجية.

فإذا ما كان لمفاوضات الوفاق الإنجليزي - الروسي تأثير قليل على
سياسات الحكومة الهندية، فإنها قد جذّدت شكوك الحكومة الفارسية تجاه تلك
السياسات. وظهرت تلك الشكوك بوضوح في حزيران عندما اتهمت الحكومة

(١) لورين إلى سبرنك - رايس (Gulahek): ٢٠ مايس ١٩٠٧، (F.O.) ٣٧١ / ٣٠٩؛ سبرنك -
رايس إلى غري: سري، رقم ١٠٩، (Gulahek)، ٢١ مايس ١٩٠٧، (F.O.) ٣٧١ / ٣٠٩.

الفارسية، باتفاق مع بعض الدبلوماسيين الروس المحافظين (Old-Line)، بريطانيا بأنها تدبّر مؤامرة^(١) لاستقلال خزل من فارس.

ووجد سيرنك - ريس الاتهام مضحكاً فبعث مازحاً تلعغرافاً إلى كوكس:

«لقد اتهمنا الروس بتدبير تحالف بين شيوخ المحمرة والكويت يقصد به استقلال الأول - أي شيخ المحمرة. أيها الرجل الشرير (Wicked Man!)، لطفاً دعني أعلم ملاحظاتك بريقياً...»^(٢).

في الحقيقة، هناك بعض الأسس لهذا الاتهام، فقد أفلت مبارك في بداية الشهر من خفيه البريطاني الميجور نوks (Knox) شاحناً يخته البخاري بالأسلحة والرجال والذخيرة، وأبحر نحو المحمرة لنجدة خزل في قمع بني طرف، الذين تكشفوا بأنهم مزعجين مرة أخرى. وأنه قد أرجع اليخت ليحمل حمولة أخرى، ووضع رجاله في المحمرة كي يسمح لحمايتها بتدبير السير بالحملة العسكرية. والظاهر أن لمبارك أموال مستثمرة في محصول التمور وأنه أراد ضمان جنيهاً واستثمار أمواله. وقد أثار الحادثة شدة حرارة الميجور نوks (Knox)، الذي تألم لدم استشارة مبارك له، وأرجفت الحكومة الفارسية فقد خافت من أن يكون انتفاضة عربية مدعومة من بريطانيا. على كل حال، فقد عاد شيخ الكويت^(٣) إلى بلده خلال شهر.

(١) وبالرغم من أن الوفاق لم يوقع حتى نهاية شهر آب، فقد كان المسؤولون الفرس عارفين بالمفاوضات. ويبدو أن الصحافة في طهران كانت على علم بالبنود الختامية للوفاق قبل سيرنك - ريس نفسه مما سبب الكثير من الإحراج والسخط.

(٢) سيرنك - ريس إلى كوكس: تلعغراف رقم ١٠٤، طهران، ٣٠ حزيران ١٩٠٧، (F.O.) ٣٤٥ / ٣٧١.

(٣) كوكس إلى السير لويس دين (Dane): السكرتير في الدائرة الخارجية لحكومة الهند، رقم ١٦١١، بوشهر، ٢٨ تموز ١٩٠٧، (F.O.) ٣٤٥ / ٣٧١، بوش: بريطانيا والخليج العربي، ص ٣٠٨ - ٣٠٩.

أطلع كوكس في الحال سبرنك - رايس عن حقائق الوضع، وأبلغ الوزير المفوض وزير الخارجية الفارسي علا السلطنة (Ala al-Sultanah) مضيفاً إلى أنه «متحير لإدراك السبب الذي جعل الحكومة الفارسية أو أي جهة أخرى تضمّر شكوكاً فيما يتعلق بولاء شيخ المحمرة للحكومة الفارسية»^(١).

ومع ذلك، لم تقتنع الحكومة الفارسية، فعرض ممثل وزارة الخارجية الفارسية في المحمرة عليّ مكدوال مذكرة من طهران تفيد بأن كوكس كان يسعى تدبير تحالف بين مبارك وخزعل ضد مصلحة فارس^(٢). لقد كانت شائعات التحالف، الذي كان قيد الإعداد، بين شيوخ الخليج وزعماء أواسط الجزيرة العربية، ابن سعود وابن رشيد، رائجة منذ خريف السنة السابقة. وقد تحرّى البريطانيون هذه الشائعة بشكل شامل في ذلك الوقت فوجد بأنها خيالية وبعيدة الاحتمال (Farfetched) - ما عدا حقيقة العلاقة الوثيقة بين مبارك وخزعل^(٣).

واصل الفرس تحريمهم لاكتشاف نوايا وأهدافاً بعيدة المدى في تلك العلاقة أكثر من كونها تعاوناً مشتركاً في قضايا ذات مصلحة محلية. وبعد أشهر من انتهاء حادثة بني طرف، في شهر تشرين الأول، اتهمت الصحف الطهرانية «خزعل» مرة أخرى عليّ أنه يدبر ثورة، وقد ناقش المجلس هذه التقارير^(٤)، فقلق الشيخ كثيراً. كان عليّ الحكومة الفارسية، بعد فترة وجيزة من المناقشات في الصحف الطهرانية وفي قاعة المجلس، أن تتصارع مع عرضين لافتقار أو

(١) سبرنك - رايس إلى علا السلطنة: شخصي، (Gulahek)، ٥ تموز ١٩٠٧، (F.O.) ٣٧١/٣١١.

(٢) مكدوال إلى بيل (Bell): سري، شبه رسمي، المحمرة، ٢٧ تموز ١٩٠٧، (F.O.) ٤٦٠/١.

(٣) كوكس إلى دين: سري، رقم ٢٤٧٧، (W/encl.)، يوشهر، ٢١ تشرين الأول ١٩٠٦، (F.O.) ٣٧١/٣٤٥.

(٤) مكدوال إلى تشارلس مارلنك (Marling): القائم بالأعمال في طهران، سري، رقم ١١، المحمرة، ١٢ تشرين الأول ١٩٠٧، (F.O.) ٣٧١/٥٠١.

لنقص في سيادتها (أو بالأحرى عدم احترام بريطانيا لها) في عربستان والخليج العربي .

تضمن الأول منهما إرسال كومت (Comet) السفينة البخارية الملكية الهندية لنقل البريد (Royal Indian Mail Steamer) إلى الأحواز في تشرين الأول لحماية أرواح وأملاك أصحاب امتيازات النفط البريطانيين الذين تعرّضوا للخطر نتيجة الصراعات القبلية البختيارية . فقد هدّد كل طرف من الأطراف المتنازعة بمنع الإنجليز من تقديم العون إلى الطرف المعادي .

لقد اتخذ قرار إرسال الزورق الحربي المزوّد بالمدفعية من قبل أشخاص ليست لهم إلا معرفة قليلة بالأحوال المحلية ودون مشاورة دقيقة مع الأشخاص في مركز المسؤولية . وأشار خزعل ، عندما أبلغه مكدوال عن سبب وجود الزورق (Comet) بأن الأحواز لا تبعد إلا خمسين ميلاً عن بلاد البختيارية . وأصاف بأنه يأمل «أن لا يقوم البريطانيون بأي شيء يؤدي إلى الإضرار به مع الحكومة الفارسية بالنظر إلى اتهام المقالات الصحفية له بتدبير مؤامرة مع البريطانيين»^(١) .

وعقب لوريمر ، الذي قد ذكر في تقريره حول عدم كفاية الزورق كومت (Comet) (إذ إنّه في الواقع سار بصعوبة في الضفة الوحلة) ، بحذّة قائلاً: «إذا ما كانت هناك حاجة إلى رأي ، علي أن أقول بأن الزورق كومت لا قدرة له تماماً في التأثير على المشكلة البختيارية وأن تواجهه في الأحواز عديم النفع . وأن مدير شركة النفط يتفق مع هذا الرأي»^(٢) .

عاد الزورق كومت (Comet) ، السيئ الحظ ، بشكل مخزٍ إلى المحمرة والحجر الصحي لانتشار مرض الحصبة على متنه . وبعد ذلك عاد إلى بغداد .

(١) مكدوال إلى كوكس : رقم ٢٨ ، المحمرة ، ١٩ تشرين الأول ١٩٠٧ ، (F.O.) ٣٧١ / ٤٩٧ .
(٢) حكومة الهند إلى مورلي (Morley) : ١ نوفمبر ١٩٠٧ ، (F.O.) ٣٧١ / ٣٠٦ ، هنري لونغhurst (Longhurst) : مغامرة في النفط : قصة النفط البريطاني (لندن ١٩٥٩) ، ص ٣٢ .

لم يدرك خزعل تماماً العنصر المضحك في رحلة الزورق كومت. ولحد الآن لم يقدر حجم النظام الدستوري الجديد، فقد عبّر خزعل في مناقشاته مع مكدوال حول القصص الصحفية التي كانت في غير صالحه، عن قلقه بالنسبة إلى مسألة «اعتراف الحكومة المناسب بمركزه». وخاف «أن تكون رغبة المجلس في تقليص سلطته إلى أبعد من ذلك». وأن البريطانيين «سيؤيدون [الفرس] كما في حالة الكمارك التي قبل بها بناء على مشورة البريطانيين»^(١).

ولذلك، فإنه اضطر عندما وصل الزورق كومت، إلى أن يظهر ولاءه لحكومة طهران، فقد كان، في غياب الكارغوزار (Karguzar)، هو الممثل المحلي لوزارة الخارجية. لذلك، فإنه بناء على هذه الوظيفة، وبتغاضٍ من مكدوال، قدم اعتراضاً رسمياً من خلال وزارة الخارجية الفارسية ضد تواجد الزورق البريطاني المزوّد بالمدفعية. وكما عقب مارلنك إلى غري بأنه من غير المحتمل أن هذا الاعتراض سيؤدي إلى أي نتيجة في طهران. ومع ذلك، فإن خزعل كان مهتماً وقلقاً بشكل كافٍ حول سمعته في طهران^(٢).

وكانت الحادثة الثانية لانتهاك السيادة الفارسية هي القبض على قراصنة وتدمير سفنهم وحصنهم في دِير (Dayir) الواقعة على الساحل الفارسي جنوب بوشهر. فقد ارتكب القراصنة عمليّات قرصنة في شهر تشرين الثاني لسنة ١٩٠٦، وأذار سنة ١٩٠٧، وكان كوكس قد بنى لأكثر من شهر وضعية محكمة وسليمة للإجراء البحري البريطاني في الأراضي الفارسية، ولم تجد وزارة الخارجية أي خطأ. فأذعنّت الحكومة الفارسية بعد احتجاجات قوية في طهران من أجل التعويضات. فالسفن كانت في طريقها إلى دير (Dayir) في الوقت الذي كانت فيه الحكومة الفارسية تسعى إلى الوصول إلى قرار، وقد وصلت

(١) مكدوال إلى مارلنك: رقم ١١، سري، المحمرة، ١٢ تشرين الأول ١٩٠٧، (F.O.) ٤٦٠/٢.

(٢) مكدوال إلى كوكس: رقم ٢٨، المحمرة، ١٩ تشرين الأول ١٩٠٧، (F.O.) ٣٧١/١٤٩٧. مارلنك إلى غري: طهران رقم ٢٧٣، ٢٣ كانون الأول ١٩٠٧، (F.O.) ٣٧١/٤٩٧.

إلى أماكنها المقصودة في الأسبوع الثاني من شهر كانون الأول للقبض على القراصنة ثم تابعت عملها في التخريب. وأبرق كوكس إلى مارلنك قائلاً: «إن أبناء القبض وأبناء العقوبة السريعة والعلنية تنتقل بسرعة، وسوف تعزز كثيراً السلام البحري وتعزز هيبتنا في الخليج»^(١).

لقد تقرر عدم تسليم السجناء إلى الدرايبك (Darya Begi)، الحاكم الفارسي للموانئ الخليجية خوفاً من أن يكون التخويف والرشوة المحليتين سوف تفسدان عملاً قد تمت المباشرة به لعدة شهور فضلاً عن صرف عدة آلاف من الباوندات. ففي هذه الظروف يكون من الضروري العثور على موظف فارسي يمكن الاعتماد عليه لتنفيذ السياسة البريطانية وتسليمه القراصنة. وقد برهن الشيخ خزعل بأنه الشخص النموذجي الذي يمكن أن يعهد إليه هذا العمل. وقد سلم القراصنة إلى الشيخ خزعل باعتبارهم من رعاياه، لكن الشيخ قرّر، كما كان عليه الحال في الغالب، عندما يزن الأهمية المتصلة بالمصالح البريطانية والمحلية، أن يكون في صالح روابطه القبلية فبدل العقوبة إلى السجن^(٢) مدى الحياة.

وهكذا، بقيت هيبة البريطانيين ونفوذهم في عربستان في نهاية عام ١٩٠٧، غير ضعيفة بالرغم من الوفاق الإنجليزي الروسي. في الواقع إن تأثير الثورة الفارسية المبعثر والتزاع الداخلي للخانات البختيارية قد قلل من نفوذ وفاعلية الحكومة المركزية في المنطقة إلى حد العجز. فكانت السفن البريطانية التي تجوب البحر تتغلغل أو تنفذ كما تشاء إلى المناطق الساحلية الفارسية.

ولما كانت القوة البحرية البريطانية قد برهنت على كونها وسيلة غير مؤثرة في حماية المصالح البريطانية في بلاد البختاريين فقد لجأت إلى السبل

(١) كوكس إلى مارلنك: تلغراف: بوشهر، ١٠ كانون الأول ١٩٠٧، (F.O.)، ٣٧١/٤٩٩؛
(F.O.)، ٣٧١/٣٠٨، ٣١١، ٣١٢، ٤٩٩.

(٢) نفس المصدر السابق.

العسكرية، ففي شهر تشرين الثاني، انفصل الملازم اللفتانت أرنولد تالبوت ولسون (A. T. Wilson) من كتيبته الرائدة في الهند وعُين لقيادة الكتيبة الثامنة عشر كتيبة الرماحين البنغال (Bengal Lancers). وقد وجه أو أرشد للتوجه عبر بلاد البختاريين إلى مواضع حفر شركة دارسي لاكتشاف النفط (D'Arcy Exploration CO.). وكما كتب ولسون فيما بعد قائلاً: «إن الكتيبة التي أظهرتها كان المقصود منها ظاهرياً تعزيز حرس القنصلية في الأحواز، علماً بأنها كانت من الناحية العملية لحماية الحفارين إلى أن تتم محاولة اكتشاف النفط بنجاح أو أن تترك المحاولة».

يبدو أنه لا يمكن تجنّب سياسة هاردنج - كرزون القاضية بالتحصّن في جنوب غربي فارس. فإن هذه السياسة قد انتعشت على الرغم من تبدّل الموقف السياسي في فارس وديناميكية الاستعمار الهندي. والملاحظ أن السياسة، المنطلقة من لندن والأوروبية المكيفة وفقاً لظروف الشرق، في طهران قد جعلت السياسة الاستعمارية المنطلقة من الهند في عربستان ضرورة ملحة، وذلك بإضعاف حركة الدستوريين في فارس.

وعلى كل حال، فقد أعيقت هذه السياسة الاستعمارية المتطرّفة، فإن عزم مورلي (Morley)، سكرتير الدولة للهند، على تحديد كل من امتيازات وروح مبادرة نائب الملك وأن يكون سيد بيته قد حتمت تقليص المجال لمناورة مسؤولي الخليج. وبفشل الحصول على مشروع ري يكون تحت السيطرة البريطانية فإنه لم يكن للبريطانيين من مشروع في منطقة كبيرة بما فيه الكفاية كي تبيح التزام بريطاني دائم للمنطقة، لا سيما فيما يتعلّق الأمر بالحكومة في لندن. فضلاً عن ذلك، فإن شيخ المحمرة لم يُلزم أو لم يُربط بدرجة كافية بالسياسة البريطانية. وأن تعهداً أقوى للشيخ سيجعله نافعاً أكثر في نقل النفوذ البريطاني - الهندي إلى المنطقة. وفي الوقت نفسه، فإن تعهداً أقوى سيزيد من التزامات البريطانيين في المنطقة، وسيجعل من الصعوبة على لندن أن تتخلّى عن عربستان.

إن خزعل سيكون سعيداً لو أن بريطانيا تزيد من التزامها وتعهدتها له، وأن التخلي البريطاني عنه إبان أزمة الكمارك، ما زالت تثير في ذهنه الألم، بالإضافة إلى ذلك، فإن عداة القوميين في المجلس وفي الصحف الطهرانية، برغم من أنها غير مجدية، ومجرد كلامية، توضح طريق علاقاته المستقبلية مع الحكومة الدستورية. فربما لا تعترف الحكومة، التي ليس بالضرورة أن تكون ضعيفة دائماً، باتفاقيات قد تمّ الوصول إليها إبان حكم الشاه مظفر الدين الأوتوقراطي المستبد.

وفي الوقت الذي نضع فيه إعادة تأكيد تصريح لانسدوان والمظاهر الحديثة لعرض القوة بالنسبة إلى دبلوماسية قارب المدفع على تهدة مخاوف خزعل فيما يخص وضعه كقوة في الخليج العربي، لكن الأمر ما زال غامضاً بالنسبة إلى وقعه كأمر مستقل في أراض تقع في المنطقة الفارسية المحايدة^(١).

لذلك، استأنف برسي كوكس، مقيم حكومة صاحب الجلالة البريطاني في الخليج العربي، مسألة زيادة الضمانات^(٢) للشيخ خزعل في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٠٧. وفي الوقت الذي كان فيه ينتظر التوصل إلى قرار في لندن وقع حدث مثير ومفاجئ في تاريخ العالم في ميداني نفتون (Maydan-i Naftun [ميدان نפט])، في مسجد سليمان على بُعد خمسة وخمسين ميلاً إلى شمال شرقي الأحواز، ذلك الحدث الذي كان له أثر عميق على علاقات خزعل مع بريطانيا وبلاد فارس.

(١) مارلنك إلى غري: رقم ١٨، تجاري، طهران، ٢١ كانون الأول، ١٩٠٧، (F.O.) ٣٧١/٥٠٠.

(٢) ولسون: موجز، ص ٢٢.

نفط، وماء، وسكك جديدة

(أ) خزعل وشركة النفط الإنجليزية الفارسية:

إنه من المعروف جيداً بأن البئر النفطية المتدفقة في مسجد سليمان في ٢٦ مايس ١٩٠٨، قد سجّلت بداية عصر جديد في تاريخ الشرق الأوسط - هو عصر النفط. ومهما يكن، فإن نفط الخليج العربي قد اتخذ دوراً مهيماً في الأمور السياسية للقوى الدولية، خاصة منذ الحرب العالمية الثانية، وأن هناك اتجاهات لبعض العلماء في توسيع هذه الأهمية المهيمنة للفترة التي بُحث فيها أولاً عن النفط واكتُشف وجوده. وإن الذنب يقع على الكثير من الكُتّاب وهم يحاولون معالجة دور الحكومة البريطاني في مطلع سنوات تصنيع النفط في إيران لمثل هذا التفسير غير الصائب. فقد نُظر إلى النفط على أنه القوة الدافعة من وراء الوجود البريطاني في عربستان وعلاقتها مع الشيخ خزعل.

في الواقع، إن اكتشاف النفط في عربستان لم يكن إلا لتزيت عجلات السياسات التي أيّدها بالفعل «مدرسة الخليج العربي».

كان الميجور برسي كوكس، المقيم البريطاني في بوشهر، الشخصية التي تتعلّق بها هذه المدرسة «مدرسة الخليج العربي». فقد كان تفجير النفط بالنسبة

له فرصة مُرْسَلَة من السماء لتعزيز السياسة الإنجليزية - الهندية في الهيمنة البريطانية على عربستان .

وفي نفس الوقت الذي اكتشف فيه النفط أو بعد ذلك بفترة وجيزة كان كوكس منهمكاً في تشجيع إحياء مشروع ري الكارون تحت السيطرة البريطانية، وتشديد سكة حديد من المحمرة إلى خرم آباد، وقرض بريطاني كبير إلى الشيخ خزعل، والحصول على ضمانات أقوى وأكثر إلزاماً للشيخ، فإذا ما تحققت جميع هذه المشاريع فسوف يكون لها تأثير في توريث الإمبراطورية البريطانية في حماية الشيخ ومناطق نفوذه، فقد أظهرت نقابة النفط عن نفسها ببساطة على أنها إحدى الوسائل الأخرى التي تناور بها حكومة لندن غير المؤيدة لسياسة إمبراطورية متطرفة في عربستان .

وعلى الرغم من ابتهاج الرجال في الخليج باكتشاف النفط المفاجئ، فإنه من الصعوبة على هؤلاء الأبطال للسياسة الاستعمارية الإنجليزية - الهندية أن يتحملوا بيلزام أنفسهم فقط لنقابة النفط (Oil Syndicate) ومصالحها . وأنه كان من الضروري تبني وجهة نظر محافظة ومتزنة للتوقعات الجارية بالنسبة إلى امتياز النفط، باعتبار أن تاريخها لم يكن حتى الآن تاريخاً يدفع^(١) إلى الثقة .

لقد حصل وليم نوكنس (Knox) دارسي (D'Arcy) في مايس ١٩٠١، على امتياز لاكتشاف النفط واستثماره وتصديره، ودارسي، مقالو بريطاني حصل على ذلك الامتياز بعد أن بذح آلاف الباوندات في إرشاد البلاط الشاهنشاهي الفارسي وبمساعدة السير آرثر هاردنج الوزير البريطاني المفوض . ووصل في صيف ١٩٠١، الحفّارون إلى بغداد تحت إشراف رينولدز (G. E.

(١) لقد جعل اللورد كيتنر (Kitchener)، القائد العام للجيش الهندي والرجل الأول على صهوة الجواد في الإمبراطورية، مساعدة اللفنانث ولسون (A. T.) مسؤولاً عن الحرس في موضع النفط ليجدد فيما إذا كان المشروع مضموناً مالياً قبل أن يشتري أسهماً فيه . الكولونيل بيرد وود (W. F. Birdwood)، السكرتير العسكري للقائد العام، إلى اللفنانث ولسون، سيلا، ١٤ تشرين الأول ١٩٠٨، (F.O.) ٤٦٠ / ٣ .

Reynolds ثم ابتدأت عمليّات الحفر في شياخ سرخ (Chiah Surkh) بالقرب من قصر شيرين على الحدود الفارسية التركية.

لقد وصل الحفر في البئر الأولى باتجاه نهاية عام ١٩٠٢، إلى مسافة ٣٠٠ قدم فقط، ثم تم الوصول إلى مسافة ١٦٦٥ قدماً بحلول شهر آب ١٩٠٣ فاستقبلت عيون الحفّارين منظر الماء المالح وأنوفهم برائحة الغاز الباهتة. في الواقع إن تفجّر النفط أو اكتشافه كان في شهر كانون الثاني لسنة ١٩٠٤، وأعلن دارسي عن هذا الموضوع، قائلاً: «أنباء سارة من فارس». إذ إنّه قد وظّف إلى حد الآن ١٥٠,٠٠٠ باوند في المشروع، وقد قال: «إن لكل محافظة حدودها، وبإمكانني رؤية حدود محفظتي الخاصة». وبالفعل فإنه قد أجرى مقابلة مع أصحاب الأموال البريطانيين والفرنسيين والأميركان بأمل الحصول على إعانة لتجاوز أزمته المالية. والآن باكتشاف النفط، فإن رجال الأموال المترددين سيكون لهم نصيب في شراء الأسهم.

كلا، فقد هبط تدفق النفط إلى نقطة حتى صارت عمليّة بناء خط أنابيب نفط لحمله إلى البحر من الناحية الاقتصادية غير عملي، وصار دارسي في الوقت الحاضر شديد الحاجة إلى المبالغ، إذ إنّه بالإضافة إلى ما سكب حتى هذا الوقت في حفرته الجافة من مبلغ يقدر بـ ٢٢٥,٠٠٠ باوند فإنه وزوجته قد صرفا أيضاً مبالغ أكثر على بذخهم وامتعتهم. فإن دارسي وإدوارد السابع فقط كانا يمتلكان مقصورات خاصة في إبسوم (Epsom). وكان المغنيان كاروسو (Caruso) وملبا (Melba) يغنيان فقط لضيوف دارسي في الأمسية نفسها.

على كل حال، فإنه من حسن حظ دارسي أن أصبح اللورد فشر عام ١٩٠٤ أمير البحر الأول في الأدميرالية. فمنذ وقت طويل احتدمت مشادة في البحرية الملكية حول المزاي المتناسبة للفحم والنفط كوقود للسفن الحربية لصاحبة الجلالة. وكان فشر مولعاً بشكل كثير بالنفط (Oil Maniac). لذلك كانت أول إجراءاته أن عين لجنة للنفط من أجل اكتشاف موارد مضمونة لزيت

الوقود. لأنه بالرغم من أن بريطانيا تمتلك في جزرها أجود مخزون للفحم البخاري في العالم، فإن ٢٪ من احتياط الكرة الأرضية المعروف بالنفط يكمن فقط داخل حدود الإمبراطورية البريطانية. وقد استدعت اللجنة دارسي، وهي على علم بمصالح دارسي في فارس، من الريفييرا إلى الوطن، وكان دارسي يسعى إلى عرض أو بيع الأسهم إلى عائلة روتشيلد (Rothschilds) الفرنسيين. وقد عُينت لدارسي مهمة الاتصال بشركة نفط برما (Burmah Oil CO.)، وهي المنتج الرئيسي للنفط في الإمبراطورية، التي قد عقدت اتفاقية لتزويد الوقود إلى البحرية الملكية. ومن ثم تم التوصل إلى اتفاقية في شهر مايس ١٩٠٥. وبذلك اتحدت توقعات دارسي وأوراق مالية شركة نفط برما لتشكّل نقابة الامتيازات المحدودة (Concessions Syndicate LTD).

وبناء على ذلك، سلّم المنقّبون آبارهم الجافة في شهر كانون الأول ١٩٠٥، وانتقلوا بعيداً إلى الجنوب في عربستان، وبعد ذلك، ابتدأت الأعمال في شاردن (Chardin) على بُعد ٥٥ ميلاً إلى الشرق من الأحواز.

وبعد ذلك مباشرة، ابتدأت الأعمال في مسجد سليمان الواقعة في ميدان نفط في البلاد البختيارية^(١).

ومع ذلك، فقد صار من الضروري التوصل إلى اتفاقية مع الخانات البختيارين، وذلك من أجل تسهيل عمل المنقّبين وضمان سلامة استثمار نقابة الامتيازات، وفي الواقع، فإن الخانات رفضوا السماح بالتنقيب إلى أن يتم التوصل إلى اتفاقية معهم.

أدار بريس (Preece)، القنصل العام في أصفهان، المفاوضات بالنيابة عن

(١) ستيفن لونكريك النفط في الشرق الأوسط اكتشافه وتطويره (ط ٢، لندن ١٩٦١) ص ١٧ - ١٩؛ هنري لونغhurst (Longhurst): مغامرة في النفط، قصة النفط البريطاني (لندن ١٩٥٩)، ص ١٥ - ٢٩، البويل ساتون (L. P. Elwell-Sutton): النفط الفارسي: دراسة في سياسات القوى (لندن ١٩٥٥) ص ١٣ - ١٧.

النقابة، وكان قد ابتدأ أول الأمر في مفاتحة الخانات سنة ١٨٩٦ حول إمكانية فتح طريق البختيارية. ومن سوء حظ نقابة النفط أن تعرقلت المفاوضات بسبب صراع القوى داخل صفوف البختياريين بين سردار أسعد الثاني ومصمصام السلطنة. فاتخذ سردار أسعد موقفاً مستقلاً خلال مفاوضاته، أملاً بالحصول على الهيئة أو المكانة والتأييد، وطالب بحصة قدرها ٢٠٪ لأفراد قبيلته من أرباح مشروع النفط، ومن ناحية ثانية، فقد كانت قوات مصمصام أكثر مطاوعة إذ وافقوا على حصة قدرها ٥٪. وقد رفضت الشركة قبول ذلك، ولهذا وافق الخانات على ٣٪ حصة في أي شركة تعمل في النفط في أراضيهم إضافة إلى مبلغ ٢,٠٠٠ باوند لحراسة موظفي النقابة وممتلكاتهم.

إن ما يدعى باتفاقية البختيارية (Bakhtiyari Agreement) التي تم التوقيع عليها في ١٥ تشرين الثاني ١٩٠٥ سرعان ما أثبتت أنها خيبة بالنسبة إلى الطرفين، فالبختياريون أنفسهم، نتيجة للشجار التلاحمي السياسي (Infighting)، لم يتوصلوا إلى اتفاقية حول الجهة التي ستسلم مبلغ الـ ٢,٠٠٠ باوند، ومن الذي سيكون مسؤولاً عن تهيئة الحراس والدفع إليهم. فقد بعثت كل عصابة، خوفاً من أن يدفع المرتب إلى الخصم، أوامر متناقضة حول تفريق أو صرف الحراس وإعادة تعيينهم.

وقد هدّدت شركة النفط بأنها ستوقف العمل ما لم تقدم الحماية لمستخدميها وممتلكاتها. ومنحت الحكومة البريطانية قدرأ أكبر من التأييد لجماعة مصمصام السلطنة/ شهاب السلطنة عن طريق وعدهم بالإعانة المالية.

توصلت الأطراف في شهر تشرين الثاني عام ١٩٠٦ إلى اتفاقية جديدة منحت فيها الخانات إضافة قدرها ٥٠٠ باوند سنوياً للحراس ووعدت بإضافة قدرها ١,٠٠٠ باوند سنوياً لحراسة أنابيب النفط بعد إنجازها، وقد أخفقت هذه التسوية أيضاً عندما تشاجر مصمصام وشهاب في سنة ١٩٠٧، فأيد البريطانيون في هذه المرة شهاباً باعتباره الطرف الأضعف الذي تعهد بالكثير، فكانت النتيجة أن تعرضت مواقع شركة النفط إلى مضايقات من قبل مصمصام.

لهذا تخلى البريطانيون وهم ممثلون بشخص اللفتانت لوريمر، نائب القنصل في الأحواز، عن فكرة الاعتماد على البختيريين في حماية المتقبيين عن النفط. وفي تشرين الثاني ١٩٠٧، تم إرسال الجنود الهنود تحت قيادة اللفتانت ولسون إلى عربستان^(١)، بعد أن أثبت الزورق الحربي كومت (Comet) عدم قدرته بعد ارتطامه بالضفة المملوءة بالغريرين.

في الوقت ذاته، أثبت السئران في شاردين (Chardin) (ممتين Mamatayn) في أيلول ١٩٠٧ أنهما جافان، فأقيمت بعدئذٍ معدات الحفر في ميدان نفط للمحاولة الأخيرة. وبدأ التنقيب هناك في شهر كانون الثاني من سنة ١٩٠٨، ووصل الحفر في منتصف شهر مايس إلى عمق ١,١٠٠ قدماً. بعد ذلك، اعتماداً على اللفتانت ولسون، تسلم رينولدز (Reynolds) برقية تفيد بأن الأموال قد نفذت وأن عليه أن يفكك المعدات، وأن يصرف الكادر الوظيفي ويرحل^(٢). وعلى كل حال، فقد قرّر رينولدز مواصلة التنقيب إلى أن ترسل رسالة رسمية، لكنه في ٢٦ مايس اكتشف النفط.

بعث ولسون برقية إلى كوكس في بوشهر بهذه التعبيرات:

«اقرأ ترنيمة (Psalm) رقم ١٠٤، آية رقم ١٥، الجملة الثالثة، وترنيمة رقم ١١٤، آية رقم ٨ الجملة الثانية؛ ويقصد بذلك أنه قد يظهر في الأرض نفطاً يجعل ملامحه مبتهجة والحجر الصواني (Flint) في بئر متفجر».

- (١) جين رالف غارتويت (Garthwaite): «الخانات البختيريون: شقاق في إيران ١٨٨٠ - ١٨٩٥» رسالة دكتوراه، جامعة كاليفورنيا ١٩٦٩، ص ١٨٤ - ٢٠٢؛ جين رالف غارتويت: «الخانات البختيريون، الحكومة الإيرانية، والبريطانيون ١٨٤٦ - ١٩١٥». في المجلة الدولية للدراسات الشرق أوسطية (JMES) جزء ٣ رقم ١ (١٩٧٢)، ص ٣٣ - ٣٦.
- (٢) لقد كذبت الشركة هذا فيما بعد، وأكدت على أن تعليماتها كانت بمواصلة التنقيب للوصول إلى مسافة ١,٥٠٠ قدماً. ولسون (A. T.): جنوب غربي فارس: يوميات ضابط سياسي (لندن ١٩٤١) ص ٣٩ - ٤٢؛ لونغhurst (Longhurst): مغامرة في النفط، ص ٣٠ - ٣٢.

ونتيجة لذلك، تسلّم مدرء نقابة أو اتحاد الامتيازات الأنباء من وزارة الخارجية قبل وصول البرقية التي أرسلها رينولدز من البصرة^(١).

لم تنعكس صورة الملامح المبتهجة للرجال في الهند والخليج وفي أعلى البلاد في عربستان في الوجوه في الهند ووزارة الخارجية. فقد حاول كوكس، الذي كان بالفعل مستمراً على محاولة توسيع الضمانات أو التأكيدات البريطانية للشيخ خزعل، أن يستخدم اكتشاف النفط ليلفت فيه نظر وزارة الخارجية إلى ما قد قرّرت منحه في الماضي لخزعل. ولكنه لم يفلح. وأشارت مذكرة مؤرخة في ٢٣ تموز وصادق عليها ماليت (Mallet) وتشارلس هاردنج وغري تفيد بأن اكتشاف نقابة دارسي للنفط قد منح المصالح البريطانية «اهتماماً متزايداً في خير عربستان»، غير أنها أكدت بأنه ليس هناك «من سبب يدعو إلى الانحراف عن الموقف الذي تبنيه في رسالتنا المؤرخة في ٢٠ ميس»^(٢) وبساطة، كان هذا الموقف يتضمن تكرار القول بالنسبة إلى الضمانات التي قد مُنحت فعلاً.

ومع ذلك، فإنه على الرغم من نفور سكرتير الهند الواضح من «كل شيء يبدو وكأنه توسع، وتوسيع المحميات ومناطق النفوذ وما أشبه ذلك، ونفوره من أي أمر له صفة التسلّط العسكري...»^(٣)، وعلى الرغم من تخلي الحكومة المؤقت عن مشروع اللورد المفضل في تحويل البحرية إلى اكتشاف النفط^(٤)، فما لا مفر منه بأن النفط قد جرّ لندن نحو علاقات أوثق مع الشيخ خزعل.

وابتدأت نقابة النفط نفسها بالعمل في ٧ حزيران ١٩٠٨، عندما سأل

(١) ولسون: جنوب غربي فارس، ص ٤٢.

(٢) مذكرة (F.O.) ٢٣ تموز، في وزارة الهند (I. O.) إلى وزارة الخارجية (F.O.)، ٢٢ تموز ١٩٠٨، (F.O.) ٣٧١ / ٥٠٢.

(٣) داس (M. W. Das): الهند تحت حكم مورلي ومتنو، سياسة خلف ثورة، قمع واصلاحات (لندن ١٩٦٤)، ص ٦٤؛ ستانلي ولبرت (Walpert): مورلي والهند ١٩٠٦ - ١٩١٠ (مطبعة جامعة كاليفورنيا ١٩٦٧)، ص ٤٢.

(٤) ايلويل ساتون (Elwell-Sutton): النفط الفارسي، ص ١٨.

رينولدز عن المساعي الحميدة للسير برسي كوكس للحصول على أرض في عربستان من الشيخ، وكانت عبارة عن جزيرة كبيرة تقع في شط العرب وتمتد جنوباً من مصب نهر الكارون، إذ إن هذه الأرض ستستخدم كموقع لتسهيلات عملية خزن النفط وفيما بعد كمصفى لتكرير النفط، وسأل رينولدز بسذاجة إلى حد ما بأن الممتلكات التي يحصل عليها تكون بواسطة طرف ثالث كي يبقى اسم النقابة بعيداً عن ذلك، وبهذه الطريقة لا يرفع الشيخ السعر، اعتبر نائب الملك، متو، طلب رينولدز كفرصة للإشارة إلى رأي كوكس القاضي «بأنه من المحتمل أن تتأثر الضمانات التي تمنح إلى شيخ المحمرة والشروط من ذلك بمعرفة أننا ربما بعد فترة قصيرة نحتاج إلى رضا الشيخ وتعاونه^(١) بهذا الخصوص».

ولم يجد مورلي أن هناك أي سبب في تعديل رأيه السابق، لكنه اعتقد فعلاً، ربما ببعض الإلحاح من السير آرثر جودلي (Godley)، سكرتيره المساعد الدائم الذي لم يكن من حزب الأحرار، بأنه ينبغي القيام بالتحريات كما لو كانت لاحتياجات النقابة. وهذا ما قد قامت به فعلاً وزارة الخارجية في رسالتها إلى بريس (Preece) القنصل العام السابق لصاحب الجلالة في أصفهان الذي يشغل الآن منصب معتمد لنقابة الامتيازات^(٢).

ومن الناحية الثانية، فإن بريس (Preece) لم يستجب إلى عرض الحكومة البريطانية المبطن القاضي بالمساعدة، وواصلت الشركة محاولاتها المرتبكة في الحصول سراً على أرض في عبادان. إن محاولة «خدع» (Hoodwink) الشيخ قد عثر عنها لوريمر بتعبير بأنها «سخيفة وصبيانية»:

(١) اللفئات لوريمر (D. L. R.): نائب القنصل في الأحواز، إلى الميجور برسي كوكس، المقدم البريطاني في بوشهر، شبه رسمي، الأحواز، ٨ تموز ١٩٠٨، (F.O.) ٣٧١ / ٤٧١٥ حكومة الهند إلى جون مورلي، سكرتير الدولة للهند، تلغراف (P.) ٢٧ تموز ١٩٠٨، (F.O.) ٣٧١ / ٤٩٧.

(٢) وزارة الهند (I. O.) إلى وزارة الخارجية (F.O.) ١ آب ١٩٠٨، (F.O.) ٣٧١ / ٢٩٧، (F.O.) ٣٧١ / ٤٩٧، (F. Preece)، ٣٠ تموز ١٩٠٨، (F.O.) ٣٧١ / ٤٩٧.

«ستكون كذلك على أية حال، لأنه ليس باستطاعة أي جهة ما عدا النقابة بأن تكون هي المشترية، وسوف لن يبيع الشيخ أبداً ما لم يعلم القصد من وراء الأرض المرغوب فيها، وأنه على ثقة بأن الحكومة الفارسية لن تثير أي اعتراض. ومع ذلك ولكي يكون الأمر مؤكداً بشكل مزدوج فإنهم قد عملوا بغير إتقان على سرّية إرسال معتمد من بورما لاختبار الأرض ليس هناك أدنى شك بأن الشيخ وحاج رئيس كانا ينتظران بتلهف^(١) بدء المحادثات».

وطلب رينولدز من لوريمر مساعدة كوكس مرة أخرى في المفاوضات المخطط لها مع الشيخ، وفي لندن تنازل بريس (Preece) عن سرّيته السابقة وتقدّم بنفس الطلب إلى وزارة الهند، في الوقت الذي وجّه فيه دارسي لوريمر لإبلاغ رينولدز أن محادثات الطرف الثالث «بالرغم من أنها ملائمة وأن هويتي سوف تتحد معهم، ستكون بالتأكيد غير ذي جدوى تماماً. فالشيخ متيقظ (On The qui vive) وسيكون ذكياً بما فيه الكفاية ليميّز حجم النعمة مهما دفتت^(٢) رأسها عميقاً».

لم يستطع كوكس أن يتحمّل يجعل سمعته لتسوي أو لتكون حلاً وسطاً لمشاركة في صفقة عمل من نوع غامض، واستمر كوكس قائلاً:

«إنني أعتقد بأن على النقابة أن تواجه بعزم ضرورة التفاوض مع الشيخ بصراحة، معتمدين على براعة ممثلهم وعلى مساعدتنا الدبلوماسية حينما يحين الوقت. وقد تسلم جدلاً، نظراً لمثل هذه

(١) مذكرة، (F.O.) ٢٣ شباط ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٦؛ لوريمر إلى كوكس، شبه رسمي، الأحواز، ١٥ شباط ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٥.

(٢) جورج رينولدز إلى لوريمر: المحمرة، ١٤ شباط، ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٥؛ بريس إلى (F.O.)، لندن، ٢٣ شباط ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٥؛ وزارة الخارجية إلى وزارة الهند، ٢٥ شباط ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٥؛ كوكس إلى لوريمر، شبه رسمي، بوشهر، آذار (٢) ١٩١٠، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٥.

الظروف الحرجة كما هو الحال في الوقت الراهن، بأن الشيخ سيكون في الوهلة الأولى (Prima Facie) سعيداً جداً لأن الحكومة البريطانية ستوجد أسهماً ثابتة ومعينة في أراضيه، وستجعله هذه الموهبة في حفظ النفس من الأذى حصيفاً بالنسبة إلى الموضوع الذي على وشك الحدوث»^(١).

لقد رخص كوكس، باتجاه نهاية شهر آذار، أن يقدم العون إلى نقابة الامتيازات في محادثاتها مع الشيخ، وتخلت النقابة، بإصرار من المقيم ويتأييد من الوزير المفوض في طهران بركلي (Barclay) وبتوافق وزارة الخارجية، عن فكرتها في إحراز الأرض سراً من خلال طرف ثالث^(٢).

فأبرقت نقابة الامتيازات في يوم ١٤ نيسان إلى رينولدز بأن يبدأ مفاوضات مباشرة مع الشيخ، وابتدأ رينولدز في يوم ٢٠ نيسان الإجراءات التمهيدية مع حاج رئيس، الذي طلب «دون حياة» مبلغاً قدره ١,٠٠٠ باوند على أساس المشاركة في الربح والخسارة وذلك لمساعدته الحميدة وطلب أيضاً الحق في شراء بما يساوي ١,٠٠٠ باوند آخر من الأسهم وتعهده رينولدز موافقة الشركة، وقد وافقت فعلاً^(٣).

وفي الوقت ذاته أسست نقابة الامتيازات شركة النفط البختيارية (Bakhtiari Oil CO.) في لندن في ١٣ نيسان. وتأسست في اليوم الثاني شركة النفط الإنجليزية الفارسية برأسمال قدره ٢,٠٠٠,٠٠٠ باوند. وحصلت الشركة في ١٥ نيسان على سبيل المبادلة مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ باوند بأسهم مشتركة،

(١) كوكس إلى لوريمر: شبه رسمي، بوشهر، آذار ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٥.

(٢) لويس ماليت (Mallet) إلى السير توماس جاكسون (Jackson)، (F.O.) ٢٥ آذار ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٥؛ جاكسون إلى ماليت، لندن ٢٦ آذار ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٥.

(٣) رينولدز إلى نقابة الامتيازات (كلاسكو) بصرة، ٢٤ نيسان ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٥؛ كوكس إلى السير إدوارد غري، وزير الخارجية، رقم ٩، تجاري، بوشهر، ٢٥ تموز ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٥.

وعلى ٣٨٠,٠٠٠ باوند نقداً جميع الحقوق الممنوحة في امتياز دارسي، وشركة النفط البختيارية وشركة الاستثمار الأولى (The First Exploitation. CO). وبقي المالكون الحقيقيون كما هم - شركة نفط بورما (Burmah Oil Co.)، ونقابة الامتيازات، واللورد سترانكوما (Strathcoma) الذي صار بناء على اقتراح الأدميرالية رئيساً للإدارة.

وأحدثت السندات المالية الممتازة ضجة كبيرة عندما طرحت في السوق وقد تزايد الاكتتاب في غضون أيام، فقد تدفق الناس في اليوم الذي أطلقت فيه شركة بورما للنفط الأسهم في كلاسكو في الداخل حتى طاولة الصرف في البنك، حتى أنه في بعض الأوقات كان من المستحيل الدخول إلى البنك على الإطلاق، وكان اللورد كيتشنر (Kitchener) من أكثر المتقدمين تحمساً^(١).

لم تضع الشركة الجديدة الوقت في استئناف دعوتها في مساعدة وزارة الخارجية لها في محادثاتها مع الشيخ، وكانت وزارة الخارجية أكثر استجابة في الضغط على الشيخ حتى إلى درجة تقديم العون إلى شركة النفط في تحويل رسالة رسمية طالبة فيها المساعدة من الحكومة ومقترحة الشروط التي تقدمها الشركة للشيخ.

وقد رغبت وزارة الخارجية تقديم قرض إلى خزعل في مقابل منحه امتياز الكارون. وعندما رفضت وزارة المالية مستخدمة حق الفيتو اضطرت وزارة الخارجية إلى أن تبحث عن موارد خاصة. وشدد كوكس بقوة من أجل القرض، مثيراً بذلك شبح (Spectre) حصول أصحاب النفوذ المالي الألمان السيطرة على خزعل، وبعد بضعة تلميحات رقيقة في ذلك الاتجاه قدمت شركة النفط للشيخ قرصاً قدره بين ٥,٠٠٠ - ٦,٠٠٠ باوند من خلال الحكومة، بفائدة قدرها ٦٪ على شرط أنه في الواقع يؤجر الأرض التي تحتاجها الشركة لمعمل تكريرها للنفط ولأنايب نفلها.

(١) أبولويل - ساتون: النفط الفارسي، ص ١٩ - ٢٠؛ لونغبرست (Longhurst): مغامرة في النفط، ص ٣٥ - ٣٦.

لقد أعلم كوكس أن يخبر الشيخ بأن الحكومة ستقدم القرض في حالة قبوله شروط الشركة وفي حالة منحه امتياز الري إلى شركة بريطانية، وقد صادقت الشركة على البرقية^(١).

أشار خزعل في المحادثات التمهيديّة، التي بدأت في مايس مع كوكس، إلى أن مبلغ الـ ٥,٠٠٠ أو ٦,٠٠٠ غير كافٍ وطلب أن يرفع الرقم إلى ١٠,٠٠٠ باوند، وقد زكّى كوكس التغيير في رسالته إلى لندن.

وفي الوقت نفسه، حول كوكس رد فعل الشيخ الأولي بالنسبة إلى احتياجات شركة النفط إلى لندن. فلم يكن الحصول على الأرض مشكلة، إذ كان الإيجار السنوي ١,٠٠٠ باوند وهو مبلغ معقول في رأي كوكس، آخذاً بنظر الاعتبار أن تلك الأرض خصبة ومنتجة، وأنه قد دُفع للبختاريين مبلغ ١,٠٠٠ باوند سنوياً من أجل حق مرور خط أنابيب النفط لمسافة ثلاثين ميلاً (بينما سيكون أكثر من مائة ميل في أراضي الشيخ)، وقد قرّر رينولدز مبلغ ٢,٠٠٠ باوند سنوياً. ومن الناحية الثانية، فقد نبّه كوكس الشيخ بشكل قوي عن «التأكيد الكبير والرعاية التي قد حصل عليها من قبلنا في الماضي، وأن واجبه أن يظهر تقديره لذلك»^(٢).

والظاهر أن خزعل قد استسلم للشروط ومنح شركة النفط شروطاً أفضل مما كان متوقّعاً منه، إذا أخذنا بنظر الاعتبار تجربتهم مع البختاريين. ولكن، وهو المهم، الشيخ قدّم عرضه لشروط تابعة للشروط الآتية:

«أولاً – أن تصبح جميع المباني والمخازن والآلات المنصوبة داخل حدود الأراضي المستأجرة بعد انتهاء الامتياز ملكاً للشيخ.

(١) والاس (C. W. Wallace): نائب الرئيس، شركة النفط الإنجليزية - الفارسية إلى وزارة الخارجية، لندن ٢٨ نيسان ١٩٠٩، (F.O.) / ٣٧١ / ٧١٥؛ غري إلى السير جيرالد بركلي (Barclay)، الوزير البريطاني المفوض إلى فارس، تلغراف رقم ٢١١، (F.O.) / ٢٨ نيسان ١٩٠٩، (F.O.) / ٣٧١ / ٧١٥.

(٢) كوكس إلى غري: تلغراف رقم ٤٨٧، بوشهر ١٨ مايس ١٩٠٩، (F.O.) / ٣٧١ / ٧١٥.

ثانياً - أن لا يتدخل موظفو الشركة في الأمور القبلية وأن لا يستخدموا أفراد القبائل دون علمه .

ثالثاً - أن تفضي أو تصحح الكنوز أو اللقى المكتشفة للشيخ بشكل تام .

رابعاً - على الشركة إذا ما جددت الامتياز بعد انتهاء الفترة الأولى أن تستأجر بعدئذ الأراضي والمباني وغير ذلك من الشيخ ومن يعقبه بشروط مرضية لهم^(١) .

كان الشرط الأول عقبة كبيرة، إذ ورد في الفقرة ١٥ من امتياز النفط ما يأتي:

«أن تصحح جميع المواد والمباني والمعدات التي استعملتها الشركة في استثمار صناعتها آنذاك من ممتلكات الحكومة المذكورة في حالة انتهاء شروط الامتياز الراهن، وليس للشركة حق في أي تعويض في هذا المجال»^(٢) .

واعتماداً على لسون، قائد حرس النفط الذي أصبح فيما بعد القنصل في المحمرة والصديق الحميم للشيخ، فإن خزعل قد قلق بالفعل على التنبؤ بأن شركة النفط ستحجب في نهاية الأمر جميع المصالح الأخرى - التجارية وغيرها - وسوف تؤدي بالحكومة الفارسية حتماً إلى أن تنشُد توسيع إدارتها على كل جزء من عربستان . وأن الفقرة (١٥) تعطي الفرصة الكاملة للحكومة الفارسية، لذلك فإن توقيع الاتفاقية مع الشركة دون ضمان قوي جداً من الحكومة البريطانية سيكون انتحاراً للمركز الشبه المستقل^(٣) لشيخ المحمرة .

واقترح كوكس، مفترضاً أنه بإمكان الشركة أن تمنح شرط الشيخ الأول لأنه «ربما من غير الضروري بالنسبة لنا أن نعترض على الموضوع أو نقضي به

(١) كوكس إلى غري: تلغراف رقم ٤٨٦، بوشهر ١٨ مايس ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٥ .

(٢) والاس إلى وزارة الخارجية، لندن، ٢٧ مايس ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٥ .

(٣) لسون، جنوب غربي فارس، ص ٩١ - ٩٢ .

كالموضوع بين الشيخ والحكومة الفارسية إلى أن تثار المسألة بعد خمسين سنة من الآن»^(١).

ومهما يكن، فقد رفضت الشركة الموافقة على الشرط، قائلة: «إن كل ما يمكننا التعهد القيام به أن لا ننقل أي آلة أو بنايات أو تجهيزات في نهاية إيجارنا، وهكذا نترك تسوية ملكيتها بين الشيخ والحكومة الفارسية»^(٢).

كان رد الفعل الأول لوزارة الخارجية: أن على الشيخ أن ينشد امتيازاً من الحكومة الفارسية تعود وفقاً لذلك ملكية ممتلكات شركة النفط له عند انتهاء الامتياز. وقد أفلح عن هذا الرأي التافه مباشرة، وقررت وزارة الخارجية، بعد التشاور مع شركة النفط، أن تذكر بأن حقوق عودة ملكية الممتلكات تعود إلى الحكومة الفارسية، وذلك أملاً بأن تضغط على خزعل في أن يوافق على الشرط الرابع - وإيجاره، من أجل حمايته، على تأييد تمديد الامتياز الأصلي في أيادي مالكيه الحاليين.

ومن الناحية الثانية، فإن كوكس حذّر ضد هذا النهج على اعتبار أنه سوف «يزعج بالتأكيد الشيخ وزعماء القبائل أيضاً إذا ما سمعوا به». وأعتقد بأنه من الأفضل أن نشير على الشيخ «بأن يوافق على تعهد الشركة في أن تترك المباني حيثما وجدت، وأن يسوي الموضوع مع الحكومة الفارسية عندما يحين الوقت»^(٣).

وكان هذا الطريق مقبولاً للأطراف أو الأحزاب في لندن، وفيما عدا موضوع الشروط، فإن ما تبقى من الإيجار المخطط له قد لاقي مصادقة الشركة وحكومة صاحب الجلالة. وأعطى للويد (Lloyd)، معتمد الشركة الذي كان قد

(١) كوكس إلى غري، تلغراف رقم ٤٨٦، بوشهر، ١٨ مايس ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٥.

(٢) والاس إلى وزارة الخارجية، ٢٧ مايس ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٥.

(٣) مذكرة، (F.O.) حول والاس إلى وزارة الخارجية، لندن ٢٧ مايس ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٥؛ كوكس إلى غري: تلغراف رقم ٥٧١، بوشهر، ٩ حزيران ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٥.

أرسل لتولي المسؤولية بدلاً من رينولدز السريع الغضب، صلاحية مطلقة من أجل أن «ينجز التسوية فوراً» إذا ما ظهر للوجود أي ورطة حول أي مسألة^(١).

لم يزل كوكس غير واثق كثيراً بأن كلاً من خزعل وحاج رئيس سوف يقبلان اقتراح شركة النفط بشأن عودة ملكية الممتلكات. غير أن غري خول كوكس، عملاً باقتراح بركلي (Barclay)، بأن يؤكد للشيخ بأنه «إذا ما حان الوقت وادعت فيه الحكومة الفارسية بالمباني وغير ذلك من الأمور الواقعة على الأرض المستأجرة فإن حكومة صاحب الجلالة ستساعده في الوصول إلى تسوية إيجابية»^(٢).

كان هذا هو الضمان الذي ينتظره كوكس، فقد غادر المقيم البريطاني بوشهر متوجهاً إلى الأحواز في ٧ تموز عام ١٩٠٩، وذلك لبدء المفاوضات الختامية مع الشيخ. وقد ساعد مكدوال وولسون (الذي قد حلّ توأ محل مكدوال كقنصل في المحمرة) ولويد (Lloyd)، وكيل إدارة الشركة، كوكس. وتوقفت المحادثات التي استمرت عدة أيام، فيما يتعلق بمطالب الشيخ بأنه:

١ - «يجب أن تنتقل ملكية الأراضي والمباني إليه ولورثته عند انتهاء الفترة الأصلية لامتياز الشركة، وينبغي أن تستأجرها الشركة فيه في حالة التجديد أو التمديد».

٢ - «تبدل كلمات «أبناء والمنحدرين المباشرين» (Sons and Lineal descendants) إلى كلمات «ورثته وخلفائه» (Heirs and Successors) في كل من المقدمة والمادة رقم ١٨ (وفي هذه الحالة، كان خزعل يحاول

(١) وزارة الخارجية (لويس مالت مallet) إلى كوكس، رقم ١، سري، ١٢ حزيران ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٥.

(٢) كوكس إلى بركلي، تلغراف رقم ٦٢٠، بوشهر ١٩ حزيران ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٥، بركلي إلى غري، تلغراف رقم ٤٦٠، (Gulahek)، ١١ حزيران ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٥؛ غري إلى بركلي، تلغراف رقم ٣١٢، (F.O.) ٢٤ حزيران ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٥.

أن يربط عرضه بضمان للإمارة إذ كان يضغط فيها على وزارة الخارجية في اتفاقية النفط).

٣ - يجب أن تعود ملكية الأرض والمباني والآلات وغيرها إليه عند انتهاء الامتياز الحالي في حالة عدم تجديده.

كان بوسع كوكس أن يقنع خزعل، في الجلسة الخاصة التي انسحب منها ممثل الشركة، على قبول زيادة أساسية في الإيجار عند انتهاء الامتياز الأصلي بدلاً من مطلبه الأول، الملكية الشرعية.

واستطاع كوكس أن يقنع الشيخ بالنسبة إلى المطلب الثاني: طالما كانت المشكلة فعلاً قيد المراسلة مع الهند ولندن، ولما كانت عبارة عن مشكلة «سياسية محضة» فليس لها مجال في اتفاقية «تجارية محضة».

غير أن المطلب الثالث فهو موضوع عسير جداً. وكما كتب كوكس:

«منذ البداية اتخذ الشيخ خزعل موقفاً وأخشى أنه سوف يتخذه، وأنه أصرَّ على التوكيد أو المدافعة، عن تفهّم وإدراك واضح، بأنه يجب أن تعود ملكية المباني إلى «الشيخ وورثته المباشرين» أو تعبيرات بهذا المعنى، وأنه قد ثار كثيراً حول الموضوع، وناقشه باستثارة لوقت طويل جداً. وصار ثابتاً بأنه من غير المفيد القول له بأن المباني سوف تُخلّى وتُترك، فإنه كان يعلم فيما إذا ستكون الحكومة الفارسية في مركز يؤهلها الاستيلاء عليها أم لا، أو أن الحكومة الفارسية ستجد الاتفاقية الراهنة مقبولة في وقت ما، وأنه بمعزل عن الحقيقة التي توضح عدم تمكّن الشركة تماماً من إدخال الفقرة التي أرادها، حتى إن استطاعت، إنه سيكون قلة تبصّر من جانبه لإدخال فقرة في الاتفاقية تماثل تلك التي اقترحها، والتي ستعترض عليها الحكومة الفارسية في الحال. إنه لا يمكن إقناع الشيخ ليقول بسرعة أن يُترك الموضوع في ريبة، فإنه يفضل كثيراً إدخال الفقرة ويترك للحكومة الفارسية المجال بفهمها الآن، ولتعمل أسوأ ما يمكن أن تعمله. على كل حال، إنني لا أعتقد بأنه صادق في ما يقول وأقول

بأنه إذا لم يستطع من تغيير الرأي فإننا سوف نرجئ الموضوع إلى مناقشة خصوصية .

لقد تخلّيت عن المطلب في آخر مقابلة له معي ، وذلك بتعهدي له بأن نمحه ضماناً مستقلاً ، بتعبيرات كما هي في النسخة المرفقة ، ومظهرة بالتهديد الذي سألمح إليه في الوقت الحاضر . فإنه لا يمكن رده باستعمال لغة غامضة وأن مناقشته الأساسية تتلخّص بأنه ما لم يُضمن بشكل معقول فإنه لا يوافق على تشييد الشركة لأي مبانٍ إطلافاً لكنه سوف يشيدها بنفسه . وستكون هذه التسوية الأخيرة غير مرضية بالنسبة إلى الشركة ، فقد أخبرني السيد لويد (Lloyd) بأنه لا يستطيع قبول ذلك ، بأية حال ، على مسؤوليته الخاصة ، غير أنه وحسبما يظهر بأن وجود هذا البديل الواضح ، سواء استخدم أم لا ، سيقدّم جواباً شافياً لأي ادعاء من جانب الحكومة الفارسية بشأن المباني . فضلاً عن ذلك فإذا ما أُثيرت أية مشكلة في المستقبل القريب ناتجة عن ولادة حكومة دستورية في طهران ، فسيكون من السهولة تعديل الاتفاقية بناء على ذلك .

إن القيام بهذا في الوقت الحاضر سيؤخّر الوصول إلى الاتفاقية بصورة غير محدّدة .

يبدو أن التحرك النهائي لحسم الموقف (Turn The Scale) في مثل هذه المواضيع هو إما المراقبة أو التهديد ، فمن الواضح بالنسبة لي اعتماداً على تعبيرات التعليمات بأن حكومة صاحب الجلالة توّاقة لمساعدة الشركة في هذا الموضوع ، وعازمة على تنفيذ الاتفاقية دون إحباط في الاجتماع الحالي ، وأنها ستكون مستاءة جداً إذا ما ذكرت أنا بأن الشيخ قد برهن على نفسه بأنه غير حصيف أو غير منطقي . لقد أضفت إلى قولتي بأنه إذا لم يتمّ التوصل إلى الاتفاقية بعد التنازلات التي قدّمتها الشركة حتى الآن فإن الشركة سوف ترى بأنه من المستحيل الحصول على شروط مناسبة أو عادلة منه ، فإنها سوف تجرب حظها مع الحكومة الفارسية مباشرة ، بمجرد إبلاغها بأن الشركة تحتاج إلى بقعة

أرض غير مزروعة في عبادان بموجب شروط امتيازهم، وتطلب من الحكومة المركزية إما أن تخصص للشركة الأرض أو تُعلم حاكمها في المحمرة^(١) القيام بذلك».

فوقَ الشيخ .

تُعدّ اتفاقية عبادان نجاحاً شخصياً كبيراً لكوكس، فقد شكرته شركة النفط وحكومة صاحب الجلالة بتعبيرات فياضة بالأفكار . فقد كان نجاحاً شخصياً بالنسبة للمقيم البريطاني أكثر مما كانت تتوقعه الأحزاب في لندن .

لقد عملت وزارة الخارجية عن كتب مع شركة النفط الإنجليزية الفارسية، وبذلت قصارى جهدها من أجل تأمين الشركة بحصولها على هدفها؛ حتى أنها قد حققت وأعدت مراسلات الشركة . وكان كوكس محقاً تماماً عندما أوضح لخزعل بأن الحكومة البريطانية أرادت أن يكون لشركة النفط معمل تكرير للنفط - وبالسرعة الممكنة . غير أنه، في نفس الوقت، هناك بعض الأسس للاعتقاد بأن كوكس قد قام بنفس القدرة والأهلية لشيخ المحمرة .

لقد استند هذا الإيحاء جزئياً إلى وثائق وزارة الخارجية وكذلك على مقتطفات واستقراءات من يوميات رسائل ولسون (جنوب غربي فارس : يوميات ضابط سياسي) . فقد كتب ولسون أن كوكس قدم إلى المحمرة في مايس ١٩٠٩ للتباحث بشأن اتفاقية النفط مع الشيخ . وقد استدعي ولسون من مسجد سليمان ليقوم بعمل «كاتب شفرة وسكرتير طبّاع»، وقد عمل بهذه الوظيفة خلال أسبوع كامل، واستناداً إلى ولسون فإن كوكس قد أكد لخزعل، في هذه المفاوضات التي أجريت في مايس، عن ضمان الحكومة البريطانية «بأننا سوف نساعدك لأقصى حد من قوتنا في الإبقاء على حقوقه الموروثة والعرفية - المنسوبة إلى العرف - وعلى ممتلكاته في فارس . . .» ، وأن يكون نفس الشيء بالنسبة إلى

(١) كوكس إلى غري: رقم ٩، تجاري، يوشهر، ٢٥ تموز ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٥.

«ورثته وخلفائه». وعلى ذلك وافق الشيخ على بيع الأرض إلى الشركة «بفهمه أنها سوف تعود ملكيتها إليه عند انتهاء مدة الامتياز»^(١).

وعلى كل حال، فإن المفاوضات التي وصفها كوكس بدقة في تقريره المؤرخ في ٢٥ تموز قد أجريت في تموز. وفي هذا الوقت لم يكن الضمان مصاعاً بكلمات قوية جداً تقريباً، وكذلك لم يكن الشيخ هو المستفيد بالفقرة المتعلقة بعودة ملكية الأرض. في الواقع، كانت مفاوضات تموز تتعلق إلى حد كبير بإضعاف إصرار الشيخ حول تلك الفقرة.

فماذا إذن عن مفاوضات مايس؟ كانت في الحقيقة اجتماعاً بين كوكس وخزعل من أجل صياغة أو رسم المشاكل الشاملة للسياسة - الضمانات أو التأكيدات، والقروض، وامتيازات الري، وعلاقات الأطراف أو الأحزاب بالثورة الفارسية، وكذلك المفاوضات مع شركة النفط. وكانت نتيجة الاجتماع - وفيما يخص الأمر بمفاوضات النفط - التوصل إلى الاتفاقية التمهيدية بين كوكس وخزعل التي تضمنتها البرقية المؤرخة في ١٨ مايس التي أوردت شروط خزعل الأربعة.

عاد كوكس، بعد ذلك، إلى بوشهر لمدة شهرين، وفي الواقع للتباحث مع السلطات النافذة الصبر في لندن إلى أن تلقى شروطاً أقرب إلى حد مقبول للاتفاقية التمهيدية مكنته من العودة إلى الشيخ في تموز. وقدم كوكس في ذلك الوقت مقترحات لندن المعدلة وأقنع خزعل بعد إلحاح على قبول ضمان مشابه لكنه أقل قوة. وجاء ضمان ١٦ تموز (الذي أرفق بالاتفاقية النهائية للنفط لكنه لم يكن جزءاً منها) ما يأتي:

«لي الشرف أن أقول، بخصوص المادة الثامنة من الاتفاقية

التي قد تمت في ١٦ تموز ١٩٠٩ بين سعادتك وشركة النفط الإنجليزية - الفارسية، أنني قد حوّلت لأوكد لك بأنه عند انتهاء

(١) ولسون: جنوب غربي فارس، ص ٩٣.

الامتياز فإن الحكومة البريطانية سوف تقدم لك المساعدة، إذا ما ادعت الحكومة الفارسية بالمباني التي شيدها الشركة على الأراضي التي قد اقتنتها الشركة المذكورة منك، من أجل تحقيق التعديل الذي بموجبه قد [التشديد من المؤلف] تُترك المباني المذكورة في حوزتك»^(١).

بالتأكيد، يعد هذا الضمان أضعف مما كان يتذكره ولسون: وهو «أن تعود ملكيتها إليه - الشيخ - عند انتهاء مدة الامتياز». وفي الواقع، فإن الضمان الحقيقي الشامل (الذي سيفصل في الفصل اللاحق) لم يكن بنفس القوة تقريباً كذلك الحال بالنسبة إلى الضمان الذي كان ولسون يتذكره - أي: أن البريطانيين «يساعدونه إلى أقصى حد من قوتهم أو قدرتهم»^(٢).

لقد أدرك خزعل بوضوح أن أهمية اتفاقية عبادان بالنسبة إلى الحكومة البريطانية قد منحه فرصة فريدة ليحصل على ما أرادته من الضمانات وضمانات الملكية، لأن كوكس قد ذكر بأنه لكي نجعل الشيخ يوقع على الاتفاقية فقد كان عليه أن يلجأ إلى التهديد، إن المرء ليتساءل عما إذا كان ضرورياً أيضاً بالنسبة إلى كوكس بأن يمنح خزعل بصورة شخصية وغير رسمية الضمان الذي أرادته أيضاً (وأن ولسون يتذكر ذلك).

وأدرك كوكس أنه قد دفع لندن إلى تقديم قدر أكبر من التنازلات مما كان محتملاً بأن تقدمه في ذلك الوقت. ومما تجب الإشارة إليه هنا بأن الدليل الذي بنحورتنا يوحى بأن كوكس لم يكن من ذلك النوع من الرجال بحيث يدفع بمسألة إلى المكاشفة ما لم تكن له حجة كاملة لهذا فإن قابل تهديد خزعل القاضي: «دع الحكومة الفارسية تعمل أسوأ ما يمكن أن عمله» بتهديد خاص منه بأن «دع الحكومة الفارسية تخصص الأرض لشركة النفط أو تأمر حاكمها في

(١) كوكس إلى غري: رقم ٩، تجاري، بوشهر، ٢٥ تموز ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٥.

(٢) ولسون: جنوب غربي فارس، ص ٩٣.

المحمرة بأن يقوم بذلك» كان كُلاً التهديدان متطرفان لكنهما بالنسبة إلى كوكس كانا يمثلان فقط تطوراً آخر في السياسة التوسعية الإنجليزية - الهندية في عربستان، السياسة التي بقيت في الذهن طويلاً.

أما بالنسبة إلى خزعل، فإن التهديدين مثلاً نضالاً من أجل الحكم الذاتي العربي ومن أجل مركزه المستقل. ومع ذلك، فلم يكن لخزعل في الحقيقة إلا فرصة ضئيلة في الفوز، وأن الرجلين لا بد وأنهما قد أدركا ذلك. ومن المحتمل أن كوكس قد تجاوز سرياً التعليمات الموجهة له، من أجل التخفيف من مرارة إذلال خزعل، فأعاد التأكيد على «الضمان» الذي ورد في الاتفاقية التمهيدية لشهر ميس، كما اقترح بذلك ولسون.

وعلى أية حال، فإنه بتوقيع الاتفاقية لم يبق إلا أمر شكلي في مصادقة الزعماء الكبار القبليين عليها. وقد شهد ولسون هذه في ٣١ تموز ١٩٠٩ دون حدوث أي حادثة على الرغم من أن مبارك شيخ الكويت قد لام خزعل علانية أمام مجلس الشورى القبلي بعمله مثل هذه الاتفاقية غير الإيجابية. وسلم ولسون إلى حاج رئيس في نفس الليلة مبلغاً قدره ١٦,٥٠٠ باوند بالجنيه الإنجليزي الذهبي من أجل القرض وإيجار الشركة للعشر سنوات المقبلة، وقد بين حاج رئيس لتوتيه بأنه ينبغي عليهم أن يبقوا على ذلك سراً والقول بأن الصناديق إنما تحتوي على خراطيش^(١) (Cartridges).

كانت بعد ذلك علاقات خزعل مع شركة النفط تقريباً علاقات روتينية إلى أن اندلعت الحرب العالمية الأولى، ما عدا استثناء واحد. فإن هنالك قضايا تتعلق بنقص الحراس، وكان على خزعل وفقاً للاتفاقية أن يوفّر الحراس وعلى

(١) اللفئات ولسون، القائم بأعمال القنصل، المحمرة، إلى كوكس، رقم ٧٠، المحمرة، ٣١ تموز ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٥؛ ولسون إلى كوكس، شبه رسمي، المحمرة، ١٥ آب ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٥؛ ولسون إلى كوكس، خصوصي، المحمرة، ٣١ تموز ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٥.

الشركة أن تدفع إليهم. كذلك كانت هناك مشكلة استخدام العمال المحليين، فإنه كان لا بد أن يصادق عليها الشيخ^(١).

كان الاستثناء الوحيد لهذا النمط من المشاكل القليلة نسبياً المتعلقة بالمستخدمين مشكلة أثرت أولاً في حزيران عام ١٩١٠، عندما قرّرت الشركة إنهاء ما تبقى لها من معدات حفر (Rigs) في ممتين (Mamtayn) والكشف في أراضي الشيخ بالقرب من الأحواز.

لم تكن إدارة شركة الـ (APOC) سعيدة بوضعها مع البختاريين إذ رأت بأن الأموال التي دُفعت إلى الخانات من أجل الإيجار، والحراس، وما تدفعه الشركة إلى أصحاب الأراضي ما هي إلا «ابتزاز بالتهديد» (Blackmail). وأكدت أنها قد دفعت أموالاً ضخمة وحصصاً أو أسهماً مالية قيّمة إلى الحكومة الفارسية مقابل حق استثمار النفط الفارسي، وعليها أن تدفع للبختاريين مقابل خدماتهم بينما كان على الحكومة الفارسية أن توفرها مجاناً، كل هذا كان لا يطاق، والأسوأ أنه عمل غير جيد. إن الانتقال المخطط له إلى الموضع القريب من الأحواز قد اتخذ إلى درجة كبيرة من أجل أن «تظهر الشركة للبختاريين بأن لديها أكثر من خطة واحدة»^(٢).

كانت المشكلة الحقيقية هي أن الشيخ كان مدركاً بشكل جيد، كما قال ولسون لمسؤولي الشركة، على أن الخانات «قد حصلوا على ٥,٠٠٠ باوند

(١) عارض خزعل بصورة عامة استخدام أفراد القبائل الفارسية والبختارية في معمل تكرير النفط في عبادان على الرغم من أن العديد منهم قد استخدم في الواقع. ويرجع ذلك إلى رغبة خزعل في الاستبقاء على أغلبية عربية سائدة للسكان داخل أراضيهِ. وكذلك فإنه فضل أن يبقى عملية استخدام العمال المحليين إلى أدنى حد كي يؤمن توفير عمال أكثر لضياعه الخاصة. وأوصى بأن تستخدم الشركة العرب من البصرة، على الرغم من أن الشركة قد استوردت بدرجة كبيرة العمال من الهند يعقود، لا سيما في السنوات الأولى - فاتجه العمال المحليين وعرب البصرة إلى النضال أو القتال، (F.O.) ٤٦٠ / ٣٠٠؛ لونغهورست (Longhurst): مغامرة في النفط، موجودة هنا وهناك في الكتاب.

(٢) ولسون إلى كوكس: المحمرة، ٨ حزيران ١٩١٠، (F.O.) ٤٦٠ / ٣.

وعلى حوالي ٣,٠٠٠ باوند سنوياً بخداكم وكانوا يقاومون بإصرار أعمالكم، بينما قد حصل هو على ٦٥٠ باوند سنوياً فقط عن طريق مساعدتكم وأنه عمل كل ما في وسعه للحيلولة دون عرقلة أعمالكم»^(١).

لقد صمّم خزعل، وهو المعروف عنه بأنه إذا ما صرف الأموال بفعالية فإنه سيحصل عليها بفعالية أيضاً، على الحصول على نفس الأموال التي تدفعها الشركة للخانات: ٣٪ من أي شركة تشكّل لاستثمار النفط في أراضيه، وكذلك فقد توقع التعويض عن الأرض، سواء كانت مزروعة أم غير ذلك، التي تتخذ كمواضع للتقيب.

كما صمّمت الشركة أيضاً أن لا تكون «ليئة الجانب جداً فُتبتز صراحة»، فإنها سوف نصر على الرسالة التي تشتمل على حقوقها بموجب امتياز دارسي، الذي يذكر بأن الشركة تستطيع أن تنقّب وتقيم التسهيلات دون ضريبة على الأرض غير المزروعة وأن تدفع فقط عن القيمة السطحية (Surface Value) للأرض المزروعة. فإذا ما اعترض الشيخ بأية حال سبيل الشركة، فإنها ستشير الموضوع مع الحكومة الفارسية من خلال وزارة خارجية حكومة صاحب الجلالة البريطاني في لندن.

وقد وقف كوكس وتابعه ولسون في المحمرة إلى جانب الشيخ، فقالا للشركة بأن الاستغاثات بظهران غير مجدية، على اعتبار أن الحكومة الفارسية ضعيفة وكونها متورّطة أو غائصة بالفساد وممزّقة بالثورة. إن على رجال النفط أن ينظروا إلى الوضع المحلي بشكل واقعي وموضوعي، فقد كانت عملياتهم داخل أراضي الشيخ؛ فإذا ما أبعد عنها فإن بإمكانه أن يسبّب لهم ضرراً كبيراً جداً. علاوة على ذلك، أنهما أبديا للشركة بأن تفهم بأن لحكومة صاحب الجلالة مصالح سياسية معينة في عربستان التي تستوجب الاستبقاء على علاقات ودية مع الشيخ.

(١) ولسون إلى بلاك (Black)، مدير شركة (Apoc)، المحمرة، ١٦ حزيران ١٩١٠، (F.O.)

إن لحكومة الهند أو، لنكن أكثر دقة، مدرسة الخليج العربي، خطأً محدّدة في عربستان وأن توريث حكومات فارس ولندن ربما ستفسد تلك الخطط. فكتب كوكس رأيه إلى ولسون الذي كان عليه أن ينقله إلى معتمدي الشركة المحليين:

«لا أتمالك نفسي عن التفكير، فيما يتعلّق الأمر بعمليات الشركة للحفر المتوقعة، هل ستثير حقاً مسألة مدى تأثير «الحقوق المعدنية» (Mineral Rights) بصورة عامة في منطقة المحمرة أم لا؟ إذ إنها ستخرج حكومة صاحب الجلالة إلى درجة كبيرة لكي تحدد الموقف الذي تتبناه تجاه ذلك، ويبدو لي من الممكن بالنسبة إلى المسألة عموماً أن تتجه المصالح البريطانية إلى الاتجاه المعاكس لمصالح الشركة في المشروع الخاص تحت البحث.

إن ما أقصده هو، حسبما يظهر سيكون من مصلحتنا كثيراً؛ إنّه إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المركز القوي الذي نشغله بالنسبة إلى حاكم المحمرة لنؤكد أن الشيخ ينعم فعلاً بـ«الحقوق المعدنية» في أراضيّه، وفي هذه الحال فإنه سوف يصبح من الطبيعي لأي استثمار آخر للمعادن في ذلك المكان للمشروع البريطاني فقط إذا ما حافظنا على نفوذنا المهيمن الراهن.

إن هذا أفضل مما أن نسلم بأن الحكومة المركزية تمتلك الحقوق المذكورة، وفي هذه الحالة من الصعب الحيلولة دون إمكانية وضع بعض امتيازها في التعدين في عربستان لجهة أجنبية من فوق رأس الشيخ ورؤوسنا»^(١).

اتفقت وزارة الخارجية مع وجهات نظر كوكس ولسون وذلك لوجهتها

(١) كوكس إلى ولسون، رقم ٣٠٠٥، المحمرة، ٦ تشرين الثاني ١٩١٠، (F.O.) ٣ / ٤٦٠، (F.O.) ٣ / ٤٦٠، (F.O.) ٣ / ٣٧١، ٩٦٠ هنا وهناك.

العملية، على الرغم من أنها كانت تميل إلى موقف الشركة القانوني، وتقضي وجهة نظرهما بأنه ليس باستطاعة الحكومة ولا الشركة أن تتحلق بإبعاد الشيخ. وكان الحل الذي توصلوا إليه هو قبول مقترح الشركة بدفع ٣٪ إلى الشيخ ثم خصم مقدار مشابه من الضرائب التي كان مدين بها إلى الحكومة الفارسية. وبذلك الطريقة سوف لا تدفع الشركة من أجل النفط مرتين^(١). لقد ترك هذا «الحل» مؤقتاً لأنه سيسبب متاعب أخرى بين الشيخ وطهران - على اعتبار أن طهران غير راضية عن محادثات اتفاقية عبادان دون موافقتها ومعرفتها رسمياً. فقد طلب من الشركة أن توجّل العمليات في الأحواز، وتمّ ذلك في شهر كانون الثاني ١٩١١.

وأعيد فتح القضية في شهر مايس ١٩١٣ في نفس المرحلة التطورية تقريباً، فاستمرت المحادثات بين الشيخ والشركة، ووافق خزعل على حصة قدرها ٢٪. ومن ناحية ثانية، فقد رغبت شركة الـ(APOC) في استخدام أو استغلال الاتفاقية الجديدة كأساس يعتمد عليه في مفاتحة الحكومة الفارسية بشأن تذمرها. وكان على الميجور هاورث (Haworth)، القنصل في المحمرة، أن يمارس قدرأ كبيراً من الضغط يجعل الشركة تشير إلى أن حصة الشيخ ستكون علاوة على الضريبة التي تُدفع إلى الحكومة المركزية. غير أن الشركة في النهاية قرّرت، في الوقت الذي ظلّت فيه مصرّة على موقفها في «عدم الدفع مرتين عن نفطها»، أن تعيش مع الشيخ بسلام وتقبل ضمناً بمركزه شبه المستقل من الحكومة الفارسية.

وقد أجلت التسوية إلى المفاوضات الجديدة التي وقعت في عام ١٩١٤، عندما ضعفت الشركة الـ(APOC) طاقة مصفئ عبادان فجأة، وتم الحصول على الأرض الإضافية من الشيخ دونما صعوبة أو خلاف، وتقريباً وفقاً لنفس شروط الاتفاقية الأولى. ومن الطبيعي فقد كان جزء من موافقة الشيخ الطوعية ترجع

(١) غري إلى بركلي رقم ٢٠١، (F.O.) ١٩ كانون الأول ١٩١٠، (F.O.) ٣٧١ / ٩٦٦.

دون شك إلى الحقيقة بأن الحكومة البريطانية كانت هي المالك الجديد لـ ٥١٪ من الشركة.

بحدود عام ١٩١٤، وظّفت الشركة أموالاً كثيرة في معملها لتكرير النفط، وفي أنابيب النفط العائدة لها، وذلك، فإنها صارت بحاجة ملحة إلى إدخال رأسمال جديد، فحصلت الحكومة البريطانية، بإلحاح من ونستون تشرشل (Churchill)، اللورد الأول الفعّال للأدميرالية، على أكثر من ٥٠٪ من شركة الـ (APOC) لتؤمن الحصول على توفير النفط للبحرية، التي أصبح النفط يشكّل الآن ١٠٠٪ من الوقود الذي تستهلكه، وظلت باقية بأيدي البريطانيين وتحت السيطرة البريطانية. ومع ذلك، فإن إدارة الشركة بقيت على حالها - على الرغم من احتلال اثنين من ممثلي الحكومة. بحكم منصبيهما (Ex-Officio) مقاعد في مجلس الإدارة متمتعين بسلطات فيتو محددة فيما يتعلق بالمسائل الاستراتيجية الرئيسة أو العريضة^(١).

وهكذا، فقد أحرزت الحكومة البريطانية في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى مباشرة، من خلال وكالة لشركة خاصة، على تأثير مباشر في مستقبل عربستان وشيخ المحمرة. وقد كسبت المنطقة مشروعاً بريطانياً كبيراً طالما دافع عنه كوكس وآخرون من طرازه أو من رأيه. وأن بإمكانه أن يختتم قوله بأن لندن لا تتخلّى عن المحمرة في الوقت الحاضر.

(ب) مشاريع السكك الحديدية وخطط للري:

كما رأينا كان كل من شيخ المحمرة والمسؤولين البريطانيين في عربستان مهتمين كثيراً في مسألة الامتيازات. إذ كان الشيخ مهتماً بمشروع للكارون تحت الهممنة البريطانية أو بدعم البريطانيين لأحد مشاريعه الخاصة، وذلك لأنه اعتقد بأن مثل هذا التعاطف المادّي للوجود البريطاني سوف يسند وضعيته الشبه مستقلة

(١) (O.) ٤٦٠ / ٣، برود هيرست (Broadhurst): مقامرة في النفط، ص ٥٠ - ٥٣.

إزاء الحكومة المركزية ومختلف القوى الأجنبية. وقد دعم لوريير أولاً ومن ثم كوكس (وحكومة الهند) المشروع للأسباب التي وجدها خزعل علاوة على الأسباب الأخرى، وذلك بأن تعاطف التواجد البريطاني سوف يؤدي إلى اعتماد خزعل المتزايد على بريطانيا ومن ثم إلى تعاطف السيطرة البريطانية على المنطقة ذات الموقع الاستراتيجي.

ومن الناحية الثانية، يبدو أن الاعتبارات الدولية قد قضت على المشروع في عام ١٩٠٧، فقد وقفت حكومة الأحرار في لندن ضد مشروع بريطاني محض خوفاً من أن يعطل المحادثات مع روسيا بشأن الحل الشامل لخلافاتهم الدبلوماسية في الشرقين الأوسط والأدنى. لقد شعر كل من الشيخ خزعل والهند بالضغط العالمية ولذلك غيرا من موقفيهما، فاخترت الهند معارضة المشروع الدولي في التسوية أو الحل الوسط من المخاطرة في فقدان السيطرة المطلقة على عربستان، في الوقت الذي عارض فيه الشيخ خزعل أي مشروع للري، لأنه كان يخشى توسيع سلطة الحكومة الفارسية في أراضيه، فأهمل المشروع.

ومع ذلك، فقد بقيت الأسباب الأساسية لرغبة الشيخ والهند بالنسبة للامتيازات البريطانية في عربستان. وكان الوضع السياسي في فارس يتدهور بسرعة، وبصورة مطردة. إذ إن هنالك تدمراً عاماً مزعجاً لاضطراب ثوري عبر الحدود في الإمبراطورية العثمانية. وظلت النشاطات التجارية الألمانية في الخليج العربي وفارس ومشروع سكة حديد بغداد تقلق البريطانيين. وبالرغم من الاتفاقية الإنجليزية - الروسية فقد ظلت بريطانيا وروسيا تحمق الواحدة على الأخرى عبر ابتسامات متكلفّة (Forced Smiles). لذلك فإنه ليس عجباً بأن يبرز على نحو غير متوقع موضوع الامتيازات مرة ثانية.

كان المشروعان اللذان يعدّان أكثر أهمية وهما مشروع ري الكارون المعدّل، وخطة لسكة حديد تبدأ من المحمرة إلى خرم آباد الواقعة في لورستان. وكان امتياز السكة الحديدية هو الامتياز الوحيد الذي أحرزه الرأسمال

البريطاني، ومع ذلك، فإنه لم يتحقق. ومع ذلك، فقد أوضحت المحادثات من أجل المشاريع الفاشلة بشكل كبير تطور العلاقات بين بريطانيا والشيخ المحمرة خلال الفترة بين سنتي ١٩٠٨ و١٩١٤.

□ مشروع الكارون:

بالنظر إلى التاريخ الماضي لمشروع الكارون ليس بالغريب أن يعيد خزلعل في شهر تشرين الأول عام ١٩٠٨، القول برغبته بأن يأخذ على عاتقه أعمال ري على نطاق واسع في عربستان - طبيعي بمساعدة مالية بريطانية. وحضر الشيخ أماله بالقتصل مكدوال خلال اجتماع ظهر فيه أنه قد حاول مرة أخرى أن يحث بريطانيا المترددة على أن تقدم له الضمانات أو التأكيدات. والواقع، فإنه لم يكن مشروع الري الذي كان الشيخ يرغب فيه بقدر ما كان يرغب بالمساعدة المالية البريطانية، التي كان خزلعل يأمل في الحصول عليها برهن عقاري على أراضيهِ.

وبوضوح، فإن حاج رئيس اعتقد بأن بريطانيا العظمى وأصحاب رؤوس أموالها المتنفذين، سوف لن تسمح لحقوق الشيخ الشرعية في أراضيهِ بأن تكون مهددة من قبل الحكومة الفارسية. ومهما يكن، فإن كوكس كان مدركاً بأن المشروع قد دُفن في الوقت الراهن من قبل لندن، لذلك، فإنه لم يشدد على المقترح. ولهذا فإنه ببساطة، كان بانتظار^(١) التطورات.

ولم يمض كثيراً على ذلك، إذ قد أبرق السير بركلي الوزير المفوض في طهران بعد شهر إلى غري في وزارة الخارجية برقية تفيد بأن النقابة الهولندية قد مُنحت حق الاختيار لمدة سنتين للتباحث بشأن مشروع ري الكارون. والتزمت وزارة الخارجية فوراً بالخط أو بالاتجاه الذي كانت قد اتخذته في سنة ١٩٠٧،

(١) مكدوال إلى كوكس رقم ٨٣، سري، المحمرة، ٣ تشرين الأول ١٩٠٨، (F.O.) ١/٤٦٠؛ مكدوال إلى كوكس، رقم ١٠٢، سري، المحمرة، ١٢ كانون الأول ١٩٠٨، (F.O.) ١/٤٦٠؛ كوكس إلى مكدوال، بوشهر، ١٥ كانون الأول ١٩٠٨، (F.O.) ١/٤٦٠.

الذي صادقت عليه لجنة الدفاع الإمبراطوري (Committee of Imperial Defence) بأن :

- ١ - يتجنب السير بشكل معاكس لرغبات شيخ المحمرة.
 - ٢ - يتجنب تأييد مشروع من المحتمل أن يعزز المصالح الألمانية في جنوب غربي فارس.
 - ٣ - وأن بريطانيا ستؤيد مشروعاً إذا وجد أنه في مصلحة شيخ المحمرة فقط^(١).
- لقد أُنذِرَ الفرس بأن بريطانيا تحتفظ بحق إثارة اعتراض على المشروع المقترح وفقاً للإنذار الذي قدمه سبرنك - رايس في شهر تشرين الأول عام ١٩٠٦^(٢).

وانتهزت حكومة الهند الفرصة لتقدم، باحتراس، مقترحات لامتياز بريطاني مضاد أو لمشروع محلي، شريطة أن يتولى الشيخ إنجاز العمل بنفسه وبدعم بريطاني، حتى اللورد مورلي، ذلك النظري وغير العملي في موقفه ضد الاستعمار، قد عبّر عن أمله بأن يلغى الامتياز وأن تقدم الحماية لمركز الشيخ.

وفي الوقت الذي كان مورلي معارضاً للتوسع الاستعماري الهندي في الخليج العربي، فإنه كان أكثر معارضة للتوسع الألماني هناك. وكنيجة لذلك، فإنه اتبع مبادرة وزارة الخارجية بأن ينبغي عدم السماح لألمانيا أن تنال، من خلال الامتياز الهولندي، موطن قدم في عربستان، وذلك لأنها بعدئذ ستكون قادرة على الحصول على خور موسى كمحطة نهائية لسكة حديد بغداد، وهو احتمال لا بد من تجنبه أو تفاديه^(٣) مهما كلف الأمر.

(١) بركلي إلى غري، تلغراف رقم ٤٧، طهران، ١٨ كانون الثاني ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٣؛ ومذكرة حول نفس الغرض، موجز بالمراسلات المتعلقة بالتحفظات التي قدمتها حكومة صاحب الجلالة إلى الحكومة الهولندية بخصوص مشروع ري الكارون، ٢٢ كانون الثاني ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٣.

(٢) غري إلى بركلي، تلغراف، وزارة الخارجية، ٢١ كانون الثاني ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٣.

(٣) اللورد منتو، نائب الملك في الهند، إلى مورلي تلغراف، ٢٦ كانون الثاني ١٩٠٩، =

وقد كانت الكويت مغلقة بوجه الألمان، غير أنه بالنسبة إلى عربستان، متجاهلين الحدود السياسية، فإنها تعدّ من الناحية الجغرافية امتداداً لسهل وادي الرافدين، وأن أي سكة حديد تبدأ من بغداد متبعة الضفة الشرقية لنهر دجلة من الممكن أن تنتهي ببسر ومنطقة في خور موسى، وهو ميناء ملائم ذا مياه عميقة يقع إلى خارج الحدود الضيقة لشط العرب. لهذا شرعت بريطانيا باتخاذ إجراء (سنصفه عند مناقشة مشروع سكة حديد المحمرة - خرم آباد) يقضي بغلق هذا الطريق أمام الألمان.

وفي الوقت ذاته، قرّر وزير الخارجية البريطاني بأن «أفضل حجة بالنسبة لنا يمكن اتخاذها هي أن نؤيد الشيخ ونجعل أهدافه تتوافق ومصالحنا»^(١). ويطلب من بركلي أعلن خزعل عن رأيه وأجاب كما كان متوقّماً، بأن عربيه سوف يفقون ضد أي امتياز لن يتولاه بنفسه. وفي الوقت الذي اعتقد بأنه من المستحسن بأن لا يكون هناك ري على الإطلاق، لكن إذا كان ولا بد فإنه سيتولّى الامتياز بمساندة من الرأسمال البريطاني.

أيضاً، فإنه اقترح أن ترسل إنجلترا برفقة إلى الحكومة الفارسية تحذرها من خطر منح امتياز إلى الأجانب وذلك لما سببته من اضطراب العرب. ولم يشجع بركلي هذا الاقتراح الأخير باعتبار أنها لا تريد توريط الحكومة الفارسية^(٢). واعتقد بأنه من الأفضل أن يُقضى على المشروع من خلال الحكومة الهولندية.

وبنّه غري سفير الأراضي المنخفضة بأن البريطانيين لا يستطيعون تأييد مشروع لا يراه شيخ المحمرة في مصلحته، أو على أية حال، مضراً بمصالحهم»^(٣).

-
- = ومذكرة وزارة الخارجية في ٢٧ كانون الثاني ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٣، وزارة الهند إلى وزارة الخارجية ٣٠ كانون الثاني ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٣.
- (١) غري، مذكرة حول مترو إلى مورلي، ٢٦ كانون الثاني ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٣.
- (٢) بركلي إلى غري، تلغراف، طهران، ٤ شباط ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٣.
- (٣) غري إلى بارون جيرك (Gericke)، سفير هولندا لبريطانيا العظمى، وزارة الخارجية، ٢٤ شباط ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٣.

ومن الناحية الثانية، واصلت النقابة الهولندية محاولاتهم في نيل الامتياز، ووصلت شروط طلبهم أو مخططهم إلى كلكتا تقريباً، في نفس الوقت الذي قام فيه كوكس، إذ كان متأهباً لنقل مقترح خزل من أجل امتياز مدعوم بالرأسمال البريطاني إلى حكومة الهند.

إن التطور الهولندي قد أضرَّ إلى حد ما بعرض كوكس، وأدت به إلى أن يتذمَّر من سلبية حكومة الهند:

«إن حكومة الهند شديدة التوق لعمل كل ما يمكننا عمله بالنسبة للشيخ، غير أنها في الوقت الحاضر لا تعمل إلا القليل وأنها في الأعمَّ الأغلب مجرد واسطة نقل وتحويل الأمور إلى الوطن.

إنني أتمنى أن نسمع السفير المفوض هنا، كما أردت، فإنه سيسدي عوناً كبيراً الآن، إذا ما كان شخصياً على معرفة بالشيخ... بلغ سلامي إلى الشيخ وأخبره بأنني أكافح من أجل مصالحه بقدر ما أستطيع...»^(١).

ومع ذلك، ولحسن حظ خطط كوكس، فقد بعثت وزارة الخارجية، اعتماداً على تقرير مكدوال الأول، الذي قدّم فيه مقترحات خزل تلغرافاً إلى المقيم، وذكرت فيها وزارة الخارجية بأنها في صالح «تشجيع الرأسماليين البريطانيين ذوي السمعة ممن لهم رغبة في أن يستأجروا الأراضي للأغراض التجارية الخالصة (Bona Fida)». «غير أنها رفضت أن تكون طرفاً لمضاربة محفوفة بالمخاطر «توقعاً لطلب محتمل لمنفعتهم فيما بعد ذلك». فقد قدّم هذا التحفظ مع مسألة حماية شركة النفط. ولم تكن نقابة الامتيازات قد حصلت بعد على موقع لتكرير النفط في عبادان، فحولت وزارة الخارجية عرض الشيخ بتأجير أرض الكارون سرّياً إلى الشركة^(٢).

(١) كوكس إلى مكدوال، رقم ١٢٣٠، بوشهر، ٢٠ آذار ١٩٠٩، (F.O.) ١/٤٦٠.

(٢) مذكرة حول وزارة الهند (I. O.) إلى وزارة الخارجية، ٢٤ آذار ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١/٧١٣.

وفي هذا الموضوع، أيضاً، شريك اللورد مورلي موضوع الامتيازات بربطه إياه بمشكلة قرض الشيخ. لقد كان موضوع القرض، بأنه سيربط الشيخ والبريطانيين معاً بشكل أوثق، هو المشروع المحبب أو المفضل للشيخ والمقيم تقريباً، ما دام مشروع ري الكارون الأصلي موجوداً. ومن الناحية الثانية، فقد أبى مورلي أن يأخذ بعين الاعتبار صرف الإيرادات الهندية خارج الهند واقترح بأن يسعى الشيخ للحصول على المبالغ من نقابة خاصة - أو من شركة النفط^(١).

وأضاف خبير الري البريطاني السير وليم ولكوكس (Willcocks) تبريراً آخر لفكرة المشروع البريطاني، فقد قام ولكوكس الذي كان يعمل في خطط لمشاريع ري العراق، بزيارة إلى عربستان، لفائدة أهداف كوكس. وقد ذكر في تقريره بحماس ما يأتي:

«لم أكن أعتقد أبداً في أحلامي الشريفة أن نهري الكارون والكرخا [وهو نهر ينبع من غربي لورستان ويجري في هور الحويزة] هما بهذا القدر من الجمال، ويسيطران على مثل هذه الأراضي الممتازة. ففيما يتعلق الأمر بالمشروع البريطاني، فإن المعلومات التي قرأها لنا قناصلنا في جنوب غربي فارس، وربما أيضاً أنها قد وردت في تقارير ووضعت في صناديق مصنوعة من الرصاص ثم ألقيت في أعماق جزء من الخليج العربي. لماذا لم يحصل وزيرنا المفوض على حق الاختيار في قنوات وسدود للأحواز، وبندي قير، وكرخا، وسوسة، ودزفول، وشوشتر، ويرى ما يمكن عمله فيها؟ إن اكتشاف النفط بالقرب من شوشتر سوف يحدث ثروة في البلاد، ويجعل الأعمال جميعها سهلة. وفي الوقت الذي يكون فيه النفط متهيئاً فعلياً أن نكون متهيئين،

(١) وزارة الهند إلى وزارة الخارجية، ٢٥ آذار ١٩٠٩، ومذكرة، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٥.

وإلا، فسوف يتدخل الآخرون ويجنوا مكاسب جميع
بحوثنا...»^(١).

صار لويس ماليت وتشارلس هاردنج صانعي السياسة البارزين في وزارة
الخارجية، بعد محادثة مع المدعو أكرز (Akers) الذي كان قد زار عربستان مع
كوكس، متحمسين أيضاً لفكرة امتياز بريطاني، فاقترح ماليت، توقعاً بأن تقرير
ولكوكس سيكون إيجابياً، على موللي بأن الشيخ ربما سيمنح امتيازاً إلى شركة
بريطانية في مقابل قرض. وكُرر ماليت القول، وذلك بإعادة ذكر مناقشات
كوكس، بأن الشيخ سوف:

«ينظر بارتياح إلى إيجا مصلحة بريطانية مادية في مناطق
نفوذه ويرجع ذلك حسب وجهة نظره إلى أن وجودها سيقدم
أفضل ضمان للتأييد البريطاني.

إن مثل هذه المصلحة الماديّة الضخمة، مضافة إلى تلك
التي بحوزة بريطانيا العظمى فعلاً في هذه المنطقة الخصبة جداً في
فارس، ستكون، علاوة على ذلك، ذات منفعة عظمى من خلال
التوسّع الذي سيعقب ذلك في بلاد ما بين النهرين، وسوف يحدث
مصلحة بريطانية في الخليج العربي، وسوف تتنافس بنجاح مع كل
ما يمكن أن تحرزه ألمانيا بعد ذلك من خلال سكة حديد
بغداد»^(٢).

إن الحكومة ستقدم الأموال وستجد فيما بعد صاحب امتياز خاص، وكان
الوقت مهماً «لأنه ليس هنالك من سبب للخوف، نتيجة للظروف الراهنة في
فارس، من أي مقاومة من جانب الحكومة الفارسية لمنح مثل هذا الامتياز من

(١) السير وليم ولكوكس إلى كوكس، المحمرة، ٢٦ آذار ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٣.

(٢) ماليت (Mallet) إلى مورلي (Morley)، وزارة الخارجية، ١٤ نيسان ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٥.

قبل شيخ المحمرة». واقترح ماليت بعد ذلك، بأنه «ينبغي القيام بمسعى محدد لتوفير الـ ٥,٠٠٠ باوند أو الـ ٦,٠٠٠ باوند...». وأضاف قائلاً: «بأن السير غري يعلق أهمية كبيرة على الإنجاز الناجح لهذا المشروع سواء كان ذلك من وجهة النظر السياسية أم التجارية»^(١).

في الواقع، إن ما اقترحه وزارة الخارجية هو الضمّ الفعلي لعربستان من قبل البريطانيين في الوقت الذي لم تكن فيه فارس، وهي في خضم الثورة، قادرة على المقاومة. وإن بريطانيا بحصولها على امتياز من الشيخ في مقابل مجرد ٥,٠٠٠ باوند أو ٦,٠٠٠ باوند ستعترف بالحق الشرعي للشيخ في منح الامتيازات. وأن ذلك سيكون معادلاً للاعتراف بسيادته، ولما كانت بريطانيا هي المسيطرة على الشيخ فالنهاية واضحة. وحسبما يبدو بأن حكومة الأحرار كانت راغبة في محاولة للتوسع الاستعماري أولاً: إذا ما كان ذلك مأموناً؛ وثانياً: إذا كان رخيصاً.

كان مورلي، في الأقل، ثابتاً في مبادئه، فإنه قد أبى أو رفض السماح باستخدام إيرادات الهند في مثل هذا المشروع، ولذلك لم يكن أمام وزارة الخارجية إلا خيار انتزاع المبالغ من وزارة المالية أو العثور على رأسمالي^(٢) حر. ولقد كشف بأن مساعدة وزارة المالية أنها شبه يائسة، فتحدد البحث عن توظيف أموال رأسمالي في شركة النفط الإنجليزية - الفارسية. ولقد اتهم غري الشركة، التي كانت راغبة تماماً في تقديم القرض من أجل ضمان إيجارها في عبادان، وبأنها ستحصل بواسطة القرض على «منحة لشركة بريطانية لامتياز بالحق المطلق لتنفيذ مشروع للري على الكارون وفقاً لمخططات السير ولیم ولكوكس وبناء على شروط يُتفق عليها بموافقة مشتركة»^(٣).

(١) ن. م.

(٢) وزارة الهند إلى وزارة الخارجية، ١٦ نيسان ١٩٠٩، ومذكرة وزارة الخارجية، (F.O.) ٧١٥ / ٣٧١.

(٣) غري إلى بركلي، رقم ٦٠، وزارة الخارجية، ٦ مایس ١٩٠٩، (F.O.) ٧١٥ / ٣٧١.

وعلى كل حال، فقد ألغي هذا المشروع، ومما يثير الاستغراب تماماً، أنه ألغي من قبل خزعل نفسه. فقد وقّع في أو حوالي ١٦ مايس مع كوكس تعهد^(١) ورد فيه بأنه لا بد أن يأتي أي امتياز ربما قد يحصل عليه من الحكومة الفارسية بواسطة خزعل، وبحصوله على الامتياز فإنه يكون قد ألزم نفسه أو قيد نفسه بأن يتقدم بطلب إلى البريطانيين للمساعدة المالية، ولا يسمح للمساهمة الأجنبية.

وقد اعتبر المشاريع الصغيرة على الكارون، التي لا تشمل على تزويد النهر بسد، أو المشاريع على الكرخا، وهنديان وشاور والجراحي بأنها «مواضيع تخص إدارة قبلية»، ولهذا السبب، فإنه يكون مؤهلاً لتوليها دون الإشارة إلى الحكومة المركزية، وقد وعد في حالة قيامه بذلك «يتقدم بطلب إلى بريطانيا العظمى لأي مساعدة ذات طبيعة مالية أو تتعلق بطلب خبير... وأن يستخدم أشخاصاً أو نقابات توصي بها الحكومة البريطانية للتفضيل بين الأجانب»^(٢).

لذلك، وحسبما يبدو، أن خزعل هو الذي منع غري من توريط بريطانيا في عربستان بشكل عميق، ولقد تمتع الشيخ، باعتباره حاكماً فارسياً شبه مستقل، باستقلال فعلي أكثر مما لو كان كحاكم اسمي لتبعية بريطانية، إنه أراد ضمان مركزه لا تغييره.

وكان غري سعيداً بأن يتراجع عن موقعه الأمامي ويخبر مورلي بشكل مخلص بذلك:

«طبعاً، على حكومة صاحب الجلالة أن تحصل على اتفاق الحكومة الفارسية على أية حال، ويجب عليها أن تكون حذرة بأن

(١) كان هذا التعهد جزءاً من اتفاق عام توصل إليه مع كوكس في مايس ١٩٠٩ (انظر: ص ١٧٠ وما بعدها)، بخصوص توسيع الضمانات البريطانية، وعودة ملكية ممتلكات شركة النفط إلى الشيخ عند انتهاء الامتياز ومواضيع أخرى.

(٢) كوكس إلى غري، نلغراف، رقم ٤٩٦ (P) بوشهر، ١٨ مايس ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٣.

لا تسبّب مشاكل بين الشيخ والحكومة الفارسية، لا سيما وأن
الشاه قد تعهد في الوقت الحاضر على منح دستور^(١).

لقد أشار بركلي أيضاً إلى أن الامتياز باسم الشيخ قد يجابه معارضة جدية
في المجلس، واقترح بأنه ليس ببعيد عن الاحتمال أن حق الاختيار الهولندي
سيلغى من قبل تلك المجموعة قبل انتهائه في شهر كانون الثاني سنة ١٩١١^(٢).

وعلى كل حال، فقد كانت نبوءة بركلي خاطئة، فقد سُمح للمشروع
الهولندي أن ينقضي، أو أن يلفظ آخر أنفاسه، لكن ذلك لم يتحقّق دون محاولة
الحكومة الهولندية في أن تفتح الموضوع مرة ثانية في صيف ١٩١٠. وتركت
وزارة الخارجية الهولندية مع ذلك يأملون بأن يدخلهم البريطانيون عندما يقرّر
الشيخ على تولي امتيازه. وقد أبرزت حكومة الهند تقريراً للفتات ولسون، لكي
تكون فقط في الجانب المضمون، خلال خريف وشتاء سنوات ١٩١٠، ١٩١١
يذكر فيه بأن مشروع ري على نطاق واسع على الكارون هو مشروع غير عملي
من الناحية السياسية ويتعدّر تنفيذه من الناحية الاقتصادية وذلك لجميع الأسباب
المألوفة بالإضافة إلى سبب آخر جديد وهو أن المشروع سيتعارض مع التسميد
بالغرين (Silt-Fertilization) لبساتين النخيل على شط العرب^(٣).

وفي الوقت نفسه، قام بحماس ممثلون عن حكومة الهند، خلال الفترة
التي أعقبت تعهد الشيخ في مايس ١٩٠٩، بمسوحات ومخططات لتطوير
مشاريع خزعل «الصغيرة» (تلك المواضيع ذات الإدارة المحلية والقبلية). في
تلك الفترة، أشار مولوي في وزارة الهند بالحذر ورفض أن يكون الصرف من
الإيرادات الهندية.

(١) وزارة الخارجية إلى وزارة الهند، سري، ٢٤ مايس ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٣.

(٢) بركلي إلى غري، تلغراف، رقم ٤١٦ (Gulahek) (P.)، ٢٥ مايس ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٣.

(٣) (F.O.) ٣٧١ / ١١٨٢ (١٩١٠)، ملف ٣٣٥.

كان مشروع ري الكرخا من أكثر هذه المشاريع «الصغيرة» وعداً ومستقبلية. بقي ولسون أشهر يتحرى، ويعد المسوحات، ويرسم التصاميم ويكتب التقارير، وناقش ذلك بالتفصيل مع الشيخ، الذي أبدى اهتماماً عظيماً، وتحذرت عن التمويل بلغة قرض مقداره ٥٠,٠٠٠ باوند. وتناقش مع ولسون بجدية عن المشاكل التي قد يسببها المشروع المبني طرف وذلك عن طريق تقليصه منطقة الأهوار التي يقطنون فيها.

وأبلغ خزعل ولسون، بأنه من الممكن التغلب على خصومتهم بالتهديدات والمداينة وأراض جديدة. ومع ذلك فإن المشروع، الذي كان من المشاريع التي تابعها ولسون ورؤساؤه في الهند بجدية كبيرة - لم يصل إلى أبعد من مرحلة التخطيط. على الرغم من أن خزعل قد نُصح بأنه إذا ما قدم مشروعاً ملموساً وواقعياً وإذا ما قدم مقترحات دقيقة ومحددة، فإن الحكومة البريطانية دون شك، سوف تساعد كما وعدت.

غير أن خزعل لم يقدم أي مقترحات، إنه قد نفذ بالفعل مشاريعه للري - لكن تلك المشاريع التي استطاع تنفيذها بموارده الخاصة، ولم يكن خزعل راغباً، كما ذكر في العديد من المناسبات، في مشاريع ري أجنبية - ومن الواضح أن ذلك يشمل مشاريع أصدقائه البريطانيين أيضاً، والواقع أنه أخبر بني طرف حينما تدمروا ضد ابتداء مشروع الكرخا بأنه «ليس هناك حاجة لأن يخافوا - فلقد فحص الإنجليز الكارون بتفصيل كبير في السنوات السابقة لكنهم لم يعملوا شيئاً، وأن الشيء نفسه تماماً سيكون في حالة الكرخا»^(١).

كان الشيخ محقاً، فإنه ما لم يبادر به الشيخ أو يوافق عليه فإن البريطانيين ملزمون بموجب تعهد مايس ١٩٠٩، أن يقفوا ضده، وأنه لم ينو أن يبادر أو أن يوافق على مشاريع ذات نطاق واسع ما لم يكن لديه هدف سياسي خاص، كأن يتترع ضمانات أخرى من البريطانيين أو إبعاد امتياز ري للحكومة الفارسية.

(١) ولسون إلى كاتني تريفور (A. P. Trevor) مساعد الضابط السياسي في بوشهر، المحمرة، ٩ تشرين الأول ١٩٠٩، (F.O.) ٢ / ٤٦٠، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٣.

وهكذا صار عمل البريطانيين في تطوير الري في عربستان من الناحية الجوهريّة سليماً، مع أنّه ليس بالضرورة طوعياً. وعلى كل حال فقد كان العمل السلبي طوعياً بشكل محض عندما بلغ مرحلة معارضة ما يسمّى بامتياز تارفيرديف (Taraverdieff).

وصل المشروع في البداية إلى انتباه البريطانيين في شهر كانون الأول عام ١٩٠٩، عندما ذُكر بأن روسيا قد حصلت على عقد إيجار في أرض على الكرخا من أجل مشروع ري. لقد أوقع التقرير، الذي أيده السير آرثر نيكلسون (Nicolson) السفير البريطاني في روسيا في نيسان من السنة التالية، وزارة الخارجية في اضطراب غير حاد، لأن روسيا في الوقت الحاضر خليفة، وأنه بموجب بنود الميثاق الإنجليزي - الروسي لعام ١٩٠٧ يستطيع مواطنوها أن ينشدوا بحرية امتيازات في ما يسمّى بالمنطقة المحايدة، التي تقع فيها عربستان.

علاوة على ذلك، فقد هدّد مالكي عقد الإيجار بأن يبيعوا حصصهم إلى الألمان. فصار مركز البريطانيين محرّجاً جداً، لا سيما إذا ما صار الألمان مقتدرين على توطيد أنفسهم هناك.

لقد كان البريطانيون في طريقهم إلى منح خزعل ضماناً موسعاً، ذلك الذي يضمن مكانة الشيخ ضد «تجاوزات» الحكومة الفارسية الذي من المعتقد سيتضمن بيع أراضيه إلى أصحاب امتيازات أجنبي.

وكما هو مألوف في مثل هذه الحالات، قد أعد البريطانيون لإقامة خزعل عقبة في طريق الامتياز، ومع ذلك، فإن لخزعل مصالحه الخاصة بأن ينظر الأمور ثم يعمل بصورة مستقلة عن البريطانيين.

كان عقد إيجار عباس أغاترافيرديف (Taraverdieff) من نظام السلطنة (ابن أخ زوريت صديق خزعل القديم ومتافسه الذي يحمل نفس الاسم) وكان العقد يتعلّق بأرض خارج حدود خزعل المعترف بها، على الرغم من أنّها مشغولة من

قبل قبائل خاضعة له، فقد كان الشيخ سابقاً قد استأجر الأراضي من أجل واردات الضرائب والإيجارات من عم نظام السلطنة الحالي.

وبدأ خزعل يساوم مع نظام السلطنة الثاني لإسقاط عقد إيجار عباس آغا واستئجار أو شراء الأرض لنفسه، وفي الوقت الذي كان يخلق فيه تنبؤات منذرة باضطراب العرب في حالة إنجاز مشروع الري. وفي نفس الوقت فإنه ونظام السلطنة تباحثا مع عباس آغاترادفريد حول حصة في مشروع الري.

لم يكن باستطاعة البريطانيين إلا الوقوف عاجزين موقف المتفرج ومراقبة هذه الدبلوماسية المعقدة، في الوقت الذي كانوا فيه يتضرعون خفية بأن ينقضي حق الخيار لترفاردفريد، وقد انتهت بالفعل^(١).

دامت الضجة الصاخبة حول امتياز ترافيرديف إلى سنة ١٩١١، في الوقت الذي صار فيه موضوع أراضي نظام السلطنة في عربستان (التي كانت من مصلحة خزعل في الحقيقة) متشابكاً مع صلات أو علاقات الشيخ مع البختيارين. ولم تُر مسألة الري مرة ثانية حتى مايس ١٩١٣.

في ذلك الوقت روعت بريطانيا فجأة بمعرفتها بخطة روسية في تحويل مياه الكارون بالقرب من منبع النهر إلى قاع النهر في زنده رود (Zandah Rud) الذي يجري إلى أصفهان. وقد اقترح كوكس بمساعدة الهند أن تحصل بريطانيا بسرعة على امتياز محدد من الشيخ لري الكارون، إذ إنه سيعزز حقنا في التدخل، واقترح كوكس ذلك خوفاً من أن مثل ذلك المشروع - الروسي - ربما يعرقل بشكل جدي إمكانية الملاحة في الكارون^(٢).

وقد فُوض كوكس بأن ينشد «الامتياز المحدد» غير أنه في الوقت ذاته كان

(١) وزارة الخارجية، (F.O.) ٣٧١ / ٩٥٠، (F.O.) ٣٧١ / ٩٥٣، (F.O.) ٣٧١ / ١١٨٧.

(٢) كوكس إلى اللورد تشارلس هاردينج، نائب الملك في الهند، تلغراف رقم ٩٥٠، بوشهر، ٢٩ مايس ١٩١٣، (F.O.) ٣٧١ / ١٧٣٠؛ حكومة الهند إلى ماركيز كرو (Marquess of Crewe)، سكرتير الدولة للهند، تلغراف (P.)، ٩ حزيران ١٩١٣، (F.O.) ٣٧١ / ١٧٣٠.

خزعل قد سمع باقتراح كوكس وبالذافع من وراءه. لذلك حينما قدم كوكس للمفاوضة مع خزعل في ٧ تموز وجد الشيخ «فيما يخص بمسألة ري الكارون متأهباً لمنحنا ما نريد، غير أنه يود أن يشعر بحصوله، في مقابل الامتيازات المختلفة والتسهيلات التي كان يقدمها، على قدر معين من الضمان والحماية»^(١). فإن ما أراده خزعل هو ضمانات تمنحه قدرأ أكبر من الحماية من تلك التي حصل عليها في شهر تشرين الأول عام ١٩١٠، وأنه، كما قد فعل في مرات عدة في السابق، تقدم بعرض لمشروع الكارون كتعويض (Quid Pro Quo).

كان كوكس، كما كان دائماً، مستعداً لأن ينحث من أجل ضمانات أكثر للشيخ، غير أن خزعل كان يعلم بأن كوكس لم يكن دائماً قادراً على أن ينقل ذلك، وعلى هذا، فإن الشيخ أكد للمقيم بأنه مستعد إلى أن «ينفذ ارتجالاً» مثل هذه الامتيازات كما يطلب كوكس، إذا ما صار موضوع تحويل الكارون ملحقاً، وما لم تكن هذه الحالة فإنه يفضل أن لا يقوم بذلك إلى حين معالجة موضوع الضمانات^(٢).

فإنما أن يكون ذلك من حسن حظ خزعل أو لجدارة جهازه في جمع المعلومات، إذ إنه في أقل من أسبوع، علم البريطانيون بأنه نتيجة إلى قوة المعارضة للحكومة الروسية، قد تخلت هذه عن مشروع تحويل الكارون^(٣). وقد كسب الشيخ للمرة الثانية نقلاً سياسياً، فإنه قد جتنب نفسه من أن يلزم في مشروع ري غير مرغوب فيه، لكنه أثناء الفترة التي سبقت الحرب العالمية

(١) كوكس إلى الكولونيل السير مكماهون (A. H. McMahon): وزير الخارجية للحكومة الهندية، تلغراف رقم ١٢٣٧، بوشهر، ١١ تموز ١٩١٣، (F.O.) ٣٧١ / ١٧٣٠.

(٢) ن. م.، هاورث (Haworth): مذكرة حول علاقاتنا مع شيخ المحمرة، ٢ آب ١٩١٣، (F.O.) ٣٧١ / ٢٠٧٦.

(٣) السير وولتر تاونلي (Townley): الوزير المفوض في فارس، إلى غري، تلغراف رقم ٢٦١ طهران ١٤ تموز ١٩١٣، (F.O.) ٣٧١ / ١٧٣٠.

الأولى مباشرة كانت حكومة الهند قد أعدت خططاً مفصلة للهيمنة البريطانية الكاملة على عربستان. وكان مشروع ري الكارون الكبير واحداً من الوسائل التي استخدمتها لهذا الغرض.

(ج) مشروع سكة حديد خرم أباد:

تكمن جذور مشروع سكة حديد المحمرة - خرم أباد بشكل جزئي في مقاومة بريطانيا لمشروع سكة حديد برلين بغداد الألماني. وكان مشروع سكة حديد بغداد، وبشكل خاص توسيعه إلى المحطة النهائية على الخليج العربي، باعثاً خاصاً على خوف البريطانيين واشمئزازهم في كل من لندن وسيملا.

لقد أحبطت مثل هذه المحطة النهائية في الكويت بشكل فعال بموجب اتفاقية ١٨٩٩ مع الشيخ مبارك. ومن الناحية الثانية، كانت هناك محطة نهائية أخرى بديلة بمرفأى أو بموانئ على نفس الأهمية كالكويت، وكان أحد هذه المرفأى يقع في أراضي الشيخ خزعل، وهو خور موسى، المرفأ ذو المياه العميقة خارج الحدود الرملية لسط العرب إلى الجنوب من المحمرة.

فمن الناحية الجغرافية يُعد موقع خور موسى جزءاً من سهل ما بين النهرين، وموقعه ليس بعيداً عن بغداد عما هو الحال بالنسبة إلى الكويت، فالتخطيط لسكة الحديد لا بد أن يسلك الضفة الشرقية من نهر دجلة، بدلاً من الطريق المقترحة على طول الضفة الغربية لنهر الفرات، وهو يُربط الكارون بجسر بالقرب من المحمرة.

علاوة على ذلك، كانت الناحية الاقتصادية للمنطقة الواقعة إلى خلف الساحل لخور موسى - وهي المنطقة الغنية المحتملة لعربستان - تبشّر بخير ولها مستقبل أكثر من الصحارى الواقعة وراء الكويت. وفي الوقت الذي كان فيه خور موسى في أراضي فارسية، لكنه، استناداً إلى بنود الميثاق الإنجليزي - الروسي، الذي تم الوصول إليه حديثاً، كان في المنطقة المحايدة. وهكذا، كان من الناحية النظرية مفتوحاً للاستثمار الاقتصادي من قبل أي قوة.

كانت ألمانيا تواقّة إلى أن تؤسّس في فارس سياسة ذات فرص اقتصادية متاحة للجميع - ولقد أمل المسؤولون الفرس بأن يستخدموا الألمان كأداة لإرخاء القبضات الروسية والإنجليزية على بلادهم.

وفي سنة ١٩٠٤، نُوقشت الوسائل للحيلولة دون أن يكون خور موسى المحطة النهائية المحتملة لسكة حديد ألمانية إبان فترة إدارة كرزون كنائب للملك، وأرثر هاردنج كوزير مفوض، غير أن اقتراحاتهم لم تلق اهتماماً، وظهرت المسألة إلى الوجود مرة ثانية في عام ١٩٠٨. وابتدأت ألمانيا، التي كانت منذ سنة ١٩٠٣، هادئة بالنسبة إلى المظاهر الدبلوماسية لسكة حديد بغداد، تبحث أو تنشئ تسوية مع بريطانيا^(١). وشعرت بريطانيا بأنه من المستحسن بالنسبة لها أن لا تمنح أية فرصة للألمان باستعمال ضغط، لذلك كانت وزارة الخارجية (كما كانت الحال بالنسبة إلى حكومة الهند) في صالح الحصول على حقوق الأولوية من الشيخ خزعل على خور موسى.

غير أن مورلي، في وزارة الهند، نصح بالحذر في إنفاق الأموال، لا سيما أن إيراداته الهندي العزيزة، في حق الأولوية في عقد إيجار الأرض لم تثبت بعد أنّها ملائمة لسكة حديد أو ميناء^(٢). لهذا فقد تأخرت فكرة الأولوية إلى أن يتم دراستها بشكل ضافي.

كان هناك مشكلة واحدة للحقيقة بأنه من أجل تبرير الأولوية في عقد الإيجار للمحطة النهائية لسكة الحديد، فإن المرء بحاجة إلى سكة حديد - إن لم تكن موجودة فعلاً، ففي الأقل أن تكون في الذهن. ولحسن الحظ، إن مثل هذا المشروع، الذي قُصد بأن يكون بين المحمرة وطهران، قد أخذ بنظر الاعتبار. وجعلته الاتفاقية الإنجليزية - الروسية الحالية، علاوة على سياسة

(١) ميبيل كندي جامبان (Maybelle Chapman): بريطانيا العظمى وسكة حديد بغداد، ١٨٨٨ - ١٩١٤، في (Smith College Studies of History)، جزء ٣١ / ١٩٤٨، ص ٨٣ - ٨٥.

(٢) وزارة الهند (I. O.) إلى وزارة الخارجية (F. O.)، ١٦ نيسان ١٩٠٨، (F.O.) / ٣٧١ / ٥٠٠.

«الباب المفتوح»، التي اتبعتها الألمان عملياً أكثر بكثير مما قد كان عليه في السنوات الراهنة.

لم يكن المشروع جديداً، فقد صوّر امتياز رويتر (Reuter) لسنة ١٨٧٢، الذي أثار جدالاً، سكة حديد إلى الخليج كجزء من شروطها المتسمة بالمبالغة والتكلف. وعرضت بريطانيا، وفقاً للمبدأ الأساسي لهذا الامتياز الميت، عدة مخططات في سنتي ١٨٨٦ و ١٨٨٧ لتشييد سكة حديد، وفي سنة ١٨٨٧ أحرز آرثر نيكلسون (Nicolson) (الذي كان حينئذ القائم بالأعمال في طهران) رسمياً امتيازاً من خلال ملكم خان (Malkom Khan) الوزير المفوض الفارسي في بريطانيا العظمى^(١). ولم تتحقق أي من هذه المشاريع، غير أنه في سنة ١٨٩٠ أجبرت روسيا - التي قد أخطرت من قبلهم - فارس أن تتعهد بعدم تشييد أو بعدم السماح لأن تشييد أي سكة حديد لفترة عشر سنوات. وقد مدد القرار بتعليق تشييد سكة الحديد هذا من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩١٠^(٢).

أعطى التوقيع على الاتفاقية الإنجليزية - الروسية لسنة ١٩٠٧ أملاً للمتحمسين البريطانيين لسكة حديد فارسية، فشرعت في آذار ١٩٠٨، لجنة فرعية من لجنة الدفاع الإمبراطوري (Committee of Imperial Defence) التي احتل فيها كل من غري وشارلس هاردنج مقاعداً، في عمل تصاميم مفصلة أو متقنة لسكة حديد في جنوب غربي فارس، وقد أعلم آرثر نيكلسون، الذي كان بالصدفة يتبادل الرأي بشأن السكة الحديدية مع مسؤولين من وزارة الخارجية الروسية، بأن يقوم بتحريات مباشرة بشكل أكثر^(٣).

(١) فيروز كاظم زادة: روسيا وبريطانيا في فارس، ١٨٦٤ - ١٩١٤، (مطبعة جامعة بيل ١٩٦٨)، ص ١٠٥، ١٧٣ - ١٧٤؛ برادفور (G) مارتن (Martin): العلاقات الدبلوماسية الألمانية الفارسية ١٨٧٣ - ١٩١٢ (١٩٥٩)، ص ٤٢.

(٢) كاظم زادة: روسيا وبريطانيا، ص ٢٣٨، ٣٢٧.

(٣) سي هاردنج (C. Hardinge) إليالسير. آرثر نيكلسون، السفير البريطاني في روسيا، شخصي، وزارة الخارجية، ١٧ آذار ١٩٠٨، غوش وهارولد تمبرلي (المحققان) =

وفي الوقت نفسه، قدم ريس (J. D. Rees) العضو البرلماني البارز، مذكرة إلى وزارة الخارجية موجزاً فيها، من بين أمور أخرى؛ سُبل تنمية وتطوير المصالح البريطانية في جنوب غربي فارس. وقد بُعث بها إلى طهران في حزيران لإبداء الملاحظات، حيث كان هناك مارلنك (Marling) القائم بالأعمال ولورين (Lorraine) السكرتير التجاري اللذان صادقا عليها بحماس - لا سيما الفقرة الخاصة بتشييد السكة الحديدية من المحمرة إلى طهران.

وأشار مارلنك إلى أن الاكتشاف الراهن للنفط سيكون «دافعاً كبيراً لتطوير المناطق المجاورة وميناء التصدير، والمعتقد أنه يقصد به المحمرة، إذ سيتخذ فوراً أهمية لم يكن قد حاز عليها حتى الآن». وسيضيف هذا التطور أهمية إلى الإمكانية الاقتصادية للسكة الحديدية وأهميتها السياسية.

أما بخصوص الاعتراضات الروسية...

«ربما تكون روسيا مهتمة، أكثر منا، في الحيلولة دون تدويل الشؤون الفارسية. فإذا ما انسحبنا من المهمة، أو إذا ما منعنا من أخذه على عاتقنا مراعاة للمصالح الروسية، فإن الباب سيبقى مفتوحاً إلى قوة ثالثة بأن تتولاه. وفي حالة نجاح تلك القوة في الاستحواذ على الفرصة المتاحة لها واتخاذ موضع خطير في جنوب غربي فارس، فإن ممثلها في طهران سيحصل أوتوماتيكياً على نفوذ وصوت في الشؤون الفارسية، وإذ ذلك سيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل نكرانه»^(١).

وفي تموز، قبل الروس من حيث المبدأ الاقتراح بأن يعرّز البريطانيون من وضعهم إلى الشمال من المحمرة لترتيب بالتعزيز الروسي إلى الجنوب من جلفا

= (G. P. Gooch, Tamperty): وثائق عن جذور الحرب، ١٨٩٨ - ١٩١٤ (لندن ١٩٣٨) جزء ٦، ص ٢٣٨ - ٢٥٩.

(١) مارلنك إلى غري رقم ١٥٧، طهران، ١٧ حزيران ١٩٠٨، (F.O.) ٣٧١/٥٠٢.

(Julfa) وطهران. وقد أبلغ الروس ممثل بريطانيا أيضاً بأنهم سوف «يعفون الحكومة الفارسية من التعهد القاضي بعدم منح أي امتياز قبل نهاية عام ١٩١٩، بالنظر إلى الأهمية التي علفت عليها حكومة صاحب الجلالة لطلب مبكر من أجل الامتياز»^(١).

وعلى كل حال، لم يتابع هذا التعهد الشفوي سواء كان من قبل البريطانيين أم الروس. إذ أعطى انقلاب حزب تركيا الفتاة في تموز ١٩٠٨ تلك اللحظة بريطانيا أملاً بإبعاد ألمانيا من بلاد ما بين النهرين وذلك بالإحلال محلها في الخطط التركية، التي قد فشلت في بداية عام ١٩٠٩، وعلى ذلك، لجأ البريطانيون إلى خطة لطلب امتياز منفصل في أعالي وادي الفرات من الخليج إلى بغداد. وستفيد هذه الخطة أيضاً في إبعاد الألمان من الخليج^(٢). فإنها كانت مرتبطة بمشروع مرافق لري ما بين النهرين - لمساعدة السكة الحديدية في أن تشق طريقها - حيث كان السير وليام ولكوكس في المنطقة ليقدّم تقريراً عن مشروع ري الكارون.

لم تكن الظروف ملائمة في فارس نفسها للتنفيذ عن أو لاصطياد امتياز من أي طرف، وكانت بريطانيا استرضائية للروس بشكل خاص، بعد فشلها في تأييدهم خلال أزمة البوسنة (Bosnian Crisis) في شهر تشرين الأول ١٩٠٨ وحتى نيسان ١٩٠٩. وكانت روسيا مستعدة للتعاون مع البريطانيين، إذ إنهما كانتا متلهفة إلى إعادة تعزيز مكانتها المتناقصة في أوروبا بمساعدة التأييد البريطاني. لذلك لم يبعث موضوع سكة حديد المحمرة خرم أباد الذي كان من المحتمل أن يسبب خلافاً إلى الوجود، وصار مشكوكاً فيه بصورة خاصة عندما أيده حكومة الهند التي هي ضد الروس بصورة علنية. ووفق ذلك، فقد أنتجت هذه السياسة التعاونية بحلول شهر شباط ١٩١٠ قرصاً روسياً بريطانياً مشتركاً

(١) هيوغ أوبيرن (Hugh O'Bierne): القائم بالأعمال سنت بطرسبورغ، تلغراف (P)، سري للغاية، سنت بطرسبورغ ٢٨ تموز ١٩٠٨، (F.O.) ٣٧١ / ٥٠٢.

(٢) جابمان (Chapman): بريطانيا العظمى وسكة حديد بغداد، ص ٩١ - ٩٤.

إلى فارس، وكان أحد شروطه طلباً بأن لا تمنح فارس أي امتيازات لسكة حديد بأن يستثمرها الرأسمال الأجنبي ما لم تصادق عليها بالأول بريطانيا وروسيا. وسوف تحمي هذه الفقرة كل من الطرفين من الامتياز الألماني المفزع، ووضعت روسيا في مركز جيد بأن تبعد السكك الحديدية من فارس بالمرة.

مهما يكن، فإنه كان من المحتم أن يعرض مشروع سكة حديد المحمرة - خرم أباد على بساط البحث مرة ثانية، وفي الوقت الذي كان فيه مناسباً لذلك في سنة ١٩١١ كان المظهر الكاذب للفتاهم الإنجليزي - الروسي قد أظهر علامات من البلى والضعف. إذ بعد أكثر من سنة من المحادثات حول القرض التي أعقبت مطالب سنة ١٩١٠، اختلف البريطانيون والروس حول الشروط أو البنود النهائية. وقد أفلحت الأموال البريطانية الخاصة، إذ إنها فشلت في الحصول على تأييد وزارة الخارجية، في إثارة ريبة الروس بالنسبة إلى الدوافع البريطانية.

ولم تنسحب القوات الروسية التي كانت قد احتلت المناطق الواقعة إلى أقصى الشمال من فارس، من أجل حماية أرواح الروس إبان الظروف العنيفة للاضطراب الثوري لسنة ١٩٠٩. وبدلاً من ذلك، فإنهم قد ظلوا هناك لتأمين حسن تصرف الحكومة الوطنية المضادة لروسيا - وهي حكومة لم تعترف بها روسيا إلا كدليل على المجاملة لبريطانيا. وأرادت بريطانيا أن تنسحب القوات خوفاً من أن يثير تواجدهم المشاعر ضد الروس في البلاد.

وقد فسّر الروس، مرة أخرى، موقف بريطانيا هذا على أنه موقف أناني - وهي تهمة من الصعب نكرانها إزاء مطالب البريطانيين التي تقدموا بها إلى الحكومة الفارسية طيلة سنة ١٩١٠ وتفيد بأن تقام قوة تحت إشراف الضباط البريطانيين في جنوب فارس من أجل «إعادة النظام».

لقد تزايد ضعف العلاقات الإنجليزية - الروسية أكثر، وذلك باعتقاد البريطانيين بأنه بإمكان فارس أن تبعث نفسها إذا ما وُضعت الموارد المالية الفارسية فقط على أسس صحيحة. وقد أدّى هذا الاقتناع إلى دفع البريطانيين

إلى تأييد تنصيب مورغان شوستر (Morgan Shuster) الأميركي في صيف عام ١٩١١، كمدير عام للمالية الفارسية. لقد كان الروس مترددين في قبول ذلك خوفاً من وجود حكومة ثورية وطنية قوية على حدودهم الملكية الرجعية، لكنهم وافقوا على ذلك بعدئذٍ.

وقد تأيدت شكوكهم، إذ سعى شوستر إلى أن يعين المدعو ميجور ستوكس (Stokes)، القائم بالأعمال العسكرية البريطاني وواحد من أكثر ضباط الجيش الهندي رداءة في السمعة للروس في فارس، قائداً لقوة الدرك لوزارة المالية - وهي قوة جديدة أعدت لجلب النظام إلى البلاد. ومن الطبيعي، فقد أبى الروس السماح في تنصيب ستوكس وشرعوا بحملة لضرب شوستر وإكراهه على الخروج من البلاد. فاضطر البريطانيون على أن يوافقوا الروس، لأن شوستر قد برهن على أنه متحمس جداً ويسبب إخراجاً لهم، ومع ذلك، فإن العلاقات البريطانية - الروسية قد تضررت.

لقد حاول الروس، أثناء اشتداد الخلاف بشأن شوستر في خريف عام ١٩١١، أن يقوموا بمناورة من جانبهم. إذ تأمروا سراً من أجل أن يستعيدوا مركزهم المهيمن القديم في طهران، عن طريق السماح بانقلاب مضاد يتزعمه رجل كانوا قد هيمنوا عليه - وهو الشاه السابق، محمد علي، لكن المؤامرة فشلت. ولم يكن الروس قد ساعدوا رسمياً الحاكم السابق غير أنه ليس هنالك من شك في الدوائر البريطانية حول أين كانت قلوب الروس^(١).

لقد حث غري، من خلال ذلك، بركلي أن يكون استرضائياً تجاه الروس حول فارس - وأنه قد دافع عن الاتفاقية الإنجليزية - الروسية في البرلمان ضد تصاعد المعارضة السياسية المحلية. ومن المشكوك فيه أنه كان سيدع المجال لموضوع سكة حديد المحمرة أن يظهر على السطح مرة ثانية لكن الروس لم

(١) كاظم زادة: روسيا وبريطانيا، ص ٥٢٨ - ٦٤٣.

يسمحوا للألمان بأن يحدثوا صدعاً في جدار الوفاق الدولي للمقاومة ضد سكة حديد بغداد.

لقد زار القيصر الإمبراطور القيصر في بوتسدام في خريف عام ١٩١٠. وقد ألزمت الاتفاقية التي فاضها هو ومستشاروه الروس بأن يشيدوا سكة حديد تبتدئ من طهران إلى خانقين لترتبط بالمشروع الألماني من بغداد في مقابل تمهد ألماني للمصالح التجارية الكاملة في فارس، واعترافها بالمصالح الروسية الخاصة هناك، وتعهدها بعدم البحث عن امتيازات في منطقة النفوذ الروسية وعدم تشييدها فروع لسكة حديد بغداد باتجاه فارس أو القوقاس.

لقد قدر الروس بأن ألمانيا لن تشيد الخط حتى أواسط العشرينات، وحتى ذلك الوقت، فإن باستطاعتهم أن يماطلوا وربما يتفادوا مسؤولية بناء وتشيد حصتهم من سكة الحديد. وقد حصلوا على مكاسب على حساب الاتفاقية، التي كما علق عليها وزير الخارجية الروسي سazanov) بأنه «من الممكن أن تقلب بسهولة تحت ظروف معينة لتصبح زائفة»^(١).

ومن الناحية الثانية، فقد انزعج البريطانيون كثيراً على هذا التخلي عن مصالحهم، فكانت اتفاقية بوتسدام (Potsdam Agreement)، التي وقعت بشكل نهائي في شهر آب ١٩١١، دليلاً أو مؤشراً قوياً على أن الجماعة الرجعيين المؤيدين للألمان في البلاط القيصري (Imperial Court) كان لهم كلمة مسموعة عند القيصر. وكان الروس مرتابين أكثر من المؤلف، ومتصلبين بالنسبة إلى قضايا القروض الفارسية، وانسحاب القوات، وإصلاح المالية الفارسية. غير أن البريطانيين عقدوا العزم على الاحتفاظ بالوفاق مع روسيا مهما كلف الثمن - لا سيما بالنظر إلى الأزمة الدبلوماسية الخطيرة مع ألمانيا حول مراكش التي وقعت في ذلك الصيف أيضاً - وبذلك لم يتمكنوا من تقديم احتجاجات جدية بالنسبة إلى اتفاقية بوتسدام^(٢) في سنت بطرسبورغ.

(١) ن. م. ص ٥٦١، ٥٩٣ - ٥٩٥.

(٢) ن. م.

وعلى كل حال، فإن باستطاعتهم أن يظهروا استيائهم وأن يضعوا ضغطاً على سكة الحديد الفارسية لطعن الروس بطريقة أخرى، وقد فعلوا ذلك.

وفي ١ نيسان ١٩١١، أبلغ بركلي وزير الخارجية الفارسي بأن بريطانيا ستقدم بعد فترة وجيزة طلباً من أجل حق اختيار لسكة حديد المحمرة - خرم آباد. ثم ترك الأمر للمسؤول الفارسي في أن يبلغ الوزير الروسي. وأعلم كوكس أنه يبه خزعل وأن يحصل على مصادقته^(١).

لقد كانت حكومة الهند منذ بعض الوقت تقوم بدراسة حول سكة حديد المحمرة. وقد بعث كوكس، منذ بداية شهر تشرين الأول سنة ١٩١٠، تقارير إلى حكومة الهند حول خط محتمل يبدأ من المحمرة إلى دزفول وأوصى بالقيام بدراسة مفصلة أكثر. وأرسل ولسون في آذار ١٩١١ كمسؤول عن فريق مسح للقيام بدراسة مفصلة أكثر عن احتمال [بناء] خطوط لسكة حديدية بين المحمرة وخرم آباد، وبحلول تموز صار تقرير ولسون للامتياز المقترح معداً، وقدمه مباشرة إلى لندن وطهران وسيملا أيضاً، وكان مؤيداً للفكرة، إذ قدم فيه المواضع الآتية:

١ - لم يصادق الروس والألمان، لذلك فإنه سيكون نافعاً من أجل حماية المصالح البريطانية التجارية في منطقة همدان ومن أجل «الحصول على شروط مرضية بخصوص القسم المتعلق بالخليج من سكة حديد بغداد».

٢ - وبالرغم من أن الشيخ ولسون كانا خائفين من أن سكة الحديد سوف تجعل المحمرة أكثر انفتاحاً وتصبح وصول قوات الحكومة المركزية

(١) بركلي إلى غري، تلغراف رقم ١٠٧ (P)، طهران، ١ نيسان ١٩١١، (F.O.) ٣٧١ / ١١٨٥. ووضع هذا المطلب أيضاً الضغط على الألمان والأتراك إما أن يتخلوا عن قسم بغداد - الخليج من خطهم للسيطرة البريطانية أو ينهوا امتيازهم ببغداد ويدعروا بريطانيا تشييد الطريق الخاص بها إلى الخليج. وستكون سكة حديد بريطانية إلى الشمال من المحمرة منفذاً للتجارة الفارسية وتجعل الخط التركي الألماني إلى الخليج غير مرجح.

إليها سهلاً وبذلك سوف تعرض مركز الهيمنة الذي عززته بريطانيا من خلال خزعل للخطر، وافترض كوكس «علينا اتخاذ كل الخطوات الممكنة لحماية مصالح الشيخ . . . وإني أشك عما إذا كانت مجرد قدرة الفوج الفارسي في عبور لورستان سيغير من الموقف كثيراً . . .» .

إن الشيخ سوف ينتفع مالياً من ارتفاع قيمة الأراضي . وبالنظر إلى الزيادة المتوقعة في المبالغ المستحصلة من الكمارك «فإنه سيكون بالتأكيد مؤهلاً لتأييدنا في الإصرار على زيادة أساسية في مخصصاته التعويضية الراهنة» .

٣ - يقدم خور موسى، الواقع في أراضي الشيخ، عدداً من المنافع الاستراتيجية باعتباره منفذاً تجارياً .

٤ - لا بد من تفادي السيطرة الدولية .

٥ - «إن مجرد تواجد تعهداتنا لشيخ المحمرة - التي تدركه بصورة عامة الحكومة الفارسية، وحسبما أعتقد الحكومة الروسية - ستجعله ممكناً بالنسبة لنا بأن ندعي بشكل مستقل لأي ميثاق إنجليزي - روسي، بأن المحمرة هي منطقة نفوذ بريطانية . . . وعما إذا كان من الممكن المحافظة على وجهة النظر هذه بشكل دقيق نظرياً أم لا، فالحقيقة بأننا قد قمنا بأكثر من مرة خلال السنوات الراهنة باستخدامها بشكل فعال عملياً، وإني أؤكد بأن مركزنا الخاص قد حصل على اعتراف ضمني» .

٦ - وفي حالة رفض الحكومة الفارسية لطلب بريطانيا في حق الاختيار فعلها أن «تؤمن أو تضمن على الفور عقد إيجار من شيخ المحمرة للسواحل والجزر الكبيرة الواقعة في خور موسى»^(١) .

لقد حاول كوكس أن يحول قلق لندن من ألمانيا وروسيا حول سكة حديد

(١) كوكس إلى حكومة الهند، سري، بوشهر، ٢٥ تموز ١٩١١، (F.O.) ٣٧١ / ١١٨٦ .

بغداد إلى قضية توريث البريطانيين بشكل أكثر في عربستان - وإلى التزام أكبر للشيخ .

ومن الناحية الثانية، كانت وزارة الخارجية تُوَاقفة إلى متابعة امتياز سكة الحديد لمصلحة القضايا الألمانية والروسية الكبرى، وكانت أيضاً حذرة في سياستها تجاه شيخ المحمرة . بينما كانت وزارة الهند من الجانب الآخر (وقد ترك مورلي في هذا الوقت الوظيفة) ميّالة أكثر لتقديم وجهات نظر حكومة الهند . لذلك اقترحت أن يشترك في مجلس إدارة نقابة السكك الحديدية نفس أعضاء مجلس الإدارة في شركة النفط الإنجليزية - الفارسية، وأن على هذه النقابة أن تتقدم بطلب إلى الشيخ والحكومة الفارسية من أجل امتياز، وقد اعترض على هذا الاقتراح بركلي في طهران حيث قال بأن التقدم بطلب إلى الشيخ سوف يغيظ أو يسيء إلى الحكومة المركزية . وعلى كل حال، فإنه أوصى بالفعل بأن لا بد من إبلاغ خزعل - وإبداء الرعاية المناسبة لحماية حقوقه^(١) .

وقد وسع كوكس فيما بعد هذا الاقتراح، بمصادقة بركلي، وذلك أوصى بأن تنقل شروط الامتياز المقترح، وبصورة خاصة المادة الرابعة التي تخص بالذكر منح الحكومة الفارسية الأرض مجاناً - إلى خزعل . بعدئذٍ سيشير كوكس على الشيخ بأن يبعث تلغرافاً إلى طهران يذكر فيه بأنه قد طرق سمعه شائعات عن امتياز السكة الحديدية، ومطالباً الاعتراف بحقوقه فرماناته^(٢) .

وكان الشيخ راغباً في أن يعمل بالتعاون مع اقتراح كوكس، فإنه لم يكن متحمساً بالنسبة إلى سكة الحديد، غير أنه سوف يتبع نصيحة البريطانيين طالما

(١) بركلي إلى غري، تلغراف، رقم ٤٥٢ (P)، (Gulahek) ٣٠ أيلول ١٩١١، (F.O.) ٣٧١/١١٨٦ .

(٢) توقيع المقيم، ووافق على ذلك بركلي ووزارة الخارجية بأن المادة الرابعة قد تسبب مشكلة مع ملاكي الأراضي الآخرين علاوة على الشيخ . وسنجبر أوركسترا المعارضة المحلية نقابة السكك الحديدية الفارسية على شروط دون أن توضع الحكومة البريطانية في موضع يعمل ضد مصالحها - أو ضد مصالح السلطة المركزية .

كانت حقوقه مُصانة. وأشار بالفعل إلى أنه طالما كان البختاريون، أعداؤه القدامى، في السلطة في طهران، فإن برقيته ستجابه بجواب خشن، وأنه بذلك سوف يُجبر على تبني موقف حازم. ونتيجة لهذا فإنه سيحتاج إلى مساعدة البريطانيين^(١).

في البداية، كانت دلائل مستقبل المحادثات بشأن السكة الحديدية لسنة ١٩١١، تبدو طيبة. وكان مورغن شوستر الأمين العام للصندوق مؤيداً للمشروع - إذ جعله أولاً ضمن برنامج شامل لتشديد شبكة سكة حديدية في فارس. غير أن شوستر قرّر، وذلك لتعاطف عاصفة الجدل حول الخبر المالي الأمريكي، أن لا يفحم المشروع أمام المجلس.

وبالنظر إلى توتر العلاقات الإنجليزية - الروسية، نتيجة لحادثة شوستر فإن غري تراجع عن إثارة مشاعر الروس بفرض قضية السكة الحديدية. وأبلغ بذلك نقابة السكك الحديدية. وعلاوة على ذلك، فقد تقرّر بعد تفكير أكثر بأنه من المحتمل أن تسبّب الوضع المضطرب للمادة الرابعة من الامتياز المقترح مشكلة بين الحكومة الفارسية والشيخ، وبذلك تورط الحكومة البريطانية في حالات غير مرضية لا ضرورة فيها^(٢).

ومن الناحية الثانية، لم تكن الهند راغبة في أن تسمح للقضية بأن تموت ببطء. فكان اللورد تشارلس هاردينج (نائب الملك الجديد الذي حل محل متو

(١) بركلي إلى غري، تليفون رقم ٤٦٣ (P)، طهران، ٣ تشرين الأول ١٩١١، (F.O.) /٣٧١ /١١٨٦، بركلي إلى غري، تليفون رقم ٥٣٠ (P)، ٣١ تشرين الأول ١٩١١، (F.O.) /٣٧١ /١١٨٦.

(٢) مورغن شوستر: فارس المختنقة (Strangling): قصة الدبلوماسية الأوروبية والخدعة الشرقية الناتجة عن تجريد الصفة الوطنية أو القومية من اثني عشر مليون محمدي: رواية شخصية (نيويورك ١٩١٢) ص ٣٠٧؛ نقابة السكك الحديدية الفارسية (تشارلس غرينووي (Greenway) إلى وزارة الخارجية، ونستتر هاوس، (Old Broad Street) لندن، ٣٠ تشرين الأول ١٩١١، (F.O.) /٣٧١ /١١٨٦. وكان ونستتر هاوس عنوان دائرة شركة النفط الإنجليزية الفارسية، وكان تشارلس غرينووي رئيسها الإداري.

في شهر تشرين الثاني عام ١٩١٠) يتوقع باعتبار أنه كان السكرتير المساعد الدائم السابق في وزارة الخارجية، وكونه أحد المنفذين البارزين في السياسة الخارجية لحكومة الأحرار، صوتاً أكبر في إعداد سياسة مؤثرة في الهند عما كان عليه سلفه. فكتب هاردنج:

«في هذه المرحلة لا بد من القول فقط بأننا نتق بأن النقابة سوف تشدد على حق الاختيار في خور موسى عبر المحمرة وعلى القياس المتري. فإن لم تحصل النقابة على حق الخيار من خور موسى فإنه من الملائم جداً بأن نضمن عقد إيجار لخور موسى والجزر من شيخ المحمرة»^(١).

وكان ماركيز الكرو (Marquess of Crewe) الذي حل محل مورلي سكرتير للهند (في شهر تشرين الثاني عام ١٩١٠ أيضاً) مع رأي حكومة الهند بصورة أكثر ما كان عليه سلفه. ولهذا دعم كرو توصية هاردنج قائلاً بأنه قد اتفق مع رأي الهند «بالنسبة إلى أهمية الحصول على موطن قدم في خور موسى، فيما أن يكون ذلك من خلال وكالة نقابة السكك الحديدية الفارسية أو عن طريق مفاوضة مباشرة مع شيخ المحمرة. والأفضل بواسطة الطريقة الأخيرة»^(٢).

وأجاب غري بأنه يتفق تماماً مع الرأي من حيث المبدأ، غير أنه ما زال يرفض مواصلة المفاوضات لأن «تقديم طلب إلى شيخ المحمرة سوف يسيء إلى الحكومة الفارسية»^(٣).

ومهما يكن، فإن كوكس لم يستسلم، إذ إنه أثار المسألة مرة ثانية في تموز ١٩١٢، منتهزاً فرصة عرض شركة الـ (APOC) لمد خط أنابيب نفط إلى خور موسى لكي يفيد السفن الكبيرة جداً، التي لا تستطيع عبور سد شط

(١) سي هاردنج إلى كرو (Crewe)، ٨ تشرين الثاني ١٩١١، (F.O.) ٣٧١ / ١١٨٦.

(٢) وزارة الهند إلى وزارة الخارجية، ١٥ تشرين الثاني ١٩١١، (F.O.) ٣٧١ / ١١٨٦.

(٣) وزارة الخارجية إلى وزارة الهند، سري، ٢٥ تشرين الثاني ١٩١١، (F.O.) ٣٧١ / ١١٨٦.

العرب، فكتب هاردنج، بعد شهر من المناقشات والاتصالات الأخرى مع بوشهر، إلى وزارة الهند واقترح مرة أخرى عقد إيجار - أو بالأحرى حق الخيار - للأراضي الواقعة حول خور موسى. وأشار هاردنج أنه بموجب امتيازهم من الحكومة، ووفقاً لاتفاقيتهم مع الشيخ، فإن لشركة الـ (APOC) مطلق الحق في تشييد أنابيب نبط في عربستان.

وعلى كل حال، فإن حق تشييد الأرصفة البحرية لم يكن مقصوراً على الشركة، وأنه لا بد من تأجير خور موسى من الشيخ «لكي تبعد الشركات الأجنبية وتحول دون تصادم المصالح البريطانية». وبالإمكان القيام بذلك دون الإشارة إلى الحكومة الفارسية، كما هو الحال في اتفاقية عبادان، على اعتبار أن خور موسى هو «جزء معترف به ضمن منطقة الفلاحة التي منحها الشاه بموجب فرمان صدر عام ١٩٠٣، إلى الشيخ إلى الأبد».

وعلى أية حال، هناك صعوبة واحدة:

«إن صياغة تعبير المادة الرابعة من العقد المعدل بين الحكومة الفارسية ونقابة السكك الحديدية سوف تسبب مشكلة، إذ إن هذه المادة اعترفت بحق الحكومة الفارسية في تجريد الشيخ من الملكية. إن هذه الدعوى لا تؤدي فقط إلى جرح مشاعر الشيخ، بل الذي سيعارضها على أساس فرمان القاضي بالأبدية، بل إنها ستؤدي إلى إضعاف مركزنا في حالة طلب أي قوة أجنبية امتيازات من الحكومة الفارسية تقع ضمن أراضي الشيخ. وعلى هذا فسوف تضعف شرعية عقد إيجار خور موسى أيضاً، إذا ما تمت المصادقة على ذلك»^(١).

(١) كوكس إلى مكماهون، تلغراف رقم ٧٧٧ (P) بوشهر ٢٣ تموز ١٩١٢، (F.O.) ٣٧١/١٤٣٥ غرات (A. H. Grant)، نائب السكرتير لقسم الشؤون الخارجية، حكومة الهند، إلى كوكس، رقم ١٧٦١ - (E-A)، سيللا، ٥ آب ١٩١٢، (F.O.) ٣٧١/١٤٣٥، حكومة الهند إلى كرو، تلغراف (P)، ٢٤ آب ١٩١٢، (F.O.) ٣٧١/١٤٣٢. لقد قدم رجال =

أيد سكرتير الدولة للهند وجهات نظر نائب الملك، وبدل غري رأيه إذ أبلغ السير وولتر تاوولي (Townely)، الوزير المفوض في طهران، أن يتشاور مع كوكس حول اتخاذ الترتيبات الضرورية مع الشيخ «بأن لا يؤجر صدر الشاطيء لخور موسى إلى أية جهة عدا حكومة صاحب الجلالة أو حكومة الهند»^(١). واقترح كوكس تبديل المادة الرابعة المزعجة من مسودة امتياز السكة الحديدية كي تتفق مع الفقرة الثانية من المادة الثالثة لامتياز دارسي - التي تعطي الشركة الحق في الحصول على الأراضي المزروعة أو المباني العائدة إلى الأفراد بالسعر الاعتيادي وحسب موافقتهم. علاوة على ذلك فإن كوكس سيضيف فقرة تفيد بأن المفوضية البريطانية والحكومة الفارسية بإمكانهما معاً فرض السعر المناسب بالقوة وذلك في الحالة التي يصبح فيها التقدم مستحيلاً. أمّا بالنسبة إلى الشيخ المتردد، فإنه:

«علينا أن نبلغه بأن المسألة على الأرجح ستناقش السكة الحديدية مرة أخرى تقريباً، وأنا نطلب منه وننصحه بأن يمنح حكومة صاحب الجلالة حق الاختيار لاستئجار جميع أو جزء من صدر الشاطيء لخور موسى أو فروع الصالحة للملاحة إلى مسافة ميل داخل البلاد لأعلى علامة في الماء، وأن لا يتيح المجال لأي طلب يتقدم به أي طرف لاستئجار أي جزء من صدر الشاطيء هذا دون مشاورتنا أولاً، وذلك من أجل إحباط أي إمكانية لمنح حقوق، من فوق رأسه، ووفقاً لشروط غير ملائمة له ولحكومة صاحب الجلالة».

وعلينا أن نوضح له بأن منح مثل هذا الحق للاختيار سوف لا يحرمه من

= سكة الحديد هذه المسودة المنقحة فعلاً إلى الحكومة الفارسية. كانت نقابة السكك الحديدية الفارسية كما هو الحال في شركة الـ (APOC) مائلة إلى تأييد الحكومة المركزية ضد ادعاءات الشخصيات أصحاب المكانة العالية كالشيخ في الحكم الذاتي.

(١) غري إلى تاوولي لتلغراف رقم ٥٧٧، (F.O.) ٧ أيلول ١٩١٢، (F.O.) ٣٧١ / ١٤٣٤.

تأجير قطع أراضي لشركة السكة الحديد، وشركة النفط أو أصحاب الامتيازات الأخرى، لكنه سيجعلنا قادرين، بالاتفاق معه، على تنظيم توزيع صدر الشاطئ وفقاً لمصالحه ومصالحنا^(١).

قبل غري باقتراحات كوكس بالنسبة إلى التعديلات في المادة الرابعة، حيث أخبر نقابة السكك الحديدية بأن «تصر على إدخال مثل هذا التعديل» في المسودة التي قدمت فعلاً إلى الحكومة الفارسية. وأبلغ وزارة الهند بموافقتها على اقتراح كوكس حول الطريقة التي استخدمت تجاه خزعل عسكري وبعد مشاورة هاردنج في الهند مرة أخرى، سلمت الأوامر إلى كوكس لكي يواصل عمله، وفي شهر تشرين الثاني ١٩١٢ تم الحصول على حق اختيار باسم الحكومة البريطانية. وطلب خزعل في المقابل منحه تعهداً يقضي بعدم السماح للرعايا البريطانيين أن يستأجروا الأراضي من أية جهة عداه. وخولت وزارة الخارجية تقديم تعهد للشيخ بأن لا يستأجر أي من الرعايا البريطانيين أرضاً دون موافقته، وذلك خوفاً من أن هذه الصياغة في التعبير قد تسبب مشكلة مع الحكومة المركزية^(٢).

وفي الوقت ذاته، أبلغ غري رسمياً الروس في شهر أيلول بأن بريطانيا ستشدد بعد فترة وجيزة من أجل منح امتياز سكة حديد المحمرة - خرم آباد.

(١) تاونلي إلى غري، تلغراف رقم ٥١٤، طهران، ١٣ أيلول ١٩١٢، (F.O.) ٣٧١ / ١٤٣٤؛ تاونلي إلى غري، تلغراف، رقم ٥١٦، طهران ١٤ أيلول ١٩١٢، (F.O.) ٣٧١ / ١٤٣٤.

(٢) ماليت (Mallet) إلى غرينوي (Greenway): وزارة الخارجية ١٨ أيلول ١٩١٢، (F.O.) ٣٧١ / ١٤٣٤، وزارة الخارجية (F.O.) إلى وزارة الهند (I. O.) (مسودة) ٢٤ أيلول ١٩١٢، (F.O.) ٣٧١ / ١٤٣٤؛ سي هاردنج إلى كرو (Crewe)، تلغراف ٨ تشرين الأول ١٩١٢، (F.O.) ٣٧١ / ١٤٣٥؛ غري إلى تاونلي، تلغراف رقم ٦١٨، وزارة الخارجية، ١٢ تشرين الأول ١٩١٢، (F.O.) ٣٧١ / ١٤٣٥؛ تاونلي إلى غري، تلغراف، طهران، ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٢، ومذكرة في ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٢، وزارة الخارجية، (F.O.) ٣٧١ / ١٤٣٥؛ كوكس إلى تاونلي، بوشهر ٢٩ تشرين الثاني ١٩١٢، (F.O.) ٣٧١ / ١٤٣٥، كوكس إلى غري، رقم ١٠، سري، بوشهر، ٢٩ تشرين الثاني ١٩١٢، (F.O.) ٣٧١ / ١٤٣٥.

ولم يعترض وزير الخارجية الروسي سazanوف، فقد ابتداءً الروس محادثاتهما حول خط سكة حديد من جلفا (Julfa) عبر تبريز إلى أورمية (Urmia).

وأبلغ غري في ٢٩ أيلول تاونلي بأن يشع في الضغط حول الامتياز، ثم أخبر تاونلي مرة أخرى في شهر تشرين الأول قائلاً له: «بأنه من المرغوب فيه جداً» أن يُنجز الامتياز - ثم اقترح بأنه يدعم امتيازاً روسياً في الشمال كتعويض لدعم الوزير الروسي خط المحمرة. لكن الفرس ماطلوا، ولذلك كانت برقيات غري إلى تاونلي قاطعة. قائلاً فيها «من المرغوب فيه جداً أن لا يكون هناك أي تأخير». وفي شهر كانون الأول أكد وزير الخارجية الفارسي لتاونلي بأن الامتياز قد منح من «الناحية العملية»، ثم حاول بعدئذٍ أن يجلب الموضوع باتجاه الأمور السياسية للجماعات المتصارعة فقال إنه إذا ما وافق تاونلي على إبقاء الوزير الحالي في السلطة، فإن الامتياز دون ريب سيمنح. ولم يكن هذا الضمان على وشك الظهور، لأن الحكومة الفارسية قد ثقّلت مسودة الامتياز بالكثير من التساؤلات والاعتراضات وقامت بتأخيرها. وبحلول شهر كانون الثاني ١٩١٣، عدّلت الوزارة الفارسية، فكانت الوعود بالمصادقة المباشرة على الامتياز على وشك الظهور مرة أخرى، غير أنها لم تظهر. وفي ٦ شباط تم منح الامتياز إلى الروس بينما رُفض الامتياز البريطاني.

كان غري غاضباً على المعاملة غير المنصفة، فأبرق إلى تاونلي قائلاً: «عليك أن تصرّ على منحهم إيانا حق الاختيار أو العقد دون تأخير أبعد من ذلك». وبعد يومين تم منح النقابة التي يدعمها البريطانيون حق الخيار لسنتين وخولت الشروع في المسوحات على الفور. وتُركت شروط الامتياز مفتوحة وبذلك تتيح للحكومة الفارسية أن تقرّر عما إذا كان من اللازم على النقابة أن تشيد الخط لسكة الحديد أو أن تُمنح امتياز خاص^(١).

وقد أعلم ولسون في آذار ١٩١٣، أن يقوم بتسويات مع القبائل المحلية

(١) بريطانيا العظمى، مجلس العموم، المحاضر الفصلية (١٩١٣)، جزء ٨١، محاضر الدولة (State Papers)، ١٨٠٧ (CD). «مراسلات أخرى بخصوص القضايا في فارس» [فارس =

من أجل سلامة المساحين الذين يتوقع وصولهم في شهر نيسان. وأعلمت النقابة بأن لا تسعى القيام بهذه التسويات من خلال الحكومة الفارسية أو معتمديها المحليين، على اعتبار أن أية محاولة لمثل ذلك «ستكون محفوفة بخطر غير قليل وستكون على الأرجح غير ناجحة». وقد وصل المساحون في الوقت المحدد يرافقههم ولسون الذي صار الآن كاتباً، حتى أعالي البلاد^(١).

كان على ولسون، خلال جولاته في البلاد مع فريق المسح في خريف عام ١٩١٣، أن يتعامل مع شيوخ القبائل وأصحاب النفوذ المحليين الذين خافوا من السكة الحديدية بقدر ما كان خزعول يخافها. وكما اعتقد ولسون، بأن بإمكانه إعادة الطمأنينة إلى نفوسهم بإشارته إلى المنافع التي كسبها الشيخ من خلال تعاونه مع البريطانيين، وكتب عن سردار أكرم الشخصية الهامة في لورستان ما يأتي:

«كان مع ذلك قلقاً حول تأثير السكة الحديدية على مركزه ومركز قبائله. وقدم إشارات مخلصه لشيخ المحمرة خزعول الذي كان بالنسبة له، كما هو بالنسبة إلى الشيوخ والوجهاء الكثيرين الآخرين، نموذج الرجل الذي ساعد البريطانيين واللذين قد ساعدوه بدورهم. وفي الختام أخبرته بجواهر تعهدات الشيخ بالنسبة للأرض المحتاجة لأغراض السكة الحديدية؛ ويبدو أن هذا قد أسعفه وخفف من رأيه، وقال إنه سيحذو المثل الذي سيوضح وفقاً لذلك».

= رقم ١، [١٩١٣]، وأرقام ٣٠٥، ٣١٠، ٣٢٠، ٣٣٣، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٧٨، ٣٨٣، ٣٩٢، ٤٢٠، ٤٢٦، ٤٥٩، ٤٩٤، ٥٣٧، ٥٤٠، ٥٤٥، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٦٣، ٥٥٦.

(١) المحاضر الفصلية (١٩١٤)، جزء ٢١، محاضر الدولة، ٢٧٨٠ (CD). «مراسلات أخرى بخصوص شؤون فارس» [فارس، رقم ١ (١٩١٤)، رقم ٤، ٦، ٧، ٩، ١٠، ١٥، ٢١، ٢٥، ٤٤، ٦١، ٧٧، ٩٤، ٩٧، ١٠٣، ١٣٤، ١٥٨، ١٩٣.

والمهم، أن سردار أكرم طلب من البريطانيين الحماية من «جور» السلطنة المركزية. وقال ولسون إن مثل هذا الطلب سابق لأوانه :

«وفي مناسبة أخرى في خرم آباد، ذهبت في إحدى الأماسي إلى دار البيلريك لمقابلة وفد منتخب من شيوخ البالي جارويه (Bali Gariweh). وكانوا على استعداد، وخاصة بالنسبة إلى قضايانا، لدفن ضغائنهم القبلية وأن يقدموا رهائناً في دزفول دليلاً عن حسن تصرفهم وسلوكهم. وأنهم، إذا ما أيد الشيخ خزعل تشييد السكة الحديدية، سيقومون بمثل ذلك؛ وإذا لم يؤيدها سوف يقفون ضدها - وأياً كانت الشروط التي يوافق عليها خزل (Khazal) (كما كانوا يسمونه دائماً) فإنهم سيوافقون عليها أيضاً (وهو تعبير مصطنع لا يؤخذ به حرفياً). إنهم أرادوا رسالة منه - أي ولسون - كي يتمكنوا من إظهارها لتابعيهم.

في كل مكان أذهب إليه، أجد ذكر الشيخ خزعل كنموذج مرموق لشيخ قبلي ساعد المشروع البريطاني وجنى مكافأته. كان بعضهم غيوراً منه والكثيرون يحسدونه على مركزه، غير أن جميعهم كانوا يعترفون بأن مركزه في الوقت الحاضر، مقارنة بمركزه قبل عشرين سنة سابقة حينما تولى المشيخة، يعد التبرير الكافي من أجل سياسة لتشجيع فعّال للمشروع البريطاني»^(١).

لقد أصبح الشيخ خزعل أداة ضمن برنامج في إدخال السكة الحديدية إلى قلب فارس - وهو مشروع صمّم لجلب القسم الجنوبي من البلاد نحو فلك الإمبراطورية البريطانية. لقد تعاطف هذا الحافظ في دفع السكة الحديدية إلى داخل فارس يحميها الليفي المحليون الذين تهيئهم بريطانيا - خلال الأشهر التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى مباشرة. وذلك لابتداء سياسة الحوار،

(١) ولسون: جنوب غربي فارس، ص ٢٤٨، ٢٥٨ - ٢٥٩.

حول الوضع السياسي والاقتصادي البريطاني في جنوب فارس، قد أخذت تتحوّل في صالح التورط المتزايد. وعلى كل حال، فقد أنهت الحرب بسرعة جميع المحاولات في التغلغل التجاري السلمي، ويبدو أنّها قدمت حلولاً أخرى وأكثر سرعة. وبذلك فلت خزعل من السكة الحديدية المفزعة بعد كل ذلك.

خزعل، والخانات والبختيارية والحكومة البريطانية

(١٩٠٨ - ١٩١٤)

(١) خزعل والخانات البختيارية (١٩٠٨ - ١٩١٤):

كانت المشكلة بين الخانات البختيارية وشيخ المحمرة عاملاً في تعقيد السياسة البريطانية في جنوب غربي فارس بين سنتي ١٩٠٨ - ١٩١٤. وقد جعل اكتشاف النفط في شهر مايس ١٩٠٨ بلاد البختياريين مهمةً جداً بالنسبة للبريطانيين والمحافظة على علاقات طيبة مع الخانات والحصول، إن أمكن، على قدر معين من السيطرة على شؤونهم الداخلية المضطربة والمنقسمة إلى جماعات متناحرة. ومهما يكن، فإن المهمة كانت صعبة، فلم يكن البريطانيون، على عكس قضية خزعل، في مركز يؤهلهم التهديد في استخدام القوة ضد البختياريين، كما أثبتته بشكل مخزي حادثة ارتطام الزورق الحربي (Comet) (كومت) في قاع النهر عام ١٩٠٧.

فضلاً عن ذلك، فقد كان الخانات البختيارية أقل عرضة للضغط البريطاني. لقد كانوا على اطلاع جيد وعلى صلة حميمة أكثر بمصادر القوى في طهران ولذلك كانوا، أقل اعتماداً على الحماية البريطانية ضد الحكومة الفارسية مما هو عليه شيخ المحمرة. وكان باستطاعة البريطانيين أن يحاولوا الضغط على الخانات بصورة غير مباشرة، وذلك عن طريق احتباس الإعانات المالية للفتات

المتنازعة، غير أن التجارب السابقة، قد برهنت بأن متابعة مثل هذه السبل قد تثير الانتقام والمقابلة بالمثل من المصالح البريطانية في البلاد البختيارية. وبناء على ذلك، اضطرت بريطانيا إلى أن تكون حذرة جداً في علاقاتها مع البختاريين، كما قد جعل ارتباطاتها مع الشيخ هذه العلاقة دقيقة جداً^(١).

وعلى الرغم من أن الاتفاقية التي قد تم التوصل إليها بين الشيخ خزعل والخانات البختاريين صمصام السلطنة في ربيع سنة ١٩٠٨، كانت مرضية كثيراً للهند ووزارة الخارجية، لكنها في الواقع لم تسو القضايا الحقيقية بينهم، فقد كانت إلى حد ما عبارة عن هدنة أملت الظروف الخارجية لعربستان. فقد أخذ النزاع بين الدستوريين والملكيين في كل من طهران والأقاليم ينمو بشكل خطير في كل يوم. إذ اغتال عضو في منظمة وطنية رئيس الوزراء أمين السلطان في يوم ٣١ آب ١٩٠٧ (وهو اليوم الذي وقع فيه الميثاق الإنجليزي - الروسي). وقد حاول الشاه في شهر كانون الأول أن يحدث انقلاباً لكنه فشل. وفي شباط ١٩٠٨، صار الشاه هدفاً لقبيلة لم تنفجر، وكانت المجالس الثورية المحلية (انجمن Anjuman) في كل أنحاء فارس متضجرة ومتململة^(٢).

وكان الشيخ والخانات البختيارية قلقين، إذ إن كليهما كانت له روابط مع الحكم الفاجاري. فبالنسبة إلى حالة الشيخ خزعل هناك الفرمانات التي مُنح فيها حق التملك لأراضيهم وممتلكاتهم. فكيف سيكون موقف الحكومة الدستورية الثورية تجاه مراكزهم؟

شعر الخانات، بمقتضى صلتهم الوثيقة بالحكومة المركزية، بالصددمات الثورية بقوة. فكانوا هم الذين تقربوا إلى خزعل في شهر كانون الثاني ١٩٠٨، مقترحين تسوية خلافاتهم وتشكيل تحالف للحماية المشتركة؛ وكانوا هم الذين

(١) جين رالف غارثويت (Gene Ralph Garthwaite): الخانات البختيارية، خلاف قبلي في إيران، ١٨٨٠ - ١٨٩٥، أطروحة دكتوراه، جامعة كاليفورنيا ١٩٦٩.

(٢) براون (Browne): الثورة الفارسية، ١٩٠٥ - ١٩٠٩، (كمبريدج - ١٩١٠)، ص ١٥٠، ١٦٢ - ١٦٤.

قد تقربوا أولاً إلى لوريمر (الذي أصبح في الوقت الحاضر كابتنًا) في شهر شباط ١٩٠٨، مشيرين عليه برغبتهم في أن تكون أراضيهم شبه محميات بريطانية ومستشهادين بمسقط والكويت كأمثلة.

وبالرغم من أن لوريمر كان شاكاً بأن الشيخ سيلزم نفسه تماماً لخطط الخانات، فإن كوكس لم يرفض الاقتراح، فقد أيدتها بانتقاص، على اعتبار أنه ضابط محلي، وأعاد إلى الذهن شعور كرزون بضرورة تقوية وتعزيز قبضة بريطانيا على المنطقة، مشيراً بذلك إلى إمكانية التغلغل الألماني. وأضاف بأن خزل لم يكن خائفاً فقط من الحكومة المركزية بل أيضاً من المحاولات التركية في احتيال الفرصة في الأراضي الفارسية، وربما، لهذه الأسباب، كان راغباً في جعل التسوية المؤقتة التي تم التوصل إليها مع الخانات تسوية دائمية^(١).

ومن الناحية الثانية، لم تكن وزارة الخارجية مهتمة، إذ لم يكن البخيتاريون جديرين بالثقة، وأنهم دون شك لا يستخدمون أي ضمان أبعد من التعبير بـ «التعاطف الودي» فيوزطون بريطانيا في مشاكل مع الحكومة في طهران. وبذلك رفض اقتراح كوكس بشأن منح ضمان للبخيتاريين.

وفي غضون ذلك (أي في شهر نيسان ١٩٠٨)، كان خزل والخانات قد أحرزا نجاحاً وتوصلاً إلى تحالفهما الشكلي. ولم يكن البريطانيون، على الرغم من سرورهم باحتمالات السلام والنظام والأمن في المنطقة، مفعمين بالأمل بالنسبة إلى دوام ذلك التحالف^(٢).

وقد ثبت بأن هناك مبرراً لظنونهم عندما ضرب الشاه محمد علي المجلس بالقبائل في حزيران ١٩٠٨، وشتت أعضائه، وبذلك فحجر موجة جديدة من

(١) كابتن لوريمر (D. L. R. Lorimer) نائب القنصل في الأحواز، إلى الميجور برسي كوكس، المقيم البريطاني في بوشهر، رقم ٤٤، (Camp Wais)، ٣ شباط ١٩٠٨، (F.O.) /٣٧١ /٥٠٢؛ كوكس إلى حكومة الهند، بوشهر، ٢٢ آذار ١٩٠٨، (F.O.) /٣٧١ /٥٠٢.

(٢) وزارة الخارجية، (F.O.) /٣٧١ /٥٠٢، ملف ٦٧٣٠.

الاضطراب الثوري . ولما خاب ظن البختياريين في جعل البريطانيين ضماناً أمن مركزهم فقاموا بالحصول عليه اعتماداً على أنفسهم . وبذلك صار الخانات ، وهو أمر مثير للدهشة للكثيرين وبضمنهم البريطانيين ، أبطالاً للقضية الوطنية ، التي كانوا في السابق قد طلبوا حماية البريطانيين منها ، وصار أفراد قبائلهم جنوداً في جيشها . وبدلاً من أن يقف الخانات ضد الثورة فإنهم يادروا قبل غيرهم إلى تأييدها وتملكها ، إذ سيطر صمصام السلطنة ، في شهر كانون الثاني ١٩٠٩ ، بعد تمرد مخطط بدقّة ، على أصفهان باسم المجالس الثورية المحلية (أنجمان Anjuman) طاردين حاكمها الأمير ظل السلطان العاصي والقمعي ، ومشتتين القوات الشاهنشاهية غير المخلصة^(١) .

ومهما يكن ، فإن خزرعل لم يفصح عن نفسه لأي من الطرفين ، على الرغم من أنه كان تحت ضغط غير قليل للقيام بذلك . فقد بعث المجتهد الكبير ، كاظم الخراساني ، رسولاً خاصاً من النجف ، ليخبر الشيخ بأن الوقت قد حان للإفصاح عن نفسه ، فيما مع المجلس أو ضده : فإن كان مع المجلس فعليه أن يمتنع من إرسال الدخيل إلى طهران ، وأن يستحوذ على المبالغ المستحصلة من الكمارك ، وأن يقدم العون إلى الوطنيين المحاصرين في تبريز . وفي الجانب الآخر كان الشاه - من خلال نظام السلطنة - يضغط على الشيخ من أجل أن يؤديه ويدعمه . ولقد طرق سمع خزرعل شائعات مفادها ، بأن صمصاماً قد تسلم وعوداً معينة بشأن عربستان من الدستوريين في أصفهان ، ونشد الشيخ مشورة البريطانيين ؛ فقد قال لأصدقائه البريطانيين إن عليه أن يختار أحد الجانبين ، فمن هو الجانب الذي عليه أن يختاره؟^(٢) .

(١) براون: الثورة الفارسية، ص ١٩٧ - ٢١٢؛ ٢٦٦ - ٢٦٧ .

(٢) وليم مكدوال (McDouall) : المتصل في المحمرة ، إلى الكابتن تريفور (A. P. Trevor) ، مساعد الضابط السياسي في بوشهر ، سري ، محمرة ، ٣٠ كانون الثاني ١٩٠٩ ، (F.O.) . ١ / ٤٦٠ .

ولم يستجب البريطانيون، وواصل الشيخ ضغطه من أجل الحصول على جواب بحجة أنه إذا ما أيد الجانب الخاسر فإنه سيكون لبريطانيا العذر بأن ترفض الاعتراف بضماتها له، فلقد كانت الضمانات البريطانية للشيخ خزعل مشروطة باستمرار ولائه للحكومة الفارسية.

إنه من الصعب على البريطانيين أن يثيروا إلى خزعل بالتمرد، كما أنه لم يكن باستطاعتهم أن ينصحوه بالوقوف ضد الأهداف الوطنية، التي كانوا متعاطفين معها إلى حد ما. ويبدو أن ميل الشيخ الطبيعي يقع ضمن اتجاه عدم الإفصاح عن نفسه، ويأنه يميل إلى أي من الجانبين وفي النهاية، قرّر البريطانيون أن يسندوا الجدار الذي كان يجلس عليه.

لقد حجز خزعل الأموال المستحصلة من الكمارك، وأبى أن يسمح بإرسالها إلى طهران أو إلى الوطنيين على حد سواء، وطلب من البريطانيين من أجل تعزيز مركزه في هذا الصدد، بأن يكتبوا له مذكرة مصاغة بصورة ثابتة ويذكر فيها بأن الأموال المستحصلة هي مودعة على سبيل الرهن وكضمان للقرض البريطاني وأن عليه أن يصون ذلك. وقد تم ذلك، أيضاً فقد ذكر الشيخ بأن لا يورث نفسه في الأمور السياسية الحزبية.

وعلى كل حال، فإن هذه المشورة لم توقف التماسات وطلبات المساعدة من الجانبين. فقد أراد سردار أسعد، الذي زار خزعل بالفعل في طريق عودته من أوروبا، المبالغ لتمويل تقدم البختياريين نحو طهران. وأراد الشاه ثلاثمائة جندي لإعادة النظام في بوشهر وبندر عباس. (والواقع أن البحرية البريطانية قد أتجزت هذه المهمة بالفعل). واستمر خزعل يطلب المشورة، وكان في هذه الفترة يسعى إلى الحصول على ضمان من البريطانيين يقضي بأنهم سيدافعون عن مركزه ضد تجاوزات الحكومة الفارسية مهما كان شكلها، وأن خزعل دون شك، كان يرغب في حثهم إلى فعالية أكبر. وبذلك، فقد دفع كوكس إلى أن يخبر خزعل بأنه إذا كان باستطاعته أن يصعد إلى الكارون وليذهب الشاه

والعلماء ومصمصام إلى الجحيم فإنه مهما عمل سيكون وفقاً لمشورتنا وأن لا يورط نفسه في الأمور السياسية الحزبية»^(١).

وتقدم البختاريون شمالاً، ودخلوا التاريخ كمنقذين إلى الدستور، وعزل الشاه محمد علي، بينما صار البختاريون هم الشخصيات البارزة في الحكومة الجديدة. لقد تم كل هذا دون إعاقة من كمارك المحمرة - بالرغم من أن خزعل قد استلف سراً ٢,٠٠٠ باوند من شركة لتتش إخوان وقدم قرصاً لقضية الحكومة الدستورية أملاً بأن تكون أراضي البختاريين الواقعة حول رامهرمز في يديه أو تحت سيطرته.

وفي الوقت الذي كان البختاريون يزيدون من سلطتهم وفي الوقت الذي كانت البلاد في حالة اضطراب، وصل خزعل بسرّية إلى اتفاقيات مع شركة الـ (APOC) بشأن جزيرة عبادان وكذلك مع الحكومة البريطانية بشأن مستقبل مشاريع الري في عربستان. وكنتيجة لذلك، حصل مركزه في داخل فارس على ضمانات أخرى من بريطانيا العظمى. والتمس البريطانيون أن تبقى طبيعة وشروط معاملاته مع الحكومات والشركات الأجنبية سرّية عن علم كل من العلماء الذين كانوا يخافون الأجانب ويكرهونهم كثيراً (Xenophobic) والزعماء الوطنيين. ومع ذلك فقد صارت الاتفاقية مع شركة النفط سراً مفضوحاً، واعترضت الحكومة الفارسية الجديدة بقوة ليس فقط فيما يتعلق الأمر بشروطها، على اعتبار أنها لم تُبلّغ بها، ولكن أيضاً بالنسبة إلى الحقيقة التي تفيد بأنها لم تناقش أبداً.

ولقد توترت العلاقات الرقيقة أبعد من ذلك أيضاً، وذلك بحدوث حوادث أخرى. إذ إن خزعل، في غمرة الأحداث المضطربة في طهران، انتهز هذه الفرصة لإعادة النظام في شوشتر ودفول بتنصيب مرشحيه لحكهما.

(١) (F.O.) ٣٧١ / ٧١٥، ملف ١٠٠٢٨ كوكس إلى مكدرال، بوشهر في ٢٠ نيسان ١٩٠٩، (F.O.) ٤٦٠ / ١.

وتصادمت الحكومة المركزية مع الشيخ خزعل في شهر تشرين الثاني حول تنصيب حاكم جديد. ولم تحصل على موافقة خزعل. كانت هناك أيضاً مشكلة الربيع - الذي أراد خزعل أن يحتبس قسماً منه لتحتمل مصاريف حفظ النظام. وصارت مشاكل خزعل مع إدارة الكمارك البلجيكية مصدراً دائماً للإزعاج والخلاف مع الحكومة المركزية. فليس هنالك من شك بأن تمثيلاً قوياً للبختاريين في طهران لا يحسن من علاقات الحكومة مع شيخ المحمرة^(١).

لقد بات من الواضح، بحلول بداية عام ١٩١٠، بأن شهر العسل القصير بين خزعل والخانات قد انتهى. فحقيقة كون الخانات مؤثرين دائماً وفي بعض الأحيان مهيمنين على حكومة طهران، قد خدمت إلى درجة ما في تعقيد العلاقات الهزيلة فعلاً بين خزعل وبينهم، وبذلك جعلت الأمور أكثر صعوبة بالنسبة له وبالنسبة إلى البريطانيين. فكانت مهمة بريطانيا في إقناع خزعل بأن يبقى مخلصاً في ولائه إلى الحكومة المركزية اسماً مهمة لا تحسد عليها، إذ قد سيطر على الحكومة في الوقت الحاضر إلى درجة كبيرة منافسيه القدامى، أي الخانات البختارية، في الوقت الذي كان فيه البريطانيون يبعدونه بحذر من الوصول إليهم. وعلى كل حال، فليس للشيخ توهمات بشأن أعدائه فالبختاريون هم البختاريون وأنه قد عقد العزم على حماية نفسه منهم بجميع ما يملكه من وسائل.

لقد حُذر خزعل في شباط ١٩١٠، من انضمامه لقبائل القشقائي (Qashqais)، وهم مجموعة بدوية متنقلة أخرى في جنوب فارس، وذلك كتحرّك ضد أصفهان قاعدة النفوذ البختاري. ونبه بركلي، الوزير البريطاني المفوض، أن مثل هذه الخطوة ستُفتر التعاطف البريطاني. وطالب الشيخ بدوره الحماية البريطانية ضد اعتداء البختاريين والحكومة المركزية في الوقت الذي كان فيه مواصلاً جهوده في تنظيم زملائه شيوخ القبائل أمثال زعيم اللور، والي

(١) (F. O.) ٤٦٠ / ٢، (F. O.) ٤٦٠ / ٣، (F. O.) ٣٧١ / ٧١٥، ملف ١٠٠٢٨.

بشتي كوه في تحالف مصمم لمقاومة هيمنة الحكومة المركزية والبختياريين^(١).

لقد أكد خزعل إلى البريطانيين بأن أية اتفاقية يتوصل إليها مع شيوخ القبائل في الجنوب، ستكون غير ضارة، وذلك باعتبار أن بريطانيا قد حذرتَه بقوة من القيام بعمل كهذا. ومهما يكن، فإن وزارة الخارجية قد منحتَه إلى جانب التحذير تأكيداً مفاده، أن البريطانيين سيؤيدونه إذا ما حاولت الحكومة الفارسية، «سواء كانت ملكية أم وطنية»، الاعتداء على نطاق سلطته وممتلكاته في عربستان. وشدّد الشيخ من أجل توسيع الضمان، كي يشمل قبيلة البختيارية نفسها، مدركاً بأن الضمان ضد اعتداءات الحكومة المركزية تحت هذه الظروف لا يعني كثيراً إذا ما استُخدم البختياريون كسلاح شرعي إضافي للدولة. واعتماداً على بركلي فإن هذا سيُشكل مأزقاً حقيقياً:

«إنه من الصعب جداً ضمان عربستان ضد العدوان البختياري، كما أنه يتضارب مع المبدأ الذي تستند إليه سياستنا في جنوب فارس، لكن على فرض يمنعنا من التدخل في الأمور السياسية القبلية فهل بإمكاننا الاحتفاظ بشكل معقول بفرض النصيحة على شيخ المحمرة عندما نكون غير قادرين على حمايته من نتائج مثل هذه النصيحة؟»^(٢).

ولقد وافقت وزارة الخارجية.

لذلك، لم يضغط بركلي على خزعل بقوة تماماً وابتدأ يلح على سردار أسعد، وزير الداخلية للحكومة الجديدة، على ضرورة وجود علاقات طيبة مع الشيخ. غير أن خزعل والآخرين ظلوا مرتابين ومعادين للوزير الذي يعد كرمز

(١) السير جيرالد بركلي: الوزير البريطاني المفوض، إلى السير إدوارد غري، وزير الخارجية، لتلغراف رقم ٦٨ (P)، طهران، ١٥ شباط ١٩١٠، (F.O.) ٣٧١ / ٩٤٦؛ بركلي إلى غري، تلغراف، رقم ١٠٨ (P)، طهران، ١٤ آذار، (F.O.) ٣٧١ / ٩٤٦.

(٢) بركلي إلى غري: تلغراف رقم ١٥٦ (P)، طهران ١٤ نيسان ١٩١٠، (F.O.) ٣٧١ / ٩٤٦؛ وزارة الخارجية إلى وزارة الهند، ١٨ نيسان ١٩١٠، (F.O.) ٣٧١ / ٩٤٦؛ غري إلى بركلي، تلغراف، رقم ٩٧ (P)، (F.O.) ١٣ نيسان ١٩١٠، (F.O.) ٣٧١ / ٩٤٦.

للهيمنة البختيارية. وفي النهاية اقترح الممثل البريطاني على سردار أسعد، إلى حد ما على مضمض باعتبار أن سردار أسعد كان رجلاً قديراً، بأن يعتزل الوزارة. فنقل من الوزارة نفسها، ولم يتم ذلك إلا بعد أن ابتدأ أفراد القبائل البختيارية بشن غاراتهم على الأراضي الشمالية لخزعل وبتشجيعهم المعارضة لحكم خزعل في كل من شوشتر ودزفول الممزقتين بالتزاعات بين الجماعات المتناحرة.

لم يحل إبعاد سردار أسعد من الوزارة مشاكل خزعل مع أي من الخانات. فقد حاول الجانب البختياري الذي يتزعمه سردار أسعد، الأليخاني، إثارة القبائل العربية في شمالي عربستان على الشيخ. وكتحرك مضاة لذلك، فإن الشيخ دخل في حلف مع جانب آخر من البختياريين وهو حاجي اليخاني (Hajji Ikhan)، فأرسلت برقيات تهديدية، ووضع عدد كبير من المعجدين القبليين تحت السلاح.

لقد أفلق مشهد خزعل، وهو يتآمر مع الزعماء القبليين في ما كان معادلاً لثورة علنية، البريطانيين، ولكن بالنظر إلى عدم قدرتهم وعدم ميلهم في التدخل رسمياً في الأمور القبلية الداخلية فليس باستطاعتهم أن يعملوا إلا الشيء القليل. واعتقد كوكس بأنه طالما لم تفض نشاطات خزعل إلى حد تهديد وحدة الأراضي الفارسية فإن على البريطانيين أن يدعوه لحماية نفسه بأقصى ما يمكنه. وفي الواقع، كما رأى المقيم، فإنه بالمحافظة على ميزان القوى بين الجماعات المتنافسة في جنوب غربي فارس، ستكون مؤامرات خزعل وتحالفاته في واقع الأمر لخدمة تحجيم إمكانية اندلاع تصادم مسلح إلى الحد الأدنى. ولقد اتبعت سياسة كوكس في الفترة الحاضرة بالرغم من أنها لم تكن مقرة رسمياً.

صار التصادم بين خزعل والبختياريين طيلة عام ١٩١٠ خطيراً بصورة متزايدة. إذ ثار فرحان أسد (Farhan Asad) شيخ قبيلة كعب دببب بدعم من

جماعة الأليخاني من البختياريين ضد خزعل، ووضع خزعل في شهر تشرين الثاني جيشه في الميدان وهدد بإجبار فرحان على الإذعان والخضوع في الوقت الذي هدد فيه حلفاء الشيخ، أي جماعة حاجي أليخاني من البختياريين، بمهاجمة صاحبهم الأليخاني إذا ما أيد فرحان، وحذر بركلي في طهران سردار أسعد بأن لا يسمح لقبيلته في تأييد فرحان. وأخذت تحذيرات بركلي والحاجي أليخاني بنظر الاعتبار وتوجه خزعل إلى إخضاع قبيلة كعب ديبس دون أية مشكلة معينة.

ومهما يكن، فلقد التجأ فرحان إلى الأراضي البختيارية ورفض سردار أسعد بأن يسلمه إلى خزعل بالرغم من احتجاجات بركلي. ويقدر ما يبدو بأنه ليس هنالك من إمكانية قوية لتصادم آخر بين خزعل والبختياريين لم يشدد بركلي أكثر من ذلك. ومن الناحية الثانية، فإنه قد حذر سردار أسعد بالفعل قائلاً: «بأن أي إزعاج لحالة الوضع الراهن (Status Quo) في أراضي شيخ المحمرة سيكون موضوعاً ذا أهمية جديّة بالنسبة إلى حكومة صاحب الجلالة».

وذكر بركلي، في الوقت نفسه، استجابة لتساؤلات وزير الخارجية الفارسي بأنه في الوقت الذي لم يكن فيه خزعل «شخصاً محمياً من قبل البريطانيين» فإن له «علاقات خاصة» مع بريطانيا العظمى. إن الشروط الحقيقية للضمانات التي قُدمت إلى الشيخ في شهر تشرين الأول، حيث كانت الحكومة الفارسية فضولية للتعرف عليها، لم يُفش سرّها على أية حال^(١).

ومن الجدير ذكره، بأن البريطانيين، وبخاصة كوكس وتابعيه قد أيدوا وفقاً لمصلحة حماية مركزهم التجاري والسياسي في عربستان، السياسات

(١) بركلي إلى غري: رقم ٢٣١، طهران، ١٥ كانون الأول ١٩١٠، (F.O.) ٣٧١ / ١١٨٣، غري إلى بركلي، تلفراف، رقم ٣٦٣ (P)، ١٥ كانون الأول ١٩١٠، (F.O.) ٣٧١ / ٩٤٩، (F.O.) ٣٧١ / ٩٤٦، ملف رقم ١٢١، (F.O.) ٣٧١ / ٩٤٧، ملف رقم ١٢١، (F.O.) ٣٧١ / ٩٥٩، (F.O.) ٣٧١ / ١١٨٥، (F.O.) ٣٧١ / ١١٨٣، (F.O.) ٣٧١ / ١١٨٢.

القبلية لشيخ المحمرة . وكان البريطانيون مدركين بأنه بجمع القبائل العربية في المنطقة تحت سيطرة شخص واحد الذي كان من السهولة التأثير عليه من قبل البريطانيين سيقل إلى درجة كبيرة الثورات أو الانفجارات القبلية، وسيكون بالتالي في صالح التجارة . ومما لا شك فيه بأن لهذه الفكرة سذاجة أو بساطة إدارية: وأنها لا بد وأن راقمت إلى الاتجاه العسكري لضباط الجيش الهندي البريطاني .

وفي الحقيقة، فإنه ليس من اهتمام البريطانيين إذا ما فرض الشيخ ضريبة على القبائل التي كانت مستقلة عن المحمرة في السابق . وقد تعهدت بريطانيا بأن تحجم عن التدخل في المنافسات القبلية .

وعلى كل حال، فإنه إذا ما تدخل البختاريون في مناطق نفوذ الشيخ بهدف العبث بشؤون عربستان وإفلاق حالة الوضع الراهن (Status Quo) فإن مثل هذا التدخل سينظر إليه على أنه مسألة ذات أهمية خطيرة بالنسبة إلى الحكومة البريطانية . وإذا ما حاول البختاريون، بما لهم من مقدرة باعتبارهم أعضاء في مجلس الوزارة، فرض سيادة الحكومة المركزية على القبائل العربية، فإن مثل هذا الإجراء سيعتبر من قبل البريطانيين على أنه إجراء غير ودي إلى درجة كبيرة نظراً إلى علاقات بريطانيا الخاصة مع الشيخ .

وكانت المشكلة أكثر تعقيداً في المناطق المحيطة بشوشتر ودزفول، إذ إنها لم تكن عربية تماماً ولم تكن بختيارية تماماً . فقد انقسمت المدن نفسها بفعل الانشقاقات الداخلية، وأن النزاعات حول السلطة بين الفئات القبلية المتوارثة غالباً ما كانت عنيفة .

وكانت الحكومة المركزية تستدعي بشكل دوري شيخ المحمرة لإعادة النظام، فيقوم بذلك ثم يعين حكاماً نوأباً لحكم المنطقة إلى أن ترسل الحكومة حكاماً من طهران ليتولوا المسؤولية . وكان الشيخ يطالب بصورة عامة، أن يكون له صوت في اختيار الحاكم الجديد لكي يؤمن حماية المصالح العربية،

أي مصالحة، أو على الأقل عدم الإضرار بها. ولعب البختاريون أيضاً سياسة المناورات القبلية هذه بغرض حماية مركزهم.

لقد تدخل الشيخ في سنوات ١٩٠٩ و١٩١٠ من أجل إعادة النظام، لكنه انسحب بعد ذلك تاركاً الأمر في معالجة الموقف إلى الحكام الفرس، بأقصى ما يستطيعون. وفي سنة ١٩١١، تدخل الشيخ في شوشتر في الوقت الذي استولى فيه البختاريون على دزفول.

لقد ابتدأ في شهر شباط ١٩١٢ تصادم آخر بين الشيخ والخانات وكان قد تطور حول هاتين المدينتين. فكان الخانات البختاريون في طهران هم الشخصيات المتنفذة في الحكومة، وكانوا يعملون باسمها، إذ إنهم قد نصبوا بختارياً ليكون حاكماً على شوشتر وطلبوا خزل على أن يسحب نوابه.

رفض خزل من أجل أن يظهر ولاءه للدولة الفارسية وضد إجراء الخانات الماكر، وطلب بتعيين حكام «محايدين» لمناطق بهيهان وشوشتر ودزفول المبعثرة. وتحرك البريطانيون بسرعة في التوسط طالبين من سردار أسعد أن يبعث حاكماً «محايداً» إلى شوشتر وأن يمنح مسؤولو القنصلية البريطانية الفرصة في دراسة ادعاءات كل من الطرفين وترتيب تسوية أو حل وسط.

ومهما يكن، فإنه عند وصول الحاكم المحايد في يوم ٥ نيسان، رفض خزل، عملاً بالتماس من الحاكم، أن يسحب عزته. وناقش بأن ماتني الخيال من البختاريين الذين كانوا مرافقين للحاكم سيجعلون الحاكم في هذا المكان في الواقع، العوبة بأيدي الخانات. وفي ٢٣ نيسان أخرج البختاريون، الذين كانوا مسلحين ببنادق ومدفعية تعود إلى الحكومة المركزية، العرب بالقوة. فسحب خزل قواته إلى الأحواز بهدف واضح لجمع «قوة ساحقة» ضد البختاريين.

وشدّد السير وولتر تاونلي (Townley)، الوزير المفوض الجديد في فارس، على كل من الحكومة وسردار أسعد في طهران وذلك بهدف توجيه

طلب إلى الخانات بأن يكفوا عن عدوانهم وأن يسحبوا قواتهم من شوشتر. وألح المسؤولون في بريطانيا على الشيخ بالاعتدال، وصدرت الأوامر فوافق الخانات بالسماح للمعتمدين البريطانيين بتحقيق تسوية مؤقتة (Modus Vivendi). فخرج البختياريون من شوشتر في ٩ مايس ودخلها العرب. لقد ادعى كل من الطرفين بأن مصالحهم قد تضررت بالاستبدال أولاً وبالْحَقِيقَة بأنهما قد اتبعا مشورة البريطانيين. فادعى العرب بأن البختياريين قد اغتصبوا الأموال من مؤيدي الشيخ في شوشتر، في الوقت الذي أعلن البختياريون أن العرب قاموا بسلب أراضيهم. انحاز هاورث (Haworth)، القنصل في المحمرة إلى جانب الشيخ، بينما كان غري نائب القنصل في الأحواز إلى جانب البختياريين. وادعى هاورث بأن العرب سوف يكتسحون البختياريين لكثرة أعدادهم، ووقف غري معاكساً لذلك وبأن البختياريين سوف يقطعون العرب إلى أوصال بفضل خصائصهم الحربية المتفوّقة. واقترح تاونلي، لأنه لا يدري من يصدق ولا يريد اختبار القوّة على أية حال، أن يعقد اجتماعاً بين هاورث وغري وممثلين من الطرفين المتنافسين وبين كوكس - باعتباره حكماً - في الخريف عند عودة القبائل البختيارية إلى مساكنهم الشتوية، ولقد تمّت الموافقة على ذلك بكل اهتمام.

على كل حال، فإن خزعل قد علم، قبل انعقاد الاجتماع، بأن الخانات قد اشترت أراضي الجراحي العائدة لمشير الدولة (وبذلك عارضوا اتفاقيتهم التي توصلوا إليها في ربيع عام ١٩٠٨)، وأنهم قد تفاوضوا من أجل شراء تلك الأراضي العائدة إلى نظام السلطنة. وكان الشيخ يدير هذه الأراضي منذ مدة وكانت قبيلة كعب التي تنسب إليها عشيرة خزعل تقطنها. لقد كانت قبيلة كعب في السابق، القبيلة العربية المنتفذة في عربستان ولها ذكريات طويلة فيها، وكانت قبيلة مثيرة للقلق على نحو كافٍ حتى وإن لم يتدخل الخانات البختيارية في إدارة أراضيها. وكان ردّ الشيخ بأنه سيقاقل في حالة استحواذ البختياريين على السلطة.

ومن الجانب الرسمي، فقد هدّدت حكومة البختياريين المحمرة عن طريق آخر، فحسبما يبدو أن الفرس كانوا على استعداد إلى قبول الادعاءات التركية فيما يتعلّق بمنطقة المحمرة مقابل سحب الفرس لادعاءاتهم في خانقين وذلك أثناء نزاعهما المستمر على الحدود بين فارس وتركيا فإنهما كانا يحتكمان إلى محكمة لاهاي.

فضلاً عن ذلك، فقد طرق سمع الشيخ أن الخانات كانوا يخططون لمهاجمته في الخريف عندما تكون القبائل في أحيائها الشتوية على امتداد الحدود الشمالية. فطلب الشيخ من البريطانيين ضماناً ضد هجوم بختياري أو أن يدعوه بإعداد قواته لمقابلة ذلك الهجوم. وفي الوقت نفسه، فإنه قام بتعزيز روابطه الجيدة مع بعض الخانات البختياريين الصغار الذين كانوا يدبرون الدسائس ضد الخانات الأكبر سناً الموجودين في طهران.

غير أنّه قيل أن يصبح من الضروري اختيار أي من خيارات خزعل فقد أسفرت جهود تاونلي بـ:

١ - تعهد يقضي بعدم الهجوم - في الأقل إلى أن تثبت نتائج الاجتماع بأنها عديمة الجدوى.

٢ - بالنسبة إلى المعلومات حول شراء الخانات، الأرض بغرض بيعها إلى الشيخ. فإن قيمتها البغيضة ستضيف، كما يعتقد، قيمة إضافية كبيرة إلى قيمة الأرض.

ومع كل ذلك، فقد بقي الشيخ في حالة ارتياب إلى درجة جعلت تاونلي إلى أن يشير بأن خزعل كان يعمل مثل طفل مدلل، إذ كتب إلى كوكس قائلاً: «حسبما يبدو لي بالحقيقة بأن ضمانات سردار جنك (Sardari-Jang) [وهو الأليخان المعين الجديد] قد نقلتها بنفسه وإني أثق بها في حالة كونها ستفي بالغرض وترضي الشيخ»^(١).

(١) السير وولتر تاونلي، الوزير البريطاني المفوض في فارس، إلى كوكس، تلغراف =

على أية حال، فإن الشيخ شرع بالبحث عن السلاح حتى من الحكومة المركزية.

وعلى أية حال، فإنه لم يكن بحاجة إليها، فقد أجبرت صفقات خزعل الخاصة مع الخانات الصغار الخانات الكبار السن على تبني موقف استرضائي أكثر. أيضاً فإنهم، تحت إلهام من البريطانيين، قد سوا الخلافات بين صفوف البختياريين وذلك باختيار أليخان جديد، لفترة محددة، وذلك من أجل فرض النظام في البلاد البختيارية - وبهذا أمتوا حماية المصالح البريطانية.

ووافق جميع الأطراف بحلول شهر أيلول على أنه ليست هنالك من ضرورة لصياغة تسوية تحت إشراف غري وهاورث وكوكس، وفي شهر تشرين الأول، توصل خزعل إلى اتفاقية تمهيدية مع ممثل الأليخان جاء فيها: أن يكون حكام دزفول وشوشتر محايدين؛ وأن تحال المشاكل مع العرب إلى الشيخ بينما تحال المشاكل مع البختياريين، إلى الخانات. والأكثر أهمية، من وجهة نظر الشيخ، هو أن تباع أراضي الجراحي له بالأسعار التي دفعها الخانات.

وفي شهر تشرين الثاني، سعى الأليخان الجديد إلى إثارة الشيخ غضبان، وهو شيخ قبيلة بني لام القبيلة القوية على الحدود، ضد خزعل. ففي كانون الأول شجب زعيم الخانات في طهران بيع أراضي الجراحي (على اعتبار أنهم لم يتسلموا السعر الذي أرادوه) وهددوا بإلقاء الشيخ في البحر. وتذمر الشيخ من أن ضمان تاونلي بحسن نية الخانات التي أدت به إلى أن يكف أو يوقف جهوده في إعداد وتسليح قواته، قد عرض سلطته للخطر بشكل جدي لمقاومة البختياريين. فأوصى كوكس حكومة الهند بالسماح للشيخ لاستيراد ألفي (٢,٠٠٠) بندقية من مسقط. واعترف تاونلي بخجل بأنه قد لُقّن درساً في مدى الثقة بالخانات البختيارية.

= رقم ١٥٨، طهران، ٣ آب ١٩١٢، (F.O.) ٣٧١ / ١٤٤٥، (F.O.) ٣٧١ / ١٤٤٣، (F.O.) ٢ / ٤٥٠، (F.O.) ٣٧١ / ١٤٤٥، (F.O.) ٣٧١ / ١٤٤٦.

وعلى كل حال، فإن تبصر تاونلي الجديد لسلوك الخانات لم تقربه إلى وجهة نظر الشيخ، ففي شهر كانون الثاني عام ١٩١٣، كانت القوآت الروسية ما تزال في شمال فارس، وكان النفوذ الروسي يتنامى في طهران بشكل مطرد، وكانت الاضطرابات وعدم الاستقرار تتزايد في العاصمة والأقاليم، وما يزال البختاريون وحاشيتهم من أفراد القبائل يوقرون عنصر الاستقرار في العاصمة. والمتوقع أنهم سيوفرون حاجزاً لكبح تزايد النفوذ الروسي بشكل أكثر. وخاف تاونلي أنه إذا ما نفر الخانات فإنهم سوف يتحولون إلى روسيا. وبذلك تتمكن روسيا أن تضرب إسفينا في عمق مركز بريطانيا في الجنوب. وباختصار، فقد شعر تاونلي أنه بحاجة إلى رضا البختاريين.

وفي الوقت نفسه، فإن تاونلي، ربما من خلال الدرس الذي قد تعلمه، قد فقد أي ثقة في قدرته وكفايته في التأثير على شؤون البختاريين. ولهذا السبب، فإنه رفض قبول اقتراح كوكس القاضي بأن تثبت المفوضية بشكل اعتباطي سعراً مناسباً لأراضي الجراحي وتصر عليه بالنسبة إلى ما يأخذه الخانات. وأضاف متبرماً بأن «الخانات هم ليسوا تحت سلطتي كما هو الحال بالنسبة إلى الشيخ الواقع تحت نفوذكم»^(١).

وواصل كل من كوكس في بوشهر وهاورث في المحمرة، على التشديد على المسألة وأن أي فشل في دعم الشيخ سوف يعرض مركز بريطانيا في عربستان إلى الخطر. وبالفعل، فإن خزعبل بدأ يفقد الثقة في بريطانيا، فإنه قد منحها خلال السنة الأخيرة فقط حق الخيار لخور موسى، ومنحها أرضاً من أجل اتخاذ القنصلية، وحق الطريق للسكك الحديدية. فقد كتب هاورث:

«لقد ذكر سيادتكم أن الشيخ تحت سيطرتنا ولم تمر هذه

(١) تاونلي إلى كوكس، تلغراف رقم ٢٣، طهران، ١٦ كانون الثاني ١٩١٣، (F.O.) ٣٧١ / ١٧٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ١٤٤٥، (F.O.) ٣٧١ / ١٧٢٣، (F.O.) ٣٧١ / ١٤٤٣، (F.O.) ٣٧١ / ١٧٠٧.

الحالة دون رعاية دقيقة، إذ قد اعتمدت على الثقة فينا، والتي ستزعزع إذا ما تخلينا عن كلمتنا أو عهدنا أو في روحها إلى درجة كبيرة.

قد أخبرته عندما كان خائفاً وقلقاً بشأن البختاريين بأن يبقى متأكداً على أننا لا نقض العهد أبداً. فإذا ما وجد نفسه مضطراً إلى أن يفكر (وكذلك الحال بالنسبة إلى شيخ الكويت) بأننا أصدقاء في أيام الرخاء فقط، فإنني أؤكد على أن النتائج لسياستنا في الخليج العربي ستكون خطيرة جداً^(١).

ومن الناحية الثانية، ظل تاونلي غير مبالي، إذ إنه كان يخشى الضغط على الخانات - وفي الواقع فإنه أتاح لنفسه الاقتناع بأن للبختاريين كل الحق في عصر (Squeeze) الشيخ والحصول على كل تومان يستطيعون أخذه منه. وبرغم كل شيء، فقد أمل الشيخ خزعبل بأن يحصل على الأرض بـ ١٠,٠٠٠ تومان فقط، لكن الخانات ببساطة فاقوه في الحيلة. فقد قدر تاونلي بأنه من المحتمل أن يخفض الخانات السعر من ٢٠٠,٠٠٠ تومان إلى ٣٠,٠٠٠ تومان، على الرغم من أنه كان يشعر بأن الرقم الأخير ما زال أقل بكثير من القيمة الحقيقية للأرض. وكان لهذا الرأي بعض الشرعية، غير أن تاونلي لم يكن مستعداً إلى التشديد على ذلك أيضاً، إذ إنه قد حول الموضوع إلى أيدي كل من كوكس وغري وهاورث لكي يجدوا له تسوية مع الخانات في الجنوب.

وكان كوكس واثقاً أن باستطاعته التوصل إلى تسوية مع سرداري جنك لكنه لم يكن مفعماً بالأمل بأن «الخانات العظام» في طهران سيقبلون بها. وتصرف تاونلي بما كان متوقفاً إلى درجة كبيرة، غير أن غري كان متمكناً

(١) الميجور هاورث: القنصل في المحمرة، إلى تاونلي، تليفون، رقم ٦، المحمرة، ٣ شباط ١٩١٣ (F.O.)، ٣٧١/١٧٠٧.

في إقناع سرداري جنك في التوصل إلى اتفاقية، فقبل الخانات في طهران بالتسوية - على الرغم من أن ذلك لم يتم دونما تدمر ودونما إحداث قلق آخر للمسكين السير ولتر تاونلي، فقد تهيأت له فرصة لكتابة تقرير تبريري آخر إلى لندن.

ومع أن هاورث ورئيسه في بوشهر لم يكونا مفعمي الأمل بشكل خاص على أن الاتفاقية ستدوم، لكنها في الحقيقة قد نجحت لعدد من السنوات. فقد انخفض النفوذ البختياري في طهران من مكانته العالية في سنة ١٩١٢، وجعلهم جشعهم كوزراء في مجلس الوزارة وكحكام إقليميين ممقوتين تماماً في نظر الأهالي الفرس، إذ وجد هؤلاء البختياريين غرباء ومغتصبين، وأنهم قد تغاضوا عن حقيقة الأمر بأن العديد من المسؤولين الفرس كانوا مرتشيين وقساء. فانحطت سلطتهم غير المطلقة في جنوبي فارس نتيجة للجنדרمة أو قوة الدرك التي كانت تحت قيادة ضابط سويدي، والتي قد أدخلت إلى المنطقة في أواخر سنة ١٩١٢. ولذلك، صار الخانات بحاجة ماسة إلى صداقة البريطانيين أكثر مما كانت عليه في السابق، وصاروا راغبين أكثر بالالتزام بالتسوية مع شيخ المحمرة.

وعلى كل حال، فإن هذا التبدل في العلاقة بين البختياريين والبريطانيين والشيخ لم يعترف كوكس وهاورث به مباشرة في الأشهر بين تموز ١٩١٣، واندلاع الحرب العالمية الأولى. لقد أدى هذا التأييد البريطاني الفاتر للشيخ ضد البختياريين لستين متعاقبتين إلى تزعزع ثقة العرب حول التأييد البريطاني وأن الحاجة إلى تعبئة العرب في هاتين السنتين أيضاً قد جعلت أفراد قبائل الشيخ يتساءلون عن جدوى ذلك التأييد، وبذلك حث هاورث وكوكس بأن تكون تعهدات بريطانيا بحماية مركز خزعل أكثر إلزاماً. وظل خزعل قلقاً من البختياريين وشاعراً بأنه قد أرهق كاهله بتكاليف التعبئة الشاملة، ورغب في أن تتسع الضمانات أيضاً. وهكذا، كانت العلاقات السيئة المستمرة بين الشيخ

والخانات أحد العناصر في سياسة الحوار التي سبقت الحرب المتعلقة بتوطيد السيطرة البريطانية على جنوبي فارس^(١).

(ب) خزل والحكومة البريطانية (١٩٠٨ - ١٩١٤):

تزايد حجم الوجود البريطاني في عربستان في الفترة بين ١٩٠٨ و ١٩١٤ بشكل ضخم. فلقد كانت نقابة الامتيازات المحدودة (Concessions Syndicate LTD.) في بداية عام ١٩٠٨ المجموعة النفطية ذات الخط الصعب في مناطق لم تُعرف بإنتاجها للنفط، والتي كان لحكومة صاحب الجلالة اهتماماً ودياً فيها. وكانت شركة النفط الإنجليزية - الفارسية بحلول عام ١٩١٤ المؤسسة الصناعية الرئيسة، وكان لحكومة صاحب الجلالة فيها حصة مسيطرة. وكانت بريطانيا في عام ١٩٠٨، خائفة من أن تنمية أجنبية لمشروع ري واسع محتمل في وادي الكارون، سيمنح ألمانيا فرصة للفضوز بموطئ قدم تجاري ومن ثم سياسي في منطقة الخليج العربي. وفي سنة ١٩١٤ ضمنت جميع مشاريع الري التي تحتاج إلى استثمار رؤوس أموال أجنبية من أجل المشروع البريطاني، وقد تم ذلك من خلال ترتيبات وتسويات مع شيخ المحمرة.

لقد أعاققت المناورة الروسية والافتقار إلى تأييد وزارة الخارجية البريطانية الشركات البريطانية من تشييد السكك الحديدية في عربستان في سنة ١٩٠٨. وفي سنة ١٩١٤، حصلت مجموعة بريطانية تماماً على حق اختيار لسكة حديدية من المحمرة إلى خرم أباد، ألا وهي نقابة السكك الحديدية الفارسية، وقد تم ذلك بمساعدة وزارة الخارجية. وفي سنة ١٩٠٨، خاف البريطانيون من أن تجد سكة حديد بغداد الألمانية منفذاً إلى الخليج العربي في خور موسى. وفي سنة ١٩١٤، أغلق ذلك المنفذ وذلك من خلال إحراز حق الخيار لخور موسى من شيخ المحمرة. وفي سنة ١٩٠٨ هددت الصراعات الداخلية التي

(١) (F. O.) ٣٧١ / ١٧٠٧، (F.O.) ٣٧١ / ١٧٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ١٧٠٨ + غارثويت (Garthwaite): الخانات البخاريون، ص ٢٥٩ - ٢٦٠، (F.O.) ٣٧١ / ٢٠٧٦.

وقعت بين شيخ المحمرة والخانات البختيارية أمن المشروع البريطاني والمركز الاستراتيجي للبريطانيين في عربستان. وفي سنة ١٩١٤، بلغ النزاع بين الشيخ والخانات بمساعدة البريطانيين - إلى مرحلة التوازن القليل فقدّم حماية للمصالح البريطانية خلال الحرب وبعدها.

وفي سنة ١٩٠٨، كان من الممكن أن توضع المحمرة تحت السيطرة التركية والنفوذ الألماني، أثناء نزاعات الحدود بين الإمبراطورية العثمانية وفرنس الشاهنشاهية وذلك عن طريق الإذعان للتحكيم الدولي. وفي سنة ١٩١٤، أمنت المشاركة البريطانية في لجنة الحدود الدولية بقاء المحمرة كمنطقة فارسية وشبه محمية لبريطانيا.

لقد انسجم هذا التزايد الكبير في الوجود المادي والاستراتيجي البريطاني في عربستان في الفترة بين ١٩٠٨ و١٩١٤، مع مدى الالتزام الرسمي البريطاني للشيخ خزعل، بالرغم من أنه إلى مدى أقل نوعاً ما، وفي الواقع فإن تنامي هذا الالتزام قد رافق الفكرة المتسمة بالأبهة في الوجود وذلك كعنصر غير أساسي في الطباق (Counter Point)، وبكلمة أخرى، فإن رغبة الشيخ غالباً ما كانت غير منسجمة مع رغبة لندن في أن يبقى البريطانيون أحراراً من أي نوع من التورطات الملزمة والمحرجة مع الشيخ.

لقد كانت هذه هي الحالة عندما استأنف كوكس في بداية عام ١٩٠٨، مسألة الضمانات للشيخ. فقد التمس الشيخ، خلال اجتماعه مع كوكس في المحمرة في ٧ كانون الثاني، بأن تعهد الحكومة البريطانية «لأقصى ما لديها من قوة» في أن تصد أي قوة أخرى تريد الاستحواذ عليه، وأن تتكفله وأطفاله «بالاستمتاع بميراثهم»، وأن تمنح الضمان بالحماية ضد هجوم بحري من قبل قوة ثالثة، وأن تتسع التعهدات «بالتأييد والمساعدة الحميدة» في طهران لتشمل «الحصانة من اعتداءات المجلس على سلطاته». فسوف يحمي هذا التعهد في حالة فوز المجلس في صراعه مع الشاه أو في حالة انهيار فارس كلياً، أثناء الصراع، وما يعقبه من «زحف» على أراضيها. وبالطبع فإنه سوف يأخذ على

عائقه، بالمقابل، التعهدات للحكومة البريطانية وفقاً لأية شروط تراها مستحسنة».

لقد استنكر كوكس فكرة «الزحف» لأن روسيا وبريطانيا قد تعهدتا بوحدة الأراضي الفارسية^(١)، غير أنه أرسل الاقتراحات الأخرى للدراسة الجديّة. وفي الحقيقة، فإن خزعل كان قد طلب ضماناً للإمارة مستخدماً انتهاء عقد إيجار الأرض حديثاً من قبل مبارك للبريطانيين في الكويت كحادثة سابقة مماثلة. إذ إنه بالإمكان تأويل أو تفسير المادة السابعة من عقد الإيجار بمثل ذلك - ويبدو أنها كانت كذلك^(٢).

وفي الوقت الذي كان فيه التماس خزعل يحرز تقدماً عبر القنوات الرسمية، فإن كوكس كان حذراً ودقيقاً في الإبقاء على أفكار المحمرة حية في أذهان وزارة الخارجية. فقد استغل اهتمام الألمان في المنطقة، من خلال معتمدية شركة فانخاوس (Wonckhaus)، كما استغل اهتمام الأتراك، فإن تركيا قد أصبحت نشطة ضد فارس على طول الحدود في الوقت الذي وقعت فيه الأخيرة في شراكها الثورية، ولقد تزايد الخوف من أن تنتشر هذه المشاكل إلى شط العرب. فلقد أخذت وزارة الخارجية عامل شركة فانخاوس بعين الاعتبار أثناء رفضها النظر في طلب خزعل (وكان التعبير الذي استعمل هو «الإبقاء على موقف التحفظ»). وأعلم السفير في القسطنطينية بأن يكون متأهباً لتحذير الأتراك من أن «أي إقلاق للحالة الراهنة في المحمرة ستؤثر على المصالح البريطانية، ومن المحتمل أنها ستؤدي إلى تدخل حكومة صاحب الجلالة العملي، إذ إنها قد منحت الشيخ بعض الضمانات بخصوص أراضيه»^(٣). لقد كانت حكومة

(١) كوكس، مذكرة، المحمرة، ٧ كانون الثاني ١٩٠٨، (F.O.)، ٣٧١ / ٥٠٢.

(٢) كوكس إلى حكومة الهند، سري، بوشهر، ١٢ كانون الثاني ١٩٠٨، (F.O.)، ٣٧١ / ٥٠٢؛ برايتون كوبروبوش (Busch): بريطاني والخليج العربي، ١٨٩٤ - ١٩١٤ (مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٦٧)، ص ٣٠٨ - ٣١٠.

(٣) غري إلى السير أوكونور (N. O'Conor)، السفير في تركيا، رقم ٧٥، وزارة الخارجية، =

صاحب الجلالة، التي تأهبت كما كانت في إعادة تقديم العرض لضمان
١٩٠٣، مستعدة بنفس الطريقة إلى أن تقف وراءه.

لقد جعل كوكس تحالف خزعول مع البختياريين في ربيع عام ١٩٠٨
مناسبة لإثارة المسألة مرة أخرى، غير هيّاب بافتقاره إلى النجاح. كما أنه صمّن
للمرة الثانية الملامح الشريرة للأتراك والألمان. وفي هذه المرة، أخذت وزارة
الخارجية المسألة بعين الاعتبار وبعذر أكبر. فقد رفضت اقتراح كوكس المبطن
الذي يفيد بأن تفكر لندن في شبه محمية من أجل الشيخ وفي ضمانات من أجل
الخانات. غير أن تشارلس هاردينج، السكرتير المساعد الدائم، اعتقد بأنه من
الممكن تظمين الشيخ في الإبقاء على «الحالة الراهنة» التي أضاف إليها غري
«بضمنها حالة حكمه الذاتي الراهنة». وقد تم الاعتراف بأهمية خزعول كحاجز
تغلغل أجنبي^(١) غير مرغوب فيه في عربستان.

وعلى كل حال، فقد عُلق القرار النهائي مؤقتاً إلى أن تمكن مورلي
(Morley) في وزارة الهند من النظر في الموضوع. فقد شعر أن تكرار الضمان
الذي مُنح في يوم ٥ كانون الأول عام ١٩٠٢ والآخر في ٢٩ كانون الأول عام
١٩٠٣، سيكون كافياً بما فيهما من توسيع بحيث يشملان ورثة الشيخ، وكذلك
مع الإضافة التي تفيد بأن أي هجوم من قوة أجنبية على الشيخ سيكون انتهاكاً
لوحدة فارس، الذي تعهدت كل من بريطانيا وروسيا على المحافظة عليه. وأنه
قد طلب بالفعل، توصيات الهند بشأن الطريقة التي يمكنه فيها تعزيز الضمانات
الرسمية بخصوص تجاوزات الحكومة الفارسية.

= ٢٥ شباط ١٩٠٨، (F.O.) ٣٧١ / ٥٠٢؛ كوكس إلى حكومة الهند، سري، بوشهر، ٩
شباط ١٩٠٨، (F.O.) ٣٧١ / ٥٠٠؛ غري إلى تشارلس مارتنك، القائم بالأعمال في
طهران، رقم ٢١، وزارة الخارجية، ٢٨ شباط ١٩٠٨، (F.O.) ٣٧١ / ٥٠٢؛ مذكرة وزارة
الخارجية، رقم ٢٦، شباط ١٩٠٨، حول كوكس إلى حكومة الهند، سري، بوشهر، ١٢ كانون
الثاني ١٩٠٨، (F.O.) ٣٧١ / ٥٠٢.

(١) كوكس إلى حكومة الهند، بوشهر، ٢٢ آذار ١٩٠٨، (F.O.) ٣٧١ / ٥٠٢؛ مارتنك إلى
غري، رقم ٩٧، طهران، ٢٣ نيسان ١٩٠٨، ومذكرة وزارة الخارجية، ١١ مايس ١٩٠٨،
(F.O.) ٣٧١ / ٥٠٢.

لقد اعترفت وزارة الخارجية بأن اكتشاف النفط في ٢٦ مايس قد زاد في المصالح البريطانية في عربستان، غير أن مورلي لم يرَ بأن هنالك سبباً في أن يحيد عن قراره الأول عندما أثار كوكس الموضوع في تموز^(١)، وعندما كثره منتو (Minto). فاقترح كوكس والهند، جواباً على طلب مورلي بشأن التوصيات، منح ضمان مفاده بأن تعزّز بريطانيا - وذلك فيما يتعلّق الأمر بالحكومة الفارسية - المحافظة على حالة الوضع الراهن من أجل مركز الشيخ وممتلكاته، وكذلك مركز من يعقبه وممتلكاته^(٢)، لكن مورلي رفض ذلك.

وأيدت وزارة الخارجية مورلي فأقرّت في شهر آب الضمان الآتي (الذي لم يبعثه كوكس إلى المحمرة حتى شهر كانون الأول عام ١٩٠٨):

«لقد خوّلت، نيابة عن حكومة صاحب الجلالة، أن أكرّر الضمانات التي مُنحت لسعادتك في رسالة الوزير المفوض لصاحب الجلالة السير آرثر هاردنج، المؤرخة في ٧ كانون الأول ١٩٠٢، والموجودة في حوزتك، حيث قد أعدت لك شروطها في مقابلتنا المشار إليها في أعلاه [٧ كانون الثاني ١٩٠٨]، وإنني بعدئذٍ أضيف بأن حكومة صاحب الجلالة وسعت الآن تلك الضمانات لتشمل من يعقبك أو خلفاءك.

كذلك أُشير إلى أن حكومة صاحب الجلالة قد تعهدت باحترام وحدة واستقلال فارس، وتعهدت بتوضيح أن هذا التعهد يتضمن المحافظة على حالة الوضع الراهن في تلك البلاد،

(١) اللورد مورلي: سكرتير الدولة للهند، إلى اللورد منتو نائب الملك في الهند، تلغراف وزارة الهند (I. O.)، ١٢ حزيران ١٩٠٨، (F.O.) ٣٧١ / ٥٠٢؛ مذكرة، ٢٣ تموز ١٩٠٨، حول حكومة الهند إلى مورلي، تلغراف (P)، ٢٧ تموز ١٩٠٨، (F.O.) ٣٧١ / ٤٩٧؛ وزارة الهند إلى وزارة الخارجية، ١ آب ١٩٠٨، (F.O.) ٣٧١ / ٤٩٧.

(٢) حكومة الهند إلى مورلي، تلغراف (P)، ١٠ تموز ١٩٠٨، ومذكرة وزارة الخارجية، ٢٣ تموز ١٩٠٨، (F.O.) ٣٧٢ / ٥٠٢.

ويتضمن استمرارية وضعية الحكم الذاتي (Autonomy) التي يتمتع بها سعادتكم في الوقت الراهن.

بصح بالضرورة مما سبق، أعلاه، بأن أي اعتداء خارجي على سعادتك سيشكل انتهاكاً لوحدة فارس، تلك التي تم الاعتراف بها وفقاً لبند الميثاق الإنجليزي - الروسي^(١).

لم ينتهج خزعل كثيراً بهذه الضمانات الجديدة؛ فإنها لم تكن ضمانات للإمارة وذلك لأن كلمة (خلفاؤه Successors) قد تعني أي شخص كان، وأن الفقرة الخاصة «بالمحافظة على حالة الوضع الراهن» غامضة جداً. وحسبما يبدو إن استقلال الشيخ أو حكمه الذاتي يكون محمياً في حالة هجوم أجنبي فقط - وطالما بقيت فارس هي المسيطرة فقط وغير خاضعة لاحتلال أجنبي؛ فلم يكن استقلاله محمياً من تجاوزات الحكومة الفارسية نفسها. ومهما يكن، فإن خزعل عبّر عن سروره في الظاهر، غير أنه بدأ فوراً يقول بأن ما أراده بالفعل هو:

«قدر من الوسائل التي يستطيع بواسطتها أن يندمج وأبناؤه وأفراد قبيلته وممتلكاته بالمصالح البريطانية وأنه يرغب في معرفة اقتراحات حكومة صاحب الجلالة حول الكيفية التي تمكنه تدبير ذلك. فلو كان يمتلك القوة أو السلطة في منح الأرض والامتيازات الأخرى للرعايا البريطانيين أو في استثمار الرأسمال البريطاني في الامتيازات العاملة التي ربما يحصل عليها، فإن حكومة صاحب الجلالة ستنال منافع متميزة في مناطقه حيث ستجعلهم قادرين على تأييده»^(٢).

ومن الواضح بأن خزعل ظل يأمل بالحصول على ضمان خاص بالإمارة

(١) كوكس إلى خزعل، رقم ٣٤٢٢، بوشهر، ١ كانون الأول ١٩٠٨، (F.O.) ١ / ٤٦٠.

(٢) مكداول إلى كوكس، رقم ١٠٢، سري، المحمرة، ١٢ كانون الأول، ١٩٠٨، (F.O.)

وقدر أكبر من الحماية بطريق آخر لا سيما وأمامه حالة الشيخ مبارك، وعقد الإيجار في الكويت كمثال فإنه كان يأمل الحصول على ذلك. إما عن طريق شركة النفط وقرض بريطاني كبير أو عن طريق مشروع ري الكارون. (فلقد سبق له أن حاول إحياء المشروع الأخير في شهر تشرين الأول، لكنه لم يفلح. ومن الناحية الثانية، فقد أفلح الهولنديون في شهر تشرين الثاني).

يبدو أن شركة النفط في هذه الفترة وهي تبحث عن أرض في أراضي شيخ المحمرة على استعداد لأن تعرض أو تقدم أملاً ممتازاً للحصول على الضمانات. إذ قد رُخص لكوكس في نهاية شهر آذار ١٩٠٩، بأن يشرع بمفاوضات مع خزعل نيابة عن نقابة الامتيازات.

كان خزعل في هذا الوقت، قد عبّر عن استيائه وعدم رضاه بضمانات شهر كانون الأول الماضي وطلب بأن يُمنح ضمانات تجارية بشكل أكثر احتياجته ورغبته. وكذلك، فإنه ألح على وزارة الخارجية لتصححه بخصوص تأييده لأي من الجانبين في الثورة؛ وأنه ناشد بقوة بشأن القرض؛ وأنه قد اقترح امتيازاً خاصاً به تموّله بريطانيا، لمقابلة الامتياز الهولندي، وذلك للري على الكارون.

وقد نالت اقتراحاته تأييد الهند، وحثّت الهند وزارة الخارجية لتبني فكرة الحصول على امتياز الكارون بشكل مباشر من الشيخ في الوقت الذي قد ترك فيه الصراع بين الشاه والوطنيين فارس في حالة لا تسمح لها بالمقاومة. لكن هذا البريق القصير الأمد لسياسة اهتبال الفرص قد خمد بيانات وزارة المالية ووزارة الهند المشبّطة على أنه ليس هنالك أموال في الوقت القريب لمثل هذا الغرض، ومع ذلك، فإن هذا يشير بالفعل إلى المدى الذي أخذت تعمل فيه العقلية في وزارة الخارجية. إذ بدأت مظاهر الانهيار في فارس، والضغط بشأن المشروع التجاري، وتأييد كوكس المدعوم من قبل الهند تأخذ مفعولها.

أصدر غري في ٢٥ آذار عام ١٩٠٩ التعليمات لإبلاغ خزعل، بأنه على الرغم «من عدم تمكّن بريطانيا بالتسليم بإمكانية كفّ فارس عن أن تكون هي

الدولة المسيطرة أو من أن تحتل من قبل قوة أجنبية، فإن ضماناتنا، حسبما توقع خزعل، ستكون ملزمة أكثر من أي وقت مضى»^(١).

ومن الناحية الثانية، ظل كوكس مستمراً بضغطة علي قضية الشيخ، فبحلول شهر نيسان كانت وزارة الخارجية مستعدة لمنح الشيخ «نفس التأييد ضد أي تجاوز علي حقوقه، كما قد تعهده بذلك في سنة ١٩٠٢ مهما كانت التغييرات في حكومة فارس». وعلق غري، الذي اقترح صياغة التعبير بأنه قام بذلك «لنفادي إعطاء انطباع عن أن تأييدنا متوقف علي وقوف الشيخ إلى جانب الشاه ضد حكومة دستورية». (وكان مالييت (Mallet) قد اقترح بأن التأييد ضد تدخل الحكومة الوطنية وتجاوزها سيتوقف علي بقاء الشيخ مخلصاً للشاه).

واقترحت وزارة الخارجية أيضاً بأنه ربما يكون كافياً إبلاغ الشيخ بأنه طالما أن خلفيته سيكون من نسله مباشرة فإن الضمان الذي مُنح له ينطبق علي ذلك. وعلي كل حال، «فإنه لم يكن مقتنعاً بذلك، ولأني لا أرى لماذا لا نوسع الضمان ليشمل نسله المباشر - مفترضين بأنهم «لا يحكمون جيداً ولذلك لا بد أن يغيروا، فسوف لا نكون ملزمين بدعم خلفائه». وقد اقترح لوزارة الهند، بعد هذا التعقيب الساخر نوعاً ما، بشأن القيمة التي تضعها وزارة الخارجية في ضمانها، بأن اصطلاحِي ورثته (Heirs) وخلفاؤه أو أعقابهم (Successors) هما الاصطلاحان اللذان يجب استعمالهما.

وصادقت وزارة الهند علي ذلك، ووجهت وزارة الخارجية بركلي بنقل الضمانات المعدلة إلي الشيخ مع ضرورة استعمال التعبيرين «ورثته وخلفاؤه»، فقط في حال عدم رضاه، وبالفعل فإنه لم يكن راضياً ولذلك استعمل التعبيرات. (في الواقع إنه ظل يرغب في استعمال كلمة «أبناء» (Sons) وكذلك فترة محددة ثابتة للضمان أمدها ١٥٠ سنة)^(٢).

(١) غري إلى بركلي (Barclay): تلغراف رقم ١٠٩، وزارة الخارجية، ٢٥ آذار ١٩٠٩، (F.O.) ٧١٥ / ٣٧١.

(٢) مذكرة وزارة الخارجية، ٧ نيسان ١٩٠٩، حول بركلي إلى غري تلغراف رقم ٢٣٢، طهران، ٧ نيسان ١٩٠٩، (F.O.) ٧١٥ / ٣٧١.

كان الضمان خطوة إلى الأمام بالنسبة إلى كوكس، على الرغم من أنه لم يزل بعيداً عما كان الشيخ يطمح إليه، لكي يتوجه إلى المحمرة في شهر مايس للتفاوض مع خزعل بصدد المشاكل الأخرى البارزة. وحسنت المحادثات - التي أديرت لأكثر من أسبوع - مسألة ري الكارون، وأوقعت بقوة مسألة عقد إيجار جزيرة عبادان في الشرك مع مطالب خزعل من أجل ضمان الإمارة^(١) (Dynastic Guarantee) ومن أجل عودة ملكية ممتلكات شركة النفط إليه عند انتهاء مدة امتيازها^(٢).

لقد حوّلت وزارة الخارجية كوكس على أن يؤكد للشيخ بأن الحكومة البريطانية ستزيد ادعاءاته بالنسبة لممتلكات شركة الـ (APOC) عند انتهاء امتيازها. وأقنع كوكس الشيخ بأن يفصل موضوع ضمان الإمارة (وهي مسألة سياسية) عن اتفاقية عبادان (وهو تعهد تجاري) واعدأ إياه بإعادة فتح المسألة مع وزارة الخارجية كموضوع مستقل.

ومن الناحية الثانية، فإن وزارة الخارجية عبّرت فعلاً عن خصومتها واعتبر لويس ماليت (Louis Mallet) المسألة برمتها على أنها «صبيانية»^(٣) (Childish).

(١) كوكس إلى غري، رقم ٣، تجاري، سري، بوشهر، ٢٣ مايس، ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٣.
(٢) في الوقت الذي كان فيه هذا الموضوع الأخير خاضعاً للتأتي في لندن، فقد عزل مكدوال من منصبه كمنفصل وحل اللفتانت ولسون ضابط حرس النفط (Oil Guard) محله. كان يُنظر إلى مكدوال على أن قصبته ضعيفة فقد أتاح المجال لحاج رئيس مستشار الشيخ البارز بأن يتورط مع شركة فانخاوس باقتراض الأموال باسم الشيخ. وقد اقترح كل من كوكس وبركلي بأنه من الممكن تفادي هذه المشاكل وذلك بتعيين فنصل ضابط (قوي وشديد) من دائرة الهند السياسية. وقال إن هذا التعيين سيجلب أيضاً منصب المنفصل في المحمرة ضمن منطقة النفوذ الرسمية لمقيم صاحب الجلالة في الخليج العربي. وهكذا فإنه من خلال عزل مكدوال تم الاعتراف رسمياً بنظام الهند ذي السلطة العليا. وعلى كل حال، فقد صار من الضروري أن تعاد الطمأنينة إلى خزعل وذلك بأن تقل صديقه القديم والناطق بلسانه، أي مكدوال، لن يغير من السياسة البريطانية تجاه أي تدخل في شؤونه الداخلية. وزارة الخارجية إلى وزارة الهند، ٢٦ مايس ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٣؛ كوكس إلى خزعل، بوشهر ٢٦ حزيران ١٩٠٩، (F.O.) ٤٦٠ / ١.

(٣) مذكرة وزارة الخارجية، ٢٣ تموز ١٩٠٩، وزارة الهند إلى وزارة الخارجية، ٢٣ تموز ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٥.

لذلك، اعتقد كل من بركلي وكوكس بأن من الأفضل مناقشة الموضوع شخصياً عند زيارة كوكس طهران في طريقه لإجازة يقضيها في إنجلترا.

وتوصل بركلي وكوكس في الاجتماع الذي عُقد في طهران في شهر تشرين الثاني عام ١٩٠٩ إلى اتفاقية هامة بشأن المقترحات التي سَطَّح أمام الحكومة البريطانية نيابة عن الشيخ:

١ - لا بد من توسيع ضمانات خزعل لتشمل «منحدريه من الذكور بالتعاقب» طالما أنهم يسرون وفق مشورة البريطانيين ويحتفظون بتأييد قبائلهم. وبذلك سيحول هذا دون أطماع ابن أخ الشيخ القدير حنظل (Hanzal) من القيام بمحاولة لسلب السلطة.

٢ - لا بد من حماية خزعل ضد خطر يقع عليه شخصياً وضد الانتهاكات على ممتلكاته الشخصية في داخل فارس.

٣ - لا بد من منح الشيخ وساماً بريطانياً وهو وسام الـ (KCIE) (قائد فرسان الإمبراطورية الهندية). فإن ذلك سيوفر التبرير للتدخل نيابة عن الشيخ بصفته الشخصية، وهو أيضاً سيسر الشيخ.

٤ - لا بد من إعادة صياغة ضمانات الشيخ بشكل (مسودتها المقترحة مرفقة) ليتمكن من عرضها على أفراد قبيلته بصورة لائقة. وأن ذلك سيفضي إلى تقوية سلطته في إقليمه، طالما أن الفقرة الشرطية في الاتفاقية التي ألزمته والمنحدرين من نسله بالاحتفاظ بتأييد القبائل قد حذفت.

كذلك، فإن خزعل أراد ضمانات تشير إلى أن مركزه وحالة الاستقلال أو الحكم الذاتي لقبائله سوف لن تتضرر في حالة تدخل بريطاني مسلح في جنوبي فارس. وزكى كوكس هذه المقترحات لكن بركلي اعترض عليها معتقداً بأنه:

١ - من غير الملائم التعبير عن مثل هذه الإمكانية إزاء تعهدات بريطانيا بوحدة الأراضي الفارسية.

٢ - إذا ما وقع مثل هذا الحدث، فإن هذه الضمانات ستضع قيوداً غير ملائمة على حرية نشاط بريطانيا.

وبذلك، اتفق الرجلان على أن يقدم كوكس الاقتراحات الأربعة الأولى لغرض مناقشتها مع المسؤولين في وزارة الخارجية في شهر كانون الأول عند عودته إلى إنجلترا^(١).

لقد أثارَت وزارة الخارجية، أثناء هذه المناقشة، اعتراضاً يفيد بأن الضمانات المقترحة ستحمي الشيخ من أي هجوم برّي من قوة أجنبية، والمقصود هنا تركيا. وخشي ماليت أن مثل هذا الضمان قد يورّط بريطانيا في حرب مع تركيا، إضافة إلى ألمانيا، وأشار كوكس إلى أن مثل هذا الهجوم سيثير هجوماً عربياً معاكساً ضد البصرة. وأن انتشار العنف إلى شط العرب سيجبر بريطانيا على التدخل على أية حال وذلك لحماية مصلحتها الخاصة هناك وفي الكويت. وقبل ماليت كارهاً، سوية مع الفقرة المشروطة التي سبق أن شرحها كوكس شفويّاً للشيخ، والتي تفيد بأن التأييد البريطاني تحت ظروف معينة سيتحدد بالتأييد الدبلوماسي. وأن هذا التفسير سُجّل غير أنه لا يكون جزءاً من الضمانات نفسها، وذلك كي لا يضعف مركز الشيخ أمام أفراد قبيلته.

لقد أخذت التفاصيل الأخرى للضمانات الموسّعة مفعولها في شهر كانون الثاني عام ١٩١٠، ثم قدمت إلى وزارة الهند للتعقيب عليها، وأشار مورلي إلى أن يكون الضمان من هجوم برّي أجنبي مخفّفاً إلى درجة كبيرة، وتمسكت وزارة الخارجية بموقفها الأصلي، لذلك وافق مورلي، غير أنه طلب رؤية المسودة النهائية قبل تقديمها، وقد تم له ذلك، ولم تتم عملية التفحص الجاري بين الوزارتين حتى شهر حزيران عام ١٩١٠.

(١) بركلي إلى غري، رقم ٢٠٧، مرفق (W. encl.)، مذكرة من كوكس، طهران، ٩ تشرين الثاني ١٩٠٩، (F.O.) ٣٧١ / ٧١٥.

في الوقت نفسه، سلم في نيسان الجزء الخاص من الضمانات المتعلقة بحماية خزعل ضد «اعتداءات الحكومة المركزية إلى الشيخ». وطلب فوراً بأنه لا بد من تقديمه إلى مجلس الوزراء العاملين بصفته الشخصية كشيخ للبيحاريين، لأنه كان في صراع علني معهم. ورفضت الحكومة البريطانية - معتقدة بأن حماية خزعل من الخانات بصفته الرسمية كوزراء كافية لما يحتاجه^(١).

وقد أخرجت واقعة ما يسمى بحادثة الزين (Zayn) تسليم بقية الضمانات، إذ ألقى الزورق الحربي التركي المزود بالمدفعية مرمريس (Marmaris) القنابل على قرية الزين في ٢٥ نيسان ١٩١٠، وأحرقها. وقرية الزين تقع في الأراضي التركية لكنها كانت تابعة لخزعل. وقد تهاجم إثر ذلك ما يقارب الستين داراً بضمنها دار والده خزعل، وكان فيه إحدى زوجات خزعل الأمر الذي أدى بالثالي، كما أثبت، إلى موتها إثر هذه الصدمة.

تكمن الجذور الأولى لهذه الحادثة في الحالة الغامضة لقبائل الحدود المتأيلة إلى إثارة المتاعب في منطقة البصرة، إذ كان العديد من القبائل خاضعاً لشيخ المحمرة. وإن أفرادها، من أجل أن يتجنبوا الأسر، غالباً ما كانوا يعبرون

(١) لويس ماليت إلى كوكس، وزارة الخارجية، ٣٠ كانون الأول ١٩٠٩، (W/encl.)، (F.O.)، ٣٧١/٩٤٩؛ كوكس إلى ماليت، لندن، ٣١ كانون الأول ١٩٠٩، ومذكرة وزارة الخارجية، ١٠ كانون الثاني ١٩١٠، (F.O.)، ٣٧١/٩٤٩؛ كوكس إلى ماليت، لندن، ٦ كانون الثاني ١٩١٠، ومذكرة وزارة الخارجية، ١٠ كانون الثاني ١٩١٠، (F.O.)، ٣٧١/٩٤٩؛ وزارة الخارجية إلى وزارة الهند، ٣١ كانون الثاني، ١٩١٠، (F.O.)، ٣٧١/٩٤٩؛ وزارة الهند إلى وزارة الخارجية، ١٦ شباط ١٩١٠، (F.O.)، ٣٧١/٩٤٩؛ وزارة الخارجية إلى وزارة الهند، ٣١ آذار ١٩١٠، (F.O.)، ٣٧١/٩٤٩؛ غري إلى بيركلي، تلسراف، رقم ٩٧ (P)، وزارة الخارجية، ١٣ نيسان ١٩١٠، (F.O.)، ٣٧١/٩٤٦؛ وزارة الهند إلى وزارة الخارجية، ١٣ نيسان ١٩١٠، (F.O.)، ٣٧١/١٤٩؛ وزارة الخارجية إلى وزارة الهند، ١٨ نيسان ١٩١٠، (F.O.)، ٣٧١/٩٤٩؛ وزارة الهند إلى وزارة الخارجية، ٢٨ نيسان ١٩١٠، (F.O.)، ٣٧١/٩٤٦؛ وزارة الخارجية إلى وزارة الهند، ١٨ حزيران ١٩١٠، (F.O.)، ٣٧١/٩٤٦؛ وزارة الهند إلى وزارة الخارجية، ٣٠ حزيران ١٩١٠، (F.O.)، ٣٧١/٦٤٩.

الحدود ويطلبون حق اللجوء في أراضي خزعل الفارسية. لقد تدمر الأتراك من عدم تعاون الشيخ في تسليم هؤلاء الهاريين إلى العدالة التركية وحملوه مسؤولية ما حدث من سرقات وأعمال عنف.

وكان للشيخ في البصرة ذاتها عدد كبير من المؤيدين الذين كانوا قادرين على القيام بموجة من الجرائم عندما تصبح العلاقة بين الشيخ والولاة العثمانيين متوترة، لقد أوجد حكم تركيا الفتاة الجديد، ذو الشعور القومي، مثل هذه الحالة ساعياً ومحاولاً إلى إخضاع القبائل القاطنة على الجانب العائد لهم من الحدود تحت السيطرة، وبذلك يعملون على كبح التأثير المؤذي لشيخ المحمرة.

نتج السبب المباشر لحادثة الزين من محاولة إقطاعي تركي طرد مزارعين مستأجرين من أراضيهم، وكانوا عرباً، لكنهم رفضوا المغادرة فأرسلت القوات من أجل إلقاء القبض على شيخهم. وقاوم هذا الشيخ وأخيراً عبر الحدود هارباً. لقد طالب الأتراك بعودته، لكن خزعل لم يذعن لذلك، على اعتبار أن الشيخ كان شيخاً لواحدة من عمارته القبلية المهمة جداً، وادعى أنه كان أحد الرعايا الفرس. ولذلك أرسل الزورق الحربي إلى الزين وهدد الوالي التركي بأن يتعقب المتهم إلى المحمرة إذا ما اضطره الأمر إلى ذلك.

كان موقف بريطانيا معقداً للحقيقة بأن القنصل البريطاني في البصرة كرو (Crowe)، قد أيد الموقف التركي وبأن خزعل مسؤول عن معظم المشاكل على طول شط العرب، وأن هذا الوقت هو الوقت الملائم بإعطائه «القصاص الذي يستحقه مرة وإلى الأبد». وبالطبع، فقد اتخذ ولسون في المحمرة وكوكس في بوشهر جانب الشيخ. ولما كانت وزارة الخارجية لا تدري أي من الجانبين تصدق أمرت بأن يسوي كل من كرو (Crowe) وولسون المشكلة إلى أن يتم التوصل إلى حل سلمي. وفي الوقت ذاته فإنها احتست ضمانات خزعل ووسام الفروسية. لقد كان من المحرج لو أن الشيخ حقاً يستحق القصاص كما ادعى

كرو (Crowe)، كذلك كانت هناك ممانعة في إصدار ضمان للشيوخ يستطيع بموجبه مناشدة بريطانيا تنفيذه على الفور.

لقد سوى كوكس وولسون وكرو بالفعل الاختلافات بين الشيخ والأترك سلمياً، غير أن هذا الإجراء أخذ وقتاً. كذلك، فقد احتاج كوكس إلى وقت آخر ليعيد مذكرة يثبت فيها براءة خزعل ويفند القضية التركية. واحتاجت لندن وقتاً أطول لكي تستعرض أو تعيد النظر بالدليل وتتفق مع رأي كوكس^(١).

ولم تقرّر لندن منح الشيخ ضماناته، ووسام الـ (K.C.I.E.) إلا في نهاية أيلول، وبعد ذلك سُلمت الضمانات وشارة الشرف أو الوسام على ظهر سفينة حربية بريطانية لكي تذكر الأترك الصعبي المراس بأن بريطانيا ما زالت هي القِيّمة (Mistress) على الخليج بالرغم من المحاولات التركية لاستعادة مركزها في شط العرب والكويت.

وصل كوكس في ١٥ تشرين الأول إلى المحمرة على متن السفينة الحربية ريد بريست (Red Breast) فقلّد الشيخ وسام الـ (KCIE) ومَنَحَه الضمانات الآتية:

«لي الشرف أن أعلن شخصياً وكتابة بأنني قد خوّلت لإبلاغ سعادتك بأن حكومة صاحب الجلالة ستكون متأهبة بأن تقدّم لك التأييد الضروري للحصول على حلّ مرضٍ في حالة أي اعتداء من قِبل الحكومة الفارسية على حكومتك أو نطاق سلطتك (Jurisdiction) وعلى حقوقك المُعترف بها أو على ممتلكاتك في فارس مهما يقع من تبديل في شكل الحكومة الفارسية ومهما تكن ملكية أو وطنية. وفي نفس الطريقة سوف تحميك إلى أقصى ما تملكه من قدرة ضد هجوم غير مستفز من قبل قوة أجنبية أو ضد أي اعتداء من قبل هذه القوة على سلطتك وحقوقك المُعترف بها

(١) (F. O.)، ٣٧١ / ٩٥٩.

أو على ممتلكاتك في فارس. لقد مُنحت إليك هذه الضمانات، وفي النية توسيعها لتشمل نسلك من الذكور شريطة أن لا تتخلى، وأن لا يتخلوا عن مراعاة تعهداتك تجاه الحكومة المركزية وشريطة أن تبقى مقبولاً عند أفراد قبيلتك، وأن تكون موجهاً وفق مشورة صاحب الجلالة، وأن تحافظ على موقف مرضٍ بالنسبة لها^(١).

وسلم كوكس التحفظ بأن التأييد البريطاني في حالة هجوم أجنبي ربما سيتحدد بالطرق الدبلوماسية فقط. وازدادت تحية الشيخ العسكرية إلى اثنتي عشرة طلقة مدفع - كما هو الحال بالنسبة إلى مبارك شيخ الكويت^(٢).

غير أن هذه الضمانات وهذا الاعتراف بمركز خزعل الخاص لم تكن إلاً حوادث عرضية ضمن سياق تطور العلاقة بين بريطانيا العظمى وشيخ المحمرة، إذ لم ينته كفاح بريطانيا من أجل الاستبقاء على مركزها في فارس وعلى هيمنتها في الخليج بأية حال. ولم ينته بحث خزعل من أجل الحماية والاستقلال الذاتي. وبالفعل فقد أقلق الاقتراح التركي بإقامة قنصلية في المحمرة كل من الشيخ (الذي فضل التعامل مباشرة أو غير مباشرة مع الوالي العثماني في البصرة) ووزارة الخارجية (التي توقعت بأن الأتراك سيكونون عائقاً)، لكنهما لم يجدا أي اعتراض قانوني لذلك. وعلى هذا، فإن الطرفين المهتمين، اللذين توقعوا سلفاً تجديد المفاوضات الوشيكّة الحدوث بين البريطانيين والأتراك بخصوص سكة حديد بغداد ووضعية الكويت، ظلاً يترقبان أي إشارة على النشاط التركي في الخليج^(٣).

(١) كوكس إلى خزعل: المحمرة، ١٥ تشرين الأول، ١٩١٠، (F.O.) ٣٧١ / ٩٤٩؛ وزارة الهند إلى وزارة الخارجية، ٢٦ أيلول، ١٩١٠، (F.O.) ٣٧١ / ٩٤٩.

(٢) كوكس إلى بركلي، رقم ٧٣، سري، بوشهر، ٢٣ تشرين الأول، ١٩١٠، (F.O.) ٣٧١ / ٩٤٩.

(٣) بركلي إلى غري، رقم ٢٩، طهران، ٢٧ شباط، ١٩١١، ومذكرة وزارة الخارجية، ١٠ نيسان، ١٩١١، (F.O.) ٣٧١ / ١١٨٩.

وهكذا، استمر الوضع خلال سنة ١٩١٢، عندما تطورت المفاوضات بين بريطانيا وتركيا كلية بصدد المواضيع تحت البحث في هذه المنطقة.

رغبت بريطانيا، من هذه المفاوضات، أن تكسب مركزاً مهيماً في القسم الخاص بسكة حديد بغداد من الخليج، وامتيازات الري والملاحة في بلاد ما بين النهرين، ونفوذاً لضبط الأمن في الخليج وشط العرب (حيث إنها ستحجز أو ستحضر بصورة فعّالة البصرة على أنها المحطة النهائية للسكة)، وإقصاء الادعاءات أو المطالبات التركية والنفوذ التركي من قطر. غير أن تبديد ادعاءات تركيا بمناطق في عربستان هي تحت سيطرة شيخ المحمرة تُعد واحدة من العوامل المؤثرة الرئيسة في نجاحها في هذا الصدد وفي علاقتها المستقبلية مع خزعل. وفي الواقع، فإنه اعتماداً على الخط الذي رسمته لجنة الحدود لسنة ١٨٥١، بالرغم من أنه يقع إلى الشرق من الحدود المحلية المُعترف بها، فقد كان قصر الشيخ الكائن في الفلاحية في أرض تركية، وكذلك الحال (اعتماداً على الأتراك) بالنسبة إلى مناطق استراتيجية أخرى. وفي حالة السماح للادعاءات التركية بأن تأخذ موقفاً - وفي حالة قبولها من قِبل محكمة لاهاي التي ربما سيقدم إليها النزاع التركي الفارسي بشأن الحدود - فإن تركيا وألمانيا سيجدان منفذاً آخر إلى الخليج العربي.

إن كون الحكومة الفارسية راغبة جداً في التضحية بتابعها في المحمرة، الذي يتمتع بمركز شبه مستقل في مقابل حق شرعي واضح بمنطقة قصر شرين (حيث اكتشف منقبو دارسي النفط في شهر كانون الثاني ١٩٠٤) ليس له إلا أهمية قليلة بالنسبة إلى كوكس، الذي نصح بتبادل الادعاءات المناقضة فقط. فقد ناقش بأنه بالإمكان حماية حقوق شركة النفط الإنجليزية - الفارسية بالقرب من قصر شرين وذلك عن طريق تسوية مع تركيا كجزء من (أو كملحق ب) الاتفاقية العامة التي كانت تناقش حينئذ. إن الادعاء التركي بجميع المجرى المائي للشط سيدعم مقابل الاعتراف بالوضعية الخاصة لمرسى شركة الـ (APOC) في عبادان. وهذا ما تم التوصل إليه في الواقع في الاتفاقية.

وأراد خزعل أن تُضمن ممتلكاته الشخصية في تركيا من اعتداء الحكومة كما هو الحال بالنسبة إلى أراضيهِ الفارسية. على كل حال، فإن ذلك كان في البداية أمراً كبيراً على وزارة الخارجية. إذ إنها قد توقفت فجأة بالنسبة إلى افتراض كوكس السلس الذي يفيد بأن تتسع ضمانات خزعل بالنسبة إلى حالة الوضع الراهن (Status Quo) لمركزه في عربستان كي تشمل جميع شط العرب.

كان المسؤولون أيضاً قلقين من أن كوكس سيحرك بتحمسه لحماية مصالح الشيخ في تركيا، وبإدعائه حدود منتصف مجرى النهر في شط العرب، وبدفاعه عن أراضي الحويزة ضد الادعاءات التركية - خزعل في إثارة حادثة على الحدود. وبالفعل، فلقد كان خزعل قد جمع القوات لمقاومة أي تحركات عدوانية ربما يقوم بها الأتراك أو الخانات البخاريون، إذ كان خزعل في تصادم خطير مع الخانات بشأن شوشتر. لقد اندفع الوين باركر (Alwyn Parker)، وهو أحد المشتركين البارزين في المفاوضات للاتفاقية العامة مع تركيا، فكتب:

«إنني خائف جداً بشأن الموقف الذي قد تبناه السير برسي كوكس في هذه المسألة. فهو يعتقد بوجهات نظر متطرفة وحسبما أرى أنها غير سليمة تماماً ولا يمكن تبريرها قانونياً، تلك المتعلقة بمسألة الحدود.

إنني مقتنع شخصياً، بأن أهداف السير كوكس إقامة محمية بريطانية على جميع الكويت والمخمرة، وجميع دلتا شط العرب»^(١).

(١) مذكرة وزارة الخارجية، ٢٠ تموز ١٩١٢، حول كوكس إلى حكومة الهند، تلغراف، رقم ٧٤١، بوشهر، ١٨ تموز ١٩١٢، (F.O.) ٣٧١ / ١٤٣١؛ بوش (Busch): بريطانيا والخليج العربي، ص ٣٢٢ - ٣٤٠؛ إدوارد ميد (Mead): إيرل (Earle): تركيا، القوى العظمى وسكة حديد بغداد: دراسة في الاستعمار (نيويورك ١٩٢٣)، ص ٢٥٢ - ٢٥٨؛ (F. O.) ٣٧١ / ١٤٣٠.

لم يتحقق خوف باركر من أن كوكس سيحرك خزعل في إثارة حادثة على الحدود مع تركيا، غير أن كوكس أشار، عندما أبلغ الشيخ بينود الاتفاقية التي ستقدم إلى الأتراك، إلى أن الحكومة البريطانية سوف تشدد من أجل «أن يستمر شيخ المحمرة بالتمتع بحقوقه التملكية الموجودة في الأراضي الواقعة في الأراضي التركية بشكل مطلق»^(١). ولم تعترض وزارة الخارجية في هذه المناسبة، وهكذا حصل كوكس على اعتراف ضمني لمبدأ الحماية البريطانية لجميع أراضي الشيخ الواقعة خارج فارس.

لقد تمّ التوصل إلى حل بريطاني عام مع تركيا خلال شهري مايس وتموز عام ١٩١٣. ومن الناحية الثانية، لم يتهج خزعل إلا قليلاً حول ما تضمنته هذه الاتفاقية من ضمان لحق خزعل الشرعي في أراضيه التركية. في الواقع، إنها أدت إلى ابتداء مرحلة جديدة في العلاقة بين خزعل والبريطانيين، إذ إنه قد تمّ التوصل إلى مكاسب بريطانية على حساب صديق خزعل مبارك شيخ الكويت. ففي الوقت الذي حافظت فيه بريطانيا على نفوذها المهيمن، فإنها قد اعترفت رسمياً بالسيادة التركية على الإمارة، وإنها قد أتاحت للأتراك الحق في وضع ممثل لها هناك، علاوة على ذلك فإنها قد تخلت رسمياً عن أية فكرة بإقامة محمية بريطانية.

لقد غضب مبارك بشأن متاجرة بريطانية بجهود العمر، ولم يكن ممثلو بريطانيا^(٢) لمدرسة الخليج العربي أقل إنثماً. وبالتأكيد، كان الشيخ قلقاً في هذا التخلي لحماية مصالح صديقه وحليفه. فضلاً عن ذلك، فلقد كان التأييد الذي

(١) مرفق ٣، من كوكس إلى غري، رقم ٤، سري، بوشهر، ٢٥ آب، ١٩١٢، (F.O.) ٣٧١/١٤٣٢.

(٢) بوش: بريطانيا والخليج العربي، ٣٣٦ - ٣٤٠؛ إيرل: تركيا، والقوى الأجنبية وسكة حديد بغداد، ص ٢٥٤ - ٢٥٨؛ كوس (G. P. Gooch): وهارولد تمبرلي (محققان): وثائق بريطانية حول جذور الحرب ١٨٩٨ - ١٩١٤، (لندن ١٩٣٨)، (X.2)، رقم ١٢٤ الاتفاقية الإنجليزية - التركية.

حصل عليه من تاونلي، الوزير المفوض في طهران، إبان المشاكل الحديثة مع البختياريين أقل حماسة بشكل كبير. كان الشيخ بوضوح قد فقد الثقة في إرادة البريطانيين في حماية مصالحه، وقد أقلق انعدام الثقة هذا المسؤولين البريطانيين في الخليج. فقد خافوا من أن مركزهم العام في عربستان - والمصالح النفطية، والسكك الحديدية، والموانئ، وإمكانية الري، والتجارة - ستتضرر إذا ما ارتد الشيخ.

لذلك، فإنه عندما طلب خزعل للمرة الثانية قدراً معيناً من التعهد في تموز ١٩١٣، إلى جانب الضمانات التي قد حصل عليها بالفعل، فإن البريطانيين استمعوا إليه برغبة.

فقد ذكر الميجور هاورث، القنصل في المحمرة، في مذكرة طويلة مخاوف الشيخ، ثم قدّم استنتاجاته الخاصة وتوصياته:

«إنه، حسبما أعتقد، من المستحيل التحدّث عن محمية بوجود الحكومة المركزية في طهران، غير أنه يبدو أن ليس هنالك من اعتراض في إشارتنا لمركزنا الخاص ولمصالحنا في عربستان، وكذلك في إبلاغ الحكومة الفارسية بما لنا، نتيجة لذلك من علاقات خاصة جداً مع الشيخ أيضاً، وقد جعلت هذه العلاقات من المستحيل بالنسبة لنا أن نتسامح عن أي انتهاك للحقوق والامتيازات التي حصل عليها. إن مثل هذا الموقف سيتطور تدريجياً إلى حماية واقعية دونما تصادم مع السيادة الفارسية. إنها سوف تجعلنا قادرين على منح الشيخ التأييد الذي يحتاجه وفي نفس الوقت ستجعلنا قادرين على الحصول على السيطرة على النفط في عربستان والصناعات الأخرى التي نرغب في تنميتها»^(١).

(١) هاورث، مذكرة، المحمرة، ٢ آب، ١٩١٣، (F.O.)، ٣٧١ / ٢٠٧٦.

وواصل خزعل، في الأشهر التي أعقبت، استغلال المسألة التي قد شدّد عليها في مقابلته مع هاورث في ٧ تموز: تزايد مسؤولياته في المحافظة على النظام - التي قد نتجت عن الزيادة الكبيرة للأوروبيين، والشركات الأوروبية، والرأسمال البريطاني داخل أراضيه، سوية مع التهديدات التركية والبخترية لحدوده، علاوة على محاولات إدارة الكمارك المستمرة في إضعاف مركزه - كل ذلك قد سبّب إجهاداً كبيراً لفكره ولموارده المادية. وقال بأنه سيضطر في أيلول أن يستخدم أوروبياً للعمل كمستشار له^(١).

لقد أشار هاورث لكوكس بأنه من الواضح أن موظفي الشيخ كانوا، باستثناء حاج رئيس، متأصلين في الماضي جداً ومن الصعب عليهم أن يتكيفوا للتغيرات الجارية الآن في عربستان. وحسبما يبدو بأن جاسب، ابن خزعل وذا الحق الذي لا ينازع في مسألة الوراثة، غير كفء لتحمل مسؤولياته الحاضرة والمستقبلية.

كانت بريطانيا، بالتأكيد، تحقّق تغيرات كبيرة في عربستان - لكن ذلك لم يتم دون مساعدة خزعل، فقد كتب ولسون تابع كوكس ما يأتي:

«لقد أبقى نفوذ شيخ المحمرة الذي نثق به والذي يثق بنا في أن نقيه من أعدائه الكثيرين... هذا الجزء من فارس خالياً من الفوضى التي لا تطاق والتي لاقيتها، كما تعرف، في كل جزء من البلاد. ففي أماكن ليس بمقدور مستخدمي شركة النفط التنقل بحريّة فقط، بل كان يرحب بهم. إذ قد أصبح أفراد القبائل الذين اعتادوا على رجمي بالحجارة أو الإطلاق على بعد بضعة أميال من حقول النفط ميكانيكيين مهرة. نحن نشهد هنا «ثورة صناعية» جديدة تحول هذا الجزء من فارس بهدوء»^(٢).

(١) ن. م. - هاورث إلى كوكس، رقم ١٢٨ - ٢، محمرة، ١٣ أيلول ١٩١٣، (F.O.) ٣٧١/٢٠٧٧.

(٢) ولسون (A. T.): جنوب غربي فارس، يوميات ضابط سياسي، (لندن ١٩٤١)، ص ٢٦٤.

لقد أفاد هذا التيه في إنجاز البريطانيين - الذي كان أمثال ولسون وهاورث وكوكس إلى حد ما مسؤولين عنه - بالإضافة إلى مشاعر العرفان بالجميل للشيخ خزعل على دوره في إنجازاتهم، أفاد كوكود في القيادة لتوسيع النفوذ البريطاني بشكل أكثر ولتطبيق الشيخ بإحكام أكثر. ففي شهر كانون الأول ١٩١٣ دافع كوكس للمرة الثانية عن مصلحة جعل مركز بريطانيا المهيمن في عربستان «محددأ أكثر ومضمونأ أكثر» على ضوء «التطورات الراهنة». وهذه التطورات، هي:

- ١ - الحقل النفطية.
- ٢ - الري.
- ٣ - مشاريع سكة الحديد.
- ٤ - تولي بريطانيا السيطرة على شبكة التلغراف في عربستان.
- ٥ - تعيين لجنة شط العرب.
- ٦ - النشاط الروسي والألماني.
- ٧ - قضية خليفة خزعل.

لقد ابتداء بعض البريطانيين، بسبب عدم تملك جاسب الواضح لدهاء أبيه السياسي، يقترحون بأن الشيخ حنظل (Hanzal)، ابن أخ خزعل، سيكون أكثر فائدة للأهداف البريطانية وبذلك فهو أصلح كوصي على العرش عند موت عمه^(١). وكان خزعل مدركأ أيضاً بكفاية حنظل غير أنه أراد أن يشط أطماعه في المشيخة وذلك عن طريق تغيير الفقرة المشروطة لضمائانه التي تقضي بوجود مرشح يصادق أفراد القبيلة عليه. لقد تمنى كل من خزعل والبريطانيين أن يرى إعادة صياغة الضمانات، بالرغم من أن لكل منهما أسباب مختلفة.

فكانت لذلك توصيات كوكس:

(١) هاورث إلى كوكس، رقم ١٢٧ - ٢، محمرة، ١٣ أيلول ١٩١٣، (F.O.) ٣٧١ / ٢٠٧٧.

- ١ - تعديل الضمان وذلك باستبدال كلمات «وشريطة أن تكون دائماً تسمية خليفتك من بين منحدريك الذكور وأن تخضع لمشاورة سرّية مع حكومة صاحب الجلالة وتصادق عليها، وأن تكون مقبولة لأفراد قبيلتك» (دون إسقاط حنظل تماماً، فإنها ستسمح لبريطانيا أن تتغاضى عن جاسب إذا ما أثبت أنه قليل النفع للأغراض البريطانية).
- ٢ - إبلاغ الروس بـ«شرح مفضل أكثر عن موقف الشيخ من الاستقلال الذاتي المحلي، وأنه دائماً يقوم بالمحافظة علىّ الولاء للحكومة المركزية والدفع المنتظم للإيرادات إليها...».
- ٣ - «القيام باتصال مماثل مع الحكومة الفارسية» علىّ أن توضع شروطه بالاتفاق مع الروس.
- ٤ - القيام «باتصال وذي مع الخانات البختياريين» موضحين المصالح البريطانية في المحمرة ودعوتهم إلى تقديم بنود أية اتفاقية مع الشيخ خزعل وذلك بأمل أن «يفضي مثل هذا النهج إلى تعزيز استمرار أي اتفاقية يتم التوصل إليها»^(١).
- بمعنى آخر، فإن كوكس أراد حق التدخل في الشؤون الداخلية لخزعل بشكل حاسم أكثر وأراد أيضاً تعهداً بأن تطلب بريطانيا اعتراف روسيا وفارس بحمايتها الضمنية في عربستان.
- وصادق هاردينج ومستشاروه في حكومة الهند كلياً علىّ مقترحات كوكس واقترحوا أيضاً أن يوافق تسليم الضمان المعدل منح وسام آخر^(٢). كذلك فإنهم ألحقوا توصيات إضافية من أجل تحسين مركز بريطانيا في فارس والخليج العربي، وكانت وزارة الهند بصورة عامة إلى صالح مقترحات كوكس، غير أن

(١) كوكس إلى حكومة الهند، بوشهر، ١٧ كانون الأول ١٩١٣، (F.O.) ٣٧١ / ٢٠٧٦.

(٢) حكومة الهند إلى ماركيز الكرو، سكرتير الدولة للهند، تلغراف، ١٩ حزيران ١٩١٤، (F.O.) ٣٧١ / ٢٠٧٦.

ماركيز الكرو (Marquess of Crewe)، السكرتير للهند، اعترض على بعض التوصيات المضافة. إذ اعتقد بأن استخدام الضباط البريطانيين مع الجندرمة أو قوة الدرك؛ وأن تنظيم قوة الليفي المحلية في الحقول النفطية وعلى طول سكة الحديد وعلى طول أنابيب النفط؛ وأن إقامة «نفوذ مسيطر» على القبائل من أمثال قبيلة القاشقائي (Qashqa'i)؛ وأن تشييد سكك حديدية في الجزء الداخلي من بندر عباس سوف تجابه باستنكار أو رفض روسي. علاوة على ذلك، فإن مثل هذه الإجراءات ربما «توفر الذريعة للحكومة الروسية في إدخال إجراءات مشابهة بعزم أو بروحية مضادة». وربما ستستأنف مشكلة الميثاق الإنجليزي - الروسي برمتها، ومن المحتمل أن تُفرض مسألة توسيع منطقة النفوذ البريطاني على لندن، فكتب كرو (Crewe):

«بمعزل عن اعتبارات توسيع المسؤوليات، وتزايد النفقات، والتأثير المحتمل على مشاعر المسلمين، فإن المصالح البريطانية التجارية والسياسية مضطربة جداً بشأن المنطقة المحايدة إلى درجة بأنها تجعل من الصعب بل ومن الخطورة إخلاء أي جزء منه إلى روسيا...»

لذلك فإن هدف حكومة صاحب الجلالة يكون لضمان مركزنا في الخليج العربي والأراضي المحاذية له، دون إثارة مسألة التقسيم. فالخطوة الأولى التي يلح عليها اللورد كرو هي تقوية مركزنا في عربستان.

ومهما تكن الحالة من الناحية النظرية فإنه ليس هنالك من شك بأن إحراز حكومة صاحب الجلالة حصة مهيمنة في شركة النفط الإنجليزية - الفارسية قد وسع مادياً مسؤولياتنا في غربي فارس، ومن حسن الحظ حدث هذا في منطقة فيها مصالحنا السياسية متورطة بشكل عميق فعلاً. إن المحافظة على حالة الوضع الراهن في عربستان كان قد اعترف به منذ مدة على أنها

حالة مهمة بالنسبة إلى مركزنا في الخليج، وقد أكدت التطورات الراهنة هذه الحقيقة. غير أن مجرى الأحداث التي قد تعقب موت الشيخ خزعل (Kazal) ستؤدي إلى إثارة نوع من القلق... ولقد ذكر هذه القضية بكفاية ومقدرة السير برسي كوكس وبذلك فإنه حسبما يبدو من غير الضروري الإدلاء بتعقيب مفصل، وعلى كل حال للتفكير فيما إذا لم تستغل هذه المناسبة للحصول على تعهد مماثل من شيخ المحمرة كذلك التعهد الذي منحه شيخ الكويت بموجب اتفاقية ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩، الذي ألزم فيه نفسه وورثته وخلفاءه بأن لا يتخلى أو يؤجر أو يبيع أو يرهن أو يهب أو يعطي لأجل التملك والإقامة أو لأي غرض آخر، أي جزء في أراضيه لأية قوة أجنبية دون موافقة مسبقة من حكومة صاحب الجلالة. ويعتزم اللورد كرو بالتعاون مع السير غري إبلاغ حكومة الهند بأن تحصل على مثل هذا التعهد؛ لكن على أية حال، أن تمنح الشيخ في مناسبة تقليده وسام الـ (KCSI)، والضمان الموسع الذي يشكّل محتويات مرفق (٢) من رسالة الكابتن بيروود (Birwood) المؤرخة في ١٤ شباط الماضي. [إن هذا هو البديل لقبول البريطانيين ومشورتهم لمصادقة أفراد القبائل على اختيار خليفة للشيخ خزعل].

ويوصي سيادته أيضاً أن الإجراء ينبغي، كما اقترحت حكومة الهند، أن يكون بهيئة مقطع رقم (١٧) (b,c,d) لرسالة السير برسي كوكس وفي تاريخ أقدم. [وكان هذا الاقتراح لإبلاغ الروس، والفرس، والبيخاريين حول حجم التزامات بريطانيا للشيخ وحول مصالحه في عربستان]^(١).

(١) وزارة الهند إلى وزارة الخارجية، ٢٩ حزيران ١٩١٤، (F.O.) ٣٧١ / ٢٠٧٦.

وواصل كرو ليقترح بأن على شركة النفط أن تحشد جيشاً خاصاً بها، وعلى نفقتها من أجل أن تحمي نفسها ضد هجمات القبائل. وأنه صادق على تمديد الإعانة المالية الحكومية لشركة لنتش إخوان لمدة سنتين لصيانة نفسها ضد الفعالية الكبيرة لشركة فانخاوس (Wondkhaus) وفطنة أعمالها. واقترح، بالنسبة إلى جنوبي فارس، حقوق إيجار مضمونة بالنسبة للجزر الواقعة على فم الخليج والتشديد مقدماً على سكة الحديد المقترحة في الجزء الداخلي لبندر عباس، إذ لا بد أن يكون مسح هذه السكة بمرافقة البريطانيين. ولم يكن كرو متأثراً بشأن قوة الدرك السويدية لا من ناحية ارتفاعها ولا من ناحية احتمالات تقدمها - بينما كانت تقارير تاونلي على العكس. غير أنه قد شعر بالفعل بأنه نظراً لحفلة ترويج الشاه الصغير القريبة فإنها ستكون مناسبة سيئة جداً لإحداث تغيير في السياسة التي قد تحول الحكومة الجديدة باتجاه معارض للمصالح البريطانية. علاوة على ذلك، فإنها ستعرض المخطط البريطاني إلى الخطر، ذلك المخطط الذي قد أوجزه توأ والذي يفترض سلفاً «قدراً معيناً من رضا الحكومة الفارسية». ولذلك، فإنه كان في صالح تقديم مبالغ للجنדרمة في فارس وكرومان لسنة واحدة أخرى، شريطة:

- ١ - أن تقدم المفوضية المبالغ.
- ٢ - أن يضغط على الحكومة السويدية في أن لا تبدل عقود الضباط، وأن تختار الضباط من الدرجة الأولى فقط.
- ٣ - أن تبين الحكومة الفارسية للضباط السويديين أن واجبهم الأول هو المحافظة على النظام في المسالك إلى الساحل... وبالنظر إلى أن وجود الجنדרمة المستمر مدين كلياً للأموال البريطانية وللتأييد البريطاني فإن للمصالح البريطانية وللتجارة البريطانية حق بأن تكون خدماتها بالدرجة الثانية فقط بعد تعهدها بالولاء لفارس.
- ٤ - أن توضع الطلبات التجارية للتجهيز في فارس وكرومان مع الشركات البريطانية الهندية.

ومن الناحية الثانية، فإنه في مقابل هذا الموقف الاسترضائي (ولا بد من تفهّم الأمر بأن استمرارته مشروطة بتحسين ملحوظ في كفاية القوة) فإن حكومة صاحب الجلالة تتوقع رغبة الحكومة الفارسية فيما يتعلّق بحق إيجار الجزر والقضايا الأخرى المذكورة آنفاً:

«لقد قدّم اللورد كرو هذه التوصيات برغبة صادقة من أجل تفادي أي انحراف جذري في السياسة التقليدية لحكومة صاحب الجلالة في فارس. غير أنه يدرك بأنه حتى في حالة تنفيذها بنجاح، فإنها تعد الحد الأدنى التي يحتاجها للمحافظة على المصالح البريطانية، وأنه لا بد وأن تكمل أو تلتحق بمقاومة شديدة لكل المحاولات في ترويح النفوذ الروسي إلى جنوبي أصفهان والتي ربما تُلزم بنود الميثاق الروسي الإنجليزي على تبريره. وفي حالة البرهنة على عدم واقعيتها فإنه لا يرى خياراً في تغيير تلك الوسيلة مع كل الاحتمالات غير الملائمة التي قد تنجم عن ذلك أو تعقبه»^(١).

كان من الممكن أن يكتب اللورد كرزون نفسه مثل هذه الرسالة، فقد صارت روسيا للمرة الثانية الخصم الرئيسي في فارس والخليج العربي لا ألمانيا وتركيا. إذ إنه قد تم حديثاً تسوية جميع مسألة سكة حديد بغداد مع برلين وإسطنبول، تاركين المصالح البريطانية في الخليج محمية، وتاركين مركزها في بلاد ما بين النهرين معزّزاً^(٢). ومع ذلك، فإن المنافسة مع روسيا في فارس قد تزايدت، فقد كان النفوذ الروسي في طهران مصدر قلق مستمر، وقد حول الجنود والمسؤولون الروس شمال إيران إلى محمية في كل شيء عدا الاسم.

(١) ن. م.

(٢) إيرل (Earle): تركيا، القوى العظمى، وسكة حديد بغداد، ص ٢٥٤ - ٢٦٢؛ ميبيل (Maybelle) كندي جابمان (Chapman): بريطانيا العظمى وسكة حديد بغداد ١٨٨٨ - ١٩١٤، في دراسات كلية سمث للتاريخ، جزء ٣١/١٩٤٨، ص ١٦٨ - ٢٠٣.

ويبدو أن روسيا تندفع بقوة نحو المنطقة المحايدة التي كانت بريطانيا قد ادعت أنها لها. وكان النفوذ الروسي في أصفهان مهذباً بإقصاء المصالح البريطانية التجارية، التي كانت سائدة حتى الآن. وكتب تاونلي تقارير مثيرة للذعر حول تزايد قوة روسيا الملحوظة هناك وفي طهران وفي أمكنة أخرى. لكنه على خلاف كرو لم يستطع اقتراح أي مخطط لمجابهتها^(١).

وباختصار، يبدو أن الميثاق الإنجليزي - الروسي الخالد في ذهن السير إدوار غري قد مات، أو سيموت بعد فترة وجيزة. ولم تكن حكومة الهند تفكر بأنه سينجح. فقد جعل رد فعل وزارة الخارجية الإيجابي في تموز لمقترحات ماركيز الكرو الأمر واضحاً بأنها أيضاً قد شعرت بأن الميثاق الإنجليزي - الروسي لعام ١٩٠٧، لم يعد يخدم المصالح البريطانية. واندلعت الحرب العالمية الأولى قبل أن تتخذ الخطوات لتقرير السياسة الجديدة، غير أنه من الواضح تماماً بأن المسؤولين في وزارة الخارجية صاروا الآن أكثر رغبة عما كانوا عليه سابقاً في اتباع المبادرة الهندية في صياغة السياسة البريطانية في عربستان. وكان للهند - من خلال ممثلها الرئيس في الخليج العربي اللفتانت كولونيل السير برسي كوكس حامل وسام الـ (KCIE) - خطط أخرى من أجل شيخ المحمرة، السير خزعل بن جابر حامل وسام الـ (KCIE).

(١) تاونلي إلى غري، رقم ١٤٣، سري، طهران، ١٣ مايس ١٩١٤، (F.O.) ٣٧١ / ٢٠٧٦.

الحرب العالمية الأولى وما بعدها

(١) الاستعدادات للحرب:

وصلت الحرب العالمية الأولى في شهر تشرين الثاني (في هيئة قوة خاصة بالحملة البريطانية) إلى شط العرب. ولم يأت وصول القوة العسكرية الهندية (D*) - لواء الفرقة السادسة (فرقة بونا) (Poona) للجيش الهندي - ولا الحرب نفسها مفاجئة للشيخ خزعل. لقد كان كلا الجانبين يقوم باستعدادات شديدة النشاط في الخليج، منذ اندلاع الحرب في أوروبا في شهر آب، من أجل مد الصراع العسكري الذي حسبما يبدو لا مفر منه إلى رأس الخليج. كانت الاستعدادات التركية عسكرية إلى درجة كبيرة، في الوقت الذي كانت فيه استعدادات البريطانيين، الذين لم تكن لهم قوات برّية في المنطقة، سياسية وبحرية إلى درجة كبيرة.

ومما ينبغي الإشارة إليه، أن كلا الجانبين أراد أن يستفيد من خدمات شيخ المحمرة^(١). لكن الشيخ كان بالفعل متورطاً بشدّة مع البريطانيين، علاوة

(*) جاءت هذه التسمية نسبة إلى قائد الحملة الجنرال ديلاين (المترجم).

(١) بريطانيا العظمى، لجنة القسم التاريخي للدفاع الإمبراطوري، تاريخ الحرب العظمى مستند علني وثائق رسمية. العمليات البحرية، جزء ١، جمعه السير جوليان اس. كوربيت (Corbett) (لندن ١٩٢٠)، ص ٣٩٠ - ٣٩٢؛ السير أرتولد ولسون: ولايات، بلاد =

على ذلك، كانت عظمة وهيبة بريطانيا العظمى في عيون غالبية أهالي المنطقة أكبر بكثير من عظمة وهيبة الإمبراطورية العثمانية. وقد كانت الأهمية العسكرية للأتراك بالنسبة إلى أحد الرعايا الفرس من أمثال خزعل تبدو قليلة تماماً تجاه اجتماع الإمبراطوريتين العظمى البريطانية والروسية اللتين قد ارتبط مصيرهما في الحرب العظمى.

في الواقع، ليس أمام الشيخ أي خيار غير الانضمام إلى البريطانيين، فقد كانت القدرة البحرية هي المهيمنة في الخليج العربي، والأكثر أهمية فإن ما يحتاج إليه خزعل هو التأييد القوي في طهران ضد الحكومة المركزية. في الوقت الذي لم يكن مثل هذا التأييد قد وُفّرهُ الوزير البريطاني المفوض بنحو كافٍ، فإنه كان على علم بأن باستطاعته الاعتماد على المسؤولين البريطانيين في الخليج للقيام بذلك.

وبالمقارنة، فإنه ليس بمقدور الأتراك تقديم أي منفعة متميزة له، فلقد كان منذ سنوات عديدة قد اتخذ قراراً بأن يتخذ جانب البريطانيين (Throw in his Lot)، ووجد بأنه من غير الضروري تغيير رأيه، لقد كان معروفاً بأنه - مستفيد مما قدمته له الحدود الدولية من حماية - قد حرض أفراد قبيلته على أن يقوموا بأعمال مزعجة في منطقة البصرة. ولقد استطاع أن يلعب في الشؤون السياسية التركية على نطاق ضيق دون أي عقاب، وباعتباره صنيعة لبريطانيا، وفي الوقت نفسه، كان متورطاً في مخططات سيد طالب باشا الوجه البصري المتنفذ والطموح. صار هذا الرجل، وهو رجل سياسي وطني عربي وكان عضواً في لجنة الاتحاد والترقي، وفي الوقت الراهن معارضاً للاتحاديين بشكل علني. وتمتع الشيخ بعلاقات طيبة مع مبارك أمير الكويت وابن سعود أمير نجد ذوي العقليات المستقلة. ويقع مصفى نفط شركة النفط الإنجليزية - الفارسية،

= ما بين النهرين ١٩١٤ - ١٩١٧ (لندن ١٩٣٦)، ص ٦ - ٩؛ باركر (A. J. Barker): الحرب غير الشرعية أو الزائفة (Bastard)، حملة بلاد ما بين النهرين لسنة ١٩١٤ - ١٩١٨، (نيويورك ١٩٦٧)، ص ١٨ - ٢٦.

المهم جداً والمعرض للهجوم، في أراضي خزعل. لقد صار من المؤكد عند اندلاع الحرب مع بريطانيا أن يحاول الأتراك، سواء بمساعدة أو عدم مساعدة حياذ الفرس أو معاونة خزعل، غزو عربستان. فسيكون تحت الحكم العثماني تدخلاً مباشراً في شؤون إمارة خزعل، إن لم يعزل الشيخ مباشرة، بنفس الطريقة التي قامت به الحكومة المركزية الفارسية عند بداية تسنمه السلطة، علاوة على ذلك، فلقد كان الأتراك أقوى من الفرس وكانوا أكثر قدرة على لعب لعبة فترق تسد بين المجموعات القبلية المتعددة والمشاكسة في عربستان.

ومن الطبيعي، أن وجوداً بريطانياً عسكرياً كبيراً ربما يعني تغييراً مهماً في العلاقة مع بريطانيا، غير أن خزعل كان يعلم ما الذي يتوقعه من الأتراك، فإنه لا يتوقع أسوأ من ذلك من قبل البريطانيين. فضلاً عن ذلك، فإنه كان يعرف المسؤولين البريطانيين السياسيين في الخليج، وأنه كان يتمتع بعلاقات أو روابط ودئية شخصية معهم، كما أنهم أسرعوا ليؤكدوا مرة أخرى له عن شعور بريطانيا الودي تجاهه. فقد أفادت كثيراً سمعة مجموعة الموظفين السياسيين في الخليج على أنهم أمناء ومستقيمين، تلك السمعة التي عمل كوكس جاهداً في تعزيزها^(١).

لم تشك بريطانيا العظمى، بسبب هذه الظروف، بولاء الشيخ خزعل للقضية البريطانية، فقد ذكر اللفتانت كولونيل نوks (S. B. Knox)، الذي حل محل كوكس كمقيم في بوشهر، في برقية إلى نائب الملك بثقة، قائلاً: «إنني أميل إلى الاعتقاد بأن المحمرة والكويت سيكونان معنا كلية...»، واستمر نوks قائلاً، خلال كتابته تقرير عن توصياته في حالة نشوب حرب مع تركيا (التي قد اندلعت بعد حوالي الشهرين)، بأنه «سيكون من الميسور جداً إقناع خزعل ومبارك بإثارة هجوم عربي على البصرة. إذ إن بالإمكان مكافأة شيخ الكويت - وإقناعه - بتعهد للحماية ضد معاقبة تركيا وكذلك بتعهد بالإعفاء من

(١) غريفيس (Graves): السير برسي كوكس.

الضرائب والاستقلال المطلق بخصوص بساتين النخيل التي في حوزته الآن الواقعة على الضفة اليمنى من نهر شط العرب». أما بالنسبة إلى التعامل مع شيخ المحمرة من الجانب الآخر، فإن ذلك يتضمن «مصاعب خاصة جداً بالنظر إلى حساسيات كل من الروس والفرس»، غير أنه «باستطاعة بريطانيا أن تعد الشيخ بأمان، كما أعتقد، بإعلان رسمي بأنه سينال قدراً كاملاً من الحكم الذاتي المحلي» وكذلك نفس الشروط التي مُنحت إلى مبارك بخصوص بساتين النخيل العائدة له والواقعة على الضفة اليمنى من شط العرب»^(١).

وهكذا، صارت الفائدة الكامنة في خزعبل وولاؤه السابق عاملاً في قرار بريطانيا العظمى بأن تباشر في حملتها المقدّرة في بلاد ما بين النهرين. وناقش السير آرثر هرتزل (Hirtzel)، السكرتير السياسي لوزارة الهند في لندن، بشكل مقنع في مذكرة مؤرّخة في ٢ أيلول بأن بريطانيا ببساطة لا يمكنها أن تسمح بتساؤل مركزها في الخليج العربي. «سيكون التأثير السياسي في الخليج العربي وفي الهند بترك رأس الخليج العربي مهملاً كارثة، كما أننا غير قادرين على تحمّل الإذعان سياسياً في مثل هذا الأمر لمدة غير محدّدة في الوقت الذي قد سويت فيه المسائل الرئيسة في أماكن أخرى». لقد خاف هرتزل معتقداً بلغة الحرب القصيرة كما اعتقد به أغلب العسكريين ورجال الدولة الأوروبيين، من أن عدم الفعالية أو النشاط سيؤدي إلى انتزاع جائزة إمبراطورية مستعمرة في الخليج من قبضة الهند. واختتم حديثه قائلاً «علاوة على ذلك فإننا لا نستطيع الابتداء بالتضحية بشيخ الكويت»^(٢) وعلى أغلب الظن بشيخ المحمرة.

وأضاف زميل هرتزل العسكري، الجنرال بارو (E. G. Barrow)، في مذكرة قائلاً «سيكون حلفاؤنا شيخ المحمرة وشيخ الكويت مهديين فهما عرضة

(١) الفتايات كولونيل نوكس (S. B. Knox): المقيم السياسي في الخليج العربي، إلى كوكس وزير الخارجية لحكومة الهند، تلغراف، رقم ٩٩٦ (P)، بوشهر، ٢٠ آب، ١٩١٤، (F.O.) ٢١٤٣ / ٣٧١.

(٢) وردت عند غريفيس: السير برسي كوكس، ص ١٧٥.

للهجوم أو أنهما سيُغريان بذلك، وفي كلتا الحالتين ستتلاشى جميع جهودنا التي بذلناها لسنوات، وسيصبح مركزنا في الخليج العربي نفسه غير مستقر وفي خطر»^(١).

وقدم اللورد هاردنج (Hardinge)، نائب الملك، خلال يومين رأيه حول أهمية خزلعل للعمليات المستقبلية في الخليج، وكان هاردنج ومستشاره الرئيس، كوكس، خائفين من تأثير الحرب على رأي المسلمين الهنود. إذ إن بريطانيا لم تكن ترغب في أن تظهر على أنها البادئة بالعدوان. واعتقد هاردنج، باعتباره قد تسلّم فعلاً عروضاً في خزلعل ومبارك في التعاون، بأنه سيكون بإمكان الاثنين تدبير انتفاضة عربية ضد الأتراك من الفاو حتى القرنة. ومن الطبيعي، سيكون الجنود البريطانيون متأهبين أو موجودين لأجل فرض النظام فوراً خشية أن يقوم أفراد القبائل النهابون بأي أضرار للمصالح التجارية البريطانية في منطقة البصرة. ولكن هاردنج لم يكن متأكداً فيما إذا كان بالإمكان توفير الجنود البريطانيين من بين أولئك المخصصين لأوروبا وشرق إفريقيا أو ألمانيا فالخيار:

«يستطيع كل من شيخ الكويت وشيخ المحمرة، بتواطؤ مع بعض الوجهاء البصريين الذين هم على صلة وثيقة بهم، ويتعاون غير وثيق مع ابن سعود، إما أن يعدا الطريق لاحتلالنا السلمي للبصرة (إذا ما قدمت لهما ضمانات معينة) وإما أن يتخذا الاستعدادات الضرورية من أجل الإبقاء على هذا المكان هادئاً ومعزولاً إلى أن نصبح بمركز يؤهلنا اتخاذ إجراء فعال».

علاوة على ذلك، «نحن لا نعتقد، بمعزل عن أية مسألة تتعلق بالجهاد، بأن الحالية المحمدية (Mohammedan) في الهند... ستكون مهمة كثيراً بمجرد انفجار ثورة من قبل العرب ضد الترك»^(٢).

(١) وردت عند غريس، ص ١٧٥ - ١٧٦.

(٢) هاردنج إلى كرو (Crewe)، تليفراف، شخصي، ٤ أيلول ١٩١٤، (F.O.) ٢٧١ / ٢١٤٣.

هناك عامل آخر بالنسبة لبريطانيا وبأنها لا بد وأن تفكر بخزعل، بالإضافة إلى فائدته بكونه أداة بريطانية محتملة لتحقيق مآربها في حرب ضد تركيا أو وضعيته بكونه رمزاً للهيمنة البريطانية على رأس الخليج الذي لا بد من المحافظة عليه، أن تفكر به عندما تعتمزم حرباً مع تركيا في شط العرب. إذ إن معمل تكرير النفط لشركة النفط الإنجليزية - الفارسية، و من أنابيب النفط إلى الحقول النفطية كانت تقع في أراضي خزعل. فقد علّق الجنرال بارو (Barrow) على مذكرة هرترزل قائلاً: «سيحكم على أحواض النفط والمنشآت في جزيرة عبادان وخط أنابيب النفط إلى حقل النفط لشركة النفط الإنجليزية - الفارسية بالإخفاق أو الهلاك، وذلك لأن الفرس لم يكونوا بأية حال قادرين على صد الأتراك من غزو عربستان وبذلك تكون قد وجهت بريطانيا العظمى ضربة شديدة»^(١).

وناقش البحارون المحترفون في الأدميرالية من أجل حماية المصطفى وأنابيب النفط والحقول النفطية غير أن ونستون تشرشل، أول لورد مدني وكان ذا أثر كبير في تَبَل السيطرة العظمى على الشركة الإنجليزية - الفارسية للحكومة البريطانية، كان في صالح التخلي عن المشروع كلية. فإنه قد عقب على مذكرة لكادره البحري الذين ناقشوا ضرورة إرسال الجنود إلى عربستان «هناك احتمال قليل في توفير الجنود لهذا الغرض. ولا بد من استخدام القوات الهندية في المرحلة الحاسمة. علينا أن نبتاع نفطنا من مكان آخر...»^(٢)، وقد هيمن تشرشل على مجلس الوزراء.

من الطبيعي أن عملية صنع السياسة، وكما وصفت بشكل جيد في المؤلفات الأخرى، قد تأثرت بالعديد من العوامل غير تلك المتعلقة بالشيخ خزعل والنفط الفارسي، غير أنها بلغت أوجها في قرار بريطانيا العظمى بالشروع في حملتها في بلاد ما بين النهرين^(٣).

(١) وردت عند غريفيس: السير برسي كوكس، ص ١٧٥ - ١٧٦.

(٢) وردت عند ولسن: بلاد ما بين النهرين بين ولايين ١٩١٤ - ١٩١٧، ص ٦.

(٣) انظر بشكل خاص بوش: بريطانيا، الهند، والعرب، ص ٣ - ٢٣.

بعد شهر واحد بالضبط، من تاريخ كتابة هرتزل مذكرته، أرسلت الأوامر إلى الهند من أجل تشكيل قوة الحمل (D). وأرسلت الأوامر لإدارة الحملة في اليوم التالي (أي ٣ تشرين الأول).

«أبلغ من فضلك القائد بأننا في حالة سلم مع تركيا، ولا يسمح له في أية حال النزول على الأرض التركية أو أن يتخذ أي إجراء عدائي آخر ضد الأتراك دون أخذ الأوامر منك ما عدا في حالة الضرورة العسكرية القصوى.

إنه ربما ينزل في جزيرة عبادان أو في المحمرة إن كان ملائماً للقيام بذلك، لكن من الأفضل النزول في عبادان. ومهما يكن، فإن عليه في هذه المسألة أن يعمل بانسجام مع السلطات البحرية والسياسية، وعليه أن يتفادى أي إجراء قد يؤدي إلى احتكاك مع العرب سواء كان ذلك في الأراضي الفارسية أم التركية لأننا قد نعتمد على معاونتهم في حالة قطع العلاقات مع تركيا. بالطبع لا بد أن يتخذ جميع الخطوات لحماية مخازن النفط والمصالح البريطانية الأخرى في الأراضي الفارسية. دون شك إنك سوف تتخذ الإجراءات بوقت كافٍ لتنبه الضباط السياسيين في الخليج حول الإجراء المتوقع كي يقوموا بالاتصالات الضرورية بشيخ المحمرة وشيخ الكويت وابن سعود في الوقت المناسب ليكون لهم تلميح مسبق وسري ووافٍ عن طريق الحملة...»^(١).

في أثناء ذلك، (أي شهر أيلول ١٩١٤)، كان هاردينج يشدد من أجل الحصول على ترخيص أو سلطة للقيام بترتيبات سياسية تمهيدية مع الوجيهاء في رأس الخليج. وتشتمل هذه الشخصيات البارزة على الشيخ خزعل، والشيخ

(١) الجنرال السير بارو (E. G. Barrow): السكرتير العسكري لوزارة الهند، تلغراف رقم ١١٤٤، شخصي، (F.O.) ٣٧١ / ٢١٤٣.

مبارك، وابن سعود، وكذلك رجل البصرة القوي السيد طالب باشا. فكان السيد طالب ذلك الذي أشار إليه كل من مبارك وخزعل، عندما لمحما بأنهما كانا على اتصال مع بعض الأطراف في البصرة، تلك الأطراف التي أبدت عن رغبتها في محاصرة المدينة ضد الإمدادات العسكرية التركية إلى حين وصول الجنود البريطانيين. وعلى كل حال، فإن وزارة الهند لم تقدم مقترحات هاردنج إلى وزارة الخارجية حتى نهاية الشهر. وقد حوّل تخويلهم في منح الضمانات إلى شيخ الخليج العربي إلى الهند بعد بضعة أيام من توجيه الأوامر⁽¹⁾ بتشكيل قوة (D).

يُعد الضمان الذي منح لخزعل، الذي وضع مسودته الكولونيل نوks (Knox)، وثيقة هامة:

«تتمه لرسالتي السابقة التي أعلنت فيها اندلاع الحرب بين الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية فقد أمرتني الحكومة المبهجلة أن أسأل سماحتك بأن يسعى، بالتعاون مع أصدقائنا المهمين، وأقصد هنا سعادة السير مبارك الصباح حاكم الكويت، وصاحب سعادة الأمير عبد العزيز سعود أمير نجد، على مهاجمة مدينة البصرة وتخليصها من الحكم العثماني، فإذا لم تكن قادراً على القيام بذلك - وهذا أمر غير محتمل - عليك أن تحاول، بالتعاون مع شيخ معين يعتمد عليه، لتدبير ترتيب في إعاقه الإمدادات العسكرية التركية من الوصول إلى البصرة، أو حتى إلى القرنة، فإن كان هذا ممكناً بالنسبة لك فعليك الاستيلاء على

(1) هاردنج إلى كرو (Crewe)، تلغراف، شخصي، ٤ أيلول ١٩١٤، (F.O.) ٣٧١ / ٢١٣٩؛ كرو إلى هاردنج، تلغراف، ٦ أيلول ١٩١٤، (F.O.) ٣٧١ / ٢١٤٣؛ هاردنج إلى كرو، تلغراف، شخصي، ١١ أيلول ١٩١٤، (F.O.) ٣٧١ / ٢١٤٣؛ كرو إلى هاردنج، مسودة تلغراف، ٢٩ أيلول ١٩١٤، (F.O.) ٣٧١ / ٢١٤٣؛ وزارة الهند إلى وزارة الخارجية، ٢٩ أيلول ١٩١٤، (F.O.) ٣٧١ / ٢١٤٣.

المدينة المذكورة آنفاً بالسرعة الممكنة إلى حين وصول القوات البريطانية التي سوف نرسلها إن شاء الله. ونأمل أيضاً أن يصل اثنان من سفننا الحربية (men-O-War) إلى البصرة قبل وصول قوّاتك إلى ذلك المكان. وعلى الرغم من أن هدفك الرئيسي هو تحرير البصرة وأهلها، فإننا، بهذا الخصوص، نطلب منك أو نسألك أيضاً بأن تقوم بما في وسعك لمنع الجنود الآخرين من سلب الأموال العائدة إلى التجار البريطانيين في البصرة وما يجاورها، وأن تحمي المقيمين الأوروبيين في البصرة من الخسارة والاستبداد.

وفي مقابل مساندتك القيّمة في هذا الموضوع الهام، لقد أمرتني الحكومة المبجلة أن تعدّ سعادتك بأننا إذا ما أفلحنا في تحرير البصرة - وسوف نقوم بذلك إن شاء الله - فسوف لا نعيدنا ثانية إلى الحكومة العثمانية وأنا سوف لن نسلمها إليها أبداً. علاوة على ذلك، لا بد من أن أتعهد إليك، نيابة عن السلطات البريطانية، في هذه الرسالة بأن البريطانيين سيمنحونك كل المساعدة الضرورية من أجل حلّ أي مشكلة قد تُثار بين سعادتك والحكومة الفارسية في المستقبل نتيجة لاعتدائها ضدّ حكمك أو تحزّشها بحقوقك المقبولة أو استبدادها ضدّ ممتلكاتك وأراضيك الواقعة في الأراضي الفارسية. وسيستمر هذا التعهد بالرغم من التبدلات المتكرّرة في الحكومة الفارسية، سواء كانت حكومة استبدادية أم دستورية. وأيضاً، فإن الحكومة ستحميك، بقدر استطاعتها، من أي هجوم قد يتخذ على سعادتك من قبل أي قوة أجنبية، وكذلك لحمايتك من أي اعتداء على حكمك وعلى حقوقك المقبولة أو من أي استبداد على ممتلكاتك وأراضيك الواقعة في الأراضي الفارسية. وقد وضع هذا التعهد بالنسبة إلى

سعادتك ومن يعقبك من أبنائك، وأنه سوف يبقى ما دام سعادتك ومن يخلفك يعمل في جميع الأمور وفقاً لبنود معاهداتك مع الحكومة وما دتمت تتوجهون بمشورة سلطاتها وتبتون موقفاً مرضياً تجاهها، وشريطة أن لا يتم تنصيب أي من حكام المحمرة إلا بموافقة الحكومة وبعد مشاورة سرية مع سلطاتها - وبخصوص الحكومة الفارسية إننا سنسعى دائماً إلى الاستبقاء على الاستقلال الذاتي لسعادتك كما هو الحال في الوقت الراهن وأن نبقي على بساكن النخيل التي تملكها الآن والواقعة على الضفة التركية من نهر شط العرب بحوزتك وحوزة من يعقبك دون دفع أي ضرائب ورسوم في هذا المجال»^(١).

يعدّ هذا العهد الذي نقل إلى خزعل قبل فترة وجيزة من اندلاع الحرب بين بريطانيا وتركيا^(٢) مهماً من عدة وجوه، وبصورة خاصة بالنسبة إلى ما ورد فيه وما تضمنه وما أهمله بشأن علاقة خزعل مع الحكومة الفارسية. فقد حرصت بريطانيا علانية أحد رعايا دولة محايدة لمهاجمة جيرانها الصديق (في الأقل بلغة القانون الدولي) - فهو انتهاك صريح لحقوق الحياد. وفوق ذلك، فقد أسقط بوضوح أي ذكر لعهد خزعل بأن يظل مخلصاً أو يدين بالولاء للحكومة الفارسية - كما أشار فاطمي في كتابه (دبلوماسية النفط). فجعل هذا الإهمال أو الحذف، بالإضافة إلى صياغة تعبير تعهدات بريطانيا إلى خزعل، أي: «... كل المساعدة

(١) نوكنس (Knox) إلى خزعل، ذي القعدة ١٣٣٢ هـ (٣١ أيلول - ٢٠ تشرين الأول ١٩١٤)، (F.O.) ٣٧١ / ١٩٩٧.

(٢) لقد ذكر فيما بعد بأن الضمان لم يُسلم حتى ٣ تشرين الثاني، أي بعد أن ابتدأت الحرب بالفعل. ومهما يكن فإن الدليل المعاصر يشير إلى غير ذلك. فربما أن كوكس أو مسؤولاً بريطانياً آخر، يحتمل أن يكون القائد نان (Nunn)، كابتن سفينة القوات المسلحة لحكومة صاحب الجلالة سبيجل (Espégle)، قد صدق على الضمان في ٣ تشرين الثاني، فصار بذلك رسمياً. قسم الاستخبارات السياسية، مذكرة وزارة الخارجية بشأن الالتزامات البريطانية (إبان الحرب) شيوخ الخليج، سري، دون تاريخ، (F.O.) ٣٧١ / ٣٤٢٠.

الضرورية من أجل حل أي مشكلة قد تُثار بين سعادتك والحكومة الفارسية» وكذلك تعبير «. . . إننا سنسعى دائماً إلى الاستبقاء على الاستقلال الذاتي لسعادتك كما هو الحال في الوقت الراهن. . .»، جعل كل ذلك الضمان ضماناً صارماً جداً لم يسبق أن حصل عليه خزعل من قبل. وكان الضمان أيضاً، لجميع النوايا والأهداف، إعلاناً بالحماية. إذ تشير المسألة الخاصة بتصميم بريطانيا على أن لا تسلّم البصرة إلى الأتراك أبداً، التي وردت في الوثيقة، إلى أن الهند قد قرّرت أن تجعل احتلالها دائماً. وهذه كانت هي القضية، فسيكون الوجود البريطاني متموضعاً جغرافياً بشكل جيد وذلك «الحماية» خزعل. وقد نفذت الخطة بالفعل من خلال وجود السفن الحربية البريطانية التي كانت راسية في الخليج العربي ومن خلال وجود السفينة الحربية (Espiegle) التي كانت راسية في نهر الكارون خارج المحمرة^(١).

لقد حصل خزعل من الهند، بالإضافة إلى الضمان والسفن الحربية - تذكارات (Tokens) رمزية أخرى دليلاً على احترامها - وهي ثلاثة آلاف بندقية من نوع مارتيني - هنري (Martini-Henry)، ومليون طلقة ذخيرة حربية، لأن خزعل كان قد طلبها في منتصف شهر أيلول. وقد حُوّل الطلب من نائب الملك في ٥ تشرين الأول، بعد أن أقرت الحملة إلى الخليج وفي ١٣ تشرين الأول أبرقت وزارة الهند مصادقتها. إن ضغط الحرب الوشيكة قد قلّلت من أهمية الاعتراضات التي أُثرت سنة ١٩١٣، التي ناقشت موضوع امتعاض الحكومة الفارسية من استيراد زعيم محلي للأسلحة والذخيرة دون موافقتها^(٢).

وواصل خزعل، من جانبه، تقديم العون للبريطانيين في جهودهم لضمان

(١) كوربت (Corbett): العمليّات البحرية، ج ١، ص ٣٩٢.

(٢) نوks (Кнох) إلى كوكس، تلغراف، رقم ١١٢٨ (R)، بوشهر، ٢٢ أيلول ١٩١٤، (F.O.) ٣٧١ / ٢١٧٨؛ هاردنج إلى كرو، تلغراف سري، ٨ تشرين الأول ١٩١٤، (F.O.) ٣٧١ / ٢١٧٨؛ كرو إلى هاردنج، تلغراف، سري، ١٣ تشرين الأول ١٩١٤، (F.O.) ٣٧١ / ٢١٧٨.

تعاون السيد طالب في الخطة من أجل الاستيلاء على البصرة قبل وصول قوة الحملة الهندية غير أن ما طلبه طالب ثمناً لذلك كان باهظاً، فإنه أراد كحد أدنى أن يكون شيخ البصرة تحت الحماية البريطانية. وقد أخبره ريدر بولارد (Bullard)، القائم بأعمال القنصل في البصرة، بأنه لا يمكن التعهد بشيء كتابة غير أنه ستكون مكافأته في الإبقاء على القدر الواقعي أو الفعلي لنفوذه ومدى ما يمكنه ممارسته نيابة عن بريطانيا. ويبدو أن طالب قد وجد هذه الوعود الغامضة مثيرة وذلك بالنظر إلى التعهدات المحددة الخطية التي قد منحت لخزعل ومبارك.

غير أن علاقة بولارد كانت بوزارة الخارجية فكتب تقريراً إلى السير لويس ماليت (Louis Mallet)، السفير البريطاني في إسطنبول. ولم يكن له نفس حرية العمل لإلزام الحكومة البريطانية كما كان يتمتع به المقيم في الخليج في إلزام حكومة الهند. فلقد نجح خزعل فعلاً في تقديم المسألة إلى الشبكة الدبلوماسية والسياسية في الخليج وذلك بالإشارة إلى السيد طالب بأنه قد استدعي إلى القسطنطينية وكان ذلك الوقت مهماً.

ففوض هاردنج نوكس (Knox) بأن يدخل في مفاوضات مع طالب نيابة عن الهند. وقد علم خزعل، باعتباره يقوم بصورة غير رسمية كوكيل للمقيم، شروط السيد طالب - التي قد اصطلاح عليها أيضاً بأنها محالة أو منافية للعقل (Preposterous)، لكنها كانت متأخرة. إذ ابتدأت الأعمال العدوانية خلال أيام معدودة، وهرب السيد إلى الكويت ولم يكن لديه هناك أي نفوذ لبيعه. وفي الوقت الذي لم يكن، في الواقع، للسيد طالب أصول مرثية ومباشرة، فهو لم يكن حاكماً وراثياً لمنطقة سكنه كما أنه لم يكن أحد الشيوخ القبلين في الريف المجاور، وأن كل ما يملكه، مثلما كان يملكه عدد قليل من هؤلاء الرجال، ذكاء متوقد، وسمعة، وشخصية لا تقاوم. وربما كانت هذه السجاياء بالنسبة للبريطانيين قيمة في الأراضي المحتلة، غير أنها في الوقت ذاته، قد أثارَت شكوكاً^(١) البريطانيين وعدم ثقتهم.

(١) ريدر بولارد (Bullard): القائم بأعمال القنصل، البصرة، إلى السير لويس ماليت، السفير =

وفي الوقت الذي كان فيه خزل يحاول ضمان مشايعة السيد طالب حاول الأتراك الفوز بمساعدة خزل في إبعاد سفينة الـ (Espiegle) من المنطقة . فقد أصدر الأتراك في الثالث عشر من ذلك الشهر إنذاراً إلى السفينة بوجوب تركها شط العرب خلال ثمانية أيام ، وقد بدأوا بتحسين جانبيهم من النهر :

«واقترح والي البصرة في ٢٩ تشرين الأول على شيخ المحمرة أن يسمح لقوة كبيرة من الجنود الأتراك متنكرة لكي توضع على سطوح البيوت من كل جانب من نهر الكارون حيث كانت السفينة (Espiegle) راسية ، وقد اتخذت الترتيبات بأن يفتح المدفعان الموجودان في جزيرة دبا (Dabba) أو جزيرة أم الرصاص النار على سفينة الـ (Espiegle) . وعلى القوة الموجودة على سطح البيوت أن تفتح النار عندما تجيب السفينة على المدافع بالنار ، وأن تفتح القوة النار بشكل خاص على مدفعي السفينة «وهكذا» كما بين الاقتراح «ستكون هناك مذبحه غير متوقعة . وحينما لا يكون هناك أي شخص يستطيع الدفاع عن السفينة يقترب منها الجنود فيقتلون كل واحد فيها ثم يستولون على الزورق» . وقد أشير أيضاً إلى أنها «فرصة رائعة لشيخ المحمرة لكي يؤدي خدمة ثمينة للحكومة التركية»^(١) .

لكن الشيخ رفض ذلك ، ولهذا تركت السفينة الـ (Espiegle) في مرساها دون مضايقة .

= في القسطنطينية ، تلغراف ، رقم ١٣٠ ، ٢١ تشرين الأول ١٩١٤ ، (F.O.) ٣٧١ / ٢١٤٠ ؛ هاردينج إلى كرو ، تلغراف (P) ، ٢٥ تشرين الأول ١٩١٤ ، (F.O.) ٣٧١ / ١٢٤٠ ؛ هاردينج إلى كرو ، تلغراف ، ٣١ تشرين الأول ١٩١٤ ، (F.O.) ٣٧١ / ٢١٤٥ ؛ بوش : بريطانيا ، والهند ، والعرب ، ص ١١١ ؛ لسون : بلاد ما بين النهرين بين ولاءين ١٩١٤ - ١٩١٧ ، ص ١٨ .

(١) لسون : ولاءات ١٩١٤ - ١٩١٧ ، ص ٧ - ٨ .

وتسلم قبطان السفينة في منتصف ليلة ٣١ تشرين الأول برقية تعلن عن بداية الحرب مع تركيا. وأبلغ القائد نان (Nunn) خزعل عن مجريات الأحداث فتحركت سفينته في ليلة ٢ تشرين الثاني في شط العرب بالقرب من عبادان وذلك لتوفير حماية أفضل للمصفي، وبذلك ابتدأت حملة ما بين النهريين^(١).

(ب) خزعل وبدء حملة ما بين النهريين:

تحركت قوات الحملة، بعد توقف مؤقت لاحتلال دائرة البرق التركية في الفاو، إلى شط العرب ونزلت في «سنيه» (Saniyah) الواقعة على الضفة التركية من النهر على بعد ميلين من عبادان في أعلى النهر^(٢). وبحلول شهر تشرين الثاني، كان جميع الجنود على الشاطئ.

وسرعان ما أقام السير برسي كوكس، الذي كان قد حصل على موافقة هاردينج في مرافقة الحملة بكونه الضابط السياسي الأول، باتصالات مستمرة مع الشيخ خزعل. وقد أعاد التأكيد على الضمان الذي كان كوكس قد حوّل بالفعل بمنحه عند ابتداء الحرب، وأنه صمّم على استخدام مساعدة خزعل على الفور، وقد كوفئت حكمته وبعده نظره، إذ أرسل خزعل في ليلة العاشر من ذلك الشهر كلمة أو نبأ مفاده أن الأتراك كانوا، في الجانب المقابل للمحمرة على بعد عشرة أميال من الحدود الخارجية للمعسكر البريطاني في أعلى النهر، يعدون هجوماً، وفي الساعة الثالثة صباحاً، أبلغ خزعل بالإشارة، بتحرك الجنود الأتراك، وبعد أن نبّه البريطانيين بذلك، قام هؤلاء بصدد الهجوم

(١) ن. م. ، ص ٨؛ كوربيت (Corbett): العمليات البحرية، جزء ١، ص ٣٩٢؛ نوks (Клок) إلى حكومة الهند، تلغراف، بوشهر، ٢٤ تشرين الأول ١٩١٤، (F.O.) ٣٧١ / ٢١٤٢؛ مالميت إلى غري، تلغراف، رقم ١٠٧٩، سري للغاية، القسطنطينية، ٢٨ تشرين الأول ١٩١٤، (F.O.) ٣٧١ / ٢١٤٢.

(٢) كوربيت (Corbett): العمليات البحرية، جزء ١، ص ٣٩١ - ٣٩٢؛ باركر: الحرب الزائفة، ص ٢٦ - ٢٧.

بسهولة. وقد أبلغ القائد العام ديلايين (Delaman) «خزعل» من خلال كوكس عن امتنانه المخلص^(١).

وقد التحق بقوات الحملة المنتصرة البقية الباقية من فرقة البونا (Poona) السادسة في الرابع عشر من ذلك الشهر. وجلبت معها أخباراً مزعجة تفيد أن العلماء في العراق وعربستان كانوا يعطون بالجهاد ضد البريطانيين. وحثر الكابتن رانكنك (Ranking) نائب القنصل في الأحواز من شيخ يدعى عيسى إذ كان يعقد في كل ليلة اجتماعات، يأمل من ورائها تحفيز رعايا خزعل بأن ينضموا إلى الجهاد. وأفلح خزعل في تهدئة الملالي في المحمرة وبعث كلمة إلى ابنه في الأحواز لمعالجة مسألة الشيخ عيسى.

وحتى الآن، ليس هنالك أية علامات صريحة عن وجود استياء بين صفوف رعايا خزعل، غير أن البريطانيين كانوا، بإدراك، شديد الانزعاج والعصبية بشأن إمكانية حرب مقدسة. وتزايد قلقهم عندما تسلّم خزعل بعد فترة وجيزة رسائل من المجتهدين البارزين في النجف ينيهونه فيها حول انضمامه للجهاد. وحثه والي البصرة وقائد الجيش التركي في نفس الوقت على أن ينضم إلى قواتهم.

أخبر خزعل كوكس بأنه يعتقد أن الزعماء الدينيين كانوا يقومون بذلك تحت طائلة الإكراه وأنه قد رد على كل من المجتهدين والأترك قائلاً: «بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى، فإن تعهداته كأحد الرعايا الفرس بأن يحافظ على حياديته جعل من المستحيل عليه أن يقبل مثل هذا الاقتراح»، وأجاب القائد التركي على هذا بأن اسم خزعل «سينتُن أنوف العرب» وتهدد بمهاجمة المحمرة على الفور ما لم ينضم الشيخ إلى تركيا، وجمع قوة من العرب، كي يجعل فاعلية لتهديده على حدود خزعل على الضفة اليسرى من النهر، غير أنه كان حذراً في هذه الفترة من عدم انتهاك الحدود الفارسية.

(١) غريفس: السير برسي كوكس، ص ١٨١؛ كوكس إلى الميجور تريفور (A. P. Trevor)، القنصل، المحمرة، تلغراف، عبادان، ١١ تشرين الثاني ١٩١٤، (F.O.) ٤٦٠ / ٤.

وأخذ كوكس التهديد بجذية فأبرق إلى تاونلي في طهران لإقناع الحكومة الفارسية بأن تضغط على المجتهدين كي يتوقفوا عن إثارة الهيجان ضد الشيخ خزعل والبريطانيين^(١). وبعث بالتماس إلى قائد البحرية طالباً منه أن تترك السفينة البحرية كومت (Comet)، التي كانت ترسو خارج المحمرة، المياه الفارسية كي لا تشير ضمناً على تشجيع الشيخ لهذا الانتهاك لحياد فارس. وكما أوصى الجنرال باريت (Barrett)، قائد الفرقة التي اتحدت ثانية الآن، «بأن يضغط البريطانيون على ما بعد المحمرة بالسرعة الممكنة».

ونتيجة لذلك، فقد أرسل باريت قوة استطلاعية فوراً في يوم ١٤ تشرين الأول كي تهاجم مخفراً تركياً أمامياً يقع على بعد بضعة أميال إلى أعلى النهر، وبعد مقاومة عنيفة أفلح في دفع الأتراك إلى خارج الموقع المحصن في سهيل (Sahil) في ١٧ تشرين الأول.

وبعث خزعل نبأً أو رسالة تفيد بأن العدو كان يعيد تجمعه في أعلى النهر من المحمرة فيما يبدو بأنه سيكون موضعهم الدفاعي الرئيسي، وأنهم كانوا قد أغرقوا ثلاث سفن وذلك لسد مجرى النهر في القسم الأسفل من الشط، أملى بذلك منع الأسطول البريطاني للردود المكوّن من سفن حربية صغيرة من تفريق تحشدهم ثانية. ولذلك ضربت السفينة (Espiegle) الموضع التركي بالقنابل في

(١) وكنتيجة لذلك، عبّرت الحكومة الفارسية، التي كانت تحت الهيمنة الكاملة للمتحدّين في الحرب روسيا وبريطانيا، عن رضاها الكبير تجاه الموقف الذي تبناه شيخ المحمرة «الجوابه على الاستغاثات والتهديدات التي قد أرسلت إليه». وكذلك، فإنها تعهدت بالمحافظة على أن لا تسرب أخبار البرقيات إلى الخارج على الرغم من أن الشاه والوزراء والمجلس كانوا «باعترابهم مسلمين حقاً» قد حُوا على الانضمام إلى الجهاد، وحنوا أيضاً على أن يأمر شيخ خزعل بالدفع عن تلك الأماكن الهامة جداً في الإسلام - البصرة والمحمرة - ضد الكفار البريطانيين. كوكس إلى تاونلي، تلغراف، بوشهر ١٥ تشرين الثاني ١٩١٤، (F.O.) ٣٧١/٢٢٤٣؛ كوكس إلى تاونلي، تلغراف، عبادان، ١٦ تشرين الثاني ١٩١٤، (F.O.) ٣٧١/٢٢٤٣؛ تاونلي إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٣٤٢، طهران، ١٨ تشرين الثاني ١٩١٤، (F.O.) ٣٧١/٢٠٨٠؛ تاونلي إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٣٤٩، طهران، ٢٠ تشرين الثاني ١٩١٤، (F.O.) ٣٧١/٢٠٨٠.

يوم ١٩، فضربت سقف السفينة الحربية التركية مرمريس (Marmaris)، وتحققت عن العائق، وأنه من الممكن التغلب عليه. (كان الكيبل قد انفصم، فأدّى إلى أن تمايل باخرة المواصلات التابعة لشركة هامبورغ - أميركا المسماة (Ecbetana) من موضعها مع المجرى تستقر في قاع الشط).

وأمر باريت بتقدّم آخر في فجر يوم ٢١، غير أن خزعل أرسل مرة أخرى معلومات ثمينة تتصل بالعدو، فقد أورد حراسته نبأ تخلي الأتراك عن موضعهم الجديد ويبدو أنهم تخلّوا في الواقع عن البصرة نفسها. لذلك، فقد احتلت المدينة دونما أية حادثة^(١).

وبعد فترة قصيرة، قدم الشيخ خزعل إلى كوكس مقترحاً بأنه لا بد من القيام بتغييرات في صياغة تعبير الضمان الذي مُنح له. وكانت الإشارة إلى تقديم العون إلى البريطانيين في هجومهم على الأتراك مربكاً لموقفه المحايد. وقد وافق كوكس، ثم حصل في سنة ١٩١٥ على مصادقة هاردينج عندما قام الأخير بجولته المتعلقة بنائب الملك لجبهة بلاد ما بين النهرين. وقد أُرخت النسخ المصدّقة بتاريخ رجعي هو ٢١ تشرين الثاني أي تاريخ احتلال القوات البريطانية المنتصرة مدينة البصرة. والبنود المهمة كانت تلك التي قدمت في حزيران عام ١٩١٤ التي صادقت عليها، في هذا الوقت، السلطات في لندن. وهي كالآتي:

«بالنسبة إلى الضمانات التي أُبلّغت إلى سعادتك في رسالتي المرقمة ٣٠٧، والمؤرخة في ١٥ تشرين الأول ١٩١٠ (١١ شوال ١٣٢٨)، آخذين بنظر الاعتبار الخدمات القيّمة الأخرى والتعاون المقدّمة من قبلك إلى الحكومة البريطانية والمصالح البريطانية في

(١) كوربيت: العمليات البحرية، ج ١، ص ٤٠٣ - ٤٠٧، باركر (Barker): الحرب الزائفة، ص ٢٧ - ٣٠؛ ولسون: بلاد ما بين النهرين، بين ولاين ١٩١٤ - ١٩١٧، ص ١٠؛ كابتن رانكنك: نائب القنصل، الأحواز، إلى تريفور، تلغراف، رقم ٢٢٨، الأحواز، ١٤ تشرين الثاني، ١٩١٤، (F.O.) ٤/٤٦٠؛ تريفور إلى رانكنك، تلغراف، رقم ١٨٨، المحمرة ١٤ تشرين الثاني، ١٩١٤، (F.O.) ٤/٤٦٠.

عربستان و شط العرب، لقد فوضت الآن لأؤكد لسعادتك شخصياً، وأقوم بهذا في هذه المذكرة التأييد اللازم من أجل الحصول على حل مرضٍ لنا على حد سواء في حالة تجاوز الحكومة الفارسية على نطاق سلطتك وحقوقك المعترف بها أو على ممتلكاتك في فارس، مهما كان التغير في شكل الحكومة في فارس وفيما إذا كانت ملكية أو وطنية. وسوف تحميك في الطريقة ذاتها من أي هجوم غير محرض به من قبل قوة أجنبية ومن أي تجاوز من قبل تلك القوة على نطاق سلطتك المذكورة وحقوقك المعترف بها أو على ممتلكاتك في فارس بأقصى ما نستطيعه. وقد مُنحت هذه الضمانات لك ولمن يعقبك من نسلك من الذكور وسوف يسري مفعولها طالما لا تتخلى ولا يتخلون عن مراعاة تعهداتك وتعهداتهم تجاه الحكومة الفارسية شريطة أن يكون تنصيب أو تعيين من يخلفك من بين نسلك الذكور متوقفاً على مشاورة سرية ومصادقة من قبل حكومة صاحب الجلالة دائماً، وطالما ستستمر أنت وهم على أن تكونوا موجهين بمشورة حكومة صاحب الجلالة وتحافظ على موقف مرضٍ للحكومة. وسوف نبذل أقصى جهدنا إزاء الحكومة الفارسية للإبقاء على سعادتك في وضعك الراهن من الاستقلال الذاتي المحلي. علاوة على ذلك، ستبقى بساتين النخيل التي تمتلكها الآن والواقعة على الجانب التركي من شط العرب مملوكة لك ولورثتك بصورة مطلقة ومعفاة من الضرائب»^(١).

لم توفّر هذه البنود أي تقدّم كبير بالنسبة إلى تلك الضمانات التي مُنحت

(١) كوكس إلى خزعل، ٢١ تشرين الثاني ١٩١٤، (F.O.) ٣٧١ / ٢٤٨٩، (F.O.) ٣٧١ / ١٩٩٩٧؛ كوكس إلى حكومة الهند، تلغراف بصره، ١ نيسان ١٩١٥، (F.O.) ٣٧١ / ٢٤٨٩.

في سنة ١٩١٠، ما عدا حصول البريطانيين على سيطرة أكبر على اختيار خليفة لخرزعل وعلى الأمور الداخلية للإمارة العربية وذلك عن طريق الإلحاح والتأكيد على ضرورة اتباع مشورة البريطانيين والإبقاء^(١) أو المحافظة على موقف مرضٍ. لقد اختلفت بالفعل البنود عن الضمان السابق لسنة ١٩١٤ - الذي قد نقل سراً وبشكل شخصي - بأنها أكثر إلزاماً بالنسبة إلى الشيخ على أن يبقى مخلصاً للحكومة الفارسية.

ومن الممكن جداً أن خرزعل قد عدّ المسودة السابقة هي المسودة الصحيحة، وأن الثانية هي للقراءة العامة، وذلك بالنظر إلى تجربة خرزعل السابقة في هذا الصدد حينما أعطي له أحد الضمانات من أجل دراستها من قبل أفراد قبيلته في حين أُعطيت له فقط نسخة مختلفة. وفي الحقيقة يبدو أن هذا هو الصحيح، لأن خرزعل طلب أن تحذف من النسخة الثانية كل الإشارات التي تشير إلى تعاونه الفعّال مع البريطانيين للاستيلاء على البصرة، فإن مساعدته الواقعي (De Facto) للبريطانيين قد كانت مهمة وكبيرة بشكل كافٍ من غير دليل شرعي (De Jure) على أنها قد اتخذت أو قد جرت أمام أنظار فارس المحايدة أو تركيا المحاربة في تعهد رسمي^(٢).

وهناك أيضاً بعض الأسس للافتراض بأن حكومة الهند قد عدّت الضمان السابق على أنه هو الضمان الذي يجب تحقيقه وتنفيذه. وتضفي جميع ما تحمله الحملة الهندية على بلاد ما بين النهرين من طعم استعماري دليلاً مصداقاً على هذه الفكرة. وطلب كوكس في يوم ٢٧ تشرين الثاني الموافقة على الإعلان بأن الاحتلال البريطاني للبصرة سيكون دائماً، واتفق اللورد هاردينج على هذا الرأي فيبحث بالطلب إلى لندن. واعتقد بأن إعلاناً رسمياً سيكون مخرجاً، غير أن تأكيداً خاصاً من لندن في هذا المجال سيكون كافياً لأن تباشر

(١) ولما كانت في الواقع هذه هي الضمانات الأخيرة الممنوحة إلى خرزعل بمصادقة لندن، فإنها قد حددت تعهدات الحكومة البريطانية القانونية لخرزعل في السنوات اللاحقة.

(٢) كوكس إلى حكومة الهند، البصرة، ١ نيسان ١٩١٥، (F.O.) ٣٧١ / ٢٤٨٠.

الهند في إقامة إدارة دائمية - هذا فضلاً عن التسوية الدائمة «لمسألة السيادة على الخليج العربي» ومؤمنة «أمن وتطور عبادان» وضامنة «مركز خزعل ومبارك» ومنهية «قضية المحطة النهائية لسكة حديد بغداد».

وقفت لندن، وبشكل خاص غري في وزارة الخارجية، ضد موضوع الضم، لكن هذه المعارضة لم تمنع هاردنج من الإبراق إلى كوكس قائلاً بأنه في الوقت الذي لم تستطع فيه الحكومة البريطانية، خوفاً من تعقيدات دولية، أن تعلن عن احتلال بريطاني دائم، «علينا، حسبما أعتقد، أن نبنى إدارتنا وفقاً لتلك الفرضية». ووضع ولسون، تابع كوكس القدير، الموضوع ببساطة أكثر قائلاً: «إنني أود أن أرى الإعلان بضم بلاد ما بين النهرين للهند كمستعمرة للهند والهند»^(١).

لم تتطلب الحالة إلى مدى واسع من التصور للافتراض بأن هؤلاء المسؤولين أنفسهم كانوا يرون تحويل المحمرة إلى «دولة هندية»، لو أنهم عزموا على تحويل البصرة من ولاية تركية إلى إقليم هندي، وهو انتهاك واضح لتوجيهات لندن - وكما تبدو الحالة واقعة فعلاً - ويبدو، بتوسيع المناقشة، من المحتمل أن كتمان هؤلاء بنود الضمان السابق لسنة ١٩١٤، كان متعمداً، وكانوا أيضاً متعمدين بالفرض على خزعل في هذا الضمان بأن يبقى محافظاً على ولائه للحكومة الفارسية. لأن ذلك سوف يسهل عليه إعلان استقلاله وسوف يسهل أيضاً إعلان الهند عن محمية اسمية.

وعلى أية حال، فقد شوهدت إلى حد ما التقارير المزعجة الواردة من الجزء الداخلي للبلاد وكذلك من طهران مجريات الأحداث المبشرة بالخير الحادثة عن طريق احتلال بريطانيا للبصرة.

فقد أبرق تاونلي برقية عبّر فيها عن مخاوفه بأنه من المحتمل تسرب محتوى البرقيات التي أرسلت من المجتهدين في النجف ومن الأتراك التي

(١) بوش: بريطانيا والهند والعرب، ص ٢١ - ٢٢.

يطلبون فيها من الحكومة الفارسية الاشتراك في الجهاد. وأنه غير متأكد عن مدى تأثير أنباء البرقيات على الأهالي وعلى موقف شيخ المحمرة. وعلى الرغم من إبقاء السلطات الفارسية اللينة بجانب هذه البرقيات طي الكتمان بقدر المستطاع، غير أنه من المستحيل، كما كان دائماً، الإبقاء على أسرار في طهران حينئذ. وأبرق تاونلي إلى غري قائلاً إن «الزيارة الأخيرة لرئيس الوزراء والشاه ليدركا بأن شيخ المحمرة وموظفي الحدود لم يساعدوا الكفار. واتهم الأول بشكل خاص على أنه يساعد الحملة البريطانية في تقدّمها نحو البصرة، وأن الشاه قد حصن على استدعائه إلى أصفهان أو طهران. ولمّح بأن في حالة ممانعته الانصياع لذلك سيعاقب بالاغتيال».

وعلى كل حال، إن رئيس الوزراء الفارسي قد أكد للوزير البريطاني المفوض بأنهم كانوا قد صادقوا كلياً على إجراءات شيخ المحمرة وأنه^(١) لم يعمل أي شيء دون أخذ مشورتهم. غير أن مصادقة الحكومة الفارسية لا تعني إلا قليلاً على الرغم من أنها كانت مخلصه، وذلك لأنها حكومة عاجزة. ولم يوفر المجلس الجديد الذي قد افتتح في شهر كانون الأول إلى منتدئ للفوضى، وأما البلاد نفسها، فقد أخذت تنزلت بسرعة نحو الفوضى والاحتلال الأجنبي.

وفي غضون ذلك، وردت أنباء من رانكنك (Ranking) في الأحواز تشير إلى أن مخاوف تاونلي قد تحققت. فقد ذكر نائب القنصل في تقريره بأنه «اعتماداً على مصدر اعتقد بأنه ثقة فقد حصلت على معلومات تفيد بأنه منذ بعض الوقت كانت القبائل العربية تنذبذب في ولائها للشيخ»: وقد تأكد هذا الاستياء بمشايعتها للقضية التركية المتمثلة بالشيخ غضبان، وهو الشيخ المتنفذ

(١) تاونلي إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٣٤٨، طهران، ٢٠ تشرين الثاني ١٩١٤، (F.O.) ٣٧١ / ٢٠٨٠؛ تاونلي إلى غري، تلغراف، رقم ٣٦٧، سري، طهران، ٩ كانون الأول، ١٩١٤، (F.O.) ٣٧١ / ٢٩٨٠؛ تاونلي إلى غري، تلغراف، رقم ٣٦٩، طهران ١١ كانون الأول ١٩١٤، (F.O.) ٣٧١ / ٢٠٨٠.

لقبيلة بني لام الحدودية القوية والعدو الرئيس القديم لخزعل . وواصل رانكنك قوله :

«لقد علمت عن طريق السماع الآن، بأن قسماً من كعب قد نفر، وتزايدت مشاعرهم بفعل المواعظ المتعصبة . وقيل بأنهم ينتظرون إشارة كي يفتالوا الشيخ - والثورة على شيخ المحمرة . وأن الإشارة مجهولة لكنها من المحتمل أن تكون عن طريق بعض الأعمال العدائية من جانب غضبان والأترك^(١) والحكومة الفارسية» .

□ الثورة على خزعل :

لم يأخذ العمل العدائي، إن لم يكن محاولة الاغتيال، فترة طويلة ليحدث، فقد عبر الشيخ غضبان في شهر كانون الثاني مع فرقة كبيرة من بني لام - وكانوا يعملون كقوات احتياطية للقوات التركية تحت قيادة محمد فاضل باشا الداغستاني يرافقه «رجال الدين إلى منطقة الحويزة . وقد انضم بنو طرف - وهو أمر مدهش لكثير من المراقبين - إلى الأترك وإلى أعدائهم الوارثين بني لام في الجهاد^(٢) . وصارت خلال أيام قليلة بسيتين والحويزة لأعدائهم القدامى من سيدهم القديم .

لم تكن حالة مستغربة على أية حال أن ثور قبائل الشيخ، فقد كان خزعل جامع ضرائب متحمس، ومالك جشع للأراضي، وحاكم توسعي . وبلغت تلك الفترة وذلك المجتمع وذلك المكان كان حكمه فعلاً وبالتالي مرهقاً

(١) رانكنك إلى تريفور، تلغراف، رقم ٢٣٧، أحوال ٢٠ تشرين الثاني، ١٩١٤، (F.O.) ٤٦٠ / ٤ .

(٢) الحلو: الأحواز، عربستان (٣)، ص ١٠٨؛ ولسون: بلاد ما بين الشهرين، ١٩١٤ - ١٩١٧، ص ٢٣ - ٢٤؛ تاونلي إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٢٨، طهران، ٢٦ كانون الثاني ١٩١٥، (F.O.) ٣٧١ / ٢٠٨٠ .

للمحكومين . فلقد انتفض بنو طرف على الشيخ مرات متعددة، ولم تشكل انتفاضتهم مرة أخرى تهديداً متميزاً بحد ذاتها، ولكن المخطر الكبير كان من تركيب وتوافق العمل العدائي الكامن، إذ ستؤدي المساعدة العسكرية التركية والمواظب الدينية إلى انتفاضة جميع أو أغلب قبائل خزعل حالياً.

ولم يكن الشيخ، وهو المعتاد على ثورات منفردة^(١)، مستعداً لثورة شاملة، فقد حشد بسرعة أفراد القبائل الذين ما زالوا موالين له ثم قدم احتجاجاً مع طهران بشأن الاعتداء التركي على الأراضي الفارسية . وقد استجاب الوزير الفارسي للشؤون الخارجية بتعهده بأن يقدم الاحتجاج في القسطنطينية . كذلك فإنه أخبر تاونلي قائلاً: «يبدو أن هدف الأتراك هو المحمرة وذلك لمعاقبة الشيخ الذي قد اتهم بمساعدته لبريطانيا في الاستيلاء على البصرة» . وكان رد فعل البريطانيين أن أرسلوا السفينة الحربية كومت (Comet) وزورقاً مسلحاً إلى الأحواز وكذلك نصف كتيبة من المشاة الهنود إلى المحمرة «لإعادة الطمأنينة إلى الشيخ والسكان».

ومع ذلك، فقد حملت الإشاعة بتقدّم القوات التركية والعربية نحو الأحواز على إجلاء الأوروبيين المدنيين من المدينة، تاركة رانكنك فقط مع الأمل بأن كتيبة المشاة الهندية، والثمانمائة من أفراد قبيلة المحيسن وهي قبيلة الشيخ ستحول دون النهب والسلب ودون تقدم أبعد من ذلك على الأحواز والمحمرة^(٢) وحقول النفط . ولسوء الحظ، فقد تحطم أمله بموقف الباوين، إذ بالرغم من أن الشيخ قد حشدهم فإنهم امتنعوا من المقابلة ضد الجهاد وضد

(١) ولسون: بلاد ما بين النهرين، ص ٢٣ - ٢٤.

(٢) هاردنج إلى كرو (Crewe)، تلغراف، سري، البصرة، ٢٨ كانون الثاني ١٩١٥، (F.O.) ٣٧١ / ٢٤٢٨؛ شركة ستريك - سكوت (Strick-Scott)، إلى شركة الـ (APOC)، تلغراف، سري ٢٩ كانون الثاني ١٩١٥، (F.O.) ٣٧١ / ٢٤٢٨؛ كوكس إلى وزارة الهند تلغراف، رقم ١٧٥ (B)، بصرة، ٢٩ كانون الثاني ١٩١٥، (F.O.) ٣٧١ / ٢٤٢٨؛ تاونلي إلى غري، تلغراف، رقم ٤٧، سري، ٣٧١ / طهران، ٣ شباط ١٩١٥، (F.O.) ٣٧١ / ٢٤٢٨.

رجال الدين الذين رافقوا المحاربين في الجهاد، وقاموا في الخامس من شباط بشوكة نهبوا فيها مركز شركة الـ (APOC)، وقطعوا أنابيب النفط إلى الشمال من الأحواز بالقرب من الويس (Ways)، وأضرموا النار في النفط. وظلت الحقول النفطية نفسها سالمة وذلك لأن الخانات البختيارية قد احتلوها متعهدين بحماية ممتلكات الشركة. وقد اعتقد البريطانيون - بحق كما ظهر - بأنه لا يمكن الاعتماد على كلمة الخانات في هذا الخصوص .

لم يكن البريطانيون مفعمين بالأمل تقريباً بالنسبة إلى قوات الشيخ، ولذلك طلب كوكس جنوداً بريطانيين أكثر لحماية مصالح شركة النفط ولتقوية جيوش خزرل. ويات كعب قلقه، وذكر رانكنك في تقريره إلى تريفور من الأحواز:

«هناك في الأحواز وما يجاورها في الوقت الحاضر حوالي ٢٣٠٠ رجل يمكن اعتبارهم موالين طالما لم يحدث توقعين:

١ - عدم مرافقة الملاي للشيخ غضبان والجنود الأتراك.

٢ - أن الجنود البريطانيين لم يمنوا بهزيمة في أي لقاء.

وفي حالة بروز أي من هاتين الحادتين غير المتوقعتين أو كلاهما فإنني سوف لا أضمن الجنود^(١) العرب لحظة واحدة».

وذكر أنه في يوم ١٤ من ذلك الشهر قصد المدعو سيد جعفر قبيلة كعب

(١) رانكنك إلى تاونلي، رقم ٩، الأحواز، ٥ شباط، ١٩١٥، (F.O.) ٤٤ / ٤٦٠؛ تريفور إلى كوكس، تلغراف، المحمرة، ٦ شباط ١٩١٥، (F.O.) ٤٤ / ٤٦٠؛ كوكس إلى حكومة الهند، تلغراف، رقم ٢٠٣ (B)، القرنة، ٦ شباط ١٩١٥، (F.O.) ٣٧١ / ٢٤٢٨؛ دكتور يونك (M. Y. Young)، شركة الـ (APOC)، شبه رسمي، إلى غرينوي (Greenway)، ميدان نفط (Maydani-Naftun)، ١١ شباط ١٩١٥، (F.O.) ٣٧١ / ٢٤٥٠؛ كوكس إلى قسم الشؤون الخارجية (G. O. I)، تلغراف رقم ٢٢٢ (B)، المحمرة، ١٠ شباط ١٩١٥، (F.O.) ٣٧١ / ٢٤٢٨؛ رانكنك إلى تريفور رقم ١٠، أحواز، ١١ شباط ١٩١٥، (F.O.) ٤٤ / ٤٦٠.

وتباهى بأنه سوف يحشد ٦٠٠٠ رجلاً من بينهم كي يساعدوا الباووين .

وقد شجعت عدم الثقة هذه بقوات خزعل الجنرال باريت بأن يطلب جنوداً بريطانيين آخرين إلى الأحواز - كتيبة مشاة إضافية، ومدفعين، وثلاثين خيلاً. وقد أدى ذلك إلى هرب حاج رئيس وعائلة الشيخ والرجال المتنفذين من المدينة باتجاه أسفل النهر إلى المحمرة. وكان متوقفاً أن يغير الباووين على المدينة في أي لحظة، كما ذكر أن غضبان قد تحرك نحو أمينية (Aminiyah).

وفكر بيأس كل من خزعل وكوكس وراكنك في نفس الوقت بأن يستنجدوا بالخانات البختيارين من أجل المساعدة العسكرية. أنه بالإمكان، إذا ما تمكّن الخانات من حراسة الخط جنوباً حتى ويس (Ways)، تصليحه. وطلب معتمدو شركة النفط الإنجليزية - الفارسية في المحمرة أن تفرض لندن ضغطاً على طهران بأن تأمر الخانات في مساعدة الشيخ. ومهما يكن، فقد نصح الدكتور يونك، الطبيب الجراح للشركة والمعتمد السياسي الموثوق به، بعدم المحاولة في توريثهم. أن باستطاعتهم، كما كان في السابق، ضبط أفراد قبائلهم والإبقاء على هدوء أراضيهم، فإذا ما قدموا العون إلى خزعل والبريطانيين إلى الجنوب فإنهم سيجعلون من أنفسهم أهدافاً للإثارة الدينية، وبذلك يضعون أنفسهم وشركة النفط في موقف نخسر فيه كثيراً. والمهم، فإن هذا كان هو موقف البختيارين أنفسهم ففادوا الإدلاء بجواب مباشر.

ومن الناحية الثانية، فقد أدى وصول الإمدادات العسكرية البريطانية إلى الأحواز إلى أن ترتفع قدرة القوة البريطانية لتصبح كتيبتين من المشاة وسرية ونصف من الخيالة وأربع مدافع، فكان لهذا أثر إيجابي مباشر. فأبرق كوكس إلى الهند:

«لقد تقوت المحيسن بذلك، وشيخ المحمرة في الوقت الحاضر متفائل بإخلاص وقوة من تبقى منهم حتى أنه قد أخذ على عاتقه الهجوم على الباووين، في الوقت الذي كان فيه فريق من كعب باوي (Chaab) ويني طرف قد أظهروا علائم الفرقة وعدم

الاتحاد وابتدأ الشيوخ المستقلون تقديم عروض^(١) للمصالحة مع شيخ المحمرة».

صارت قوات خزعل الآن قوية بشكل كافٍ لأن تتخذ موقفاً هجومياً، فهاجمت في ٢١ شباط الباويين في ويس واحتلت القرية، وتخلّى قسمان من القبيلة عن الثورة، وابتدأ البريطانيون يأخذون بنظر الاعتبار إرسال فريق لإصلاح أنابيب النفط تحت حراسة المحيسن. وناقش كوكس موضوع إصدار بيان يُذكر فيه بأن البريطانيين سوف «يتفاوضون عن الأعمال العدائية السابقة، وسوف يشيرون على الشيخ أن يقوم بمثل ذلك أيضاً»، إذا ما عادت القبائل إلى «موقف الحياد والمصالحة»^(٢).

لقد تلاشى سريعاً الابتهاج الذي أحدثه انتصار الشيخ، ففي ٢٤ شباط هاجم القسم الموالي من قبيلة كعب لخزعل القسم الآخر الذي قد انضم للجهاد. ولكن «الموالين» (Loyalists) اندحروا اندحاراً شنيعاً بعد نجاحهم الأولي في احتلال جزء من الفلاحية فتفقهقروا إلى قرية مريد (Marid)، وهي

(١) كوكس إلى وزارة الخارجية، (GOI)، تلغراف، رقم ٣٠٥، (B) بصره، ١٧ شباط ١٩١٥، (F.O.) ٣٧١ / ٢٤٢٩؛ الجنرال باريت قائد قوة (D)، إلى رئيس الأركان العامة، الهند، تلغراف رقم ١٤٦، (G)، ١٤٧ (G) بصره، ١٢ شباط ١٩١٥، (F.O.) ٣٧١ / ٢٤٢٩؛ رانكنك إلى تريفور، تلغراف، اس. اس. مجيدية في الأحواز، ١٢ شباط ١٩١٥، (F.O.) ٤٦٠ / ٤؛ باريت إلى (CGS)، الهند، تلغراف رقم ١٥١ (G)، ١٧ شباط ١٩١٥، (F.O.) ٣٧١ / ٢٤٢٩؛ رانكنك إلى تريفور، تلغراف، اس. اس. مجيدية ١٢ شباط ١٩١٥، (F.O.) ٤٦٠ / ٤؛ باريت إلى (C.G.S.)، الهند تلغراف، رقم ٢٠٥ (Zl. G)، البصرة، ١٣ شباط ١٩١٥، (F.O.) ٣٧١ / ٢٤٢٩؛ رانكنك إلى تريفور، تلغراف، اس. اس. مجيدية، ١٤ شباط ١٩١٥، (F.O.) ٤٦٠ / ٤؛ رانكنك إلى تريفور (D/O.S.S.) مجيدية، ١٤ شباط ١٩١٥، (F.O.) ٤٦٠ / ٤؛ ستريك - سكوت إلى شركة الـ (A.P.O.C.)، المحمرة، ١٥ شباط، (F.O.) ٣٧١ / ٢٤٢٨؛ يونك إلى غليسبي (Gillespie)، المدير، ستريك - سكوت، ميدان نفط، ١٥ شباط ١٩١٥، (F.O.) ٣٧١ / ٢٤٣٠.

(٢) كوكس إلى وزير الخارجية، (GOI)، تلغراف، رقم ٣٤٤ (B)، ٢٥ كانون الثاني ١٩١٥، (F.O.) ٣٧١ / ٢٤٢٩، ٤٦٠ / ٤.

قرية تقع على بعد بضعة أميال من المحمرة في أعلى نهر الكارون. ولذلك تشجع البايون في مواصلة ثورتهم^(١).

لقد صعق الشيخ والبريطانيون بأنباء الثورة الجديدة، وتمكنت كعب النائرة على أن تهدد من الفلاحة الأحواز من الناحية الشمالية، وكذلك المحمرة ومصفى النفط من الناحية الجنوبية. وكان أغلب أفراد قبيلة خزعل الموالين في أعلى النهر، ولم يبق في المحمرة إلا خمسمائة أو ستمائة من جنده^(٢).

فضلاً عن ذلك، فإن أليخان البختاريين سرداري جنك ردّ رسمياً بكلمة «كلا» لطلب خزعل وكوكس السابق من أجل المساعدة. لقد جلب المبعوث معه بالفعل حديثاً شفوياً في أعقاب تلك الحادثة مفاده بأن زعيم البختاريين «سيتعاون قلبياً مع الشيخ شريطة أن يعطيه الشيخ ابنته للزواج بها وعلى أن يقبل إحدى بناته بالمقابل»، لقد وجد كوكس هذا الاقتراح بأنه في الأقل «اقتراح حافل بالمعاني إلى درجة كبيرة». وتحت ضغط الحرب، فإنه من المحتمل أن يتحقق الحلم^(٣) الكرزوني القديم بشأن تحالف قوي بين الشيخ والبختاريين يخضع للنفوذ البريطاني. وقد استطلع باحتراس رأي السلطة العليا في إبداء وجهة نظرها ومصادقتها.

(١) كانت كعب تنم عن كره شديد ضد خزعل وضد قبيلة المحيسن الحاكمة منذ سنوات. غير أن البريطانيين كانوا يميلون إلى لوم إجراءات واسموس (Wassmuss) - الفصل الألماني السابق في بوشهر. فقد وصل واسموس، الذي كان يحقق شهرة على اعتبار أنه «الورس الألماني» إلى شوشتر في ١٦ شباط يرافقه مبعوثين من البايونين. لقد كان هو الذي ذكر بأنه قد منح البايونين عزماً جديداً بعد اندحارهم وأنه قد شجع كعب. ولم يتمتع في شوشتر نفسها إلا بنجاح قليل - إذ إن نصف السكان كان بالفعل ضد خزعل إلى أبعد الحدود، غير أن النصف الآخر كان مؤيداً له بقوة. وكما هو الحال دائماً فإن التناحر بين الجماعات في شوشتر قد أبطلت المهمة، فغادر واسموس المسرح طالباً الشهرة في مناطق خارج عربستان. يونك إلى غرينوي (Greenway)، شبه رسمي سري، ميدان نفط، ٢٦ شباط ١٩١٥، (F.O.) ٣٧١/٢٤٢٩؛ ولسون: ولاءات ١٩١٤ - ١٩١٧، ص ٢٨.

(٢) كوكس إلى وزير الخارجية، (GOI)، تلغراف، رقم ٣٥٤ (B)، البصرة، ٢٦ شباط، ١٩١٥، (F.O.) ٣٧١/٢٤٢٩.

(٣) نسبة إلى كرزون [المرجع].

لقد سلّم خزعل، تحت إلحاح كوكس، بأن مثل هذا التحالف، تحالف الزواج، سيؤدي كثيراً إلى تسوية الوضع السياسي في عربستان. غير أن الشيخ باحتراس وضع شرطاً بأنه ينبغي أيضاً أن يتبادل البنات مع سردار بهادر (Bahadur)، الألبك، من أجل أن لا يجلب علي نفسه عداوة العائلة البختيارية الرئيسة الأخرى، فإن الشيخ سيوافق بموجب هذه الشروط من حيث المبدأ، شريطة أن يقدم سرداري جنك المساعدة في القريب العاجل. وبذلك، فقد جرد سرداري جنك من فرصة التلاعب بالأمر السياسية القبلية البختيارية مع خزعل، ولم يكن لخزعل أملاً بمساعدة البختياريين^(١).

وفي غضون ذلك، ألحت الكثير من القضايا الآنية على جلب الاهتمام، إذ قد هُدد المحيسن بترك الأحواز ما لم ترسل إليهم إمدادات عسكرية أكثر. ولم تكن للشيخ أي إمدادات عسكرية ليرسلها إليهم، ولم يرسل القائد العام إمدادات أخرى. وكان علي روينسون، قائد اللواء، أن يقوم بشيء ما كي يهدى المضطربين، فحرك في ٢ آذار معظم قواته إلى خارج الأحواز لكي يقوم باستطلاع لقوات غضبان ومحمد فاضل باشا الداغستاني المتحدة، وقد هُوجم أثناء ذلك من قبل كمين تعداده ١٢,٠٠٠ رجل في ممر ضيق علي بعد ثمانية أميال من المدينة. ولم تنفذ القوة البريطانية إلا بسالة فصيل من الجنود من حَمَلَة البنادق وإلّا ضرب المدافع التركية بالقنابل حلفاءهم العرب خطأً. فتكبد البريطانيون قبل أن يهربوا باتجاه المدينة ١٧٩ إصابة بين جريح وقتيل. وقد تحسنت معنوية المحيسن نوعاً ما التي قد تضعضعت علي أثر ذلك التراجع المتهور حينما ذكّروهم كوكس والشيخ بأن العدو قد تكبد خسائر تزيد علي الخمسمائة^(٢).

(١) كوكس إلى وزير الخارجية، (GOI)، تلغراف رقم ٣٦٣ (B)، المحمرة ٢٨ شباط ١٩١٥، (F.O.) ٢٤٢٩ / ٣٧١.

(٢) ولسون: ولايات ١٩١٤ - ١٩١٧، ص ٢٩ - ٣٠؛ باركر: الحرب الزائفة، ص ٤٧ - ٤٨؛ كوكس إلى تاونلي، تلغراف، رقم ٣٨٨ (B)، ٤ آذار ١٩١٥، (F.O.) ٢٤٢٩ / ٣٧١؛ كوكس إلى تريغور، تلغراف، البصرة، ٥ آذار، ١٩١٥، (F.O.) ٤ / ٤٦٠.

لقد عانى الشيخ وحلفاؤه الأجنب بعض الفترات المثيرة للقلق إلى أن وصلت إمدادات عسكرية بريطانية أخرى، فوضعت الفرقة الثانية عشرة الهندية كلها في عربستان. وذكّر أن كعباً قد تحركت لمهاجمة الأحواز، وكان غضبان والأتراك يعدان العدة لمهاجمة المحمرة.

غير أنه من حسن حظ خزعل وقوع مشاكل بين الأتراك والعرب الاحتياطين، إذ اعتبر الأتراك أفراد القبائل على أنهم لا يمكن الاعتماد عليهم، كما أن العرب ربما قد فقدوا الثقة في هدف المدفعين الأتراك. وعلى أية حال، فقد ظل العدو غير فعّال إلى أن وصل جنود بريطانيون أكثر من ذي قبل حينئذ أخذ أفراد القبائل من بني طرف وكعب والباويين ينسحبون من زعمائهم ويعودون إلى منازلهم. وقد شجع خزعل النزاع بين الجماعات في صفوف أعدائه كما كانت عادته القديمة. وتقدّم الشيوخ الشانويون وزعماء البطون بخضوعهم وطاعتهم، وانسحب البايويون بزعامه شيخهم عناية (Inayyah) في مايس، وقد صُفح عنه وعن البايويين.

أما بالنسبة إلى قبيلة كعب التي تركزت في الفلاحية فإنها اندحرت في بداية حزيران من قبل جاسب ابن خزعل وحنظل ابن أخ خزعل.

ولم تعزز معنوية قبيلة كعب المحاصرة بالتقارير حول العقوبة التي أنزلت ببني طرف من قبل رتل بريطاني منتقم. فاعتماداً على الإشاعة العربية قُتل حوالي ألف أو ألفان من الأشخاص بضمنهم النساء والأطفال نتيجة تدمير الخفاجية وهي قرية بني طرف الرئيسة. ومن الناحية الثانية فقد انسحب الأتراك أمام البريطانيين ولم يهددوا عربستان ثانية.

وانتهت الثورة الشاملة على الشيخ من الناحية العملية، إذ قد انفصلت جماعات معينة (جماعة المير وجماعات من قبيلة كعب العنيدة) في الأقسام الشمالية والشمالية الشرقية من أراضيه وقامت بأعمال لصوصية. وقد احتوى هؤلاء في بلاد البختياريين وحسبما يُذكر أنهم تقاسموا الواردات مع الزعماء

البخيتاريين. فلم تؤد هذه الحوادث إلى تحسين علاقات خزعل مع البختياريين. وبذلك لم يتحقق تحالف الزوابع المزمع عقده، والذي كان خطراً حقيقياً - على الرغم من أن وزارة الخارجية قد باركته^(١).

(ج) بريطانيا وشؤون خزعل الداخلية:

وما إن تحركت قوات الحملة البريطانية بعيداً إلى أعلى وادي دجلة والفرات، حتى صارت عربستان بسرعة في حالة ركود عسكري. وصار النفوذ البريطاني في أراضي خزعل للمرة الثانية نفوذاً عسكرياً، عدما ما موجود من وحدة من خيالة الجيش الهندي أو ما يقارب ذلك. ومهما يكن، فقد صارت العلاقة بين سلك قناصلة كوكس وبين خزعل في الوقت الحاضر مختلفة نوعاً ما عما هو الحال قبل الحرب. كان من المحتمل جداً أن تنجح ثورة القبائل لو لم يوجد الجنود البريطانيون.

ومن الواضح، فقد كان خزعل بحاجة إلى تأييد البريطانيين، وعلى الرغم من أن الشيخ ما زال نافعاً بالنسبة إليهم، إلا أنه لم يعد مرعباً كما قد بدا في السابق. وبدأ وكلاء كوكس يتدخلون في الشؤون القبلية، وهي عادة كانوا قد تجنبوها حتى الآن بشكل دقيق. فقد صارت وظيفة قناصلة كوكس الضباط في عربستان، بالرغم من اختلاف الألقاب، مشابهة أكثر فأكثر لضباطه السياسيين الذين أشرفوا على فعاليات القبائل ضمن التركيب الإداري الذي أخذ ينمو في العراق. فالعقلية الاستعمارية التي اتضحت في المراكز السياسية الرئيسة في البصرة صارت أيضاً واضحة عبر النهر في عربستان. وبدأت بريطانيا تدريجياً تفكر في تغييرات أساسية لمسؤولياتها تجاه الشيخ.

فقد شرع مسؤولوها، بشكل تجريبي، اقتراح تغييرات أساسية في

(١) وزارة الخارجية، (F.O.) ٤٦٠ / ٤، كوكس إلى (GOI) تلغراف، رقم ٤٤٤ (B)، ١٠ آذار ١٩١٥، (F.O.) ٣٧١ / ٢٤٢٩؛ وزارة الخارجية إلى وزارة الهند، ١١ آذار ١٩١٥، (F.O.) ٣٧١ / ٢٤٢٩؛ ولسون: بلاد ما بين النهرين ١٩١٤ - ١٩١٧، ص ٤١ - ٤٤.

السياسة، وصار واضحاً بعد انسحاب معظم القوات البريطانية عدم وجود من يحرس خط أنابيب نفط شركة النفط الإنجليزية - الفارسية. فكان الخط يسير عبر إقليم الباووين، اللذين قد تمردوا مؤخراً والذين ربما يقرّرون قطعه ثانية في أي وقت... كيف إذن بالإمكان ضمانه أو حمايته؟ فاقترح شيوخ الباوية طريقة. إذ إنهم ما زالوا يخافون من انتقام الشيخ خزعل وما يتصل بذلك من قلق - وأن خزعل ربما قد أسند مهمة الثأر لابن أخيه الشيخ حنظل من أجل أن يستقيه في مركزه كحاكم على الأحواز وربما لم يحدث ذلك - وأن هذا يمكن تهدئته بضمان بريطاني لحسن سلوك خزعل تجاههم، وفي مقابل ذلك سيتعاون مع البريطانيين على طول خط أنابيب النفط.

وقد أدرك نوثيل (Noel)، نائب القنصل في الأحواز، بأن مثل هذا الضمان سيقطع جزءاً من سلطة خزعل على القبائل، فكان لذلك مؤيداً للفكرة. فكتب قائلاً «ينبغي أن يكون لنا وسائل قوية لجعلهم يستمرون في ذلك فيما بعد إذا ما جعلنا هذا الضمان ضماناً شرطياً»^(١).

وعلى فكرة، فإن كنيون (Kennion)، القنصل في المحمرة، قد ذكر لخزعل موضوع الضمان البريطاني المباشر للباوية، وقد انزعج الشيخ كثيراً لأنه شعر بأن مثل هذه الخطوة سيكون لها تأثير سيئ على القبائل وأنها ستجعل مركزه صعباً جداً. ولم يقل كنيون شيئاً آخر، وترك الموضوع لينتهي غير أنه ذكر بشكل شخصي:

«إن موقف الشيخ غير معقول تماماً، على الرغم من أنه طبيعي جداً. إذ إنه يرغب في أن يحصل على تأييد أو دعم جنودنا في المحافظة على نظام قبائله - فأما بالتهديد نتيجة وجودهم أو عملياً - ولكنه يحتج، كنتيجة طبيعية، بأن يكون لنا صوتاً في معاملتهم.

(١) كابتن نوثيل (Noel): نائب القنصل في الأحواز، إلى الميجور كنيون، القنصل في المحمرة، الأحواز، ٢٨ حزيران ١٩١٥، (F.O.)، ٤٦٠ / ٣.

إنني شخصياً، أميل إلى الرأي بأنه لا مفر بالنسبة لنا بأن
نضطر إلى اتخاذ مركز «القوة العظمى» بين الشيخ وقبائله. ولكنني
لا أعتقد بأن نقوم بأي عمل في الوقت الراهن إذ ربما سيؤدي إلى
إضعاف سلطة الشيخ أو إلى زعزعة إيمانه في نوابنا تجاهه»^(١).

وعلى الرغم من تخلي البريطانيين من فكرة الضمان البريطاني لحماية
الباوية من خزعل (كما هو الحال بالنسبة لضمان خزعل من الفرس) لفترة
معينة، لكنه لا بد من حماية خط أنابيب النفط.

ومن الواضح، أن جنود الشيخ غير كافين، لذلك اقترح كوكس في شهر
تموز أن تدفع الشركة إعانة مالية للباوية.

واعترض خزعل، الذي قد كانت فكرته إلقاء القبض على اثنين من شيوخ
الباوية وحجزهما كرهائن، على ذلك الاقتراح. وقال إن الباوية عرب «وينبغي
التعامل معهم بالقوة والصلابة، وأنهم سيسيتون فهم الدفع وكذلك ستسيء
القبائل الأخرى فهمها، وأنه هو نفسه يكون مسؤولاً عن سلامة البلاد وليس أي
واحد آخر...».

وشك كنيون قليلاً إذ قال:

«مهما تكن الأدلة أو الحجج التي يقدمها الشيخ، فإن السبب
الأساسي لكرهه دفع الأموال إلى الباوية هو لأنه يعتقد بأنهم
سيصبحون موجب - خور (Maujib-Khors) للحكومة وبذلك
ستتناقص سلطته عليهم، وإن لم يكن ذلك فوراً فإنه سيكون بمرور
الزمن، وأنها ستكون الخطوة الأولى لتغيير منظر يرجح أن تكون
له نتائج خطيرة (The Thin Edge of the Wedge).

وأبى خزعل أن يُهدأ بالتعليل بأن الدفع لم يكن بأية حال إعانة حكومية

(١) كنيون إلى كوكس، محررة، ٢٩ حزيران ١٩١٥، (F.O.) ٤٦٠ / ٣.

لكنه «مجرد معاملة تجارية» بين الشركة والباوين . وواصل كنيون ضغطه على الشيخ ، فاقترح خزعل أخيراً أن تدفع الإعانة من خلال الشيخ حنظل ، فستحمي بهذه الطريقة إدارة خزعل الاسمية^(١) .

وصار اقتراح خزعل هو السبيل الذي اتخذ ، لكن بعد مناقشة طويلة بين شركة الـ (APOC) والهند والحكومة البريطانية حول حجم الإعانة المالية وحول من هو في الحقيقة الذي سيؤفر الأموال . وأخيراً قامت المفوضية في طهران بذلك من المبالغ السرية المخصصة لدفع مشابه إلى البختاريين ، وسترتب التسوية النهائية مع شركة الـ (APOC) فيما بعد . وقد قدمت الدفعات الأولى في ٢١ تشرين الثاني ، وبعد أن وضع شيوخ الباوية الأموال في جيوبهم ، أخذوا يتذمرون بأن ما يريدونه حقاً هو الضمان . ودمر اثنان من الساخطين خط أنابيب النفط مباشرة بعد ذلك في محاولة لإثارة مشكلة أخرى للشيخ . ولكن سرعان ما هدأ الباويون ولم يسببوا إلا اضطراباً قليلاً .

في غضون ذلك ، صار كل من نوئيل وكنيون مقتنعين بأن الإعانة المالية سوف لا تنجح دون وجود حنظل كحاكم في الأحواز . فكان الباوية يحبون ويحترمون حنظل إذ كانت والدته من قبيلتهم . أما خزعل ، من الجانب الآخر فقد كان يشك فيه ، ربما للسبب ذاته الذي كان الباوية يثقون به من أجله . لقد حاول نوئيل أولاً ، وذلك من أجل تأمين مركز حنظل ، أن يحصل له على مبالغ أكثر . إذ إن الشيخ كان «مقترراً عليه من الناحية المالية» . واقترح بعدئذ حنظل ، أن يمنح ضماناً ، وأخذ نوئيل الاقتراح بنظر الاعتبار ، لكن كنيون نبذ فكرة ضمان شخصي . وأخيراً اقترح نوئيل بأن يُمنح حنظل وسام الـ (CIE) اعترافاً بخدماته مما يجعل من الصعب على خزعل استبداله . وكانت هناك حوادث مسبقه مماثلة رأت فيها الحكومة البريطانية المبرر للتدخل لمصلحة حَمَلَة الأوسمة البريطانية . وفي الواقع إن هذا كان أحد الأسباب التي مُنح خزعل

(١) كنيون إلى كوكس ، رقم ١١١٠ ، المحمرة ، ٥ تموز ١٩١٥ ، (F.O.) ، ٤٦٠ / ٣ .

بموجبها وسام الـ (KCIE) الأول. لهذا، فقد مُنح حنظل^(١) الوسام، وكان تثبيت البريطانيين لحنظل واضحاً.

(د) كوكس والتهديد بالحرب الإنجليزية - الفارسية:

في الوقت الذي كانت فيه عربستان تعود إلى روتينها السلمي الاعتيادي، أصبح الوضع في بقية فارس، بالنسبة لبريطانيا، شيئاً بشكل مستمر، إذ قد أفلح واسموس (Wassmuss) في إثارة أفراد القبائل وسكان المدن الجنوبية ضد البريطانيين، وطُرد وكلائهم أو معتمديهم من شيراز وكرمان ويزد، وعُزلت الحامية البريطانية في بوشهر بحلقة مطوقة من الأعمال العدائية لقبيلة التانكستاني (Tangistani). وأثبتت قوة الدرك (الجندرمه) السويدية على أنها مؤيدة للألمان أو على الأقل باعتبار أفرادها موظفين في الدولة كانوا يرحبون بالفرصة لأن تتحرر فارس من النفوذ البريطاني المهلك. وأيدّ الوطنيون الإيرانيون الذين كانوا ضد الروس (وبشكل واسع ضد البريطانيين) الألمان دون استثناء، وأخيراً ظلت حكومة طهران مدعنة للرغبات الإنجليزية - الفارسية وبأنها غير جديرة بالاعتماد عليها، على الرغم من أنها كانت تحت ظل الجيش الروسي. لم يكن تأييد طهران للبريطانيين مرضياً للوطنيين الفرس، ولا للدبلوماسيين الألمان. فقد تأمر كليهما من أجل نقل الحكومة الفارسية إلى قم، كي تكون خارج نفوذ الجيش الروسي.

ويحلول شهر تشرين الثاني، ١٩١٥، صار متوقّعا إصدار بيان حرب بين فارس وبريطانيا العظمى بين لحظة وأخرى خاصة بعد ظهور نياً هذه المؤامرة وبأنها ضد البريطانيين، خاصة بعد استمرار الهياج والعنف في جنوب فارس^(٢). لم يكن كوكس، الضابط السياسي الأعلى لقوات الحملة، قلقاً بشكل خاص من إمكانية الحرب. فإن السيطرة البريطانية على بغداد، التي

(١) (F. O.)، ٤٦٠ / ٣.

(٢) إيفري (Avery): إيران الحديثة، ص ١٩٣ - ١٩٥؛ باركر: الحرب الزائفة، ص ١٣٤ - ١٤٢.

كانت متوقعة خلال شهر، دون شك ستعزز من مقام أو هيبة البريطانيين كثيراً وسيؤدي إلى تفادي إعلان البيان وسيهدأ الوضع في جنوب فارس .

والواقع أن هذا التوقع كان من بين الأسباب التي دعت كوكس إلى أن يشير بالتقدم على بغداد بالدرجة الأولى، غير أن كوكس يرى، في حالة تسرع فارس جداً في الدخول في الحرب ضد بريطانيا، وفي ذلك منافع أيضاً، فستكون عربستان هي الثمن الذي سيتنزح من الفرس الحمقى، ونصح بأنه :

«حالما يصار معلوماً بأن الحرب مع فارس لا مفر منها فإنني أميل إلى الرأي بأن علينا في الحال اتخاذ الخطوات السياسية الآتية بخصوص المحمرة من أجل إعادة الطمأنينة للشيخ وتمكينه في أن يضمن موالة أفراد قبيلته .

علينا أولاً، أن نمنحه ضماناً سرّياً نعيد فيه التأكيد على الضمان الذي سبق أن منحناه فعلاً وإلى ورثته ومن يعقبه، ولكن بعد أن نطل الشرط الذي طلبناه منه على أن يراعي موقف الولاء تجاه الحكومة الفارسية، وإخباره بدلاً من ذلك بأنه في الوقت الذي يحتفظ به، في المستقبل، باستقلاله أو حكمه الذاتي المحلي كما هو الحال بالنسبة إلى الكويت، فإننا سوف نحوله من سيادة الحكومة الفارسية، على فرض انتهاء الحرب بشكل إيجابي، ونحميه من اعتداء تلك الحكومة أيضاً إلى أقصى ما نملكه من قوة. وفي المقابل، لا بد أن يعطينا ضماناً مطلقاً للسيطرة على علاقاته الأجنبية. علينا أيضاً أن نستعد لإعداد بيان، بالتشاور معه، وتقديمه إلى قبائله وذلك لضمان موالاتهم له ولنا. وعلينا أن نرشيهم بنفس الشيء الذي قد حولنا به فعلاً .

ولا بد من السماح له بتكيس العلم الفارسي، مباشرة بعد إعلان الحرب وشريطة أن يوافق على أن يعمل وفقاً لتعليماتنا، ورفع العلم العربي الأحمر كإعلان بالاستقلال . . . » .

واقترح كوكس بأن يُعطى إلى خزعل الدخل الصافي للكمارك على شرط أن يكون لبريطانيا «السيطرة الكاملة» خلال الحرب وأن يدبرها الموظفون البريطانيون بعد ذلك. وقد أشار الضابط السياسي الأعلى، كوكس، ملاحظة منه لما كان يحتاجه الشيخ من أموال نتيجة مصروفاته الباهظة إبان الثورة، بأنه «لا بد من أن يختم الاتفاق برفقة قرضة مقداره ١٠,٠٠٠ باوند من أجل مواجهة الاحتياجات القادمة» وقال أيضاً «إن خير البر في أن نستحوذ على الشيخ ليق بنا وأن نفضي إليه بشيء خصوصي»^(١).

ومن المحتمل جداً، أن كوكس قد نال ثقة خزعل فعلاً وأفضى إليه بشيء خصوصي، فاقترح كوكس بإبطال شرط مراعاة الشيخ لـ «موقف الولاء تجاه الحكومة الفارسية» كان بالفعل السمة البارزة للضمان السري الذي سُلم إليه في شهر تشرين الأول ١٩١٤، قبل اندلاع الحرب مباشرة. وكان الضابط السياسي الأعلى يسعى في الحصول على مصادقة لندن في الأمر الواقع (Fait accompli) لا غير، وصادق على ذلك هاردينج في الهند، ووافق هرتزل، السكرتير السياسي في وزارة الهند، ورئيسه أوستن تشمبرلن (Austen Chamberlain)، والمدعاهش أن السير إدوارد غري قد اتفق مع الرأي. وكان الصوت المعارض الوحيد يتركز على أنه في حالة ذبوع نياً المفاوضات مع خزعل فإن ذلك سيعجل بحدوث الأزمة. ولهذا، فقد تُرك الأمر لمارلنك (Marling)، الوزير المفوض في طهران، ليقرر الفترة التي يشرع بها كوكس محادثاته مع الشيخ.

وفي أثناء ذلك، حاول كوكس أن يقنع مارلنك (الذي كان حسبما يبدو متردداً نوعاً ما) بالحكمة في إعلان الاستقلال من قبل الشيخ:

«ومنافع ذلك هي أننا بتلك الوسيلة نضبط مركز الشيخ، ونخرجه من الحيرة في الحال، بطريقة لا يعترض عليها الحلفاء بشكل منطقي، التي في الوقت الذي تحمي مصالحنا في المستقبل

(١) كوكس إلى السير تشارلس مبارلنك، الوزير المفوض في فارس، تلغراف، رقم ٢٧٣ (B)، كوت العمارة، ١ تشرين الثاني ١٩١٥، (F.O.) ٣٧١ / ٢٤٣٧.

بشكل وافٍ فإنها ستجنب أي إزعاج في تضمين عربستان بين الفقرات التي ستناقش وستوزع على الحلفاء بعد الحرب .

فإذا ما تمت المصادقة على الاقتراح المتوقف على ظهور طارئ، فإنه من المهم بالنسبة إلينا معرفة حجم الدعاية، إن وجدت، التي يجب منحها لإعلان الشيخ واعترافنا به . أعتقد بأن علينا أن نوضح لرئيس الشيخ بأننا ندعم إجراءه، غير أنه بخلاف ذلك ينبغي أن لا تُتخذ أي خطوة متميزة أخرى أو أي مهمة خاصة ربما تؤدي إلى جلب الاهتمام العام . أما فيما يتعلق الأمر بأنفسنا والشيخ، فإنه إذا ما قبل العمل بذلك، فإنه ربما سيكون من الأفضل أن يأخذ زمام المبادرة فيكتب إلينا رسالة يعبر فيها عن عزمه في إعلان نفسه مستقلاً عن فارس، ويذكر فيها استعداداه في المحافظة أو الإبقاء على التمهيدات الموجودة تجاهنا وأن يضع في أيدنا السيطرة على علاقاته الأجنبية، وإدارة دوائر البرق والبريد والكمارك إن أمكن، وأن يطلب منا الاعتراف بمأمور . وجواباً على ذلك علينا أن نؤكد الضمان السابق وأن نمنح اعترافاً مؤقتاً على الشرط الآنف الذكر، المتوقف على قرار نهائي لاتفاقية مفصلة بحماية مصالح كل منا إزاء الآخر^(١) .

لم يتخذ خزعل أي إجراء لتعجيل الأزمة مع فارس، ويحتمل أن سبب ذلك يرجع إلى أن خزعل كان متهماً بالاطلاع على جزء من الخطط التي كانت في ذهن كوكس بالنسبة له - والمؤكد أن حذف «مطلب الولاء» الموجود في

(١) كوكس إلى مارلنك، تلغراف رقم ٣٦٨ (R)، عزبزية، ١٤ تشرين الثاني ١٩١٥، (F.O.) ٣٧١ / ٤٣٧؛ هاردينج إلى أوستن تشمبرلن، سكرتير الدولة للهند، تلغراف، سري، ١٠ تشرين الثاني ١٩١٥، (F.O.) ٣٧١ / ٢٤٣٧؛ هرتزل إلى وزارة الخارجية، وزارة الهند، ١٣ تشرين الثاني ١٩١٥، (F.O.) ٣٧١ / ٢٤٢٩؛ غري إلى مارلنك، تلغراف، رقم ٣٩٥، ١٧ تشرين الثاني ١٩١٥، (F.O.) ٣٧١ / ٢٤٣٧ .

ضمان شهر تشرين الأول عام ١٩١٤ لم يكن مضيعة أو خسارة له . كان بوسعه أن يقوم بذلك بسهولة، بنحو يختلف عن إثارة الاختياريين ضده (حيث صارت مشكلة صعبة الحل)، ولم تستطع الحكومة الفارسية أن تعمل شيئاً إلا القليل . والظاهر أن خزعزل لم يرغب في الاستقلال الشرعي (De Jure) من فارس، فليس هنالك من فائدة في المتاجرة بأسد فارس الضعيف بالأسد البريطاني القوي . وبالفعل، فإن ضباط كوكس السياسيين في عربستان قد أظهروا نزعات مضطربة في التدخل في شؤون خزعزل القبلية والتدخل في قضايا إدارة الحكومة . وصار خزعزل ممتعضاً - ومن المحتمل جداً مرتاباً - بالإجراءات والنوايا البريطانية .

وعلى أية حال، لم تحدث الحرب المهددة مع فارس، إذا ما أقتع الجنود الروس الموجودين في ضواحي طهران الشاه المضطرب بعدالة قضية الحلفاء، وقد أوقفت الاندحارات في بلاد ما بين النهرين تقدم البريطانيين .

وبدلاً من السيطرة على بغداد، فقد تمهقر الجنود البريطانيون إلى الكوت، حيث حوصرت هناك الفرقة السادسة الهندية لعدة شهور مفعجة، ولم تتمكن الحامية المحاصرة من كسر قبضة العدو الفولاذية، في الوقت الذي تعذر فيه على القوة التي أرسلت لنجدهتها من اقتحام الحصار . فاستسلمت في النهاية القوة المحاصرة في ٢٩ نيسان ١٩١٦^(١) .

(١) انتهى قرار التقدم نحو بغداد بكارثة، وصارت واحدة من أكثر المسائل مثاراً للجدال حول الحرب . فقد أُلح كوكس وهاردنج، مندفعين بالحلم الاستعماري ومتشجعين باعتباريات سياسية واستراتيجية بعد احتلال البصرة، على التقدم نحو بغداد بالسرعة الممكنة . وقد سادت مشورة الزعماء العسكريين والسياسيين في الهند المفعمة بالأمل وذلك لنياب الأهداف السياسية والاستراتيجية المحددة الواضحة في لندن . فبعد تقدم نحو القرنة في كانون الأول ١٩١٤، لتعزيز القبضة على البصرة ولحماية عربستان، فقد أكد السير جون نيكسون (Nixon)، قائد الميدان الطموح والمسرف الثقة بنفسه، للزعماء السياسيين بالانتصار، ووفقاً لهذه الأسس فقد سُمح له بالتقدم صوب العمارة في ربيع ١٩١٥ - وشجته النجاحات الميسورة على التقدم أكثر من ذلك - نحو الناصرية في تموز ١٩١٥، وكوت العمارة في أيلول ١٩١٥ - حتى ٣ تشرين الأول ١٩١٥ عندما أعلن نيكسون بأن قواته هي قوية =

(هـ) اعتراف بريطانيا بخدمات خزعل إبان الحرب:

لو أن الأحوال لم تكن في صالح أي مجازفات سياسية أخرى في عربستان، خلال الأشهر المروعة الممتدة بين التوقف الأول في طيسفون في يوم ٢٢ تشرين الثاني، وبين استسلام الكوت في ٢٩ نيسان ١٩١٦؛ لكان السير برسي كوكس والمسؤولون البريطانيون الآخرون ما زالوا يأملون في انضمام خزعل الدائمى لبريطانيا، وواصلوا ضغطهم من أجل برنامجهم. غير أنه كان عليهم، بسبب الظروف، أن يقدموا عناصره تدريجياً حينما تستح بذلك الفرصة.

وقدم خزعل في كانون الثاني ١٩١٦، إلى كوكس طلباً بـ ٥٠,٠٠٠ باوند من حكومة الهند، وهو رقم أكبر إلى حد كبير من الـ ١٠,٠٠٠ باوند الذي سبق أن قدره الضابط السياسي الأعلى، أي كوكس. غير أن خزعل ذكر كوكس بأنه لم يكلف البريطانيين شيئاً ما ولم يطلب منهم أي ثمن مقابل استخدامهم السفينتين البخاريتين النهريتين كسفن لنقل الجنود والمعدات الحربية، كذلك لم يطلب منهم شيئاً مقابل استخدامهم قصره الخاص في البصرة كمستشفى بريطاني. علاوة على ذلك، فإنه قد أنفق حتى الآن ١٤٠,٠٠٠ باوند للإبقاء على القوات التي عاونت البريطانيين في إعادة النظام الذين يحافظون عليه في مناطق نفوذه في الوقت الحاضر. وكانت هذه المصروفات ثقيلة الوطأة بشكل

= إلى درجة تكفي الاستيلاء على بغداد. ولسوء الحظ، فإن السلسلة المتألقة للانتصارات السهلة والمكافأة المغرية في الهيئة والمقام الكبيرين التي تم الحصول عليها بسهولة قد أعمت الزعماء السياسيين والمسكرين على حد سواء لخطورة الموقف، كالتنظيم غير الفعال، والتجهيزات الفقيرة، والمواصلات غير الملائمة، والامتداد الواسع لخطوط التموين، والمعجز في الرجال، والنقص في تقدير الخصائص الحربية والقتالية للأتراك. فقد أوقف الأتراك التقدم البريطاني على بغداد في طيسفون، التي تقع على بعد ٢٠ ميلاً إلى الجنوب من بغداد، في ٢٢ تشرين الثاني بقوة وعنف. فانسحبت القوات البريطانية لتستعيد شملها في كوت العمارة، ووقعوا في الأسبوع الأول من شهر كانون الأول من الشرك.

بوش: بريطانيا والهند والعرب، ص ٣ - ٥٥؛ باركر: الحرب الزائفة، ص ١ - ١٠٣.

خاص ويرجع ذلك إلى أن ارتداد عدد كبير من القبائل إضافة إلى حالة عدم الاستقرار قد جعل الأمر مستحيلاً بالنسبة إلى الشيخ في أن يجمع الكمية المعتاد جمعها من الربيع، فكتب كوكس إلى الهند:

«لقد فرضت هذه الظروف غير الاعتيادية إجهاداً كبيراً على موارد المالية بالفعل، ومع ذلك ما زال عليه أن يواصل دون انقطاع في التدبيرات الاستثنائية وسيحتاج إلى بعض الوقت للقيام بذلك. ويعود ذلك إلى الظروف الطارئة الممكن تصورها في حالة دخول فارس الحرب، وإلى الضرورة الهامة في المحافظة على الاستقرار في عربستان».

لقد اقترح خزعل - إذ إنه لم يكن راغباً في أن يظهر بمظهر «العالة» (Sponge) - أن يدبر مبلغ الـ ٥٠,٠٠٠ باوند المقترح على أسس تجارية. وأنه، من بين الأمور الأخرى، سيؤجل إيجار الأربعين سنة اللاحقة على ممتلكات شركة الـ (APOC) في عبادان. واعتقد كوكس بأن عرض الشيخ عرض جيد - لا سيما قد يوفر فيما بعد الفرصة لإلغاء المادة الخاصة بعودة حق تملك الممتلكات الواردة في عقود الشيخ مع الشركة. فقد ورد في هذه المواد بأن الشركة تتخلى عن مبانيها ومعداتها ومكائنها وأن تعود إليه عند انتهاء امتياز دارسي، أو في حالة تمديدتها أو تجديدها. واستناداً إلى الامتياز فإن حقوق إعادة ملكية الممتلكات تُترك إلى الحكومة الفارسية^(١).

ولم تكن شركة النفط الإنجليزية - الفارسية مستعدة لدفع ٥٠,٠٠٠ باوند للشيخ من أجل إلغاء مواد عودة ملكية الممتلكات أو من أجل تأجيل الإيجار لخمسين سنة لاحقة، أو لكليهما. وأشار مدراء الشركة بأنه إذا لم يعد لشيخ المحمرة منفعة أو مصلحة مالية مستمرة في عمليات الشركة، فإن تحمسهم لحماية أنابيب النفط ومعمل تكرير النفط سيضعف.

(١) كوكس إلى وزير الخارجية، (GOI)، تلغراف، رقم ٢٠٢ (B)، البصرة، ١٧ كانون الثاني، ١٩١٦ (F.O.) ٢٧١ / ٢٧٢.

ولم يكن بمقدور ضغط وزارة الخارجية إقناع الشركة بالعدول عن موقفها وكان على حكومتي لندن والهند، بأن تشبعا حاجات الشيخ إلى أن يحين ذلك الوقت الذي تنقضى فيه الشركة قرارها. فقرار تسليف خزعل ٣٠,٠٠٠ باوند، وكذلك منحه ١٠٠,٠٠٠ باوند - بالإضافة إلى ١٠,٠٠٠ باوند أخرى إلى حاج رئيس وذلك إظهاراً لتقديرهم بأنه لا يريد أن ينال المال، وأن يكون عالة على الآخرين، وطلب أن تستبدل الـ ١٠,٠٠٠ باوند المكافأة بـ ٢٠,٠٠٠ باوند كقرض، إلى أن تدبر الحكومة البريطانية وشركة الـ (APOC)، الشروط لإلغاء المواد الخاصة بعودة ملكية الممتلكات وتأجيل الإيجار. وصادقت لندن على هذه التسوية الجديدة، فتطلب الأمر أحد عشر شهراً من أجل أن يحصل الشيخ على أمواله^(١)، وتطلب الأمر أيضاً سنة أخرى لكي تحقق الحكومة البريطانية تسويتها مع شركة النفط الإنجليزية - الفارسية. ولم يتفق الطرفان على أن تحصل الشركة في مقابل الـ ٥٠,٠٠٠ باوند قرصاً دون فائدة على ميل مربع آخر من الأرض، وأن لا تدفع أي إيجار آخر على ممتلكاتها لخمس وستين سنة لاحقة إلا في شهر تشرين الثاني من سنة ١٩١٨. ولم تلغ المادة الخاصة بعودة ملكية الممتلكات الواردة في عقود الشركة مع الشيخ، ذلك لأن الشركة في الحقيقة لم توافق على المبدأ وأن حقوق عودة الملكية لن تعود لأي جهة عدا الحكومة الفارسية^(٢).

بقي خزعل طيلة سنة ١٩١٧، منشغلاً بالأمر المالية، فقد تقرب إلى كوكس بعد احتلال البريطانيين بغداد في شهر آذار، بأمل أن تضغط بريطانيا على طهران، إما أن تمنحه ٢٠٪ حصة من المبالغ المستحصلة في كمارك المحمرة سنوياً بدلاً من راتبه السنوي البالغ ١٢,٠٠٠ تومان، وإما - وهو الأفضل - أن تدعه لاستعادة ضبط الكمارك بنفسه، كما كان الحال في الفترة التي سبقت إدخال نظام الكمارك البلجيكي، فقد تزايدت المبالغ المستحصلة من الكمارك

(١) (F. O.)، ٣٧١ / ٢٧٢١.

(٢) (F. O.)، ٣٧١ / ٣٢٧٤.

كثيراً جداً أثناء إدارته ومن خلال جهوده. وأنه لم يشعر، بموجب التسوية الراهنة، بأنه يحصل على نصيبه المناسب. وأشار إلى أنه بإمكانه استعادة ضبط الكمارك من جانب واحد بسهولة، لكنه لم يقم بذلك وفقاً لمشورة البريطانيين، والمعتقد أنه كان كذلك من أجل أن لا يثير أزمة يحتمل أن تجبر فارس الدخول في حرب ضد بريطانيا.

وكان كوكس، الذي قد أوصى فعلاً باستعادة الشيخ إدارة الكمارك في حالة الحرب مع فارس سوية مع الإعلان بالاستقلال من قبل الشيخ، سعيداً بأن يناصر قضية خزعل. ومن المحتمل أن يكون طلب خزعل هذا مرتبطاً بالمناقشات التي قد كانت بينه وبين كوكس خلال الأزمة البريطانية مع الحكومة الفارسية في أواخر سنة ١٩١٥. وعلى أية حال، فقد حثَّ كوكس بقوة على ضرورة رفع راتب الشيخ إلى ٢٠٪ من المبالغ المستحصلة من الكمارك:

«بالنظر إلى خدمات الشيخ الممتازة وبالنظر إلى اعتماد الحكومة الفارسية على خدماته الطيبة، وعلى تعاونه في ضمان كفاية إدارة الكمارك في عربستان، وبالنظر إلى استمرار تزايد المبالغ المستحصلة من الكمارك، هذا فضلاً عن حالة السلام بين قبائل عربستان، فإنني أرى لزاماً على الحكومة البريطانية أن تجهد نفسها نيابة عنه لتضمن من الحكومة الفارسية إعادة نظر إيجابية لنظام الكمارك الذي كان يُعمل به قبل خمس عشرة سنة عندما يكون من الصعب توقع تطور^(١) مرض في الوقت الراهن».

ولم يرَ السير تشارلس مارلنك في طهران بأنه ملزم بأن يمارس أي ضغط نيابة عن خزعل، واعتقد بأن حجج الشيخ ضعيفة: «إذا ما أخذنا بعين الاعتبار بأن ضماننا للشيخ مرهون بولائه لحكومته ومن الصعب أن يتوقع بأننا نضع

(١) كوكس إلى وزير الخارجية، (G.O.I)، تلغراف، رقم ٢٠٨٧ (P)، بغداد، ١١ حزيران، ١٩١٧ (F.O.)، ٣٧١ / ٢٩٨٠.

امتناعه في عدم ولائه كحجة لصالح رفع الراتب». علاوة على ذلك، فقد اعتقد مارلنك بأن فتح البريطانيين طريق الكارون وطريق البختيارية هو الذي ساعد في زيادة المبالغ المستحصلة من الكمارك، وأن الشيخ لم يقيم بأي تحسين في إدارة الكمارك أو في تسهيلاتهما، فإنه اعتاد على أن يتغاضى عن تهريب البضائع، وأن راتبه قد ازداد ٢٥٠ تومناً شهرياً في سنة ١٩١١ - ١٩١٢^(١).

ولم يرد كوكس على الهجوم لعدة أشهر لانشغاله في إدارة بغداد، وأبى مارلنك حتى ذلك الوقت أن يقتنع، لذلك لم يرفع الموضوع ثانية إلى ما بعد الحرب.

ومع أن المسؤولين الهنود في العراق قد قرروا على أن يحصلوا لخرجل على شارة رمزية تقديراً من البريطانيين لجهوده وتضحياته نيابة عنهم، وفي ١٠ كانون الأول ١٩١٧، تقلد الشيخ في مناسبة عامة راتحة وسام الـ (GCIE) (القائد الأعلى في الإمبراطورية الهندية)^(٢)، وتأهبوا لمنحه مكافآت سخية أخرى، فقد ذكر ولسون وكيل كوكس والقائم بأعمال المندوب المدني في بلاد ما بين النهرين، في برقية بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٨، إلى مونتاجو (Montagu)، سكرتير الدولة للهند، قال فيها:

«من الضروري إعداد أو تقديم نوع من الاعتراف نظراً لولاء شيخ المحمرة وتأييده المعنوي خلال الأربع سنوات الأخيرة. وسوف أقدم اقتراحاً مستقلاً بشأن هذا الموضوع إلى الحكومة في الوقت المناسب»^(٣).

(١) مارلنك إلى كوكس، تلغراف، رقم ٥٢، طهران، ٢٩ حزيران ١٩١٧، (F.O.) ٣٧١ / ٢٩٨٠.

(٢) كوكس إلى سكرتير الأوسمة العليا جداً (S. Of The Most Eminent Order)، للإمبراطورية الهندية، رقم ١١١١٣، بغداد، ٢١ كانون الأول ١٩١٧، (F.O.) ٣٧١ / ٣٨٧٧؛ فرديريك فيكونت (Viscount) تشيلمز فورد (Chelmsford)، نائب الملك في الهند إلى أديون مونتاجو (Edwin Montague)، سكرتير الدولة للهند، رقم ١٥، دلهي، ٢٢ آذار ١٩١٨، (F.O.) ٣٧١ / ٣٢٧٣.

(٣) ولسون: القائم بأعمال المندوب المدني، بلاد ما بين النهرين، تلغراف، رقم ١١٤٥٤، بغداد، ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٨، (F.O.) ٣٧١ / ٣٨٧٧.

كان ولسون، على كل حال، متورطاً بشكل كبير، خلال الأشهر التالية، في الموضوع المهم لصيانة حلمه الباقي في الذهن المتعلق بالحكم البريطاني للعراق وفي السياسات المصاغة جزئياً والأقل طموحاً للحكومة في لندن، إذ كان منذ أواخر شباط حتى أواسط مايس ١٩١٩، ينتقل بين القاهرة وباريس ولندن ودمشق شارحاً موقفه ومدافعاً عن سياساته. ولم يجد الوقت لتقديم اقتراحاته بالنيابة عن خزعل إلا في أواخر شهر مايس. فقد عدد في مذكرة طويلة إلى هرتزل كل من «دعم خزعل الثابت... وثقته في انتصارنا النهائي حتى عندما تبدو الأمور أكثر اسوداداً...»، ومساعدته الملموسة بضمها إعارته منازل في البصرة، وكذلك تحويل قصره في البصرة إلى مستشفى بريطاني، وكذلك الاستخدام المجاني لسفنه البخارية النهرية الثلاث. وذكر ولسون بأن الشيخ، عدا إلغاء الضرائب على بساتين نخيله في العراق التي قد مُنحت له عند اندلاع الحرب مع تركيا، فإنه:

«لم يتسلم شيئاً منا، وأنه دائماً يقول بأنه لا يتقبل منا أي شيء خلال الحرب، غير أنه يعتمد علينا بأن نقدم له ما هو صحيح حينما يكون العالم في سلام مرة أخرى. وأنه يتوقع الآن نوعاً من اعتراف الحكومة، حتى وإن كان مبنياً على أسس ملائمة، وإذني أعتقد بأن علينا أن نشير بمنحه إياه»^(١).

واقترح خزعل نفسه أن المكافأة المناسبة هي تنصيبه أميراً على العراق - أو في الأقل على ولاية البصرة، التي كانت قد هُيئت بالحد الأدنى لتكون محمية بريطانية. وأدرك ولسون، الذي كان يلح بقوة من أجل عراق موحد (وهو موقف تبنته لندن رسمياً بعد ذلك مباشرة)، بأنه ليس باستطاعة خزعل الحصول على تأييد من بغداد وغيرها من المدن، علاوة على ذلك، فإن الشيخ

(١) ولسون إلى هرتزل، مذكرة رقم ١٥٢٠٥، بغداد، ٢١ مايس ١٩١٩، (F.O.) ٣٧١/٣٨٧٧؛ جون مارلو (Marlowe): الفكوريون المتأخرون، حياة السير أرتولد تالبوت ولسون (لندن ١٩٦٧)، ص ١٤٧.

كان كبير السن جداً وبذلك لم يكن بمقدوره حتّ الجنود على مرافقتهم في الحملة، ولم يستطع البريطانيون الاعتماد على حكم طويل مستمر. وشرح ولسون في شهر كانون الأول هذه الاعتبارات للشيخ بكل ما استطاع من لطف ورقة، وأضافت وزارة الخارجية، بمعزل عن الاعتراض السابق، بأن «وضعيته كأحد الرعايا الفرس تجرده من أهلية إمارة العراق»^(١).

لقد تغيّر مركز بريطانيا في فارس جذرياً كما تبدلت آمال بريطانيا من أجل فارس تبديلاً جذرياً أيضاً إبان الأشهر القليلة الماضية. فهي لم تقم بأي عمل تخاطر فيه بكل شيء وذلك بخطوة لربط عربستان والعراق معاً من خلال حكم الشيخ خزعل الشخصي.

لا بد أن خزعل، من جانبه، قد أدرك بأن الإحجام عن ترشيحه لإمارة العراق سيقوي بالتأكيد من موقفه المساوم من أجل طلب أقل من ذلك. ولهذا فإنه طلب تزويده ٢,٠٠٠ بنديّة رقم ٣٠٣ و ٢٠٠٠ طلقة ذخيرة لكل واحدة منها، وأربعة مدافع جبلية حديثة ومعدات حربية وذخيرة حربية كثيرة، وسفينة بخارية نهريّة حديثة كبيرة وجيدة، وأربعة مدافع لإطلاق التحية العسكرية. وشرح بأن ما لديه الآن من البنادق هو أقل مما كان لديه قبل الحرب - وأنه سبق أن أرسل، بطلب من البريطانيين، إلى ابن سعود أسلحة في سنوات ١٩١٥ و ١٩١٦ - كما أن الإدارة المدنية البريطانية قد جردت الكثير من أتباعه القاطنين على الضفة اليمنى من الشط من السلاح. فمن الضروري جداً أن يكون أفراد قبيلته المواليين في الأقلّ مسلحين، وذلك لوجود الأسلحة التركية والألمانية بأيدي المنشقّين المحتملين بنفس الجودة التي يتسلح بها خصومهم المحتملون. أما بخصوص المدافع الجبلية (فقد نجح الخانات البخيتاريون في سنة ١٩١٨ نجاحاً كبيراً لوجود اثنين منهما كانا قد استعاروهما)، ومن المحتمل أنه يحتاج إلى مثل هذه

(١) بوش: بريطانيا، والهند والعرب، ص ٢٦٩ - ٢٩٣؛ مونتيك إلى ولسون، تلغراف، رقم ٥٧٧٨، وزارة الهند، ٢٦ كانون الأول، ١٩١٨، (F.O.) ٣٧١ / ٣٣٨٦.

الأسلحة «من أجل تقوية سلطة الحكومة الفارسية في الحويزة وفي أمكنة أخرى داخل أراضيها».

وقد نبّه ولسون لندن بأنه لم يبق في عربستان إلا فوج من الخيالة، ولذلك يصبح «لزماً، إذا ما أردنا تفادي تكرار الاضطراب، أن نقوي سلطة الشيخ وليس هنالك من إمكانية أكثر للقيام بذلك أفضل من هدية البنادق هذه».

وذكر أن قبول مقترحاته سوف:

«تسهل المهمة كثيراً... وذلك بتقليص التزاماتنا في عربستان... وأنها أيضاً ستقوي من قدرتنا في التعامل مع الشيخ بالنسبة إلى تمديد أعمال شركة النفط الإنجليزية - الفارسية في عبادان الوشيك الحدوث وكذلك بالنسبة إلى علاقاته مع الحكومة الفارسية ومسائل راهنة أخرى. علاوة على ذلك، فمن الجلي بصورة متزايدة بأن المدلولات السياسية المحلية لم تتعرض إلا لتغيرات قليلة، وستكون في المستقبل كما هو عليه الحال في الماضي. ومن الراجح سيكون شعور رضا شيخ المحمرة عاملاً سياسياً مهماً جداً»^(١).

وصادق السير برسي كوكس، الذي كان قد ذهب إلى طهران في أيلول ١٩١٨ كوزير مفوض، على توصيات ولسون^(٢). ومن الناحية الثانية قال القائد العام في بلاد ما بين النهرين إن بلاد ما بين النهرين «قد أشبعت كثيراً في الأسلحة الحديثة، وإنني أكره أي زيادة فيها» غير أنه اتفق على أن خزعل يستحق «كل التشجيع» وذلك لأنه «صديقنا الثابت والموثوق». ولذلك فقد نصح الجنرال مكمون (McMunn) بمنحه منحة مباشرة تتألف من ٥٠٠ بنديقة

(١) ولسون إلى خزعل، مذكرة رقم ١٥٢٠٥، ٢١ مايس ١٩١٩، (F.O.) ٣٧١ / ٣٨٧٧.

(٢) كوكس: الوزير المفوض في فارس، إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٤٥٣، طهران ٢٠ حزيران ١٩١٩، (F.O.) ٣٧١ / ٣٨٧٧.

لتحل محل البنادق التي قد أرسلها إلى ابن سعود، على أن تبقى البقية البالغة ١,٥٠٠ بندقية في البصرة «عند الحاجة إليها»، وكذلك لا بد من أن يبقى نصف الذخيرة الحربية الخاصة بالمدفعية، وقد أيد الجنرال منحه السفينة البخارية دون تحفظ، على اعتبار أن هناك «باخرة لمستشفى ليست لها إلا قيمة تجارية قليلة»^(١).

استحسنت حكومة الهند مقترحات ولسون وتحفظات مكمون، وكذلك كان موقف وزارة الهند، ومن الناحية الثانية، لم تكن وزارة الخارجية على عجلة من أمرها. إذ لم تكن فارس من بين الموقعين على اتفاقية تجارة نقل الأسلحة (Arm Traffic Convention) التي حرمت شحنات الأسلحة إلى القوى غير الموقعة. وعلى هذا، فقد اقتضت مكافأة خزعل على الباخرة المزودة بعجلات تجديف (Paddle Steamer) ومدافع لإطلاق التحية العسكرية. واعترض هرتزل، السكرتير السياسي في وزارة الهند، غير أن اللورد كرزون، وزير الخارجية، أصّر على التعلّق بحرفية الاتفاقية. وناقش قائلاً، ومع ذلك ماذا لو عملت كل من بلجيكا وفرنسا بأسلحتها الفائزة^(٢) الشيء ذاته؟ وفي ٢٢ كانون الثاني قدم الجنرال مكمون الباخرة إلى الشيخ خزعل بيوقة المتميز.

واستفسر الشيخ في ٥ آذار من ولسون عما حدث بالنسبة إلى مدافعه الجبلية وبنادقه. وبخصوص الهدية الموعودة المتمثلة بمدافع إطلاق التحية - «إنك تدرك فائدتها القليلة بالنسبة لي»^(٣). فأعاد ولسون الموضوع مرة ثانية بشكل متحسس للواجب ومؤكداً بأن البنادق والمدافع ستكون في المتناول حالما توقع فارس على اتفاقية نقل الأسلحة.

(١) اللفنتانت جنرال السير جورج مكمون (GOC)، بلاد ما بين النهرين، إلى وزارة الحربية، تلغراف، رقم ٧١٧ (D)، بغداد، ٢٨ حزيران ١٩١٩، (F.O.) ٣٧١ / ٣٨٧٧.

(٢) (F. O.) ٣٧١ / ٣٨٧٧.

(٣) كابتن لنكولن (C. H. Lincolon): القائم بأعمال القنصل في المحمرة، إلى ولسون، المحمرة، ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٠، (F.O.) ٣٧١ / ٣٨٧٧؛ خزعل إلى ولسون، محمرة، ٥ آذار ١٩٢٠، (F.O.) ٣٧١ / ٣٨٧٧.

وأعاد خزعل تقديم موضوع المنصب الحكومي وذلك بالتلميح إلى الضابط السياسي في البصرة بأنه على الرغم من استحقاقه للمكافأة غير أنه لم يتسلمها وأنه سيقبل بأن يكون ملكاً على الدولة العراقية الجديدة. وللمرة الثانية لم ترعَ طموحاته^(١).

فقد ذُكرت جرترو ديبيل (Bell) في نفس المناسبة عن آماله التي لم تتحقق وهي: «(أ) هل سويت مسألة الكمارك مع فارس لمصلحته، (ب) وأنه قد طلب من الحكومة الفارسية المدفوعات المتعلقة بمصرفاته في الدفاع عن الحدود إبان الحرب، (ج) وطلب من عندنا الإيفاء بالوعد الخاص بهدية الأسلحة والمدفعين». وقال، خلال المحادثة التي تحولت إلى الحديث عن مستقبل بلاد ما بين النهرين، بأنه كان يؤيد تقسيم البلاد إلى قسمين - المنطقة الشمالية وتبتديء من الموصل إلى شمال بغداد فقط، ومنطقة جنوبية تبتديء من بغداد إلى البحر، وأنه سينصب عرباً كحكام - على شرط أن لا يكون بين المختارين ابن من أبناء الشريف حسين، لكن «لا بد أن يكون، المعين أيما شخص كان، رجلاً مطابقاً للمصالح البريطانية وموثوقاً به تماماً؛ ووضعها بشكل بسيط أو واضح إلى حد بعيد على أنه يرى في نفسه المرشح المناسب للمنطقة الجنوبية...»، ولم تشجعه المسسز بيل، كبقية المسؤولين البريطانيين الآخرين^(٢)، بأن يتوسع في ذلك.

وبالرغم من أن ترشيح خزعل لعرش العراق، لم يؤخذ بنظر الاعتبار جدياً من قبل البريطانيين، فإن هناك تصميماً مدعوماً من جانب أولئك المسؤولين الذين أقاموا أو شيدوا العلاقات البريطانية معه لإرضاء طلباته الأخرى. فقد ثابر ولسون في بغداد على الإبقاء على مسألة تزويد الشيخ

(١) ولسون إلى مونتيك، تلغراف رقم ٣٤١٣، بغداد، ١٦ آذار ١٩٢٠، (F.O.) / ٣٧١ / ٣٨٧٧؛ الميجور جيلان (C. V. B. Gillan): الضابط السياسي والحاكم العسكري، البصرة، إلى ولسون، مذكرة، رقم ١٩/ (C)، سري، البصرة، ٧ نيسان ١٩٢٠، (F.O.) / ٣٧١ / ٥٠٧٤. (٢) جرترو ديبيل إلى جيلان، مذكرة، غير مؤرخة، (F.O.) / ٣٧١ / ٥٠٧٤.

بالأسلحة حية، ووصل السير برسي كوكس في طهران إلى اتفاقية مع وثوق الدولة (Vasugal-Dawla) رئيس الوزراء الفارسي، الاتفاقية التي سوت الخلاف حول ضريبة الدخل بين الشيخ والحكومة الفارسية. وفي مقابل مساعدة الشيخ في صد ومقاومة أعداء فارس (وأعداء بريطانيا) خلال الحرب لذلك ستهمل المتأخرات على ضريبة دخل الأرض، سيدفع ابتداءً من آذار ١٩٢٠ نصف المقدار السنوي المطلوب دفعه إلى الحكومة المركزية ولمدة ست سنوات.

ومن الناحية الثانية، لم يرتفع راتب الشيخ الناتج عن واردات الكمارك. وسيأخذ المستشارون البريطانيون على عاتقهم، بموجب بنود الاتفاقية الإنجليزية - الفارسية، السيطرة على الموارد المالية لفارس. ولما كانت كمارك المحمرة، التي تجنبنا الاضطرابات التي أثرت على الكمارك في المدن الأخرى، هي واحدة من أعظم موارد الدخل في البلاد وأكثرها استقراراً، فلم يستطع كوكس تحمّل نقصانها مادياً (مثلاً الـ ٢٠٪ حصة التي أوصى بها خلال الحرب إلى خزعل) دون إحداث ضرر خطير في الاستقرار الاقتصادي الفارسي. وكان هذا الاستقرار هو سياسة بريطانيا كما احتوت عليه الاتفاقية الإنجليزية - الفارسية. علاوة على ذلك، فقد كانت واردات كمارك المحمرة قد أودعت على سبيل الضمان^(١) للقروض البريطانية.

وَقَّع هذه التسوية المالية، كما هو الحال بالنسبة إلى الاتفاقية الإنجليزية - الفارسية، الشاه ورئيس الوزراء، ولكن المجلس لم يصادق عليها مباشرة. وكانت مثل المصادقة، في وقت التوقيع، مجرد إجراء شكلي - فمجلس الشيوخ الأميركي، كما أشار لذلك هارولد نيكلسون (Nicolson) لم يكن قد حول الممارسة إلى سلاح دبلوماسي مخيف بعد وذلك برفضه المصادقة على معاهدة

(١) السير برسي لورين (Loraine): الوزير المفوض في فارس، إلى كوزون، رقم ٣٣٧، طهران، ٢٤ كانون الأول ١٩٢١، (F.O.) ٣٧١/٤٧٨٠٣؛ غريفس: السير برسي كوكس، ص ٢٥٠ - ٢٦٠.

فرساي^(١). فلقد رتبت الاتفاقية الإنجليزية - الفارسية من أجل تقوية السلطة الداخلية للحكومة المركزية للمنفعة المشتركة لكل من الحكومتين. إذ عادت لندن إلى سياسة، كانت مقرة دائماً غير أنها معلقة منذ مدة، وتهدف إلى أن تكون فارس قوية وقادرة على الحياة لكي تفرض حاجزاً ضد روسيا - التي أصبحت في الوقت الحاضر بظهور البلاشفة خطرة. ومهما يكن، فإن التسوية مع الشيخ خزعل لا بد أنها بدت للمجلس وكأنها دليل واضح على سوء نية بريطانيا، وأنها في النهاية تؤدي بهم، من بين أمور أخرى، إلى أن يرتابوا في الاتفاقية.

إن مجرد حقيقة الأمر بأن كوكس قد فاوض في التسوية نيابة عن الشيخ ولمصلحته قد أوحى للفرس بأن الشيخ ما زال يتمتع بـ «علاقات خاصة» مع بريطانيا. وقد كان كوكس كمقيم سياسي في الخليج العربي المنفذ البارز للسياسات التي حوّلت فيها عربستان إلى محمية بريطانية حقيقية. وكان كرزون، رئيس كوكس في لندن ووزير الخارجية، العامل المهم في هذه السياسات عندما كان نائباً للملك. والظاهر أن كوكس قد أثار، بمحاولته الإيفاء بوعوده الشخصية للشيخ وتنفيذ الالتزام المعنوي لحكومته وذلك بالاعتراف بخدمات خزعل أثناء الحرب وبتضحياته، شكاً آخر حول هدف الاتفاقية الإنجليزية - الفارسية ذاتها. إذ كانت إجراءات كرزون في وزارة الخارجية وإجراءات كوكس في طهران يضاف إلى ذلك الدليل الواضح عن اتفاقية خزعل المالية كافية بأن تجعل الفرس، الكثيري التفكير، يعتقدون بأن سياسة بريطانيا للهممنة والنفوذ في الجنوب ما زال معمولاً بها من خلال «التسويات الخاصة» مع الوجهاء المحليين.

على كل حال، فقد بقي البريطانيون في هذه الفترة متفائلين، إذ كانت الاتفاقية الإنجليزية - الفارسية سارية المفعول، وصارت مصالح الشيخ المالية

(١) هارولد نيكلسون: كرزون، الوجه الآخر ١٩١٩ - ١٩٢٥، دراسة في دبلوماسية ما بعد الحرب (نيويورك ١٩٣٤)، ص ١٤٢ - ١٤٣.

مضمونة. وفي مايس قام الشاه، على أثر عودته من زيارة إلى إنجلترا، بجولة في الخليج فزار المحمرة وأنعم على الشيخ لقب سردار أقدس (Sardar Aqdas)، وهو حدث يبدو وكأنه فاتحة خير من أجل تسوية إيجابية نهائية لمطالب خزعل. واغتنم الشيخ هذه الفرصة ليصر على صاحب الجلالة الإمبراطوري أن يقبل هدية تتكوّن من «كرسي مغطى بالذهب قيمته ٥٠٠ باوند و٧,٥٠٠ باوند ذهب، وخمس أفراس صغيرة عربية ثمينة»^(١).

ووصل، بعد بضعة أيام، هيرمان نورمان (Herman Norman) الوزير المفوض الجديد في فارس، في زيارة غير رسمية للشيخ (إذ إنه لم يقدم حتى الآن أوراق اعتماده في طهران). وحل هيرمان محل كوكس الذي كان قد استدعي إلى لندن للمشاركة بشأن تزايد موجة الانتقادات ضد الاتفاقية الإنجليزية - الفارسية، والوجود البريطاني في فارس، وإذاعتها أو قبولها للغزو السوفييتي لجيلان. وكان على كوكس بعد هذا الاجتماع أن يضطلع بمهام المندوب السامي في العراق، حيث اندلعت فيه ثورة عربية خطيرة. لقد أعاد نورمان هيرمان التأكيد للشيخ خزعل في المحمرة على ضمانات بريطانيا الممنوحة في ٢١ تشرين الثاني لسنة ١٩١٤، وعبر الشيخ عن أمله بأن يرضى الوزير المفوض الجديد مصالحه في العاصمة^(٢).

غير أن هذه المظاهر والعروضات في تأييد بريطانيا لم تحل جميع مشاكل خزعل، إذ لم تزل تسوية الشيخ لم يصادق عليها المجلس بعد، وأخذت الانتقادات ضد البريطانيين - وكذلك ضد أولئك الذين تعاونوا معهم - تتزايد، فصار خزعل قلقاً. فمشكلته لم تتناقص في هذا الخصوص حينما مكث رئيس

(١) لNKولن (Lincoln) إلى كوكس، رقم ١٢٨٧، المحمرة، ٢ حزيران ١٩٢٠، (F.O.) ٣٧١/٤٩١٩.

(٢) مارلو (Marlowe): الفكتوريون المتأخرون، ص ٢١٢ - ٢٣١؛ غريفس (Greves): السير برسي كوكس، ص ٢٦٢ - ٢٦٣؛ هيرمان نورمان: الوزير المفوض في فارس، إلى كروزون، رقم ١٠٥، طهران، ٩ تموز ١٩٢٠، (F.O.) ٣٧١/٤٩١٩.

الوزراء السابق وثوق الدولة، الذي سبق وأن تباحث معه كوكس حول كل من التسوية المالية لخزعل وحول الاتفاقية الإنجليزية - الفارسية، كضيف على الشيخ في المحمرة في شهر حزيران، وقد هبطت شعبية رئيس الوزراء السابق هبوطاً واضحاً في كل أرجاء فارس وذلك بسبب ارتباطه مع بريطانيا وبسبب فشله في إبعاد الروس.

وأرسل خزعل حاج رئيس إلى طهران في شهر آب في محاولة لتهدوين هذا الوضع غير المريح ولجعل مسؤولي الحكومة المركزية يغيّرون من رأيهم تجاهه. لم يرجع عدم نجاح مبعوث الشيخ نجاحاً تاماً في بعثته إلى نقص في إعطائه الرشوة، إذ إنه بدّد بسرعة مبلغ ٩٠,٠٠٠ روبية، ثم أرسل برقية بصدد إرساله ثلاث سلاسل من اللؤلؤ قيمة كل واحدة منها ١٠,٠٠٠ روبية. وعلى الرغم من أنه لم يكن قادراً على ضمان المصادقة على اتفاقية خزعل المالية فإنه على الأقل قد ساعد بالفعل على أن يضمن إعادة تنصيب حاكم فارسي كئيس في شمالي عربستان^(١).

وفي غضون ذلك، كان ولسون، القائم بأعمال المندوب المدني في بغداد، يذكر وزارة الهند بشأن موضوع الأسلحة للشيخ. إذ كان الجنود البريطانيون قد انسحبوا من عربستان وبذلك لا بد من حماية المصالح البريطانية^(٢).

وصادقت وزارة الهند على ذلك كما أن وزارة الخارجية كانت راغبة أيضاً في الموافقة، فقد غزت القوات البلشفية جيلان وهي منطقة تقع على بحر قزوين - وفيما يعتقد أن ذلك قد تم لمساعدة التطلعات الجمهورية لزعيم العصابات

(١) موجز للأبناء التي تسلمها المقيم السياسي لحكومة صاحب الجلالة، الخليج العربي، شهر تموز ١٩٢٠، (سيذكر فيما بعد كموجز للخليج العربي)، (F.O.) ٣٧١ / ٤٩٢٣؛ موجز الخليج العربي، أيلول ١٩٢٠، (F.O.) ٣٧١ / ٤٩٢٣.

(٢) ولسون إلى مونتنيك، تلغراف، رقم ٤٨٧٣، بغداد، ٢٠ حزيران ١٩٢٠، (F.O.) ٣٧١ / ٣٨٧٧.

(Guerrilla) كجك خان (Kuchuk Khan)، وبذلك اضطرت القوات البريطانية على أن تنسحب من المنطقة، وكان مشير الدولة (Mushir)، رئيس الوزراء الفارسي الذي حل محل وثوق الدولة، قد علق تنفيذ الاتفاقية الإنجليزية - الفارسية (التي كانت قائمة) إلى أن يتمكن المجلس من الاجتماع والمصادقة عليها. وبذلك صار مركز بريطانيا في إيران، وبشكل خاص في الشمال، مهدداً. فإذا ما اضطرت بريطانيا أن تتخلى عن السياسة التي تمثلت بالاتفاقية الإنجليزية - الفارسية، والتي تضمنتها تلك الاتفاقية من أجل النصف الجنوبي من البلد الواحد المتناسك والمؤثر فإنه لا بد من القيام بالاستعدادات. وكان قرار تزويد الشيخ خزعل بالأسلحة، وهو التزام كان لبريطانيا بشأنه التزام معنوي، أسهل من ذلك القرار الذي يقضي بلبقاء الجنود البريطانيين في عربستان. فالقرار الأخير، بمعزل عن كونه مكلفاً، كان الحري بأن ينظر إليه على أنه عمل استفزازي من جانب الحكومة الفارسية والشعب الفارسي وأنه عرضة لأن يكون غير شعبي جداً في نظر الناخب البريطاني. علاوة على ذلك، فإنه بالإمكان إبلاغ الشيخ فوراً بأنه سيتسلم الأسلحة، وبذلك نقي على رضاه، في الوقت الذي يؤجل فيه تسليم الأسلحة حتى الوقت الذي يقبل فيه المجلس بالاتفاقية الإنجليزية - الفارسية أو يرفضها. ففي حالة رفضه لها يكون بالإمكان شحن الأسلحة وتعزيز مركز بريطانيا في الجنوب، أما في حالة قبوله فإن الأسلحة لن تسلّم إليه أبداً.

يبدو أن القرار ببلاغ الشيخ بأن الأسلحة في طريقها إليه في الوقت الذي يتأخر فيه التسليم واقعياً هو نهج عمل قد اتفق عليه. ولم ينفذ القرار الذي قد تم التوصل إليه في تموز عام ١٩٢٠ من حيث المبدأ إلا في نهاية شهر تشرين الأول حينما غادر السير أرنولد ولسون بلاد ما بين النهرين. وقد نصح في ذلك الوقت، بسبب عدم تحقق تسليم المدافع الجبلية والبنادق، بأن ترفع أعداد البنادق لتصل من ٢٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ بندقية، وأضاف تعقيبات الشيخ، بأنه:

«لو كنت مستعداً لإرسال قوة إلى شط العرب في سنة

١٩١٥ لحماية المصفى وأبار النفط من أي ضرر، فما هو القدر الذي ينبغي عليك أن تصون نفسك من أي أحداث غير مؤاتية (Untoward) في عربستان، والآن فقد أصبح حجم المصفى ضعف حجمه السابق، وبلغ إنتاج خط أنابيب النفط ثلاثة أضعاف».

وعلى كل حال، ظلت الأسلحة دون تسليم حتى نهاية شهر تشرين الثاني ١٩٢٠ عندما أوضح كوكس تأييده لمقترحات ولسون^(١). وحاول نورمان، الوزير المفوض في طهران إعاقه مثل هذا التدخل في شؤون جنوب فارس، وناقش بأن هذه الفعاليات «تتناقض وتعهداتنا وضمائننا التي أعطيناها إلى الحكومة الفارسية... وعلى أننا سنحترم، في جميع الأحوال، وحدة فارس واستقلالها». فضلاً عن ذلك، فإنه رأى بأن ذلك سيهدد المصادقة على الاتفاقية الإنجليزية - الفارسية^(٢).

ولحسن حظ خزعل فإن وزارة الخارجية لم تعد تشارك موقف نورمان، فقد أدرك كرزون نفسه بضياع اتفاقيته العزيزة، لذلك استغاث في خطاب له في مجلس اللوردات في ١٦ تشرين الثاني، «بوعي الشعب الفارسي السليم» لأن يقبل بالمعاهدة، وأنهى خطابه بالتحذير الآتي:

«وفي حالة رفض المعاهدة، على الحكومة الفارسية أن تتخذ طريقها الخاص. لقد قمنا بأفضل ما في وسعنا، فإن كانوا

-
- (١) ولسون إلى وزير الخارجية، (GOI)، رقم ١٣ / (W)، بوشهر، ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٠، ملحق في سي. سي. غاربيت (Garbett)، سكرتير المندوب السامي، العراق إلى وزارة الهند، رقم ٦/٣٢٥١٢، بغداد، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٠٢، (F.O.) ٣٧١ / ٦٤٢٣؛ وزارة الهند (جي. بي. شوكنبرك) (Shuckburgh) إلى وزارة الخارجية، ٩ نوز ١٩٢٠، (F.O.) ٣٧١ / ٦٤٢٣؛ ناصر الله فاطمي: تاريخ الدبلوماسية لفارس، ١٩١٧ - ١٩٢٣، سياسات القوى الإنجليزية - الروسية من إيران - نيويورك، ١٩٥٢، ص ٩ - ١٢، ١٩١ - ٢٤٣.
- (٢) نورمان إلى اللتانت كولونيل تريفور، القائم بأعمال المقيم في الخليج العربي، رقم ١٦٩، طهران، ٢٧ تشرين الثاني، ١٩٢٠، (F.O.) ٣٧١ / ٦٤٢٢.

غير راغبين في قبول مساعدتنا^(١)، فالمسؤولية هي مسؤوليتهم».

ورد جواب فارس على مناقشة كرزون في ٢١ شباط ١٩٢١، وفي ذلك اليوم استولى سيد ضياء الدين الطباطبائي، وهو سياسي غير مهم، مع رضا خان، وهو ضابط فارسي قوازي غير مشهور، على العاصمة والحكومة من خلال مؤامرة (Coup d'état)، وبعد خمسة أيام، رفض سيد ضياء، رئيس الوزراء الجديد الاعتراف بالاتفاقية الإنجليزية - الفارسية غير المصدقة^(٢)، وتوصل إلى معاهدة مع روسيا السوفيتية.

ليس هناك الآن أي عقبات في تسليم الأسلحة إلى الشيخ، وهناك في الحقيقة بواعت قوية معينة لذلك، إذ ليس بالإمكان الإبقاء على الجنود البريطانيين في عربستان. ولم تكن حكومة الهند راغبة حتى في تحمّل نفقات إقامتها السياسية والدبلوماسية الواسعة الانتشار، إذا ما تجاوزنا عن ذكر القوات المسلحة، شاعرة بأن حماية حقول النفط هي، بالدرجة الأولى، مسؤولية ضخمة وهي مسؤولية إدارة بلاد ما بين النهرين. وفي مايس سحب بريطانيا دعمها لكتيبة رماة البنادق لجنوبي فارس، وهي وحدة يقودها ضباط بريطانيون وهنود. وكانت قد حافظت على النظام في جنوبي فارس منذ سنة ١٩١٦.

وفي الفترة التي أعقبت الثورة في العراق، والحملات العسكرية إلى شمال فارس لم تكن السلطات البريطانية في لندن ولا في بغداد راغبة أو تميل إلى مقاومة الضغط الشعبي من أجل إنقاص القوات العسكرية في فارس وبلاد ما بين النهرين. فقد منحت المعاهدة الجديدة مع الاتحاد السوفيتي روسيا الحق في إبقاء الجنود على الأراضي الفارسية ما دامت «قوة ثالثة» تقوم بمثل ذلك. بهذا، اضطرت القوات البريطانية على الانسحاب لجعل القوات البلشفية تنسحب أيضاً.

(١) وردت عند نيكلسون: كرزون، ص ١٤٤ - ١٤٥.

(٢) إيفري (Avery): إيران الحديثة، ص ٢٤٥.

وهكذا، فإن هدية الأسلحة المقترحة للشيخ قد اتخذت أهمية جديدة نظراً للمعارضة العامة لجميع الأطراف في أن تتحمل مسؤولية الدفاع عن الحقول النفطية وعن مصفى النفط في عربستان. وقد عدّ اللورد ريدنك (Reading)، نائب الملك الجديد على اعتبار أنه مهتم كثيراً جداً بإصلاح الهند أكثر من الاستعمار الهندي، بأن «حماية حقول النفط في الأوقات العادية ينبغي أن تكون بواسطة شيخ المحمرة الذي قد زودناه بالأسلحة... أما في أوقات الأزمات فينبغي بوضوح أن توفر بلاد ما بين النهرين^(١) المساعدة العسكرية». ووافق مونتيك في وزارة الهند.

وقد أجاز ريدنك الهدية للـ ٢٠٠٠ بندقية الأصلية في ٣ مايس ١٩٢١. وعلى كل حال، فإن الشيخ لم يتسلم في وقتها هذه البنادق ولا الثلاثة آلاف بندقية الإضافية التي كانت قد أعدت للتسليم. ويرجع سبب ذلك إلى حالة عدم الاتفاق في مختلف الأوساط الرسمية حول فيما إذا تعطى هذه الثلاثة آلاف بندقية الإضافية كهدية مجانية أو فيما إذا يدفع الشيخ أسعارها. على أية حال، فقد سُلمت في شهر تموز أربع قطع من المدفعية، مع ضعف الذخيرة الحربية التي كانت قد أُجيزت (أي ٢٠٠ طلقة لكل مدفع). أما البنادق فلم تسلم إلا في شهر كانون الأول عندما أخذ الكولونيل تريפור، المقيم في بوشهر، على عاتقه طلب أمر تسليمها تاركاً مسألة الدفع لتحل فيما بعد.

لقد التمس خزعل، في مقابلة له مع العقيد تريפור، أن تسلم إليه البنادق حالاً. فقد انسحب الجنود البريطانيون في بداية الصيف في الوقت الذي كانت فيه القبائل المثيرة للمشاكل مسلحة تسليحاً جيداً. واستمر الشيخ قائلاً، بأنه في حالة حدوث أي اضطراب سيصبح من الضروري بشكل قاطع، أن يتسلح أتباعه تسليحاً جيداً أيضاً. وفي الحقيقة، فإنه قد طلب من السير أرنولد ولسون عشرة

(١) بوش (Busch): بريطانيا والهند والعرب، ص ٤٤٧ - ٤٥٢؛ اللورد ريدنك: نائب الملك في الهند، إلى مونتيك، تلغراف، رقم ٦٧٩٥، سيملا، ١١ مايس ١٩٢١، (F.O.) ٣٧١/٦٤٢٢.

آلاف بندقية، غير أن الأخير قلَّ لها إلى نصف العدد المذكور. وأوصى تريفور بأنه بالنظر إلى التوفير الذي يقتضي ضمناً جعل الشيخ، بدلاً من البريطانيين، هو المسؤول عن حماية شركة الـ (APOC) والمصالح البريطانية الأخرى، فمن العدالة بأن تتحمَّل بريطانيا جميع تكاليف الأسلحة^(١).

لم يكن حكم الشيخ خزعل، حكماً بجميع المظاهر الخارجية، قوياً في شهر كانون الأول سنة ١٩٢١. والحقيقة أن السير برسي كوكس، قد أشار على الشيخ «كصديق» في شهر نيسان أن «يتخلى عن الفكرة» بأن يكون أميراً للعراق لأنه «شخصياً لا يعتقد بأنه سيكون ناجحاً».

في الواقع، كان لدى كوكس فعلاً تعليمات من مؤتمر القاهرة حول السياسة في الشرق الأوسط العربي: وكان فيصل، بطل لورنس في ثورة في الصحراء وابن الشريف حسين شريف مكة، هو الذي سيكون ملكاً على العراق. لذلك سحب خزعل، وكم كانت خيبة أمله الخاصة كبيرة، ترشيح نفسه وأصدر مذكرة عامة في تأييد فيصل.

وعلى كل حال، كان من الواضح أن علاقاته مع المرشح المفضل للبريطانيين ستكون سهلة، فعلاوة على كونه طالب منصب، فإنه كان صديقاً لابن سعود العدو للحدود لعائلة الأشراف.

ومع ذلك، فإن علاقاته الطيبة مع ابن سعود قد أسندت مركزه مع البريطانيين، فصار بإمكانه القيام بدور الوسيط ودور الشخص المصالح بين الأمير وأصدقائه في الكويت وجيرانه في العراق، وقد استحسن مثل هذا الدور بالفعل من حيث المبدأ عندما عرض خدمات ابنه جاسب ليقوم بدور الوساطة في نزاع الحدود بين ابن سعود وحاكم الكويت الجديد الشيخ أحمد^(٢).

(١) (F. O.)، ٣٧١ / ٦٤٢٢؛ (F. O.)، ٣٧١ / ٦٤٣٣؛ تريفور إلى دنيس سامويرز بري (Danis Samouirez Bray)، وزير الخارجية، إلى (GOI)، رقم ٤٣٦، بوشهر، ١١ كانون الأول ١٩٢١، (F. O.)، ٣٧١ / ٧٨٣٠.

(٢) (F. O.)، ٣٧١ / ٦٣٥٢؛ (F. O.)، ٣٧١ / ٦٣٥٠؛ (F. O.)، ٣٧١ / ٦٣٥١.

ولم يكن نفوذ وسلطة الشيخ في فارس أكبر مما كانت عليه، فقد قوت صفقة الأسلحة مع البريطانيين سلطته على قبائله، وكان نفوذ الحكومة المركزية الضعيف في طهران أبعد مما كان عليه في السابق إذ لم يدفع خزعل الضرائب المفروضة عليه منذ سنة ١٩١٣.

وقد أفلقت هذه الحقيقة الأخيرة المسؤولين في عربستان، على الرغم من الحقيقة بأن التسوية التي قد توصل إليها كوكس مع وثوق الدولة في ربيع عام ١٩٢٠، لم تعترف بها الحكومة التي جاءت بعد ذلك، واستمر خزعل على امتناعه عن دفع الضرائب، فخشي المسؤولون البريطانيون من أن هذا الخلاف غير المحسوم قد يوفر للحكومة المركزية مبرراً بالتدخل في شؤون الشيخ - وهو تطور ربما يؤدي إلى الإضرار بالمصالح البريطانية.

وفي النتيجة، عمل المسؤولون الإنجليز والهنود في عربستان، على جلب الطرفين إلى الوصول إلى اتفاقية، فقام بيل (EGB. Peel)، القنصل في الأحواز، في صيف عام ١٩٢١ بجولة خاصة في طهران للتفاوض مع قوام السلطنة (Qawam al-Sultannah)، رئيس الوزراء الجديد، بالنيابة عن خزعل. وذكر قوام بأنه ليس باستطاعة المجلس، الوشيك، الموافقة بأية حال على التسوية السابقة لكنه سيكون مستعداً للتنازل عن متأخرات دفع خزعل حتى شهر آذار ١٩٢٠، في حالة دفع الربيع بشكل كامل فيما بعد. وقبل بيل ذلك نيابة عن خزعل، مدركاً بأن المجلس الجديد والمعتقد بأنه سيكون مجلساً يتسم بالتصلب (Militant) قد يصير على شروط مرهقة أكثر.

وأبى الشيخ قبول ذلك معتقداً بأنه بالإمكان الحصول على شروط أفضل، وعقد العزم على أن يدفع ربيعاً جزئياً^(١) وأن ينتظر تعيين حاكم عام جديد لعربستان. وعندما تولى ظهير الملك (Zahiral-Mulk) المنصب توصل خزعل إلى اتفاقية معه يتمكن بموجبها الشيخ أن يطلب ثمناً عن المصروفات التي ينقاه

(١) موجز الخليج العربي، تشرين الأول ١٩٢١، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٣٦.

في المحافظة على القانون والنظام، وأن يخصمها من الربيع المستحق للدفع، وبذلك أنقص المبلغ الأخير إلى مقدار مقبول أكثر^(١). ولم تتضاءل قدرة خزعل في أن يحصل على ما يريد عن طريق الرشوة، وقدرته على الهيمنة والإكراه بالتهديد لممثل الحكومة المركزية المحلي في شهر كانون الأول ١٩٢٠.

كانت علاقة خزعل بالبريطانيين، بجميع المظاهر الخارجية، قوية أيضاً كما كانت في السابق، إذ يوحى رفض الشيخ قبول التسوية المالية التي حققها بيل (Peel) وقوام السلطنة لأنه اعتقد بأنها هي الحقيقة. فإنه اعتقد، بوضوح، بأن البريطانيين سيؤيدونه، برغم كل شيء، في حالة ظهور انشقاق أو تصدع حاسم مع الحكومة في طهران.

وقد واصل مسؤولو الخليج، من جانبهم، تقليد كوكس في العمل على تقوية المصالح البريطانية والنفوذ البريطاني في عربستان كما كانوا يعملون دائماً. ويبدو أن سياسات مدرسة الخليج العربي (التي كانت فعالة حتى حينما كانت الاتفاقية نافذة المفعول) قد قُدر لها بأن تصبح مهيمنة، مع انهيار حلم اللورد كرزون في الهيمنة على الحكومة المركزية من خلال الاتفاقية الإنجليزية - الفارسية.

عاد الوضع في فارس، بجميع مظاهره، إلى ما كان عليه في سنة ١٩٠٧ قبل التفاهم الإنجليزي - الروسي أو حتى إلى ما كان عليه الوضع في ربيع ١٩١٤، عندما بدأ التفاهم الدولي بأنه على حافة الانهيار. فقد تضاءل نفوذ وهيبة بريطانيا في طهران إلى درجة كبيرة في الوقت الذي تزايد فيه نفوذ وهيبة روسيا إلى درجة كبيرة. وظهر للمرة الثانية أن البريطانيين يواجهون اختياراً إما بفقدان السيطرة على فارس وإما في بناء حصن منيع في الجنوب وأن يحصنه ويدافع عنه الوجهاء المحليون من أمثال شيخ المحمرة والخانات البختياريين.

وصل الوزير البريطاني المفوض الجديد في فارس، السير برسي لورين

(١) موجز الخليج العربي، تشرين الأول ١٩٢١، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٣٦.

(Lorraine) إلى المحمرة في شهر كانون الأول وهو في طريقه إلى طهران . وقد كان مخولاً بأن يعبر ثانية بمناسبة زيارته «عن رضا حكومة صاحب الجلالة لتعاون خزعل المخلص المستمر»^(١).

وكان الشيخ ، في المحادثة التي تلت ، ميّالاً إلى أن يطيل شرح تعاونه المخلص لا سيما خلال الحرب . وأنه بعد انتهائها كان يأمل «بأن يجد نفوذه وهيبته مدعومة بشكل كبير» . ومهما يكن ، فإنه يبدو لخزعل بأن «حكومة صاحب الجلالة قد تحولت لدعم الحكومة الفارسية بدلاً منه في مسائل كانت له فيها مصلحة حيوية» - والقضية التي يشير إليها هنا هي بشأن ريعه ، وعلى الحكومة البريطانية «أن تصر على اعتراف الحكومة الفارسية الحالية بالتسوية التي قد أعدت بين السير برسي كوكس ووثوق الدولة في بداية سنة ١٩٢٠» .

ثم تحولت المحادثة ، بعد أن شرح القنصل بيل مشكلة ضرائب خزعل للوزير المفوض ، لتتناول موضوعاً عاماً في فارس . فقدم خزعل عدة اقتراحات وحسب بأنها ستمكن الحكومة البريطانية من «استعادة نفوذها» في طهران . وتضمنت هذه الاقتراحات قائمة بأسماء الوجهاء الذين على الوزير المفوض أن «يرشيهم» .

وأبي لورين أن يلزم نفسه أو حكومته بأي طريق خاصة ، لا سيما الطريق الذي يهدف إلى شراء الأصدقاء :

«وضعها بوضوح تام . . . إنه لم يتو مناقشة أي شكل من الاتفاقية مع الحكومة الفارسية إلى أن تعبر الأخيرة عن أسفها العميق بشأن الإهانات المتممة التي أبدتها بحق حكومة صاحب الجلالة ، وأن تقدم ضمانات كافية للالتزام بأي اتفاقية في المستقبل» .

(١) وزارة الهند إلى حاكم بومباي ، تلغراف ، رقم ٥٩٠٣ ، ١٧ تشرين الثاني ١٩٢١ ، (F.O.) ٦٤٤٩ / ٣٧١

استجاب الشيخ بموافقة مع الوزير المفوض على أن الأموال البريطانية التي قد صرفت في فارس خلال السنوات القليلة الأخيرة «لم تثمر أي نتيجة إيجابية، والسبيل الأكثر حكمة في ذلك أن تترك الحكومة الفارسية وحدها حتى تعود إلى طريق الرشاد»^(١).

كانت المقابلة بين خزعل ولورين، التي انتهت بأن عبّر الأخير «بتعبيرات عامة جداً» عن «صداقته الشخصية وشعوره الودي» بحد ذاتها حاسمة نوعاً ما. ومع ذلك فإنها، إذا ما أخذت سوية مع المحادثات الأخرى التي قد أجريت بمناسبة زيارة لورين، لا بد وأن بدت للشيخ على أنها في غاية الأهمية. وفي الوقت الذي لم يتعهد لورين بتأييد خزعل ضد طهران في نزاعه حول الربيع، فإنه لم يوجه انتقاداً لخزعل لا بشأن رفضه وساطة بيل ولا بشأن أساليبه الخاصة في الوصول إلى اتفاقية. ويبدو أن ما قاله لورين هو أن السياسة البريطانية في طهران ستكون واحدة من السياسات المتحفظة والباردة المتممّة - وأن الشيخ سيقابل موافقة بريطانيا الضمنية لأي امتياز يستطيع انتزاعه من الحكومة المركزية.

المهم، هو حضور المقيم السياسي العقيد تريفور هذا الاجتماع أيضاً، وهو الاجتماع الذي أنتج في أن يشحن تريفور بسرعة البنادق والذخيرة الحربية التي كان البريطانيون قد وعدوا بها طويلاً. وفي الواقع فإن حاج مشير (Mushir)، وكيل الشيخ وابن حاج رئيس، قد طالب بعد هذا الاجتماع خلال محادثة منفصلة مع القنصل بيل بأن يُمنح خزعل هدية عشرة آلاف بندقية إضافية، ولقب حاكم موانئ الخليج، ونسبة من المبالغ المستحصلة في كمارك المحمرة، ولم يرفض بيل أي من هذه المطالب في الحال^(٢).

(١) موجز المحادثة بين السير برسي لورين وشيخ المحمرة على متن سفينة خدمات صاحب الجلالة. كروكوس (Crocus)، في ٥ كانون الأول ١٩٢١، (F.O.) ٧٨٠٣ / ٣٧١.

(٢) ن. م. تريفور إلى بري (Bray)، رقم ٤٣٦ (S)، بوشهر، ١١ كانون الأول ١٩٢١، (F.O.) ٧٨٠٣ / ٣٧١.

وهكذا، لا بد أن ظهر للشيخ في شهر كانون الأول عام ١٩٢٦، أن بريطانيا قد ألزمت نفسها مرة أخرى في سياسة تستند على تأييد حكم الوجهاء الإقليميين كما هو الحال بالنسبة له، وذلك من أجل حماية مصالحها في جنوب فارس وفي الخليج. وكان المسؤولون البريطانيون الذين تعامل خزعول معهم، على «قاعدة من يوم لآخر»، متشربين كما كانوا في السابق بهذه الفكرة. وقد أضاف السير أرنولد ولسون في المحمرة كمدير لعمليات الشركة الإنجليزية - الفارسية^(١) في عربستان هيبه ومقام اسم شركته (ويحتمل اسم الحكومة البريطانية أيضاً، لأن هناك القليل في فارس ممن يعتقدون بأن الشركة الإنجليزية - الفارسية لم تكن تديرها الحكومة) إلى آرائه المعروفة جداً بشأن سياسة بريطانيا الخاصة والحقيقة في جنوب غربي فارس.

كان كوكس نفسه، ما زال في الجانب الآخر من الحدود في العراق، وبالتأكيد صار للشيخ، بجميع المظاهر الخاصة به، أساساً ممتازة في الاعتقاد بأن العلاقات المهمة بينه وبين الحكومة الفارسية من جهة، والبريطانيين من جهة أخرى، لم تتغير، ومهما يكن، فقد كانت المظاهر الخارجية كاذبة.

(١) مارلو: الفكتوريون المتأخرون في صفحات منفردة.

الصراع مع رضا خان

(أ) الطبيعة الوهمية لقوة خزعل:

بدا الشيخ خزعل في شهر كانون الأول ١٩٢١، وكأنه يمتلك موقفاً أصيلاً للقوة في عربستان والخليج. وفي جميع الأحوال، فقد كان هذا وهمياً أو كاذباً نتيجة إلى عدة عوامل - جاء جميعها كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة للحرب وكان أغلبها خارج نفوذه وسيطرته.

كان أول هذه العوامل أفول نفوذ حكومة الهند في صياغة السياسة البريطانية في المنطقة، ولقد حدث هذا التطور بكارثة الكوت المخزية في ربيع عام ١٩١٦، حيث أجبرت القوة البريطانية الهندية المكونة من أكثر من ١٣,٠٠٠ رجل، بعد حصار شديد استمر حوالي ستة أشهر، على الاستسلام لأعدائهم الأتراك دون قيد أو شرط. وبعد ذلك بفترة قصيرة عاد اللورد هاردينج، نائب الملك في الهند، إلى إنجلترا، فتحوّلت مسؤولية قوة الحملة البريطانية في بلاد ما بين النهرين من حكومة الهند إلى الحكومة في لندن.

وكتيجة لذلك، عانت سلطة «السيطرة القديمة للخليج العربي» من أمثال السير أرنولد ولسون، والسير برسي كوكس المؤثرة في القرارات السياسية أو في صياغة السياسات، من نقصان غير قليل. إذ لم يعد هؤلاء الرجال قادرين على

عرض آرائهم عبر القنوات المؤثرة والمتعاطفة لحكومة الهند في دلهي ولوزارة الهند في لندن.

وفوق ذلك، لم تعمل ثورة العرب في العراق عام ١٩٢٠ التي وقعت خلال إدارة ولسون على تعزيز هيبة «مدرسة الخليج العربي» في لندن. ونتيجة لهذه الثورة، فقد سلمت إدارة العراق إلى وزارة المستعمرات، وعلى الرغم من بقاء كوكس كمندوب سام فإن مسؤوليه في لندن لم يروا المشاكل في الخليج بنفس المنظار الذي نظرت حكومة الهند ووزارة الهند منه إلى هذه المنطقة^(١).

حتى في الهند، فإن وجهات النظر المتعلقة بمنطقة الخليج قد تغيرت بسبب انشغالها المتزايد بالشؤون الداخلية. وكان نواب الملك الذين أعقبوا هاردنج أكثر اهتماماً بالمشاكل القومية الهندية والإصلاح الهندي من متابعة الاستعمار القديم في ما وراء البحار. وكان في دلهي تعاطف كثير من أجل التهرب من المسؤولية ومن الإنفاق على الإبقاء على سلك كبير من الضباط السياسيين، ذلك السلك الذي كان كوكس قد عمل على تطويره في عربستان خلال الحرب. لقد حال الإنفاق على إقامة ترتيبات جديدة في لندن دون إقصاء سلك الخليج العربي من السيطرة الهندية^(٢).

ولقد اتضح بأن السياسة الاستعمارية القديمة لحكومة الهند قد كانت تحيا عند أشخاص مثل نائب الملك السابق اللورد كرزون الذي يشغل في الوقت الحاضر منصب وزير الخارجية والسير برسي كوكس، المقيم السابق في الخليج العربي، والذي يشغل في الوقت الحاضر منصب الوزير المفوض في طهران.

وعلى كل حال، فقد انهارت الاتفاقية الإنجليزية - الفارسية لسنة ١٩١٩ تلك الاتفاقية التي صورت الحلم القديم لفارس وهي قوية ومتحدة وصديقة وتابعة وتقوم بدور حاجزة بين روسيا والهند. وعاد كوكس إلى العراق لكي

(١) بوش (Busch): بريطانيا والهند والعرب، ص ٤٥٦ - ٤٥٧؛ ٤٧٥ - ٤٧٩.

(٢) ن. م. ص ٤٣٦ - ٤٤٠، (F.O.) ٣٧١ / ٤٤٢٢.

يعمل لرؤساء جدد في حين تُرك كرزون في وزارة الخارجية وفي مجلس الوزراء مطوقاً فلم تغد ما اشتهر به من خصوصيات وعداوات سياساته إلا بنفع قليل . وعلى الرغم من أنه قد حاول أن يوجه دفة بريطانيا إلى الوراثة ثانية ، حيث السياسة القديمة في الاستبقاء على مركز متنفذ وقوي في جنوب غربي فارس ، لكنه لم يتمكن في الاعتماد على تأييد حكومة الهند «الجديدة» وزملائه في مجلس الوزراء ، وتابعيه من الإداريين . كان من المؤكد لمثل هذه السياسة ، في هذه الظروف أن تجابه مصاعب . وتكمن الصعوبة الرئيسة منها في الحقيقة بأن مخططات ومشاريع كرزون وسياساته قد ارتبطت بماضيه الخاص وقد ارتبطت بعالم لم يعد موجوداً . فقد تغيرت العلاقات السابقة بين القوى في المنطقة خارج مجال الإدراك تقريباً^(١) .

وفي الواقع ، فقد شكّل التغيير عاملاً آخر في الطبيعة الكاذبة في مركز القوة لخرزل ، لأن هذا التبديل قد اشتمل على إزالة تهديدتين خطيرتين ، أي الإمبراطورية الألمانية والإمبراطورية العثمانية ، هذا فضلاً عن التغيير في طبيعة المنافسة الروسية ذاتها .

فلم تعد الإمبراطورية الألمانية ، التي كانت قد سببت قلقاً تجارياً وسياسياً غير قليل لبريطانيا في فارس والخليج ، تهديداً ، وكان الخوف من ألمانيا وراء الكثير من تحركات وزارة الخارجية المتطرفة في عربستان في الفترة التي سبقت الحرب ، وكذلك جعلها سريعة التقبل للعديد من أفكار ومقترحات «مدرسة الخليج العربي» .

أما الآن ، فليس هناك حاجة إلى استجابة بعد أن اختفى التحدي . والأمر نفسه كان بالنسبة للإمبراطورية العثمانية . فقد صار العراق الآن محتلاً ومُداراً من قبل بريطانيا وسيصبح بعد فترة وجيزة دولة تابعة لبريطانيا . لذلك يبدو بأن

(١) ليونارد موسلي (Leonard Mosley) : الخطأ العظيم (Glorious Faut) : حياة اللورد كرزون (نيويورك ١٩٦٠) ، ص ٢٣٠ - ٢٥٢ ؛ نيكلسون : كرزون .

الخطر في أن تقوم قوة ثالثة بضرب مركز بريطانيا في الخليج من خلال تركيا بعيداً جداً عن الحقيقة.

فكان لسيطرة بريطانيا التي لا يتحداها عملياً أي قوة في الخليج التأثير على تجاهل كون المنطقة عاملاً حاسماً ورئيساً في السياسة البريطانية. ولذلك لم تعد أهمية خزعل كحليف خليجي عاملاً في حسابات الدبلوماسية البريطانية. أما فيما يتعلق الأمر ببريطانيا في الوقت الراهن لا بد إما أن يصمد ويستمر وإما أن يتهاوى أو ينهار بمفرده على أساس أنه كان مصدر قوة أو عائق في المنافسة الإنجليزية - الروسية التي بدأت من جديد من أجل النفوذ في فارس.

كان من المتوقع أن هذه المنافسة، بزوال ألمانيا وتركيا، ستفرض نفسها على الآخرين من جديد، وقد أدت ذلك إلى حد ما لكن مع وجود اختلافات. فقد خضعت روسيا إلى ثورة، واستناداً إلى نظرية ماركس ولينين لا بد من أن ترفض أن تكون فارس والمناطق المستعمرة الأخرى مصادر قوة اقتصادياً لاستغلال المستعمرة الأخرى مصادر قوة اقتصادياً لاستغلال الطبقات الرأسمالية البريطانية قبل حدوث انتفاضة الطبقات الكادحة. كان السوفييت، نتيجة لهذه النظرية، مستعدين تقريباً لتعزيز الاستقلال الحقيقي لفارس كما يعملون على تولي السوفييت السلطة في فارس. فليس من المحتمل أن يدعن الروس إلى سيطرة بريطانيا على جميع فارس كما صورتها الاتفاقية الإنجليزية - الفارسية لعام ١٩١٩، كما أنهم سوف لن يتعاونوا مع بريطانيا في تقسيم فارس كما كان في سنة ١٩٠٧ و ١٩١٥. ولم تعد الهيمنة البريطانية في الجنوب هي البديل المقبول (Quid Pro Quo) للهيمنة الروسية في الشمال.

لقد عدل تغيير روسيا من حالة التعاون مع بريطانيا في فارس إلى حالة المعارضة القوية لها من السياسة البريطانية بصورة جدية وحاسمة. كان على بريطانيا، كما هو الحال في الفترة التي سبقت عام ١٩٠٧، أن تكون حذرة فلا تضغط على الفرس إلى درجة تجعلهم مستعدين للإلقاء أنفسهم في أحضان

الروس، وعلى البريطانيين أن يتناقصوا من أجل رضا الفرس، ولذلك فإن روسيا، عندما رفضت الاعتراف بالمركز الخاص في فارس في معاهدة شباط ١٩٢١، صيرت موقف بريطانيا هناك أكثر صعوبة، وصار خزعول بالنتيجة، أكثر صعوبة من ذلك .

ويكمن العامل الثالث في الطبيعة الكاذبة لقوة خزعول داخل فارس نفسها، في تصاعد عدائتها تجاه بريطانيا، فإنها لم تكن مشتركة اشتراكاً فعلياً في الحرب العالمية الأولى، ومع هذا فإنها قد تحوّلت إلى ساحة معركة وتضرّرت من إئتلاف الحرب ورعيها، إذ تحارب الروس والأتراك في مناطقها الشمالية . وحرابت وحدات بريطانية القيادة وحدات ألمانية القيادة وأفراد القبائل المدفوعين بدافع وطني في القسم الجنوبي من البلاد . وقسمت بريطانيا وروسيا، بكل ما لهما من نوايا وأهداف، البلاد في عام ١٩١٥، وقايضت روسيا بريطانيا حقوقها في «المنطقة المحايدة» لفارس مقابل حق التقرب في الدردنيل .

وقد تحركت الجيوش البريطانية، في أعقاب انهيار روسيا عام ١٩١٧، شمالاً لمحاربة الأتراك والبلاشفة، وترك انتهاء الحرب بريطانيا في احتلال عسكري لأكثر البلاد، وكانت القوات المشتركة أضعف بكثير من أن تكون مؤثرة، غير أن تواجدهم قد أبقى على ذكريات بريطانيا البغيضة حول العمليّات العسكرية السابقة، وحول مشاركتها روسيا، حية . ولقد ازداد الانفعال الفارسي، الذي كان قد تأجج بفعل الدعاية الوطنية والألمانية زمن الحرب، خطورة وحدة في الوقت الحاضر بالتدخّل البريطاني في الشؤون الداخلية للبلاد، التدخّل الذي قد عدّ بشكل واسع أنه لا مبرّر له .

وعلى الرغم من قدرة بريطانيا استخدام تعاون الوزارات الفارسية المتعاقبة وذلك بالتهديد بسحب إعاناتها المالية، لكنه صار من الصعب بصورة متزايدة لأن تستبقي هذه الحكومات على نفسها بوجه الضغط المتصاعد ضد بريطانيا من

جميع الجهات. فقد سعت حكومة مشير الدولة (حزيران إلى تشرين الثاني ١٩٢٠) أن تنهج نهجاً مستقلاً غير أن التدخّل البريطاني تسبّب في سقوطها بالنهاية. وأثبتت الحكومات التي أعقبتها والتي كانت أكثر إذعاناً بعدم قدرتها على الحكم، فانتهت أخيراً الأزمة الحكومية الطويلة بتمرد عسكري قام به السيد ضياء الدين الطباطبائي والعقيد رضا خان.

وسرعان ما أعلنت الحكومة الجديدة بوضوح عن عزمها بأن تكون مستقلةً عن النفوذ البريطاني، فقد رفضت الاعتراف رسمياً بالاتفاقية الإنجليزية - الفارسية، وقد دُفعت المعاهدة مع الاتحاد السوفييتي في شباط ١٩٢١، التي تُوقفت طويلاً بسرعة إلى الاكتمال. وأعطى أحد بنود هذه المعاهدة روسيا الحق في إرسال الجنود إلى فارس في حالة غزو «قوة ثالثة» للبلاد. وقصد من هذا البند بوضوح التواجد المستمر للجنود البريطانيين في كل من شمال وجنوب فارس، وأبطل الامتياز الذي امتلكته الشركة الإنجليزية الفارسية لاستثمار النفط في المناطق الشمالية. في الوقت الذي قد ندد فيه بتواجد الشركة وممارساتها في الجنوب.

واتجهت الحكومة الجديدة إلى الولايات المتحدة من أجل المساعدة المالية والتقنية، ففي تموز ١٩٢١ قدم الوزير المفوض الفارسي في واشنطن مذكرة إلى وزير الخارجية تشارلس إيفان هيوغز (Charles Evans Hughes) طالباً فيها مستشارين فنيين في الحقول أو المجالات المالية والزراعية والمواصلات والتعدين والأمور الصحية، وطلب أيضاً قرضاً كبيراً. واقترح من بين الأمور الأخرى، أن يُنضم خبراء المالية الأميركيين بنكاً وطنياً تنقل إليه عدد من الامتيازات. والمهم، أن اثنين من هذه الامتيازات كانتا من أجل سكة حديدية تبدأ من الخليج إلى المنطقة الواقعة خلف ساحل عربستان، وكذلك من أجل سد ضخم ومشروع ري على نهر الكارون. وكان لكل من الشيخ خزعل والبريطانيين تاريخ طويل في الإبقاء على السيطرة على مثل هذه المشاريع

لأنفسهم. فأظهر هذا العرض بوضوح عزم الحكومة الفارسية على ضرب المصالح التي أصبحت ملك الشيخ والبريطانيين في عربستان.

وعقدت بريطانيا العزم، في وجه هذه السياسات، على أن تنتهج نهج اللامبالية التامة في طهران - ويعني هذا وقف جميع الإعانات الاقتصادية إلى أن تجلب الفوضى الداخلية الحادة، التي تسببت بفعل ذلك - الفرس إلى رشدهم^(١). وقررت بريطانيا حول هذه المسألة أن تقوي، في نفس الوقت، قدرة خزعل بإرسالها أو بشحنها الأسلحة والذخيرة الحربية التي قد وعدت بها طويلاً في تشرين الثاني ١٩٢١. أيضاً فقد قُصد من هذه الخطوة عودة فارس إلى «رشدها».

لا نعرف فيما إذا قُدر لهذه السياسة أن تنجح فقد بقي ذلك لكي يتضح في المستقبل، غير أنه لو أن الحكومة الجديدة قد أفلحت في الاستبقاء على نفسها فمن الواضح أنها ستشكل خطراً على استقلال الشيخ خزعل المستمر.

(ب) خطوات أو تحركات الحكومة الفارسية ضد خزعل (١٩٢٢):

جاءت الإشارة الجديدة الأولى في نية الحكومة الفارسية الجديدة في توسيع سلطتها الفعلية في عربستان في شباط ١٩٢٢، إذ رفض قوام السلطنة رئيس الوزراء الفارسي الاعتراف بالتسوية المالية التي تم التوصل إليها في صيف السنة الماضية بينه وبين القنصل البريطاني بيل الذي كان يعمل نيابة عن الشيخ ولم يوافق الشيخ أبداً على تلك التسوية التي كان قد تحدد بموجبها التنازل عن جميع ما تبقى من متأخرات الربيع التي لم تدفع منذ سنة ١٩١٣ مقابل دفع كامل للربيع بعد سنة ١٩٢٠.

(١) فاطمي: دبلوماسية النفط، ص ٧٣ - ١٣٧؛ إيفري: إيران الحديثة، ص ٢٤٥ - ٢٦٨، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٠٧.

وحدث بيل (Peel) «خزعل» بأن يطوق رفض الاعتراف باهتبال فرصة الإشراف الإداري وفساد المسؤول الإداري ليخلص نفسه من تعهد دفع ما تبقى عليه من متأخرات زمن الحرب، والتي بلغت في تقديراتها المعتدلة أكثر من ٢٥٠,٠٠٠ تومان. ومن ثم بإمكانه التفاوض للحصول على الشروط التي قد أحرز عليها كوكس في الاتفاقية مع وثوق الدولة - وهي دفع نصف الدخل السنوي لست سنوات تلي سنة ١٩٢٠^(١). غير أن خزعل قد توصل بالفعل إلى تفاهم مع الحاكم العام لعربستان إذ اتفق فيه الأخير على كل من تقليل ضرائب الشيخ الحالية، والتعهد بعرض قضيته على الحكومة في طهران. في غضون ذلك، أبى خزعل أن يدفع الروشة إلى الرئيس المحلي للإيرادات من أجل الحصول على وصولات ما تبقى من ضرائب^(٢) متأخرة زمن الحرب.

كان تصلب خزعل من الناحية التكتيكية خطأ، لأنه قد أعطى إلى الحكومة المركزية مبرراً قانونياً لأن تلجأ إلى كل الإجراءات القسرية، فبعد فترة قصيرة أقلق إعلان الحكومة الفارسية بأنها عازمة على إرسال الجنود إلى عربستان لجمع الإيرادات أقلق خزعل كثيراً - لكنها لم تثر بالضرورة دهشته^(٣).

فاتصل خزعل على الفور بالمقيم البريطاني بوشهر العقيد تريفور، وقدم للمرة الثانية موضوعه القديم المؤثر وهو أن وجود الجنود الفرس سيؤدي إلى عدم استقرار قبائله وإلى الإضرار بالمصالح البريطانية ومصالح شركة النفط الإنجليزية - الفارسية، وقد وافقه تريفور على ذلك، فاقترح على السير برسي كوكس، الوزير المفوض في طهران، قائلاً بأن إرسال الجنود سيكون مناقضاً

(١) موجز الخليج العربي، شباط ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٣٦.

(٢) بيل (Peel): إلى لروين، تليفراف، رقم ٩، الأحواز، ١٨ كانون الثاني ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٠٤.

(٣) موجز الخليج العربي، نيسان ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٣٦.

للمضامات البريطانية، التي مُنحت إلى الشيخ، وأنه لا بد أن يقضي عليّ
مقترحات الحكومة المركزية في المهدي^(١) (Nip in the Bud).

وعليّ كل حال، فإن تريفور، كما قد كتب لورين فيما بعد إليه، اعتقد
بأن عليّ البريطانيين:

«أن يسيروا بحذر وأن نقتصد بقواتنا إلى درجة كبيرة، وأن
نعيد بناء خطة عملنا بهدوء وجهد، وذلك لما رأيناه من أن أسس
سياستنا فيما بعد الحرب قد انتزعت من تحت أقدامنا بواسطة
ظروف مطلع عليها أنت بصورة تامة. ولذلك، فإنني أرفض
التدخل في صنع الوزارة وفي التعيينات المختلفة بأية حال. . . إن
مهمتي هي أن أدع القوي الطبيعية تعمل، في الوقت الذي أحاول
فيه أن أجعل الفرس يدركون ذلك ويتحملون مسؤولياتهم، وذلك
كي يفهموا بوضوح، من خلال تجربتهم الخاصة عدم كفايتهم
أولاً، وثانياً: في مصلحتهم قطعاً أن يكونوا عليّ علاقة طيبة معنا.
وكانت النتيجة الطبيعية الضرورية لهذه السياسة، المخططة
لاستعادة مركزنا العام عن طريق إعادة بناء خطة عملنا عليّ أسس
ثابتة أو راسخة، وإن كانت صغيرة، عدم قدرتنا عليّ دعم وتأييد
شعبنا بالقدر الذي نطمح إليه. . . باستطاعتي أن أقوم في بعض
الأحيان باتخاذ الأمر عن طريق المناورة، غير أنني لا أستطيع أن
أطلب طلباً مباشراً يكون مرفوضاً: أيضاً، يجب عليّ أن أحافظ
عليّ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية بشكل سليم».

واستمر لورين قائلاً:

«بأنه علاوة عليّ ذلك، فإن هناك عدداً من المصالح
والاهتمامات البريطانية التي لم تكن منتظمة عليّ نحو كامل، وغير

(١) تريفور إلى لورين، تليفاف، رقم ١٠٨، بوشهر، ١٨ نيسان ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٠٥.

شرعية أو قانونية في بعض الأحوال... تعود أكثرها بالنفع على فارس بالسبل المادّية... وفي الوقت ذاته، فإن مواقف شاذة من هذا النوع تكون دائماً نتيجة لعدم كفاية وأهلية الفرس وأنه بالإمكان تجاهل الاعتراضات الفارسية إن كان ضرورياً، فإن مثل هذا الوضع لا يمكن أن يبقى طويلاً بصورة غير محددة في الظروف الجديدة لما بعد الحرب، وآخرها جميعاً في عالم قد أوجد عصبه الأمم كضرورة عالمية^(١).

لهذا كان لورين، وقد ألزم نفسه بهذه السياسة، متردداً في أن يشدد على الحكومة الفارسية، لا سيما على رضا خان، الذي كانت لديه فكرة إرسال الجنود لجمع الإيرادات.

وكما أبرق لورين إلى تريفور قائلاً:

«أن معركة بيني وبين وزير الحرب في غير محلها في الوقت الراهن، فإنه هدف البلاشفة ولذلك فإنه، إذا ما دبر أو روض بشكل لائق، سيكون مصدر قوة بالنسبة إلينا. وإنني أرى علاوة على ذلك، بأن الشيخ غير صائب بشأن مسألة الإيرادات وستضعني، المدافعة عن مطالبه المتطرّفة، في وضع سيء»^(٢).

وأرشد الوزير المفوض بأن يؤثر المقيم على خزعبل لينال تصفية متأخراته زمن الحرب. وأن يجعل قوائم ضرائبه حتى الوقت الحاضر. ففي حالة دفع الشيخ جزئياً للحكومة المركزية وفي حالة التوصل إلى تسوية معها، فإن بريطانيا ستولي الأمر العناية وأن تكون التسوية نهائية. ليس باستطاعتها الآن التدخل

(١) لورين إلى تريفور، سري، وشخصي، (Gulahek)، ٤ تموز ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١/٧٨٠٧.

(٢) لورين إلى تريفور، تلغراف، رقم ٨٧، طهران، ٢١ نيسان ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١/٧٨٠٥.

لضمان الاتفاقية كما قد قام به كوكس مع وثوق الدولة . إذ إن بريطانيا كانت تمول إدارة وثوق الدولة ، لكن وكما أشار لورين إلى ذلك بلفظة ، أن «تدخلنا الآن بوضوح أقل فاعلية ، ولأوضح ذلك باعتدال ، إننا قد سحبنا جميع دعمنا المالي وأن الحكومة الفارسية بحاجة ماسة إلى الأموال وهي تعتزم فرض ضرائب (ملية) على أسس منتظمة في كل أنحاء البلاد»^(١) .

وأبلغ لورين رؤسائه في لندن حول الوضع ، ذاكراً بأن المفروض أن تسوى المشكلة قبل فترة طويلة لو لم يكن خزعل «متصلباً وعنيداً» . إن الإلزام بالقوة «مصادق عليه في طهران بالإجماع» . وأبرق قائلاً :

«أدرك تماماً بأنه من وجهة نظرنا كيف أن وجود الجنود
الفرس في عربستان أمر غير مرغوب فيه تماماً غير أنني أعتقد بأنه
إذا كان بالإمكان حل مشكلة الإيرادات فإن باستطاعتي إيقاف
إرسالها . ويتضمن هذا من المحتمل أن علي إخبار وزير الحرب
بخصائص تمهداتنا تجاه الشيخ لكنني أظن بأنه من غير المرغوب
فيه البوح بمثل ذلك وإن كان بالإمكان تفاديه»^(٢) .

لقد وافقت كل من الهند ووزارة الخارجية ، بعد شهر من المداوولات في لندن ، على طريقة عمل لورين بشكل عام ووجهته بشكل خاص بأنه لا بد من الإبقاء على سرية الضمانات التي منحتها بريطانيا إلى الشيخ خزعل ، وأعلمتاه أيضاً :

«فإذا ما سئلت : عليك أن تقيد نفسك بتصريح عام وهو أن
التأييد الذي وعد به خزعل مشروط بمراعاته لتعهداته تجاه
الحكومة الفارسية . وبإمكانك الإضافة بأن الشيخ مدرك تماماً بأنه

(١) لورين إلى تريفور ، تلغراف ، رقم ٩٤ ، طهران ٢٦ نيسان ١٩٢٢ ، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٠٦ .

(٢) لورين إلى وزارة الخارجية ، تلغراف ، رقم ١٩٩ ، طهران ، ٢٥ نيسان ١٩٢٢ ، (F.O.) ٣٧١ / ٣٨٠٤ .

لا بد أن تكون علاقات حكومة صاحب الجلالة تجاهه موافقة
لهدفنا في احترام استقلال فارس ووحدةها^(١).

فابتدأ خزععل في غضون ذلك، واستجابة لضغط كل من الفرس
والبريطانيين لدفع ضرائبه، بالعمل في عدة اتجاهات مختلفة.

إذ دفع المبلغ الذي قد اتفق عليه مع الرئيس المحلي للإيرادات بشأن
ضرائبه الحالية، وحصل من الموظف نفسه على وثيقة تحرره من مسؤولية أو
دين الضرائب للفترة التي سبقت عام ١٩٢٠، ولقد احتاجت هذه التسوية إلى
مصادقة الحكومة المركزية، فسافر موظف الضرائب الميال للمساعدة إلى
طهران للحصول عليها^(٢).

لكن خزععل سعى في الحصول على خمسمائة بندقية أخرى من
البريطانيين لثلاث تحاول الحكومة الفارسية إجباره. وكان الشيخ مستعداً إلى أن
يشتريها لكن تريفور، المقيم، كعادة مدرسة الخليج العربي، حث بقوة على
تنفيذ طلب الشيخ. ليس هنالك أي تظاهر من أي جانب على أن هذه الأسلحة
لم تكن لأي غرض سوى مقاومة الحكومة^(٣) المركزية. ولم تكن في نية
حكومة الهند تسليح الشيخ ضد الحكومة الفارسية؛ فإن هذا كان غير وارد بأن
اتخاذ مثل هذا الإجراء سيجعل الهند بشكل مينوس^(٤) ملامة من الحكومة
الفارسية. وحث نائب الملك بالفعل على أن تمنع حكومة صاحب الجلالة
إرسال الجنود الفرس إلى عربستان بالنظر إلى رفض طلب تزويد الأسلحة^(٥).

(١) وزارة الخارجية إلى لورين، تلغراف، رقم ١٤٧.

(٢) موجز الخليج العربي، مايس ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٣٦.

(٣) تريفور إلى دينس بري (Denys Bray)، وزير الخارجية لحكومة الهند، تلغراف، رقم ٩١٩،
بوشهر، ١٤ مايس ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٠٦.

(٤) بري إلى تريفور تلغراف رقم ٦٩٢ (S)، ٦ مايس ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٠٦.

(٥) اللورد ريدنك: نائب الملك، إلى فيكونت بيل، سكرتير الدولة للهند، تلغراف، ٢٧ مايس
١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٠٦.

وفي الوقت نفسه، سعى خزعل إلى أن يجد حليفاً قريباً من بلاده، فدخل في مراسلات مع جمعية إسلامية (ضد بريطانيا) مركزها في النجف، وحسبما يذكر أنه انضم إليها، وكانت هذه الجمعية تدعو إلى الوحدة الإسلامية. كذلك فإنه اجتمع مع الخانات البختيارين في دار خزينة (Dar-i Khazinah) للفترة من ٢٩ نيسان حتى ٢ مايس.

وحسبما يذكر، أن الاجتماع كان ودياً للغاية، وبعث الخانات ببرقية إلى الخان الأكبر والأليخان السابق صمصام السلطنة، قائلين له فيها بأنهم قد حلوا جميع الاختلافات البارزة مع الشيخ، وظهرت وثيقة رسمية عن اجتماع آخر عقد في الأحواز (للفترة من ٦ إلى ١٢ مايس) الذي ورد فيه ما يأتي^(١):

(أ) سيتعاون الطرفان في جميع النواحي.

(ب) وأن يستمرا في خدمة الحكومة الفارسية بإخلاص وولاء.

(ج) وأن تمد جميع الاتفاقيات السابقة باطلة ولاغية (Null and void).

(د) وستلزم الاتفاقية الحاضرة المنحدرين من نسل الأطراف المتعاقدة^(٢).

كان البختياريون قلقين ومهتمين بشأن خطة رضا خان في إرسال الجنود إلى عربستان لإجبار خزعل على دفع الضرائب، لأنهم، على اعتبار أنهم

(١) اللفتانت الكولونيل ساندرز (M. Saunders): القائم بالأعمال العسكرية في طهران، إلى لورين، رقم ٢/١١/٦٢، طهران، ٢٧ مايس ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨١١.

(٢) موجز الخليج العربي، مايس ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٣٦، كانت بنود الاتفاقية غامضة جداً والعلاقات بين الشيخ والخانات ودية جداً الأمر الذي أثار الريبة في طهران. وسرعان ما أشيع هناك أن البريطانيين قد كونوا تحالفاً غير رسمي (League) جنوبي تحت رعايتهم ويشمل شيخ المحمرة، والبختاريين والقاشقائين بهدف تقسيم فارس. ويبدو أن القصة قد نالت بعض تصديق رضا خان، في الوقت الذي استدعى فيه الوزير السوفياتي المفوض صمصام السلطنة مهدياً إياه بالجيش الأحمر إذا ما استمر على مثل هذه النشاطات. لقد فهمت دوافع وإجراءات لورين في تعزيز صلات جيدة بين البختاريين والقاشقائين والعرب، لأجل تقليل النفوذ البلشفي وكذلك من أجل الضغط على الحكومة المركزية باتخاذ موقف إيجابي أكثر، خطأ أيضاً. لورين إلى إيرل بلفور (Earl of Balfour) القائم بأعمال وزير الخارجية، رقم ٤٣٤، سري، طهران، ٨ تموز ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٠٨.

مقيمين في عربستان، ستتضرر سلطتهم وهيبتهم إذا ما أرسل الجنود القرس، على الرغم من أن التهديد كان في الظاهر موجهاً ضد الشيخ. كذلك فإنهم نظروا بحقد إلى إرسال رضا خان ضباطاً إلى شوشتر والمحمرة من أجل تجنيد وتدريب الخيالة لكي يقوموا بدور الحامية للمنطقة. ولقد وجد الشيخ، منع وجود البختارين إلى جانبه، الدعم الذي قد كان يتطلع إليه^(١).

تشير إجراءات خزل في طلب الأسلحة والحلفاء إلى عدم اعتقاده بأن الحكومة الفارسية ستوافق على الاتفاقية التي قد تم التوصل إليها مع معتمد الإيرادات المحلي. وكان لورين، بعد مناقشة الموضوع مع ذلك الموظف في طهران يميل إلى نفس الرأي، غير أن المعتمد قال له بأنه «إذا ما أعطى الشيخ قدراً معقولاً أعلى من المبلغ الذي كان مستعداً على دفعه بخصوص المتأخرات فإن بإمكانه حلها». ولذلك، فقد طلب لورين من السير أرنولد ولسون، مدير عمليات شركة الـ (APOC) في عربستان وصديق الشيخ القديم، أن يضغط عليه لتلبية هذا المطلب، فوافق ولسون.

وكان من المهم جداً أن يتم التوصل إلى اتفاقية فوراً، فقد استجابت الولايات المتحدة لطلب فارسي من أجل الخبراء الفنيين والماليين. وربما سيكون من المستحيل ضمان أي اعتبار للشيخ إطلافاً بالنسبة إلى مطالبه زمن الحرب، وذلك بوصول المستشار المالي الأمريكي^(٢).

ومن الناحية الثانية، فإنه سرعان ما صار واضحاً بعدم كفاية الجهود البريطانية في التعجيل بالمفاوضات. فقد عقد رضا خان العزم على تسوية الموضوع بالطرق العسكرية ودونما مفاوضات - مشيراً بذلك إلى أن مشكلة الضرائب هي نوع من الذريعة لإجراء عسكري أولاً.

(١) موجز الخليج العربي، مايس ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٢٦؛ تريغور إلى بري، تلغراف، رقم ١٠١٧، بوشهر، ٣٠ مايس ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٠٦.

(٢) لورين إلى بري، تلغراف رقم ٥، طهران، ٧ حزيران ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٠٦.

وطرق سمع لورين في يوم ١٨ تموز أن خمسمائة جندياً فارسياً يرافقهم المدفعية قد غادروا أصفهان عبر بلاد البختياريين باتجاه عريستان. فاتصل لورين، بعد أن علم من الخانات البختياريين بأنهم غير مطلعين أو جاهلين بهذا التحرك، برضا خان في ٢٠ تموز قائلاً: بأن هذا التحرك سيعرض حقول النفط إلى الخطر وأنه سوف «يبدد الشقاق بين الجميع». علاوة على ذلك، فإن هناك حاجة ملحة إلى الجنود في مكان آخر لمعالجة «المتمردين وقطاع الطرق». وحسبما يذكر أن رضا خان كان «متعقلاً ومنطقياً» غير أنه لم يستطع الاستجابة لطلب لورين في سحب الجنود ما لم يتلقى أمراً من رئيس الوزراء، وكان رئيس الوزراء «أقل تعقلاً» غير أنه في نهاية الأمر تمهد بوقف التحرك العسكري للجنود لفترة شهرين^(١).

ورأى لورين أن التوقف سيكون مؤقتاً وأن الموضوع بأكمله هو قضية اختبار لخطة رضا خان في استخدام الاحتياطي من الجيش في إخضاع المناطق الخاضعة لسيطرة طهران. وسأل لندن عما إذا كان عليه أن يخاطر في توتير العلاقات مع رضا خان والحكومة الفارسية وذلك عن طريق الوقوف ضد الخطة. وذكر أن هناك ثلاث وسائل فقط للمعارضة الثابتة في حالة فشل النصح الودّي في العدول عن ذلك، وهي:

- ١ - الفيتو أو الرفض المطلق - وبالطبع ليست لدينا الوسائل المادّية لفرضه بالقوة.
- ٢ - التلميح للبختياريين بوقف مرور الجنود، وبالتأكيد سوف يقومون به.
- ٣ - التخلّص عن طريق دفع الأموال من وزير الحرب وذلك بتقديم التسهيلات المالية للحكومة الفارسية (إنني على علم بأنه سيلتجأ ليّ لذلك وبسرعة)^(٢).

(١) لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف رقم ٢٧٧، طهران، ١٩ تموز ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١/٧٨٠٧.

(٢) لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٢٧٨، طهران، ٢٠ تموز ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١/٧٨٠٧.

أما الخيار الرابع فهو الاستسلام أو الإذعان .

ولم تستجب وزارة الخارجية، على اعتبار أنها راضية عن الطريقة التي يعالج فيها لورين الموقف، بسرعة إلى طلب الوزير المفوض من أجل التوصية والإرشاد .

وعلى كل حال، ففي غضون ذلك (أي ٢١ تموز) أبلغ رئيس الوزراء الفارسي لورين بأنه لم يفكر بأية ذريعة لسحب الجنود دون أن تشير احتجاج المجلس، غير أنه أشار بأن المائتي جندي الذين قد أرسلوا يقصد بهم كحرس للحكومة ومن ثم سوف يمكثون في شوشتر . فضلاً عن ذلك، فإنه ورضا خان مستعدين لإرسال برقية إلى الشيخ يضمنون فيها عدم تدخل الجنود^(١) في أراضيه أو قبائله .

كان من الواضح للورين بأن الجنود ما زالوا في طريقهم ولذلك فإنه أرسل في طلب اثنين من الخانات البختياريين البارزين اللذين قد تنبأ عن النتائج السيئة المحتملة في حالة استمرار التحرك العسكري . واتفقا مع لورين على أن مصالح كل من البختياريين والشيخ والبريطانيين متماثلة، وأنهم سيعملون مع خزعول لتأييد لورين . وليوجدوا ضغطاً تنحمله الحكومة الفارسية . واقترحوا استخدام القوة، واستجاب الوزير البريطاني المفوض لهذا الحل قائلاً:

«بأنه لا بد أن يكون هذا هو السبيل الأخير تماماً وينبغي أن لا يكون ضرورياً»^(٢) .

لم تقترن أهمية تصريح لورين بالنصر لا على الخانات ووزارة الخارجية ولا على حكومة الهند . فقد أبرق الخانات على الفور إلى الشيخ وحاكم

(١) لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٢٧٩، طهران، ٢٢ تموز ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١/٧٨٠٧ .

(٢) لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٢٨٠، طهران، ٢٢ تموز ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١/٧٨٠٧ .

أصفهان العام الذي كان نسيبهم ونسيب الشيخ أيضاً. والتمسوا من الحاكم أن يراقب تقدم الجنود الفرس في الوقت الذي أكدوا فيه للشيخ عن تضامنهم، وبعثوا إلى أفراد قبائلهم رسائل أكثر وضوحاً نوعاً ما.

ويبدو أن إجراء لورين السريع له ما يبرّره حينما أعلن رئيس الوزراء، علي الرغم من احتجاج الوزير البريطاني المفوض، إلى وزارته ووزير حربيته بأن الجنود سوف لن ينسحبوا وسوف لن تتوقف مسيرتهم^(١).

ومن الناحية الثانية، فقد أبرقت وزارة الخارجية بتاريخ ٢٧ من ذلك الشهر قائلة بأن علي لورين أن لا يعترض علي إرسال «ما يبدو أنه ليس أكثر من حرس فخم إلى دزفول وشوشتر»، وأن عليه أن لا يلزم بريطانيا بأية حال بـ «إرباك تعهداتنا تجاه البختاريين، إذا ما استخدمت كما ينبغي فهمه، القوة حتى إن كان هذا هو السبيل الأخير المتبقي»^(٢). ومهما يكن، فإن وزارة الخارجية ما زالت مصممة علي أن تفي بضمانات بريطانيا للشيخ، واعتقدت بأن خزل كان يقوم بمجهود شرعي لتسوية مسألة الضرائب، وأن الحكومة الفارسية هي بوضوح المخبطة. لذلك، أبلغت لورين بأن يواصل محاولاته وجهوده الدبلوماسية لإقناع الحكومة الفارسية بأن تتخلى عن نواياها بالنسبة إلى جنوبي عربستان.

«وأن يضيف إذا ما اقتضت الحاجة قائلاً ينبغي علي الحكومة الفارسية أن لا تندesh، إذا ما أصرت علي اتباعها الطريق الذي تعلم أنه مسيء ومغيب لحكومة صاحب الجلالة

(١) ن. م. لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٢٨٥، طهران، ٢٤ تموز ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٠٧. لقد اعترف الخانات للورين فيما بعد بأنهم قد أبرقوا إلى حكاهم القليلين «بأنهم قد تعهدوا للوزير البريطاني المفوض بأن يوقفوا الجنود عن التقدم إلى عربستان ويجب أن يستخدموا جميع الوسائل لتنفيذ ذا الغرض». لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ١٣٥، سري، طهران، ٦ مابس، ١٩٢٣، (F.O.) ٣٧١ / ٩٠٤٣.

(٢) وزارة الخارجية إلى لورين، تلغراف، رقم ١٨٧، ٢٧ تموز ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٠٧.

بقوة، إذا ما أثر مثل هذا الإجراء على علاقاتنا الجيدة. فإن أي تدخل غير مرخص به من جانبهم مع الشيخ ربما ستجعل حكومة صاحب الجلالة من الضروري أن تعيد النظر في الموقف الحالي وأن تتبنى إجراءات قد تكون ضرورية من أجل تأييده»^(١).

ولم توافق وزارة الخارجية لورين على أنه ليس لبريطانيا السبل في فرض الفيتو المطلق بالقوة، فإن بإمكان السفن الحربية للقوة البحرية الملكية أن تبعد الفرس عن المحمرة^(٢) والأحواز.

ووافقت الحرب الهند ووزارة الخارجية أنه من غير الحكمة توريث البختاريين - خاصة، وأنه لا يمكن الاعتماد على الخانات في الإبقاء على سرية المحادثات مع لورين، وإذا ما صارت معروفة فإنها ربما ستؤثر بجدية على مركز بريطانيا في فارس وستؤدي إلى الإضرار الكبير في المصالح الهندية. لذلك، يجب أن توضح للبختاريين الحقيقة وهي أن بريطانيا سوف لن تؤيد استخدام القوة ضد الحكومة الفارسية حتى وإن كان هذا هو السبيل الوحيد الباقي». واختتم نائب الملك اللورد ريدنك قوله لما فيه أهمية للسياسة المستقبلية قائلاً:

«علينا أن نواجه الإمكانية بأن فارس عاجلاً أم آجلاً ستقرّر بأن تعيد فرض الاعتراف بمركزها في عربستان، في هذه الحالة فإنه لا بد لسياستنا بالتأكيد أن توفق بين هذا وبين مصالحنا الحيوية الخاصة وبين تلك في المحمرة والبختاريين بأقل ما يمكن من الخلاف والاحتكاك»^(٣).

وذكر لورين في تقريره المؤرخ في ٩ آب بأنه قد أبلغ الخانات بأنه يستنكر

(١) ن. م.

(٢) مذكرة، وزارة الخارجية، ٢٤ تموز ١٩٢٢، حول لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٢٨٠، طهران، ٢٢ تموز ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٠٧.

(٣) ريدنك إلى فيكونت بيل، تلغراف، سيملا، ٢٨ تموز ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٠٧.

بقوة استخدام القوة من قبل البختاريين «وليس بإمكان بريطانيا أن تتقبل أية مسؤولية في هذا الموضوع». وعلى كل حال، كان تنصل لورين في مسؤولية بريطانيا قد جاء بعد وقوع الحادثة، إذ كانت هناك على منضدته بالفعل تقارير أولية تشير إلى أن البختاريين قد قاموا بالعمل.

فقد بوغت رتل فارسي في ٣٠ أو ٣١ تموز من قبل ٤٠٠ رجل في خان في شليل (Shalil) في لورستان، متضرراً خسائر تقدّر بين ٣٥ إلى ٤٠ قتيلًا، و٢٠ جريحاً وعدداً كبيراً من المفقودين. وقد جُرد الرتل من جميع أسلحته ومعداته وملابسه ومؤناته، وصرفت البقية الباقية المتناثرة منه باتجاه أصفهان مشياً على الأقدام. وبذلك تلقى مشروع رضا خان باستخدام الجيش لإخضاع المناطق البعيدة عن المركز نكسة مخزية.

لقد ذُكر في البداية بأن المهاجمين كانوا من قبيلة الكوهغلو اللرية (Kuhgilu Lurs)، غير أن الذين بقوا على قيد الحياة اتهموا، عندما وصلوا إلى أصفهان، البختاريين على أنهم قد قاموا بالهجوم، وأن أمير مجاهد هو المسؤول عن الهجوم. وأمير مجاهد (Mujahid) هذا أحد الخانات البختاريين البارزين وصديق الشيخ خزعل.

أيًا كانت حقيقة هذا الادعاء، فإن تنظيم وجسارة الهجوم (الذي قد نُفذ خلال ساعات النهار) تشير إلى خطة دقيقة، فكان عمل التجريد المنتظم للأسلحة والمعدات والمؤن والملابس والنقل. والمهم أيضاً بأن الطريق كان قبل شهرين من الهجوم وبعده مباشرة مأموناً لكل القوافل. والواقع أن التسويات أو الاتفاقيات الخاصة بالحراسة التي كان البختاريون هم المسؤولون عنها لم تكن أبداً أفضل عما كانت عليه آنذاك^(١).

(١) لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٢٩٦، طهران، ٩ آب ١٩٢٢، (F.O.) / ٣٧١ / ٧٨٠٧؛ فيتز باتريك (Fitz Patrick)، القنصل في أصفهان، إلى لورين، تلغراف، رقم ١٨ / (C)، أصفهان، (F.O.) / ٣٧١ / ٧٨٠٧؛ دكتور يونغ يونك (Young)، إلى فيتز باتريك، سري، (Naghn)، ٨ آب ١٩٢٢؛ (F.O.)، (F.O.) / ٣٧١ / ٧٨١٠؛ فيتز باتريك إلى =

وذكر بيل، القنصل في الأحواز (الذي يتمتع الآن بإجازة في لندن) في تقرير إلى وزارة الخارجية بأنه صار «مقتنعاً بأن شيخ المحمرة كان في صميم المشكلة» وأنه والأمير مجاهد، الخان المنتفذ كثيراً بين صفوف الكوهغلو قد حطّط الهجوم^(١) في الربيع السابق.

وتوقعت وزارة الخارجية أن رضا خان سيكون متميزاً غضباً وذلك لأنه لم يكن يود البختاريين على أية حال، وكانت توقعاتها صحيحة. فقد حمل وزير الحرب البختاريين المسؤولية المباشرة للحادثة وحاول أن يدق إسفيناً بينهم وبين الشيخ، وذلك رغبة منه في تجريدهم من الحلفاء، فأبرق برقية إلى الشيخ قائلاً فيها إنه لا يعدّه مشاركاً للخانات ما لم يبلغه الشيخ بما يفيد عكس ذلك. ومن الناحية الثانية، التمس خزعل من لورين أن يبلغ الخانات بأن الشيخ سيظل مؤيداً لاتفاقيته معهم وبإمكانهم الاعتماد على «دعمه وتأييده المخلص»^(٢).

وقد عامل لورين طلب خزعل باحترام، وكان البختاريون يسعون إلى التفاوض مع زعيم القاشقائيين صوّلت الدولة (Sawlat) وزعيم الخمسة (Khamsah) قوام الملك من أجل التوصل إلى اتفاقية مماثلة. وكان خزعل على علاقة ودية مع كل من صوّلت الدولة وقوام الملك. وتوقع البختاريون أيضاً التوصل إلى «اتفاقية سرية» مع والي بشت كوه (Pusht-i Kuh)، وكان خزعل متعاوناً معه بالفعل. ورأى لورين أن ضم الصفوف هذا في الجنوب هو النتيجة الطبيعية للنزعات أو الميول العسكرية لوزير الحرب، وأن ذلك لا يحتاج إلى تسهيلات من بريطانيا، فأعلم القناصل البريطانيين في هذه المناطق أن «يتخذوا موقفاً بأننا بصورة عامة نرحّب دائماً بالصدقات بين أصدقائنا»،

= لورين، تلغراف رقم ١٩ / (C)، أصفهان ١٩ آب ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨١٠.

(١) مذكرة وزارة الخارجية، ٤ آب ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٠٧.

(٢) والس (Wallis): القائم بأعمال القنصل في الأحواز، إلى لورين تلغراف، رقم ٣٠،

الأحواز، ١٥ آب ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨١٠.

غير أن حذرهم من إلزام بريطانيا «بأي مسؤولية لأي من هذه الاتفاقيات»^(١)، والمهم فإنه أعلم القنصل في أصفهان بأن يسوي خلافاته مع صولت الدولة^(٢).

وقد أيد كرزون في وزارة الخارجية تماماً سياسة السماح لتنامي المعارضة في الجنوب ضد الحكومة الفارسية وأبرق في هذا الصدد إلى لورين . ستشجع بريطانيا الحركة - حتى وإن كان إلى المدى في محاولة إصلاح خلافاتها مع صولت الدولة الزعيم القاشقائي الذي كان قد تعاون مع واسموس (Wassmuss) الألماني في عملياته ضد بريطانيا إبان الحرب^(٣). غير أن بريطانيا تتفادى المشاركة المباشرة في التحالف وستتفادى الظهور بمظهر المنحاز لأي جماعة في النزاع^(٤) مهما كلف الأمر .

لذلك، عندما ظهر ولسون، المدير العام لشركة الـ (APOC) وصددين الشيخ، في وزارة الخارجية بمظهر «وكيل» الشيخ في ابتياع عشرة آلاف بندقية كي تخزن في البصرة والكويت ومسقط إلى حين الحاجة إليها، كان طلبه محرراً نوعاً ما، فقد هوجمت بريطانيا توأ في الصحف الفارسية على كونها متورطة في هجوم الكمين، كذلك ستتسرب بالتأكيد أنباء شحنات الأسلحة، ولهذا سيكون للفرس كل الأسباب التي تؤكد على أن بريطانيا كانت تشجع وتدعم الشيخ والبختاريين في مقاومتها للحكومة الفارسية .

(١) لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٣٠٥، سري، طهران، ١٩ آب ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٠٨ لورين إلى الس، تلغراف رقم ٣٧، سري، طهران، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٠٧.

(٢) لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٣٠٥، سري، طهران، ١٩ آب ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٠٨.

(٣) مذكرة، وزارة الخارجية، ٢٢ آب ١٩٢٢، حول لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٣٠٥، ١٩ آب ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٠٨؛ وزارة الخارجية إلى لورين، تلغراف، رقم ٢٠٧، ٢٣ آب ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٠٨.

(٤) ن. م. مذكرة، وزارة الخارجية، ٢٣ آب ١٩٢٢، حول لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٣٠٩، طهران، ٢٢ آب، ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٠٨.

وعلى كل حال، فإن شحنات الأسلحة لن تكون بالضرورة مناقضة لميثاق تجارة الأسلحة وأنه ربما سيكون في نهاية الأمر ضرورياً - «على الأقل ليس في خارج نطاق منطقة السياسات العملية». ومع ذلك، فإنها تتطلب في آخر الأمر «إثارة أكبر مما قد تحمّل لحد الآن» وقد سُئل لورين أن يُبدي وجهة نظره^(١).

وأجاب الوزير المفوض في طهران بأنه لم يكن في صالح فكرة إرسال شحنات أسلحة أكثر، وبأنه قد أبلغ بالفعل الهند «بأنه إذا ما صار معروفاً خلال هذه الفترة الحاسمة بأننا نزوّد البنادق إلى الشيخ... فإن انفجار حقد جديد ضد بريطانيا سيعقب ذلك وسيجعل علاقتي مع الحكومة الفارسية مستحيلة تقريباً»^(٢).

وعلاوة على ذلك، فإنه «قد اقتنع بأن وزير الحرب لا يفكر باتخاذ أي إجراءات فورية أو عنيفة...». وبين لورين إلى رضا خان المخطر الجدي المحدد بالمصالح البريطانية والفارسية على حد سواء إذا ما وقع تصادم مسلح بالقرب من ممتلكات شركة النفط. وأكد رضا للورين بأنه ليس هنالك من إجراء يعرض مصالح شركة الـ (APOC) للخطر، غير أنه كان واضحاً للوزير المفوض لصاحب الجلالة بأن وزير الحرب «كان يفكر بدقة بخطة ما» لكنه «سينتظر الفرصة الملائمة وسيقوم باستعدادات تامة لكي يضمن نتائج سريعة ودائمة». والإشارة إلى اتقاد فكر رضا هو سؤاله: «ألا يكون أكثر ملائمة بالنسبة

(١) مذكرة وزارة الخارجية، ٢٩ آب ١٩٢٢، حول لسون إلى لانسولت أوليفانت (Lancelot Oliphant)، سري، (East India Club)، لندن، ٢٢ آب ١٩٢٢، (F.O.)، ٣٧١ / ٧٨٣٠؛ وزارة الخارجية إلى لورين، تلغراف، ٢٢٠، سري للغاية، ٣١ آب، ١٩٢٢، (F.O.)، ٣٧١ / ٧٨٣٠؛ لورين إلى (GOI)، تلغراف؛ رقم ٨١، سري، ٢٦ آب ١٩٢٢، (F.O.)، ٣٧١ / ٧٨٣٠.

(٢) لورين إلى حكومة الهند، تلغراف، رقم ٨١، سري، ٢٦ آب ١٩٢٢، (F.O.)، ٣٧١ / ٧٨٣٠؛ لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٣٣٢، سري للغاية، طهران، ٣، أيلول، ١٩٢٢، (F.O.)، ٣٧١ / ٧٨٣٠.

[لبريطانيا] بأن تتعامل مع سلطة مركزية واحدة من التعامل مع زمرة من شيوخ المحليين الجشعين؟^(١).

وكان جواب لورين ملهماً أيضاً... :

«بالتأكيد نعم، شريطة أن يكون الحكم المركزي راسخاً ومتيناً، وهو ليس على هذه الحال في الوقت الحاضر في الواقع، إننا لم نستخدم صداقاتنا المحلية إطلاقاً ضد الحكومة المركزية ولم نستخدمها بطريقة إلا الطريقة التي في مصلحة النظام والاستقرار، وإننا سنكون حمقى بأن نتخلى عن تسويات، وإن لم تكن جميعها مرضية، قد صمدت بوجه اختبار الزمن وتقلبات الأحداث، مقابل أي خيار آخر سوى الحقيقة»^(١).

(ج) اتجاه جديد في السياسة البريطانية:

على الرغم من تصريح لورين البارز لرضا بأن بريطانيا لن تتخلى عن روابطها المحلية من أجل لا شيء أقل من الحقيقة، وبالرغم من تحركاته وخطواته السرية لجلب القبائل الجنوبية سوية تجعل تلك الحقيقة مجرد إمكانية بعيدة، فمن الواضح أنه لم يكن راضياً أو مرتاحاً في إدارة هذه السياسات. فقد أظهرت حادثة شليل بوضوح خطر تلك السياسات. إذ أوضح في تقرير طويل إلى كرزون مشاعره الخاصة بشأن علاقات بريطانيا مع الشيخ خزعل:

«لقد أخذنا على عاتقنا مسؤوليات محددة تجاه سعادتك التي قد رافقها على كل حال، تحفظ مهم جداً وضروري بأن إيفاءنا بها يعتمد على مدى إيفائه بتعهداته تجاه الحكومة المركزية. إنني مدرك تماماً الخدمات المهمة التي قدمها الشيخ خزعل خلال

(١) لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٣٢٥، سري، طهران، ٣٠ آب ١٩٢٢، (F.O.)

الحرب والولاء الثابت الذي أبداه تجاه القضية البريطانية خلال تلك الفترة الفلقة والشاقة، التي تمنحه حق المطالبة الملزمة بتأييدنا واعتبارنا له كأبي اتفاقية مكتوبة وعلى كل حال فإنه من الواضح أيضاً أن أي مناسبة تحتم علينا الإيفاء بتعهداتنا تجاه الشيخ ربما تجلبنا إلى حالة واقعية من الحرب مع الحكومة الفارسية وإن لم يكن معترفاً بها، وهي حالة لا بد من تجنبها لذلك السبب وبأية وسيلة نقدر عليها. وإنه لا بد من تجنب أي أمر قد يشجع الشيخ على إثارة تصادم مع الحكومة الفارسية، أو حتى الإحجام عن القيام بكل ما يستطيع أن يتجنب ذلك»^(١).

إن شحن الأسلحة ربما يوفر مثل هذا التشجيع، واستمر لورين قائلاً بأن هناك كل المبررات تجعله يعتقد بأن خزل ينوي استخدام شحنة الأسلحة المقترحة من أجل تسليح البختياريين. فقد أرسل الخانات مبعوثاً خاصاً إلى الشيخ، ويحتمل أنه لغرض مناقشة إجراءات دفاعية مشتركة ضد محاولة الحكومة المركزية في الثأر لكارثة شليل. وكان لورين قد تسلم حديثاً تقارير تفيد بأن الخانات كانوا يتناقشون حول إحراز أسلحة وذخيرة حربية من الشيخ. فإن كانت لندن ترغب في الاستعداد للأحداث الطارئة، فإنه سيكون من الأسلم أن تبقى الأسلحة في البصرة تحت السيطرة البريطانية. وبالفعل، فقد أخذت السلطات في العراق على عاتقها مسؤوليات الدفاع عن حقول النفط، فإن ارتأت ضرورتها حينئذ بالإمكان تسليم الأسلحة إلى الشيخ خلال ٢٤ ساعة. «إن الوسائل من أجل دعم الشيخ ستكون لذلك موجودة، لكنه سيزول الإغراء عن سعادته في اتخاذ موقف متحد مع حكومة طهران حول أية مسألة موضع خلاف بينهما، التي ربما تورط بريطانيا في تصادم تافه ودون جدوى»^(٢). إن الخوف من مثل هذا «التصادم التافه والعديم الجدوى» قد حفز

(١) لورين إلى كرزون، رقم ٥٥١، سري، طهران، ١٤ أيلول ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٣٠.

(٢) د. م.

لورين إلى أن يشير على الشيخ والخانات بالاعتدال، كما أنه حث بأن يعملوا ما في وسعهم من أجل أن «يهدأوا مخاوف العنف» التي أثارها حادثة شليل . واعتقد الوزير المفوض أن الطريق الذي تأخذ فيه بريطانيا تعهداتها إليه بنظر الاعتبار وعلى أنها «ملزمة بكل معنى الكلمة»، فإن مصالحه ومصالح بريطانيا تكمن في الاستبقاء على علاقات طيبة مع الحكومة الفارسية، وعلى البريطانيين أن «يعيقوا باستمرار أي أمر يتخذ طبيعة الموقف المتحدي من جانب الشيخ».

واستمر لورين قائلاً: بأنه على الرغم من أن الممثلين المحليين للبريطانيين والمصالح الاقتصادية المهمة هي :

«من الطبيعي جداً في حالة قلق إذا ما ظهر أي شيء يهدد هدوء القوى المحلية التي تعتمد عليها نشاطات الأخيرة (المصالح الاقتصادية) . . . فإنه ينبغي أن نضع نصب أعيننا بأن طهران هي الفيصل النهائي لعلاقتنا مع فارس، وأن تماسك أو وحدة الإمبراطورية الفارسية بصورة عامة تعد مهمة جداً للمصالح البريطانية عموماً وعلى المدى البعيد أهم من رعايانا الخاصين المتنفذين الواقعين تحت حمايتنا . . .»^(١).

وعلى لورين أسباب اعتقاده بأن رضا خان سيفلح في إخضاع كافة البلاد تحت سيطرة الجيش ومن المحتمل سيتم ذلك خلال الاثني عشر أو الثمانية عشر شهراً القادمة، وعلى لورين ذلك من أجل أن يبدي مضمون تصريحه الأخير . فلقد تحسنت كثيراً فعالية الجيش دون مساعدة المستشارين أو المدرسين العسكريين الأجانب . وصارت معنوياتهم عالية، وعززت الانتصارات الجديدة في خراسان وجيلان وأذربيجان ولورستان سمعة رضا خان وهيبته كثيراً جداً، فليس بوسع لورين تصور «بلاد كفارس أقل ميلاً إلى الروح العسكرية، لكننا بالفعل أمام تواجد ذلك بكل وضوح».

(١) ن . م .

لقد كان حقاً بأنه لو لم يكن رضا خان لانهارت جميع الحركة - لكنه احتكاماً إلى إنجازهِ وسمة الخنوع والتبعية التاريخية للفرس لأية شخصية ذات نزعة استبدادية»، فليس هنالك من سبب خاص يدعو إلى عدم تمكّن إقامة نظام عسكري. وكان لورين يميل إلى الاعتقاد بأن الجيش الفارسي سينجح حتى في جميع نزاعه مع أي من القبائل المهمة لا سيما البختاريين. واختتم لورين قائلاً:

«في جميع الحالات، لا أرى سبباً متأسلاً بعدم نجاح خطة رضا خان الجسورة، وأن إمكانية نجاحها هي واحدة علينا أن ندخلها في حساباتنا بجديّة، لأنها ستغيّر في كثير من الحالات، الموقف جذرياً، ذلك الموقف الذي نعرفه لسنين عديدة ماضية في فارس، أعتقد من البديهي بأنه سيكون ملائماً لنا كثيراً من جميع وجهات النظر أن نتعامل مع سلطة مركزية قوية على شرط أن نكون مقتنعين بصورة معقولة عن فرصها في الاستقرار. سوف تتضمن هذه الحالة بالضرورة فقدان علاقاتنا مع الشيوخ المحليين، وعلينا أن نضع أنفسنا عرضة للاتهامات، عندما يصبح هؤلاء تحت سيطرة طهران، على أننا قد ضحينا بأصدقائنا القدامى. إن مثل هذه الوضعية سوف تعيد تكييف نفسها عاجلاً إذا ما استمر الحكم المركزي قوة ورسوخاً، وعلى فرض انهيار الحكم المركزي علينا أن نجد الأمر سهلاً جداً في إعادة علاقاتنا وصدقائنا المحلية.

ومن الطبيعي، فإنه لا يكون مقنعاً تماماً مناقشة مواقف تستند إلى الافتراض، غير أنني أطلب من سيادتكم أن يغفر لي بشرح احتمالات معينة والتي أتوقع أنها ممكنة. ففي رأبي أنه لا بد من أن نمضي بحذر شديد في الوقت الحاضر، وأن لا نكون موالين على نحو تام بقدر الإمكان؛ وعلينا أن لا نتخلّى عن صداقاتنا الموجودة، غير أنه لا بد من أن نحاول مسعى دقيقاً من أجل أن نعد الأرضية لذلك كي لا نضيع فرصة سانحة وذلك بالتردد باختيار أحد

المسلكين إذا ما وقع مثل هذا التغيير الجذري كما قد اقترحته سيكون في الوضع الفارسي؛ وعلينا أن نحدد طريقتنا في العمل بشكل تدريجي ومحدّد حينما تتطوّر الظروف»^(١).

ولم يَرِ كرزون، كما اعتقد لورين، بفرص رضا خان الكبيرة في النجاح، لكنه بصورة عامة اتفق مع توصيات لورين عن السياسة التي ينبغي على الشيخ اتباعها، فبعث كرزون تلميحاً يقول فيه: «بإمكانك متابعتها»^(٢) اعتماداً على تأييدي.

أما بالنسبة إلى لندن، فكانت ترى بأن مركز رضا خان هو مركز ضعيف، فإنه واقع في مشكلة مع المجلس حول تدخلاته في أمور خارج إدارة وزارة الحرب. وكان رئيس وزرائه يدبّر المكائد ضده. وكان الشاه عائداً إلى فارس بعد مكوث طويل في باريس وأنه ربما سيتخذ دوراً أكثر فاعلية في توجيه الحكومة الفارسية.

وفي عربستان، أُجبر مؤيد الدولة (Muayyid) الحاكم العام الذي كان مؤيداً قوياً لسياسات رضا خان، على الاستقالة بسبب عدم الاستقرار المحلي، ذلك الاضطراب الذي أثاره دون شك خزعبل والخانات. وقد قبل رئيس الوزراء استقالته وعيّن مشير الدولة وهو رجل اشتهر بأنه كان صديقاً لكل من البريطانيين وشيخ المحمرة، الذي قد تعهد، بعد اجتماعه بالشيخ وتوصلهما إلى «بعض التسويات»، بأن يكون أكثر ودية وصدافة. وعلى كل حال، لم يشجع لورين على تلميحات مشير الدولة المبطنة المتعلقة باستعداده لأن يكون أكثر فعالية في تأييد المنافسين السياسيين لرضا خان في طهران.

وباختصار، بدت الحكومة المركزية في طهران وكأنها عائدة إلى حالتها

(١) ن. م.

(٢) وزارة الخارجية إلى لورين، تلميحاً، رقم ٢٥٧، ١٢ تشرين الأول ١٩٢٢، (F.O.)، ٧٨٣٠ / ٣٧١.

الاعتيادية حالة الضعف والانقسام. ويبدو أن الوضع في عربستان اعتيادياً، فقد بقي خزعل والخانات باعتبارهما سادة الموقف كما كانوا دائماً.

وهكذا، لم يعد تأييد كرزون القوي لسياسة لورين القاضية بالاستعداد للطوارئ على أن بريطانيا ربما ستُجبر على سحب تأييدها، يعني كثيراً بالضرورة في خريف عام ١٩٢٢، إذ تبدو مثل هذه الحالة الطارئة في الوقت الراهن بعيدة الاحتمال تماماً. وبإمكان كرزون تأييد سياسة بريطانيا نظرياً في الوقت الذي يتابع فيه سياسة ذرائعية أو براغماتية. واعتقد بأن فكرة تخزين الأسلحة في البصرة لاستعمال الشيخ إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك هي فكرة تستحق المتابعة^(١).

وجاءت المناسبة في إعادة النظر بشكل أبعد من ذلك بالنسبة إلى هذا الموضوع عاجلاً، فقد طلب العقيد تريفور، المقيم البريطاني في الخليج العربي، وبالحاح من خزعل للمرة الثانية شحنة أسلحة مباشرة إلى المحمرة في شهر كانون الثاني ١٩٢٣. وقد رفضت حكومة الهند ووزارة الهند ووزارة الخارجية الطلب. ولذلك صار من الضروري حسب وجهة نظر الشيخ، وجود أصوات أكثر تأييداً للتحدث بالنيابة عنه. فأبرق، نتيجة قلقه بشأن استبدال العديد من مسؤولي مدرسة الخليج العربي القديمة «برجال لم يعرفوا جوزيف» ونتيجة شعوره بأن وجود خمسة آلاف بندقية في البصرة وتحت الظروف الحاضرة ستحرره من القلق، أبرق إلى السير برسي كوكس في أواخر شباط وأوائل آذار من أجل المساعدة. وتحديث كوكس في لندن، عندما كان في إجازة من منصبه كمندوب سامي للعراق، شخصياً إلى

(١) لورين إلى كرزون، رقم ٥٩٦، طهران، ٢١ أيلول ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨١٠؛ مذكرة وزارة الخارجية، ٧ - ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢، حول لورين إلى كرزون، رقم ٥٥١، طهران، ٤ أيلول ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٣٠؛ وزارة الخارجية إلى لورين، تلغراف، رقم ٢٥٧، ١٢ تشرين الأول ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨٣٠؛ لورين إلى والس، تلغراف، رقم ٥٢، سري، طهران، ١٤ تشرين الأول ١٩٢٢، (F.O.) ٣٧١ / ٧٨١١.

لانسيلوت أوليفانت (Lancelot Oliphant)، مساعد سكرتير في وزارة الخارجية، وأشار كوكس إلى اعتقاده بأن رضا خان سوف لن يبقى ومن الحكمة، على المدى البعيد، أن نؤيد شيخ المحمرة والخانات البختياريين المؤيدين لبريطانيا كلما أمكن، وأضاف بأنه ليس هنالك من مشكلة على الإطلاق بالنسبة إلى تخزين الأسلحة في البصرة. وذكر أوليفانت لرؤسائه بأن رأي كوكس يستحق اعتباراً كبيراً^(١).

أخذ كرزون الموضوع بنظر الاعتبار وأشار غلبي مذكرة أوليفانت بخصوص المحادثة مع كوكس قائلاً:

«ليس بإمكانني الاعتقاد بأن هذا هو حقاً، وذلك في الواقع لأنها تشجع لتابع للحكومة الفارسية بأن يتهيأ للحرب أو الأعمال العدائية مع السلطات المركزية. وكلما تابع رضا خان مشروعه المركزي كلما يتطور التصادم بسرعة. فهل تأذن بالأسلحة من أجل أن تمكن الشيخ علي أن يتعجل بالحرب ضد قوات سيده؟ ثم ألا يعرف الجميع تماماً مصدر الأسلحة ومن الذي احتفظ بها أو خزنها؟ ألا تعتقد بأن تخزين الأسلحة سيكون معروفاً بالحال؟ ويبدو لي بأننا سنبحر قريباً من نقطة الخطر جداً»^(٢).

فلقد أثبت الافتراض على أن رضا لن يبقى طويلاً، الذي استندت إليه نظرة كرزون بشأن الأسلحة للشيخ، بأنه لا مبرر له، إذ ظهر رضا من مشاكله أقوى مما كان عليه في السابق. ولذلك، لم يعد كرزون مستعداً على أن يجازف

(١) لانسيلوت أوليفانت (Lancelot Oliphant): مساعد السكرتير، مذكرة وزارة الخارجية، ٩ آذار ١٩٢٣، (F.O.)، ٣٧١ / ٩٠٣٣؛ تريفور إين بري (Bray)، تلغراف، رقم ٨٦، بوشهر، ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٣، (F.O.)، ٣٧١ / ٩٠٣٣؛ بري إين تريفور، تلغراف، رقم ١١٤ (S)، دلبي، ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٣، (F.O.)، ٣٧١ / ٩٠٣٣.

(٢) كرزون، مذكرة وزارة الخارجية، ١٣ آذار ١٩٢٣، حول أوليفانت مذكرة، (F.O.) ٩ آذار ١٩٢٣، (F.O.)، ٣٧١ / ٩٠٣٣.

بتقديم العون إلى الشيخ علانية خوفاً من أنه سيستفز اختبار القوة التي تصورها لورين .

لكن البقية الباقية من مدرسة الخليج العربي ظلت مستمرة، دون أن يعيقها أو ربما دون أن تكون مطلعة على رأي كرزون الحالي، على مواصلة ضغطها في المنطقة نيابة عن خزعل . فقد أرسل العقيد تريفور تعقيبات السير أنولد ولسون حول علاقات بريطانيا المتدهورة مع الشيخ سوية مع تأييده لتعقيبات ولسون، فقال :

«إنك مدرك بأن موقف مفوضية صاحب الجلالة في السنة الماضية قد جعل الشيخ، عندما ارتأت الحكومة الفارسية إرسال جنود إلى عربستان، قلقاً وخائفاً وذلك مخافة أن تعتمز حكومة صاحب الجلالة فرض نوع من التفسير الآخر للضمانات التي منحتها في سنة ١٩١٤ تلك الضمانات الرسمية الواضحة، غير ما كان في ذهن الشيخ والسير برسي كوكس عندما تم توقيع تلك الضمانات»^(١).

إذ أشار مدير شركة النفط، بأن هناك أساساً لهذه المخاوف حينما أصرت الحكومة البريطانية على أن يدفع الشيخ، الذي قام بأعمال كثيرة جداً للمصالح البريطانية، سعراً كاملاً للشحنة الأخيرة من الأسلحة التي قد تسلمها.

وفي بغداد، رفع السير برسي كوكس، للمرة الثانية، قلمه للدفاع عن السياسات القديمة وعن الضمانات وعن العلاقات إزاء شيخ المحمرة، لأنه كان مسؤولاً عنها إلى درجة كبيرة، إذ لا بد أن كوكس، الذي غادر منصبه كمندوب سام وتقاعد عن الخدمة، قد غضب غضباً شديداً وهو يرى محاولة لورين في

(١) ولسون إلى دكتور لنكولن (C. H. Lincoln)، القائم بأعمال القنصل في المحمرة، محمرة، ٢١ آذار ١٩٢٣، (F.O.)، ٣٧١ / ٩٠٣٣؛ نريغفور إلى بري، رقم ١٦٢ (S)، سري، بوشهر، ٣١ آذار ١٩٢٣، (F.O.)، ٣٧١ / ٩٠٣٣.

تعرية واحدة من إنجازات العمر البارزة، ومهما يكن، فإن هجومه على السياسة البريطانية، التي أدارها الوزير المفوض لصاحب الجلالة في طهران، قد كبح. وأشار كوكس في رسالة إلى رئيسه، دوق ديفونشر (Devonshire) وزير المستعمرات، إلى تقرير كان قد بعثه لورين إلى بوشهر وشيراز والأحواز موجزاً فيه السياسة البريطانية في ضوء نجاح حكم رضا خان.

كتب كوكس:

«إنني ألاحظ بأن الوزير المفوض لصاحب الجلالة لم يُصمّن التعهد بتنفيذ ضمانات خاصة كانت قد مُنحت في بعض الحالات، على وجه الخصوص ضمانات شيخ المحمرة. لذلك فإنني أتجراً، وأمل من سموكم، أن يراه ملائماً بأن تذكر حكومة صاحب الجلالة بهذه الضمانات»^(١).

وأجاب لورين، الذي كان قد تسلم نسخة من ذلك، رئيسه بأنه يتذكر جداً الضمانات الممنوحة إلى الشيخ ثم واصل بإدلائه بعض الحقائق:

- ١ - عندما اتخذت تلك الموائيق والتعهدات تجاه شيخ المحمرة لم يكن لفارس جيش يستحق الذكر.
- ٢ - تتمتع فارس اليوم بقوة هائلة، وذلك لظروف فارس واحتياجاتها الداخلية، وتقود القوة شخصية بارعة ومستبدة ونشيطة.
- ٣ - لم تكن الحكومة الفارسية على اطلاع بطبيعة تمهداتنا تجاه شيخ المحمرة ولم نر حكومة صاحب الجلالة حتى الآن بأنه من المستحسن تنوير الحكومة بشأن الموضوع.
- ٤ - تعتبر الحكومة الفارسية الشيخ خزعل أنه أحد الرعايا الفرس

(١) كوكس إلى دوق ديفونشر، وزير المستعمرات، سري، بغداد، ٩ نيسان ١٩٢٣، (F.O.)، ٣٧١ / ٩٠٢٤؛ ولسون إلى لنكولن، ٢١ آذار ١٩٢٣، (F.O.)، ٣٧١ / ٩٠٣٣؛ تريغور إلى بري، ٣١ آذار ١٩٢٣، (F.O.)، ٣٧١ / ٩٠٣٣.

الاعتياديين، ولا يختلف في مركزه وامتيازاته عن أي شيخ قبلي آخر، أمثال شيوخ القاشقائين والشاهسوان (Shahsevan) وعرب الخمسة . . . إلخ.

- ٥ - تستند سياسة الحكومة الفارسية اليوم على أن لا تدع للسلطات القبلية بأن تحيا في حالة شبه مستقلة وأن تتمتع بحكم ذاتي تام، وإنما تسعى إلى إخضاعها لإرادة الحكومة المركزية وتجعلها تحت سيطرتها المباشرة.
- ٦ - ونقوم سياسة حكومة صاحب الجلالة على تشجيع وترسيخ النظام والاستقرار في فارس. ولم تتحقق مثل هذه الأهداف بشكل أفضل إلا من خلال حكومة مركزية قوية.
- ٧ - تعهدت حكومة صاحب الجلالة على أن تحترم وحدة واستقلال فارس بشكل مطلق.

إن الاستنتاجات التي التمس أن أستنتجها من هذه التصريحات، هي: أنه، بوجود الاتجاه الحالي للأحداث، فقد تظهر حالة تبرهن فيها أن السياسة والتعهد الذي عالجه نقطتي ٦ و٧ بأنها متضاربة مع موثيقنا تجاه شيخ المحمرة، وعندما تحتم تحقيق هذه الموثيق والتعهدات استخدام القوة البريطانية المسلحة في مقاومة اعتداء جنود الإمبراطورية الفارسية على أراضي الشيخ.

إن مثل هذه المناسبة سوف تضع، حسبما افترض، حكومة صاحب الجلالة في ورطة خطيرة ومحرجة، فإن الإجراء الذي اتخذته والتوصيات التي جازفت على تقديمها قد كانت بهدف تجنب حدوث تلك المناسبة. ومع ذلك فإنه سيكون عديم الجدوى للتظاهر بأن وقوعها خارج حدود الإمكانية^(١).

وواصل لورين في الأشهر التي أعقبت التشديد على وجهات نظره في الوقت الذي أخذ فيه الوضع في عربستان يتطور نحو أزمة أخرى.

(١) لورين إن كرزون: رقم ١٩٣، سري، طهران، ١ مايس ١٩٢٣، (F.O.)، ٣٧١ / ٩٠٤٣.

(د) رضا يحدّد موقف الهجوم (١٩٢٣):

استأنف رضا خان في ربيع عام ١٩٢٣ هجومه السياسي ضد الشيوخ شبه المستقلين في عربستان. ولم يكرر في هذه المرة نفس الخطأ الذي وقع فيه عام ١٩٢٢، أفصد السماح للبيختريين بأن يضموا صفوفهم ويكونوا تحالفاً مع الشيخ خزعل. فلقد أقحم الخانات، الذين انقسموا على أنفسهم فعلاً بنزاع حول اختيار حكام قبليين محليين، في حالة فوضى بمطالب رضا حول تعويض ضخم لحادثة شليل وكذلك حول تجريد القبائل من السلاح (حسيماً وردت في كلمات الاتصال الرسمي) «استعادة (Restoration) الأسلحة التي صدرتها إليهم الحكومة الفارسية». وقد جعل رضا جنوده متاهبين للتحرك بقوة ساحقة، زاعماً بأنه دعم سبق أن تعهد به لقبائل القاشقائين والخمسة والكوهغلو والقبائل الأخرى البدوية وشبه البدوية.

كان الهدف النهائي لذلك عربستان، ولما كان رضا سيستخدم دون شك التكتيك نفسه مع خزعل كما هو الحال مع الخانات، فإنه بالتأكيد سوف يناشد بريطانيا من أجل تنفيذ التزاماتها. واستفسر لورين من رؤسائه في وزارة الخارجية عما إذا كانت بريطانيا قد قامت بالاعتراض الفيتو على عمليات رضا، واستفسر أيضاً عما إذا كانت مستعدة لتنفيذه، فإن كان كذلك، كيف تعزم الشروع به؟

وفي رأي لورين، أن حكومة صاحب الجلالة لا تتمكن من إرسال جنود لحراسة الحقول النفطية وذلك لأنه «سوف يثير المسألة الفارسية برمتها من جديد وسيكون لزاماً علينا أن نحسب حساب روسيا»، إن تأييد بريطانيا للبيختريين يعني أنها «تدعم الحصان الخاسر»، وذلك لأن البيختريين قد فقدوا معنوياتهم وتماسكهم وقد ترك عدد منهم ملتحقاً برضا. ولهذا، فإن الطريق الوحيدة لتأجيل الأزمة مع خزعل هو أن يقوم الخانات بدفع التعويض - وأن تسلفهم شركة النفط الأموال اللازمة.

وقد وافقت وزارة الخارجية بأن الحل الوحيد لتجنب الأزمة أن يدفع الخانات التعويض. غير أن المسؤولين هناك لم يوافقوا الوزير المفوض في طهران بشأن ضرورة تخلي بريطانيا عن موقفها المحايد وأن تؤيد رضا خان. فلقد دون تشرشل (G. P. Churchill)، المسؤول عن القسم الفارسي في وزارة الخارجية، بإيجاز حول مطامع رضا تجاه عربستان «بأننا في عربستان على أرض ثابتة إلى حد ما فإذا ما بلغت الأمور مرحلة الأزمة يمكننا دائماً دعم شيخ المحمرة بسفينة حربية أو اثنين فيلقن رضا درساً»^(١).

أقحمت حكومة الهند المتمثلة في شخص اللورد ريدنك نائب الملك نفسها حول هذه المسألة في سياسة النقاش واتخذت جانب لورين باقتراحها في أن تقرض شركة النفط الخانات الأموال المطلوبة وأن يسوي خزعل تعهداته بالإيرادات مع الحكومة المركزية، وبعبارة ينبغي أن لا يقدم له حتى التأييد الدبلوماسي. وذكر نائب الملك، بأن المصالح الإمبراطورية في عربستان ستكون في نهاية المطاف «مضمونة بشكل أفضل وذلك عن طريق التقليل التدريجي لمعاملتنا مع الشيخ والخانات مباشرة، وأن نتعامل مباشرة مع الحكومة المركزية أكثر فأكثر»^(٢).

ووجدت وزارة الخارجية هذه المشورة لا مبرر لها، كما فعل اقتراح لورين بأن يعود إلى لندن من أجل التباحث. وأمر كرزون أن تستفهم وزارة الهند حول فيما إذا كانت تتفق ووجهة نظره...

«إذا ما هدد شيخ المحمرة بشكل جدي من قبل الجنود الفرس، وعندما يهدده الجنود الفرس يصبح من الضروري تأييده

(١) مذكرة وزارة الخارجية، ٢ مايس ١٩٢٣، حول لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ١٢٨، طهران، ٣٠ نيسان ١٩٢٣، (F.O.)، ٣٧١ / ٩٠٤٣ لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ١٣٦، سري، طهران، ٥ مايس ١٩٢٣، (F.O.)، ٣٧١ / ٩٠٢٤.

(٢) اللورد ريدنك: نائب الملك، إلى فيكونت بيل، سكرتير الهند، تلغراف، رقم ٥٧٩ / (S)، سيملا، ٥ مايس ١٩٢٣، (F.O.)، ٣٧١ / ٩٠٤٣.

ودعمه، لهذا الغرض لا بد من وضع زورق حربي على أهبة الاستعداد لكي يتوجه إلى المحمرة وإلى أعالي الكارون إلى حد الأحواز، ومن أجل أن يرفع علم هذين الميثاقين، دون أن تُعطى الفرصة الكافية لاتخاذ الحيطة، وأن نتخذ الإجراء الذي نراه ضرورياً لدعم الشيخ^(١).

وكتب كرزون نفسه إلى لورين مشيراً إلى أن عودته إلى لندن غير ضرورية ولا مجدية نظراً لتوتر الوضع، وكذلك أوجز، بتعابير قوية، السياسة التي ينبغي على لورين اتباعها. ستكون بريطانيا ودية ولكنها ستحمي مصالحها، والخبثاريون لا يلومون إلا أنفسهم فقط بالنسبة إلى ورطتهم، «غير أنه لا يمكن لبريطانيا أن تنظر إلى مسألة إخضاعهم دون اهتمام، وذلك آخذين بعين الاعتبار أهمية مصالحتنا النفطية...»، «وأنا ملزمون بالنسبة إلى شيخ المحمرة، بتعهدات خاصة وليست لدينا أي نية في تجاهلها».

«أعتقد أن علي رضا خان أن يعلم... بأنه لا يستطيع متابعة سياسته المركزية حتى النهاية وإلى حد تتعارض فيه مع المصالح البريطانية مباشرة. فإنه في النهاية يعتمد علينا، لأنه ليس باستطاعته أن يدفع لجيشه بشكل غير محدود أو أن يحقق مراميه دون مساعدة مالية، وليس هنالك أي جانب عدا أنفسنا في موقف مؤهل لتزويده».

وعلق وزير الخارجية، بعد أن اقترح على لورين أن يذكر الفرس كيف حاول كرزون مساعدة فارس لكنه «هزم وأهين» من قبل الفرس أنفسهم، قائلاً:

(١) أوليفانت (Oliphant) إلى ويكلي (Wakely)، وزارة الخارجية، ٧ مايس ١٩٢٣، (F.O.)، ٣٧١ / ٩٠٤٣؛ مذكرة، وزارة الخارجية، ٧ مايس ١٩٢٣، حول نائب الملك إلى وزارة الهند، تلمغراف، رقم ٥٧٩ / (S)، شخصي، ٥ مايس ١٩٢٣، من لورين، إلى وزارة الخارجية، رقم ١٣٦، سري، طهران، ٥ مايس ١٩٢٣، (F.O.)، ٣٧١ / ٩٠٢٤.

«إنني سئمت بحزن من الشكوك والمؤامرات والمكائد
الفارسية. فارس ليست بمحور العالم. . . وإذا ما اختارت أن
تبتعد عنا، فإنها لن تتفع نفسها، ولن تضرنا.
إنني لا أتمالك نفسي عن التفكير بأن تحذيراً ودياً لكنه
جدي قد يضع الأمور على أسس سليمة ويخلصنا من مناص
صياغة سياسة جديدة، التي لا أرى الحاجة إليها في الفترة الحالية
الحاسمة»^(١).

لقد أورد كرزون ووزارة الخارجية سياسة بريطانيا، غير أنه فيما إذا كان
زمرلاًهم في الحكومة يؤيدونها أم لا، وفيما إذا كان تابعوهم في طهران
ينفذونها أم لا، أمر بقي غير واضح في الوقت الحاضر.
فكان تأييد وزارة الهند لمقترح كرزون في أن تقف بريطانيا متأهبة لإرسال
زورق حربي لنجدة الشيخ بسرعة، إذ ذكر اللورد بيل بأن مثل هذا الإجراء «قد
يكون مرغوباً»، لكنه «يجازف في القول بأنه يقلل من أهمية إجراءات مثل
هذه».

وعلاوة على ذلك فإن إرسال زورق حربي في أعالي الكارون حتى
الأحواز سيكون على ما يبدو مسألة تستلزم اهتماماً دقيقاً من النواحي التقنية
والسياسية أيضاً، وستبدو على أنها تستلزم إمكانات هامة للدفاع دون حوادث
تحذيرية ذات طبيعة جدية كثيراً، لذلك، لا بد أن يكون العمل الذي يُتخذ نيابة
عن الشيخ دبلوماسياً - وهو إشعار الفرس بتعهدات بريطانيا للشيخ. وكذلك
على بريطانيا أن تجد تسوية للخلافات بين رضا وخزعل.
وعلى أية حال، لا بد أن يقوم الشيخ بحل مشاكله المتعلقة بالإيرادات مع
الحكومة الفارسية بسرعة لكي يحرمها من المبرر في اتخاذ الإجراء»^(٢).

(١) كرزون إلى لورين، تليفراف، رقم ٩٧، (F.O.)، ١٩ مايس ١٩٢٣، (F.O.)، ٣٧١/٩٠٢٤.

(٢) ويكلي إلى أوليفانت، وزارة الهند، ١٦ مايس ١٩٢٣، (F.O.)، ٣٧١/٩٠٤٣.

ورد أحد المسؤولين القانونيين في وزارة الخارجية قائلاً:

«من الواضح تماماً بأن وزارة الهند قد تشربت بصورة قوية بنزعة حكومة الهند القاضية بإيقاف دون هدف جميع التزاماتها الخارجية. وكان تعقيب اللورد كرزون فظاً بشكل أكبر إذ قال: «إن حكومة الهند جميعاً متأسلة بالهروب من المصاعب أو المشاكل»^(١).

كان رد فعل لورين الأول على بريقة كرزون القوية التي أوجزت سياسة بريطانيا بأنه حاول البرهنة على وجهة نظره مرة ثانية. ومع ذلك، فإنه تعهد بأن يقدم شرحاً صادقاً للسياسة البريطانية لرضا ولرئيس الوزراء، بالرغم من أنه خاف من عدم تقدير رضا الخصائص الدقيقة التي يتضمنها تأييد بريطانيا في حق فارس بإرسال الجنود إلى أي مكان لكن في ووقوفها ضد استعمال فارس هذا الحق واقعياً^(٢).

أما على الصعيد المحلي، فقد بعث السير هنري دويس (Dobbs)، ألقابم بأعمال المندوب السامي في العراق، والسير جون سالموند (Salmond) نائب مارشال الجو، وهو قائد الوحدة الجوية (وهذان الشخصان اللذان قد عهدت إليهما مهمة الدفاع عن حقول النفط) ضابط أركان كي يقوم بتحري سري عن الوضع الدفاعي في عربستان. وكانت نتيجة التحري أن قسم السيارات المدرعة، وسريتين من المشاة، وسرب طائرات قد خُصصت من أجل الحماية، وهي غير كافية للقيام بعملها في حالة تصادم على نطاق واسع بين السلطات المحلية والحكومة المركزية وكان قرار دويس وسالموند بأن مسؤولياتهم لحماية المنشآت النفطية لا تمتد إلى مثل هذا الموقف. وجعلت وزارة المستعمرات

(١) مذكرة وزارة الخارجية، ١٧ مايس ١٩٢٣، حول ويكلي إلى أوليفانت، وزارة الهند، ١٦ مايس ١٩٢٣، (F.O.)، ٣٧١ / ٩٠٤٣.

(٢) لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ١٥٠، طهران، ١٧ مايس ١٩٢٣، (F.O.)، ٣٧١ / ٩٠٢٤.

وجهاً نظر دويس وسالموند رسمية في ٢ حزيران «لا بد من أن يكون مفهومًا بأنه ليس هناك قوات تتحمّل نفقاتها الـ (The Middle Eastern Services Vote) من أجل عمليات عسكرية ضد فارس»^(١).

وأبلغت الأدميرالية وزارة الخارجية بأن سفينتيي صاحب الجلالة (Praid) و(Crocus) هما في البحرين، على بعد حوالي ثلاثمائة ميل من المحمرة، وبإمكان سفينة الكروكوس (Crocus) التقدم إلى المحمرة، غير أنه يتعدّر عليها التقدم أكثر من ذلك إلى الأحواز - وكان من الضروري بالنسبة إلى وزارة الخارجية أن تذكر الأدميرالية بأن سفن البحرية الملكية قد أبحرت أثناء الحرب في أعلى الكارون وربما يكون من الأفضل أن يتخذ القرار بوضع سفن من نفس القدرة في الخليج^(٢).

ومن المدهش، كان رد فعل رضا في طهران، حتى إذا ما افترضنا بأن لورين قد شرح سياسة اللورد كرزون بنفس القوة التي أرادها الأخير، غير حاد. إنه بالفعل قد أدرك براعة السياسة البريطانية بخصوص إرسال الجنود داخل فارس، وأهمية المصالح النفطية البريطانية، «وعلاقتها الخاصة» مع الشيخ خزعل، وقال رضا للورين بأسلوب ودي وصريح:

«إن سنتين من وجوده في المنصب قد أفضجه بصدق رغبة بريطانيا المطلق بالنسبة إلى فارس وهي مستقرة ومستقلة، مؤكداً

(١) وزارة المستعمرات (C. O.)، إلى وزارة الخارجية، رقم ٢٣ / ٢٥٢٥، شارع (Dowing)، ٢ حزيران ١٩٢٣، (F.O.)، ٣٧١ / ٩٠٤٣؛ السير هنري دويس، القائم بأعمال المندوب السامي في العراق، إلى نائب مارشال الجو السير جون سالموند، قائد الوحدة الجوية، مذكرة رقم ٥٧٩ / (G. O.)، بغداد، ٢٤ مايس ١٩٢٣، (C. O.)، وزارة المستعمرات ٣٣٠ / ٤٠؛ سالموند إلى كابتن الوحدة العسكرية (E.E. Briggs)، برجز: قائد القوة الجوية الملكية (RAF)، في البصرة (Air/548/S)، بغداد، ٢٦ مايس ١٩٢٣، (C. O.)، ٣٧٠ / ٤٠؛ دويس إلى لورين، رقم ٩١٨ / (S. O.)، سري، بغداد، ٣٠ مايس ١٩٢٣، (C. O.)، وزارة المستعمرات، ٧٣٠ / ٤٠.

(٢) تشارلس ولكر (Walker): سكرتير الأدميرالية، إلى أوليفانت، رقم ٥٤٠ / ٢٣ / (MO)؛ أوليفانت إلى ولكر، وزارة الخارجية، ٣٠ مايس ١٩٢٣، (F.O.)، ٣٧١ / ٩٠٤٣.

بأنه يرغب في حماية المصالح البريطانية، وأنه لن يتحرك عسكرياً باتجاه عربستان إلى أن يعبر كل من المفوضية وشركة النفط الإنجليزية - الفارسية عن رضاهما بالإجراءات المخططة لها من أجل حماية تلك المصالح»^(١).

أخبر أمير مجاهد، زعيم البختياريين، لورين بعد يومين، أي في ٢٥ مايس ١٩٢٣، بأن رضا عزم على إرساله في بعثة إلى عربستان «لنقل ضمانات شفوية ومكتوبة عن شعور رضا الودي نحو الشيخ، وسوف يرافق أمير مجاهد حوالي مائتين من الجنود مع تعليمات بالتعاون مع الشيخ. فأمر لورين القنصل في الأحواز كي يستشير خزعل وكي يتحقق عما إذا كان يرى هناك إمكانية تحقيق تسوية فاعلة مع وزير الحرب الذي قد عقد العزم على بسط كل نفوذه نحو عربستان». إن رضا سينشر في تسليم جنوده في الخريف، واستفسر لورين عما سيكون عليه موقف الشيخ خزعل^(٢)؟

كان تساؤل لورين غير ضروري، إذ إنه كان يعلم موقف خزعل. فأبلغ خزعل بأنه يعد إرسال (أ) الجنود؛ (ب) وقوة الدرك؛ (ج) ونائب الحاكم؛ (د) والقاضي؛ (هـ) ومحصلي الإيرادات غير المباشرة كلها على أنها «تجاوزات على حقوقه وأراضيه المعترف بها كما احتوته ضمانات ٢ تشرين الثاني ١٩١٤»^(٣).

وقد اندهشت وزارة الخارجية واضطرب اللورد كرزون من تحرك رضا العسكري المخطط له السريع بعد تعهده بأن يتقدم ببطء. وكان الحقيقة بأن لورين لم يقاوم خطة رضا، مع أنه حسبما يبدو كان يضغط على الشيخ، وهو

(١) لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ١٥٦، طهران، ٢٣ مايس ١٩٢٣، (F.O.)، ٩٠٢٤ / ٣٧١.

(٢) لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ١٥٧، طهران، ٢٥ مايس ١٩٢٣، (F.O.)، ٩٠٤٣ / ٣٧١.

(٣) لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ١٤١، طهران، ٩ مايس ١٩٢٣، وزارة الهند، (L/Pand S/10/993).

موضوع له أهمية أيضاً. ومن الناحية الثانية، فإن كرزون لم يرغب في إثارة القضية مع الوزير المفوض بل أمره أن يستمر في «مراقبة هذه الأحداث بدقة»^(١).

ومما ينبغي ذكره حول هذه المسألة فإن طريقة رضا في التحرك ضد عربستان كانت أكثر دقة واحتراساً مما كانت عليه الحال في السنة السابقة، فقد زال حلفاء خزعل من القبائل، وانقلب القاشقائيون فصاروا ضد البختيارين. أما البختياريون، فقد انقلبوا على أنفسهم فصار جانب منهم ضد الآخر. لذلك، صار لزاماً على خزعل في الوقت الحاضر أن يتعامل مع مؤيدي البريطانيين، وعلى هؤلاء في نفس الوقت أن يكونوا محايدين. وكان تكتيك رضا يتمثل بالمزايدة مع الشيخ بالنسبة إلى مشاعر الأخير الودية تجاه البريطانيين. فمنذ سنوات اعترف الفرس بمثل هذه الصداقة والتقدير للبريطانيين فقد عكست فارس انطباعاً بشأن تحزرها من الوهم مع الروس، وأن الوقت قد سنع بأن تكون في علاقات ودية مع بريطانيا. وكان قد اقترح بأن تجتمع لجنة من الوزراء الفرس مع لورين لتسوية المشاكل البارزة.

وقد ناور رضا لورين بشيء كثير من البراعة، إذ قال إن هذه «اللحظة أو الفترة المواتية»، هي نتيجة «السياسة البريطانية الحليمة والمستقيمة»، وهو إنجاز منح لورين الكثير من السمعة الحسنة لنفسه. ثم تحدث رضا عن «التطور الذي حصل في الفكر الفارسي المتنور» إنه نتيجة لهذه السياسة - وقد كان مثل هذا الظرف من أكثر آمال لورين العزيزة أهمية. وأسرع رضا ليعيد تأكيده للوزير البريطاني المفوض بأن فارس ستتعامل مع أصدقاء بريطانيا بأسلوب ودي وكذلك ليس لدى فارس أي شك أو ضد الشيخ خزعل.

وفي الواقع، إن فارس ترغب، وهي مصممة، على تأييده. وأما الجنود

(١) مذكرة وزارة الخارجية، ٢٨ مايس ١٩٢٣، حول لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ١٥٧، طهران ٢٥ مايس ١٩٢٣، (F.O.)، ٣٧١ / ٩٠٤٣؛ كرزون إلى لورين، تلغراف، رقم ١٠٨، وزارة الخارجية، ٢٩ مايس ١٩٢٣، (F.O.)، ٣٧١ / ٩٠٤٣.

فإنهم سوف لن يتدخلوا في شؤونه، وأعطى رضا كلمة الشرف لذلك وتعهدا بضمانات خطية .

على العكس، فإنهم سوف يحمونه ضد من يشك في سلطته، وذكر رضا، أنه من الضروري من الجانب الآخر وجود قليل من الجنود في عربستان لما في ذلك من ضرورة لهيبته ومكانته الخاصة ومن أجل تجريد منتقديه من السلاح، أولئك الذين يتهمونه بأنه تابع للبريطانيين . فإذا ما اعترضت بريطانيا على مشروعه فإنه سيستقيل - وهو أمر كان من أسوأ مخاوف لورين .

كان رد فعل لورين أن طلب من لندن بأن تخوله فيه سحب الاعتراضات البريطانية بالنسبة إلى التحرك جنوباً في مقابل ضمانات رضا الخطية للشيخ^(١)، ووافقت لندن بتردد لكن بعد أن يتم عقد الاجتماع مع لجنة مجلس الوزراء الفارسي . وقد نظر كرزون إلى الوضع «بارتياب عميق جداً»^(٢) .

وفي الوقت نفسه، كان خزعل مرتاباً، فقد قال لبيل (Peel)، القنصل في الأحواز الذي كان قد شدد على وجهات نظر لورين، «بأنه ليس له ثقة تامة في الوعود الفارسية سواء كانت شفوية أم مكتوبة . . .»، إنه سيوافق فقط إذا ما ظهر ضمان رضا المكتوب بضمان لورين خطياً - إذا ما تحدد عدد الجنود بمائتي جندياً، وأن لا يتدخلوا في حقوقه ونطاق سلطته .

كان رد فعل لورين متنبأ به، فالشيخ لم يكن متعلقاً بذلك، أو لم يكن منطقياً، وأن طلبه في أن تكفل بريطانيا الإجراء وأن تخلصه من الجنود هو طلب سخيف . إن الكفالة الأفضل على الإطلاق هي العلاقات الطيبة بين بريطانيا وفارس . وأن ضمانات ٢١ تشرين الثاني ١٩١٤ كافية^(٣) .

(١) لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ١٦٩، طهران، ١ حزيران ١٩٢٣، (F.O.)، ٩٠٢٤ / ٣٧١ .

(٢) مذكرة، وزارة الخارجية، ٤ حزيران ١٩٢٣، حول لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ١٦٩، طهران، ١ حزيران ١٩٢٣، (F.O.)، ٩٠٢٤ / ٣٧١، وزارة الخارجية إلى لورين، تلغراف، رقم ١١٦، ٥ حزيران ١٩٢٣، (F.O.)، ٩٠٢٤ / ٣٧١ .

(٣) لورين إلى وزارة الخارجية، أرقام ١٨٢، ١٨٣، طهران، ٨ حزيران ١٩٢٣، (F.O.)، ٩٠٤٣ / ٣٧١ .

واستسلم خزعل في ٣ حزيران وذلك لموقف لورين وتحت ضغط من المقيم البريطاني في بوشهر والقنصل في الأحواز، وأضاف في رده إلى لورين قائلاً: «غير أنه إذا ما أثبتت الأحداث في النهاية كما توقعت، فإنني أنظر إلى حكومة صاحب الجلالة بثقة بأن تطلق التعهد الذي منحتة الحكومة البريطانية في سنة ١٩١٤...»^(١).

وبالرغم من موافقة خزعل، لكن ضمانات رضا لم ترسل، إذ إنه لم يكن هناك رئيس وزراء لتصديقها. وكان موقف لورين بأنه لا يمكن عمل شيء إلى أن يتم تشكيل وزارة جديدة. وأوردت الاستخبارات البريطانية في اليوم ذاته (١٣ حزيران) في تقرير أن ماتنتي جندي مشاة فارسي قد غادروا طهران إلى شوشتر. فعندما بقي خزعل في مركز محرك فإنه نشد المساعدة من مكان آخر.

فقام خزعل، بعد فترة وجيزة، مما قد ذكر حول مغادرة الجنود أصفهان، بزيارة إلى الملك فيصل ملك العراق، وحاول الشيخ للمرة الثانية استغلال أهميته كقوة خليجية ليعزز مركزه في فارس. لأنه أمل، بإقامته علاقات ودية مع فيصل، أن يحصل على دعم مدعوم من قبل الحركة الوطنية العربية المتفجرة. ولسوء حظ خزعل، لم يعد الخليج العامل السياسي القوي كما كان في السابق، وأن السير هنري دويس، المندوب السامي الجديد في العراق، نظر إلى الشيخ وكأنه شخص مثير للمتعاب أكثر من كونه حليفاً لهم^(٢).

لقد استجاب فيصل، إلى حد ما، إلى إزعاج وزارة المستعمرات، إيجابياً إلى عروض خزعل، غير أن فيصلاً لم يكن القوة الحقيقية في العراق. ولم تكن بريطانيا راغبة في تعقيد مشكلة الحدود المتوترة بالفعل بين فارس ومملكة العراق، وذلك بالسماح للأخير أن يكون حامياً لإخوانه العرب عبر الشط^(٣).

(١) لورين إلى وزارة الخارجية، لتلغراف رقم ١٨٧، طهران، ١٣ حزيران ١٩٢٣، (F.O.)، ٣٧١/٩٠٤٣.

(٢) ن. م.

(٣) وزارة المستعمرات (C. O.)، إلى وزارة الخارجية، ١٥ تشرين الأول ١٩٢٣، (E. 10176/ 8305/34)، (F.O.)، ٣٧١.

في الواقع، وجدت الحكومة في لندن إدعاءات خزعل بأنه قوة خليجية محرجة إلى حد ما، وابتدأ العقيد نوكس (S. B. Knox)، المقيم السابق في بوشهر الذي يشغل الآن منصب مستشار الحكومة في العراق، يرتب من أجل مؤتمر في الكويت ليسوي مشاكل الحدود ومشاكل أخرى بين الكويت والعراق والعربية السعودية، ودعا شيخ خزعل إلى الحضور للمؤتمر والقيام بدور الوساطة. والتمس خزعل من الحكومة المركزية رغبة منه بعدم إثارة غضب رضا خان بحضوره من جانب واحد وكشيخ المحمرة الشبه المستقل، موافقتها أن يحضر كمرقب. وأخير لورين «خزعل» بأن هذا سيكون كافياً ومرضياً، غير أن وزارة الخارجية اعتقدت بأن حضور خزعل كمرقب فارسي وبموافقة رضا خان سيعطي الحكومة الفارسية وضعية رسمية في المؤتمر. وقد أثير كرزون كثيراً على تورط فارس هذا في شؤون «عربية محضة» فأرسل مذكرة رسمية عنيفة إلى وزارة المستعمرات يُعلمهم فيها أو يأمرهم فيها بمسك أو بمنع الشيخ من التورط في مواضيع الخليج العربي قبل ترخيص من وزارة الخارجية. ولم يقدم العقيد نوكس، الذي يقدم على أحسن وجه بتقاليد مدرسة الخليج العربي، لصديقه القديم أي خدمة، ولم تنجح استراتيجية خزعل في الخليج، التي كانت في الماضي ناجحة جداً^(١).

استأنف تحرك الحكومة الفارسية العسكري ضد خزعل داخل فارس في ذلك الخريف من سنة ١٩٢٣ الذي كان قد أُعيق في الربيع السابق. وكان هجوم رضا من جانبيين: القانوني أو الشرعي والجانب العسكري.

تركز الهجوم القانوني حول موضوع الإيرادات، إذ إن خزعل قد قدم خلال السنة التي أعقبت حادثة شليل عدة مقترحات، غير أن التتابع السريع للوزارات ووصول المستشارين الماليين الأميركيين مكنّ الفرس من الإبقاء على

(١) مذكرة وزارة الخارجية، في ملف الوهابيين ٥٢، ٢٣ تشرين الأول ١٩٢٣، (F.O.)، ٣٧١/

المسألة مفتوحة، وكذلك بالاستمرار في رفع الرهانات في كل مرة كان خزعل فيها متأهباً للوصول إلى اتفاقية بشأنها. وعزمت الحكومة الفارسية في الوقت الحاضر على الحصول على إيرادات الشيخ غير المباشرة وكذلك على انتزاع كمية كبيرة أكثر فأكثر من متأخرات الضرائب المتبقية على الشيخ.

واستجابة إلى مقترحات لورين وأصدقائه في طهران، أرسل خزعل حاج مشير، ابن مستشاره البارز حاج رئيس، للتفاوض بشأن مسألة الضرائب علانية. وفي غضون ذلك قام معتمده ميرزا سيد حسن خان، النائب من شوشتر والرئيس السابق لإيرادات عربستان، بشكل غير مباشر في داخل المجلس، وعمل خزعل أيضاً، وفقاً لمشورة لورين، تثبيت اختيار أحد أبنائه في المجلس كي يحشد له الدعم في طهران.

وخلال الفترة ذاتها، أقرن لورين الحكومة المركزية بأن تنصب أحد المستشارين الماليين الأميركيين وهو العقيد ماكورمك (MacCormack) ليتوجه إلى المحمرة للتباحث مع الشيخ بشأن تسوية نهائية. ويبدو أن ماكورمك، الذي كان قد برهن على إصغائه للبريطانيين أثناء المفاوضات الحديثة بشأن الإيرادات مع البريطانيين، بأنه مستعد تماماً للاستماع إليهم مرة ثانية^(١).

وقبل أن يرسل ماكورمك إلى عربستان لتسوية الموضوع، وضع رضا خان قواته المسلحة على أهبة الاستعداد، ففي ٢١ أيلول غادرت أصفهان كتيبة من الجنود الفرس مؤلفة من مائتي جندي مشاة وستين خيلاً ومدفعين، أصفهان متوجهة إلى عربستان. وعلم رضا خان تحرك الجند العسكري على أنه جزء من خطة لوضع ألف رجل في بهبهان لحماية الحقول النفطية من هجوم القبائل، عند سعيه إلى نزع السلاح من قبائل اللور المهاجرة في الربيع التالي. وأن هؤلاء الجنود لن يعرضوا مصالح الشيخ خزعل ولا مصالح شركة النفط إلى الخطر.

(١) لورين إلى كرزون، رقم ٤٠٣، طهران، ٧ أيلول ١٩٢٣، (F.O.) ٣٧١ / ٩٠٤٣، لورين إلى كرزون، رقم ٤٦٩، طهران، ١٦ تشرين الأول ١٩٢٣، (F.O.) ٣٧١ / ٩٠٤٣، لورين إلى كرزون، رقم ٤٨٤، طهران، ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٣، وزارة الهند.

وفي هذه المناسبة، تمكّن لورين من إقناع وزير الحرب (الذي نصب نفسه توأ رئيساً للوزراء أيضاً). في تقديم نسخة من الضمان الخطي إليه كي يرسلها إلى خزعل. واعتماداً على تعقيب وزارة الخارجية كانت البنود «قابلة لمختلف التفسيرات، لكنها أفضل من لا شيء»^(١).

بعد ذلك، أسرع لورين إلى عربستان كي يقنع «خزعل» على قبول الوضع، واعتقد خزعل أيضاً بأن ضمان رضا قابل لتفسيرات مختلفة وعلى أية حال، فإنه ليس بإمكان المرء أن «يولي أية ثقة بالوعود الفارسية». وأصرّ لورين على القول بأن رضا خان «لا يضمم أية نوايا شريرة تجاه الشيخ». ولما لم يكن لخزعل أي خيار فقد قبل ذلك للمرة الثانية، قائلاً بأنه إذا ما قوّض رضا خان سلطته فإنه يعتمد على لورين في إيجاد حل لذلك.

وبحلول نهاية مكوث أو بقاء لورين، أوحى تصرّف خزعل الظاهري على أنه يشعر أحسن حالاً بالنسبة إلى الموقف. فإنه قد اجتمع بقائد الجنود الجديد في شوشتر العقيد باقر خان وتفحص تعليماته وأوامره، ثم اتخذ إجراءه. ولم يبدو كل منهما على أنه خطر تجاه الآخر بشكل كبير، ولذلك فقد تشجع لورين كثيراً. وقد ورد ذكر لاجتماع شخصي تمّ عقده بين الزعيمين، وقدم، إشارة منه على شعوره الودّي، سيارتين مسلحتين للجيش ومستشفى إلى شوشتر. وتظاهر رضا على أنه ممتن جداً ووعد في مقابل ذلك بأنه سيرعى ابن خزعل ويعتبره كابنه عندما ينصب في المجلس. لقد رفض خزعل بالفعل أن يأخذ بعين الاعتبار إلحاق ضابط فارسي لكي «يساعد» وكيل الحاكم في الأحواز التابع له. إذ إنها بما ستسبب مشكلة قد تؤدي إلى سوء فهم مقاصد رضا، وأنه من الأفضل النظر في ذلك بعد «أن توضع علاقاته الشخصية مع وزير الحرب على أسس قوية»^(٢).

(١) مذكرة وزارة الخارجية، ١٩ تشرين الأول ١٩٢٣، في لورين إلى وزارة الخارجية تلغراف رقم ٣٣٣، طهران، ١٧ تشرين الأول ١٩٢٣، (F.O.)، ٣٧١ / ٩٠٤٣؛ لورين إلى كرزون رقم ٤٦٩، طهران، ١٦ تشرين الأول ١٩٢٣، (F.O.)، ٣٧١ / ٩٠٤٣.

(٢) لورين إلى كرزون، رقم ٤٨٤، طهران، ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٣، (F.O.)، ٣٧١ / ٩٠٤٣.

غير أن لورين قد أفلح في الحصول على قبول خزلعل في مرابطة الجنود الفرس على حدوده وفي المدن حيث كان الشيخ في فترة ما، يمارس سلطانه فيها. ورجع الوزير المفوض مسرعاً إلى طهران ليتباحث مع العقيد (الكولونيل) ماكورمك (MacCormack) قبل أن يقوم الأخير بزيارته القصيرة لعربستان للفاوض بشأن مسألة الضرائب، واتخذ ماكورمك الحيطة في الحصول على موافقة الحكومة الفارسية مقدماً لأي اتفاقية يقوم بها، وذلك لاطلاعه الجيد على ميول ونزعات الحكومة الفارسية في رفضها الاعتراف باتفاقيات الإيرادات مع الشيخ وكذلك على اطلاع بما تعلقه الحكومة البريطانية من «أهمية كبيرة جداً» على الوصول إلى تسوية نهائية وسلمية. كما أنه اتخذ حيطة أكثر فأخذ معه موظفين فارسيين اثنين للإيراد، وكانا من أشد المتقدين للشيخ، وذلك من أجل أن يقلل من حجم الانتقاد المتوقع.

ترك ماكورمك طهران، بعد أن استمع إلى مشورة لورين واتفاقه مع رأي لورين في محاولة استنباط صيغة تبقى على دخل الشيخ وتصون هيئته المحلية، في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٣ متوجهاً إلى المحمرة. وسرعان ما وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، إذ رفض الطرفان مطالب كل منهما بعنف، فاستجد خزلعل بالقنصل البريطاني، الذي أبرق إلى لورين. وذهب لورين في طلب ملسبوف (Millsbaugh)، المستشار الأميركي المالي الأول. إن انهيار المفاوضات، التي قد هدد ماكورمك إنهاءها بشكل مفاجئ سوف تعرقل حالة السلام والهدوء في عربستان وسوف تحبط مسألة تسوية نزاع خزلعل مع الحكومة المركزية، وستهدد المصالح البريطانية المهمة. وتدخل ملسبوف مع مفاوضه لتسوية الأمر، وأعلن في ٢٦ تشرين الثاني عن التوصل إلى اتفاقية.

لقد وافق خزلعل على دفع ٥٠٠,٠٠٠ تومان وذلك لتسوية متأخراته من الضرائب (على أن تكون ١٠٠,٠٠٠ تومان نقداً وتوزع البقية الباقية على مدى عشرين سنة)، وعليه أن يدفع، بالنسبة إلى الضرائب الحالية والمستقبلية، ١٥٠,٠٠٠ تومان سنوياً، يحسم من المبلغ راتبه الشخصي وحصه المصروفات

وتقدّر بـ ٢٠,٠٠٠ تومان. واستبقى الشيخ السيطرة على إيراداته غير المباشرة، غير أن معتمداً مالياً سيقى باعتباره «موظف تفتيش» لجميع إقليم عربستان.

لقد خاب أمل الشيخ، وكذلك الحال بالنسبة إلى رضا خان، وشعر رضا، بأن الشيخ قد دحر الحكومة على الرغم من أنه قد عبّر عن استعداداته بالالتزام بالاتفاقية وعلى الرغم من هذه الاستجابات يفترض أنه لم يعد هنالك «أي إمكانية للاختلاف بين شيخ المحمرة والحكومة المركزية والمستشار الأميركي فيما يتعلق الأمر بالقضايا الخاصة بالأموال التي كانت غالباً مصدراً للشر في فارس...». وتنبأ لورين قائلاً: «إنني أعتقد بأنه من المناسب الإدعاء بأن هذه الاتفاقية ستثبت بأنها حجر الزاوية للوضع المستقبلي في عربستان»^(١).

(١) لورين إلى كرزون، رقم ٥٧١، طهران، ٤ كانون الأول، ١٩٢٣، (F.O.)، ٣٧١/١٠١٣٤.

سقوط الشيخ خزعل

(أ) تدهور مركزه:

جلبت اتفاقية الإيرادات معها هدوءاً سطحياً للتصادم بين رضا وخزعل لمدة نصف سنة غير أن لعبة المناورة السياسية استمرت. إذ احتجت الحكومة الفارسية على زيارة الزوارق الحربية البريطانية المزودة بالمدافع للمحمرة قبل بدء مفاوضات الإيرادات فقط، وقُررت وزارة الخارجية الاعتراف بحق فارس في ضبط وتنظيم مينائها الخاص - بالرغم من أنه قد فهم من ذلك بأن هذا سيضعف من قدرة بريطانيا على دعم خزعل إذا ما صار ضرورياً^(١) تنفيذ الضمان الممنوح إليه. بعد ذلك، قامت السلطات الفارسية بتولي أمر دائرة البرق في المحمرة التي كان يديرها المبرقون العراقيون في القنصلية البريطانية منذ الحرب. وأخيراً أعلم خزعل بأن يهيئ مسكناً للكارغوزار (Karguzar) ممثل وزارة الخارجية في عبادان. وسيكون هذا الموظف، الذي سيشتغل منصب نائب الحاكم أيضاً، بالإضافة إلى كارغوزار آخر يقيم على بُعد حوالي

(١) لورين إلى كرزون، رقم ١٢، طهران، ٥ كانون الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٤؛ مذكرة عن الأدميرالية إلى وزارة الخارجية، رقم ٢٥٩٧ ك (M)، سري، ١١ تموز ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٩؛ لورين إلى رمزي مكدونالد (Ramsay MacDonald)، رئيس الوزراء ووزير الخارجية، رقم ١٠٤، طهران، ١٠ شباط ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٣.

خمس عشرة دقيقة من المحمرة. لقد أوقفت هذه المحاولات، من أجل توسيع سلطة الحكومة المركزية، التأثير البريطاني في طهران. إلا أن هذين الانتصارين الثانويين كانا تعويضاً ضئيلاً لهزائم تحملتها في مكان آخر.

وأصل رضا خان محاولاته في تجزئة القبائل وتقوية سلطة السلطات العسكرية الفارسية في بلاد اللورستان والبختيارية. وكانت مناورات رضا السياسية والعسكرية ناجحة بصورة عامة على الرغم مما عاناه وتكبّده من هزائم عسكرية عرضية وغير هامة.

وكان خزعل يراقب بخوف متزايد بسبب تدهور أوضاع الحاجز الجبلي القبلي للسهل الرسوبي لعربستان، وأمسك الشيخ عن تأييد المجموعات اللرية القبلية التي وقفت ضد رضا خان، ومن المحتمل أنه كان يأمل النجاة من غضب البريطانيين ورضا وبأن يعمل وفقاً لمواثيقه. وعلى كل حال، فقد أكسبه عدم نشاطه كره الكثير من أفراد القبائل اللرية، في الوقت الذي استمر فيه الآخرون بإرسال وفود إليه طالبين العون. وصار البختياريون متململين تدريجياً^(١). وهاجمت صحيفة الاستقلال في العراق رضا خان واعتبرته مغتصباً وصرحت بأن العرب في العالم على استعداد لدعم وتأييد إمارة الشيخ العربية ضد أي اعتداء فارسي. وطبيعي، فإن الصحف الطهرانية التقطت القصة وقدمتها بشكل محرّف. وأشار لورين إلى السير هنري دويس (Dobbs)، المندوب السامي في العراق، تلميحاً هادئاً حول ذلك، وأن دويس تدبّر الأمر على أن الاستقلال لن تنشر مرة أخرى مثل هذه القصص المزعجة. وطلب دويس، من جانبه، عدم تشجيع خزعل في تسجيل أفراد قبائله على الجانب العراقي من الشط على أنهم رعايا فرس وبذلك يجعلهم «في المتناول لخدمة الشيخ العسكرية». ونتيجة

(١) السير ولسون: مذكرة حول الوضع السياسي في لورستان (N. D.)، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٢٤ بيل (Peel)، مذكرة حول وضع البختياريين في حزيران ١٩٢٤، الأحواز، ٢٨ حزيران ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥؛ الأدميرالية إلى وزارة الخارجية، رقم ٢٥٠٧ / (M)، سري، ١١ تموز ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٩؛ لورين إلى مكدونالد، رقم ١٠٤، طهران، ١٠ شباط ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٣.

لذلك، فقد خسر خزعل هذا الامتياز الذي كان قد حصل عليه من الملك فيصل^(١).

وفشل الشيخ في تلك السنة أيضاً في أن يقلل من تعهده بالنسبة إلى الإيرادات، فقد حالت الأضرار التي سببها الفيضان للمحصولات والدواب دون جمعه أكثر من «جزء» من الربيع. وقد تعهد رضا أن يوصي «بمعاملة منصفة» وذلك لأن الطلب ورده عبر القنوات الدبلوماسية البريطانية. غير أن تعهده، كما هو الحال في بقية عودته^(٢) وتعهداته الكثيرة، لم تتحقق. وبالإضافة إلى محاولة العراقيين التأثير على سلطته القبلية في غرب شط العرب، ونفوذ المتدهور والضعيف بين صفوف اللريين والبختاريين، وإخماد الحملة الصحفية، والانخفاض في الإيرادات، وتذمر الموظفين الفرس الصغار المزعج، فقد كان بالإضافة إلى كل ذلك أموراً أخرى قد أفلقت خزعل أيضاً. وكان البارز منها مغادرة أصدقائه تريفور وولسون. فقد كان العقيد تريفور، المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي والسير أرنولد، ولسون مع شركة النفط في عربستان الأعضاء المتنفذين الأخيرين من أصحاب المناصب العليا في مدرسة الخليج العربي القديمة الذين قد بقوا في الخليج، وفي مناسبة جولة تريفور التوذية في شهر آذار ١٩٢٤، سكب خزعل جميع مشاكله ومتاعبه وأعاد ذكر جميع مخاوفه بإسهاب من مقاصد الحكومة الفارسية^(٣).

(١) لورين إلى السير هنري دويس، المندوب السامي في العراق، ١٧ كانون الأول ١٩٢٣، (F.O.) / ٣٧١ / ١٠١٣٤؛ دويس إلى لورين، رقم ١٧٨ / (SO)، سري، بغداد، ١٩ كانون الثاني ١٩٢٤، (F.O.) / ٣٧١ / ١٠١٤٣؛ وزارة المستعمرات (C.O.)، إلى وزارة الخارجية، ١٠ كانون الثاني ١٩٢٤، (F.O.) / ٣٧١ / ١٠١٤٣.

(٢) بيل (Peel) إلى إيسموند أوفي (Esmond Ovey)، القائم بالأعمال، طهران، تلغراف، رقم ٢٠، الأحواز، ٢٥ نيسان ١٩٢٤، (F.O.) / ٣٧١ / ١٠١٣٥؛ أوفي (Ovey) إلى بيل (Peel)، تلغراف، رقم ١٤، طهران، ٢٩ نيسان ١٩٢٤، (F.O.) / ٣٧١ / ١٠١٣٥.

(٣) تريفور إلى وزير الخارجية، (GOI)، رقم ١٤ / (T)، سري، (RIMS)، لورنس، ١٠ آذار ١٩٢٤، (Pand S/10/934).

كان خزرعل قلقاً، بشكل خاص حول زيارة القائد العام للجيش الغربي، وهو أمير غريب (Amir-i Gharib) الذي أُعدم، متذرعاً، عدداً من شيوخ اللريين الذين استسلموا بموجب أمان، فلو كانت الزيارة وديّة، وبرفته ليس أكثر من مائة رجل تقريباً فليس هنالك من مشكلة، لكن ماذا سيكون لو أن هذه الزيارة هي في الواقع عبارة عن هجوم؟ هل يقاوم؟ وماذا ستفعله بريطانيا في «جعل الضمانات التي منحها إياه في تشرين الثاني ١٩١٤ فعالة؟»^(١).

وكان رأي تريفور بالنسبة إلى مقاصد رضا خان مشابهة لرأي الشيخ لكن كما قال للشيخ بأنه لا يستطيع القيام بأي شيء سوى أن يخبر الحكومة البريطانية. وعبر تريفور فعلاً عن أمله في تقريره إلى الهند بأن تعمل بريطانيا أكثر لدعم وتأييد الشيخ من تقديم احتجاج فقط في طهران، ثم تقف بعد ذلك موقف المتفرج. إن تأثير مثل هذه السياسة محلياً سيكون باعثاً على الأسى وسوف «يؤكد للخانات وللقبائل الفكرة التي قد كسبت الكثير من المؤيدين وهي عدم الفائدة من أن يكونوا أصدقاء للبريطانيين».

ولسوء الحظ، كان موقف ممثل الحكومة البريطانية في طهران إسموند أوفي، القائم بالأعمال، بأن رضا خان يعمل وفقاً للضمانات التي أعطيت للمفوضية والشيخ في تشرين الأول السابق وبأن مخاوف الأخير لا أساس لها، وأنها تعزى^(٢) إلى مغادرة الكولونيل تريفور.

إن هذه المخاوف التي لا أساس لها التي حدثت برحيل تريفور قد تضاعفت بحقيقة أن السير أرنولد ولسون صديق الشيخ الأخير والقديم والمؤيد كان في الوقت الحاضر في أعالي البلاد، وبأنه سيتوجه قريباً إلى لندن.

ومع ذلك، فإن ما يخافه خزرعل من تبدّل الحكم في لندن هو أنه لم يكن

(١) تريفور إلى أوفي، رقم ٢٠ / (T)، (RIMS)، لورنس (Lawrence) في البحر، ١١ آذار ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥؛ تريفور إلى (FSGOI)، رقم ١٤ / (T)، سري، (RIMS)، لورنس، ١٠ آذار ١٩٢٤، (L/Pand S/10/934).

(٢) أوفي إلى مكدونالد، رقم ١٩٦، طهران، ١٦ نيسان ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥.

يقدر الخوف الذي خلفته مغادرة تريفور وولسون، بل أكثر من ذلك. إذ صار رئيس الحكومة الجديدة في لندن زعيم حزب العمال في مجلس العموم، وهو رمزي مكدونالد (Ramsay MacDonald). وكان مكدونالد، خلال سنواته الطويلة كعضو بارز في المعارضة، المتنفذ الرسمي لسياسة بريطانيا الفارسية. فقد وقف في مجلس العموم قبل الحرب، ضد دعم وتأيد الوجيهاء المحليين على حساب الحكومة المركزية. كما أنه قد كافح ضد إحراز الحكومة البريطانية شركة النفط الإنجليزية الفارسية. فكان، كمسألة مبدأ وليس من الناحية النفعية، مؤيداً لحكومة مركزية قوية في فارس. وأن أفكاره وخلفيته تختلف كثيراً عن الأفكار والخلفية التي يتصف بها اللورد كرزون الأرسطراطي المتعجرف. ولما لم يكن قد ساعد على قولبة وصياغة السياسات البريطانية الماضية في فارس فإنه لا يتحمل أي التزام شخصي في مواصلة تلك السياسات.

وعلى الرغم من أن مكدونالد قد عقد العزم على تفادي أي وصمة «بالتطرف أو الراديكاليين» أو «باللامسؤولية» (التي كانت قادرة على الإضرار بحزبه عند رأي الشعب البريطاني)، فإنه لم يكن من الضروري أن يتبدى بتغيرات جذرية في السياسة البريطانية في دعم مبدأ السلطة المركزية الفارسية ضد الاستقلال الذاتي المحلي لخزعل. ولما كان ميزان القوى في إيران يبدو بأنه أخذ يتحول بسرعة باتجاه الحكومة المركزية، وبذلك يمكن أن يصطلح على السياسة الجديدة (كما هو الحال بالنسبة للسياسة القديمة) بأنها سياسة محايدة أو منصفة، وسيصطلح عليها مكدونالد بالسياسة «المحايدة المنحازة» (Biased-neutrality).

إن نزعة الميل باتجاه رضا خان قد وجد فعلاً في السلك الدبلوماسي. ولم يكن لورين شخصياً، وهو الذي قد نفذ سياسة كرزون وحمى مصالح الشيخ، مؤيداً للفلسفة السياسية التي تبناها خزعل واتخذها رمزاً، وحسبما يبدو أن تابع لورين في طهران أوفي يشاركه في هذا الرأي^(١).

(١) فاطمي: دبلوماسية النفط، ص ٣٥ - ٣٦، ٤٢.

(ب) اضطراب خزعل إلى المقاومة:

وبينما كان مركز خزعل آخذاً بالضعف، فإن فترة الستة شهور من المناورة السياسية الهادئة قد انتهت فجأة في تموز عام ١٩٢٤. فقد تسلم بيل (Peel) القنصل في الأحواز (الذي كان يتباحث مع أوفي (Ovey) بشأن الوضع في بلاد البختيارين) برقية من خزعل. وجاء في الرسالة أن الشيخ خزعل قد تسلم رسالة من رضا، تفيد بأن الشاه مظفر الدين كان قد أصدر إلغاء في ١٠ ذي الحجة ١٣٢٠ هـ (١٠ آذار ١٩٠٣)، للفرمان الذي صدر بخصوص أراضي الدولة في موانئ الخليج. فستعود ملكية هذه الأراضي للدولة، وعلى خزعل أن يرسل أي فرمان قد صدر بعد ذلك التاريخ إلى طهران لاتخاذ قرار نهائي بشأن وضعية أراضيهِ.

لقد صدرت فرمانات خزعل في الوقت الذي كانت فيه كمارك عربستان قد سلمت إلى نانس (M. Naus) وإدارة الكمارك البلجيكية، ويعود تاريخها إلى ما قبل شهرين من مرسوم الإلغاء المزعوم. والآن صارت سندات ملكية الأراضي التي يعتبرها الشيخ بأنها إليه بالوراثة ويعتبرها عربية بموجب حق الاستقرار عليها خاضعة للاستعلام ومشكوك في أمرها. فكتب الشيخ «الواجب عليّ أن أدافع عن حقوقي بأي ثمن. وإنني لا أستطيع أن أخفي هذه الأنباء عن قبائلي . . . كما إنني لا أتمكن أن أقول عما سيحدث عندما يعلموا بذلك. ولا أتمكن من منعهم في حماية أنفسهم والدفاع عنها ضد خيانة حقوقهم والتخلي عنها، وأن القيام^(١) بذلك يعني تعريض حياتي إلى الخطر».

وقال خزعل، بأنه سيكون مسؤولاً في حالة حدوث مشاكل وذلك من أجل حماية المصالح البريطانية في عربستان. وعلّق راين (Ryan) نائب القنصل في الأحواز، على برقية خزعل المرسلة إلى بيل (Peel) بأن خزعل يود تجنب

(١) راين (Ryan): نائب القنصل، الأحواز، إلى بيل (Peel)، من خلال مفوضية صاحب الجلالة، طهران، تلغراف، رقم ٧٣، الأحواز، ١٧ تموز ١٩٢٤، (L/Pand S/10/932).

المتاعب ويأمل أن تتمكن المفوضية تسوية المشكلة. وكان الموضوع خطيراً وجدياً وذلك لأن إجراء الحكومة الفارسية سيبتل أيضاً سند تملك شركة النفط للأرض التي اشترتها أو استأجرتها من الشيخ^(١).

وأشار أوفي (Ovey)، بعد التباحث مع بيل (Peel)، على الشيخ بأن يصمد ولا يخاف، فليس من الضروري بأن الحكومة ترغب إسقاط فرماناته؛ وربما أنها تريد تفادي الاعتراف بها فقط. وتعهد أوفي بأنه سيسهر على مصالح خزعل بأقصى درجة من الاهتمام^(٢).

وعلى كل حال، فقد وصل خزعل حد الخضوع، على الرغم من أنه لم يخبر أفراد قبيلته لحد الآن حول إجراءات رضا، وقد جاءه الشيخ للمداولة. وكتب راين إلى أوفي قائلاً بأنه لا يعتقد بأن خزعل سوف يتبنى موقفاً آخر سوى موقف المفاوضات السلمية في الوقت الراهن، لكنه يرى بالفعل بأن الشيخ عازم على أن يرى المشكلة وقد سويت^(٣) «نهائياً وإلى الأبد» (For good and All).

وأشار أوفي على خزعل مرة ثانية بأن يعمل على افتراض أن فرماناته شرعية وأن يعتمد على تأييد بريطانيا الدبلوماسي. وقال: بأن الضغط لا ينفع من أجل تصديقها، طالما أن ذلك سيضع المسألة أمام المجلس، حيث بإمكان السياسيين في طهران^(٤) إثارة المشكلة عموماً «بشكل شديد». وكان الخط الذي قرّر كل من أوفي (Ovey) وبيل (Peel) اتخاذه يستند على أن مرسوم الإلغاء غير شرعي وأنه لا يعدو أكثر من مغالطة (Chicanery)، فالمفوضية لم تر نسخة منه لحد الآن.

في غضون ذلك، فقد حرّك مكتب الأنباء السوفيتية، روستا (Rosta)، تقارير تنسب فيها إلى خزعل قائمة طويلة من الإساءات أو الجرائم التي تتضمن

(١) ن. م.

(٢) أوفي إلى رايف، تلغراف، رقم ٢٢، طهران، ٢٣ تموز ١٩٢٤، (L/Pand S/10/932).

(٣) راين إلى أوفي، تلغراف، رقم ٥٢، أحواز، ١ آب ١٩٢٤، (L/Pand S/10/932).

(٤) أوفي (Ovey) إلى راين، تلغراف، رقم ٢٣، طهران، ٢ آب ١٩٢٤، (L/Pand S/10/932).

نشاطات مثل تبادل الرسائل مع زعماء في المجلس، وإرسال مبالغ ضخمة إلى المعارضة البرلمانية لرضا خان، وتزويد اللرين بالأسلحة والأموال، وتحريض القبائل ضد حكومة طهران، وإرسال حاج مشير إلى أوروبا للاجتماع بالشاه ومن بعد ذلك التوجه إلى لندن بهدف إقامة مملكة منفصلة في عربستان. وزعمت هذه التقارير أن مجموعة كبيرة من أتباع خزعل قد هددوا موظفي الحكومة في الأحواز، وأن الشيخ كان قد أرسل كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات الحربية إلى دزفول^(١).

أكد جاكس (T. L. Jacks)، القائم بأعمال المدير العام لشركة النفط الإنجليزية - الفارسية التقارير التي أوردتها روستا جزئياً، فقد كتب جاكس تقريراً إلى راين بأن خزعل كان يجمع الجنود ويقوم بزيارات شخصية لقيائه كي يحصل على تأييدهم. وقد عبّر بصراحة عن تصميمه على المقاومة، وبالقوة المسلحة إذا صار ضرورياً، لأي محاولات أخرى في التدخل بأراضيه وإقليمه وتقويض سلطته. علاوة على ذلك، فإنه سيطالب بالعودة إلى وضعية الحالة الراهنة (Status quo ante)، أي انسحاب جميع الجنود الفرس من عربستان وبضمنها منطقتا شوشتر ودزفول، وكذلك العودة إلى الاتفاقية التي قد توصل إليها السير برسي كوكس مع وثوق الدولة (Vasug) المتعلقة بتعهداته بالنسبة إلى الإيرادات^(٢).

تشوشت شركة النفط كثيراً، واجتمع الممثلون المحليون مراراً مع الشيخ ومع الحاكم الفارسي العام، وعبّر خزعل مرة أخرى عن عزمه في الوقوف والصمود بقوة، واعترف بأنه كان على اتصال باللور الكوهغوليوه (Kuhgulyyah)، ويوالي بشت كوه، وبأمير مجاهد البختيارى، فإنه لا يستطيع

(١) مقتطفات من روستا، رقم ١٥، ٣ آب، ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥ أوفى: (Ovey)، إلى مكدونالد، رقم ٣٨٠، (Gulahek)، ٩ آب ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥.

(٢) جاكس (Jacks): القائم بأعمال المدير العام، (APOC)، إلى راين، رقم ١٨٤٩، سري، محرمة، ١١ آب، ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥.

التراجع عن أصدقائه إلى أن يتم الاعتراف بحقوقهم أيضاً. فضلاً عن ذلك، فإنه قد تأهب في حالة انقطاع العلاقة مع الحكومة علانية، بدعوة الشاه إلى المحمرة كضيف له وبخصوص تأسيس مملكة مستقلة في جنوب فارس.

وذكر الحاكم العام أنه بالنظر إلى تهديد السلام، فإنه سينصح باستدعاء القائد العسكري المزعج، العقيد باقر خان، وأن يشجع أو أن يحث السلطات في طهران على سياسة الاسترضاء والوفاق.

وكان كل من جاكس (Jacks) وجيمسون (Jameson) المسؤولين المحليان لشركة النفط، يشاركان الحاكم العام في الرأي بأن تفرض سياسة الوفاق والاسترضاء على رضا خان من قبل الحكومة البريطانية. والواضح أن نيكولس (Nichols)، المدير العام للشركة في لندن، يشاركهما في هذا الرأي، وقد بذل قصارى جهده في الضغط على وزارة الخارجية في الموافقة على الرأي. إذ اعتقد مسؤولو شركة الـ (APOC) بأن التهديد بحرب أهلية واسعة حقيقة وأوصوا بأنه لا بد من إعلام السلطات العسكرية في بغداد كي تكون متأهبة لاتخاذ ما يلزم دون إعطاء فرصة كافية لأخذ الحيطة^(١).

وعلى الرغم من أن وزارة الخارجية وأوفي (Ovey) في طهران، قد نظرا منذ البداية إلى تنامي الأزمة السريع بلغة قانونية إلى حد ما - إذا ما ضمنت فرمانات فإن كل شيء سيكون على ما يرام - إذ قد تبدلت آرائهما وصار أوفي (Ovey) مقتنعاً، إزاء التقارير الواردة من راين (الذي كان يعالج الأمور في الأحواز) التي تفيد بأن خزعبل قد عقد العزم على تسوية مشكلة الحدود وقد طلب أسلحة في حالة حدوث أي «تطورات خطيرة»، وصار أوفي مقتنعاً بخطورة الموقف. ومع ذلك، فإنه أصر على رأيه بأن بإمكانه أن يمنع رضا من

(١) جاكس إلى نيكولس (Nichols)، المدير العام (APOC)، لندن، رقم ١٧٢/٢، محررة، ١١ آب، ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١/١٠١٣٤؛ نيكولس إلى أوليفانت (Olipphant)، لندن، ١٨ آب ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١/١٠١٣٤؛ شركة (APOC) في المحمرة إلى (APOC) في لندن، برقية، ١٩ آب ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١/١٠١٣٤.

التعجيل باتخاذ الإجراء، وطلب من راين أن يقوم بالشيء ذاته مع خزعزل،
قائلاً:

«اجعلها واضحة تماماً بأنه إذا ما اقترف أي عمل تمردى،
بدلاً من انتظار نتائج مساعدتنا، فإنني أشعر بأن حكومة صاحب
الجلالة ستخذ فكرة أكثر جدية بالنسبة إليه، وأنه سيجعل من نفسه
مخبطاً وسيضرب قضيته مع حكومة صاحب الجلالة التي ظلت دوماً
مستعدة لتأييد مطالبه العادلة بشكل تام»^(١).

وأضاف أوفي إلى راين بأن على نائب القنصل أن يبقى الشيخ هادثاً،
ويؤكد له بأن بريطانيا لن تتخلى عنه وسوف لن تخونه، في الوقت^(٢) الذي
ينتظر فيه تعليمات من وزارة الخارجية.

ووافقت وزارة الخارجية على رسالة أوفي (Ovey) إلى الشيخ وعلى
إجراءاته^(٣) في طهران، إذ لا يسمح للشيخ ولا لرضاً بأن يستفز أحدهما الآخر
إلى حين تحقيق حل أو صلح بينهما.

أما بالنسبة إلى مقترح شركة النفط القائل بأن تضغط بريطانيا على
الحكومة الفارسية «لأن تتخذ خطوات (بضمنها تثبيت فرمانات خزعزل والتصديق
عليها) تهديء مخاوف خزعزل وتعيد ثقته بشعور الحكومة المركزية
الوذي...»، فقد أشار رئيس الوزراء مكدونالد «إنني لا أرى لم ينبغي علينا أن
نوافق على الإجراء المقترح إذا لم نكن راغبين فيه أو إذا لم نريده»^(٤).

(١) أوفي إلى راين، تلغراف، رقم ٢٤، طهران، ١٤ آب ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٤،
راين إلى أوفي، ١٤ آب ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٤؛ أوفي إلى وزارة الخارجية،
تلغراف، رقم ١٦٨، طهران، ١٤ آب ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٤.

(٢) أوفي (Ovey) إلى راين، تلغراف، رقم ٢٤، طهران، ١٤ آب ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ /
١٠١٣٤.

(٣) مذكرة وزارة الخارجية، ١٥ آب ١٩٢٤، في أوفي إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم
١٦٩، طهران، ١٤ آب ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٤.

(٤) مذكرة، وزارة الخارجية، ١٩ آب ١٩٢٤، في نيكولسن (Nichols)، إلى وزارة =

وقد أُكِّدَت أنباء أخرى عن القلق وعدم الاستقرار الواردة من عربستان رأي وزارة الخارجية بأنه يجب ضبط كل من الجانبين . وقد سلم الحاكم العام برقية من رضا خان يعلمه فيها بأن يخبر الشيخ بأنه سوف «يصحح» موقف الحكومة بخصوص فرمانات خزعل، وأنه سوف يستدعي العقيد الاعتدائي باقر خان . وذكر معتمدوا شركة النفط بأن الشيخ من الناحية الثانية لم يهدأ وأنه سوف ينظر إلى هذه التنازلات على أنها دليل ضعف^(١).

وأرشدت وزارة الخارجية أوفي (Ovey)، إلى أن يُعلم المقيم في الخليج العربي العقيد الكولونيل بريدو (Prideaux)، مذكرة إياه بالنهج الذي سبق أن اتخذه لورين في سنة ١٩٢٢، عندما قدم احتجاجات قوية لكل من طهران والمحصرة، بأن يذكر الشيخ أن ضماناته تعتمد على ولاءه إلى فارس . ولا بد من أن يخبر رضا خان بأن «إجراءاته الإدارية» في جنوب غربي فارس «ستعرض المصالح البريطانية في تلك المناطق إلى الخطر الجدي»، وأن حكومة صاحب الجلالة لا ترغب في التدخل في الأمور الداخلية غير أن «المصالح البريطانية المستخدمة في عربستان كبيرة جداً وأنها لا يمكنها أن تنظر إلى تطورات خارجية هناك دون مبالاة أو دون أهمية»^(٢).

يحتمل أن مماثلة الوضع بذلك الوضع في سنة ١٩٢٢، هو غير مناسب، فقد سويت حينذاك القضية من خلال الإجراء العسكري للخانات البختياريين التي أدت إلى وقوع حادثة شليل وليس من خلال الاحتجاج البريطاني . فإن تجاهلت أو نسيت وزارة الخارجية ذلك الدرس، فإن رضا خان والشيخ خزعل لم يكونا في مثل هذه الحالة . فقد ذكر في ٢٥ آب أن جنوداً فرساً آخرين قد

= الخارجية، لندن ١٨ آب ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٤، وزارة الخارجية إلى أوفي، تلغراف، رقم ١١٨، (F.O.)، ١٦ آب ١٩٢٤.

(١) شركة الـ (APOC) في المحصرة إلى (APOC) في لندن، برقية، سرية، ٢١ آب، ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٤.

(٢) وزارة الخارجية إلى أوفي، تلغراف، رقم ١٢٨، ٢٣ آب ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٤.

وصلوا إلى شوشتر من خرم أباد (Khurramabad)، وذكر أيضاً بأن خزعزل قد ذهب للاجتماع بأمر مجاهد، الرجل الذي اشتهر بأنه كان المحرض المباشر لحادثة شليل، وعلى أن الشيخ قد أشار أيضاً بأنه من المستحيل عليه أن يرجى «عملاً محدداً» ولمدة أطول من ذلك^(١).

ومع ذلك، فقد كتب أوفي (Ovey)، من طهران تقريراً يفيد بأن تحليل التقارير عن التحركات العسكرية نحو عربستان تكشف عن أنه «ليس هنالك هجوماً مباشراً وشيكاً». وأن الجهود يجعل رضا يعترف للبريطانيين بما كان قد اعترف به فعلاً لخزعزل (أي أنه سينسحب من موقفه بخصوص الفرمانات) قد برهنت نجاحها، وإن كان ذلك بصعوبة. فقد طالب رضا فعلاً بأن يبعث إليه الشيخ برقية مناسبة متواضعة كجواب على رسالته الأولى التي أرسلها إلى الشيخ. واعتماداً على رأيي، فقد ارتاح الشيخ كثيراً، بإبلاغه عن استعداد رضا بأن يلي، فأرسل جوابه «المتواضع والمناسب»^(٢).

وتنفست السلطات البريطانية في لندن وطهران والأحواز بسهولة أكثر، واعتقدت بانتهاء الأزمة.

(ج) الشيخ يقاوم:

لكن هل انتهت الأزمة فعلاً؟ فقد أبرق ممثل شركة الـ (APOC) في طهران إلى مسؤوليه في لندن وإلى زملائه في العمل في المحمرة في أواخر شهر آب يقول فيها إن رضا خان كان «كاذباً جداً» وأنه سيواصل تعبئة قواته للإطاحة بالشيخ. فقد أُشيع بأن قوة فارسية قوية منشغلة في قتال اللر الكوهغلو، وقد تقدمت من بهبهان إلى حوالي ٤٥ ميلاً من رامهرمز.

(١) شركة (APOC) في المحمرة إلى (APOC) في لندن، برقية، ٢٥ آب ١٩٢٤، (F.O.)، ١٠١٣٤ / ٣٧١.

(٢) أوفي إلى مك دونالد، رقم ٤١٠، (Gulahek)، ٢٩ آب ١٩٢٤، (F.O.)، ١٠١٣٤ / ٣٧١، أوفي إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ١٨٥، طهران، ٢٨ آب ١٩٢٤، (F.O.)، ١٠١٣٤ / ٣٧١.

وعلاوة على ذلك، فإن الكولونيل باقر خان الصعب المراس لم يستدع وأنه ما زال منهمكاً في إحاكة المؤامرات ضد الشيخ.

ومن الجانب الآخر، فقد أوردت روستا (Rosta)، مكتب الأنباء السوفيتية في فارس، بأن الشيخ قد أعد العدة لطرد الكولونيل وأنه قد طرد رئيس دوائر البرد الفارسي، ومفتش الكمارك «وموظفاً بارزاً في الدائرة المالية»^(١). فضلاً عن ذلك، فقد وصل أمير مجاهد البختاري في الأحواز في ٣٠ آب، ويبدو أن أمير يهدف إلى تقوية برنامج أو مخطط الشيخ إذا ما بدأ الشيخ يتردد في ذلك، فالأزمة إذن كانت بعيدة عن الانتهاء^(٢).

ولم يخف التوتر الموجود حتى الوعد الذي وعد به رضا بنقل باقر خان، وبعثت ذلك تفاقم الموقف وأصبح أشد خطورة بشكل متقصد عن طريق «فبركة رضا برقية بأسلوب غير لبق موقعة من قبله كوزير للحرب ويقول فيها للشيخ كيف أنه لم يفكر بمؤيديه وبكل ما قد قام به رضا إن لم يكن قد أفتعه بشكل وذي كما ظهر بموقفه بخصوص الفرمانات، وإن لم يكن قد أعطاه كلمته كجندي». وأضاف وزير الحرب النصيحة بأن لا يقدم خزعل على شيء يؤدي به إلى أن يتخلى عن كلمته. وكذلك، فمن الضروري أن تكون هناك مقابلة خاصة غير أن رضا لا يستطيع أن يوفر وقتاً لها^(٣).

كان لإهانات الوزير المتعمدة تأثير محتوم، فقد جدد الشيخ عزمه على المقاومة، ملتزماً بالموقف وبأنه لا يأخذ المبادرة في ذلك، لكن من أجل أن

(١) مقتطف من روستا، رقم ٢٤، ٣١ آب ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٢؛ شركة الـ (APOC) في المحمرة إلى (APOC) في لندن، برقية، رقم ٢٨ آب ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥؛ شركة الـ (APOC)، في طهران إلى (APOC) في لندن، تلغراف، رقم ٨٢: ٢٧ آب ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥.

(٢) نيكولس إلى وزارة الخارجية، لندن، ٣ أيلول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥.

(٣) أوفي (Ovey): إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ١٩٣، طهران، ١١ أيلول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥؛ أوفي إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ١٩١، طهران، ٤ أيلول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥.

«يدافع ويحمي حقوقه من إصدار الأوامر بشكل غير دستوري». ووفقاً لهذه الخطوط أبقى خزعل إلى الشاه موجهاً إليه الدعوة بالعودة، وناشد المجلس من أجل التأييد في مقاومته استبداد وطغيان رضا خان. وأعلن عن تشكيل حزب جديد هو «حزب السعادة» وهو حزب الأحرار من أجل بعث الحرية السياسية في إيران. وكان الشيخ يأمل بتنظيمه الشاه والطور والبخياريين والمعارضة البرلمانية في جبهة واحدة لغرض الإطاحة بسلطة رضا خان.

وفي الوقت ذاته، فإنه أبقى على اختياراته (Options) مفتوحة للتفاوض المستمر من خلال توسط البريطانيين. فقال لبيل (Peel) أنه لا يتخلى عن «إجراءاته الدفاعية»، إلا إذا:

- ١ - تسلم ضمانات خطية بالأمان لنفسه ولمويديه خاصة أمير مجاهد.
- ٢ - أن ينسحب جميع الجنود الفرس من عربستان وبضمنها بهبهان.
- ٣ - وأن ترجع تسوياته الخاصة بالإيرادات إلى أسس ما قبل الحرب.
- ٤ - وأن يسلم تأكيداً أكثر تحديد حول فرماناته.
- ٥ - وأن تكفل الحكومة البريطانية رضا خان ضد أي أعمال غير ودية في المستقبل^(١).

(١) بيل إلى أوفي (Ovey)، تلغراف، رقم ٤٥، الأحواز، ١١ أيلول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥؛ جاكس (Jacks) إلى شركة الـ (APOC)، تلغراف، رقم ١٩، محمرة، ١٢ أيلول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥. لقد سلمت البرقية التي أرسلها خزعل إلى المجلس بواسطة المساعي الحميدة للسفارة العليا الإسلامية التركية. وهدفت إلى توفير الأسس التي يقف بواسطتها التحالف السياسي القوي في طهران ضد رضا ومن أجل أن يتمكن الوجهاء المتنفذون المستقلون في الجنوب من الاجتماع والاتحاد. وكانت معنونة إلى رئاسة مجلس الشورى، ومحتواها كما يأتي:

«إن المظالم والتعديت والاختيالات وسفك الدماء والقتل العام الواقع على المسلمين من قبل المدعو (رضا خان) قائد القوات الإيرانية، وضعفه على الحريات وخنقه الأحرار عن الكلام طيلة أربعين شهراً، هذه الأعمال تراقفها المطاعم الجامحة التي يكتننها، وتطاوله على كبار رجال الدولة، وتخطيه الحدود المرسومة لمركزه، ثم تطاوله على المركز السامي الملكي، وما يبطنه من المطاعم في الاستيلاء على السلطة العليا وما يقوم به من مفاسد، مما =

كان رد فعل بريطانيا لمناشدة الشيخ العلنية للمجلس ولمطالبه الخمسة

أدى إلى إطلاق الأمن، واضطراب المملكة. ثم تجاوزه على القانون المقدس مما سبب انقسام عرى المسلمين والجامعة الإسلامية الإيرانية. وبما إننا ممن يغارون على الدستور ويتفانون في صيانتها، وصيانة الحرمات الإسلامية، ويحرصون على إطلاق الحريات، لا سيما حرية القول وإبداء الآراء السياسية كتابة وخطابة. وعلن الأخص رفع سوء التفاهم بين المسيطر على زمام الحكم في إيران وحزب الحر المسمى (حزب السعادة) الذي أسس بعد هذه النهضة الإسلامية المباركة لأجل حفظ استقلالنا، وحماية الدين المقدس، وتأمين حرية الفرد، واستقرار الأمن، واحترام القانون الأساسي؛ وصيانة أهداف المشروطة، وإطاعة رأس الدولة الشرعي جلالة الملك أحمد شاه، ترفع هذه المذكرة بوساطة سفارة الدولة العليا الإسلامية التركية، لإيصالها إلى رئاسة مجلس الشورى العملي لأننا كنا ولا زلنا من خدام هذا الوطن، وأن ما قمنا به تجاهه غير مستور وغير منكور، وإننا لا ننكر هذه الخدمة الواجبة، وأصدق دليل على صدق دعوانا، شجب الأغراض الشخصية والمطامع الذاتية، إننا أطعنا المجلس وسلمنا بالأمر الواقع منذ الثورة البهلوية، إذ أزرنا الانقلاب كل المؤازرة، لعلنا أن الانقلاب كان لإصلاح الوضع وصيانة دستور البلاد واستقلال المملكة لا مخالفة الدستور، والخروج على سيد البلاد، ورأس المملكة الشرعي ونقض الإيمان المقدس، واليسين العسكري في إطاعة الملك، والقوانين الموضوعية، ولهذا فإننا نعمل لتقدم إيران وإسعاد المملكة مرة أخرى، وإننا جئنا الآن، لنعمل على ما فيه سعادة المملكة ووضع حد للمطامع الشخصية التي تدور في بعض الرؤوس، وصيانة الحق، وخلص البلاد مما يكنه هذا الرجل في الخفاء، إننا نتحمل كل الصعاب، ولا نأسف من أن نتلقى الأوامر من الحكومة المركزية، ولا نألوا جهداً في بذل المال والروح وكل مرتخص وغال، وما يمكن من الخدمات، ولكن لا ندرى أحسن الحظ أم سوته، إننا منذ سنة اتضحت لدينا الحقائق الثابتة. وتؤكد لدينا سوء نية هذا الرجل ورفقائه وبطانته وانفضحت سرائره، وانكشفت مطامعه، وعرفنا غاياته، إنه يريد الاستيلاء على الثورة، والاستحواذ على الحكم، وهدم هذا العرش الوطيد منذ عشرات القرون، بل يريد إعلان الدكتاتورية الفردية، وأخيراً اضمحلال لواء الإسلام المقدس، والتفريط في القانون الأساسي، وضياح الغاية من المشروطة - أي الحرية والعدالة والمساواة - ونحن مقابل هذه الأمور تأثرنا كثيراً لما ينتج إليه الوضع والأخطار المحيطة بالدين وعقيدة المواطنين، وتؤكد لدينا أن شخص السردار رضا خان عدو للإسلام، ومعتبب للحكم في إيران ومتجاوز على حقوق الأمة، وناشر على سيد البلاد، وإننا سوف نبذل آخر جهد من قوة ومال لدفع هذا البلاء، وكسر هذا السهم الموجه إلى قلب هذه البلاد، وإننا، حفيظاً للقانون الأساسي، ودستور الإسلام، وحرية الشعب ورفاه المواطن وتقدم الوطن. سنبذل الأفض والمال والأرواح في سبيل الله والأئمة الأبرار، لحفظ الدين والدستور المقدس، وأن الله ونيبه والأئمة - صلوات الله عليهم، وسيدنا الشاهنشاه - أرواحنا فداه - الشاه أحمد قاجار، يباركون أعمالنا لأننا نريد القيام بما يأمر به الدين الحنيف والوجدان الصحيح لخدمة =

متنوعاً ومشوشاً، ففي طهران غضب أوفي غضباً شديداً وأرعب. فقد سوت المفوضية «مظلمة أو حيف خزعل غير الدائم»، ومع ذلك، فإنه التجأ إلى الثورة والتهديد بالقوة للحصول على تبديل في الحالة الراهنة (Status quo). فإن مثل هذه الطريق، التي اتخذها بحجة مقصد رضا المزعوم في التهامه، لا يعجب حكومة صاحب الجلالة^(١).

وقد تبنى المسؤولون البريطانيون في الخليج العربي الرأي القائل بأن قصد رضا التهام خزعل في أقرب فرصة بأنه كان حقيقياً، وأن خزعل كان جاداً في تصميمه على المقاومة بقوة السلاح. وقد أيد بيل (Peel)، القنصل في الأحواز والمسؤول البريطاني النشط الأخير في مدرسة الخليج العربي القديمة، بقوة موقف الشيخ^(٢).

وتبني ممثلو شركة النفط المحليون، جيمسون (Jameson) وجاكس (Jacks)، الرأي القائل بأن الطريق السلمية الوحيدة (وهي بالتالي الأفضل) من أجل تفادي حدوث المشاكل هي إرغام رضا خان على الاستقالة.

وتبنى الكولونيل بريدو (Prideaux)، المقيم في بوشهر، الذي قد أسرع مرة إلى مسرح الأزمة عندما أصبح من الواضح بأنها لم تحل في الواقع، رأياً

= هذا الوطن، وحفظ دستوره وصيانة استقلاله، ونعاهدهم أجمعين بأننا سنبدل كل مرتخص وغال في هذا السبيل، وخلص المملكة من تحكم هذا الغاصب، وأن مؤازرة نواب المجلس لنا تثبت أن في البلاد من يفارون على هذا الوطن وتراثه القديم.

(خزعل)

انظر: علي نعمة الحلو: الأحواز، «عربستان»، إمارة كعب العربية في المحمرة، (بغداد) ١٩٦٩، ص ١٨٨ - ١٩١.

(١) أوفي إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ١٩٦، مستعجل، طهران، ١٥ أيلول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥.

(٢) لقد أثبت أمير مجاهد بعد سنوات خلال محاكمته بتهمة الخيانة، بأن بيل (Peel) كان ذا أثر في تشكيل حزب السعادة، واعداداً بالدعم البريطاني، ودافعاً إلى أمين الصندوق كمية كبيرة من الأموال وتعهد أيضاً بدفع المزيد، ومساعداً في صياغة تعبير البرقية التي بنهم فيها رضا التي سُلمت إلى المجلس. وفي النهاية فقد أنه رئيس الوزراء مكدونالد نفسه بقوة على دعمه العنيد للشيخ خزعل على الرغم من تعليمات وزارة الخارجية.

أكثر ذرائعية وتهكمية بالنسبة إلى الموقف، فإذا ما صرحت الحكومة الفارسية، كما هو متوقع، بأن خزعل متمرّد فستكون الضمانات البريطانية باطلة، حينئذ بإمكان بريطانيا أن تهدد الشيخ بالقوة فتودي إلى انتصار رضا خان دون إراقة دماء، ودون أن تعرّض الحقول النفطية للخطر. وبديلاً لذلك، فإنه بإمكان بريطانيا إدخال الجنود إلى المنطقة، أو تهدّد بالقيام بذلك، إلى جانب الشيخ خزعل. وبذلك يعود الهدوء ويتعزّز موقف أو مركز خزعل كثيراً، فتضطر فيه بريطانيا على أن تضعه تحت سيطرة محكمة كثيراً. أيضاً، فإنه بوسع بريطانيا الوصول إلى اتفاقية مع المعارضة السياسية لرضا خان في طهران فتجبره على الاستقالة. وبالفعل، فقد اقترح الحاكم العام في عربستان سقط (Saqt) الملك، الطريق الأخير على بريده بالنيابة عن مسؤوله الأول، مشير الملك وزير رضا خان للشؤون الخارجية في طهران^(١).

وكانت وزارة الخارجية، كما هو متوقع، أكثر تعاطفاً مع وجهات نظر ممثلها الخاص، أوفي (Ovey)، فقد كان رضا خان الحاكم الشرعي لفارس. ليس هذا فقط، فإنه كان الشخص الوحيد القادر على جلب السلام والقوة والاستقرار إلى البلاد. فلم تكن وزارة الخارجية راغبة في أن تراه يذهب وذلك خوفاً من الخطر البلشفي. فإن بريطانيا سوف تفقد كل نفوذها في شمالي فارس حتى وإن كسب خزعل انتصاراً واضحاً مع أنه لم يكن ذلك بأية حال أمراً أكيداً، وبالفعل، فقد أعجب أوفي باقتراح بريده وببيل وشركة النفط على أن تدبر المفوضية مؤامرة مع المعارضة السياسية لرضا في طهران، وأنه لم يكن بحاجة إلى تعليمات من وزارة الخارجية في تفادي ظهور مثل هذه الفعالية^(٢).

فاطمي: دبلوماسية النفط، ص ١٤٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥.

(١) شركة الـ (APOC)، في المحمرة إلى (APOC) في لندن، تيلغراف، رقم ٢٣، ١٦ أيلول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥.

(٢) أوفي إلى وزارة الخارجية، تيلغراف، رقم ١٩٩، مستعجل، طهران، ١٦ أيلول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥؛ مذكرة وزارة الخارجية، ١٨ أيلول ١٩٢٤، في أوفي إلى =

ومع ذلك، فإن علي بريطانيا أن تعمل أكثر من أجل أن تتجنب التوصل إلى اتفاق مع معارضة رضا خان، فإنه لا ينعف أن تقف بريطانيا موقف المتفرج وتسمح لرضا بسحق الشيخ فهي بذلك لا تخسر فقط ثقة شيوخ الخليج، بل إنها لن تكسب شيئاً من الحكومة الفارسية. فمن المستحسن بالنسبة إلى بريطانيا أن تكره الشيخ وأن تضمن تسوية يتفاوض عليها، وستحتفظ بتلك الوسيلة على السيطرة على الشيخ وفي نفس الوقت تثبت علي أنه لا غنى لها عن الحكومة المركزية، وكذلك فإنها تستحق شكر وتقدير رضا خان. ولهذا، فإن السياسة التي ستتبع، علي الرغم من أن وزارة الخارجية قد اتخذت سرياً موقفاً يقضي بأن الشيخ هو المخطفء بشكل واضح وأنه يحاول توسيع مركزه، هي أنه ليس لبريطانيا الرغبة في التخلي عن ضماناتها للشيخ، طالما يستبقي الشيخ علي الموقف الذي اشترطته تلك الضمانات. فعلى كل من الطرفين أن يتوقف في اتخاذ إجراء عسكري إلى أن ترتب التسوية وذلك من أجل أن يتجنبنا تعريض المنشآت النفطية إلى الخطر وضرورة إرسال الجنود⁽¹⁾ البريطانيين لحماية تلك المنشآت.

= وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ١٩٩، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥؛ وزارة الخارجية إلى أوفي، تلغراف، رقم ١٣٢، مستعمل، ١٧ أيلول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥.

(١) وزارة الخارجية إلى أوفي، تلغراف، رقم ١٣٣، ١٨ أيلول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥؛ مذكرة، وزارة الخارجية، ٢٤ أيلول ١٩٢٤، في بيل (Peel) إلى أوفي (Ovey)، تلغراف، رقم ٦٧، محمرة، ٢٣ أيلول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥؛ والطريف لكنه ليس مثيراً في الحقيقة بأن المدير العام لشركة النفط الإنجليزية - الفارسية في لندن نيكولس (H. E. Nichols) اتفق مع وزارة الخارجية لا مع رجاله في المشهد. حتى أن الدكتور بونك المعتمد السياسي للشركة في البلاد لفترة طويلة، اتفق علي أن إسقاط رضا خان من قبل خزعل سيخلف وضعاً مستحيلاً. فإن رغبة الشركة الإنجليزية - الفارسية المخفية طويلاً هي أن تتعامل فقط مع السلطة المركزية في الوقت الذي قد ظهر علي السطح مرة ثانية فكرة الاستغناء عن جمهرة من الوسطاء والوجهاء المحليين. وقد أعلن مجلس التجارة عن اهتمامه بشأن الخطر في تزويد بريطانيا في البترول. ولا بد من أن يوضع ضغطاً كافياً علي جانب أو آخر؛ وأن المجلس لا يهتم من هو الجانب الذي سيوضع عليه الضغط؛ مذكرة وزارة الخارجية، ١٨ أيلول ١٩٢٤، في أوفي (Ovey)، إلى وزارة الخارجية، تلغراف، =

لقد لعب خزعل، عند ابتداء مرحلة الأزمة، دوره المعتاد بسهولة، وكان العرض ناجحاً في المقاطعات، وكان كل من الحكومة البريطانية والشركة يضغطان من أجل مطالب الشيخ ضد مطالب الحكومة الفارسية. غير أن نهوض خزعل المعاصر للسنياريو الذي كان قد تمتع بنجاح جيد خلال الفصول الأولى قد جُوبه برد فعل معادٍ من المنتقدين. فإن مثل هذا العمل التقليدي باستدعاء القبائل ستثير المتاعب - وذلك لأن هناك في الوقت الحاضر بعض أفراد القبائل الذين قدموا من العراق البلد التابع لبريطانيا والبلد الذي لم يعد أرضاً تركية. فالأحداث المثيرة والدخان والأعمال الوحشية التي كثيراً ما أدخلت السرور إلى المستعمرين الفكتوريين في عربستان قد رفضها الليبراليون الحديثون المعقدون في طهران ولندن، إذ إنهم فضلوا كثيراً الدراما البارعة لرضا خان.

وليس هناك من شك أن رضا كان مؤثراً على الدبلوماسيين في طهران ولندن، وأن هؤلاء قد قرّروا في أن يروونه في السلطة، وأظهروا تصميماً معادلاً لذلك في قبول جميع تصريحاته بالنسبة إليهم بمعناها الظاهري (At face Value) وبدوره فإنه كان ماهراً جداً بقوله لهم ما يريدون سماعه وما يبدو لهم بأنه متلطف إلى التعاون معهم - لو أنهم يستطيعون فقط الحصول على شروط يقبل هو بها.

ابتدأ البريطانيون مفاوضاتهم، بهذا الموقف، من أجل التوصل إلى تسوية، وفي ١١ أيلول، أي بعد أقل من أسبوع من استئناف الأزمة، قبل بالمواد الأولى والرابعة من مطالب خزعل (الحصول على ضمان بالأمان الشخصي له والتصديق على فرماناته)، كما قدمها البريطانيون. وقرّر أوفي ولندن التفاوض حول أسس النقطتين الأولى والرابعة، مع تقليص النقطة الثانية

= رقم ١٩٩، طهران، ١٦ أيلول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥؛ كلارك (J. C. Clarke)، دائرة البترول، مجلس التجارة، إلى أوليفانت، لندن، ١٩ أيلول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥.

فبدلاً من انسحاب (Withdrawal) إلى «عدم تعزيز» (Non Reinforcement) لما موجود من جنود فارس في عربستان. ولا يشدد على المطلب الثالث (وهو إلغاء تسوية الإيرادات الحالية والعودة إلى اتفاقية وثوق الدولة وكوكس) وذلك لأن بريطانيا قد كانت المساعدة في الحصول على التسوية الحالية بالدرجة الأولى، وطلب رضا في مقابل قبوله المطلبين الأول والرابع بأن ينفي أمير مجاهد وأن يتوارى الشيخ نفسه عن فارس لمدة ثلاثة أشهر. ولن يتخذ رضا، خلال تلك الفترة، أي إجراء عسكري، إذ إنه الآن وزير الحرب ورئيس الوزراء. ووفقاً لكلمات أوفي، فإن الزعيم الفارسي قد وضع نفسه^(١) «في أيدي حكومة صاحب الجلالة».

غير أن الاستنتاج الأخير بعيد عن الحقيقة، فقد صار رضا خان الآن في مركز القوة، وصادق عليه المجلس معطياً إياه سلطة مطلقة (Carte Blanche) في معالجة الموقف وتوقيع الشيخ. وقد انفصمت وحدة أعدائه الكثيرين في الجنوب وفي لورستان وفي بلاد البيختيارية وفي عربستان وتبعثروا وأفلح في إبقائهم على تلك الحالة. وبذلك فإن بإمكانه التريث على محاولة تحقيق تسويته الخاصة - دون البريطانيين.

كان رضا بالتأكيد مطلعاً على موقف المسؤولين البريطانيين في الخليج وأنه، كما هو الحال عند أغلب الفرس، وجد من الصعوبة بأن يدرك أن السياسة البريطانية من طينة غير واحدة (Monolithic)، فلم يكن مقتنعاً بنوايا البريطانيين الحسنة. فإنه لذلك نظر إلى عرض أوفي بالوساطة على أنها ببساطة تصميم أو وسيلة لكسب أعدائه الوقت كي يتحدوا ضده مرة ثانية. وعندما أبلغته بريطانيا بأن زورقاً حربياً مزوّداً بالمدفعية سيكون مرابطاً على مقربة من البصرة لمجرد

(١) أوفي إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٢٠٣، مستعجل، طهران، ١٧ أيلول ١٩٢٤، (F.O.) / ٣٧١ / ١٠١٣٥؛ أوفي إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ١٩٣، طهران، ١١ أيلول ١٩٢٤، (F.O.) / ٣٧١ / ١٠١٣٥؛ وزارة الخارجية، إلى أوفي (Ovey)، تلغراف، رقم ١٣٢، مستعجل، وزارة الخارجية، ١٧ أيلول ١٩٢٤، (F.O.) / ٣٧١ / ١٠١٣٥.

حماية المصالح البريطانية، بصرف النظر عن حقيقة ما قاله رضا لأوفي بأنه يفهم ذلك التحرك على أنه دليل وذي، فإنه من المحتمل بأنه قد فسرها وقصد بها على أية حال عكس ذلك.

فاعتماداً على بيل إن الزورق الحربي نفسه سيفسره العرب على أنه إشارة أو دليل وذي لا على أنه المقصود به التهديد. فقد توقع كل من الفرس والعرب بأن بريطانيا إنما تعمل ذلك وفقاً للعرف^(١).

وكان رضا أيضاً مدركاً بدور بريطانيا في المفاوضات ذلك الدور الذي من الصعب أن نقول إنه غير مبال، فإنها علاوة على مصلحتها الشرعية في مصير شركة الـ (APOC) تحاول تعزيز مركزها كحكم في قدر فارس. لذلك، فإنه ليس عجيبياً بأن رضا قد سعى إلى تجنب البريطانيين وإلى التفاوض مباشرة مع خزعل. فاستناداً إلى التقارير الواردة من بيل (Peel) فإن رضا كان مستعداً إلى أن يقدم إلى خزعل كل ما قد طلبه لو أنه تبرأ من علاقته مع البريطانيين، وأرسل مبعوثاً موثقاً ليتفاوض وفقاً لهذه الاتجاهات. ومن المحتمل أن رضا، باعتباره وطنياً، وجد أنه من الصعب كثيراً تحمّل النفوذ البريطاني في الجنوب وأكثر صعوبة من إصرار خزعل على استقلاله الذاتي. إذ إن باستطاعة رضا، وذلك بجعل بريطانيا خارج المشهد، أن يتعامل مع الشيخ على مهل. ومن الطبيعي أن المبعوث ربما قد أرسل لا أن يتفاوض بنية حسنة لكن ليخرب المفاوضات البريطانية مع الشيخ. وعلى أية حال، فقد رفض خزعل ذلك العرض.

وقد رفض أوفي أن يصدق التقرير واستفسر من رضا خان في الحال، ومن الطبيعي فقد كذب الأخير ما ورد في التقرير. فلقد كانت معلومات بيل (Peel) إلى حد ما موثوقة. واعترف رضا فيما بعد بأنه كان على اتصال مع بعض

(١) الحلو: الأحواز، «عربستان»، إمارة كعب، ص ١٩٢ - ١٩٣؛ أوفي إلى بيل (Peel)، تلغراف، رقم ٥٢، ٢٥ أيلول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥؛ بيل إلى أوفي، تلغراف، رقم ٧٢، أحواز، ٢٧ أيلول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥.

الأشخاص المتورطين. وعلى الرغم من هذا الاعتراف فإن ثقة أوفي (ولندن) في حسن نوايا رضا ظلت غير مزعزعة؛ ودافعاً حتى النهاية بأن المبعوث كان قد أرسل من أطراف مجهولة، تلك الأطراف التي رغبت في أن ترى فشل المفاوضات^(١).

صار الوضع في نهاية أيلول ١٩٢٤، متوتراً جداً، فقد حصل رضا على التأييد في طهران سواء كان ذلك في المجلس أم الشارع. وقد خول المجلس الوزارة، نتيجة لعدم نجاح الوساطة البريطانية، بأن تتخذ الخطوات لإنهاء الثورة. ووفقاً لذلك، قام رضا باستعدادات عسكرية نشطة وعلنية، فقد كان جنوده بالفعل قد نهبوا أراضي الشيخ في الجنوب بالقرب من زيدان (Zaydan). وواصل خزعل في عربستان صموده لمطالبه الأصلية، ومن الناحية الثانية كانت قواته غير فعّالة نسبياً. فإنه لم يقابل غزو زيدان بالمثل ولم يهاجم شوشتر، حيث حوصرت قواته. واعتماداً على تقارير روستا السوفييتية، فإن الشيخ قد بعث مبعوثاً إلى المجتهدين في كربلاء والنجف للحصول على مرسوم ديني من أجل التحشيد لحملة ضد رضا. كذلك هناك تقارير مشجعة (بالنسبة له) تفيد بميل الخانات البختاريين نحوه^(٢).

كان البختاريون هم العامل الأساس والمعقد في الأزمة بين خزعل ورضا خان. فإن كانت أزمات عام ١٩٢٢ (التي بلغت أوجها في هجوم الكمين في شليل) وفي عام ١٩٢٣ (حيث انتهت بتوقيع اتفاقية الإيرادات غير النافعة) تدل على شيء، فإنما تدل على أن موقف ووضع البختاريين يبدو على أنه يحدّد

(١) الحلو: الأحواز، عربستان، إمارة كعب، ص ١٩٢ - ١٩٣؛ بيل (Peel)، إلى أوفي، تلغراف، رقم ١٧٣، سري للغاية، الأحواز، ٢٨ أيلول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥؛ أوفي إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٢١٨، طهران، ٣٠ أيلول، ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥؛ بيل إلى أوفي، تلغراف، رقم ٧٧، الأحواز، ١٢ تشرين الأول ١٩٢٤، (L/Pand S/10/932)؛ أوفي إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٢٢٢، طهران، ٤ تشرين الأول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥.

(٢) موجز أسبوعي عن الأحداث في فارس، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٢.

القضية بين خزعل ورضا. إذ قد وقف البختياريون مع الشيخ عام ١٩٢٢ فأوقف رضا. وفي ١٩٢٣ كان البختياريون منقسمين في ولاءاتهم للشيخ والحكومة المركزية وبين أنفسهم، مما جعل خزعل يضطر إلى الاستسلام والموافقة.

والآن، فقد أخذت التسوية التي فرضها رضا على بلاد البختاريين في أعقاب حادثة شليل تظهر الدلائل على إخفاها، فكان الخانات الكبار من أمثال الأليخانيين السابقين سردار أسعد (يشغل في الوقت الراهن وزير رضا للبريد والتلغراف)، ومصمصام السلطنة راضيين إلى درجة كافية، غير أن العديد من الخانات الصغار وأفراد القبائل والجنود العاديين (Rank and file) صاروا متململين تحت حكم حكام رضا البختاريين القبليين. وفي نهاية أيلول صارت الضغوط على الميزان السياسي القلق في بلاد البختاريين لا تحتل، فتحوّلت تحالفات البختاريين.

فقد انضم بالفعل أمير مجاهد، الذي قد ارتبط مع خزعل ارتباطاً عائلياً عن طريق الزواج، التحق بالشيخ، وجلب معه الكثير من اللورواكوهغلو (حيث ارتبط معهم برابطة الزواج أيضاً) إلى معسكر خزعل. ولم يكن هذا الأمر بالنسبة إلى رضا خطيراً، وذلك لأن أمير مجاهد كان متأماً ثابتاً - وأما اللور، فإنهم متمردون دائميون، لكن الأكثر خطراً هو ردة الخانات البارزين الآخرين من أمثال مرتضى قلي خان (Murtiza Quli Khan) ابن مصمصام السلطنة. إذ حسبما ذكّر بأنه كان يدبر مؤامرة للإطاحة بمرشحي رضا - الأليخان سردار محتشم (Muhtasham) والألبك (Illbeg) أمير جنك (Amir-i Jank) (أخ سردار أسعد). فضلاً عن ذلك. فقد طالب أفراد القبائل بالقرب من أصفهان علانية بعزلهما - لا سيما أمير جنك الذي كان ممقوتاً بشكل خاص^(١).

(١) بريدو (Prideaux) إلى أوفي، تلغراف، رقم ٧، بوشهر، ٣٠ آب ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١/١٠١٣٥؛ أوفي إلى ماكدونالد، رقم ٤٣٩، طهران، ١٩ أيلول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١/١٠١٣٦؛ شركة الـ (APOC) في المحمرة إلى شركة الـ (APOC) في لندن، برقية، ١٩ أيلول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١/١٠١٣٥؛ أوفي إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٢١٨، طهران، ٣٠ أيلول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١/١٠١٣٥.

وقد ذُكِرَ أيضاً، أنه حتى سردار محتشم الأليخان غير المحبوب قد مالت معظم قبيلته نحو الشيخ وقد لمح هو بأنه إذا ما أعطته بريطانيا أي تشجيع فإنه أيضاً سوف يتخلص من تحالفه مع رضا ويلتحق بخزعل. وشدّد الأليخان بأنه إذا ما ابتدأت الحرب، فإنه سيكون من المستحيل منع أفراد القبائل من الانضمام إلى خزعل بالجملة.

فصار موقف رضا إزاء القبائل في الجنوب ضعيفاً بشكل واضح، غير أنه لم يكن ميثوساً بأية حال. فكان شيخ الخمسة، قوام الملك الذي كان متعاوناً مع الشيخ منذ وقت طويل، خائفاً من الوقوف ضد الحكومة ولهذا فقد اضطر إلى أن يتعهد لرضا بفرقة من الخيالة تمثل قبيلته. لكن صولت الدولة زعيم القاشقائين وعدو قوام القبلي من الجبهة الثانية لم يكن متحفظاً في الوقوف ضد الشيخ والبختياريين المنشقين. وهناك أيضاً إمكانية أخرى في إقناع إحدى القبائل العربية أو أكثر من ذلك التابعة لخزعل على الثورة. وبالتأكيد فإن قائد رضا خان العسكري السابق في شوشتر، الكولونيل باقر خان، على ثقة بأن ذلك ممكناً. علاوة على ذلك، فقد أظهرت جماعة الجهار لنك (Gahar Lang) من البختياريين، الذين كانوا تحت نفوذ رضا وللذين قد أفلحوا في الانفلات من سيطرة جماعة الهفت لنك (Haft Lang) المهيمنة، علائم الرغبة والاستعداد للعودة إلى حالة التبعية القديمة. وبالفعل، فقد تقابل خيالتهم مع خيالة أمير مجاهد^(١).

وكما هو الحال دائماً، فقد استمر البختياريون على انقسامهم في ولاءاتهم، ففي بداية شهر تشرين الأول تخاصم علناً الخانات المهيمنون، سردار ظفار (Zaffar) وشهاب السلطنة اللذان قد عبّرا عن تعاطفهما مع الشيخ، مع سردار محتشم وأمير جنك. وأسرعاً إلى الجنوب في مقدم القبيلة المهاجرة

(١) فريزر (W. A. K. Frazer): القائم بالأعمال العسكري البريطاني، طهران، إلى وزارة الحرب، تلغراف، رقم ٣٨، ١٧ أيلول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥؛ بيل إلى أوني، تلغراف، رقم ٧٧، الأحواز، ٢ تشرين الثاني ١٩٢٤، (L/P and S/10/934).

من أجل أن يعلننا أنفسهما أليخانا وأليكا. وراح مرتضى قلمي خان، ابن صمصام السلطنة، أبعد من ذلك، إذ ناصر قضية خزعل علانية. في غضون ذلك اصطدام أفراد قبائل صديق خزعل القديم، والي بشتي كوه، مع جنود الحكومة الفارسية وألحقوا بهم خسائر كبيرة^(١).

واستمر خزعل في مقاومة الضغط البريطاني، وذلك لسير الأحداث الذي يبدو أنه كان في صالحه، للتفاوض من أجل التسوية، وواصل بيل (Peel) يذكر في تقاريره بأن الشيخ صار مصمماً على القتال من أجل حقوقه. وقد أدرك الشيخ بأن مشاعر بيل (Peel) والمسؤولين المحليين لشركة النفط كانت إلى جانبه. ومن المحتمل أنه رأى بأنه إذا ما صمد وقتاً أطول وبشكل كافٍ وإذا ما استمر موقف البختاريين يتطور لمصلحته فإن البريطانيين سيميلون مرة أخرى إلى جانبه لحماية مصالحهم الاقتصادية المهّدة.

ومع ذلك، فإنه صلب من مقاومته باحتراس وجعل قوّاته خاضعة للمراقبة، فإنه لم يجرؤ على المجازفة بتوسيع خلافاته مع بريطانيا أبعد من النقطة التي بالإمكان إصلاحها. وأنه كثيراً ما أبلغ بأن ذلك سيحدث في حالة لجوئه إلى السلاح، أيضاً فإنه كان هناك شكاً مقلقاً بالنسبة إلى مدى صلاحية جنوده ومدى الاعتماد عليهم إذ كان تصرفهم خلال الحرب العالمية برهاناً أكيداً على عدم التزامهم^(٢).

غير أن الطبيعة الحقيقية لعلاقاته مع البختاريين من المحتمل أنها أمسكت يديه ومنعته من القيام بعمل، إذ إن الصلة لم تكن مستقرة بصورة جوهرية. فغالباً جداً ما كان خزعل يدبر المكائد مع أو ضد أحد بطون البختاريين ضد

(١) شركة الـ (APOC) في المحمرة إلى (APOC) في لندن، تلغراف، ١٤ تشرين الأول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥.

(٢) بيل إلى أوفني، تلغراف، رقم ٧٦، أحواز، ١٦ تشرين الأول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥.

الآخر، وغالباً جداً ما كان الوجهاء البختياريون المتنفذون يدبرون المكائد ضد خزعل أو معه، وغالباً جداً ما كان كل من الشيخ والخانات يستخدم الحكومة الفارسية المركزية كقطعة في لعبتهم السياسية وفي مناوراتهم اللانهائية. فليس هنالك ثمة ثقة، وليس هنالك تفهم لمبادئ الوحدة والاتحاد بينهم. حتى وإن اعترف كل من خزعل والخانات بأن حكومة رضا ليست ببساطة حكومة أخرى في نفس خط المشتغلين في الأمور السياسية القبلية والإقليمية، بل هي حكومة قد عقدت العزم على استئصال جميع آثار السلطة السياسية التقليدية للقبائل، وهي في نفس الوقت لا تتمكن أن تحيد عن صلاتها التقليدية المؤقتة. فكان أمير مجاهد من المؤيدين البختياريين الأوائل للشيخ ومن أجراهم. ومع ذلك، فإنه قد تعهد بأنه إذا ما استجابت الحكومة لمطالبه، فإنه سوف يوافق على نفي أمير مجاهد. لقد كان النشاط الثوري الحالي للخانات البختياريين قد وجه لتغيير نظام في بلاد البختياريين لا في طهران، ودون اعتبار إلى مشاعر أفراد القبيلة حول الحكومة المركزية. فلو أن الحكومة المركزية قد قابلت مطالب الخانات في المكان والمنصب فإن البختياريين^(١) سيتوقفون عن دعمهم للشيخ.

وكان رضا خان وخانات طهران الذين قد أيدوه أو الذين قد خافوه مدركين جيداً هذه الاعتبارات. ففي ٢٢ تشرين الأول بعث رضا وزير الداخلية مع كل من سردار أسعد وسردار جنك وصمصام السلطنة وأمير مفخم (وهم رجال الدولة الكبار) إلى أصفهان لتسوية الخلافات العائلية ولتنصيب أليخان جديد. وقد حذر الخانات الكبار، قبل رحيلهم، أمير مجاهد بضرورة وقف أعماله العدائية تحت طائلة العقوبة^(٢) بالتأثر والانتقام.

(١) بيل إلى أوفي، تلغراف، رقم ٧٦، أحواز، ٣٠ أيلول ١٩٢٤، (F.O.)، ١٠١٣٥ / ٣٧١، أوفي إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٢٥١، طهران، ٢١ تشرين الأول ١٩٢٤، (F.O.)، ١٠١٣٦ / ٣٧١.

(٢) شركة الـ (APOC) في طهران إلى (APOC) في لندن، تلغراف، رقم ٢٢ تشرين الأول ١٩٢٤، (F.O.)، ١٠١٣٦ / ٣٧١.

وأدرك خزعل بأن تألف الخانات الكبار والجنود الفرس الذي يقارب بين الخانات الساخطين من المحتمل أن يؤدي إلى حل في البلاد البختيارية. وأنه سيكون دون مساعدة البختياريين، أقل قدرة على الوقوف ضد الفرس عسكرياً، وأنه سيكون، دون التهديد بحرب قبلية أهلية في الحقول النفطية أو بالقرب منها، أقل قدرة على فرض ضغط سياسي على البريطانيين. وبناءً على ذلك، فعندما قام بيل بمحاولته الأخيرة في إقناع الشيخ بأن يستسلم فإن خزعل وافق على ذلك بتردد وبمرارة وحسب شروط. وإنما طلب منه سردار ظفار ومرضى قلي خان وشهاب السلطنة وأمير مجاهد^(١) ذلك فإنه سوف يسرح قوّاته.

ولسوء حظ خزعل فإن قبوله المشروط لشروط ولبنود البريطانيين كان سابقاً لأوانه إلى حد ما. فقد كان عزل مؤتمر أصفهان للخانات سردار ظفار من حق المشيخة وذلك بتنصيبه أليخاناً. وعلى كل حال، فإن مرضى قلي خان وشهاب السلطنة، وهما من الخانات الصغار اللذين كانا يتمتعان بتأييد واسع بين صفوف أفراد القبائل العاديين، لم يقبلوا بالتسوية. فهاجم شهاب جهارلنك (Gahar Lang) مؤيدي الحكومة وألحق بهم هزيمة نكراء، بعدئذ أعلن الخانات الصغار تضامنهم مع الشيخ خزعل، وأقسموا الإخلاص لقضيته في احتفال عام في الأحواز^(٢).

ومهما يكن، فإن تجدد التضامن لا يعني إلا قليلاً، فإن خزعل، في الحقيقة قد استسلم فعلاً، ولذلك استطاع بيل استخدام هذه الحقيقة في كبح الخانات الصغار الحاذي الطبع. وقد تم له ذلك، كذلك فإنه تمكن من الحصول على تعهد من خزعل بأن يحاول منعهم عن العمل بتهور، وكانت هذه

(١) بيل (Peel) إلى أوفي، تليفراف، رقم ٩٦، الأحواز، ٢٦ تشرين الأول، (F.O.) ٣٧١/١٠١٣٦.

(٢) موجز الخليج العربي، تشرين الأول ١٩٢٤، (F.O.) ٣٧١/١٠١٣٢؛ شركة الـ (APOC) في المحمرة إلى (APOC) في لندن، تليفراف، ٣١ تشرين الأول ١٩٢٤، (F.O.) ٣٧١/١٠١٣٦.

بالاتحاد مع ضغطه المباشر الوسائل الكافية من أجل بيل للمحافظة على السلام^(١).

(د) بريطانيا تتوسط:

لقد تأثر قرار خزعل، بعدم الاعتماد على تحالف مع البختاريين وعلى مقدرة بيل باستعمال الضغط بنجاح، إلى درجة كبيرة بقوة إحداث سابقة حدثت في مفاوضاته مع البريطانيين. فقد تسلم بيل برقية من رئيس الوزراء مكدونالد في ١ تشرين الأول، أي قبل شهر من اتفاقية خزعل المشروطة بتسريح قواته، يلغنه فيها بأنه «ستحدث من الآن فصاعداً بصوت^(٢) واحد مع أوفي». وكان بيل قد تعهد بأن يواصل ضغطه على الشيخ كي يصل إلى تفاهم، وأنه في الواقع قد قام بما فيه الكفاية من الاتصال في الاتجاه الرسمي يجعل الأخير يشعر بأن بريطانيا «قد تحولت عنه»^(٣). ربما كان في هذا الوقت الذي كتب فيه خزعل إلى صديق له في طهران يشكوه من أن أصدقاءه البريطانيين، الذين كانوا قبل بضعة أسابيع يحثونه على القتال، صاروا متحفظين جداً فجأة. وسأل أحد معتمديه في طهران وهو قوام الدولة أن يتصل بالمفوضية لاكتشاف سبب تحول موقف بريطانيا. أيضاً فإن خزعل، بجميع تجاربه، نظر إلى المؤسسة الدبلوماسية البريطانية على أنها ذات وحدة^(٤) مترابطة في تركيبها.

وبعد طلب توضيح آخر من أوفي، أخبر بيل (Peel) خزعل بأن بريطانيا سوف لن تؤيد مطلبه بانسحاب الجنود الفرس من عربستان ولا التعديل في اتفاقية الإيرادات، وعلى الشيخ أن يعتذر من رضا، وأن يسحب برقيات المثيرة

(١) (F.O.) ٣٧١ / ١٠١٣٦.

(٢) ماكدونالد إلى بيل، تلغراف، رقم ١، مستعجل، وزارة الخارجية، (F.O.) ٣٧١ / ١٠١٣٥.

(٣) بيل إلى أوفي، تلغراف، رقم ٧٧، الأحواز، ٢ تشرين الأول ١٩٢٤، (F.O.) ٣٧١ / ١٠١٣٥.

(٤) فاطمي: دبلوماسية النفط، ص ١٤٤ - ١٤٥.

للعصيان، وأن يجتمع شخصياً برئيس الوزراء الفارسي في طهران. وفي مقابل ذلك، ستحصل بريطانيا من رضا التصديق على فرمانات خزعل وعلى عفو تام لجميع حلفائه عدا الكولونيل مرتضى^(*) قلي خان الخائن. ونقل أوفي في طهران نفس الشروط إلى معتمد خزعل، قوام الدولة، فشرع الأخير بالتوجه إلى الأحواز لإخبار رئيسه، وبعث أوفي إلى خزعل «تحذيراً ودياً وصريحاً»^(١).

ونظر خزعل إلى الشروط المقترحة على أنها إهانة وخيانة من قبل بريطانيا العظمى، فرد في ٩ تشرين الأول رداً حاسماً يقول فيه بأن باستطاعته الحصول على شروط أفضل من رضا مباشرة، وأنه لن يذهب إلى طهران، إذ إن ذلك «سيكلفه ثروة»، وأنه من المحتمل سيقتل (وهو خوف شاطره به الكولونيل بريدو والكابتن بيل). أما فيما يتعلق بالشروط الأخرى، فقال عنها خزعل بأنه سيعطي القرار النهائي بشأنها خلال بضعة أيام. لكنه في غضون ذلك، لا بد أن تفهم بريطانيا بأنه ينبغي إلغاء جميع الحركات العسكرية للجنود الفرس، وبعبارة أخرى، فإن عربه سوف يهاجمون القوات الفارسية المحاصرة في بهبهان^(٢).

ولم يحصل أوفي (Ovey) في طهران على أي نجاح في الحيلولة دون مثل هذه التحركات العسكرية للجنود. فأرسل رئيس الوزراء الفارسي، الذي ما زال مرتاباً من دوافع البريطانيين، وزير خارجيته إلى أوفي ليقرر فيما إذا كانت

(*) ورد الاسم خطأ على شكل رضا قلي خان [المترجم].

(١) أوفي إلى بيل، تلغراف، رقم ٦٢، طهران، ٩ تشرين الأول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٦؛ أوفي إلى خزعل (من خلال بيل) تلغراف، طهران، ١٩ تشرين الأول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٦؛ أوفي إلى بيل، تلغراف، رقم ٦١، طهران، ٤ تشرين الأول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٦؛ بيل إلى أوفي، تلغراف، رقم ٦٩، الأحواز، ٤ تشرين الأول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٦.

(٢) بيل إلى أوفي، تلغراف، رقم ٦١، الأحواز، ٩ تشرين الأول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٦؛ بريدو إلى أوفي، تلغراف، رقم ١٥٨، بوشهر، ٦ تشرين الأول ١٩٢٤، (L/P and S/10/934).

بريطانيا تؤازر الشيخ، واجتمع قوام الملك^(١) بأوفي مدة ثلاث ساعات، واستفسر المسؤول عما إذا كان هناك مخطط سرّي لوضع ضغط على فارس، وفيما إذا كان هناك أي شيء خاص تستطيع فارس أن تقوم به لبريطانيا. وأكد بأن رضا قد سبق أن اتخذ إجراءات قبل أشهر، وهو وضع قد سمح لخزعل بأن يكسب الوقت فكان على رئيس الوزراء أن يعمل الآن من أجل حماية هيئته. وقد وجد كلاً من رضا ووزير خارجيته بأنه من الصعوبة التصديق بأن بريطانيا ستخلى عن حليفها في الجنوب، فواصل رضا تحشيد جنوده.

فتوقف أوفي، نتيجة لتقديم المسؤول الفارسي هذه الشكوك في نوايا البريطانيين، عن الضغط من أجل تعليق وتوقيف التحركات العسكرية للجنود. وبدلاً عن ذلك، فقد قرّرت بريطانيا أن تفرض ضغطاً أكبر على الشيخ. فأصدر رمزي مكدونالد رئيس الوزراء البريطاني في ١١ تشرين الأول «تحذيره الودّي» للشيخ، «بأنه في حالة حدوث حرب مؤسفة فينبغي أن لا تتوقع أي تعاطف مني». فضلاً عن ذلك، فقد أبرقت حكومة الهند إلى بريدو وبيل برقية تفيد بأنه ينبغي أن لا يساء فهم صمت الهند الطويل. فلم يتغير رأي نائب الملك وما زال على طول نفس خطوط مكدونالد؛ ولذلك فعلى بيل وبريدو أن يفتعا خزعل بالتعاون^(٢).

وحول هذا الموضوع، فإن «خزعل» الذي أدرك بأن تأييد بريطانيا قد تحوّل نحو رضا وكان يرغب في وقت أطول كي يتحقق من مؤازرة البختباريين له، فطلب أن يرى السير بري لورين في عودته الرسمية^(٣) الوشيكة إلى فارس. إن اقتراح خزعل في الاجتماع ينسجم وخطط وزارة الخارجية تحت البحث

(١) بيل إلى أوفي، تلغراف، رقم ٩٠، أحواز، ١٥ تشرين الأول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١/١٠١٣٦.

(٢) مكدونالد إلى خزعل (بواسطة بيل)، تلغراف، رقم ٢، وزارة الخارجية، ١١ تشرين الأول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١/١٠١٣٥؛ ريدنك إلى اللورد بيل، تلغراف، رقم ٢/١٦١٥، ١٠١٣٦.

(٣) بيل إلى أوفي، تلغراف، رقم ٩٠، الأحواز، ١٥ تشرين الأول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١/١٠١٣٦.

والنظر، فقد كان لورين معروفاً لكل من خزعل ووزير الحرب. والمعتقد بأنه كان يتمتع بتفوذ وتأثير على كليهما. فإن استطاع لورين أن يجتمع بخزعل ورضا في خانقين (تحت مظلة القوة الجوية الملكية (RAF) في العراق) أو في بوشهر (تحت حماية مدافع البحرية الملكية) فمن المحتمل أن يتم صياغة الاتفاقية.

وقد انتهت وزارة الخارجية إلى الاعتقاد بأنه في التدخل الشخصي للورين يكمن الأمل الوحيد لحل سلمي وإيجابي للأزمة. وبعد تأمل طويل، فقد تخلت بريطانيا عن أي تفكير في التدخل العسكري إلا لغرض حماية «المصالح الحيوية لبريطانيا أو حماية أرواح البريطانيين». وقد أكدت الحكومة الفارسية بأنه «إذا ما استفزها موقف الشيخ الثائر للعمل واتخاذ الإجراء فإنها تعتمد على امتناع حكومة صاحب الجلالة في مساعدة الشيخ بأية حال من الأحوال»^(١)، لقد وضعت بريطانيا، بتخليها عن الاختيار العسكري آمالها بحل مقبول في أيدي المفاوضين، فإن أوفي لم يكن ناجحاً، يفلح لورين في ذلك.

وعلى كل حال، فإن أوفي على الرغم من تأييد وزارة الخارجية، لم يؤيد هذا الاجتماع، فقد قلق بشأن تأخير الوصول إلى تسوية إلى حين وصول لورين. فإن الوزير المفوض العائد لا يتوقع حضوره حتى منتصف شهر تشرين الثاني. وبذلك سيجمع خزعل على تفادي الاستسلام للشروط البريطانية حتى ذلك الوقت، في الوقت الذي سيكون من الصعب كثيراً تقييد رضا، مع جيشه المتقدم في اتخاذ إجراء عسكري^(٢).

(١) مركز القيادة الجوية، العراق، قد أبلغ وزارة الحرب بأنه ليس هناك أي قوات متوفرة للخدمة في جنوب غربي فارس - ولا بد من يجلب أي جنود إضافيين من الهند. مكدونالد إلى أوفي، تلغراف، رقم ١٥١، ٩ تشرين الأول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٦؛ وزارة الحرب إلى وزارة الخارجية، ٤ تشرين الأول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٢٤؛ وزارة الخارجية إلى أوفي، تلغراف، رقم ١٥٣، مستعجل جداً، ١٣ تشرين الأول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٦.

(٢) أوفي إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٢٤٢، طهران، ١٥ تشرين الأول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٦.

وقد احتاج خزعل، على اعتبار أنه في المركز المعارض، إلى وقت إضافي آخر، واحتاج أيضاً إلى موازنة إضافية إما أن تكون من البريطانيين أو من أفراد قبائله الخاصة. لذلك، فإنه اقترح في جوابه الرسمي على رسالة مكدونالد، إضافة إلى اجتماعه المقترح، بأنه بالنظر إلى صداقته الطويلة مع بريطانيا (التي تخلت عنه في الوقت الراهن) فسينسحب من البلاد وذلك من أجل أن يجنب بريطانيا أي إحراج آخر، وإنه يحتاج إلى ثلاثة أشهر ليستعد لذلك لكن في غضون ذلك لا بد من إعلام رضا بأن يوقف تعزيز قواته، وإذا لم يكن كذلك، فقد طلب الشيخ أن تطلق يديه «في المحافظة على شرفي»^(١) بالوسيلة الوحيدة التي ما زالت في يدي».

وعلى الرغم من أن تهديد خزعل بالانسحاب من عربستان لم يعد فعلاً كما كان ذات مرة في السابق، لكنه ما يزال يسبب بعض الإحراج لوزارة الخارجية، فلو كانت فارس هي الموضوع الوحيد، فإنه سيكون بذلك حلاً سهلاً، ولكن بالنظر إلى صداقة خزعل المعروفة لبريطانيا وبالنظر إلى خدماته بالنسبة إليها، لذا، سينظر إلى مسألة هروبه على أنها «ضربة خطيرة جداً» لمقام أو هيبة البريطانيين بين صفوف الشيوخ العرب في العراق والساحل الغربي من الخليج.

فلقد كانت هيبة بريطانيا في المنطقة قد انحدرت بالفعل إلى حد ما وذلك لإطاحة الملك حسين في مكة من قبل ابن سعود. وكان المفروض في الملك حسين أنه تابع لبريطانيا فإذا ما هرب خزعل سيفقد العرب الثقة بحسن نوايا بريطانيا وقدرتها على حماية أصدقائها. علاوة على ذلك، فإنه من المحتمل جداً بأن فارس، بذهاب الشيخ، لم تستطع ضبط القبائل العربية «المتنافرة عنصرياً». إنهم «سيصبحوا خطراً دائماً على السلام»^(٢) في المنطقة على حماية أنابيب النفط.

(١) بيل إلى مكدونالد، تلغراف، رقم ١، الأحواز، ١٦ تشرين الأول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٦.

(٢) مذكرة مالت (V. A. L. Mallet)، وزارة الخارجية، ١٧ تشرين الأول ١٩٢٤، في بيل إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ١، ١٦ تشرين الأول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٦.

ونجم تعقيد آخر من الحقيقة بأن المندوب السامي في العراق السير هنري دويس (Dobbs) لم يكن تواقاً بشكل خاص لأن يرى انتقال خزعل من عربستان إلى العراق، إذ إن «أغلبية سكان النهر» في البصرة يُعتبرون أنفسهم كرعاهاء. ومن المحتم أن الشيخ سوف يحرضهم على:

«اقتراف نهب الساحل الفارسي، فيبقى شط العرب لذلك في اضطراب مستمر، وسيكون العراق متورطاً مع فارس. إننا سوف نتعرض إلى تهمة الظلم الفادح بالطلب من الحكومة العراقية بأن تمتنع أو ترفض لجوء الشيخ، ولكنه بالرغم من ذلك، أخشى بأنه من الواجب علينا أن نصر على هذا... فالخيال يجفل من أثر كل من حسين وسيد طالب وخزعل مدبري المكائد الثلاثة البارزين على السياسات الداخلية والخارجية للعراق، فإن هؤلاء سيجتمعون سوية في البصرة دون عمل مجد...»^(١).

صارت وجهة نظر أو تصور وزارة الخارجية في ٢ تشرين الأول كثية أكثر مما كان عليه الأمر في السابق، فقد ذكر بيل (Peel) في تقرير له من الأحواز بأن الشيخ يشعر الآن بأنه يمتلك «جميع الأوراق الراححة» (فقد أعلن مرتضى قلي خان الآن عن مؤازرته لخزعل، وكذلك فعل سردار ظفار) وأنه من غير المحتمل «سيقايضهم مقابل شيء أقل مما يعتبره حلاً مشرفاً ودائماً». وقد كتب أوفي تقريراً حول الاستعدادات العسكرية الفارسية المتزايدة من طهران، وقد نظرت لندن إلى عرض خزعل بمغادرة البلاد وكأنه إنذار (Ultimatum). فإن لم تمهد بريطانيا طريق خزعل إلى المنفى، وهو خيار غير مرغوب فيه، فإنه سوف يعتبر نفسه وكأنه متحرر من أي تعهد آخر في المحافظة على السلام، وهي حالة غير مقبولة بشكل أكيد^(٢).

(١) دويس إلى وزير المستعمرات، تلغراف، رقم ٥١٨ (P)، بغداد، ١٨ تشرين الأول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٣٦.

(٢) أوفي إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٢٤٦، مستعجل، طهران، ١٨ تشرين الأول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٣٦، مذكرة، وزارة الخارجية، ٢٠ تشرين الأول ١٩٢٤، =

لذلك، فقد زادت بريطانيا من مجهوداتها تجاه التأثير في الاجتماع المقترح بين خزعل ورضا ولورين وقد أمر أوفي أن . . .

«يقترح على رضا خان الرغبة في الطلب إلى الشيخ بأنه إذا ما طرد أو تخلص من المتآمرين الآن . . . وأمر بتسريح عربية، فإن اجتماعاً سيعقد بين سيادته والشيخ في خانقين أو في بوشهر»^(١).

وعلى الرغم من أن الاقتراح البريطاني سيتترك خزعل تحت رحمة رضا، فإن رئيس الوزراء قد رفض الاجتماع بخزعل في أي مكان عدا طهران، وقال إن مثل هذا الاجتماع إذا عُقد، وخاصة تحت رعاية البريطانيين، سيدمر هيئته ويجعله عرضة للهجوم سواء كان ذلك من قبل العامة الذين يكرهون الأجانب (Xenophobic) أم من قبل المجلس في طهران.

وأخيراً استطاع أوفي من إقناع رضا بأن يتباحث مع خزعل في بوشهر، على شرط أن تكون سبب زيارته للمدينة متنكرة (Disgui sed) وشريطة أن يرسل الشيخ رسالة الطاعة والخضوع مع اعتذارات مناسبة وتعبيرات عن أسفه، وطلب رضا أيضاً أن لا يكون الخضوع مشروطاً - وأن لا يكون هناك أي طلب في مقابل إيقاف الاستعدادات العسكرية الفارسية.

وعندما نقل أوفي شروط رضا إلى بيل (Peel) والشيخ ذكر بأنه سيضمن شخصياً إيقاف الفعالية العسكرية الفارسية وكذلك سيضمن إجابة ودئية من رضا حول خضوع خزعل المكتوب. بالإضافة إلى ذلك، سيكون هناك تعهد غير مصرح به من أن وجود السير برسي لورين سوف يؤمن بطريقة أو بأخرى حماية مصالح خزعل^(٢).

= حول أوفي إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٢٤٩، طهران، ١٩ تشرين الأول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٦.

(١) وزارة الخارجية إلى أوفي، تلغراف، رقم ٦٢، ٢١ تشرين الأول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٦.

(٢) أوفي إلى بيل، تلغراف، رقم ٧٥، طهران، ٢٣ تشرين الأول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٦.

وبالنظر إلى سجل رضا الماضي بخصوص التحركات العسكرية للجنود، فإن ضمان أوفي الشخصي كان في الأقل تحمسياً أكثر من الواقع، ومن المحتمل جداً غير مخلص، وعلى كل حال، فقد كان ملائماً ونافعاً إذ قد تحسنت علاقات بريطانيا مع فارس. وأن تسوية المسائل الدبلوماسية الأخرى من أمثال الاعتراف بالعراق إنما تشير إلى موقف فارس الاسترضائي. وهناك تعهدات بالتوصل إلى معاهدة مع العراق وتلميحات غامضة عن موقف أكثر إيجابية بالنسبة إلى امتياز نفط الشمال، التي قد قرّرت فيه بريطانيا إما أن تكسب أو أن تبعد منافسيها.

فقد كتب أوفي إلى مكدونالد أن . . .

«علاقتنا المستقبلية مع الحكومات الفارسية الراهنة والمستقبلية تعتمد، من الطبيعي، على نتيجة تمرد الشيخ. فإن لاتهام القاضي بأنها من تدبير البريطانيين سيكون عاماً ما لم تحل بصورة مرضية، وبذلك ستتخطم بقوة كل الثقة التي ابتدأت توأ للغرس في أصالة وصدق رغبتنا في مساعدتهم»^(١).
لذلك، فقد تعهد أوفي، واستسلم خزعل.

(هـ) سقوط الشيخ خزعل:

لقد بدا بسرعة أنه على الرغم من تعهد خزعل بتسريحه العرب وبالرغم من ضمان أوفي، فإن إيقاف التحركات العسكرية للجنود الفرس لم يحدث. وقد وافق رضا على الاجتماع بخزعل، سواء كان ذلك بحضور لورين أم بدونه، من أجل إزالة شكوك خزعل و«إرساء أسس لتعاون ودي في المستقبل»، وأنه سوف يرجئ شرط مغادرة خزعل عربستان، وسوف يعفو عن المخانات

(١) أوفي إلى ماكدونالد، رقم ٤٩٢، طهران، ٢٣ تشرين الأول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٦.

المتمردين. لكنه لن يأمر القوات الموجودة في بهبهان بأن تبقى في موضعها. وأن ضمانه الوحيد في هذا الصدد هو أن هؤلاء لن يتقدموا أبعد من زيدان^(١).

إن هذا الضمان لا يُعد تنازلاً، إذ إنه قد تم بالفعل إصدار أمر بالتقدم من بهبهان ضد زيدان، وأن القوات ستوقف هناك على أية حال لاستعادة تجمعها. ووقع الهجوم في ١ تشرين الثاني فتقهقر العرب عبر نهر الزُهرة (Zuhrah) إلى صويرة (Suwayrah). كانت بوضوح^(٢) المبادرة مع رضا، فضلاً عن ذلك، فإن التقييد الذي فرض على الخانات البختياريين، الذين ما زالوا معلنين تمردهم وهم: مرتضى قلي خان، وشهاب السلطنة، بخضوع خزعل الظاهري وبنفوذ بيل كان له تأثير على تنامي قوة رضا العسكرية نسبياً. وعقب بيل بمرارة، عند سماعه بشأن التقدم، قائلاً: بأن جهوده في كبح الشيخ والخانات «تعادل في الأقل فرقتين لرئيس الوزراء»^(٣).

جعل عدم الاستقرار الواضح للوضع - خضوع خزعل المعتمد على مصادقة الخانات العنيدين وتحركات رضا العسكرية المستمرة - وصول لورين إلى فارس في أقرب فرصة ممكنة أمراً ملحاً. فأبرق أوفي في ٣ تشرين الثاني إلى لورين، الذي كان في بيروت وهو في طريقه إلى فارس قائلاً: «لقد وصلنا إلى نقطة حيث يبدو فيها بأن الأمل الوحيد في تفادي حرباً أو تفادي حماقة ما من جانب شيخ المحمرة يكمن في مقابلة شخصية ملحة بينك وبين الشيخ من المعتقد في المحمرة، فهل تود الطيران؟».

وقد حصل القائم بالأعمال على تعهد من رضا في تأخير التحركات

(١) أوفي إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٢٦٢، طهران، ٢٦ تشرين الأول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٦.

(٢) فريزر (Frazer) إلى وزارة الحرب (W. O.)، تلغراف، رقم ٤٧، طهران، ٥ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٦.

(٣) بيل إلى أوفي، تلغراف، رقم ١٠٣، الأحواز، ٦ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٦.

العسكرية لقواته إلى أبعد من زيدان لمدة أسبوع، ولكن لما كان وصول لورين إلى بغداد غير متوقع حتى ١٣ تشرين الثاني، فقد حاول بجهد أن يجعل رضا ينتظر إلى أن يجتمع الوزير المفوض بالفعل مع خزعل، وعلى كل حال فلم يكن لديه إلا آملاً قليلاً، إذ قد كان رضا مرتاباً من محاولة البريطانيين تأخير المسائل إلى حين نزول الجليد على ممرات الجبال فينفصل جنوده من مواضع التعزيزات^(١) والتجهيزات. وبذلك أصدر في ٦ تشرين الثاني أمراً عاماً إنني جيشه من أجل أن يعد جميع موارده ووسائل هجومه للهجوم على الشيخ، وإنه بالفعل قد أبلغ المجلس بأنه ذاهب إلى أصفهان ليتولى شخصياً قيادة الجيوش. ومن الناحية الثانية فإنه كان محترساً بأن يترك أوفي ووزارة الخارجية بانطباع على أنه كان يقوم بمجرد رحلة إلى الجنوب^(٢) منتظراً تطورات وصول لورين.

وأبرقت وزارة الخارجية، عملاً بموجب ذلك الافتراض، إلى لورين في ٦ تشرين الثاني مشيرة عليه بالتوجه على الفور إلى المحمرة وذلك لإقناع خزعل بأن يبعث رسالة مناسبة إلى رضا. وأبرق لورين، إذ إنه كان على اطلاع كامل بمضمونات تعليماته ومن المحتمل أنه كان راغباً في حماية نفسه من مضاعفات لاحقة، إلى لندن قائلاً الآتي:

«إن القرار بأنه يجب عليّ أن أفرض ضغطاً على الشيخ بدلاً من التوسط بينه وبين رئيس الوزراء سيكون له نتائج بعيدة الأثر في فارس التي دون شك تقدرونها بدقة. إنها تعني في الحقيقة أننا نؤيد رضا خان ونتخلى في المحاولة الأخيرة عن الشيخ مجازفين ومخاطرين بتواريه كلية عن عربستان. وأن ولاء شيخ المحمرة

(١) أوفي إلى لورين، تلغراف، رقم ٢٣، طهران، ٣ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١/١٠١٣٦.

(٢) فاطمي: دبلوماسية النفط، ص ١٤٦، أوفي إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٢٢٧، طهران، ٤ تشرين الثاني ١٩٢٤، ومذكرة وزارة الخارجية، ٥ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١/١٠١٣٦.

خلال الحرب تجعل هذا التوقع غير مقبول ومتعارضاً جداً. لا بد لي أن أفترض، ما لم أتلق تعليمات أخرى في بغداد، بأنكم مستعدون لمواجهة هذا التوقع ولذلك يجب تعديل أسلوبه للشيخ بناءً على ذلك»^(١).

ومن الناحية الثانية، فقد رفضت وزارة الخارجية، كما كان دائماً، قبول تقدير لورين للنتائج في إجبار الشيخ على الخضوع صراحة. إذ أبرقت وزارة الخارجية في ١١ تشرين الثاني بأنه قد يكون من الضروري بالنسبة إلى لورين بأن يتحدث مع خزعل بقوة، غير أن بريطانيا لا ترغب في إبعاده عن عربستان ولا «أن يُهان أو يُذلل بشكل غير ملائم». وفي الوقت ذاته، فإن بريطانيا لا ترغب في أن «تضر بعلاقاتها المتحسنة مع الحكومة الفارسية. وعلى الرغم من ذلك، فإن لندن لا تود أن تقيد وزيرها المفوض «بتعليمات مفصلة». فإذا ما قام الشيخ «بالخطوة الأولى تجاه المصالحة، فمن المحتمل أن يصغي رضا إلى حكم العقل»^(٢). وهكذا فقد أمر لورين، الذي أدرك بوضوح التناقض الأساسي في السياسة البريطانية، بأن يضيع فرصة سانحة باختيار أحد المسلكين (Fall Between two Stools).

للمرة الثانية، فشلت وزارة الخارجية في أن تعترف بأنه في الوقت الذي كان فيه رضا مستعداً للإصغاء والتحدث بمنطق بريطانيا، فإنه لم يكن ميلاً إلى أن يعمل وفقاً لذلك. فقدم أمراً، بوضوله الحديث إلى أصفهان في ٧ تشرين الثاني، إلى قواته الموجودة في جهار محل (Chahar Mahal)، عاصمة البختيارين الصيفية، التقدّم نحو ملامير (Malamir)، العاصمة الشتوية التي تقع قرب حدود خزعل. فضلاً عن ذلك، فإنه قد جدد وعده بأنه سيتوقف جنوده

(١) المندوب السامي لفلسطين، للورين إلى وزارة المستعمرات لوزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٣٥٣، القدس، ٧ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٧.

(٢) وزارة الخارجية إلى دوبيس (Dobbs)، للورين، تلغراف، رقم ٧، ١١ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٧.

في زيدان فقط في حالة عدم مهاجمته - إذ إنه كان يتوقع هجوماً بين لحظة وأخرى. ولكنه، على اعتبار أنه قام بما كان يشاء القيام به، تحدّث مرة ثانية «بصورة معقولة» - مؤكداً للقنصل العام في أصفهان بأنه سوف يسحب جنوده في اللحظة التي ينتج فيها لورين بجعل خزعل يقبل الخضوع والإذعان^(١).

وفسر أوفي إجراءات رضا بشكل إيجابي للمرة الثانية، فأبرق القائم بالأعمال إلى وزارة الخارجية قائلاً بأن رضا قد قرّر، نتيجة إلى التأخير الطويل في جلب خزعل إلى تسوية، بأنه «لا بد أن يتخذ خطوات عسكرية من أجل أن يستبق إمكانية فشل مفاوضاتنا أو من المحتمل أن يدعم تلك المفاوضات، وذلك لكي يظهر لشيخ المحمرة بأنه يعني ما يقول أو أنه جاد في عمله»^(٢).

ومن الطبيعي، فإن وزارة الخارجية قد قبلت هذا التفسير المتفعل نوعاً ما، دون مشكلة، لكونه يوفر الضرورة لمواجهة بدائل لورين الصارمة التي غالباً ما كان يذكرها^(٣).

وصل لورين وسط هذا المناخ، مناخ التضليل السياسي، إلى المحمرة في ١٢ تشرين الثاني جواً، وهو عمل بطولي وجسور دون ريب لدبلوماسي في خريف عمره في سنة ١٩٢٤. وسافر في اليوم الثاني لرؤية الشيخ في الأحواز، حيث كان هذا يسعى إلى معالجة الوضع القبلي المتوتر. إذ أعلن بنو طرف قبل بضعة أيام ثورة ضد متشجعين دون شك بالمشاكل التي يواجهها خزعل وبإثارات المعتمدين الفرس. وقد وافقت بريطانيا بسرعة، بمبادرة من بيل، إلى التمهيد في كبح الثورة وذلك بالسماح لخزعل بأن يستخدم قبيلته المحيسن

(١) أوفي إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٢٨٣، طهران، ٨ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ١٠١٣٦ / ٣٧١.

(٢) أوفي إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٢٨٤، طهران، ٨ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ١٠١٣٦ / ٣٧١.

(٣) مذكرة، وزارة الخارجية، ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٤، حول أوفي إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٢٨٥، طهران، ٨ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ١٠١٣٦ / ٣٧١.

في العراق ضد أفراد قبيلة بني طرف، وكذلك باستخدام عقبات دبلوماسية لخلق الشط بوجه أي عملية برمائية ربما يحاول الفرس القيام بها، للاستفادة من الثورة. ومع ذلك، فقد تزعزعت معنوية خزل كثيرأ فلم يجد لورين أي صعوبة في إقناعه بالخضوع إلى الشروط البريطانية.

ومن الواضح الآن أن الشيخ يعتقد بأن أملة الوحيد يكمن في استعداد بريطانيا في حمايته من رضا خان، لذلك قال بطريقته المعتادة المثيرة كثيراً بأنه على استعداد لقبول «أية أوامر من حكومة صاحب الجلالة مهما كانت تلك الأوامر لكنه يلتزم ضمانها في الاستبقاء على مركزه من أن يحل به ضرر جوهري...».

ومن الناحية الثانية، لم يكن لورين ملزماً، لأن «مساع بريطانيا الحميدة تتوفر ضمن حدود المنطق... غير أنه ليس بالإمكان منح ضمان خاص...»^(١). في الواقع، إن لورين لم يتعهد بشيء سوى ما قاله بأن البريطانيين سيستأون إذا ما أخفق الشيخ في التعاون.

لقد تفحص الوزير المفوض بالفعل بدقة الاقتراحات في محاولة حماية الشيخ، على الرغم من هواجسه الشخصية بشأن فرص أو حتى الرغبة في نجاحه النهائي، فقد كانت مهمته صعبة. إذ قد بدل رضا فعلاً تعهده الذي تقدم به في ٧ تشرين الثاني القاضي بعدم البدء في الهجوم ما لم يُهاجم إلى تعهد آخر بعدم الهجوم لمدة أسبوعين. وبالفعل، فقد تقدمت وحداته، تآزرها وحدات غير نظامية، إلى ما بعد زبدان وبهبهان وقد اصطدمت مع القبائل العربية والبختيارية في صورة وجيزون (Jayzun)^(٢).

(١) لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٧، المحمرة، ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٧؛ مذكرة، وزارة الخارجية، ١١ تشرين الثاني ١٩٢٤، حول أوفي إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٢٩٠، طهران، ١١ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٧.

(٢) أوفي إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٢٩٠، طهران، ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٧.

وقد أبرق لورين، بعد أن أملى عملياً رسالة خضوع خزعل إلى رضا، إلى رئيس الوزراء حاثاً إياه بوقف تقدّم جنوده. واقترح الوزير المفوض أيضاً بأنه نظراً إلى تعهدات رضا، فإن التحركات العسكرية لا بد أنها قد وقعت بناء على مبادرة من القواد المحليين دون تخويل من زعمائهم، وأن أي تصادم آخر سوف يستتبعه بالتأكيد حرباً أهلية دموية تحكم بالفشل على مهمته الخاصة بالسلام. وأرسل لورين مرة ثانية، برقية إلى رضا، بعد أن أرسل بالفعل، رسالة خضوع خزعل، طالباً منه أن يفي بتعهدة في ٧ تشرين الثاني القاضي بسحب الجنود الآن حالماً^(١) يعلن خزعل خضوعه رسمياً.

غادر لورين فوراً إلى بغداد، بعد أن أرسل طلبه ورسالة خضوع خزعل وبعد حصوله على تعهد من مرتضى قلي خان، بأن لا يقوم بعمل ما، لأنه اعتقد بأن وجوده في مناطق نفوذ خزعل ربما يكون محرّجاً بالنسبة إلى رضا مع حكومته. ولسوء الحظ، فقد كان عنصر الثقة الذي تولّد في ذهن لورين ووزارة الخارجية بالنجاح الذي حصل عليه لورين مع خزعل ومرتضى قلي خان كان سابق لأوانه.

ففي رأي ممثلي شركة النفط الإنجليزية - الفارسية في طهران، أنه إذا ما حضر رضا خان المؤتمر المخطط له مع خزعل ولورين في بوشهر، فإنه سيسقط من السلطة. فضلاً عن ذلك، هناك دلائل تشير إلى أن حكومة رضا قد كانت واقعة تحت الضغط السوفييتي في رفضها الوساطة البريطانية، وفي إخضاع شيخ المحمرة بالقوة. وأخيراً، فقد ابتدأ المجلس، بكونه قد حذر أو نبه من بعثة لورين في التقارير الصحفية التي نشرتها وكالة رويتر الصحفية (Ruter Press Agency)، يستعلم عن السبب الذي دعا الوزير البريطاني المفوض إلى أن يتدخل في شؤون فارس الداخلية. وقد وقف هذا المجلس

(١) بيل (Peel): إلى النقيب العام، شيراز، تلغراف، رقم ١٤٨، المحمرة، ١٤ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٧؛ لورين إلى رضا، رئيس الوزراء الفارسي ووزير الحرب، تلغراف، رقم ٤، محمرة، ١٤ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٧.

وأغلبية المقيمين في العاصمة بشدة ضد تسوية تتم بالواسطة وحصلوا على إقرار وتصديق ديني لموقفهم من المجتهدين في النجف وكربلاء الذين قد أصدروا لتوهم بياناً يناشدون فيه المسلمين الطيبين على الوقوف ضد الشيخ^(١). وفي مثل هذه الظروف صار من الصعب على رضا، حتى وإن كان ميالاً جداً، إلى أن يظهر نفسه على أنه أقل وطنية من المعارضة البرلمانية بموافقتة على (Fall in With) المشاريع «البريطانية البغيضة أو الشريرة» (Sinister). ونتيجة لذلك، فإنه أخبر الوزير المفوض البريطاني بأنه لا يعترم سحب جنوده.

في غضون ذلك، فقد استمر تحشيد هذه الجيوش في مناطق نفوذ الشيخ، وذكر قواد الجيش في تقاريرهم عن احتلال ده ملا (Deh Mullah) وهنديان (Hindiyan) الواقعين في الجزء الشرقي من أراضي الشيخ. وكانت قوات كبيرة تتحرك نحو دزفول، حيث هزمت القبائل الصديقة لرضا المتمردين، وأحرق بنو طرف قصر الشيخ في الحميدية (Hamidiyah)، وقام رضا بالدعاية لهذه «الانتصارات» على القبائل المنسحبة وعلى الشيخ السيء الطالع في الصحف الطهرانية. وفي نفس الوقت، قد لعن أعدائه السياسيين على نشرهم تقارير كاذبة لإجراءاته ونواياه. وقد تيرأت التقارير بشكل ملفت الأنظار، من أي مؤتمر وشيك في بوشهر^(٢) مع بريطانيا والقبائل.

وعلى كل حال، فقد تكلم رضا للبريطانيين بصورة منطقية، فعلى الرغم من رفضه سحب جنوده، فإنه قد جدد تعهده بإيقاف تقدمهم. وأبرق إلى لورين

(١) لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٦، المحمرة، ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٧؛ مونسون (Monson): سكرتير المفوضية، إلى لورين، تلغراف، رقم ١٧٤، طهران، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٧؛ فيرلي (Fairly): معتمد شركة الـ (APOC) في طهران إلى (APOC) في لندن، تلغراف، ٣٧١ / طهران، ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٧.

(٢) مونسون إلى لورين، تلغراف، رقم ١٧٧، طهران، ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٦؛ تقرير عن الوضع في فارس، تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٢.

قائلاً: بأنه قد تسلم اعتذار خزعل وأنه موافق عليه، وأنه قد أصدر أمراً للشيخ بأن يجتمع به في بوشهر خلال بضعة أيام. غير أن البريطانيين في هذا الوقت قد أظهروا شكاً وارتياباً. فهل من المحتمل أن وكون سياسة رضا الحقيقية تكمن في تصريحاته العامة وليس في تعهداته السرية؟ وأبرق لورين من بغداد إلى بيل قائلاً، بأنه لا يحتاج إلى أن يلح على مسألة تسريح الجيش مع الشيخ^(١).

علاوة على ذلك، فقد كانت برقيات لورين المرسلة إلى رضا حاسمة أكثر فأكثر: «من فضلك كن صادقاً في إخباري بالتحديد (أولاً)، هل أصدرت الأوامر لجندك بأن يتوقفوا؛ (ثانياً)، أي تاريخ تقترحه للاجتماع بينك^(٢) وبين الشيخ في بوشهر».

ونبّه لورين وزارة الخارجية بأن تكون مستعدة لما هو أسوأ، فإذا ما فشلت احتجاجاته، التي يشعر بأنها أقوى ما يمكنه القيام به في ضوء تعليماته، بإيقاف الجيوش، فسيصبح من الواجب أن تعيد لندن النظر في الموقف^(٣).

طبعاً، واصل رضا مخططه، إذ ورد تقرير من بوشهر في ٢٠ تشرين الثاني يفيد بأن الجواب الرسمي لرئيس الوزراء على رسالة خضوع خزعل بأنه سيطلب من خزعل استسلام غير مشروط. وأمر لورين القيام بالتحقيقات في الأمر، مشيراً إلى أنه إذا ما أثبتت هذه التحقيقات على أنها غير مرضية، فعلى القنصل في شيراز أن يسلم رضا «مذكرة شخصية عنيفة» من الوزير المفوض. وأرسل لورين هافارد (Havard)، سكرتير الشرق في المفوضية إلى بوشهر للاجتماع برضا هناك أو في شيراز وأن يعيده إلى جادة الصواب. ومع ذلك فإنه بالرغم من كلماته القوية وإجراءاته التي تبدو قوية فإنه ما زال يشير بالاعتماد أو

(١) لورين إلى بيل، تلغراف، بغداد، ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٧.

(٢) لورين إلى رضا (شيراز) تلغراف، رقم ٢٧٦ (S)، رقم ١٨، تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٧.

(٣) دويس، للورين، إلى وزارة المستعمرات (C. O.)، لوزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٦٠١، بغداد، ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٧.

بالثقة بحسن نوايا رضا، وعلني بريطانيا أن تثق به في التعامل مع معارضيه في طهران وأن لا تؤخذ تصريحاته وبياناته العامة الحديثة وكذلك في «مناوراته الشرقية»^(١) كأخذاً جدياً تماماً.

ورفض رضا علناً بريقة خزعل في الخضوع في ٢٤ تشرين الثاني وأعلن عن عزمه في قيادة جيوشه إلى المحمرة، فتفحص لورين بدقة للمرة الثانية الاقتراحات لحماية مصالح الشيخ. وأمر هافارد من بوشهر، بأن يخبر رضا (بالطريقة التي يراها) بأنه قد استغل بريطانيا في «إكراه الشيخ في أن يخضع لمزاعم كاذبة». وأن بريطانيا ربما ستضطر إلى أن تعيد النظر في موقفها ما لم يتم التوصل إلى تسوية «طبقاً لتوقعات حكومة صاحب الجلالة». ومن الناحية الثانية مخافة بأن يقوم هافارد بالعمل بصورة عنيفة جداً، فقد بُه بتعليمات لورين الأخرى التي تشير إلى أنه ليس من الضرورة أن تتشابه سياسات رضا العامة والخاصة أو السرية. وعلني هافارد أن «يتحقق أيضاً ويكتب تقريراً حول الهدف الحقيقي [التشديد على الكلمة ورد من قبل المؤلف] من زيارة رئيس الوزراء إلى بوشهر»^(٢) وفيما إذا كان راغباً في أن يراني هناك.

أخبر لورين بيل في الأحواز بأنه نظراً للهجوم الوشيك الحدوث فإنه يستطيع أن يحرر كلاً من خزعل ومرتضى قلي خان من تعهداتهما بالامتناع عن القيام بأي نشاط عسكري، وأضاف الوزير المفوض علي ذلك قائلاً: «عليك في نفس الوقت أن تحذرهما بأسلوب صريح ومطلق بأنهما سيكونا مسؤولين من قبل الحكومة البريطانية عن أي أضرار تلحق بالممتلكات البريطانية، وبالبريطانيين في أي منطقة تقع تحت سيطرتهم»^(٣). ويمثل هذه الظروف، فإن

(١) دويس، للورين، إلى وزير المستعمرات لوزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٦٠٧، بغداد، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٧.

(٢) لورين إلى هافارد، سكرتير الشرق، تلغراف، رقم ٢٢٩ / (S)، بغداد، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٨.

(٣) لورين إلى بيل، تلغراف، رقم ٣٠٣ / (S)، بغداد، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٧.

تحذيراً مثل هذا من الممكن أن يكون له تأثير في إخماد سريع لاضطراب الحرارة العسكرية من جديد، إذا ما كان له مثل هذا التأثير. ولهذا، فإن تحرير الشيخ لم يكن إلا مسألة شكلية فقط - حتى وإن كانت (كما قال لورين إلى رؤسائه) محاولة صادقة لاستعادة العرب والبيختاريين حرية العمل وممارسة السلطة في الدفاع عن أنفسهم التي قد سُلت بالإجراء البريطاني.

على أية حال، هناك احتمال ضئيل في أن الشيخ سيقاقل فقد أبرق بيل فعلاً إلى لورين في ٢٣ تشرين الثاني قائلاً بأن مركز خزعل قد ضعف كثيراً تجاه قبائله، وذلك نتيجة للمفاوضات الطويلة فإذا ما تقدم الفرس فإن العرب لن يقاتلوه. وبذلك صار من المضمون بالنسبة إلى لورين بأن يحزّر خزعل من التزاماته وتعهداته والسماح له بأن يجلب على نفسه وصمة لهزيمته^(١).

ومع ذلك، فإنه حتى في حالة عدم مقاتلة العرب للفرس، فهناك احتمال قوي على أنه ستسود فوضى أهلية وثورات ضد البريطانيين من قبل القبائل المتعاطفة، ومن المحتمل بأن تتعرض المنشآت النفطية إلى الخطر. ولذلك استدعى لورين زورقاً حربياً مزوداً بالمدفعية إلى عبادان، وزورقاً آخر يقف على مقربة من البصرة. وأرسلت الأدميرالية زورقين، كما أن لورين طلب إرسال كتيبتين من الجنود على وجه السرعة إلى البصرة وأن يُهيء لوائين آخرين للتحرك من الهند في لحظة إشعارها بذلك. وستجعل هذه الطلبات المخططات التي سبق وأن عدتها لجنة الدفاع الإمبراطوري (Committee of Imperial Defence)، جاهزة للعمل في حماية حقول النفط في جنوب فارس والدفاع عنها، وهي خطة تدعو إلى تدخل واسع النطاق^(٢). وتوقفت السلطات العسكرية (لا سيما

(١) بيل إلى لورين، تلغراف، رقم ١٦٦، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٧، لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٣٠٤ / (S)، بغداد، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٧.

(٢) لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٣٠٥ / (S)، بغداد، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٧؛ لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٣٠٦ / (S)، بغداد، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٧؛ القائم بأعمال القائد العام =

وزارة الطيران) فجأة حول إمكانية «التورط في النزاعات الفارسية» - فلقد كانت المخاطر السياسية كبيرة جداً، وأُنذرت سرب قاذفات القنابل والقسم المدّرع وسريتين من حملة البنادق في البصرة بأن تنأهب لمهمة محتملة في عبادان . وطلب قائد الجو في العراق بأن يقدم لها الإمداد بكتيبتين من المشاة من الهند . فكانت هذه الاستعدادات في الواقع الخطوة الأولى تجاه اتخاذ خطوة محتملة أكبر .

وعلى الرغم من أن هذه التدابير الوقائية قد اتخذت في الأساس لحماية سلامة ممتلكات شركة النفط وأشخاص من أتباع الشيخ، غير أنه كان لها هدف ثانوي . إذ إنه من المحتمل أنها قد اتخذت لإحباط أي إجراء عسكري فارسي آخر، وكذلك كي تشجع على التوصل إلى تسوية سلمية . فقد سأل لورين بأن تمنحه الحكومة الموافقة في أن يرسل إلى الحكومة الفارسية تلميحات بشأن التهديد العسكري البحري على اعتبار أن مونسون قد أخطر وزير الخارجية في طهران بأن البريطانيين يحتفظون بالحق في «أن يخذوا إجراءاتهم الخاصة إذا ما رأوا أنه من الضروري حماية أرواح وممتلكات رعاياهم، وحينما يرون ذلك وكيفما يرون» . ورغب الوزير المفوض بأن يهدد الفرس بالحقيقة بأن بريطانيا قد سحبت عرضها في التوسط وأنها قد توقفت في كبح العرب والبختاريين^(١) .

لقد اتخذ لورين الإجراءات السابقة بسرعة وبشكل حاسم في ذلك الجو المشحون الذي أعقب تصريح رضا خان العلني بالتقدم نحو المحمرة . وقد يكون من المهم أو لا يكون كذلك بأن لورين أيضاً أصدر تعليماته إلى تابعيه وطلب سفناً حربية وجنوداً قبل أن يناقش مع وزارة الخارجية المضامين السياسية لإجراءاته، وعلى كل حال، فقد قام في النهاية بذلك في ليلة ٢٥ تشرين الثاني،

= للأسطول، (East Indies)، إلى الأدميرالية، تلغراف، رقم ٢٧٨، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٧؛ رئيس أركان الجو إلى قائد وحدة الجو، العراق، تلغراف، رقم (A) ٤٢٦ (AM)، سري، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٥ .
(١) لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٣٠٤ / (S)، بغداد، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٧ .

فأبرق قائلاً بأن سياسة مكدونالد في «المحايدة المنحازة» قد أخفقت، ولم يبق إلا خيار إما الدعم الواقعي للشيخ، وإما سياسة الحياد المطلق أو التام. وقال لورين، مفترضاً بأن وزارة الخارجية ستختار الخيار الثاني، بأنه قد عمل لجعله ذلك أمراً واقعياً (Fait Accompli).

فإن «سياسة الحياد المطلق» ستعيد للبريطانيين «حرية العمل»، ومهما يكن، فإن الاختلافات بين السياسات كانت مجرد موضوع خطابي - وهو نوع من الإشارة إلى تيرثة الذمة، إذ لم تؤثر هذه السياسة أو ما تسمى بالسياسة الجديدة على الشيخ أبداً، عدا ما تحمله من الدلالة السلبية في أن تلك الاستعدادات العسكرية قد طلبت وكان أتباع الشيخ في الذهن. فسياسة «المحيدة التامة أو المطلقة» متأخرة جداً في هذه المرحلة لأن تكون لها أي فائدة عملية بالنسبة إلى الشيخ، إذ كانت قواته في ظروف ميثوسة وغير مؤاتية. وعلى كل حال، فإن باستطاعة لورين التنصل عن «أية مسؤولية أخرى للطريقة التي يعمل بها خزعل»، ولما كان محتوماً على الشيخ الهزيمة والاستسلام والخضوع، فإن منافع هذا التغيير المتأخر في السياسة كانت جلية. وتكمن الخسارة في الورطة التي ستواجه بريطانيا إذا ما رغب الشيخ التراجع إلى أرض بريطانية، فإن تُرك، عند ذلك يصبح العرب خارجين عن السيطرة.

وكتب لورين أنه إذا ما رفض البريطانيون أن يسمحوا له بالمغادرة «علينا أن نجلب على أنفسنا مسؤولية جديدة وكبيرة نوعاً ما وأن لا ننفذ تعهداتنا الخطيئة له لا سامح!! فعلى بريطانيا أن توافق على اعتزاله لكن عليها أن لا تنصح^(١) أو تشير عليه بذلك».

لقد كان افتراض واستنتاج لورين بأن وزارة الخارجية ستختار خيار «الحياد التام أو المطلق» على الخيار الثاني في تأييد الشيخ صحيحاً في نهاية

(١) لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٣١٣/ (S)، بغداد، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١/ ١٠١٣٧.

الأمر. لكن الحكومة البريطانية، كالمعتاد، كانت تميل إلى المراوغة، إذ اجتمعت لجنة من مجلس الوزراء (وزارة الخارجية، وزارة المستعمرات، وزارة الهند، الأدميرالية ووزارة الطيران) بعد ظهر يوم ٢٥ تشرين الثاني لدراسة الأزمة في ضوء إجراءات وتوصيات لورين، وقد ظهرت عدة قرارات من هذا الاجتماع. فالسفن الحربية سترسل، أما الجنود فلن يرسلوا، ومن الواجب إدارة مسؤولية التسهيلات النفطية على أثر تراجع أفراد القبائل. وكما أبقى أوستن تشمبرلن، وزير الخارجية، إلى لورين قائلاً:

لا أستطيع التأكيد بقوة جداً على تردّد ستباشره حكومة صاحب الجلالة لأي تدخل عسكري في عربستان. إذ لا بد أن يكون مثل هذا التدخل على نطاق واسع جداً من أجل تقديم حماية كاملة للمصالح البريطانية وأن ذلك سيلزم عملاً وتعهدات تكون لها ردود فعل خطيرة على سياسة حكومة صاحب الجلالة العامة^(١).

وفي الوقت نفسه، فقد تأثر المسؤولون البريطانيون بأهمية التقيّد بالتزاماتهم تجاه شيخ المحمرة، إذ قد تبثوا «أكثر الآراء خطورة للطريقة التي خدعهم بها رضا خان في عدم المحافظة على تعهده معهم». وكتب تشمبرلن «أن الوقت قد حان وحينما لم تكن هنالك جدوى في عدم إبلاغنا الحكومة الفارسية بشأن تعهدات حكومة صاحب الجلالة^(٢) المحددة للشيخ». وحسبما يبدو أن وزير الخارجية شعر بقوة أكثر مما فعل لورين حول تأييد خزعل.

ومهما يكن، فإن إبلاغ الحكومة الفارسية عن تعهدات الحكومة البريطانية للشيخ كان أقل من أن يكون إنذاراً بل وإنه كان الوسيلة الأخيرة اليائسة. فقد

(١) أوستن تشمبرلن، وزير الخارجية، إلى لورين، تلغراف، رقم ١٣، مستعجل جداً، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٧.

(٢) تشمبرلن إلى لورين، تلغراف، رقم ١٤، مستعجل جداً، (F.O.)، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٧.

أمل تشمبرلن بأن الحكومة الفارسية، بجعلها مدركة رسمياً بالضمانات البريطانية لخزعل، ستتجنب من وضع بريطانيا في موضع تكون فيه ملزمة بالتدخل العسكري لمصلحة الشيخ. والظاهر أن وزير الخارجية البريطاني لم يدرك بأن المعرفة العلنية الرسمية للحقيقة التي كان مشكوكاً فيها من الناحية الشعبية التي تفيد بأن بريطانيا قد ربطت اسماً بمنطقة فارسية إلى نفسها في أن تكون شبه محمية ستعود بضرر غير محدد على العلاقات البريطانية المتحسنة مع فارس.

غير أن تشمبرلن، سواء أدرك ذلك أم لم يدركه، كان شديد الاهتياج لتجنب تدخل على نطاق واسع. فقد جُوبه في مصر باغتيال السير لي ستبك (Lee Stack)، القائد البريطاني للجيش المصري، مع ما أعقب ذلك من شغب، وتمرد وضرورة القيام بانتقامات عسكرية شديدة. فقد ذكر تشمبرلن إلى أتباعه في وزارة الخارجية أنه «سيكون محرراً لي بشكل خطير، نظراً إلى الأحداث في مكان آخر، إنه لا بد أن أتدخل بفعالية من أجل حماية حقول النفط أو الشيخ في هذه المرحلة»^(١). كانت من إحدى أزمات الشرق الأوسط الخطيرة هي ما تستطيع أن تقدمه الحكومة المحافظة المنتخبة جديداً في هذه الفترة.

لقد أدت الطبيعة الإلزامية لعدم التدخل في فارس بتشمبرلن إلى أن يقلق بالنسبة إلى البرقيات التي أرسلها سابقاً إلى لورين. فعلى لورين أن يفهم بأنه لم يكن الهدف من وراء الرسائل على إنها تشجيع للشيخ. في الواقع إن على لورين أن «يعمل كل شيء ممكن لكبح الشيخ دون أن يجلب على نفسه مسؤوليات جديدة. . . وبكل ما يمتلك الوزير المفوض من وسائل وسبل والتأثير على كل من الجانبين بأن يحولا دون وقوع أحداث تضطرننا إلى اتخاذ إجراء»^(٢).

(١) تشمبرلن إلى ماليت (V. A. L. Mallet)، والسير تايرل (W. Tyrell)، والسير إيرو كرو (Eyre Crowe)، ومذكرة ومسودة تليفراف، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١/١٠١٣٧.

(٢) ن. م.

إن نبرة ومضامين هذه الأفكار الثانية واضحة، ولم يغفلها لورين، إذ كان تجنّب التدخل ذا أهمية أكبر من تنفيذ الالتزامات أو التعهدات^(١) للشيخ. وقد وردت أنباء إلى حد ما ملائمة، نظراً لتعليمات تشمبرلن المفسرة، ومشجعة من هافارد (Havard) في بوشهر. فقد تحدث أخيراً سكرتير لورين للشرق مع رضا خان، الذي أكد لهافارد بأن الروايات الصحفية للاجتماع المقترح في بوشهر هي فقط التي جعلت من المستحيل ضبطها، وأشار إلى عدم الأخذ بتصريحاته العامة مأخذاً جدياً، فإذا ما أرسل خزعل برقية جديدة يعلن فيها خضوعه التام فإن رضا خان سيأخذ حاشيته الخاصة فقط (ويتراوح عددهم من ١٠ - ١٢ شخصاً) وأن يحل ضيفاً على خزعل في المحمرة، لكن رضا أصّر على أن لا يعلن وجوده^(٢) مسبقاً.

أبرق لورين فوراً إلى بيل بأن يشير على الشيخ والبختاريين بأن «يقبلا

(١) ما ينبغي ذكره، بأن تشمبرلن، بكل ما هو مناسب ومشروع بالنسبة له، أخذ تعهدات بريطانيا إلى خزعل مأخذاً جدياً فكان مستعداً إلى أن يأخذ بعين الاعتبار الخطوات السياسية الأخرى نابعة عن الشيخ - حتى في التدخل العسكري، على الرغم من أنه كان على مدى أقل كثيراً مما كانت لجنة الدفاع الإمبراطوري تفكر بأنه كافياً. فكان تبليغ الحكومة الفارسية بضمانات الشيخ الخطوة الأولى. (وقد قام مونسون بهذا بصورة غير مقصودة في طهران وذلك نتيجة لحرص بريطانيا الكبير الذي تبع ذلك، وبالرغم من افتضاح محتويات المذكرات إلى جموع الناس فإن الحكومة الفارسية لم توافق عليها رسمياً ولم يرسلها البريطانيون رسمياً. لذلك أهملت الحادثة بصورة عامة رسمياً). وكانت الخطوة الثانية أن يُذكر الفرس عن القرض الذي اقترضوه والبالغ ٤,٥٠٠,٠٠٠ باوند وأن يُخبروا بأن يبدأ الدفع فوراً. فإن لم يكن الدفع وشيكاً أو في متناول اليد، فستكون الخطوة الثالثة «بالاستيلاء بهدوء» على الكمارك في المحمرة وموانئ الخليج. وقد أعيدت فكرة تزويد خزعل بالذخيرة والأمتعة الحربية من العراق إلى الحياة. وعلى كل حال، فإن هذه الاقتراحات القوية والمتسعة لا يمكن أن تفسر نفسها أخذين بنظر الاعتبار معاملة العلاقات الفارسية مع السوفييت - إلى سياسة عدا كونها في مرحلتها الأولى، فقد اتخذت الأزمة انعطافاً في اتجاه مخالف. مالت (Mallet): مذكرة، حماية حقول النفط، وزارة الخارجية، ٢٦ تشرين الثاني، ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١/٢٧١، ١٠١٢٥.

(٢) برديو (Prideaux) لهافارد، إلى لورين، تليفراف، رقم ١١٣٦، بوشهر، ٢٥ تشرين الثاني، ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١/١٠١٣٦.

هذه الفرصة الأخيرة لحل سلمي». فقد نُظر إلى عرض رضا بأنه سيقدم مع مجموعة صغيرة كضيف على الشيخ بأنه علامة مشجعة، فعلى خزعل أن يبعث رسالة خضوع ملائمة ومتواضعة أخرى إلى رضا - تلك الرسالة التي كتب لورين نفسه مسودتها. فإن تردد خزعل في إرسالها فعلى بيل أن يخبره «بسرّية تامة» بأن لورين سيكون حاضراً في الاجتماع أيضاً، لكن خزعل لم يعترض، وأرسل البرقية المطلوبة، وأصدر الأوامر بتسريح قواته وانتظر بشكل مذل «تعليمات وأوامر لورين الأخرى».

طالب رضا في جوابه لخزعل تغييراً جذرياً في ظروف وشروط الاجتماع، فقد أبلغ خزعل بأن يجتمع برضا في هنديان بدلاً من ذهاب رضا إلى المحمرة كضيف على الشيخ. وبعد القيام بهذه التعديلات غادر رضا على نحو مفاجئ إلى الجبهة تاركاً هافارد يتخبط في أعقاب ذلك بلا تحذير شخصي ودي وصريح ثانٍ^(١) من لورين لم يُسلم.

فيذا ما أثار هذا السلوك لرئيس الوزراء الفارسي، الذي أصبح به الآن متميزاً، هواجس لورين مرة ثانية، فإن التعليمات الجديدة من وزارة الخارجية قد بررت سياسته. فلم تكن لندن في الواقع متأكدة عما إذا كان رضا يكذب على بريطانيا أو على الصحافة الفارسية، وهو أمر غير مهم في الواقع، إذ إن الوضع في مصر كان وضعاً بحاجة إلى:

«أن نمضي إلى أقصى الحدود حتى إن تطلب الأمر بأن تعرض نفسك لنوع من الخسارة لتجنّب تعقيدات في جنوبي فارس

(١) لورين إلى بيل، تلغراف، رقم ٣٠٧ / (S)، مستعجل للغاية، و٣٠٨ / (S)، مستعجل، بغداد، ٢٦ تشرين الثاني، ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ٣٧١؛ بيل (Peel) إلى لورين، تلغرافات أرقام ١٦٩، ١٧٠، الأخواز، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ٣٧١؛ ١٠١٣٧؛ بريدو لهافارد، إلى لورين، تلغراف، رقم ١٣، بوشهر، ٢٨ تشرين الثاني، ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ٣٧١؛ لورين إلى بريدو، لهافارد، تلغراف رقم ٣٢٠ / (S)، بغداد، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ٣٧١.

في المرحلة الراهنة. فإن لم يكن رضا خان غير مخلص كلية لا بد
علينا مساعدته بقدر ما نستطيع للمحافظة على اعتباره ومكانته
ونكون بذلك قد أنقذناه من متطرفة الخاصين في طهران».

وعلى الرغم من عدم فقدان بريطانيا إدراك واجبها تجاه الشيخ، إذ «لا
يمكننا مع ذلك التغافل عن أنه صار محقاً بضغط منك، بعد أن كان في السابق
مخطئاً إلى درجة كبيرة وأنه لم يكن مسؤولاً عن المشكلة برمتها إلا قليلاً»^(١).

أخبرت وزارة الخارجية لورين، كما عملت وزارة الطيران، أنه من غير
المرغوب فيه كثيراً إرسال الجنود الذين قد طلبهم، فالوضع المصري قد جعل
الحالة السياسية الداخلية شديدة الحساسية على نحو كاف دون إثارة قضايا
إضافية تستلزم مسؤوليات إمبراطورية. وكانت وزارة الخارجية مدركة كثيراً بأن
الروس ربما يستغلون إرسال الجنود البريطانيين كمبرر في احتلالهم المواضيع
الاستراتيجية في شمال فارس. ولا بد أن تكون السفن الحربية (وذلك لسهولة
تخليصها واعتبارها غير ملامة أو مخطئة مما هو عليه الحال بالنسبة إلى الجنود)
كافية كي «توجد انطباعاً مرغوباً فيه»^(٢) في ذهن رضا خان.

وعلى الرغم من أن وزارة الخارجية لم تكن مهتمة بإفراط بالنسبة إلى
صدق وإخلاص رضا (أو افتقاره إلى ذلك)، فإن «خزعل» كان مهتماً جداً
بذلك، فقد كان يخشى الذهاب إلى هنديان مخافة أن يضع نفسه كلية في قبضة
جنود رضا وأن يُجبر على تقديم تنازلات غير مرغوب فيها كشرط مسبق
لاجتماع المحمرة، كان على الاستعداد لمقابلة مطالب رضا بالذهاب إلى جزء
من طريق هنديان، ثم سيربر عدم تقدمه بعذر المرض (في الحقيقة إن صحته لم
تكن جيدة) الذي سيمكنه من إرسال ابنه عبد الحميد وأحد الخانات البختياريين
للقيام بالترتيبات الأولية.

(١) وزارة الخارجية إلى لورين، تلغراف، رقم ٢٠، ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ /
١٠١٣٧.

(٢) وزارة الخارجية إلى لورين، تلغراف، رقم ٢٤، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ /
١٠١٣٧.

لقد تحولت مشاعر القلق هذه إلى ما يقارب الانهيار والذعر التام بأبناء
 ٣٠ تشرين الثاني التي تفيد باجتياز جيش رضا لورستان باتجاه دزفول، فكان
 هناك ألف جندي فعلاً، وكانت الإمدادات والتعزيزات في طريقها. وبذلك
 تجمعت جيوش رضا على أراضي الشيخ من الناحية الشمالية والشرقية
 والجنوبية. وكان رضا خلال هذه التحركات العسكرية محترساً في الإبقاء على
 خطوط اتصالاته مع البريطانيين مفتوحة، فقد أرسل إلى لورين الرسالة التي تفيد
 بأنه في الوقت الذي يظل ضمانه لخزعل قائماً وساري المفعول فإنه قد ضمن
 أيضاً بأنه «أينما يتحرك الجيش فإنه لن يكون مؤذياً بل بالأحرى، فإن وجوده ما
 هو إلا تعهد أو ضمان للحماية والأمن وكذلك ضمان للنظام». وفي الوقت
 الذي كان هذا الضمان لحماية المصالح البريطانية عسكرياً بأن يعيد الطمأنينة في
 الظاهر لكنه في الواقع يعد إعلاناً باستمرار التحركات العسكرية، وقد خفضها
 رضا عن طريق تخفيفه لشروط الاجتماع: بإمكان أحد أبناء خزعل أن يجتمع به
 في ده ملا (Deh Mullah) في يوم ٣ كانون الأول وأن يتباحث في الترتيبات
 النهائية^(١).

لقد أعلن خزعل، الذي قد ارتاح من فكرة الاجتماع برضا في أي مكان
 دون مظلة الحماية البريطانية، عن رحيله الوشيك من الأحواز إلى المحمرة،
 حيث سيسافر من هناك إلى هنديةان بالبحر. ويرسل أحد أبنائه إلى الشاطيء مع
 مرتضى قلبي خان ليتباحثا مع رضا. وخشي بيل من اندلاع العنف وبالتالي
 الحاجة في إرسال جنود بريطانيين في حالة مغادرة الشيخ الأحواز، وحاول
 إقناعه بالعدول^(٢) لكنه فشل.

- (١) بريدو: لرضا خان، إلى لورين، تلغراف، رقم ١٥، بوشهر، ١ كانون الأول ١٩٢٤،
 (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٨؛ بيل (Peel) إلى لورين، تلغرافات أرقام، ١٧٥، ١٧٨، ١٧٩،
 الأحواز، ١ كانون الأول، ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٨.
- (٢) بيل (Peel) إلى لورين، تلغرافات أرقام ١٧٨، ١٧٩، أحواز، ١ كانون الأول. ١٩٢٤،
 (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٨.

وتدخّل لورين في هذه المسألة فأخبر الشيخ بأن عليه أن يذهب إلى هنديان وأن عليه أن يخبر رضا بذلك فوراً. وأنه من المقبول جداً إرسال أحد أبنائه ومرضى قلي خان مسبقاً للقيام بالترتيبات، غير أنه لا بد القيام بذلك فوراً، «فإنني أنظر إلى المقابلة كفرصة وحيدة لتفادي احتلال المحمرة عسكرياً»^(١).

وذكر لورين في تقريره إلى وزارة الخارجية الآن بأن مركز الشيخ صر ميثوساً منه فقد كان لرضا خان الهيمنة على الموقف، وأنه قد انتهز فرصة كاملة في رغبة بريطانيا بتجنّب المضاعفات. وخشي لورين بأنه سيكون «من الصعب جداً الحصول على شروط إيجابية بشكل كافٍ لجعلها جديرة بالشيخ في الوقت الذي يبقى في عربستان»، لكنه سيذل أقصى جهده^(٢).

لقد أحييت وزارة الخارجية، التي أثّرت إلى حد ما بمجريات الأحداث للمرة الثانية، مسودة سابقة باطلة وأبرقت:

«ربما سنضطر أخيراً، إلى اتخاذ خطوات في تنفيذ التزاماتنا للشيخ ونعيد رضا خان إلى جادة الصواب، واضعين نصب أعيننا شدة نفورنا من حملة عسكرية إلى عربستان، فهل بإمكانك اقتراح وسائل أخرى لجلب ضغط دبلوماسي على الحكومة الفارسية؟»^(٣).

غير أن هذه الرغبة المتجدّدة في الأخذ بعين الاعتبار سبيل أخرى في مساعدة الشيخ قد جاءت متأخرة جداً لكي تكون ذات جدوى.

(١) لورين إلى بيل (Peel)، رقم ٣٧٣ / (S)، بغداد، ٣ كانون الأول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٨.

(٢) لورين إلى وزارة الخارجية، تلغراف، رقم ٣٧٤ / (S)، بغداد، ٣ كانون الأول، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٨.

(٣) وزارة الخارجية إلى لنكولن (Lincoln)، القنصل في المحمرة، للورين، تلغراف، رقم ٤، ٤، كانون الأول، ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٨.

ووجدها لورين بلا مبرر، فلماذا نسيء إلى الحزب الفكتوري دون ضرورة إلى ذلك؟ وأنه لا يمكن عمل إلا القليل بالنسبة إلى الشيخ. لذلك أبلغ لورين وزارة الخارجية بأنه سوف يرجئ جوابه إلى أن يرى رضا خان؛ فقد أمل بأنه باجتماع الاثنين شخصياً من الممكن أن يحققا اتفاقية مرضية. والمهم أنه أمر الضابط البحري الأعلى في الخليج أن يسحب سفينتيه الحربيتين اللتين كانتا ترابطان في عبادان «من أجل أن يتجنب أي مظهر من المظاهر البحرية العسكرية»^(١). وحسبما يبدو، كان هدف لورين من ذلك، أن تكون بريطانيا أكثر استرضائية لرضا.

في غضون ذلك، اجتمع ابن الشيخ مع رضا في ده ملا (Deh Mullah)، ورافقه بعد ظهر يوم ٥ كانون الأول إلى الأحواز. وقد أفتق لورين، الذي وصل المحمرة في صباح يوم ٤ كانون الأول، وبمساعدة كل من بيل (Peel) وهافارد (Havard) الشيخ المرتاع ببعض الصعوبة على أن يعود إلى الأحواز لمقابلة «ضيفه»، واجتمع الاثنين في صباح يوم ٦ كانون الأول في احتفال عام، وفي اليوم التالي اجتماعاً اجتماعاً خاصاً لمناقشة العلاقة المستقبلية.

وعلى كل حال، فإن الاجتماعات التي عقدت بعد ظهر يومي ٦ و ٧ كانون الأول تعدّ من أكثر الاجتماعات أهمية، أي عندما تباحث نظام ورضا. فقد حدد لورين كثيراً، في محادثته الأولية مع رئيس الوزراء الفارسي، المصلحة البريطانية الكبيرة في المحافظة على السلام داخل فارس، وعن معارضتها الشديدة في التدخل في شؤون فارس الداخلية، وعن مساعدتها الكبيرة لفارس على طول تلك الاتجاهات والخطوط في «إعادة الشيخ إلى رشده».

لجميع هذه الأحداث، فقد كانت سياسة بريطانيا في جنوبي فارس تعمل لتعزيز توازن بين مصالح الحكومة الفارسية، والشيخ والبختياريين، وحكومة صاحب الجلالة. وقد أبقت بريطانيا على العرب والبختياريين في أن يكونوا في

(١) لورين إلى وزارة الخارجية، تليفات أرقام ٤٩، ١٥٣، محمرة، ٥ كانون الأول، ١٩٢٤،

(F.O.)، ٣٧١ / ١٠١٣٨.

«صداقة وتفاهم وانسجام بدلاً من العداوة والنزاع... وستكون حكومة صاحب الجلالة سعيدة جداً إذا ما دخلت الحكومة الفارسية لتقرر الوضع». واستفسر رضا، فهل يعني ذلك بأن بريطانيا قد توقعت على أن الحكومة الفارسية ستعامل الشيخ ككفء لها أو كمعادل لها، وكمعمد مناقش حر؟، فأجاب لورين «كلا، فإن حكومة صاحب الجلالة قد نظرت إلى الشيخ دوماً على أنه أحد الرعايا الغرس، وكانت الضمانات التي سبق وأن منحناها إياه في الماضي مشروطة بالمراعاة الخاصة لتعهداته^(١) والتزاماته تجاه الحكومة الفارسية».

لا بد أن هذا التأكيد ثانية قد أفرج أي شكوك ربما ظلت باقية في ذهن رضا بشأن التأييد البريطاني المستمر لمركز الشيخ شبه المستقل. وربما لهذا السبب، الذي جعل شروط رضا، التي قد مُنحت لخزعل في صباح يوم ٧ كانون الأول، تبدو سخية بشكل غريب. فإن رضا لن «يبدل في مركز الشيخ وفي امتيازاته بصورة جوهرية». وأضاف قائلاً غير أنه، كما كان دائماً، سيكون من الضروري طبعاً أن «يتخذ بعض الإجراءات المؤقتة ليؤكد سيادة الحكومة المركزية»^(٢).

وعقد رضا محادثة أخرى مطولة مع لورين بعد ظهر يوم ٨ كانون الأول، أكد فيها للوزير البريطاني المفوض بأنه عازم تماماً على تنفيذ تعهداته للشيخ وأنه سوف يضعه تحت «حمايته الخاصة والشخصية». وأنه لن يحقق فقط هذه السياسة في وجه المعارضة البرلمانية لكنه سوف يأمر شعبه بأن يثبط ويعيق المؤامرات ضد الشيخ وأن يمنح الأخير «كل المساعدة التي يحتاج إليها».

وقد سلمت وسجلت هذه الوعود أو التعهدات البراقة في حينه، ثم انتقل لورين إلى الموضوع الأساسي للاجتماع السابق - أي علاقات بريطانيا مع

(١) لورين إلى تشمبرلين، رقم ٥٧٨، سري، طهران، ٢٢ كانون الأول، ١٩٢٤، (F.O.)، ١٠٨٤٣ / ٣٧١.

(٢) ن. م. لورين إلى وزارة الخارجية، تليفونات، أرقام ٨، ٩، الأحواز، ٧، ٨ كانون الأول، ١٩٢٤، (F.O.)، ١٠١٣٨ / ٣٧١.

فارس . فذكر لورين أن الخطر الأكثر جدية للخلاف بين بريطانيا وفارس، يكمن في المشكلة بين شيخ المحمرة والحكومة الفارسية، «وكانت إمكانية هذا الخلاف واحدة من أكبر العوائق بين لندن وطهران، فإذا كان بالإمكان إزالة هذه الإمكانية كلية فإن العائق سوف يتلاشى». فقد توجهت فعاليات بريطانيا إبان الأزمة باتجاه «جلب الشيخ إلى أن يكون في علاقة وثيقة واعتيادية مع الحكومة الفارسية...»، إن مثل هذه العلاقة ستعزز رضا في طهران وستكون منسجمة تماماً مع رغبة حكومة صاحب الجلالة في أن ترى فارس موحدة ومستقرة وصديقة...». وقال لورين أيضاً، بأنه «يتمنى أن يكون جميع أصدقاء إنجلترا في جنوب فارس أصدقاء لطهران، وأن يناصروا ويقفوا إلى جانب حكومتهم» وأنه «يرغب ويتمنى من الحكومة الفارسية، التي لها توفيق كثير، في أن تشعر بأن الجنوب آمن وموالي للدولة وهادئ، ولذلك فإذا ما ظهر أي خطر من جهات أخرى فإنه يمكن الاعتماد على الجنوب»^(١).

وعلى الرغم من أن لورين لم يتخل بوضوح عن خزعبل لرضا، فإنه من الواضح بأن الوزير البريطاني المفوض لم يرد أن يستنتج رضا ذلك الاستنتاج. وكما أوضح لورين في تقريره إلى تشمبرلن أنه أراد أن يفهم رضا:

«نحن راغبون بشكل صادق، عن طريق جلب الجنوب في اتفاقية مع طهران، وجعل سردار سباه^(٥) رضا نفسه يدرك ذلك، بعيداً عن دعم سياسة مستقلة في الجنوب، على توحيد الجنوب مع طهران وأن ننفذ هذه السياسة تدريجياً إلى واقع، سوف لا تجعل المركز الفارسي قوياً فقط، بل أيضاً مركزنا أقوى بكثير مما هو عليه حتى الآن، وسوف يعطينا الضمان الأفضل الذي يمكننا الحصول عليه في الظروف الراهنة ضد أي محاولة من روسيا في

(١) لورين إلى تشمبرلن، رقم ٥٨٧، سري، طهران، ٢٢ كانون الأول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١/١٠٨٤٣.

(٥) قائد الجيش (المرجم).

الاستحواذ أو الاعتداء . وما يعادل ذلك تقديم إلى سردار سباه وحكومته هدية من أصدقائنا في الجنوب، وما يسمى به التحالف الجنوبي» وأعضاؤه البارزون هم شيخ المحمرة، وخانات البختارين ووالي بشتي كوه وقوام الملك^(١).

لم يكن رضا «توقفاً تصريحاً من هذا النوع، وقد أعاد بتفكيره إلى الوراء إلى حد بعيد^(٢)، فقد تنازلت بريطانيا عن مركزها وعلى أنها الضامن لحالة شبه الاستقلال التي يتمتع بها شيخ المحمرة، وقال رضا فيما بعد حول اجتماعه مع لورين:

«لقد انحرفنا عن أصدقاء طبيين غير أن هذا قد أعطاني درساً عملياً في الدبلوماسية البريطانية التي لا تلين. فقد أظهرت بأن كثيراً من الدبلوماسيين البريطانيين ليس لهم قلب ولا شعور، فلقد استخدموا الأصدقاء والأعداء لكي يصلوا إلى أهدافهم. ولما حققوا أهدافهم وحصلوا على أفضل الوسائل، رموا أصدقاءهم دون اعتبار لخدماتهم وإنجازاتهم الماضية»^(٣).

إنه من الملائم نوعاً ما بأن يكتب رضا خان كلمة قصيرة عن تحالف الشيخ خزعل الطويل والخائن مع حكومة بريطانيا العظمى.

(١) ن. م.

(٢) ن. م.

(٣) رضا شاه: سفرنامه - خوزستان، كما أورده فاطمي: دبلوماسية النفط، ص ١٤٩.

اعتقال الشيخ خزعل

ويبدو تماماً بأنه لم تكن في نية خزعل السفر إلى العاصمة بنفسه، وبناء على ذلك، فقد عمل القائد العسكري الفارسي الذي كانت عنده أوامر بإقناع السيد النبيل القديم المتمرد على أن يقوم بالزيارة، بسرعة، إذ قد استفاد هذا القائد من علاقته الشخصية الودية مع الشيخ بأن أمضى وبعض المسؤولين المدنيين الفرس أمسية ١٩ نيسان مع الشيخ على متن يخت إيفي (IVY) العائد للشيخ الذي كان راسياً خارج قصر الشيخ في الفيلية قرب المحمرة. وقدم الزورق الفارسي المحمل بالمدافع المسمى «خوزستان» إلى جانب اليخت بعد أن حل الظلام في حوالي الساعة الثامنة مساءً، وهو يسير دون ضياء، وضعد حوالي خمسين جندياً فارسياً إلى اليخت إيفي (IVY) فقبضوا على الشيخ، ثم أخذ بعدئذ بزورق مزوّد بمحرك إلى سيارة كانت في الانتظار حيث حملته إلى الحامية العسكرية في الأحواز. وفي اليوم التالي نقل خزعل وابنه عبد الحميد، يرافقهما القائد العام الغادر الطبع، في السيارة إلى دزفول، حيث توجهوا من هناك إلى خرم أباد ومن ثم إلى طهران^(١).

(١) موني بيني (Mony Penny): القائم بأعمال القنصل في الأحواز، إلى لورين، تليفون، رقم ٦٦، سري، الأحواز، ٢٣ نيسان ١٩٢٥، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠٨٤٣. تختلف بعض الروايات العربية بالنسبة إلى طريقة القبض على خزعل، فنقول إنه بعد أن استضيف القائد الفارسي =

لم يزعج أمر اعتقال وتأسيس خزعل لورين البتة، أما رضا فإنه قد اتخذ موقفاً مفاده بأن خزعل هو في زيارة وأنه قد جلب إلى طهران كإجراء من قبل السلطة، ولا اعتبارات سياسية. والواقع أن رضا قد استقبل خزعل بحرارة واعدأ إياه بأن يحل أموره شخصياً، وعامله بكل اهتمام. وكان بمقدور لورين أن يتخذ موقفاً على أن خزعل قد جلب الأسر على نفسه برفضه الذهاب إلى طهران طواعية وكذلك بأنه أخذ يدبر المكائد مع القبائل من أجل استعادة سلطته. وبذلك يكون باستطاعة بريطانيا تجاهل المسألة كلياً. واعتقدت دوائر شركة النفط الإنجليزية - الفارسية بأن المؤامرة تعود بالنفع العام للموقف.

وكان رفض رضا المبدئي بسماحه لمبعوث لورين رؤية الشيخ وتسليمه رسالة ترحيب هي الحادثة الوحيدة غير المواتية التي شوهت مجريات الأحداث. فقد غضب لورين كثيراً على هذه الإهانة، وطالب باعتذار خطي من رضا، وقد تسلمه. وكان الوزير البريطاني المفوض غاضباً جداً بحيث إنه قد هدد بالاستقالة قائلاً بأنه إذا ما سمح للحكومة الفارسية إهانته بهذه الطريقة الشخصية فإنه لن تكون لوجوده فائدة ومهما يكن فقد هدأت في نهاية الأمر مشاعره المتكدر، وصارت علاقاته مع رضا ودية^(١) كما كانت عليه في السابق.

لهذا، فإن حل مصير خزعل في فارس مضى دون تبديل من قبل حلفائه القدامى البريطانيين. وتضمنت تسوية شؤون خزعل بتغريمه ٥٠٠,٠٠٠(*)

= على متن البخت إيغوي وعد بأن يرد الدعوة بمثلها. وبناء على ذلك، فقد أخذ الزورق خوزستان خزعل بعد بضعة أيام وهو مزين بالزخارف والأضواء الملونة على متنه كضيف في حفل - بعدئذٍ رفع مرساه بسرعة حاملاً الشيخ إلى المنفى، وهناك قصة أخرى مخالفة في كتاب أعلام الزركلي.

(١) مذكرة، وزارة الخارجية، ١٤ مايس ١٩٢٥، في لورين إلى وزارة الخارجية، تلغرافات، أرقام ١١٠ و ١١١، طهران، ١٢ مايس ١٩٢٥، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠٨٤٣؛ شركة الـ (APOC) في المحمرة إلى شركة (APOC) في لندن، تلغراف، سري تماماً، ٢٤ نيسان ١٩٢٥، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠٨٤٣.

(*) لقد ذكر بأن المبلغ كان خمسة ملايين تومان، وليس كما ورد أعلاه. انظر: د. مصطفى عبد القادر النجار: التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية، ١٨٩٧ - ١٩٢٥، ص ٢٥٣ [المترجم].

تومان من الموجودات النقدية وكذلك الاستحواذ على داره الشخصية لمدة إحدى عشرة سنة .

وخلال هذه الفترة اهتمت الإدارات البريطانية المختلفة على فترات بوضع الشيخ، مدفوعة في هذا من ضمائر مسؤوليها القلة وبالرسائل المحرجة التي أرسلت إلى صحيفة التايمز وكذلك بالتساؤلات البرلمانية الشائكة . فكان أعضاء من المفوضية يزور الشيخ بانتظام، ويحاولون من وقت لآخر أن يحصلوا على تسوية عامة لممتلكات الشيخ، غير أنهم لم ينجحوا إلا في إثارة سخط رضا شاه، الذي منع في نهاية الأمر من ذكر الموضوع . ولم تنفذ الاتفاقية العرضية بشأن أراضي خزعل وضياعه، فصارت ممتلكات خزعل جزءاً من أملاك الشاهنشاه الجديدة . وقد أحال خزعل نفسه من دخل ممتلكاته في الكويت والعراق، حيث قد أعفي من الضرائب على بساطينه للنخيل وقد عوض عن مدفوعاته للضرائب وقد تم ذلك بمساعدة بريطانيا .

غير أنه لم يغادر طهران أبداً، ولم تفلح المفوضية في إقناع الحكومة الفارسية بأن تسمح للشيخ مغادرة طهران - حتى لغرض المعالجة الطبية التي كان يحتاج إليها . ففقد في آخر الأمر النظر لإحدى عينيه في الوقت الذي ضعف فيه النظر في العين الأخرى . وتوفي في ٣٠ حزيران ١٩٣٦ في منزله في طهران - وحيداً، لأن خدومه قد سيقوا من قبل الشرطة إلى المحكمة، وأنه كان قد احتفل توأ بعيد ميلاده الخامس والسبعين . لقد أشار الدبلوماسيون البريطانيون إلى موته بحزن وبضمير قلق^(١) .

(١) عن روايات مفصلة أكثر، انظر: (F. O.)، ٣٧١ / ١١٥٠١ (F. O.)، ٣٧١ / ١٢٢٨٠ (F. O.)، ٣٧١ / ١٢٢٨٦ (F. O.)، ٣٧١ / ١٢٢٩٢ (F. O.)، ٣٧١ / ١٣٠٥٩ (F. O.)، ٣٧١ / ١٣٧٨٤ (F. O.)، ٣٧١ / ١٤٤٨٤ (F. O.)، ٣٧١ / ١٤٥٠٦ (F. O.)، ٣٧١ / ١٤٥٢٠ (F. O.)، ٣٧١ / ١٤٥٤٣ (F. O.)، ٣٧١ / ١٥٣٧٥ (F. O.)، ٣٧١ / ١٥٣١٩ (F. O.)، ٣٧١ / ١٦٩١٠ (F. O.)، ٣٧١ / ١٦٩٦٩ (F. O.)، ٣٧١ / ١٧٩٠٨ (F. O.)، ٣٧١ / ١٧٩٠٧ (F. O.)، ٣٧١ / ١٩٩٩٧ (F. O.) . ٢٠٠٥٣

الخاتمة

نادراً ما تحل الأحداث التاريخية نفسها بصورة بارعة كما يرغب فيه كاتب التاريخ، وهذه هي الحالة بالنسبة إلى سقوط إمارة المحمرة، فقد كانت هناك بعد الاجتماع الذي عقد بين خزعل ورضا بعض المشاكل التي لم تحل بعد ومن بينها المشكلة الأساس المتعلقة بحالة الشيخ ومركزه في الوضع الجديد للأمور.

فقد تعهد رضا لخزعل بأن مركزه لن يتضرر بشكل جوهري، وكان لورين قد تعهد بنفس الشيء لكنه حاول أن يعلل للشيخ بأن العلاقة القديمة بين إنجلترا والمحمرة قد تغيرت نهائياً، وقال إن علي خزعل أن ينمي علاقة متينة ودائمة ومعول عليها مع رضا خان، وعليه أن يتعامل مع الحكومة الفارسية بثقة كاملة، فإذا ما ظهرت أي مشاكل في علاقته مع الحكومة المركزية فإن عليه حلها عبر القنوات الرسمية وبمناشدة رئيس الوزراء الفارسي شخصياً.

وقد أقنع لورين الشيخ بصعوبة علي أن ولاءه الأول لم يعد لبريطانيا العظمى، بل للحكومة المركزية الفارسية، وأصر خزعل علي إثارة أسئلة افتراضية إذا ما تنازع رضا مع بريطانيا، ما الذي سيعمله هو؟

لم يكن إصرار خزعل علي التصديق كما لو كانت العلاقة مع بريطانيا باقية وسليمة بلاهة، بل بالأحرى دليلاً علي اليأس. كان الضمان الوحيد (عدا

عن موثيق رضا الشفوية والمكتوبة له) الذي له طبيعة مؤقتة للإجراءات التي «تؤكد سيادة الحكومة المركزية» هو تعهد رضا للورين بأن الحكم العسكري سيحول في الربيع. ومن الناحية الثانية، فقد تعهد لورين بأن بريطانيا ستؤيد رضا في جلب الشيخ إلى أن يكون له علاقة وثيقة ومنتظمة^(١) مع طهران. لا بد وأن رضا قد خمن بالفعل التعهدات التي قصدتها لورين لأن يحافظ رضا عليها.

وكان قواد رضا العسكريون خلال شهر تقريباً علن وشك القيام «بالإجراءات المؤقتة» في عربستان إلى «علاقة وثيقة ومنتظمة» مع طهران، فكانت الإدارة المؤقتة فقط تتمتع بوضع شرعي في طهران، وقد انتهت إدارة خزرعل بصورة كاملة. وبحلول شهر كانون الثاني عام ١٩٢٥، فقد سلطته على قبائله، ولم يعد له السبل العسكرية في استعادتها. فكانت المفارز العسكرية الفارسية معسكرة في جميع المراكز القبلية الرئيسة. وانهارت قدرة الشيخ في جمع الإيرادات غير المباشرة التي كان، بموجب بنود اتفاقية الإيرادات التي ما زالت سارية المفعول، مسؤولاً عنها. وقد تولى المسؤولون الفرس إدارة الهيئة التشريعية القبلية، وصارت المجالس الإدارية العليا، التي نظمتها الإدارة الجديدة، مهتمة بالدرجة الأولى بالدعاوى ضد شيخ المحمرة وعائلته وحاشيته. وأدارت لجان منتخبة محلية، التي كان فيها العنصر المعادي لبريطانيا الممثل القوي فيها، المجالس البلدية للقري. وتأسست في الأحواز حامية دائمية تتألف من ١,٥٠٠ جندي فارسي، وأخيراً، تغير اسم المنطقة ببلاغ رسمي من عربستان إلى خوزستان^(٢).

كان من المؤكد أن تُثير هذه التغيرات الجذرية وفي بعض الحالات الثورية

(١) لورين إلى تشمبرلن، رقم ٥٧٨، سري، طهران، ٢٢ كانون الأول ١٩٢٤، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠٨٤٣.

(٢) بيل (Peel): اليوميات + القصلية لصاحب الجلالة البريطاني لخوزستان في الأحواز لفترة من نهاية ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٥، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠٨٤٣؛ بيل إلى لورين، تلغراف، رقم ٦، الأحواز، ٣ شباط ١٩٢٥، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠٨٤٣.

في أسلوب وطريقة الإدارة في المناطق العربية من عربستان رد فعل . وكان رد فعل العرب قوياً وسريعاً أقوى وأسرع مما كان متوقفاً بالنسبة إلى المسؤولين البريطانيين المحليين . واستناداً إلى بيل فإن السبب يرجع إلى تصرف الحامية العسكرية الفارسية وعجفتها وجشعها إزاء الناس بصورة عامة والعرب منهم بشكل خاص . فقد زادت الضرائب المفروضة على القبائل في ظل نظام الحكم الجديد إلى ٥٠٪ ، ولم يعد زعماءهم وشيوخهم يتسلمون إعانات مالية من الشيخ خزعل ، فاندفع الشيوخ القبليون الساخظون على زعيمهم الذي ظل في الظاهر مخلصاً للنظام الجديد .

لقد أوصد خزعل على نفسه الباب في بيته ورفض أن يناقش نواقص الإدارة الجديدة ، والتمس من الحكومة المركزية أن تتولى أمر جمع الضرائب غير المباشرة وأهدى أربعة قطع من المدفعية إلى رضا خان من الأربعة عشر مدفعاً التي كانت لديه .

غير أنه مما لا مفر منه أن يصبح الشيخ متململاً ومتضجراً ، فقد أخبر بيل (Peel) ، بأنه يعتمد على بريطانيا في أن يرى رضا محافظاً على تعهداته في سحب الجنود الفرس وتسليم الإدارة في الربيع ، فإن لم يف بالوعد فإنه سيتنصل عن أية مسؤولية بالنسبة إلى القانون والنظام وأنه سيعود إلى حالة كمالك أرض عادي . وعلى أية حال ، فإنه كان حسبما يبدو متوقفاً من أن بريطانيا ستستمر في استعمال مساعيها الحميدة مع السلطات الفارسية لدعم حقه الشرعي في ممتلكاته^(١) .

وذكر لورين ، بكونه قد أخبر عن الطبيعة الدائمة للترتيبات الإدارية لرضا وعن انزعاج خزعل ، وأبه بأنه لا يمكن استعادة سلطة خزعل وأن على بريطانيا أن لا تضغط على الموضوع ، ونصح بسياسة «انتظر لترى» (Wait and See)

(١) ن . م . ١٠ بيل (Peel) إلى لورين ، تليفراف ، رقم ٥ ، الأخواز ، ٧ كانون الثاني ١٩٢٥ ، (F.O.) ، ٣٧١ / ١١٠٨٤٣ بيل : يومية الأخواز ، رقم ٣ ، ١٤ شباط ، ١٩٢٥ ، (F.O.) ، ١٠٨٤٣ / ٣٧١ .

بأمل أن رضا ربما سيميل إلى تغيير الأمور نحو الأحسن في الربيع، وقد اتفقت لندن مع هذا الرأي^(١).

كشّف رضا خان عن نواياه فيما يتعلق الأمر بالموقف في عربستان، في ٢٠ آذار ١٩٢٥، أثناء مقابلة له مع موني بيني (Mony Penny) الذي كان سيأخذ محل بيل كفنصل في الأحواز، فقد قال إنه بالرغم من ظروف السلام والأمن والنظام في الجنوب، وبالرغم من جهوده الخاصة في كسب ثقة الشيخ خزعل، فإن الأخير ما زال معادياً ومرتاباً. فقد اشتكى الشيخ من أن رضا يتجاهله ويتلك الوسيلة يرفض منحه الفرصة في إثبات ولائه ورغبته في خدمة البلاد، لذلك، فإنه قد طلب بأن تمنحه الحكومة الموافقة على مغادرة فارس بعد إكمال تقسيم ممتلكاته على أبنائه. وكان رد فعل رضا بأن لخزعل مطلق الحرية في العمل لكنه يبدو من غير المناسب في هذه الفترة الراهنة تقسيم ممتلكاته. وأن الطريقة الأفضل لذلك، هي صياغة قائمة ببيوته وأراضيه وبساتينه للنخيل... إلخ، وجلبها أو إرسالها إلى طهران مع ممثل لائق مزود بسلطة مطلقة لمعالجة مسألة ممتلكاته. «وميساعد رضا نفسه هناك الشيخ في إقامة حقه الكامل في جميع الممتلكات التي يملكها في الوقت الحاضر، وفي الحصول على تفويض شرعي من المجلس يميز فيه شرعياً ملكية الشيخ...».

وأجاب رئيس الوزراء، استجابة لاستعلام حول مستقبل حالة الشيخ، بأنه من المستحيل إعادته إلى مركزه السابق بالنظر إلى الحقيقة التي تفيد بأن المجلس قد اتهمه حديثاً، بالتمرد. واستناداً إليه، فإن المسألة لا يمكن حلها إلى أن تتحقق تهمة عربستان والمناطق المجاورة. وفي الحقيقة يبدو أن مستقبل وضعية الشيخ ستعتمد كثيراً على أن يزور الشيخ طهران «كي يكون على صلة بالأمور السياسية لبلاده»^(٢).

وأشار رضا مرة أخرى إلى موضوع ممتلكات الشيخ وموضوع حضوره

(١) مذكرة وزارة الخارجية، ١٥ نيسان، في لورين إلى تشمبرلين رقم ١٢٣، طهران ١٢ آذار، ١٩٢٥، (F.O.)، ٣٧١ / ١٨٤٣.

(٢) موني بيني (Mony Penny): الفئصل في الأحواز، مقابلة مع سردار سباه، رضا خان، ٢٠ آذار، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠٨٤٣.

في طهران بعد أسبوعين من ذلك التاريخ أثناء مقابلة له مع لورين، ولم يرد ذكر في هذه المناسبة لممثل عن الشيخ. وكان لورين في صالح الفكرة كثيراً، فإذا ما سوى رضا موضوع ممتلكات خزعل «فإن حكومة صاحب الجلالة ستعتبر ضماناتها الخطية لسعادتكم باطلة بصورة ملائمة وجديرة، وأن واجب حمايته ستنتقل إلى الحكومة الفارسية»^(١).

وكما هو متوقع، فإن الشيخ خزعل لم يكن معتبطاً لسماع إعادة ذكر دعوة رضا له بزيارة طهران التي أعاد ذكرها موني بيني ممثل القنصل البريطاني الجديد. فقد كان الشيخ مرتاباً كثيراً من نوايا رضا، وذلك لأنه حديثاً فقط قد تعرض وحاشيته لحملة من الإهانة والمضايقة المستمرة، وكان خدمه عرضة باستمرار إلى الاعتقال ثم النقل من أجل الاستجواب بشأن عدد من التهم المختلفة، وقد تم تفتيش مساكن نسائه من قبل الجنود الفرس «بحجة أنهم يبحثون عن تهريب الأفيون»، غير أن الإهانة والازدراء الأشد عظمة كانت في تنصيب عدو خزعل السياسي القديم عبد الحسن الذي كان أولاً كشيخ المشايخ لقبيلة كعب حيث كانت قبيلة الشيخ المحيسن بطناً من بطونها، ثم صار بعدئذ حاكماً لمنطقة الفلاحية التي كانت ذات موقع استراتيجي وكان يعدها خزعل من مناطق حكمه.

لذلك، حاول الشيخ أن يقنع موني بيني بأن الزيارة إلى طهران هي مجرد حجة «لتطبيق تدميره التام». وعلى أية حال، فإنه سيخفق في قبره، وليس هنالك أية ضمانات بأنه حينما يكون في طهران سيكون غير قادر على الخروج منها.

وبالنظر لعدم اتقناع موني بيني فإنه أخذ يراوغ، فقد قرّر أولاً الهروب إلى العراق ويتخلى عن جميع ممتلكاته في فارس (Go by the Board) وبعدئذ أعلن بأنه سيذهب إلى طهران ويخاطر الاجتماع برضا، ثم غير رأيه بأنه سوف يبعث ممثلاً عنه إلى طهران. وفي غضون ذلك، لم يكن خزعل قادراً على أن يقرر ماذا يعمل، فإنه قد بعث بعائلته وعوائده إلى البصرة. وتسلم موني بيني أيضاً تقارير تشير إلى أن الشيخ يدبر تهجير جميع قبيلته المحيسن بسرية إلى الضفة اليمنى من شط العرب في العراق.

(١) ن.م. ٤٠٠، لورين إلى تشمبرلن، رقم ١٦٧، طهران، ٣ نيسان ١٩٢٥، (F.O.)، ٣٧١ / ١٠٨٤٣.

BIBLIOGRAPHY

MANUSCRIPT COLLECTIONS

Official Correspondence

Great Britain

Public Record Office, London.

Air Ministry files, series 8 (Chief of Staff).

Cabinet files, 23-24 (Cabinet minutes and memoranda).

Colonial Office files, series 730 (Iraq), 732 (Middle East).

Foreign Office files, series 60 (Persia), 78 (Turkey), 248 (Persia), 195 (Turkey), 371 (Post - 1905), 460 (Mohammera Archives).

War Office files, series 33 (Miscellaneous reports), 106 (Directorate of Military Operations and Intelligence: papers).

Commonwealth Relations Office: India Office Records, London

Political Department, Political and Secret subject files (L/P and S/10),

Regular Series files (L/P and S/11).

Published Documents

France

Ministere des Affaires Etrangères.

Commission de publication des documents relatifs aux origines de la guerre de 1914. *Documents diplomatiques français (1871-1914)*. 41 vols, in 43; Paris: Imprimerie Nationale, 1929-1959.

Germany

[Auswärtiges Amt.] *Die grosse Politik der europäischen kabinette, 1871-1914: Sammlung der Akten des Auswärtigen Amtes.* Hrsg. von Johannes Lepsius, Albrecht Mendelssohn Bartholdy, und Friedrich Thimme. 40 vols. in 54; Berlin: Desutsche ver-lagsgesellschaft fur Politik und Geschichte, 1922-1927.

Great Britain

Admiralty

Naval Intelligence Division, Geographical

Handbook Series. *Iraq and the Persian Gulf.* Oxford: Oxford University Press for H. M. S. O., 1944; and *Persia.* Oxford: Oxford University Press for H. M. S. O., 1945.

Committee of Imperial Defense

Historical Section. *History of the Great War based on Official Documents. The Campaign in Mesopotamia, 1914-1918.* Compiled by Brig. Gen. F. J. Moberley. 4 vols; London: H. M. S. O., 1923-1927; *Naval Operations.* Compiled by Sir Julian S. Corbett, 5 vols. in 9; London: Longmans, Green, 1920-1928.

Foreign Office

British Documents on the Origins of the War 1898-1914. Ed. by G. P. Gooch and Harold Temperly. 11 vols. in 12; London: H. M. S. O., 1926-1938.

Documents on British Foreign Policy, 1919-1939. Ed. by Rohan Butler, J. P. T. Bury, and E. L. Woodward. First Series, Vols. I-XV; London: H. M. S. O., 1947-1967.

Historical Section. Handbooks. No. 58, *Turkey in Asia.* London: H. M. S. O., 1920; No. 60, *Arabia.* London: H. M. S. O., 1920; No. 63, *Mesopotamia:* London: H. M. S. O., 1920; No. 76, *Persian Gulf.* London: H. M. S. O., 1920.

Parliament

British and Foreign State Papers. London: H. M. S. O., 1890-.....

Parliamentary Debates.

Hurewitz, J. C. ed. *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record.* 2 vols.; Princeton, N. J.: D. Van Nostrand, 1956.

India

Foreign and Political Department

A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighboring Countries. Compiled by C. U. Aitchison. 5th ed.; Delhi: Manager of Publications, 1933.

Precis of Persian Arabistan Affairs. By J. A. Saldanha. Simla: Government Central Press, 1905.

Precis of the Relations of the British Government with the Tribes and Sheikhs of Arabistan. By Lt. A. T. Wilson. Calcutta: Superintendent Government Printing, 1912.

Treaties and Undertakings in force between the British Government and the Shaikh of Mohammerah. Calcutta: Superintendent Government Printing, 1919.

Lorimer, John G. *Gazetteer of the Persian Gulf, Omán, Central Arabia.* 2 vols. in 4; Calcutta: Superintendent Government Printing, 1908-1915.

Iraq

British Occupation Administration. *The Arab of Mesopotamia.* Basra: Superintendent Government Printing, n. d.

United States

Department of State. *Papers Relating to the Foreign Relations of the United States.* Washington, D. C.: U. S. Government Printing Office.

Hydrographic Office. *Persian Gulf Pilot: Comprising the Persian Gulf, Gulf of Oman, and the Makran Coast.* Washington, D. C.: USGPO, 1920.

BIOGRAPHIES AND MEMOIRS

Ainsworth, W. F. *A Personal Narrative of the Euphrates Expedition.* 2 vols; London: K. Paul, Trench, 1908.

Arfa, Gen. Hassan. *Under Five Shahs.* New York: William Morrow, 1965.

Austin, Brig. Gen. H. H. *Gun-Running in the Gulf and Other Adventures.* London: John Murray, 1926.

Belgrave, Charles. *Personal Column.* London: Hutchinson, 1960.

- Bell, Gertrude Lowthian. *Persian Pictures*. London: E. Benn, 1927.
- Bentwich, Norman and Helen. *Mandate Memories, 1918-1948*. New York: Schocken, 1965.
- Brich-Reynardson, Capt. H. *Mesopotamia 1914-15: Extracts from a Regimental Officer's Diary*. London: Andrew Melrose, 1919.
- Birdwood, Field Marshal Lord. *Nuri as-Said: A Study in Arab Leadership*. London: Cassell, 1959.
- Bishop, Mrs. (Isabella L. Bird). *Journeys in Persia and Kurdistan including a Summer in the Upper Karun Region and a Visit to the Nestorian Rayahs*. 2 vols.; London: J. Murray, 1891.
- Blunt, Wilfred Scawen. *My Diaries: Being a Personal Narrative of Events, 1888-1914*. 2 vols.; New York: Knopf, 1922.
- Bodley, Ronald and Lorna Hearst. *Gertrude Bell*. New York: Macmillan, 1940.
- Bray, Major N. N. E. *Paladin of Arabia: The Biography of Brevet Lieut.-Colonel G. E. Leachman, C.I.E. D.S.O., of the Royal Sussex Regiment*. London: John Heritage, Unicorn Press, 1936.
- . *Shifting Sands*. London: Unicorn Press, 1934.
- Brown, Edward Granville. *A year amongst the Persians*. London: A & C Black, 1950.
- Brydges, Sir Harford Jones. *An Account of the Transactions of H. M. Mission to the Court of Persia*. 2 vols.; London: J. Bohn, 1834.
- Buchan, John. *Lord Minto: A Memoir*. London: Thomas Nelson, 1924.
- Buchanan, Sir George. *My Mission to Russia and Other Diplomatic Memories*. 2 vols.; Boston: Little, Brown, 1923.
- . *The Tragedy of Mesopotamia*. London: William Blackwood, 1958.
- Buckingham, James Silk. *Travels in Assyria, Media and Persia*. 2nd ed., 2 vols.; London: H. Colburn, 1830.
- Bullard, Sir Reader. *The Camels Must Go*. London: Faber and Faber, 1961.
- Burgoyne, Elizabeth. *Gertrude Bell, from Her Personal Papers, 1914-1926*. London: Ernest Benn, 1961.
- Cecil, Algernon. *British Foreign Secretaries, 1808-1916, Studies in Personality and Policy*. London: G. Bell & Sons, 1927.

- Chardin, Sir John. *Sir John Chardin's Travel in Persia*. London: The Argonaut Press, 1927.
- Chirol, Valentine. *Fifty Years in a Changing World*. New York: Harcourt, Brace, 1928.
- Curzon of Kedleston, Marquess. *Tales of Travel*. New York: George H. Doran, 1923.
- de Gaury, Gerold. *Three Kings in Baghdad, 1921-1958*. London: Hutchinson, 1961.
- Donohoe, M. H. *With the Persian Expedition*. London: Edward Arnold, 1919.
- Dugdale, Blanche E. C. *Arthur James Balfour, First Earl of Balfour, K. G., O. M., F. R. S., etc.* 2 vols; New York: Putnam, 1937.
- Dunsterville, L. C. *The Adventures of Dunsterforce*. London: Edward Arnold, 1920.
- . *Stalky's Reminiscences*. London: Jonathan Cape, 1928.
- Edmonds, C. J. *Kurds, Turks and Arabs: Politics, Travel and Research in North-Eastern Iraq, 1919-1925*. London: Oxford University Press, 1957.
- Essad-Bey, Mohammed, *Reza Shah, Feldherr, Kaiser, Reformer*. Vienna: Dr. Rolf Passer, 1936.
- Essad-Bey, Mohammed, with Paul Maerker Branden and Elsa Branden. *Reza Shah*. London: Hutchinson, 1938.
- Fraser, David. *The Short Cut to India: The Record of a Journey Along the Route of the Baghdad Railway*. London: Blackwood, 1909.
- Gardane, Comte Alfred de (ed.). *Mission du General Gardane en Perse sous le Premier Empire*. Paris: A. Laine, 1865.
- Graves, Philip. *The Life of Sir Percy Cox*. London: Hutchinson, 1941.
- Grey of Fallodon, Viscount. *Twenty-Five Years, 1892-1916*. 2 vols.; New York: Frederick A. Stokes, 1925.
- Gulbenkian, Nubar. *Portrait in Oil: The Autobiography of Nubar Gulbenkian*. New York: Simon & Schuster, 1965.
- Gywnn, Stephen, ed. *The Letters and Friendships of Sir Cecil Spring-Rice: A Record*. 2 vols.; Boston: Houghton Mifflin, 1929.
- Haldane, Lt. Gen. Sir James Alymer L. *The Insurrection in Mesopotamia, 1920*. Edinburgh and London: William Blackwood and Sons, 1922.

- *A Soldier's Saga: The Autobiography of Lt. General Sir Alymer L. Haldane*. London: William Blackwood, 1948.
- Hardinge, Right Hon. Sir Arthur H. *A Diplomatist in the East*. London: Jonathan Cape, 1928.
- Hardinge of Penhurst, Lord [Charles]. *My Indian Years, 1910-1916: The Reminiscences of Lord Hardinge of Penhurst*. London: John Murray, 1948.
- *Old Diplomacy: The Reminiscences of Lord Hardinge of Penhurst*. London: J. Murray, 1947.
- Heden, Sven Anders. *Eine Routenaufnahme durch Ostpersien*. 2 vols.; Stockholm: General Stabens Litografiska Anstalt, 1918-1927.
- Howarth, David. *The Desert King: Ibn Saud and His Arabia*. New York: McGraw-Hill, 1964.
- Kirkbride, Sir Alec Seath. *A Crackle of Thorns: Experiences in the Middle East*. London: John Murray, 1956.
- Knightley, Phillip and Colin Simpson. *The Secret Lives of Lawrence of Arabia*. New York: Bantam Books, 1971.
- Lawrence, T. E. *Seven Pillars of Wisdom: A Triumph*. Garden City, N. Y.: Doubleday, Doran, 1936.
- Lawrence, Sir Walter Roper. *The India We Served*. London: Cassell, 1928.
- Layard, Sir Austen Henry. *Early Adventures in Persia, Susiana, and Babylonia, including a residence among the Bakhtiyari and other wild tribes before the discovery of Ninevah*. London: J. Murray, 1887.
- Leslie, Shane. *Mark Sykes: His Life and Letters*. London: Cassell, 1923.
- MacMunn, Lt. - Gen. Sir George. *Behind the Scenes in Many Wars: Being the Military Reminiscences of Lt.-Gen. Sir George MacMunn*. London: John Murray, 1930.
- Magnus, Philip. *King Edward the Seventh*. New York: E. P. Dutton, 1964.
- Marlowe, John. *Late Victorian: The Life of Sir Arnold Talbot Wilson, K. C. I. E., C. S. I., C. M. G., D. S. O., M. P.* London: Cresset, 1967.
- Melzig, Herbert. *Resa Schah. Die Aufsteigh Irans und die Grossmachte*. Stuttgart: Union Deutsche Verlagsge-sellschaft, 1936.
- Middleton, Earl of [William St. John Brodrick]. *Records and Reactions, 1856-1939*. London: John Murray, 1929.

- Millspaugh, Arthur C. *Americans in Persia*. Washington: Brookings Institution, 1946.
- Moore, Arthur. *The Orient Express*. London: Constable, 1914.
- Morley, John Viscount. *Recollections*. 2 vols.: New York: Macmillan, 1917.
- Mosley, Leonard. *The Glorious Fault: The Life of Lord Curzon*. New York: Harcourt, Brace, 1960.
- Murphy, Lt. Col. C. C. R. *Soldiers of the Prophet*. London: John Hogg, 1921.
- Newton, Lord. *Lord Lansdowne*. London: Macmillan, 1929.
- Newolson, Harold. *Curzon: The Last Phase, 1919-1925. A Study in Post War Diplomacy*. Boston: Houghton, Mifflin, 1934.
- . *Portrait of a Diplomatist*. Boston: Houghton, Mifflin, 1930.
- Niebuhr, Carsten. *Reisebeschreibung nach Arabien und den umliegenden Landern*. 3 vols.; Copenhagen: Nicholas Moller, 1774-78.
- O'Conner, Lt. Col. Sir Frederick. *On the Frontier and Beyond: A Record of Thirty Years' Service*. London: John Murray, 1931.
- O'Dwyer, Sir Michael. *India as I Knew It, 1885-1925*. London: Constable, 1925.
- Outram, Lieutenant-General Sir James. *Lieutenant-General Sir James Outram's Persian Campaign in 1857*. London: Smith, Elder, 1860.
- Petrie, Sir Charles. *The Chamberlain Tradition*. New York: Stokes, 1938.
- . *The Life and Letters of the Right Hon. Sir Austen Chamberlain, K. G., P. C., M. P.* 2 vols.; London: Cassell, 1940.
- Philby, H. St. J. B. *Arabia of the Wahhabis*. London: Constable, 1928.
- . *Arabian Days: An Autobiography*. London: Robert Hale, 1948.
- . *The Heart of Arabia: A Record of Travel*. 2 vols.; New York: Putnam, 1923.
- Powell, Alexander E. *By Camel and Car to the Peacock Throne*. Garden City, N. Y.: Doubleday, 1923.
- Rihani, Amin. *Around the Coasts of Arabia*. London: Constable, 1930.
- Ronaldshay, Earl of. *The Life of Lord Curzon, Being an Authorized Biography of George Nathaniel Marquess Curzon of Kedleston, K. G.* 2 vols.; London: Ernest Benn, 1928.
- Sackville-West, Hon. Victoria Mary. *Passenger to Tehran*. London: L. and V. Woolf, 1926.

- Schelking, Eugene De. *Recollections of a Russian Diplomat*. New York: Macmillan, 1918.
- Shuster, W. Morgan. *The Strangling of Persia*. New York: Century, 1912.
- Skrine, Sir Clarmont. *World War in Iran*. London: Constable, 1962.
- Stark, Freya. *Beyond Euphrates; Autobiography, 1928-1933*. London: J. Murray, 1951.
- *The Valleys of the Assassins; and other Persian Travels*. London: J. Murray, 1947.
- Stein, Sir Mark Aurel. *Old Routes of Western Iran; narrative of an Archaeological journey carried out and recorded by Sir Aurel Stein*. London: Macmillan, 1940.
- Stirling, Lt. Col. W. F. *Safety Last*. London: Hollis & Carter, 1953.
- Stocqueler, J. H. *A Fifteen Months Pilgrimage through Untrodden Tracts of Khuzistan and Persia*. 2 vols.; London: Saunders and Otley, 1832.
- Stoddart, Anna M. *The Life of Isabella Bird (Mrs. Bishop)*. 3rd ed.; London: John Murray, 1908.
- Storrs, Sir Ronald. *Memoirs*. New York: Putnam, 1937.
- Sykes, Christopher. *Wassmuss: «The German Lawrence»*. London: Longmans, Green, 1936.
- Sykes, Ella C. *Through Persia on a Side Saddle*. London: A. D. Innes, 1898.
- Sykes, Major Percy Molesworth. *Ten Thousand Miles in Persia or Eight Years in Iran*. London: John Murray, 1902.
- Trevelyan, George Macaulay. *Grey of Fallodon*. Boston: Houghton Mifflin, 1937.
- Vansittart, Robert Gilbert Vansittart, Baron. *The Mist Procession: The Autobiography of Lord Vansittart*. London: Hutchinson, 1958.
- Villiers, Alan. *Sons of Sinbad*. London: Macmillan, 1940.
- Waley, S. D. *Edwin Montagu: A Memoir and an Account of his Visits to India*. New York: Asia Publishing House, 1964.
- Wellstead, Lieutenant J. R. *Travels to the City of the Caliphs, along the Shores of the Persian Gulf and the Mediterranean*. 2 vols.; London: H. Colburn, 1840.

- Wilber, Donald N. *Riza Shah Pahlavi: The Resurrection and Reconstruction of Iran*. Hickville, N. Y.: Exposition Press, 1975.
- Wills, Charles James. *In the land of the Lion and Sun; or, Modern Persia, being experience of life in Persia from 1866 to 1881*. New York: Ward, Lach, 1891.
- Wilson, Lt. Col. Sir Arnold Talbot. *Loyalties: Mesopotamia, 1914-1917. A Personal and Historical Record*. London: Oxford University Press, 1930.
- . *Mesopotamia 1917-1920: A Clash of Loyalties. A Personal and Historical Record*. London: Oxford University Press, 1931.
- . *SW. Persia: A Political Officer's Diary, 1907-1914*. London: Oxford University Press, 1941.
- Wilson, Samuel Graham. *Persian life and customs; with scenes and incidents of residence and travel in the land of the lion and sun*. New York: Revell, 1895.
- Wingate, Sir Ronald. *Not in the Limelight*. London: Hutchinson, 1959.
- Wolff, Sir Henry Drummond. *Rambling Recollections*. 2 vols.; London: Macmillan, 1908.
- Wratislaw, Albert Charles. *A Consul in the East*. Edinburgh & London: W. Blackwood and Sons, 1924.
- Young, Maj. Sir Hubert. *The Independent Arab*. London: John Murray, 1933.

SPECIAL ARTICLES

- Bennett, Thomas Jewell. «The Past and Present Connection of England with the Persian Gulf,» *Journal of the Royal Society of Arts*, (June 13, 1902), 634-52.
- Boulger, Demetrius. «England and Persia,» *Asiatic Review*, VII (January-April 1889), 190-201.
- Bouvat, L. «La Reorganization de l'Administration Persane,» *Revue du Monde Musulman*, XXII (1913), 278-80.
- «British Policy in Persia and Asiatic Turkey,» *The Edinburgh Review* CSCV (April 1902), 398-428.
- Brockway, T. P. «Britain and the Persian Bubble,» *The Journal of Modern History*, XIII, 1 (March 1941), 36-47.
- Busch, Britton C. «Britain and the Status of Kuwait, 1894-99,» *Middle East Journal*, XXI (Spring 1967) 187-98.

- Carruthers, Douglas. «Captain Shakespear's Last Journey,» *Geographical Journal*, LIX (May-June 1922), 321-34, 401-17.
- Chesney, G. M. «The Mesopotamian Breakdown,» *Fortnightly Review*, CVIII (1917) 24-44.
- Cotes, Everard. «Mesopotamia, II: The Tragedy of an Impossible System,» *Nineteenth Century and After*, LXXXII (July-December 1917), 272-82.)
- Cressey, George B., «The Shatt al-Arab Basin,» *Middle East Journal*, XII (Fall 1958), 448-60.
- Curzon of Kedleston, Lord. «The Place of India in the Empire, Being an Address delivered before the Philosophical Institute of Edinburgh by Lord Curzon of Kedleston on October 19, 1909.» London: John Murray, 1909.
- Dalyell, Col. «Great Britain and the Persian Gulf,» *Great Britain and the East*, April 14, 1938.
- Daud, Mahmood Ali. «Russia and the Persian Gulf: A Study in Pre-World War I Diplomacy,» *Bulletin of the College of Arts and Sciences* (University of Iraq), III (June 1958), 118-32.
- De Novo, John A. «The Movement for an Aggressive American Oil Policy Abroad, 1918-1920,» *American Historical Review*, LXI, 4 (July 1956) 854-76.
- Ducrocq, Georges. «La Politique du gouvernement des Soviets en Perse.» *Revue du Monde Musulman* (December 1922), 84-180.
- Durand, Sir H. Mortimer. «Sir Alfred Lyall and the Understanding with Russia,» *Journal of the Central Asian Society*, I. 3 (1914), 20-45.
- Earle, E. M. «The Turkish Petroleum Company: A Study in Oleaginous Diplomacy,» *Political Science Quarterly*, XXXIX (June 1924), 265-79.
- Edmonds, C. J. «Gertrude Bell in the Near and Middle East,» *Journal of the Royal Central Asian Society*, LVI (October 1969), 229-44.
- Forbes, Rosita. «British and Russian Relations with Modern Persia,» *Journal of the Royal Central Asian Society*, XVIII, 1 (1931), 74-81.
- Fraser Lovat. «Problems of Indian Administration,» *Edinburgh Review*, CCVI (October 1917), 396-406.
- Frechtling, L. E. «The Reuter Concession in Persia,» *Asiatic Review*, XXXIV (July 1938), 518-33.

- Garthwaite, Gene Ralph. «The Bakhtiyari Khans, the Government of Iran, and the British, 1846, 1915.» *International Journal of Middle East Studies*, III, 1 (January 1972), 30-51.
- Greaves, Rose Louise. «British Foreign Policy in Persia, 1892-1903,» *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* (University of London), XXVIII (1965), 34-60, 284-307.
- Grey, Lt. Col. W. G. «Recent Persian History,» *Journal of the Royal Central Asian Society*, XIII, 1 (1926), 29-61.
- Hamilton, Angus. «The Anglo-Russian Agreement: The Question of Persia,» *Fortnightly Review*, n. s. LXXXII (November 1907), 734-43.
- Holdich, Col. T. H. «The Perso-Baluch Bountory,» *Geographical Journal*, IX (April 1897), 416-22.
- Huart, Clement. «Khzistan,» *Encyclopedia of Islam*, II, 985.
- Jouannin, André. «Les Influences étrangères dans le Golfe persique,» *Asie Française*, III (January 1904), 23-27.
- Kazemzadeh, Fihuz. «The Origin and Early Development of the Persian Cossack Brigade,» *American Slavic and East European Review*, XV (1956), 351-63.
- «Russian Imperialism and Persian Railways,» *Russian Thought and Politics*, eds. Hugh McLeon, Martin E. Malia, and George Fischer. Harvard Slavic Studies, IV. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1957.
- Keddie, Nikki R. «Religion and Irreligion in Early Iranian Nationalism,» *Comparative Studies in Society and History*, IV, No. 3 (April 1962), 265-95.
- Klieman, Aaron S. «Britain's War Aims in the Middle East in 1915,» *Journal of Contemporary History*, III (July 1968), 237-52.
- J. H. Kramers. «Shuster,» *E.I.¹*, IV, 393-95.
- Kumar, Ravinder. «Curzon and the Anglo-Russian Negotiations over Persia (1899-1901),» *Proceedings of the Indian Historical Research Commission* (Chandigarh) II (1961), 20-28.
- Kurat, Y. T. «How Turkey Drifted into World War I,» *Studies in International History: Essays Presented to W. Norton Medlicott, Stevenson Professor of International History* in the University of London, eds.

- K. Bourne and D. C. Watt. Hamden, Conn.: Archon Books, 1967.
- Lambton, Ann K. S. «Persian Political Societies, 1906-1911,» *St. Anthony's Papers*, No. 16, *Middle Eastern Affairs*, No. 3, 41-89.
- Landon, Percival. «Basra and the Shatt al-Arab,» *Journal of the Royal Society of Arts*, LXIII (April 23, 1915), 505-19.
- Levy, Reuben. «Muhammara,» *E. I.¹*, III, 697-98.
- Lockhart, Laurence. «Abbadan,» *E. I.²*, I, 5.
- «Al-Ahwaz,» *E. I.²*, I, 305.
- «Dawrak,» *E. I.²*, II, 181.
- «Dizfl,» *E. I.²*, II, 350-51.
- «Outline of the History of Kuwait,» *Journal of the Royal Central Asian Society*, XXXIV (July-October 1947), 262-74.
- Lynch, H. F. B. «The Anglo-Persian Commercial Treaty,» *The Imperial and Asiatic Quarterly Review and Colonial and Oriental Record*, 3rd Series, XVI, 31-32 (July-October 1903), 225-30.
- «The Future of British Relations with Persia,» *Proceedings of the Central Asian Society*, read April 8, 1908.
- «The Persian Gulf,» *Imperial Asiatic Quarterly*, 3rd series, XIII (April 1902), 225-34.
- Mahan, Capt. A. T. «The Persian Gulf and International Relations,» *National Review*, XL (September 1902), 27-45.
- Martchenko, M. «Kutchuk Khan,» *Revue du Monde Musulman*, XL (1920), 98-116.
- Massignon, L. «Mohammerah,» *Revue du Monde Musulman*, VI (1908), 385-409.
- Minorsky, V. «Ram-Hormuz,» *E. I.¹* III, 1114.
- Morison, Sir Theodore. «A Colony for India,» *Nineteenth Century and After*, LXXXIV (July-December 1918), 430-41.
- «An Old Russian Diplomatist.» *Russia and England,» National Review*, XXXVIII (January 1902), 677,90.
- Parveex, Naoroz M. «Indo-British Trade with Persia,» *Imperial Asiatic Quarterly Review*, 3rd series, XXIII (January 1907), 12-29.
- «Persia and the Persian Gulf,» *Quarterly Review*, CXCV (January 1902), 245-73.

- Rees, J. D. «The Western Frontiers of India,» *Imperial Asiatic Quarterly Review*, 3rd series, XV (April 1903), 225-52.
- Schwartz, P. «Kerkha,» *E. I.*¹, II, 856-7.
- Staley, Eugene. «Business and Politics in the Persian Gulf: The Story of the Wonckhaus Firm,» *Political Science Quarterly*, XLVIII (September 1933), 36785.
- Streck, M. «Dawrak,» *E. I.*¹, I, 932-33.
- «Karun,» *E. I.*¹, II, 776-80.
- Sumner, B. H. «Tsardom and Imperialism in the Far East and Middle East, 1880-1914,» *Proceedings of the British Academy* (1941), 25-65.
- Sydenham of Combe, Lord. «The Future of India, I: India as a colonizing Power,» *Nineteenth Century and After*, LXXXIV (July-December 1918), 762-70.
- Sykes, H. R. «Our Recent Progress in Southern Persia and Its Possibilities,» *Proceedings of the Central Asian Society*, read March 1, 1905.
- Thornton, A. P. «British Policy in Persia, 1858-1890,» *English Historical Review*, LXIX, 273 (October 1954), 554-79 and LXX, 274 (January 1955), 55-71.
- Tinker, Hugh. «India in the First World War and After,» *Journal of Contemporary History*, III, 4 (October 1968), 89-107.
- Toynbee, Arnold. «The Strong Man of Persia,» *Century*, 1925.
- Villiers, Alan. «Some Aspects of the Arab Dhow Trade,» *Middle East Journal* (October 1948), 399-416.
- Willcocks, Sir William. «Two and a Half Years in Mesopotamia,» *Blackwood's*, CIC (1915), 304-23.
- Wilson, Lt. Col. Sir Arnold. «Mesopotamia, 1914-1921,» *Journal of the Central Asian Society* VIII, 3 (1921), 144-61.
- Wolf, John B. «The Diplomatic History of the Baghdad Rail-road,» *University of Missouri Studies* (Columbus, Mo.: April 1936), 107 pp.
- Yate, A. C. «Britain's Buffer States in the East,» *Journal of the Central Asian Society*, V, 1 (1918), 3-23.
- MONOGRAPHS AND GENERAL WORKS**
- Adamiyat, Fereydoun. *Bahrein Islands: A Legal and Diplomatic Study of the British Iranian Controversy*. New York: Praeger, 1955.
- Agabekov, Georges. *OGPU, the Russian Secret Terror*; trans. Henry W.

- Bunn. New York: Brentano's, 1931.
- Ainsworth, William Francis. *The River Karun: An Opening to British Commerce*. London: W. H. Allen, 1890.
- Anderson, M. S. *The Eastern Question, 1774-1923: A Study in International Relations*. London: Macmillan, 1966.
- Algar, Hamid. *Religion and State in Iran 1785-1906, the Role of the Ulama in the Qajar Period*. Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1969.
- Antonius, George. *The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement*. London: Hamish Hamilton, 1938.
- Austin, Brig. Gen. H. H. *The Baqubah Refugee Camp: An Account of work on Behalf of Persecuted Assyrian Christians*. London: Faith Press, 1920.
- Avery, Peter. *Modern Iran*. London: Ernest Benn, 1965.
- Azami Zanguneh, A. H. *Le pétrole en Perse*. Paris: Loviton, 1933.
- Balfour, Hon. James Moncrieff. *Recent Happenings in Persia*. London: W. Blackwood and Sons, 1922.
- Bahrami, Bahram. *Les relations politiques de la Perse avec les grandes puissances a l'époque des Kadjars*. Montreux: n. p., 1953.
- Banami, Amin. *The Modernization of Iran, 1921-1941*. Stanford: Stanford University Press, 1961.
- Barker, A. J. *The Bastard War: The Mesopotamian Campaign of 1914-1918*. New York: The Dial Press, 1967.
- Baxter, William Edward. *England and Russia in Asia*. London: Swan Sonnenschein, 1885.
- Belgrave, Sir Charles. *The Pirate Coast*. London: Bell, 1966.
- [Bell, Gertrude.] *The Arab War: Confidential Information for General Headquarters from Gertrude Bell, Being Despatches Reprinted from the Secret «Arab Bulletin.»* London: Golden Cockerel Press, 1940.
- Berbeby, Jean-Jacques. *Le Golfe Persique, mer de légende--réservoir de pétrole*. Paris: Payot, 1959.
- Browne, Edward G. *The Persian Revolution of 1905-1909*. Cambridge: Cambridge University Press, 1910.
- Brydges, Sir Harford Jones (ed.). *Dynasty of the Kajars*. London: J. Bohn, 1833.

- Bullard, Sir Reader. *Britain and the Middle East from the Earliest Times to 1950*. London: Hutchinson's University Library, 1950.
- Buren, Lt. Col. A. H. *Mesopotamia, the Last Phase*. Aldershot: Gale & Polden, 1936.
- Busch, Briton Cooper. *Britain and the Persian Gulf, 1894-1914*. Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1967.
- *Britain, India, and the Arabs, 1914-1921*. Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1971.
- Candler, Edmund. *The Long Road to Baghdad*. 2 vols.; London: Cassell, 1919.
- Chapman, Maybelle Kennedy. *Great Britain and the Baghdad Railway, 1888-1914*. Smith College Studies in History, XXXI. Northampton, Mass.: Smith College Press, 1948.
- Chirol, Valentine. *The Middle Eastern Question or Some Political Problems of Indian Defense*. London: John Murray, 1903.
- Churchill, Rogers Platt. *The Anglo-Russian Convention of 1907*. Cedar Rapids, Ia.: The Torch Press, 1939.
- Churchill, Winston S. *The Unknown War: The Eastern Front*. New York: Scribner's, 1931.
- *The World Crisis*. 5 vols.; London: Thornton Butterworth, 1923-1929.
- Coke, Richard. *The Heart of the Middle East*. London: Thornton Butterworth, 1925.
- Collins, Doreen. *Aspects of British Politics, 1904-1919*. Oxford: Pergamon Press, 1965.
- Colquhoun, Archibald. *Russia Against India: The Struggle for Asia*. London: Harper, 1900.
- Connell, John [Robertson, John H.]. *The «Office»: The Story of the British Foreign Office, 1919-1951*. New York: St. Martin's, 1958.
- Cottam, Richard W. *Nationalism in Iran*. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1964.
- Curzon, George N. *Persia and the Persian Question*. 2 vols.; London: Longmans, Green, 1892.
- *Russia in Central Asia in 1889 and the Anglo-Russian Question*. London: Longmans, Green, 1889.

- Dane, Edmund. *British Campaigns in the Nearer East, 1914-1918, from the Outbreak of the War with Turkey to the Armistice*. 2 vols.; London: Hodder & Stoughton, 1919.
- Das, M. N. *India under Morley and Minto. Politics Behind Revolution, Repression and Reforms*. London: Allen & Unwin, 1964.
- Daoud, Mahmud Ali. *Muhadarat an al-Khalij al-Arabi wa al Alaqa al-Dawaliyat, 1890-1914*. Cairo: League of Arab States, Institute of Advanced Studies, 1960.
- Davies, C. Collin. *The Problem of the North-West Frontier, 1890-1908*. Cambridge: Cambridge University Press, 1932.
- Demorgny, Gustave. *Essai sur l'administration de la Perse*. Paris: Leroux, 1913.
- *La question persane à la guerre, la rivalité anglorusse en Perse. -- L'effort allemand. La politique persane. L'influence française*. Paris: L. Tenin, 1916.
- Dickson, H. R. P. *Kuwait and Her Neighbors*. London: Allen and Unwin, 1956.
- Earle, Edward Mead. *Turkey, the Great Powers and the Baghdad Railway: A Study in Imperialism*. New York: Macmillan, 1923.
- Edwardes, Michael. *High Noon of Empire: India under Curzon*. London: Eyre & Spottiswoode, 1965.
- Ehtésham, H-D. K. *La situation économique et historique de la Perse contemporaine depuis 1900 jusqu'à nos jours*. Paris: n. p., 1930.
- Ellis, C. H. *The British Intervention in Transcaspiia, 1918-1919*. Berkeley: University of California Press, 1963.
- Elwell-Sutton, L. P. *Modern Iran*. London: George Routledge, 1941.
- *Persian Oil: A Study in Power Politics*. London: Lawrence and Wishart, 1955.
- Entner, Marvin L. *Russo-Persian Commercial Relations, 1828-1914*. University of Florida Monographs, Social Sciences, No. 28. Gainesville, Fla.: University of Florida Press, 1965.
- Euin, Xenia Joukoff and Robert C. North. *Soviet Russia and the East: 1920-1927: A Documentary Survey*. Stanford: Stanford University Press, 1957.
- Faroughby, Abbas. *The Bahrein Islands (1750-1951): A Contribution to*

- the Study of Power Politics in the Persian Gulf*. New York: erry, Fisher, 1951.
- Fateh, Mostafa Khan. *The Economic Position of Persia*. London: P. S. King, 1926.
- Fatemi, Nasrollah Saifpour. *Diplomatic History of Persia, 1917-1923*. N: Whittier, 1952.
- Oil Diplomacy: Powderkeg in Iran. New York: Whittier, 1954.
- Feis, Herbert. *Petroleum and American foreign policy*. Stanford: Food Research Institute, Stanford University, 1944.
- Fischer, Louis. *Oil Imperialism; the international struggle for petroleum*. New York: International Publishers, 1926.
- Foot, M. R. D. *British Foreign Policy since 1898*. London: Hutchinson's Universal Library, 1956.
- Fraser, David. *Persia and Turkey in Revolt*. London: Blackwood, 1910.
- Fraser, Lovat. *India Under Curzon and After*. London: Heinemann, 1911.
- Gabriel, Alfons. *Die Erforschung Persiens: Die Entwicklung der abendlandischen Kenntnis der Geographie persiens*. Vienna: Adolph Holtahausen, 1952.
- Gail, Marzieh. *Persia and the Victorians*. London: Allen & Unwin, 1951.
- Gamble, F. H. *The Economic Condition of the Persian Gulf*. London: H. M. S. O., 1934.
- Garthwaite, Gene Ralph. *The Bakhtiyari Khans: Tribal Disunity in Iran, 1880-1895*. Unpublished Ph. D. dissertation, University of California, 1969.
- Gehrke, Ulrich and Gustav Kuhn. *Die Grenzen des Irak: Historische und Rechtliche Aspekte des irakischen Anspruchs auf Kuwait und des irakischpersischen Streit um den Schatt al-Arab*. 2 vols.; Stuttgart: Kohlhammer, 1963.
- Gehrke, Ulrich. *Persien in der Deutschen Orientpolitik während des Ersten Weltkrieges*. 2 vols.; Stuttgart: Kohlhammer, n. d.
- Geyer, Dietrich. *Die Sowjetunion und Iran; eine Untersuchung zur Außenpolitik der UdSSR in Nahen Osten, 1917-1954*. Tübingen: Bolau-Verlag, Köln, 1955.
- Gopal, Sarvepalli. *British Policy in India, 1858-1905*. Cambridge: Cambridge University Press, 1965.

- Gottlieb, W. W. *Studies in Secret Diplomacy During the First World War*. London: Allen & Unwin, 1957.
- Graham, Gerald S. *The Politics of Naval Supremacy: Studies in British Maritime Ascendancy*. The Wiles Lectures, Queens University, Belfast, 1964. Cambridge: Cambridge University Press, 1965.
- Greaves, Rose Louise. *Persia and the Defense of India: A Study in the Foreign Policy of the Third Marquess of Salisbury*. London: Athlone Press, 1964.
- Guinn, Paul. *British Strategy and Politics, 1914-1918*. Oxford: Clarendon Press, 1965.
- Hale, F. *From Persian Uplands*. New York: Dutton, n. d.
- Hamilton, Angus. *Problems of the Middle East*. London: Eveleigh Nash, 1909.
- Hamzavi, A. H. *Persia and the Powers, an account of diplomatic relations, 1941-1946*. London: Hutchinson, 1946.
- Hannekum, Wilhelm. *Persien in spiel der mächte, 1900-1907; ein beitrage zur vorgeschichte des weltkrieges*. Berlin: Verlag dr. Emil Ebering, 1938.
- Hay, Sir Rupert. *The Persian Gulf States*. Washington: Middle East Institute, 1959.
- Hewins, Ralph. *The Golden Dream: The Miracle of Kuwait*. London: W. H. Allen, 1963.
- al-Hilu, Ali Nimat. *Al-Ahwaz, Amal al Jamahir al- Arabiyyah wa nadali- 1968-1969*. Najaf: Ghari al-Haditha, 1972.
- *Al-Ahwaz, «Arabistan,» fi Idhuwariha al-Ta'ri-khiyyah*. Baghdad: Dar al-Basri, 1969.
- *Al-Ahwaz, «Arabistan,» Imarat Kab al-Arabiyyah fi Muhammarah*. Baghdad: Dar al-Basri, 1969.
- *Al-Ahwaz, Qaba'iluha wa Assaruha masaha Dimughrafi al-Insan al-Arabi ala Ard Arabistan*. Najaf: al-Fara al-Harith, 1970.
- *Al-Ahwaz, Thawrathiha wa Tanzimatih 1914-1966*. Najaf: al-Fara al-Harith, 1970.
- *Bilad Al-Ahwaz «Arabistan,» Muwasaat li-Jughrafiyyah wa Ta'rikh Jughrafiyyat al-Iqlim*. Cairo: al-Dar al-Qomiyah, n. d.
- *Ta'rikh Imarat Kab al-Arabiyyah fi al-Qaban wa Horaq al-Falayah*. Najaf: al-Fara al-Harith, 1968.

- Hobson, J. A. *Imperialism; A Study*. London: Allen & Unwin, 1938.
- Holdich, Col. Sir T. Hungerford. *The Indian Borderland, 1880-1900*. London: Methuen, 1901.
- Political Frontiers and Boundary Making. London: Macmillan, 1916.
- Holt, P. M. *Egypt and the Fertile Crescent, 1516-1922: A Political History*. Ithaca, N. Y.: Cornell University Press, 1966.
- Hone, J. M. and P. L. Dickinson, *Persia in Revolution*. London: T. Fisher Unwin, 1910.
- Hoskins, Halford Lancaster. *British Routes to India*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1928.
- Hunt, George Henry. *Outram and Havelock's Persian Campaign*. London: G. Routledge, 1858.
- Ireland, Philip Willard. *Iraq: A Study in Political Development*. London: Jonathan Cape, 1937.
- Jackson, A. V. Williams. *Persia past and present*. New York: Macmillan, 1906.
- Jacob, Harold F. *Kings of Arabia, The Rise and Set of the Turkish Sovereignty in the Arabian Peninsula*. London: Mills & Boon, 1923.
- Jequier, Gustave. *En Perse, 1897-1902*. Neuchatel: La Baconniere, 1968.
- Jung, Eugene. *La Révolte arabe*. 2 vols.; Paris: Colbert, 1924-1925.
- Kazemzadeh, Firuz. *Russia and Britain in Persia, 1864-1914, a study in imperialism*. New Haven: Yale University Press, 1968.
- . *The Struggle for Transcaucasia (1917-1921)*. New York: Philosophical Library, 1951.
- Keddie, Nikki R. *Religion and Rebellion in Iran*. London: Frank Cass, 1966.
- Kedourie, Elie. *The Chatham House Version and other Middle-Eastern Studies*. New York: Praeger, 1970.
- . *England and the Middle East: The Destruction of the Ottoman Empire, 1914-1921*. London: Bowes & Bowes, 1956.
- Kelly, John Barrett. *The Persian Gulf, 1795-1958: A Study in Iraqi Politics*. 2nd ed.; London: Oxford University Press, 1960.
- Knanishu, Joseph. *About Persia and Its People*. Rock Island, III.: Lutheran Augustana Book Concern, 1899.

- Kumar, Ravinder. *India and the Persian Gulf Region, 1858-1907: A Study in British Imperial Policy*. New York: Asia Publishing House, 1966.
- Lambton, Ann K. S. *Landlord and Peasant in Persia*. London: Oxford University Press, 1953.
- Langer, William L. *The Franco-Russian Alliance, 1890-1894*. Harvard Historical Studies, XXX. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1929.
- . *The Diplomacy of Imperialism, 1890-1902*. 2nd. ed.; New York: Knopf, 1951.
- Lenczowski, George. *Russia and the West in Iran, 1918-1948*. Ithaca, N. Y.: Cornell University Press, 1949.
- Leseur, Émile. *Les Anglais en Perse*. Paris: Renaissance du Livre, 1922.
- Lingeman, E. R. *Economic Conditions in Persia, 1925-1927*. London: H. M. S. O., 1928.
- Longhurst, Henry. *Adventure in Oil, the Story of British Petroleum*. London: Sidgwick and Jackson, 1959.
- Longrigg, Stephen Hemsley. *Four Centuries of Modern Iraq*. Oxford: Clarendon Press, 1925.
- . *Iraq, 1900 to 1950, a Political, Social, and Economic History*. London: Oxford University Press, 1953.
- Oil in the Middle East, Its Discovery and Development*. 2nd ed.; London: Oxford University Press, 1961.
- Low, Charles Rathbone. *History of the Indian Navy*. 2 vols.; London: R. Bentley & Son, 1877.
- Main, Ernest. *Iraq from Mandate to Independence*. London: Allen & Unwin, 1935.
- Malcolm, Sir John. *History of Persia*. 2 vols.; London: John Murray, 1815.
- Mann, Major Clarence. *Abu Dhabi: Birth of an Oil Sheikdom*. Beirut: Shayat's, 1964.
- al-Marayati, Abid A. *A Diplomatic History of Modern Iraq*. New York: Robert Speller, 1961.
- Marder, Arthur J. *The Anatomy of British Seapower: A History of British Naval Policy in the Pre-Dreadnought Era, 1880-1905*. New York: Knopf, 1940.

- *From Dreadnought to Scapa Flow: The Royal Navy in the Fisher Era, 1904-1919*. 3 vols.; London: Oxford University Press, 1961-1966.
- Marlowe, John. *The Persian Gulf in the Twentieth Century*. London: The Cresset Press, 1962.
- Martin, Bradford G. *German-Persian Diplomatic Relations, 1873-1912*. s'Gravenhage: Mouton, 1959.
- Masani, R. R. *Britain in India: An Account of British Rule in the Indian Subcontinent*. Bombay: John Brown, Oxford University Press, 1960.
- Mikdashi, Zubayr. *A Financial Analysis of Middle Eastern Oil Concessions*. New York: Praeger, 1966.
- Miles, Col. S. B. *Countries and Tribes of the Persian Gulf*. 2 vols.; London: Harrison & sons, 1919.
- Millsbaugh, A. C. *Financial and Economic Situation in Persia*. Tehran, n. p., 1926.
- *The American Task in Persia*. New York: Century, 1925.
- Mochaver, Fazullah. *L'évolution des finances iraniennes*. Paris: Librairie technique et économique, 1938.
- Monger, George. *The End of Isolation: British Foreign Policy, 1900-1907*. London: Thomas Nelson, 1963.
- Monroe, Elizabeth. *Britain's Moment in the Middle East, 1914-1956*. London: Methuen, 1965.
- Nazem, Hossein. *Russia and Great Britain in Iran, 1900-1914*. Unpublished doctoral dissertation. Columbia University, 1964.
- Nevakivi, Jukka. *Britain, France, and the Arab Middle East, 1914-1920*. London: S. W. Partridge, 1920.
- Nweeya, Samuel Kasha. *Persia the Land of the Magi, or, the Home of the Wise Men*. 5th ed. rev.; Philadelphia: John C. Winston, 1913.
- Panikkar, K. M. *Asia and Western Dominance*. London: Allen & Unwin, 1959.
- Parfit, Joseph T. *Marvelous Mesopotamia: The World's Wonderland*. London: S. W. Partridge, 1920.
- *Mesopotamia: The Key to the Future*. London: Hodder & Stoughton, 1917.
- Philby, H. St. J. B. *Arabian Jubilee*. New York: John Day, 1933.

- . *Saudi Arabia*. New York: Praeger, 1955.
- Pichon, Jean. *Les Origines orientales de la guerre mondiale*. Paris: Charles-Lavauzell, 1937.
- Plass, Jens B. *England zwischen Russland und Deutschland: Der Persische Gulf in der britischen Vorkriegspolitik, 1899-1907, dargestellt nach englischem Archivmaterial*. Schriftenreihe des Instituts für Auswärtige Politik, vol. 3. Hamburg: Gesellschaft für völkerrecht und Auswärtige Politik, 1966.
- Ramazani, Rouhollah K. *The Foreign Policy of Iran, 1500-1941. A Developing Nation in World Affairs*. Charlottesville: University Press of Virginia, 1966.
- . *The Persian Gulf: Iran's Role*. Charlottesville: University Press of Virginia, 1972.
- al-Rashid, Abd al-Aziz. *Ta'rikh al-Kuwayt*. Beirut: Dar Maktabat al-Hayat, n. d.
- Rosen, Friedrich. *Oriental Memoirs of a German Diplomatist*. New York: Dutton, 1930.
- Ronaldshay, Earl of. *On the Outskirts of Empire in Asia*. London: Blackwood, 1904.
- Saleh, Zaki. *Mesopotamia (Iraq), 1600-1914: A Study in British Foreign Affairs*. Baghdad: Al-Maarif, 1957.
- Schmitt, Bernadotte Everly. *England and Germany, 1740-1914*. Princeton: Princeton University Press, 1916.
- Seaman, L. C. B. *Post-Victorian Britain, 1902-1951*. London: Methuen, 1967.
- Seeley, J. R. *The Expansion of England*. Boston: Little, Brown, 1902.
- Sheean, Vincent. *The New Persia*. New York: Century, [1927].
- Simpson, M. G. *History of the Indo-European Telegraph Department*. London: n. p., 1908.
- Shwadran, Benjamin. *The Middle East, Oil and the Great Powers*. 2nd ed.; New York: Council for Middle East Affairs Press, 1959.
- Spector, Ivar. *The First Russian Revolution, Its Impact on Asia*. Englewood Cliffs, N. J.: Prentice Hall, 1962.
- . *The Soviet Union and the Muslim World, 1917-1958*. Seattle: Distributed by the University of Washington Press, 1958.

- Storey, Graham. *Reuter's Century*. London: Max Parrish, 1951.
- Stuart, Donald. *The Struggle for Persia*. London: Methuen, 1902.
- Sykes, Ella C. *Persia and Its People*. New York: Macmillan, 1910.
- Sykes, Sir Percy Molesworth. *The Glory of the Shia World, the Tale of Pilgrimage*. London: Macmillan, 1910.
- . *A History of Persia*. 2 vols.; London: Macmillan, 1930.
- Taylor, A. J. P. *The Struggle for Mastery in Europe*. Oxford: Oxford University Press, 1954.
- Temperley, H. W. V. (ed.). *A History of the Peace Conference at Paris*. 6 vols.; London: H. Frowde, and Hodder & Stoughton, 1920-1924.
- Thornton, A. P. *The Imperial Idea and Its Enemies: A Study in British Power*. Garden City, N. Y.: Doubleday, 1968.
- Trumpener, Ulrich. *Germany and the Ottoman Empire, 1914-1918*. Princeton: Princeton University Press, 1968.
- Ullman, Richard H. *The Anglo-Soviet Accord. Anglo-Soviet Relations, 1917-1921*. Princeton: Princeton University Press, 1972.
- Upton, Joseph M. *The History of Modern Iran. An Interpretation*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1960.
- Villiers, Alan. *Monsoon Seas: The Story of the Indian Ocean*. New York: McGraw-Hill, 1952.
- Vreeland, Herbert Harold (ed.). *Iran*. New Haven, Conn.: Human Relations Area Files, 1957.
- Walpert, A. *Morley and India, 1906-1910*. Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1967.
- Ward, A. W. and G. P. Gooch. *The Cambridge History of British Foreign Policy*. 3 vols.; Cambridge: Cambridge University Press, 1923.
- Watson, P. G. *A History of Persia from the beginning of the Nineteenth Century to the year 1858*. London: Smith, Elder, 1866.
- Whigham, Henry James. *The Persian Problem: an examination of the rival positions of Russia and Great Britain in Persia, with some account of the Persian Gulf and the Baghdad Railway*. New York: Scribner, 1903.
- Wilson, Lt. Col. Sir Arnold Talbot. *Persia*. New York: Scribner's, 1933.
- . *The Persian Gulf: An Historical Sketch from the Earliest Times to the Beginning of the Twentieth Century*. London: Allen & Unwin, 1928.

- Wilson, Trevor. *The Downfall of the Liberal Party, 1914-1935*. Ithaca, N. Y.: Cornell University Press, 1966.
- Winder, R. Bayly. *Saudi Arabia in the Nineteenth Century*. New York: St. Martins, 1965.
- Woodruff, Philip. *The Men who Ruled India: The Guardians*. New York: St. Martins, 1965.
- Yeselson, Abraham. *United States-Persian Diplomatic Relations, 1883-1921*. New Brunswick, N. J.: Rutgers University Press, 1956.
- Zeine, Zeine N. *Arab-Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism*. Beirut: Khayat's, 1958.
- . *The Struggle for Arab Independence: Western Diplomacy and the Rise and Fall of Faisal's Kingdom in Syria*. Beirut: Khayat's, 1960.

VITA

NAME: William Theodore Strunk

ADDRESS AND TELEPHONE NUMBER: 608 Elsmere Park Lexington, Kentucky 40508 (606 252-5164)

PLACE AND DATE OF BIRTH: Berea, Kentucky April 4, 1940.

MARITAL STATUS: Married with one child

EDUCATION: BA, History, University of Kentucky, 1962 MA, History, University of Kentucky, 1967 PhD, History, Indiana University, 1977

EXPERIENCE: 1962-1964 Captain, Infantry, U. S. Army, Germany
1973-1977 Coordinator, Office of Academic Programs Kentucky Department of Personnel Frankfort, Kentucky 40601

فهرس الموضوعات

٥	مقدمة المترجم
١١	مقدمة المؤلف
١٥	مقدمة الكتاب
٢١	الفصل الأول: بداية علاقة خاصة
٢١	(أ) خزعل يتوّد للبريطانيين
٤٢	(ب) مشكلة الكمارك
٦٨	(ج) ضمانات خزعل
٨٣	الفصل الثاني: صديق البريطانيين
٨٣	(أ) خزعل وسياسة كرزون - هاردنج
١١٦	(ب) خزعل، والبريطانيون و«التحالف الجنوبي»
١٢٥	(ج) الشيخ خزعل والوضع في بلاد فارس
١٣٧	الفصل الثالث: نفط، وماء، وسكك حديدية
١٣٧	(أ) خزعل وشركة النفط الإنجليزية الفارسية

- ١٦٢ (ب) مشاريع السكك الحديدية وخطط للري
- ١٧٧ (ج) مشروع سكة حديد خرم أباد

الفصل الرابع: خزعل، والخانات والبختيارية والحكومة

- ١٩٧ البريطانية (١٩٠٨ - ١٩١٤)
- ١٩٧ (أ) خزعل والخانات البختيارية (١٩٠٨ - ١٩١٤)
- ٢١٥ (ب) خزعل والحكومة البريطانية (١٩٠٨ - ١٩١٤)
- ٢٤٣ الفصل الخامس: الحرب العالمية الأولى وما بعدها
- ٢٤٣ (أ) الاستعدادات للحرب
- ٢٥٦ (ب) خزعل وبدء حملة ما بين النهرين
- ٢٧٢ (ج) بريطانيا وشؤون خزعل الداخلية
- ٢٧٦ (د) كوكس والتهديد بالحرب الإنجليزية - الفارسية
- ٢٨١ (هـ) اعتراف بريطانيا بخدمات خزعل إبان الحرب
- ٣٠٥ الفصل السادس: الصراع مع رضا خان
- ٣٠٥ (أ) الطبيعة الوهمية لقوة خزعل
- ٣١١ (ب) خطوات أو تحركات الحكومة الفارسية ضد خزعل (١٩٢٢)
- ٣٢٧ (ج) اتجاه جديد في السياسة البريطانية
- ٣٣٧ (د) رضا يحدّد موقف الهجوم (١٩٢٣)
- ٣٥٣ الفصل السابع: سقوط الشيخ خزعل
- ٣٥٣ (أ) تدهور مركزه
- ٣٥٨ (ب) اضطرار خزعل إلى المقاومة

٣٦٤	(ج) الشيخ يقاوم
٣٨٠	(د) بريطانيا تتوسط
٣٨٧	(هـ) سقوط الشيخ خزعل
٤١١	مؤامرة اعتقال الشيخ خزعل
٤١٥	الخاتمة



صورة جماعية أثناء زيارة الملك عبد العزيز للبصرة وعلى يمينه الشيخ خزعل أمير المحمرة في عام ١٣٢٤هـ - ١٩٠٦م



صورة تجمع الشيخ خورن مع السيد طالب باشا النقيب والسير غيرتود بل عام ١٩٢٠م



الملك عبد العزيز والسفير الروسي كوكس مع الشيخ خزعل أمير المصمرة - البصرة عام ١٣٢٤هـ - ١٩١٦م



الملك عبد العزيز مع مرافقيه في البصرة وعلى يمينه الشيخ خزعل، أحمد الصانع، عبد الله المنديل، مع عدد من الأعمام المحطيين عام ١٣٢٤هـ - ١٩١٦م

ألف هذا الكتاب الدكتور ولیم شیودور سترنك معتمداً على الوثائق الأجنبية وبشكل خاص على الوثائق البريطانية.

وقد امتاز الكتاب بالإحاطة الكاملة بالموضوع بالرغم من أن الفترة الزمنية التي تناولها المؤلف طويلة من ١٨٩٧ - ١٩٢٥، والمساحة المكانية واسعة أيضاً لم تقتصر على عربستان بل امتدت لتشمل فارس وروسيا وتركيا وبريطانيا وهي دول تكالبت كلها على شط العرب والخليج العربي.

وأجاد المؤلف في تصوير أمير المحمرة الشيخ خزعل بن جابر الذي استلم إمارة قبيلته بعد مقتل أخيه مزعل بن جابر، وكان الشيخ خزعل شخصية مميزة، فهو عربي أصيل متمسك بعرويته ومبادئه وتقاليده القبائل العربية، ويتمتع بذكاء خارق، وقدرة على الحوار.

وقف في وجه الفرس الذين عملوا بكل إمكانياتهم لجعل عربستان فارسية، وأصرّ على عروبة بلاده التي حكمها ولم يترك فرصة تقوته، ولا طريقة تقيده إلا استغلها حتى أضحى شوكة في أعين الحكام الفرس فترة طويلة من الزمن. وتعاطف البريطانيون مع الشيخ خزعل وأغدقوا له الوعود البراقة، ورافقت تلك الوعود فاشته عوده، واتسعت أماله، إلا أن المؤامرات الخارجية كانت أكبر منه ومن قدراته، فأودت به إلى الضعف، وتمزقت عرى قبيلته.

أخيراً وبمؤامرة استطاع الفرس من أسر الشيخ ونقله إلى طهران، حيث أصبح سجيناً وسلبوه أملاكه كلها، ولم يرحموا شيخوخته ومرضه حتى فقد إحدى عينيه، وضعف بصر العين الأخرى، فتوفي رحمه الله سنة ١٩٢٦م.

مات الشيخ خزعل، لكن التاريخ لم ينس أن يكتب عنه صفحات ناصعة لا تنسى.

النشر